مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

كتاب
الكشف عن وجوه القراءات السبع
وعللها وحججها

لمؤلفه
أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي
«٣٥٥ - ٤٣٧ هـ»

تحقيق
الدكتور محيي الدين رمضان

الجزء الأول

١٣٩٤ هـ
١٩٧٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

هذا الكتاب أحد الأصول في فنه بما يمتاز به من خصائص ذُكرت في موضعها من مقدمة التحقيق أُعدّد منها : بحثه في أصول اللغة ولهجاتها ، احتواءه على كثير من مذاهب المتقدمين لغويين ونحاة وقراء ، امتيازه بمعالجة الموضوع تعليلا واحتجاجا ، رصده نتائج مهمة ذات بال وأثر في الموضوع ، تمامه في نصه وتقدّم زمن تأليفه .

ومؤلف الكتاب هو أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي المتوفّى ٤٣٧هـ . إمام في هذا الفن ، وفي علوم القرآن ، ومن رؤوس محققيه ، وصاحب تصانيف كثيرة فيها . كانت موضع عناية المتقدمين ، وهي اليوم مُهْتَمّ الدارسين والمحققين . وذلك لما امتازت به من ضبط ووضوح وإحاطة ، وتجنب لكثير مما ليس بمألوف تلك الأيام في الكتاب من نحو الاستطراد والإطالة المملة وما أشبه ذلك .

وقد عنيتُ غاية العناية ، على ماذكرت في المقدمة ، أن أجعل الكتاب مضبوط العبارة ، قويم النص ، كما أراد المؤلف ، ميسور التناول على المرغوب في الكتاب المطبوع ، خاصة كتب التراث .

ومثل هذا العمل لا يتم بجهد صاحبه وحده ، فلا بد لكل مشتغل فيه من يد تسدى إليه ، ورأي يستفيده ، ونصح يهتدي به ، وكذلك كان عملي في هذا الكتاب . ولذا فإن عليّ لكل ذي يد سلفت بفضل شكرا جميلا ، لا تجزئه الكلمات ، وهؤلاء السادة كثرة ، غير أنني أخص بالذكر منهم أستاذي الكبير أمين سر مجمع

اللغة العربية الدكتور شكري فيصل ، فقد ترادفت أياديه بيضاء لا يكدّرها النماء . وكذلك الأخ الفاضل الأستاذ إبراهيم السولامي والأخ الصديق عبد الكريم كريّم ، وكذا الأستاذ الفاضل محمد إبراهيم الكتاني ، جزاهم الله تعالى خير ما يجزي به عن العلم وأهله .

وإن عليّ أيضا للأستاذ رئيس مجمع اللغة العربية الموقر الدكتور حسني سبح تجديد شكر عاطر وامتنان كثير ، وقد شرفني بموافقته على جعل هذا الكتاب ضمن منشورات المجمع ، هذا وبالله عز وجل التوفيق .

المحقق

● ● ●

« مقدمة التحقيق »

(آ) التعريف بالمؤلف

(١) اسمه ونسبه وأصله :

هو أبو محمد مكي بن أبي طالب بن حمّوش بن محمد بن مختار القيسي[١] المقـرىء .

وفي اسميه الثالث والرابع خلاف ناقشته في ترجمته المطوّلة التي أرجو أن تطبع قريبا . ولكن تحقيق ذلك عندي أن اسمه هو : مكي بن محمد بن محمد بن مختار ، إذ أن أبا طالب اسمه محمد ، الذي هـو حمّوش في تسمية أهـل المغرب تحبّبا . وهو ما أشـار إليه القِفطي وابن خَلِّكان والذهبي وغيرهم مـن أهل التثبت .

وله ثلاث نِسب : فأما أولاها : وهي « القيسي » ، فالغالب الراجح أنها ترجع إلى قبائل قيس عَيلان التي انتشرت بتلك الأصقاع ، وتكاثرت حتى بلغت إلى ما بعد جبال الأطلس . وأكّد لديّ هذا ما ذكره المراكشي[٢] ، وسواء في كلامهم على القبائل التي انتشرت هناك[٣] . غير أن كل من ترجموه لم يتلبثوا عند هذه النسبة بشيء من الكلام أو البيان. وأما الثانية ، وهي «القيرواني»، فإن بعض من ترجموه يتبعونها « المغربي »[٤] . وكلتا النسبتين تعيّنان أصله وبيئته التي نشأ فيها وترعرع .

---

(١) انباه الرواة ٣/٣١٥ ، ووفيات الأعيان ٤/٣٦١ ، ومعرفة القراء الكبـار ٣١٦ ، وسـير أعلام النبلاء ١١/١٣١/ب ، والـوافي بالوفيات ٢١/٦٨/أ ، وعيـون التواريخ ١٣/٢١٧/ب ، وطبقات ابن قاضي شهبـة ٥٠٣ ، والنجوم الزاهرة ٥/٤١ ، وبغية الوعاة ٢/٢٩٨

(٢) المعجب في تلخيص اخبار المغرب ٢٤٨ ، ٢٦٥

(٣) جمهرة أنساب العرب ١٧٦

(٤) معرفة القراء الكبار ٣١٦ ، وطبقات ابن قاضي شهبه ٥٠٣

وتعيّن نسبته الثالثة ، وهي الأندلسي ـ ربما ازدوجتا فكانتا القرطبي الأندلسي ـ موطنه الذي استقر فيه ، وانتهت به الرحلة إليه .

(٢) مولده ونشأته :

وكان مولده بمدينة القيروان ، ذكر ذلك ابن بشكوال وغيره[١] ، لسبع بقين من شعبان سنة خمس وخمسين وثلاثمائة . ولا خلاف في ذلك غير ما ذكره ابن خلّكان عن الداني في قوله : إنه ولد سنة أربع وخمسين[٢] .

وكانت نشأة مكي وترعرعه في بيئة عاجلتها أيدي الطامعين سواء البربر الذين عُهد منهم الخروج والتمرد ، وولاة العُبيديين الذين بثّوا الدعاة واصطنعوا الصنائع تمكينا لهم في تلك البلاد ، ثم بعد ذلك الأعراب الذين جعلوا يعيثون في البلاد الفساد[٣] .

(٣) طلبه ورحلته :

ففي تلك البيئة الغنية بأسباب الحياة والتقدم والنشاط استطاع مكي أن يطلب ويدرس ، وفي مدينة القيروان ، مسقط رأسه ومنشئه ، إذ كانت القيروان محجة العلماء وطلاب العلم ، قرأ على شيوخها طفولته كلها[٤] ، وتلقى ما كان يتلقاه مَنْ كان في سنّه من العلوم والآداب .

وكانت الرحلة سببا لأغلب طلبة العلم وشيوخه ، يحرص عليها أهل تلك البلاد لموضع المشرق عندهم وشرفه في أنفسهم . وكان لمكي في الرحلة نصيب وافر غير ما كان لمثله ممن كان في طبقته . فهو في سن مبكرة لم يتجاوز الثالثة عشرة شدّ الرحال إلى مصر . فكان يقيم سنتين وثلاثا ثم يعود إلى القيروان ، أو يمضي إلى بلاد الحجاز ليؤدي فريضة الحج . وهو في مصر أو القيروان كان يلقى الشيوخ ، ويأخذ عنهم ، ويستدرك ويستكمل على هؤلاء وهؤلاء ، لا يقصّر ولا يكلّ .

وبدأت رحلاته منذ سنة سبع أو ثمان وستين وثلاثمائة ، وانتهت سنة اثنتين

---

(١) الصلة ٥٩٧ ، وانظر أيضا معجم البلدان ١٩/١٦٧ ، وانباه الرواة ٣/٣١٥ .

(٢) وفيات الأعيان ٤/٣٦١

(٣) المغرب في تلخيص اخبار المغرب ٤٤٠ ، وانظر تاريخ ابن خلدون ٤/٤٨ ، ورحلة التجاني ٢٤١ ، ٢٦٦

(٤) جذوة المقتبس ٣٢٩ ، والصلة ٥٩٧ ، وبغية الملتمس ٤٦٩

وتسعين وثلاثمائة ، أي مدة خمس وعشرين سنة ، قضاها مترددا بين بلده القيروان ومصر ثم بين مصر والحجاز والشام[1] •

ثم أمضى سنة بالقيروان ، حتى إذا كانت سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة ، نهض مفارقا القيروان ، لا إلى رجعة ، متوجها إلى الأندلس قاصدا قرطبة ، ليمضي هناك بقية عمره •

(٤) تصدره للإفادة والدرس :

وكان تصدّر مكي للإفادة والدرس ، وهو بعدُ في آخر مرحلة الطلب ، قبل أن ينهض إلى الأندلس بضع سنوات[2] ، ولعل ذلك كان منه تهيؤاً للأستاذية وتمام التصــدر •

وتصدّر في قرطبة أول نزوله في مسجد النُخَيلة ، وقد أُحسّ منه الفضل والتقدم ، وعرفه بعضٌ من أهلهما ، من مثل ابن ذكوان آخر القضاة بقرطبة في عهد الجماعة ، الذي قدّمه وأكرمه ، وعرّفه إلى ذوي الشأن • ثم أمر المظفر أبو مروان بنقله من مكانه إلى جامع الزاهرة ، فأقام هناك يفيد ويقرىء مدة دولة بني عامر ، فإذا قام محمد بن هشام الملقب بالمهدي نقله إلى المسجد الجامع فأمضى فيه يقرىء ويدرّس مدة الفتنة كلها •

(٥) ابرز معاصريه وشيوخه :

ولما كان لمكي ذلك الدأب على الرحلة والطلب فقد كثر شيوخه وتعدد معاصروه ممن كان له بهم صلة •

فأما معاصروه فمن القيروان أَصبغ بن راشد بن أصبغ اللَخمي ، وهو من إشبيلية ، ورحل إلى القيروان • وتفقّه مع مكي على ابن أبي زيد وأبي الحسن القابسي • وقد توفي قريبا من الأربعين وأربعمائة[3] •

---

(١) الصلة ٥٩٧ ، ومعجم الأدباء ١٩/١٦٨ ، وانباه الرواة ٣/٣١٦ ، ووفيات الاعيان ٤/٣١٦

(٢) الصلة ٥٩٨ ، ومعجم الأدباء ١٩/١٦٨

(٣) جذوة المقتبس ١٦٤

وكذلك أبو العباس المَهْدوي ، وكان قد دخل الأندلس في حدود الثلاثين وأربعمائة ، وكان ذا علم بالقراءات والأدب ، وبعض تلاميذ هذا هم تلاميذ مكي أيضا . وكانت وفاته بعد الثلاثين وأربعمائة[1] .

ومن أنداده أبو طاهر الأنصاري إسماعيل بن خلف ، وهو عالم مقرىء نحوي ، تصدّى لاختصار كتاب « الحجة » لأبي علي الفارسي كما فعل مكي . وتوفي سنة خمس وخمسين وأربعمائة[2] .

وأبو عمر الطَلمَنْكي أحمد بن محمد ، نزيل قرطبة ، وكان له التقدم على مكي وسواه بأنه أول من أدخل القراءات إليها . وكثير من تلاميذه هم تلاميذ مكي . وتوفي سنة عشرين وأربعمائة[3] .

وأما شيوخه فمنهم في القيروان الحافظ أبو الحسن القابسي ، وهو من جِلتهم ، وكان موضع إكبار الناس ، وكان ورعا مقدما . أفاد مكي منه القراءة والحديث . وتوفي سنة ثلاث وأربعمائة . وذكر ابن كثير أن الناس عكفوا على قبره ليالي يقرؤون القرآن ، وجاء الشعراء لرثائه من كل أوب[4] .

وكذلك أبو محمد بن أبي زيد ، الذي انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي بالمغرب . وذكر القاضي عِياض أنه حاز رئاسة الدين والدنيا . ورُحل إليه ، ونجب أصحابه . وكان يسمى مالكا الأصغر . وإلى هذا الشيخ كان تفقّه مكي وروايته . وتوفي سنة تسع وثمانين وثلاثمائة[5] .

ومن شيوخه في مصر محمد بن علي أبو بكر الأُدْفَوي . ذكر الذهبي أنه برع في علوم القرآن وكان سيد أهل عصره . وقد لزم أبا جعفر النّحاس وروى

---

(1) جذوة المقتبس ١٠٦ ، وطبقات القراء ١/٩٢

(2) طبقات القراء ١/١٦٤ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ٢١٨

(3) جذوة المقتبس ١٠٦ ، والصلة ١/٤٨ ، وطبقات القراء ١/١٢٠

(4) وفيات الأعيان ١/٣٣٩ ، والبداية والنهاية ١١/٣٥١ ، وطبقات القراء ١/٥٦٧

(5) رحلة التجاني ٢٦٦ ، وشذرات الذهب ٣/١٣١

عنه كتبه ، وأخذ القراءةعرضا عن المظفر بن أحمد بن حمدان ، وسمع الحروف من أحمد بن إبراهيم وسعيد بن السكن • وذكر الداني أنه تفرد بالإمامة في قراءة نافع رواية ورش • وتوفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة[1] •

وكذلك أبو الطَيب بن غَلبون الذي يرجع إليه ضبط مكي للقراءة • واسمه عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون ، نزل مصر من حلب • روى القراءة عرضا وسماعا عن إبراهيم بن عبد الرزاق وإبراهيم بن محمد وابن خالوَيْه ومحمد بن جعفر الفِرْيابي • قال الداني : كان حافظا للقراءة ضابطا ذا عفاف ونسك وفضل وحسن تصنيف[2] •

وإلى أبي عدي بن الإمام كان اضطلاع مكي برواية ورش ، اسمه عبد العزيز ابن علي بن أحمد • أخذ القراءة عرضا وسماعا عن أحمد بن هلال وأبي بكر بن سيف ، وروى الحروف عن إبراهيم بن حمدان بسند إلى أبي عبيد القاسم بن سلام ، وعن النحاس عن الأزرق • ورواها عنه أبو عمر الطَلمَنْكي وأبو الفضل الفِرْيابي • قال الداني : كان حافظا للقراءة ضابطا ذا عفاف ونسك وفضل وحسن وثلاثمائة[3] •

وكان لمجاورته بمكه أثر في تلمذته على بعض الشيوخ ولقائه إياهم • ومن أبرزهم أحمد بن إبراهيم أبو الحسن العَبْقَسي مسند أهل الحجاز في وقته ، وتفرّد بالسماع من محمد بن إبراهيم الدَيْبُلي • وكانت وفاته سنة خمس وأربعمائة[4] •

وكذلك عبد الله بن أحمد أبو ذر الهَرَوي الرحالة الذي كان يحج كل عام ، ويُسمع الناس ويقيم أيام الموسم • روى عن أبي الفضل بن حميرَوَيْه وأبي عمر

---

(1) طبقات القراء ٢/١٩٨ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ٨٦ ، وشذرات الذهب ٣/١٣٠

(2) وفيات الأعيان ٥/٢٧٧ ، وطبقات القراء ١/٤٧٠

(3) طبقات القراء ١/٣٩٤ ، وشذرات الذهب ٣/١٠١

(4) شذرات الذهب ٣/١٧٣

ابن حَيْوَيَة ومن في طبقتهما ، وأخذ مذهب مالك عن ابن الباقِلاني . وصنّف مستخرجا على الصحيحين . وعنه أخذ المغاربة مذهب الأَشعَري . وكان حافظا ثقة متدينا متقنا . توفي سنة أربع وثلاثين وأربعمائة[1] .

وهؤلاء قليل من كثير من معاصري مكي وشيوخه .

(٦) أبرز تلاميذه :

وكان تلاميذ مكي جماعات كثيرة على ماجاء في ترجمته وتراجم سواه مِمن تردّد ذكر مكي فيها أنه شيخ لهؤلاء وهؤلاء . وإنما أقتصر في الكلام على أبرزهم أو على بعضٍ من أبرزهم .

وأول هؤلاء أبو عمر المقرىء واسمه أحمد بن محمد الكَلاعي . وهو قرطبي ، روى عن جماعة ، منهم أبو المَطرِف القَنازعي والقاضي يونس بن عبد الله وأبو محمد بن بَنوش وسواهم ، لكنه اختص بمكي وأكثر عنه . وكان مقرئا فاضلا ، عالما بالقراءات ضابطًا لها . وله تواليف كثيرة في معناها . وكانت وفاته سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة وصلى عليه شيخه مكي[2] .

ومنهم ابنه أبو طالب محمد ، وقد روى عن أبيه أكثر ما عنده كما أنه شاركه السماع على القاضي يونس ، وقد أجازهما هذا وكذلك الفقيه أبو علي الحداد . وأخذ أبو طالب عن أبي القاسم بن الإفليلي وحاتم بن محمد . وكان وافر الحظ من الأدب ، حسن الخط ، جيد التقييد . وكثير من مصنفات أبيه إنما كان مخرجها عن طريقه . وولي أحكام الشرطة والسوق مع الأَحْباس وأمانة الجامع بقرطبة . وكان حميدا فيما تولاه . وتوفي سنة أربع وسبعين وأربعمائة[3] .

ومن اختصّ بمكي أيضا أبو عبد الله الطَرَفي محمد بن أحمد الكناني ، شارك أبا عمر المقرىء التلاوة عليه بالروايات ، وأخذ أكثر ماعنده، وصحب أبا العباس المَهْدوي . وهو ، على ما وصفه ابن بَشْكِوال ، من أهل المعرفة بالقراءات والعلم

---

(١) البداية والنهاية ١٢/٥٠ ، وشذرات الذهب ٣/٢٥٤

(٢) الصلة ١/٩ ، ٥٢ ، وتكملة الصلة ٥٢ ، وطبقات القراء ١/١١٣

(٣) الصلة ٥٢٣

بوجوهها وطرقها ، والضبط لها ، مع الفضل والدين ، وحسن المعاشرة والثقة . ووصفه ابن الجزري بأنه كان عجباً في القراءات ، وأن الناس أخذوا عنه كثيرا ، وكانت وفاته سنة أربع وخمسين وأربعمائة(١) .

ومن الولاة أبو الوليد محمد بن جَهْوَر ، الذي تَولّى أمر قرطبة بعد أبيه أبي الحزم بن جَهْوَر . وقد سمع في شبيبته علما كثيرا ورواه . وذكر ابن بَشكوال أنه قرأ تسمية شيوخه المذكورين بخطّ يده . وكان فيها كتب كثيرة تدل على عنايته بالعلم . وكان منهم أبو المُطرِف القَنازعي وأبو محمد بن بَنوش والقاضي يونس ، ومكي الذي أقرأه القرآن حتى جوّده . وتوفي سنة اثنتين وستين وأربعمائة بعد أن اعتقله المعتمد بن عَبّاد(٢) .

ومنهم أبو عبد الله بن شَريح واسمه محمد بن شريح بن أحمد ، وهو من إشبيلية . وكانت له رحلة لقي فيها كثيرا من الشيوخ الكبار ، منهم أبو ذَرّ الهَروي وأبو العباس بن نَفَيْس وأبو الحسن القَنْطَري وتاج الأئمة أحمد بن علي ومكي بن أبي طالب الذي أجاز له . وكان من جِلة المقرئين وخيارهم ، ثقة وتلا عليه بالقراءات الثمان ابنه أبو الحسن بن شريح وعيسى بن حَزْم . وله كتاب « الكافي في القراءات » وكتاب « التذكرة » واختصار « الحجة » لأبي علي . وتوفي سنة ست وسبعين وأربعمائة(٣) .

وكذلك الفقيه المحدث أبو عبد الله محمد بن عَتّاب ، وهو قرطبي ، وكبير المفتين بها . وقد روى عن مكي ومَنْ في طبقته ، منهم أبو بكر التَجيبي وأبو القاسم خلف بن يحيى وأبو المُطرِف القَنازعي . ذكره ابن بَشْكوال وأبو علي الغَساني فوصفاه بالجلال والعلم والعفاف والتمكن في علوم شتى . وتوفي سنة

---

(١) الصلة ٥٠٩ ، وطبقات القراء ٨٩/٢

(٢) الصلة ٥١٧ ، وبغية الملتمس ٥٤

(٣) الصلة ٥٢٣ ، وطبقات القراء ١٥٣/٢ ، وشذرات الذهب ٣٥٤/٣

اثنتين وستين وأربعمائة ، وشهد جنازته المعتمد بن عَبّاد راجلا[1] .

وأقتصر على المتقدمين من تلاميذه ، فأذكر بعض أسمائهم ، وأُحيل في الحاشية على مصادر تراجم آخرين ، فمنهم أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي وأبو عبد الله محمد بن عيسى المَغامي وأبو محمد عبد الله بن سهل الأنصاري وأبو الحسين يحيى بن إبراهيم المعروف بابن البَيان أو البياز وأبو عِمران موسى بن سليمان اللَخمي وأبو عبد الله محمد بن محمد الأزدي[2] .

(٧) أخلاقه ومنزلته :

وكانت أخلاق مكي ، بما حظي به من فضائل ، نحيزةً في نفسه ، وبما أهّلته له الحياة دُرْبةً ومعاشرةً تَطبُّع واكتساب ، كل ذلك ائتلف ليبلغ به منزلة العلماء جلالة وقدوة .

وأبرز أخلاقه علوّ همته الذي نراه في هذا الدأب على الطلب ، والرحلة في سبيله ، وهو بعدُ في سن صغيرة .

ومن ذلك ما ذكره أبو عمر بن مَهدي أنه كان حسن الفهم جيد العقل[3] . وكل من ترجمه جوّد دينه وعقله ، ونسبه إلى الفضل وأهله[4] .

ومن ذلك أيضا ما ذكره ابن مَكْتوم أن شيخه أبا حَيّان أنشده قصيدة لمكي أنشدها له ابن شَقّ الليل محمد بن إبراهيم ، وهو أحد معاصري مكي ، وهي في تسعة عشر بيتا ، مطلعها :

قل لمن يبغي المِرا والجدَلا ... في البراهين وذكر البَدلا
وحكايات الأحاديث التي ... تورِثُ العجزَ وتُبدي الكلا
ويكَ دَع عنك الخرافات ولا ... تُكثر المَزْح أخي والهزلا

(١) الصلة ٥١٥ ، وبغية الملتمس ١٠٥ ، وشذرات الذهب ٣/٣١١

(٢) المغرب في تلخيص أخبار المغرب ١/٤٠٤ ، ٢/٧٢ ، والصلة ١٧٨ ، ٥٢٤ ، ٦٣٣ ، ١٩٧ ، ٢٧٦ ، وتكملة الصلة ١٧٨ ، ١٩٧ ، ٢٧٦ ، وطبقات القراء ٢/٢٣٩ ، ٣١٩ ، ٣٦٤ ، ١/٢٦٩ ، ٤٢١ ، وشذرات الذهب ٣/٤٠٤ ، ٣٥٤ ، ٣٧٦ ، وكذلك هذه المواضع في الصلة ٢٧٦ ، ٢٥٦ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، وتكملة الصلة ٢٦٨ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١١٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٩٩ ، ٣٩٩

(٣) الصلة ٥٩٧ ، وأنباه الرواة ٣/٣١٥ ، ووفيات الأعيان ٤/٣٦١

(٤) نزهة الألباء ٣٤٧ ، ومعرفة القراء الكبار ٣١٦

وبعد أن يسوق أمثلة من ترهات هؤلاء النفر من المشعوذين قال :

أألِفتها عصبة صوفية	تشتهي الأكل وتأبى العَمَلا
من عدا القرآن والعلم فقد	خالف الله وخانَ الرُسُلا
فالزموا السُنّة لا تبتدعوا	واحذروا الزيغ وخافوا الزَللا[1]

وتفرّد ابن العماد ببيتين من الشعر لمكي يحكيان لباقته وكياسته وهما :

عليك بإقلال الزيارة إنها	إذا كثرت كانت إلى الهجر مَسْلكا
ألم تر أن الغيثَ يُسأم دائما	ويُطلب بالأيدي إذا هو أمسكا[2]

ولم أقف في ترجمته ، في كل نصوصها ، على شيء يشينه أو يصمه ، لا من قريب ولا من بعيد ، حتى إن في ذلك إجماعا منهم على وصفه بالإمامة في العلم ، والفضل في الخلق ، والجودة في تناوله مسائله ، والتبحر في فنون العربية والحفظ والأدب ، لم ينمّ أحد منهم بشيء يثلم أستاذيته[3] . ذكر الذهبي أنه « كان من أوعية العلم مع الدين والسكينة والفهم » و « هو شيخ الأندلس وعالمها ، وكان من أهل التبحر في العلوم »[4] .

(٨) وفاته وقبره :

ولا خلاف في تاريخ وفاته غير التفصيل فيه من حيث اليوم والوقت . فقد لبّى مكي نداء ربه تعالى فجر يوم السبت ، وشيّع جثمانه ضحى يوم الأحد لليلتين خلتا من المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة ، وقد ناهز الثانية والثمانين[5] .

---

(١) حاشية أنباه الرواة ٣١٩/٣

(٢) شذرات الذهب ٢٦١/٣

(٣) جذوة المقتبس ٣٢٩ ، ونزهة الألباء ٣٤٧ ، والصلة ٥٩٧ ، وبغية الملتمس ٤٦٩

(٤) سير أعلام النبلاء ١٣١/١١/ب ، وطبقات ابن قاضي شهبة ٥٠٤

(٥) الصلة ٥٩٩ ، ومعجم الأدباء ١٦٨/١٩ ، وأنباه الرواة ٣١٨/٣ ، ووفيات الأعيان ٣٦٤/٤

وذكر أبو القاسم بن محمد بن الطَيْلَسان مشهد تشييعه فقال : إن الذين شهدوا جنازته خلق عظيم من الناس ، وإن أهل قرطبة رُزئوا به ، إذ نعي إليهم ، وحفّ بسريره منهم شباب ومشيخة معظم مَشْهدِه ، وبكوه ، وختموا القرآن عليه ختمات عدة ، وتقدّم ابنه أبو طالب محمد فصلّى عليه . وذكر أنه دُفن بمقبرة الرَّبَض [1] .

***

(1) حاشية معرفة القراء الكبار ٣١٧

(ب) «علمه ، آراؤه ، آثاره»

(١) ما اضطلع به من علوم :

إن عبارة المترجمين مختلفة بعض الاختلاف في تعيين اختصاصه ، والتدليل على علوم بذاتها دون غيرها ، وليس هذا بعجيب ، ذلك أن مكيا كان من هؤلاء المتفردين الذين كانت علومهم شاملة • فالحميدي يذكره بالإمامة في القراءة والشهرة فيها[١] • وأبو البركات بن الأنباري يصفه بأنه نحوي عالم بوجوه القراءة[٢] • وابن بشكوال ينقل عن أبي عمر بن مهدي أنه كان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية ، مجودا للقراءات عالما بمعانيها[٣] • ويضيف أحمد الضبي وصفه بالأدب والحفظ[٤] • وأما ياقوت فيضيف إلى ما ذكره المتقدمون علمه بالفقه ووصفه بالتفنن[٥] • وأما الذهبي فمرة يصفه بأنه المقرىء العلامة ومرة بأنه من أوعية العلم[٦] • وابن تغري بردى يصفه بأنه محدّث[٧] •

وإن عرضا لثبَت كتبه يقفنا على ذلك الشمول الذي وسعه علم مكي ، بيد أن ذلك الثبت وعرضنا له ليؤكد أن مكيا كان إماما في علوم القرآن مشاركا في غيرها من العلوم •

(أ) علوم القرآن :

وأما علوم القرآن التي كان مكي مضطلعا بها فكثيرة ، أو أنها جميع علوم القرآن ، لم يفته منها شيء • وكلامي على ذلك مقترن بما اطلعت عليه بنفسي من

---

(١) جذوة المقتبس ٣٢٩
(٢) نزهة الألباء ٣٤٧
(٣) الصلة ٥٩٧
(٤) بغية الملتمس ٤٦٩
(٥) معجم ادلأباء ١٩/١٦٧
(٦) معرفة القراء الكبار ٣١٩ ، وسير أعلام النبلاء ١١/١٣١/ب
(٧) النجوم الزاهرة ٥/٤١

كتبه ، سواء التي تمكنت من الحصول عليها ، وهي مخطوطة رهن خزائن التراث هنا وهناك ، والتي أُتيح لي الاطلاع عليها .

فقد كان له في التفسير كتاب ضخم ، تيسّر لي الاطلاع علـى ثلثه الأول ، فوجدته متميزا من دون أغلب التفاسير المعتدة بأن مكيا قد رسم خطة تأليفه ، وأحكم بناءه بما يتجنب فيه كل ما رأى من الذين تقدموه وقعوا في الغلط فيه من حيث حشد الأسانيد ، أو متفرق المتشابه والمتماثل ، أو إعادة المكرور ، أو الإغراق في جانب ، والاختصار في آخر ، وغير ذلك مما حرص مكي على اجتنابه . وحسب هـذا التفسير ما نقله المَقَّري من قول المجتهد الإمام ابن حزم فيه : « وأما القرآن فمن أجلّ ما صنّف في تفسيره كتاب الهداية إلى بلوغ النهاية »[١] .

وأما في وجوه القراءات رواية واحتجاجا وتعليلا فهو إمام حجة مقدم . إذ أن أكثر مؤلفاته إنما هي في علم القراءة ووجوهها ، أو ما يتصل بها . وأحسب أن نفراً من المؤلفين في القراءة من نحو كتاب التبصرة وسواه من كتب مكي إنما كان متأسيا به مقتفيا أثره متبعا له . ومكي مؤلف حصيف ، كان كثيرا ما ينتفع مـن أغلاط غيره فيجتنبها ، ويقصد إلى إفادة القارىء والدارس في كل ما يكتب ، فهو يقول في خطة تأليفه كتاب التبصرة : « أخليت هذا الكتاب من كثرة العلل ، وجعلته مجردا من الحجة ، وربما يسّرت إلى اليسار من ذلك لعلة توجبه ، وضرورة تدعو إليه ، وقللت فيه الروايات الشاذة ، وأضربت عن التكرار ، ليقرب حفظه على من أراد ذلك »[٢] . ويقول في موضع آخر : « ولولا ما فرّق في الكتب مما نحن جامعوه ، وما عُدم فيه القول مما نحن قائلوه ، وما صعب مأخـذه على الطـلاب مما نحـن مقربوه ، وما طوّل فيه الكلام لغير كثير فائدة لما نحن موجزوه ومبينوه ، لكان لنا عما قصدنا إليه شغل ، وفيما قد ألّفه من تقدمنا من السلف الصالح رضي الله عنهم كفاية ومقنع ، ونحن معترفون لهم بالفضل والتقدم لهم في العلم ، رحمة الله عليهم أجمعين »[٢] .

---

(١) نفح الطيب ١٧١/٤
(٢) التبصرة ١/٣

وهذا النص يقطع بأستاذية مكي في هذا العلم ، وسعة اطلاعه على ما تقدم في التأليف فيه ، ونظرته المحصة لكل ذلك .

ومثل ذلك هجاء المصاحف ورَسْمِها ، وفي ثبَت كتبه ما يجزيء عن الكلام عليه ، كما أن في تأليفه كتابه « الكشف » الذي له هذه المقدمة ما لا خفاء معه في قيام مكي بهذا الفن .

وأما تجويده القراءة وفنه في أدائها فلا شك أنه متقدم فيه قيّم به ، وله كتاب في هذا الفن ، قال في مقدمته : « وما علمت أن أحدا من المتقدمين سبقني إلى تأليف مثل هذا الكتاب ولا إلى جمع مثل ما جمعت فيه من صفات الحروف وألقابها ومعانيها ، ولا إلى ما أتبعت فيه كل حرف منها من ألفاظ كتاب الله سبحانه وتعالى ، والتنبيه على تجويد لفظه والتحفظ به عند تلاوته »[1] . وله فيه غير هذا الكتاب أيضا .

ومما ينعقد على القيام به به كثير من العلوم القرآنية كالرواية ومعرفة المناسبة والنزول ، العلم بناسخ القرآن ومنسوخه ، وله فيه كتابان .

وقام أيضا بعلم الغريب في القرآن . ولا بد له من أن يكون متمكناً من اللغة ونصوصها عارفا لمدلولاتها وتصاريف صيغها حتى يقوم بهذا العلم ، وله فيه كتاب خصّه به ، ولكن له كتبا أخرى لم يكن ليتسنى له تأليفها من غير أن يكون مضطلعا بالغريب ومقتضى علمه .

وفي استدراكه على ابن مَسَرّة ، فيما ألّفه في القراءات الشاذة وإصلاحه له ما أغفله ، ما يقطع على تمكنه من العلم بشاذ القراءة ، ويكشف عن قدرته فيه .

وكان مكي أستاذا رائدا بتأليفه في مشكل الإعراب حتى إنه حمل غيره من الأئمة من بعده على التأليف فيه ، بل إن له في هذا العلم ما يتصل بمسائله الأمات وأصوله الكبرى[2] .

---

(١) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ٢/أ .
(٢) معجم البلدان ١٧١/١٩ ، وانباه الرواة ٣١٨/٣ ، ووفيات الأعيان ٣٦٣/٤

وأما في علم الوقف والابتداء فله كتب شتى ، منها ما قصره ، على بعض مواضع ملبسة ، ومنها ما تناول فيه بعض الألفاظ الدائرة في كتاب الله عز وجل ، ومنها ما بحث فيه أصول هذا العلم ، فبيّنها وعرّفها ، ثم جاء بالتطبيق عليها كفعل نفر من أئمة هذا الفن منهم ابن الأنباري وأبو جعفر النحاس .

(ب) علوم العربية :

والصلة بين علوم القرآن وعلوم العربية لقيام بعضها ببعض بيّنة .

ولمكي في النحو ، سوى ما تقدم ذكره من تأليفه في مشكل الإعراب ، مايجعله في أهل هذا العلم . بل إن في ترجمته عند غير واحد ، ممن تحدثوا عنه ، ما يقطع بذلك[1] .

ولن يتسنى لمن يعرض للتفسير أو اختيار قراءة له أن يقوم بذلك دون أن يتقن اللغة ويقتدر على معرفتها ، وقد كان مكي كذلك ، وله في اللغة وأصولها مؤلفات مما لا خفاء معه على مقامه فيها[2] .

وكذلك علم الأصوات ، فإن كتابه « الرعاية » الذي تقدم ذكره ، ومما ذُكر موضعه من الثَّبت ، وبحثه في القراءات ووجوهها ، كل ذلك يحلّه مكانة سامية في هذا الفن .

(جـ) علوم أخرى :

وشأن مكي شأن علماء السلف في القيام بعلوم كثيرة . فإننا نجد أحدهم طبيبا وله باع في الموسيقى . ونجد آخر فيلسوفا وله مشاركة في الأدب أو بالطب وسواه .

بيد أن قيام مكي بغير ما تقدّم لم يكن إلا تبعاً لاختصاصه أو مكملا له .

فمن ذلك علمه بالحديث والرواية ، إذ لا يعقل من مثل مكي ألا يكون متمكنا فيهما . ذلك لما يترتب عن صلة اختصاصه بالعلم وروايته . بل إن مكيا يُعتد شيخا

---

(1) الصلة ٥٩٧ ، وبغية الملتمس ٤٦٩ ، ونزهة الألباء ٣٤٧ ، ومعجم الأدباء ١٦٧/١٩ ، والديباج المذهب ٣٤٦

(2) معجم الأدباء ١٧١/١٩ ، وانباه الرواة ٣١٨/٣

(3) معجم الأدباء ١٧١/١٩ ، وانباه الرواة ٣١٨/٣ ، ووفيات الأعيان ٣٦٤/٤

في العلم والرواية . وقد وقفنا على أخباره وأخبار بعض تلاميـذه ممن رووا عنه وتلمذوا عليه . وله في هذا غير كتاب[1] ، فضلا عن أن في كتبه الأخرى مالا خفاء معه في أنه عالماً به .

وله مشاركة بيّنة في الفقه ، مكّنته منه كونه مالكي المذهب ومجاورته للحرم ثلاث سنوات . ولابد من أن يكون ذا اهتمام بالأدب على نحو ما ، وإن البيّن في أسلوبه مايصرح بذلك ويدلل عليه ، وله فيه مشاركة تأليف . كما أن له مشاركة في غير ذلك من نحو علم الكلام والفلسفة وتعبير الرؤيا ، وهو ما يزيد في تبيّن شخصية مكي من جهة وما اضطلع به من علوم وثقافة .

(٢) آراؤه وتصديه لسواه من العلماء :

ومثل مكي ، قيّماً بما تقدّم ذكره من العلوم ، لابد له من آراء يدلي بها ، ويروج لها ، ومواقف تحسب له .

فمن آرائه موقفه من الأحرف السبعة ، ومخالفته لكثير من الأئمة لفهمهم إياها ومن ذلك أيضا ردّه على أبي بكر الأدفوي في تغليط هـذا إياه في كتابه « الإمالة » ، وردّه على أصحاب الأنطاكي في تصحيح المد لورش .

ومن ذلك رأيه في المفاضلة بين الصحابة وردّه علـى ابن حـزم في هـذا الموضوع[2] .

وكذلك آراؤه الفقهية في نحو ما يقع من الخطأ واللحن في الصلاة في رمضان وغيره ، وفي الحج ومناسكه . وله غير ذلك من آراء اجترأنا بما تقدم منها .

وأما تصديه لسواه فمنه تصحيح غلط ابن مسـرّة في القراءات الشـاذة ، وتصحيحه غلط الجرجاني في نظم القرآن ، وفي دفاعه عن مذهـب المالكية وتبيين معالمه في بعض الفرائض مايكشف عن مواقفه تلك .

غير أن التزام المرء بآرائه ودفاعه عنها وتصديه لسواه مدعاة إلى أن يتصدّى له غيره ، وأن يواجه بمثل ما قد واجه هو به الآخرين .

---

(١) معجم الأدباء ١٧١/١٩ ، وانباه الرواة ٣١٨/٣ ، ووفيات الأعيان ٣٦٤/٤ .

(٢) رسالة في المفاضلة بين الصحابة ٢٠٥ ، ٢١٠–٢١٢

وقد تصدّى لمكي غير واحد ممن هو في طبقته بل ممن هو أعلى منها . وكان علة هذا التصدي كتاب مكي « تفسير مشكل إعراب القرآن » . فقد عقد ابن الشجري بابا قال فيه : « يتضمن ذكر ما وعدت به من زلات مكي بن أبي طالب المغربي في مشكل إعراب القرآن » ، وتبع أبو حيّان الأندلسي وكذلك السَفاقُسي ابن الشجري نقلا عنه ماحشده من تلك الزلات[1] .

ولابدّ من أن تحسب لابن الشجري أن من هذه المواضع مايستحق تسميته زلة ، وأن بعضها لا يُعتد به وإنما هو وجوه اجتهادية ، وأغلب الظن أن مكيا قد تعجّل في هذه المواضع فحُسبت عليه ، ولكن حسبُه أن يؤاخذه ابن الشجري لا غيره .

(٣) اسلوبه :

وأما تبيّن أسلوب مكي فهو واضح في كل ما ترك من آثار . ففي مقدمة كتاب التبصرة ما أعتده دليلا على ذلك قوله : « جمعت في هذا الكتاب من أصول ما فرّق في الكتب ، وقربت البعيد فهمه على الطالب ، واعتمدت على حذف التطويل والإتيان بتمام المعاني مع الاختصار ، ليكون تبصرة للطالب ، وتذكرة للعالم ، حتى قويت نيتي في كتاب قد علّقت أكثره ، أعمله لنفسي تذكرة إن شاء الله ، أذكر فيه كشف وجوه القراءات ، واختيار العلماء في ذلك .. وأضربت عن التكرار ، ليقرب حفظه على من أراد ذلك . ولولا ما فرّق في الكتب مما نحن جامعوه ، وما عُدم فيه القول مما نحن قائلوه .. يجب أن تعلم أيها الناظر في هذا الكتاب أني ربما قدّمت المتأخر من الحروف المختلف فيها لتصنيفه إلى نظائره ، فيكون ذلك أسهل للحفظ ، وأقرب للمتعلم ، ثم لا نعيده في موضعه »[2] .

ومنه أيضا قوله : « اعلم أن هذا الباب كثير الاضطراب ، وأنا أذكر لك ماقرأت

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢/٤٤١ ، والبحر المحيط ٢/٤٢٦ ، ٤٣٧ ، ١٨ه ، ٣/٣٦ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ٨/١٤٧ ، ١٧٦ ومواضع أخرى ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد الجزء الأول ٥١/ب ، ٦٩/ب ، ٧٠/أ ، ٧٨/أ ، ١٤٦/ب ، ١٥٩/أ ، ١٨٨/ب ، ٢٣٦/أ ومواضع أخرى .

(٢) التبصرة ٢/ب .

به لنقف عليه إن شاء الله • فمن ذلك إجماعهم على إظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق ، وسواء كانت النون في كلمة أو كلمتين •• »[1] •

ومن كلامه على أوجه تصريف لفظة الصلاة وأمثالها في كتاب تفسيره قوله : « كتبت الصلاة في المصاحف بالواو لتدل الواو على أصلها ، لأن أصل الألف الواو ، وأصلها صلوة ، فلما تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت في اللفظ ألفا ، دليله قولهم في الجمع : صلوات ، وقد ذكرنا أن الجمع يرد الأشياء إلى أصولها ، ولذلك قلنا إن أصل ماء موه ، وإن الألف بدل من الواو والهمزة بدل من الهاء ، وهل على ذلك قولهم في الجمع أمواه فرُدّ إلى أصله • وقيل: إنما كتبت الصلاة بالواو لتدل على أنه مشتق من الصلوين • وقيل : إنما كتبت بالواو لأن بعض العرب يفخم اللام والألف حتى تظهر الألف ، كأن لفظها يشوبه شيء من الواو ، والقول الآخر به يعلل ما كتبوه من : الزكوة والحيوة وشبهه بالواو فاعلمه »[2] •

وإذا مضينا نرصد أبرز خصائص أسلوبه عدّدنا منها : الدقة ، ولا تتوافر الدقة في الأسلوب إلا لمن استوعب مادة بحثه وموضوعه ، وهي ميزة بيّنة في كل ما كتبه مكي مما اطلعت عليه •

والاستقصاء والمناقشة ، وهذه ميزة تلزم عن الدقة ، فلسنا نقف على بحثه المسألة وإن صغرت إلا انتهينا فيها إلى كل ما يمكن أن نجده متفرقا عند غيره من الباحثين • وهو يَفضُل غيره مثل أبي علي الفارسي في هذا لِما يستوفي المسألة حق الاستيفاء دون أن يخرجه ذلك إلى جوانب أخرى تبعد بالقارىء عن أصل المسألة التي كان بدأها ، وما أكثر ما اعتذر مكي نفسه من أن يكون أطال في استقصائه ومناقشته •

والبيان والوضوح ، وهي ميزة تلزم عن الاستقصاء لِما يعرض له مكي من هذه المسائل • فلا تكاد صول المسألة التي يتناولها ماثلة تتسع مع الاستقصاء والمناقشة بعبارة تبين عن نفسها وتوضح مكنونها ، لا تغرب ، ولا تنحرف عن وجهها الذي تمضي إليه دون تعثّر ، وإن طالت المسألة أو هو أطال بحثها وتقليب وجوهها ،

---

(1) التبصرة ٣٧/ب .

(2) الهداية إلى بلوغ النهاية ٧/ب .

على أنها توشك أن تخلو أيضا من الهلهلة والثقل اللذين يسمان العبارة المتكررة .

والمحاكمة والتدليل ، وهي ميزة ظاهرة فيما يطبع أسلوبه من استعمال الشرط ، يدعم ذلك التمثيل والاستشهاد والعزو ، فنراه يأتي بوجوه محتملة ، وأخرى مروية ، ويناقشها ويعاود بيانها ، وعرض جوانبها ، فإذا استنفذ كل وجه جاء بالوجه الذي يذهب إليه مدللا عليه محتجا له .

والنتائج والأحكام ، وهي تلزم عن المحاكمة والتدليل لما يتوجب على مَنْ يحتكم ويدلل من الخلوص إلى نتيجة وحكم على ما عالجه . وما أكثر ما نقرأ قوله ، على نحو ما كان يفعل كثير من أئمة كل فن من المتقدمين « فافهم ذلك » و « فاعلمه » وما أشبه ذلك من هذه العبارات التي يختم بها مسألة بحثها وأشبعها بيانا . وربما كانت نتائجه قاطعة ، وربما كانت ترجيحية أو مساوية .

وآخرها منهجيته ، فكل ما تقدم من ميزات أسلوبه يقتضي هذه المنهجية التي تسم كل موضوعاته وكتبه ، فهو ككثير من المتقدمين من العلماء والمؤلفين ، يقدّم لموضوعه بالخطة التي يعزم على اتباعها في البحث والدرس ، وهو كثيرا ما يكرر ذكر خطة أو فكرتها في غير مقدمة من مقدمات كتبه ، حتى كأن كتبه في مجموعها أبواب وفصول كتاب واحد !

بيد أن عبارة مكي ، إذا ما أكثر الاستقصاء ، وتتبع ومحّص ، يبدو عليها الغموض حينا ، والهلهلة أحيانا أخرى ، ولكنها في كل حال هنات معدودة .

(٤) نشاطه التأليفي وفهرسته :

ويُعدّ مكي فيمن كثرت تآليفه ، وكان نشيطا في التأليف على الرغم من الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية التي كانت عرضت له في حياته العامة مابين طلبه ودخوله الأندلس .

وبالرغم من ذلك فإن كثيرا ممن ترجموه ذكروا أعداد ما ألّف مكي من كتب ، واقتصر بعضهم على عدد منها خشية التطويل ، واختصر بعضهم فوصفه بكثرة التأليف والنشاط فيه[١] . وأرجح أن مكيا واظب على التأليف إلى قبيل وفاته إذ

---

(١) نزهة الألباء ٣٤٧ ، وبغية الملتمس ٤٦٩ ، ومعجم الأدباء ١٦٨/١٩ ، وانباه الرواة ٣١٤/٣ ، ومعرفة القراء الكبار ٣١٧ ، وسير اعلام النبلاء ١٣١/١١/ب .

تجاوز الثمانين . وهاهو ذا يقول في مقدمة « الكشف » : « تطاولت الأيام وترادفت الأشغال عن تأليفه وتبيينه ونظمه إلى سنة أربع وعشرين وأربعمائة فرأيت أن العمر قد تناهى والزوال من الدنيا قد تدانى فقويت النية في تأليفه وإتمامه خوف فجأة الموت وحدوث الفوت .. »[1] . ونحن نعلم أن وفاته كانت سنة سبع وثلاثين وأربعمائة أي بعد أن بدأ بتأليف الكتاب المذكور بأقل من أربع عشرة سنة ، وهو في تلك السن العالية ، وهذا مما يتفرّد به مكي ، وقليل ممن هم في طبقته ، من أهل العلم ، لم يثنه عن تحقيق ذلك اكتفاء بما أصابه من شهرة ، أو علو سن وشيخوخة ضعيفة .

ومكي لا يني يذكر كتبه بعضها في بعض مشيرا إلى ترتيب ظهورها ومكانها الذي ألّفت فيه[2] .

(٥) ثبت مؤلفاته وتداولها :

ورأيت أن أصنف مؤلفات مكي بمقتضى موضوعاتها عدّا ، وحصراً لها في زمر ، وبيانا لاتجاه المؤلف موضوعا .

(أ) « في علوم القرآن » :

(١) كتاب التبصرة في القراءات . خمسة عشر جزءا . وهو من أشهر تآليفه[3] .

(٢) كتاب الكشف[4] عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، عشرون جزءا . ذكره ابن الأنباري فقال : وألفه في أواخر عمره سنة أربع وعشرين وأربعمائة ، وهو كبير الفائدة . وكذلك ذكره ياقوت .

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات ٢/أ .

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية ٤/ب ، ٣١/أ ، والتبصرة ٢/ب ، ٣/أ ، والكشف ٢/أ-ب ، وانظر ايضا طبقات القراء ٢/٣١٠

(٣) وفيات الأعيان ٣٦٢/٤ ، ومرآة الجنان ٥٨/٣ ، وذكر بروكلمان أنه في برلين برقم : ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، وسليم آغا ٨ ، ونور عثمانية ٥٥

(٤) يسميه ابن الأنباري وياقوت « البيان » ، انظر نزهة الألباء ٣٤٧ ، ومعجم الأدباء ١٦٨/١٩ ، ويسميه القفطي الكشوف انظر أنباه الرواة ٣١٧/٣

(٣) كتاب تفسير مشكل إعراب القرآن[١] . ذكره ابن الجزري فقال : وقال رحمه الله (يعني مكيا) .. وألفت مشكل الإعراب في الشام ببيت المقدس سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة .

(٤) كتاب الهداية إلى بلوغ النهاية ، في التفسير ، سبعون جزءا ، ذكره المَقَّري ، ونقل قول الإمام ابن حزم فيه وهو : أما القرآن فمن أجلّ ما صنّف في تفسيره « كتاب الهداية إلى بلوغ النهاية » في نحو عشرة أسفار ، صنفه الإمام العالم الزاهد أبو محمد مكي بن أبي طالب[٢] .

(٥) كتاب الإيضاح في الناسخ والمنسوخ ، ثلاثة أجزاء[٣] .

(٦) كتاب الإيجاز في ناسخ القرآن ومنسوخه .

(٧) كتاب التذكرة في اختلاف القراء ، جزء .

(٨) كتاب الإبانة عن معاني القراءة ، جزء[٤] .

(٩) كتاب الموجز في القراءات ، جزآن . ذكر ابن الجزري عن مكي قوله : ألفت كتابي الموجز بقرطبة سنة أربع وتسعين وثلاثمائة[٥] .

(١٠) كتاب الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة[٦] ، أربعة أجزاء .

(١١) كتاب التنبيه على أصول قراءة نافع وذكر الاختلاف عنه ، جزآن .

(١٢) كتاب الانتصاف في الرد على أبي بكر الأدفوي فيما زعم من تغليطه في كتاب الإمالة ، ثلاثة أجزاء .

(١٣) كتاب الإمالة ، ثلاثة أجزاء .

---

(١) يسميه ياقوت «إعراب القرآن» ، ولعله التبس على بعض المترجمين لمكي بكتاب مشكل معاني القرآن له فذكر بأكثر من اسم . وذكره بروكلمان وهو في برلين برقم : ٧٠٣ ، وجاريت ١٢٥٧ ، والقاهرة أول ١/٢١١ ، والقاهرة ثان ١/٦٢ ، والأسكوريال ثان ١٤٣٧ وغيرها .

(٢) نفح الطيب ٤/١٧١

(٣) ذكر بروكلمان أنه في جامع القرويين بفاس ٢١٠

(٤) ذكر بروكلمان أنه في مكتبة حميدية ٢/١٨

(٥) طبقات القراء ٢/٣١٠

(٦) انظر بروكلمان ، فقد ذكر أنه في : بودليانا ٢/٢٤٤ ، قوله ١/١٩ وغيرهما .

(١٤) كتاب منتخب الحجة في القراءات لأبي علي الفارسي ، ثلاثون جزءا .
(١٥) كتاب الاختلاف في عدد الأعشار ، جزء .
(١٦) كتاب الرسالة إلى أصحاب الأنطاكي في تصحيح المد لورش ، ثلاثة أجزاء .
(١٧) كتاب تفسير القرآن[1] ، خمسة عشر مجلدا .
(١٨) كتاب اختصار أحكام القرآن ، أربعة أجزاء .
(١٩) كتاب الوقف على كلا وبلى[2] ، جزآن .
(٢٠) كتاب الياءات المشددة في القرآن والكلام ، جزء .
(٢١) كتاب الحروف المدغمة ، جزآن .
(٢٢) كتاب هجاء المصاحف[3] ، جزآن .
(٢٣) كتاب الهداية في الوقف على كلا .
(٢٤) كتاب الإدغام الكبير ، جزء .
(٢٥) كتاب مشكل غريب القرآن ، ثلاثة أجزاء . ذكر ابن الجزري عن مكي قوله : وألفت مشكل الغريب بمكة سنة تسع وثمانين وثلاثمائة[4] .
(٢٦) كتاب قسمة الأحزاب .
(٢٧) كتاب المأثور عن مالك في أحكام القرآن وتفسيره .
(٢٨) كتاب مشكل معاني القرآن .
(٢٩) كتاب شرح التمام والوقف ، أربعة أجزاء .
(٣٠) كتاب انتخاب الجرجاني في نظم القرآن وإصلاح غلطه ، أربعة أجزاء .
(٣١) كتاب الاختلاف بين قالون وأبي عمرو ، جزء .
(٣٢) كتاب الاختلاف بين قالون وابن كثير ، جزء .
(٣٣) كتاب الاختلاف بين قالون وابن عامر ، جزء .

---

(١) يسميه القفطي « تفسير مشكل المعاني والتفسير » انظر أنباه الرواة ٣١٨/٣
(٢) انظر بروكلمان ، يذكر أنه في : جوتا ٥٤٨ ، الفاتح ٦٨ ، قوله ١٧/١
(٣) يسميه القفطي « علل هجاء المصاحف » انظر أنباه الرواة ٣١٨/٣
(٤) طبقات القراء ٣١٠/٢

(٣٤) كتاب الاختلاف بين قالون وعاصم ، جزء .
(٣٥) كتاب الاختلاف بين قالون وحمزة ، جزء .
(٣٦) كتاب الاختلاف بين قالون والكسائي ، جزء .
(٣٧) كتاب التبيان في اختلاف قالون وورش ، جزء .
(٣٨) كتاب شرح رواية الأعشى عن أبي بكر عن عاصم ، جزء .
(٣٩) كتاب اختصار الألفات ، جزء .
(٤٠) كتاب شرح الفرق لحمزة وهشام ، جزء .
(٤١) كتاب شرح اختلاف العلماء في قوله تعالى : (وما يعلم تأويله إلا الله) ، جزء .
(٤٢) كتاب الاستيفاء في قوله عز وجل : (إلا ما شاء ربك) في هود ، جزء .
(٤٣) كتاب الاختلاف في الرسم من « هؤلاء » والحجة لكل فريق ، جزء .
(٤٤) كتاب بيان إعجاز القرآن .
(٤٥) كتاب فيه شرح اختلاف العلماء في الوقف على قوله تعالى : (يدعو لمن ضرّه أقرب من نفعه) ، جزء .
(٤٦) كتاب شرح قوله تعالى : (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) ، جزء .
(٤٧) كتاب شرح قوله تعالى : (ولقد ذرأنا لجهنم) الآية ، جزآن .
(٤٨) كتاب فيه أصول الظاء وذكر مواضعها في القرآن ، جزء .
(٤٩) كتاب الاختلاف بين أبي عمرو وحمزة ، جزء .
(٥٠) كتاب اختصار الإدغام الكبير على ألف ، با ، تا ، ثا ، جزء .
(٥١) كتاب شرح الراءات على قراءات ورش وغيره ، جزء .
(٥٢) كتاب اتفاق القراء ، جزء .
(٥٣) كتاب اختلاف القراء في ياءات الإضافة وفي الزوائد ، جزء .
(٥٤) كتاب اختصار الوقف على : كلا وبلى ونعم ، جزء .
(٥٥) كتاب منع الوقف على قوله : (إن أردنا إلا الحسنى) ، جزء .
(٥٦) كتاب شرح الاختلاف في قوله : (ماجعل الله من بحيرة) ، جزء .
(٥٧) كتاب شرح معنى الوقف على : (لا يحزنك قولهم) .

(٥٨) كتاب شرح قوله تعالى : (من نسائكم اللاتي) ، جزء •
(٥٩) كتاب دعاء ختمة القرآن •
(٦٠) كتاب ما أغفله ابن مسرة في قراءات شاذة ، جزء •
(٦١) كتاب الاختلاف في قوله تعالى : (ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا) ، جزء •
(٦٢) كتاب شرح قوله تعالى : (شهادة بينكم ••) الآيات الثلاث ، جزء •
(٦٣) كتاب شرح قوله تعالى : (فلما تراءى الجمعان) ، جزء •
(٦٤) كتاب فرش الحروف المدغمة ، جزآن •
(٦٥) كتاب الوقف والابتداء[١] •
(٦٦) كتاب الزاهي في اللمع الدال على قراءة نافع[٢] •
(٦٧) كتاب به وجوه كشف اللبس التي لبّس بها أصحاب الأنطاكي في المد لورش •

(ب) « في علوم اللغة » :

(٦٨) كتاب الزاهي في اللمع الدالة على مشتملات الإعراب ، أربعة أجزاء •
(٦٩) كتاب دخول حروف الجر بعضها مكان بعض ، جزء •
(٧٠) كتاب منتخب كتاب الإخوان لابن وكيع ، جزآن •
(٧١) كتاب المنتقى في الأخبار ، أربعة أجزاء •
(٧٢) كتاب الرياض ، مجموع في خمسة أجزاء •
(٧٣) كتاب في مسائل الإخبار بالذي وبالألف واللام •
(٧٤) كتاب فيه الوصول إلى تذكرة كتاب الأصول لابن السراج في النحو ، جزء •
(٧٥) كتاب التذكرة لأصول العربية ومعرفة العوامل ، جزء •
(٧٦) كتاب شرح حاجة وحوائج وأصلها ، جزء •
(٧٧) كتاج شرح العارية والعرية ، جزء •
(٧٨) كتاب معاني السنين القحطية والأيام ، جزء •

---

(١) تفرّد بذكره بهذا العنوان ابن شاكر الكتبي وابن قاضي شهبة ، انظر عيون التواريخ ١٣/٢١٨/أ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ٥٠٤
(٢) تفرد بذكره هكذا ابن قاضي شهبة انظر كتاب الطبقات له ٥٠٤

(جـ) «في الفقه وعلم الكلام وغيره» :

(٧٩) كتاب فرض الحج على من استطاع إليه سبيلا ، جزء .

(٨٠) كتاب إيجاب الجزاء على قاتل الصيد في الحرم خطأ في مذهب مالك والحجة على ذلك ، جزء .

(٨١) كتاب بيان العمل في الحج أول الإحرام ، جزء .

(٨٢) كتاب مناسك الحج .

(٨٣) كتاب بيان الصغائر والكبائر ، جزآن .

(٨٤) كتاب الاختلاف في الذبيح من هو ؟ ، جزء .

(٨٥) كتاب تنزيه الملائكة من الذنوب وفضلهم على بني آدم ، جزء .

(٨٦) كتاب اختلاف العلماء في النفس والروح ، جزء .

(٨٧) كتاب المدخل إلى علم الفرائض ، جزء .

(٨٨) كتاب فيه الرد على الأئمة فيما يقع في الصلاة من الخطأ واللحن في شهر رمضان وغيره ، جزء .

(٨٩) كتاب التهجد في القرآن ، أربعة أجزاء .

(٩٠) كتاب ما أغفله القاضي منذر وَوهم فيه في كتاب الأحكام ، جزآن .

(٩١) كتاب الترغيب في النوافل ، جزء .

(٩٢) كتاب الترغيب في الصيام ، جزء .

(٩٣) كتاب منتقى الجوهر في الدعاء ، جزء .

(٩٤) كتاب الموعظة المنبهة ، جزء .

(٩٥) كتاب إسلام الصحابة ، مختصر جزء .

(٩٦) كتاب المبالغة في الذكر .

(٩٧) كتاب تحميد القرآن وتهليله وتسبيحه .

(٩٨) كتاب الواعي لمجرد علم المواريث[١] .

---

(١) تفرّد بذكره الوافي بالوفيات ٦٨/ب ، وعيون التواريخ ١٣/٢١٨/أ ، وكشف الظنون ١٤٣٢ ، وعقود الجوهر ٢٩٩

(٩٩) كتاب الممتع في تعبير الرؤيا[1] .

(١٠٠) كتاب الإشارة في تعبير الرؤيا[2] .

ويلاحظ أن أكثر مؤلفات مكي أجزاء أي أن الجزء لا يتجاوز ثلاث ملازم من مطبوعاتنا هذه الأيام ، غير أن مفهوم الكتاب لا يمكن حصره بحجمه وإنما يكـون بقيمته ، وأحسب أن عنوانات كتب مكي تدل على ما لها من تلك القيمة ، ولا اعتداد بحجمهـا .

وبعض المؤلفين أوفى حظاً من سـواهم من حيـث تداول الناس مؤلفاتهم وشهرتها ، سواء في حياتهم وبعد مماتهم ، ومكي من هؤلاء المحظوظين . فقد ذكر ابن خير بسنده كثيرا من كتب مكي التي قرأها على حفيده أبي عبـد الله جعفر بن محمد بن مكي. وذكر أيضا قراءته فهرسة مكي نفسه بكتبه على حفيده المذكور[3]. وذكر ابن الجزري كتاب التبصرة ، أخبره به أبو العباس أحمد الحرّاني بسنده إلى المؤلف[4] . ولاتزال مصنفات مكي موضع اهتمام الباحثين والعلماء إلى زماننا هذا .

---

(١) تفرد بذكره هدية العارفين ٢/٤٧١ ، وإيضاح المكنون ٢/٥٥٤

(٢) لم يذكره سوى إيضاح المكنون ١/٨٥ .

(٣) فهرست ابن خير ٤٠ ، ٤١–٤٢ ، ٥١ ، ٦٧ ، ٧٦ ، ٣٦٢ ، ٤٢٩

(٤) النشر في القراءات العشر ١/٦٩

(جـ) « التعريف بالكتاب »

«أ» منهج مكي في كتاب الكشف :

إن كتاب « الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها » من أواخر كتب مكي تأليفا إذ جاء في قوله عنه : « ثم تطاولت الأيام وترادفت الأشغال عن تأليفه وتبيينه ونظمه إلى سنة أربع وعشرين وأربع مائة فرأيت أن العمر قد تناهى والزوال من الدنيا قد تدانى فقويت النية في تأليفه وإتمامه خوف فجأة الموت وحدوث الفوت وطمعا أن ينتفع به أهل العلم من أهل القرآن وأهل العلم من طلبة القراءات »[1] . وإذ كان الأمر كذلك فإن منهج مكي فيه وفي التأليف بعامة لا بدّ من أن يكون أوضح من سواه من كتبه التي تقدّم زمن تأليفها . فهل هذا متأكد منه مقطوع به ، وما الحجة عليه ؟

(آ) الخطة التاليفية :

ولهذا فإنني رأيت اختيار هذا العنوان أبحث تحته هذه الظاهرة في منهج مكي في تأليف الكشف بنحو خاص وفي تأليفه وخطته فيه بنحو عام . وإنني ههنا أعيد بعضا من كلام مكي نفسه على تأليفه وخطته فيه . ففي كتاب « التبصرة » يقول : « جمعت في هذا الكتاب من أصول ما فرّق في الكتب ، وقربت البعيد فهمه على الطالب ، واعتمدت على حذف التطويل والإتيان بتمام المعاني مع الاختصار ، ليكون تبصرة للطالب وتذكرة للعالم .. أخليت هذا الكتاب من كثرة العلل ، وجعلته مجردا من الحجة ، وربما يسرت إلى اليسار من ذلك لعلة توجبه وضرورة تدعو إليه ، وقللت فيه الروايات الشاذة وأضربت عن التكرار ليقرب حفظه على من أراد ذلك ولولا ما فرق في الكتب مما نحن جامعوه ، وما عدم فيه القول مما نحن قائلوه ، وما صعب مأخذه على الطالب مما نحن مقربوه ، وما طوّل فيه الكلام لغير كثير فائدة لما نحن موجزوه ومبينوه ، لكان لنا عما قصدنا إليه شغل ، وفيما قد ألفه من تقدمنا من السلف الصالح رضي الله عنهم كفاية ومقنع .. فيجب أن تعلم أيها الناظر في هذا الكتاب أني ربما قدمت المتأخر من الحروف المختلف فيها لتصنيفه إلى نظائره فيكون

---

(١) الكشف ٢/أ .

ذلك أسهل للحفظ وأقرب للمتعلم ثم لا نعيده في موضعه استغناء بذكره متقدما وسأنبه على ما أمكنني منه مما نقلته من سورة إلى سورة أني قد ذكرته في موضع كذا »[1] .

ويقول في « باب ما جرى في التسهيل على غير قياس » : « أعلم أني إن ما أذكره في هذا الباب نبذ مما روي في القرآن خاصة عن القراء لتقف عليه ، وأدع ما لم يكن في القرآن »[2] .

ويقول في « اختلافهم في النون الساكنة والتنوين وإظهار الغنة » : « أعلم أن هذا الباب كثير الاضطراب ، وأنا أذكر لك ما قرأت به لتقف عليه إن شاء الله »[3] .

ويقول في مقدمة كتاب آخر : « هذا كتاب جمعت فيه تفسير المشكل من غريب القرآن ، على الإيجاز والاختصار مع البيان »[4] .

وأبلغ مما تقدّم في ظاهرة التأليف عند مكي قوله في مقدمة كتاب ثالث : « ولقد تصورت في نفسي تأليف هذا الكتاب وترتيبه من سنة تسعين وثلاث مائة ، وأخذت في نفسي ما يخطر ببالي منه في ذلك الوقت ثم تركته إذ لم أجد معينا فيه من مؤلف سبقني بمثله قبلي ، ثم قوى الله سبحانه وتعالى النية وجدد البصيرة في إتمامه بعد نحو من ثلاثين سنة فسهل جلّ ذكره أمره ويسر جمعه وأعان على تأليفه »[5] .

ويجب أن نذكر أن ما تقدم نقله من نصوص في الخطة التأليفية سواء في « التبصرة » أو سواه من كتبه التي استفدنا من نصوصها إنما هي كتب بينها وبين كتاب الكشف بضع عشرات من السنين ، ومن ثم فإننا زاعمون أن الخطة التأليفية على هذا النحو الذي دلّلنا عليه وأكّدناه إنما كانت سِمة في شخص مكي ظهرت في كتبه ، ولذا فإن كتاب الكشف قمين بأن يتسم بها وتظهر عليه . ومن ذلك كلامه فيه

---

(١) التبصرة ٢/ب ـ ٣/أ .
(٢) التبصرة ٣١/أ .
(٣) التبصرة ٣٧/ب .
(٤) تفسير المشكل من غريب القرآن ٢/أ .
(٥) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ٣/أ .

على خطة تأليفه بعد أن ذكر كتاب التبصرة قوله : « كنت قد ألفت بالمشرق كتابا مختصرا في القراءات السبع في سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة وسميته كتاب التبصرة ، وفيما اختلف فيه القراء السبعة المشهورون ، وأضربت فيه عن الحجج والعلل ومقاييس النحو في القراءات واللغات طلبا للتسهيل وحرصا على التخفيف ، ووعدت في صدره أني سأؤلف كتابا في علل القراءات التي ذكرتها في ذلك الكتاب كتاب التبصرة »[1] . وقد ذكر هذا في كتاب التبصرة قوله : « قويت نيتي في كتاب قد علقت أكثره أعمله لنفسي تذكرة إن شاء الله ، أذكر فيه كشف وجوه القراءات واختيار العلماء في ذلك ومن قرأ بكل حرف من الصدر الأول وأقاويل النحويين وأهل اللغة لا أخرج فيه عن شرح ما ذكرته في هذا الكتاب من الاختلاف أسميه كتاب الكشف عن وجوه القراءات »[2] . لكنه وضّح خطة تأليف كتاب الكشف أكثر بقوله : « وهأنذا حين أبدأ بذلك أذكر علل ما في أبواب الأصول دون أن أعيد ذكر ما في كل باب من الاختلاف إذ ذاك منصوص في الكتاب الذي هذا شرحه وأرتب الكلام في علل الأصول على السؤال والجواب ثم إذا صرنا إلى فرش الحروف ذكرنا كل حرف ، ومن قرأ به وعلته وحجة كل فريق ، ثم أذكر اختياري في كل حرف وأنبه على علة اختياري لذلك كما فعل من تقدمنا من أئمة المقرئين »[1] . ووصف هذا الكتاب وكتاب التبصرة فقال : « فهذا الكتاب كتاب فهم وعلم ودراية والكتاب الأول كتاب نقل ورواية »[3] .

فالتأليف عنده تنظيم للمادة ، وحصر للمتشابهات والنظائر وعناية تامة بمعالجة المسائل مجموعة ، ونفي للاضطراب في البحث ، وتخيّر لما يجب أن يكون ، وتبويب لموضوعات البحث والمسائل ، واجتناب للاستطراد ، وتبيين لفوائد عرضت الإشارة إليها قبل ثم ذكرت في موضعها ، وسوى ذلك مما تبيّناه في النصوص التي تقدم نقلها ، وما يمكن أن تبيّنه أيضا لدى مقارنة كتاب « الكشف » بغيره من كتب الفن .

---

(١) الكشف ٢/أ .
(٢) التبصرة ٢/ب .
(٣) الكشف ٢/ب .

(ب) « عنوانه » :

وأما عنوان كتاب الكشف ، وهو « الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها » فلا خلاف فيه ، فمكي يسميه كذلك في الكتاب نفسه وفي كتابيه « التبصرة » و « الهداية إلى بلوغ النهاية »[1] ، وإن كان في هذين الأخيرين يقتصر من العنوان على « الكشف عن وجوه القراءات » فذلك مألوف في التسمية إذا كان الاسم مركبا فيكتفى بذكر بعضه مما يدلّ عليه تماما . وابن الأنباري وياقوت ينفردان من كل المترجمين بتسميته « البيان عن وجوه القراءات »[2] . وينفرد القفطي بتسميته « الكشوف عن وجوه القراءات »[3] . وسوى هؤلاء ، فإن اسم الكتاب عندهم على ماذكرت قبل ، ولا كبير خطر في هذا الخلاف يقتضي مناقشته ، ذلك لأن مكيا نفسه يسميه « الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها » سواء في الكتاب نفسه أو في بعض كتبه التي ذكرناها ، وكذلك المقرىء المحدّث أبو بكر ابن خير يسميه ، وقد حدّثه به أبو عبد الله جعفر بن محمد حفيد مكي مناولة منه له في أصل جدّه ، فقال : « حدثني به أبي رحمه الله وأبو مروان عبد الملك بن سراج بن عبد الله بن سراج كلاهما عن جدي مؤلفه رحمه الله . وحدثني به إجازة الشيخ أبو محمد ابن عتاب رحمه الله عن أبي محمد مكي مؤلفه » . لكنه يقدّم لفظ « حججها » على لفظ « عللها » ويضيف بعدها قوله : « ومقاييس النحو فيها »[4] . وتعليل ذلك عندي أن بعض مَنْ كتب هذا الكتاب عن مكي إنما تخيّر هذا التغيير في العنوان ، أو أن مكيا نفسه كان قد سمّى كتابه في أول الأمر على نحو ما ذكر ابن خير أو على نحو ما جاء عند ابن الأنباري ، وياقوت الذي يمكن أن يكون قد نقل عن ابن الأنباري ، ثم إذا ما راجع مكي الكتاب ، ولعله نسخ منه نسخاً أُخر ، غيَّر في العنوان كما يمكن أن يغير في متن

---

(١) الكشف ٢/أ ، والتبصرة ٢/ب ، والهداية إلى بلوغ النهاية ٤/ب .
(٢) نزهة الالباء ٣٤٧ ، ومعجم الأدباء ١٦٨/١٩
(٣) انباه الرواة ٣١٧/٣
(٤) فهرست ابن خير ٤٣

الكتاب ، على المألوف عند أغلب المؤلفين والمصنفين . وفي كل حال فليس في الأمر ما يقتضي أكثر من هذه الملاحظات .

(ج) « أبواب الكتاب وعنواناتها » :

ولا بدّ أن في توالي أبواب الكتاب على نحو دون آخر دلالة بعينها ، كما أن في إدراج فصول في بعض هذه الأبواب ما يعين على تقويم مادة الكتاب ومسائله وموضوعه .

وكذلك العنوانات ، وإن هي اتفقت في كثير من كتب الفن ، فإن في تخيّر عبارة بعضها ما يقطع على تصوّر الموضوع عند المؤلف ومنهجه في تناوله .

وإذا نظرنا في توالي هذه الأبواب والفصول وجدنا أنها مسائل منظمة جعلت بعضها مع بعض ، واستوفيت فروعها ، واستدركت جزئياتها ، وأشبعت بحثا ودراسة ، وقرنت الأشباه فيها إلى الأشباه ، والنظائر إلى النظائر ، وأن بعض الفصول في بعض الأبواب إنما جيء بها تيسيرا للبحث ، وترتيبا لمادته ، وتوضيحا لبعض المسائل التي تحتاج إلى بيان ودقة ، ووجدنا أيضا أن تنظيم مكي لهذه الأبواب في « الكشف » وكذلك في التبصرة إنما يخالف كثيرا من الأئمة المعدودين فيما ألّفوه من الموضوع نفسه . وأغلب الظن أنه فعل ذلك تحقيقا ، لما وقفنا عليه فيما نقلنا عن بعض كتبه من أنه كان يتصوّر الموضوع في نفسه ، وربما مضى عليه ، وهو كذلك ، سنوات ، ويأخذ في نفسه ما يخطر بباله ، ويبحث فيما أُلِّف وصُنِّف قبله في الفن[1] . فإن ذلك غاية ما يحتاج إليه المؤلف المجتهد سواء على عهد مكي أو قبله أو بعده .

(د) « مصـادره » :

وأول مصادر مكي في هذا الكتاب هو كتاب « التبصرة في القراءات » ، وقد ذكر مكي ذلك فيه قوله: « قويت نيتي في كتاب قد علقت أكثره أعمله لنفسي تذكرة إن شاء الله ،أذكر فيه كشف وجوه القراءات ، واختيار العلماء في ذلك ، ومن قرأ بكل حرف من الصدر الأول ، وأقاويل النحويين وأهل اللغة ، لا أخرج فيه عن شرح

---

(١) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ٣/١ .

ما ذكرته في هذا الكتاب من الاختلاف »[1] . وذكر ذلك أيضا في غير ما موضع في كتاب الكشف نفسه سواء في مقدمته أو في تضاعيفه على ما تقدم من الإشارة إلى ذلك قبل . فمن ذلك أيضا قوله : « وهأنذا حين أبدأ بذلك أذكر علل ما في أبواب الأصول دون أن أعيد ذكر ما في كل باب من الاختلاف إذ ذاك منصوص في الكتاب الذي هذا شرحه » . وذكر كتاب الإبانة فقال : « يجب لمن كتب هذا الكتاب أن يجعله جزءا في آخره ، فبه تتم الفائدة ، وذكرت في الكتاب الذي هذا شرحه كتاب التبصرة أسماء القراء ورواتهم .. وكذلك ذكرت في الكتاب الموجز فأغناني ذلك عن أن أعيده في هذا الكتاب .. فلا غنى لمن كتب كتابنا هذا واعتمد عليه من الكتاب الأول الذي هذا شرحه كتاب التبصرة »[2] .

فكتاب « التبصرة » أول مصادره في كتاب « الكشف » وأمّها . وأما مصادره الأخرى ، سواء التي جاء ذكرها في تضاعيف الكتاب ، والتي لم تذكر ، ويمكن الوقوف عليها لدى العرض لمادة الكتاب ، ونشاطه التأليفي ، ولِما اضطلع به من العلوم ، فهي نوعان : مصادر أولية لها حكم كتاب « التبصرة » في تكوين مادة « الكشف » وكذلك جوانب من منهجه وبعض أبوابه ، ومصادر ثانوية لم يكن بدّ منها ، لأنها أسعفت مادة المصادر الأولية بما تحتاج إليه ، وذلك نحو بعض علوم القرآن والحديث كالتفسير والمناسبة[3] . فهي لا بد منها في تناول البحث في توجيه القراءة ، وإن لم تكن تدخل في أصل مادتها الأولى .

فمن المصادر الأولية ما سمّى مكيّ أصحابه وكرّر ذلك أو سمّى بعضا منهم . فقد ذكر أبا عبيد القاسم بن سلام وعبد الله بن مسلم بن قتيبة وأبا حاتم سهل ابن محمد وأبا جعفر محمد بن جرير الطبري وأبا بكر أحمد بن موسى ابن مجاهد[4] .

---

(١) التبصرة ٢/ب .
(٢) الكشف ٢/أ-ب .
(٣) الكشف ٤/أ ، ٥/أ-ب ، ٥٩/ب ، فهذه المواضع وسواها في الملاحظتين التاليتين هي نماذج حسب .
(٤) الكشف ٦/أ-ب ، ٢١/ب ، ٥١/أ ، ٥٧/أ ، ٨٥/أ-ب .

ومنه ما كان مصدرا شفويا ، تلقّى معارفه تلقيا ، فقد ذكر أنه قرأ على أبي الطاهر إسماعيل بن خلف وأبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون[1] .

ومنه ما لم يذكره في كتابي « الكشف » و « التبصرة » وذكره في كتاب « الإبانة عن معاني القراءات » الذي جعله بآخر الكشف . فقد ذكر هناك إسماعيل ابن إسحاق القاضي وأبا عبيد القاسم بن سلام وأبا حاتم سهل بن محمد وأبا جعفر محمد بن جرير الطبري وأبا بكر أحمد بن موسى ابن مجاهد[2] . ومكي إذ يذكر هؤلاء يذكر كتبهم في الفن التي اعتمدها مصادر فيما بحث وعالج . واتخاذ مكي مثل هذه المصادر لمثل هؤلاء الأئمة له دلالة أكثر من كونها مصادر يقتضيها البحث والدرس ، ذلك لأنها مصادر أئمة متقدمين أغلبها قد فُقد ، ولأن مؤلفيها أقرب عهدا بمسائل بحوثها ، وهم أئمة معدودون في علوم هذا البحث .

ولمكي اختيارات في بعض الموضوعات ، وقد أشرنا إلى ذلك في ثَبَت مؤلفاته . فله « منتخب الحجة في القراءات » لأبي علي الفارسي ، وعنوان الأصل هو « الحجة في علل القراءات السبع » ، فموضوعه هو موضوع كتاب « الكشف » . وأعتقد أن إحاطة مكي بهذا الكتاب وسواه من كتب الفن جنّبته في تأليف « الكشف » ظاهرة الاستطراد المستشرية في « كتاب الحجة » وسواه من الكتب المطولة التي تصيبها تلك الظاهرة فتجعلها مضطربة في ذوق أهل زماننا ، وتذهب باتساق أفكارها وتسلسل بحثها ، وجنّبته غير ذلك من عيوب الاستطراد .

فتلك هي مصادر مكي في كتاب « الكشف » سواء الأولية منها والثانوية ، التي رجع إليها في أصولها ، التي نقل عنها واهتدى بها ، والتي وقف عليها واستأنس بها .

(هـ) « أسلوبه فيه » :

وأما أسلوبه في كتاب « الكشف » فالحق أن مكيا قد وضع خطة محكمة لتأليف هذا الكتاب ، وطبّقها والتزم بها إلى نهاية الكتاب ، فقد قال في ذلك :

---

(1) الكشف ٦/ب ، ١١/ب ، ٢١/ب ، ٥٠/أ ، ٥١/ب ، ٥٧/أ .
(2) الإبانة ٢/ب ، ٣/أ ، ٤/ب ، ٥/أ ، ٧/أ ، ٩/أ .

« وهأنذا حين أبدأ بذلك أذكر علل ما في الأبواب دون أن أعيد ذكر ما في كل باب من الاختلاف إذ ذاك منصوص في الكتاب الذي هذا شرحه ، وأرتب الكلام في علل الأصول على السؤال والجواب ، ثم إذا صرنا إلى فرش الحروف ذكرنا كل حرف ، ومن قرأ به وعلته وحجة كل فريق ، ثم أذكر اختياري في كل حرف ، وأنبّه على علة اختياري لذلك كما فعل من تقدمنا من أئمة المقرئين »[1] .

وقد مضى الكلام على تبويبه للكتاب وقرنه موضوعاته بعضها إلى بعض ، ودلالة ذلك وفائدته .

فأما بحثه لفكرة من أفكاره أو موضوع من موضوعاته فيظهر فيه التزامه بنظام أصل الكتاب ، أعني كتاب التبصرة ، بيد أن تقيّده بخطة السؤال والجواب في كل الكتاب جنّبه كل عارض يصيب البحث ، وجعله يقصر الكلام على المسألة المتناولة دون استطراد . فمن ذلك قوله في الاستعاذة : « قال أبو محمد : إن سأل سائل فقال : لأي شيء جيء بالاستعاذة في أول الكلام ؟ » فهذا سؤال محكم متعين الفكرة . يجيب عنه مكي بقوله : « فالجواب أن الاستعاذة دعاء إلى الله جل ذكره واستجارة به من الشيطان وامتثال لما أمر به نبيه عليه السلام .. » ثم يفصّل جوابه بما يحتمله من شرح وشواهد ، ولا يكاد يستطرد إلى ما لم يتضمنه السؤال إلا في القليل النادر ، كأن يبحث في جانب من اللغة يستعين به على توجيه الإجابة وإيضاح المراد بها[2] .

وهو يحيط بالمسألة ويستقصي كل ما يلزم عنها ، فمن ذلك كلامه على إشباع كسرة الكاف فيما روي من قراءة ورش ، فقال : « فإن سأل سائل فقال : ما العلة التي أوجبت ذكرك لكسر الكاف من « ملِكِ » دون ياء وبضم الدال من « نعبدُ » دون واو ، ولِمَ خصصت هذين الأصلين ؟ فالجواب أنه إنما ذكرت ذلك لأن بعض أهل مصر والمغرب روى عن ورش أنه يشبع الكسرة إذا أتت بعدها ياء حتى يتولّد من الكسرة ياء .. »[3] . وهو في سوى ذلك إنما يجيب عما يسأله

---

(١) الكشف ١/أ-ب .
(٢) الكشف ٢/ب .
(٣) الكشف ٦/ب .

الجـواب الشـافي ، دون أن يقحم عليه شيئا يخـل بالخطة التي أخـذ بها نفسه إلى آخر الكتاب .

ومقتضى هذه الخطة أن تكون الجملة ذات تركيب معين ، بعيد من التطويل ، متجاف عن التأنق ، شديد الصلة بمباشرة المسألة أو البحث . فمن ذلك كلامه على أحكام الراء وعللها قوله : « اعلم أن الراءات أصلها التغليظ والتفخيم ما لم تنكسر الراء فإن انكسرت غلبت الكسرة عليها فخرجت عن التفخيم إلى الترقيق وذلك نحو : مررت بساتر وغافر وشبهه ، والدليل على أن أصلها ..»[1] . ومنه كـلامه على الإشارة إلى أصل حركة الحرف عند الروم والإشمام قوله : « فإن قيل : هل تسمع هذه الإشارة أو لا تسمع ، وهل ترى أو لا ترى ، وهل نحكم على الحرف الأول الذي معه الإشارة بالضم أو بالكسر ؟ فالجواب أن الإشارة إلى الضم في هذه الأفعال تسمع وترى في نفس الحرف الأول .. »[2] .

وكان مكي يحتاط لكل ما يخلّ بالموضوع ، فلا يختصر فيبهم ويلبس ، ولا يطيل فيبتعد ويغرب ، وقد بيّن ذلك في آخر الكتاب فقال : « وقد أتينا على ما شرطنا واختصرنا الكلام في العلل غاية ما قدرنا من غير أن نكون قد أخللنا بعلة أو تركنا حجة مشهورة ، وأوجزنا العلل خوف التطويل ، واختصرنا ذكر قراءة التابعين ومن وافقهم لمن ذكرنا من القراء لئلا يطول الكتاب فيعجز عن نسخه ويحدث الملل في قراءته »[3] .

فجملته واضحة كل الوضوح ، وهي أيضا متماسكة قوية ، وبها جمال مبعثه وضوحها ، وهي تؤدي المعنى من أقرب سبيل ، تجانب التعقيد ، وتقترب من اليسر .

---

(١) الكشف ٥٢/ب .
(٢) الكشف ٥٨/أ .
(٣) الكشف ٢٤٦/ب .

(د) « تحقيق الكتاب »

نسخ الكتاب المخطوطة :

أ ــ توافر لي من كتاب « الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها » أربع نسخ ، فيما يلي الكلام عليها والتعريف بها ، تقويما لهــا ، وتبيينا لترتيب اعتمادها في تحقيق الكتاب . وأبدأ بأقلها حظاً في ذلك ، وهي :

١ ــ نسخة « دير الأسكوريال ــ إسبانيا » رقمها هو : « 1325 - 2 - a »وهي في : ١٩٨ ورقة ، وفي كل صفحة ٢٥ سطرا ، وفي كل سطر ١٣ كلمة .

وهي مخرومة من أولها مقدار ثماني ورقات ، إذ تبدأ بصفحة قبل « باب المد وعلله وأصوله » وذلك بقوله : « وشبهه هي الاسم لكن لمّا قلّت حروف الاسم فكان على حرف واحد ، وذلك الحرف خفي ضعيف قوّوه بزيادة واو فقالوا : بهو وعليهو ، فهذا هو الأصل . وحجة من وصل الهاء بياء إذا كان قبلها ياء وهو ابن كثير أنه كسر الهاء للياء التي قبلها لخفاء الهاء ، فلما كسرها أبدل من الواو التي زيدت لتقوية الهاء ياء .. » .

وهي أيضا مخرومة في ثلث سورة البقرة الأول بمقدار تسع ورقات ، ويبدأ الخرم من حيث كلام المؤلف ، لدى اختياره وجه قراءة قوله تعالى : (أســارى تفادوهم) إذ قال : « .. وإنما أسروا أسراء هؤلاء وأسراء هؤلاء والاختيار أسارى على فعالى ، وتفدوهم بغير ألف لما ذكرنا من العلة ولأن القراءتين قد ترجعان إلى معنى ولأن أكثر »[(١)] .

وينتهي لدى كلامه على « باب تفسير أقسام التقاء الساكنين » في وسطه قبل شرطه « الرابع » إذ قال : « كانت قبل المحذوف تدل عليه لأن الفتحة تدل على الألف والضمة تدل على الواو والكسرة تدل على الياء ، ولو انفتح ما قبل الواو والياء لم يحذف الأول لالتقاء الساكنين .. »[(٢)] .

---

(١) الكشف ، النسخة المذكورة ٥٥/أ .
(٢) الكشف ، النسخة المذكورة ٥٥/ب .

وتنتهي هذه النسخة بقول المؤلف : « وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه أجمعين والحمد لله رب العالمين » .

وأدنى ذلك هذه العبارة : « تمّ كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع في آخر ليلة من شهر رجب الفرد سنة سبع وسبعمائة والحمد لله وحده » .

وليس عليها ولا بحواشيها ما يشير إلى ناسخها سوى ما بوجه الورقة الأولى من ثلاثة أسطر صغيرة باللغة الإسبانية أرجح أنها بخط قيّمي المكتبة إذ فهرسوا الكتاب ، وبأسفلها رقم الكتاب ورمزه .

وبآخر صفحة منها بأسفلها ، بزاويتها اليسرى عبارة باللغة الفارسية في ثلاثة أسطر صغيرة أيضا .

وأما خطها فمشرقي منقوط كله ، وهو نسق واحد من أولها إلى وجه الورقة الثالثة والعشرين ، ومشكول شكلا تاما في هذه الأوراق ، ومن الورقة الثالثة والعشرين إلى آخر الكتاب نسق آخر واحد ، ولكنه يشبه خط الأوراق المذكورة إلى حدّ ، أُغلّب أن ناسخها جميعا واحد ، إذ أن قاعدته في الكتابة لم تختلف . والخط في هذا القسم من النسخة مشكول في بعض الألفاظ شيئا قليلا ، والفرق بين الخطين واضح في اللوحين النموذجين من هذه النسخة المثبتين في موضعهما من المقدمة . وهو خط القرنين السابع والثامن الهجريين ، بيّن الحروف والقاعدة في رسمها .

ولما كانت هذه النسخة مباينة العبارة في كثير من المواضع لعبارة النسخ الثلاث الأخرى ، ولكثرة ما بها من سقط ، فقد اقتصرت فائدتها على الاستئناس بها دون اعتمادها في النسخ المقابلة .

ورمزت لها في التحقيق بحرف « ل » .

٢ ــ نسختا الرباط ــ المغرب الأقصى ، وكلتاهما بالخزانة العامة هناك .

فأولاهما ذات الرقم : ك 2689 ، وهي تتضمن الجزء الثاني من الكتاب ، ويبدا من أول سورة الأعراف إلى آخر الكتاب .

وعدد أوراقها ١٤٥ ، في كل صفحة ٢٣ سطرا ، وفي كل سطر ١٣ كلمة . وهي في أصل النسخة على رَقّ غزال ، وخطها مغربي أندلسي جميل . ويبدو لي

أنها متقدمة تاريخ النسخ لما في ورقات التصوير من تآكل أطرافها وآثار الأرضة • بيد أنها خالية من تاريخ النسخ واسم الناسخ •

وتبدأ بورقة ، بوجهها العنوان واسم المؤلف بعد ذكـر أنه السفر الثاني ، وأدنى العنوان وفوقه ، وفي الحواشي بعض العبارات غير البينة إلا بعض أحرف من ألفاظ لا تفي بغرض ولا تهدي إلى شيء •

ولكنها على نقصها أفادت في المقابلة كثيرا ، ذلك لأن عبارتها توشك أن تكون عبارة النسخة الأم ، بل إن مواضع كثيرة ضبطت عنها ، وقوّمت بها ، وهو ما تترجمه حواشي التحقيق ، بيد أن في مواضع منها أيضا خَرْما ، فضلا عن نقصها ، حملني على جعلها النسخة الثالثة في المقابلة والتحقيق •

وإن مشابهتها للنسخة الأم بل مماثلتها لها ، فضلا عما لميزات النسخة الأخرى ، مما سيأتي ذكره بعد ، شجعني على أن أقول إن الأصول التي كتبت عنها هذه النسخ هي أقرب الأصول إلى نسخة المؤلف ، إن لم تكن هي نسخة المؤلف أو النسخة التي كتبت عنها تلك الأصول ، ذلك لائتلاف وجوه عباراتها في مناحيها الكبرى • ولا اعتداد بالسقط أو الخرم في ذلك ، كما أنه لا اعتداد بمباينة الألفاظ بعضها عن بعض على ما يظهر في الحواشي لأنها مباينة ضئيلة لا قيمة لها • وذلك نحو ما جاء في حواشي الورقات التالية الذكر كنماذج على ما نقول وهي :

الورقة ١٢٨/ب : ٧ ، ١٠ ، ١٢٩/أ : ٢ ، ٣ ، ١٢٩/ب : ١ ، ٥ ، ١١ ، ١٣٦/أ : ٦ ، ١٣٦/ب : ٣ ، ٦ •

ورمزت لها في التحقيق بحرف « ر » •

وأما النسخة الثانية فهي ذات الرقم : ق ٢٦٨ ، وهي تامـة ، وتقع في : ١٣٢ ورقة ، في كل صفحة ٣١ سطرا ، وفي كل سطر ٣١ كلمة •

وخطها مغربي صحراوي ، وأما معنى صفة خطها بالصحراوي فهو على البيّن دقته وانثناء أواخر ألفاظه إذا كانت راء أو ياء أو ميما بمدّة صغيرة على الحرف ذاته ، وأ'راه أشبه بالخط المُعَلَّق على المعروف في مشرق عالمنا العربي لشدة تقارب الألفاظ بعضها من بعض ، لكنها لا تبلغ أن تتصل أو تلتصق •

وفي وجه أول ورقة منها سوى عنوان الكتاب واسم المؤلف هذه العبارة : سفر فيه ، وكذلك ذكر تملك هو : « الحمد لله ، بالله يثق ، وعليه يتوكل ، ملكه عبيد ربه ، أحمد بن محمد بن داود أجزي ، تغمده الله برحماه في دنياه وأخراه » وهو أدنى العنوان ، وتكرّر في الزاوية اليسرى من الورقة أعلى العنوان ، بخط مماثل وهو خط مباين لخط النسخة ، وإلى جانب تلك العبارة تحبيس على زاوية لم أتبين اسمها ، وأدناه بخط مماثل مايلي : الحمد لله ، على يد والدي السيد يوسف الناصر . وأدنى ذلك عبارة تملّك ، ولكن ما تلا من عبارتها طمس . ثم أدناه خاتم الخزانة العامة بالرباط ، وقد تكرر هذا الختم في غير حاشية من ورقات النسخة .

وفي غير موضع من الحواشي استدراكات مذيّلة بالتصويب حينا وبلفظ « أصل » حينا ، مما يقطع أنها نسخة مقابلة .

ولكنها مجهولة الناسخ وتاريخ النسخ ، وليس عليها من إشارة تهدي إلى ذلك ، حتى العبارة التي جاءت بآخر النسخة بعد تمامها أقطع أنها تضمنت ذكر الناسخ وتاريخ النسخ ، لأنها طمست دون أي أثر منها يعين على تبيّن ذلك أو الاهتداء به .

وأما صفة عبارتها فهي مقاربتها لعبارة النسخة الأم ، لولا كثرة ما فيها من سقط يغلب على الكلمات ، ويكثر في بعض الجمل ، ويقل في بعض الفقرات ، وكذلك تداخل بعض فقرات في بعض أو تقدمها وتأخرها ، خاصة في أول النسخة ، وذلك بيّن في المواضع المذكورة :

الورقة ٢/أ : ١١ ، ١ ، ٢/ب : ٤ ، ٦ ، ١١ ، ١٣ ، ٤/ب : ٥ ، ١٢ ، ٥/ب : ٢٠ ، ٤ .

ولكن ميزاتها الأخرى أحلّتها منزلة النسخة التي تلي النسخة الأم في المقابلة ، وهو بيّن فيما انتفع بها استدراكا وتوجيها .

ورمزت لها في التحقيق بحرف : « ص » .

٣ ـ النسخة الأم :

وأما النسخة الأم فهي نسخة : « برلين ـ ألمانيا » ورقمها هو : 578 . Pm . 17 ، على ما ذكر آلورد في فهرسه ، وعلى ما نقل عنه بروكلمان في كتاب تاريخ الأدب العربي .

وهي تامة إلا ورقة واحدة هي تتمة « باب حكم الوقف على اللام » ومبدأ سورة البقرة والحرف الأول فيها ، وهو قوله تعالى : (وما يخدعون) حتى ذكر الحرف الثاني ، وهو قوله تعالى : (بما كانـوا يكذبـون) ، على البيّن من الإشارة إلى ذلك في حاشية التحقيق • وأظن أن هذا الخرم لسقوط ورقة من الأصل المخطوط لكثرة ما آلت إليه النسخة من التنقل بدأ بمكة المكرمة وانتهى ببرلين ، فماذا عسى أن يلحقها من عوارض في هذه الرحلة ؟ •

وتقع في : ٢٤٨ ورقة سوى أوراق كتاب « الإبانة » التي ألحقت بالنسخة ، وهي تقع في : ١٤ ورقة ، في كل صفحة ٢٥ سطرا ، وفي كل سطر ١٦ كلمة •

وخطها مغربي أندلسي نسقاً واحداً كلها ، واضحته ، لا اضطراب فيه •

وتاريخ نسخها ثامن ربيع الأول سنة خمس وثلاثين وأربعمائة للهجرة الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم وعلى آله وصحبه أجمعين • فهي منسوخة في حياة المؤلف رحمه الله تعالى ، قبل وفاته بثلاثة أعوام ، وتمّ نسخها على ما ذكر الناسخ نفسه بمكة المشرفة بالديار الحجازية ، ويستفاد من عبارة الناسخ أن بعضا من الناس كلّفه نسخها •

وأما الناسخ فاسمه عبد الله بن محمد بن محمد الفهري ، وقد بحثت في أغلب التراجم والسير لأفوز بترجمة له تفي بقصد الكشف عن منزلته العلمية التي تعيّن لنا مقدار جهده في نَسْخه الكتاب ، وما يمكن أن يكون استفاده من نُسَخ أخرى اعتمدها في نَسْخه ، عارض بها نُسْخته التي كتبها ورجع إليها • فكان أنّ ما وقفت عليه من ذلك كله ترجمتان تكمّل إحداهما الأخرى على قصرهما وقلة فحواهما من المادة التي نحتاج إليها في ذلك •

فأما أولاهما فتفيد أنه من أهل تطيلة ، حافظ ، متقدم ، عالـم ، فاضـل ، صالح ، متدين ، وصفه بذلك ابن حُبَيْش ، وذكره ابن حارث أيضا • وكانت له رحلة[1] •

---

(١) تكملة الصلة ٧٧٧

وأما الثانية فتذكر كنيته دون أن تسميه ، وتذكر أنه ألّف كتابا في نسب أبي علي القالي ، وما له من روايات ودخوله الأندلس[1] .

وعلى ظهر الورقة الأولى ، وهي صفحة العنوان غير عبارة العنوان فوقه إلى الشمال منه ذكرتْ ثلاثة تملكات ، فأما أولها ، وهو الذي فوق العنوان فمطموس ، وأما الثاني والثالث فقد ظهر فيهما أن النسخة قد انتقلت إلى المالكين بالابتياع الشرعي ، ولعل المالكين كليهما قريبان ، لأن في لقب كل منهما نسبة « المدني » . وأما أولهما فقد بقي منه مايلي : انتقل .. الشرعي إلى ملك الفقير إلى الله تعالى .. ابن عبد الرحمن بن محمد .. الشافعي المدني .. وذلك في سابع شهر .. الآخر سنة ثمان .. وأما ثانيهما فالذي بقي منه فهو : .. انتقل بالابتياع الشرعي إلى العبد الفقير إلى الله تعالى .. بن علي بن حسن بن رشيد المدني .. في شهر رجب .. وأدنى ذلك بعض أبيات من الشعر بخط مغاير لخط النسخة أغلّب أنها في الظاءات التي جاء ذكرها في القرآن الكريم .

وقد تكرر في حواشيها مايؤكد أن هذه النسخة قوبلت على أصل لها ، أغلّب أن يكون ذلك الأصل نسخة المؤلف نفسه أو إحدى نسخه ، على ما يمكن أن يكون للمؤلف غير نسخة من مصنف له . وقد أكّد هذا عندي ماجاء من ذكر ذلك وهو : « نسخة الشيخ » في وجهي الورقتين : ٢٥٣/أ ، ٢٥٤/أ ، من أوراق كتاب « الإبانة عن معاني القراءات » وهو أيضا بخط الناسخ نفسه . وكذلك ما جاء من ذكر لفظتي « أمّ » و « أصل » في حواشي هذه الورقات : ٤٦/أ ، ٤٩/ب ، ٥٣/أ ، ٧٠/ب ، ٧٧/ب ، ٩٥/أ ، وسواها .

ويقطع على أنها قوبلت وقرئت ما تكرر من عبارة « بلغت » و « بلغت مقابلة » في نحو الورقات التالية : ٤٠/أ ، ٥٠/أ ــ ب ، ٥٩/أ ، ١١٩/أ ، ١٢٩/ب ، ١٦٧/ب ، ١٦٩/أ ، ١٩٩/أ ، ٢٠٩/أ ، ٢٣٩/أ ، ٢٥٣/أ .

وأما عبارتها فهي الأولى والأدق بين النسخ الأخرى ، إذ هي أوفى بالمعنى والأداء على الملاحظ من حواشي التحقيق . فالسقط فيها لا يكاد يعدو ألفاظا إلا قليلا

---

(١) نفح الطيب ٧٢/٣

من الجمل القصار • وأما الغلط فلا يتجاوز بعض الألفاظ من نحو لفظة « لـو » في وجه الورقة السادسة وتوجيهها بلفظة « لما » من نسخة « ص »، ونحو لفظة « لأن » في وجه الورقة الثامنة وكونها « ولأن » بالواو كما في نسخة « ص » ونحو لفظة « فإن » وتوجيهها بـ « فإذا » من نسخة « ص » لصـوابه • ولكن هـذه الملاحظات بمجموعها ليست بذات بال في تقويم النسخة بين سواها من النسخ المعتمدة في المقابلة ، وكونها أفضل النسخ وأحراها بالتقديم أُماً •

وقد رمزت إليها في حواشي التحقيق بحرف « ب » وربما سميتها « الأصل » وذلك في موضعين لا أكثر •

خطة التحقيق :

وبعد أن اجتمعت لدي النسخ المذكورة ، وهي في القيمة على ترتيب ذكرها ، لكنها متفاوتة في هذه القيم من حيث ميزاتها الظاهرية والمضمونية ، جعلتها في الاعتماد في التحقيق على نقيض ذلك الترتيب •

وعلى مايبدو في الحواشي فإن مقابلة النسخ بعضها مع بعض يعرب أنها نسخ متكاملة لولا الاعتداد بنص نسخة برلين أُماً ، وما وقع في النسختين من خرم أو سقط ، ذلك لما رجح من نص النسختين ومقاربتهما أو مساواتهما نصها •

وبالمقابلة بين النسخ الثلاث المذكورة تتامّت النسخة التي يمكن الاعتداد بها أقرب نسخة إلى نص المؤلف نفسه •

ولم يكن تقديم النسخة الأم بمانع من ترجيح عبارة إحدى النسختين الأخريين أو تصويبها أو تغليط عبارة الأم ، غير أن عبارة هـذه بنحو عام ، كانت المقدّمة المعتمَدة ، فضلاً عما لحق النسختين الأخريين من سقط وخرم • وأما النسخة الرابعة ، وهي نسخة الأسكوريال فما أكثر ما استأنست بها سوى ما ذُكر في الحواشي •

غير أني إذ تقرّر طبع الكتاب راجعت هذه المقابلات ، فتبيّن لي أن بينها صنفا في إثباته مؤونة وتكلّف لا داعي لهما ، ولا يفيد القارىء منه ولا المراجع أو الدارس أيضا • وإنما إثباته بمقتضى منهج التحقيق والدرس الذي تفرضه الدراسة العليا • وإذا كنت أنا الذي سيقوم بنشره أو أحد الناشرين غير مجمع اللغة العربية رأيت ورأى ما أقدمت عليه مما أنا مبيّنه بعد قليل بشأن هذا الصنف من المقابلات بين النسخ ، خاصة بين النسختين الأُم والنسخة التالية لها التي رُمز إليها بحرف « ص » •

ولا تخرج المقابلات بين هاتين النسختين في كل أصنافها ، على البيّن في حواشي الكتاب ، عن خمسة هي :

استدراك سقط في النسخة الأم وهو قليل نحو :

استدراك كلمة « القراءات » و « هشام » ، وعبارة « بين الهمزة والألف » ، وقول « فإنه » وكلمة « حرف » . وعبارة « وفعل قالون ذلك ليجمع بين اللغتين » وهي في الصفحات التالية متلوة بأرقام ملاحظاتها : ٤ : ٢ ، ٧٤ : ٥ ، ٧٧ : ٤ ، ٦ ، ٩١ : ٦ .

وتوجيه العبارة أو اللفظ بالترجيح ، نحو :

وحرصا عن وترجيح حرف « على » ، القراءات السبعة وترجيح « السبع » ، وللاستخفاف لأن المعنى وترجيح « ولأن » ، وحائلة بين الهمز وبين الساكن وترجيح « الهمزة » ، وهي في الصفحات : ٣ : ٩ ، ٥ : ٤ ، ٣٩ : ٨ ، ٤٩ : ٨ .

وإثبات الخلاف بينهما دون تعليق في أغلب الأحيان لاعتماد عبارة نسخة الأم نحو : صفات ، الإسلام والقرآن ، واسأل ، أو إيجاز ، وأيضا ، ولإثباتها ، يفصل ، أشبهه ، وهي في الصفحات : ٣ : ١ ، ٣ ، ٤ : ٥ ، ٥ : ٦ ، ٨ : ٦ ، ١٣ : ٣ ، ١٦ : ٦ ، ٣٣ : ٢ .

وتصويب عبارة أو لفظة أو قول بغيره في النسخة المذكورة ، وهذا لا خلاف فيه .

وذكر سقط لفظ أو قول أو عبارة في النسخة المشار إليها نحو : وعلى آله ، لكن يجب لمن .. الكتاب ، فهي ، أو يقف على رشد .. فقد غوى ، ومنعها .. ومكاتبهم ، للفرق ، فيهن على ما قدمنا ، وهي في الصفحات التالية : ٣ : ٧ ، ٥ : ٧ ، ١٤ : ٥ ، ٣٣ : ٤ ، ٣٦ : ٥ ، ٦ ، ٧٦ : ٤ .

وهذا الصنف هو الذي خصصته بهذه الإشارة ، إذ رأيت ما اختلف من لفظ كلمة كانت أو حرفا دون القول والعبارة أو سقط نحو : « به » بدلا من « بإمالته » و « أحدهما » من « آخرها » و « من » من « في » و « الياء » من « أصلها » و « سائر » من « باقو » و « للفتح » من « الفتح » و « المقدمة » من « المتقدمة » و « الإمالة » من « الإمالات » و « لما » من

« بما » و « المزيدة » من « الزائدة » و « هذه » من « هذا » وما أشبه ذلك ، فليس تفيد الإشارة إليه في المقابلة ، غير ما ذكرته من حيث منهج التحقيق والدراسة، ولذا فقد اقتصرت على إثبات بعضٍ منه في الكتاب حتى الصفحة « ١٧٢ » نموذجا منه ، ثم أخليت الكتاب منه بعد ذلك .

وحرصت أشد حرص على تدبّر العبارة وضبطها ، مستعينا بأصول المؤلف ومصادره نحو كتاب « التبصرة في القراءات السبع » ، وقد تيسرت لي منه نسختان جيدتان ، وكتاب « الهداية إلى بلوغ النهاية » نحو نصفه الأول ، وكتاب « تفسير مشكل إعراب القرآن » وكتاب « الرعاية لتجويد القراءة .. » وسواها ، وبغيرها من كتب الفن وسواه نحو القراءات واللغة والنحو، بينها المخطوط لأئمة معتدّ بهم كمثل كتاب « المختار في معاني قراءات أهل الأمصار » لأبي بكر أحمد بن عبيدالله ابن إدريس ، ولم تكن المطبوعة منها أقل من التي تقدّم ذكرها فائدة ، فإن بينها نحو كتاب « الحجة في علل القراءات السبع » لأبي علي الفارسي ، وكتاب « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري وغيرهما . ولم تقلّ فائدة كتب فنون العربية عن فائدة كتب القراءات ، في ضبط العبارة وإقامة اللفظ وتوجيه المعنى . وإن في استعراض الحواشي وفهرس مصادر التحقيق ما يكشف عن هذه الخطة في إقامة النص وضبط عبارته .

وقد عَرضت لاصطلاحات الفن وسواه فعرّفت بأغلبها إذ ذُكرت أول مرة . وعرّفت بالأعلام بما فيه الكفاية دون أن أعيد ذلك إذا ذُكر بعدُ .

وأحلت على مصادر الأخبار والآثار ، وتوخيت ترتيب ذكرها زمنيا إلا أن تكون علة توجب تقديم أحدها . وكنت أذكر مواضع الإحالة عند تقدمها إذا تماثلت أو تكرر ذكرها .

واتّبعت في تخريج الآيات طريقين : أولاهما تخريجها في المتن ، وذلك بذكر السورة ورقم بين قوسين صغيرين هكذا : « ... » بعد نص الآية . هذا إذا جاءت الآية تامة ، أو جاء منها جملة مفيدة ، وثانيهما تخريجها في الحاشية ، هذا إذا جيء من الآية بكلمة أو أكثر ، من غير أن تفيد معنى ، أو جيء بألفاظ من آيات شتى

متتابعة . وراعيت في هذا التخريج أيضا الإحالة على مواضع تقدم الآية إذا تقدمت ، وجاء ذكرها بعد قليل ، أو تأخرت وتقدم تخريجها . وكنت أحصيت لهذا الغرض مواضع ذكر كل حرف وآية في كل الكتاب تيسيرا للعودة إليها .

وراعيت أيضا في إثبات قراءة حفص عن عاصم في كل موضع جاءت القـراءة فيه غير مقيّدة بوجه ، فإذا جاءت معزوة إلى قارىء بعينه ، أو موجهة وجهة بذاتها فإنني أثبت المقتضى من ذلك .

وراعيت الرسم الذي نعتده في إملائنا غير المواطن التي اعتدّت فيها وجوه بعينها بيانا وتدليلا على المقصود بها .

وقد خصصت فهارس للكتاب عدة ، غير فهرس المقدمة ، قدّمت عليها فهرس الموضوعات ، مجتهدا في الاحتفاظ بعبارة المؤلف ذاتها إلا أن أحتاج إلى عنوان اشتمل عليه عنوان عام فإنني أتخير عبارة العنوان مما يفي بالمرام ، وأجعل مثل هذه العنوانات بين قوسين صغرتين هكذا : « ... » .

واتبعته فهرس الآيـات على توالي السور في المصحف ، ذاكرا رقـم الآيه ، متبوعا برقم الصفحة .

ثم خصصت فهرسا للأخبار والآثار مرتبة على توالي أوائلها هجائيا مذكـورا أغلب نصها .

وفهرسا لأسباب النزول والتفسير على توالي ذكر ذلك في الكتاب .

وكذلك فهرس للأعلام ، ولكن لم أقتصر في ذكرها على مواضعها من صفحات التتابع مذكورة أحرفها ومواضعها بحسب نسق ذكرها في الكتاب .

وفهرسا للشعر ، ذكرت فيها الأبيات بتمامها كما هو ترتيب قوافيها .

وأعددت فهرسا لاختيارات مكي من وجوه القراءة نسق ذكرها غير المواضع التي أغفل هو ذكرها مقتصرا على ما تقدّم لها من مثيل ، كما قعّد في أول الكتاب ، وكرّر ذلك في غير موضع .

وكذلك فهرس لمسائل العربية من حيث الإعراب والاشتقاق ونحوهما وهي على الكتاب ، وإنما ذكرت علة ذلك من نحو وجه إعراب ذهب إليه ذلـك العَلَم أو

تفسير أو قراءة أو لغة وسواها ، مثبتا ذلك الوجه بين قوسين ، إلا أني أغفلت ذكر القراء السبعة إلا أن يتفرد أحدهم بوجه ليس مما يشركه فيه أصحابه كنحو ما نقل عن أبي عمرو من تفسير أو لغة ، وما نقل عن الكسائي من وجه نحوي أو لغوي • وأما رواتهم المباشرون ومَن دونهم فقد ذكرتهم كغيرهم من الأعلام •

ومثل ذلك فهرس الأقوام والجماعات والأماكن ، فقد قرنت بين ذكرها وعلته ، متوخيا من ذلك فائدة كشف موضوعات الكتاب ، وتعيين جزئياتها ، كي يتم القارىء الانتفاع من الكتاب في كل جوانبه ميسّراً له ذلك •

ثم فهرسا لمصادر المؤلف من كتبه ، سواء التي اعتدّها في تأليف هذا الكتاب أو التي استعان بها ، دون غيرها •

وكذلك فهرس لمصادر التحقيق ومراجعه ، التي عدت إليها ، وهي إما مخطوطة ، وقد ذكرتها على تواليها الهجائي ، وإما مطبوعة ، وكذلك ذكرتها •

ولم يكن عملي في هذا الكتاب على ما بيّنت لولا توجيهات أستاذي المشرف الدكتور رمضان عبد التواب الذي لازم العمل بكل ما عرف عنه من النشاط والدأب وتحرّي الدقة ، وما تفضّل به من ملاحظات سديدة ، وكذلك العالم الجليل الأستاذ علي النجدي ناصف ، الذي كانت له نظرات واعية في التقويم والتوجيه • وينبغي أن أذكر ما كان للأستاذ الدكتور طه عبد الحميد طه من مشاركة ملحوظة أفدت منها • فجزى الله تعالى عني وعن العلم كل ذي فضل خيرا كثيرا •

فهذا جهدي كله ، لا أبتغي به غير أداء الأمانة في مثل هذا العمل ، وتبيّن معالم الطريق القويم إليه ، والله عز وجل في ذلك وفي كل حال هو حسبي ، والحمد لله ربّ العالمين •

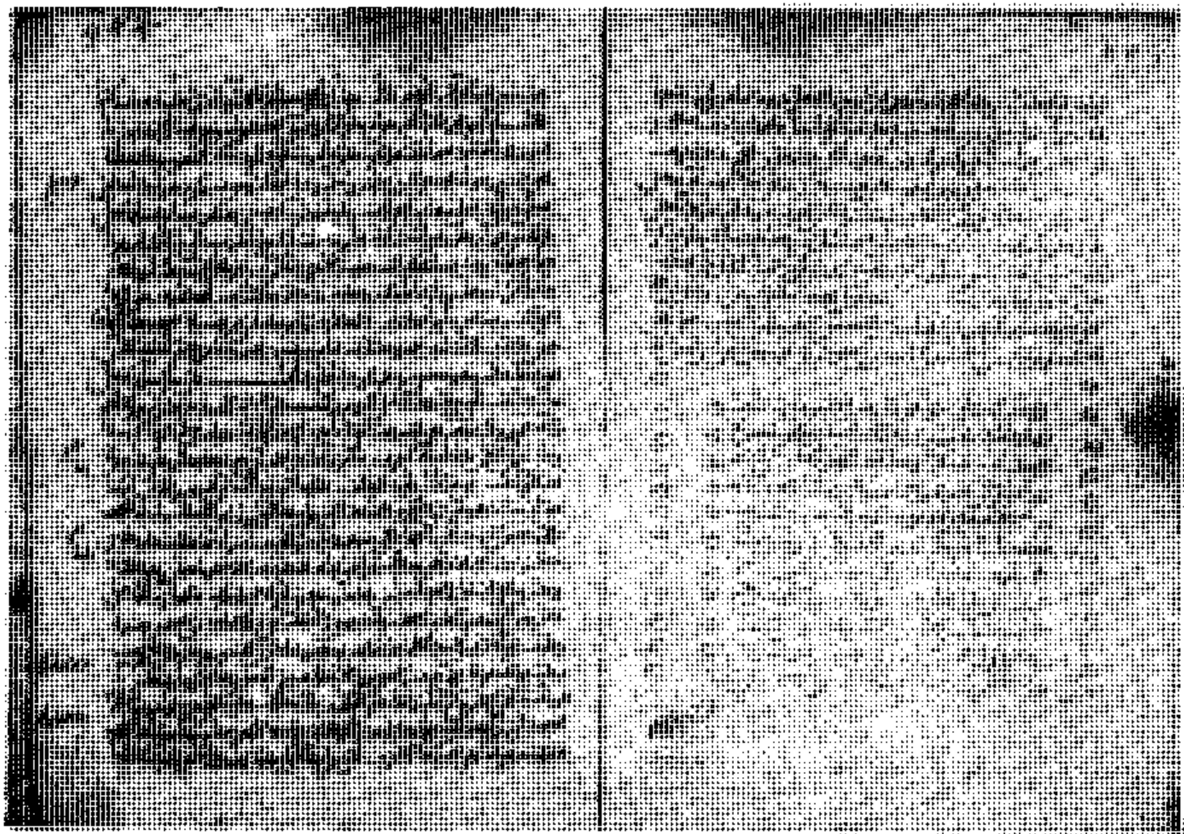
دمشق في ١٤ من رجب ١٣٩٣

الموافق ١٢ من آب ١٩٧٣

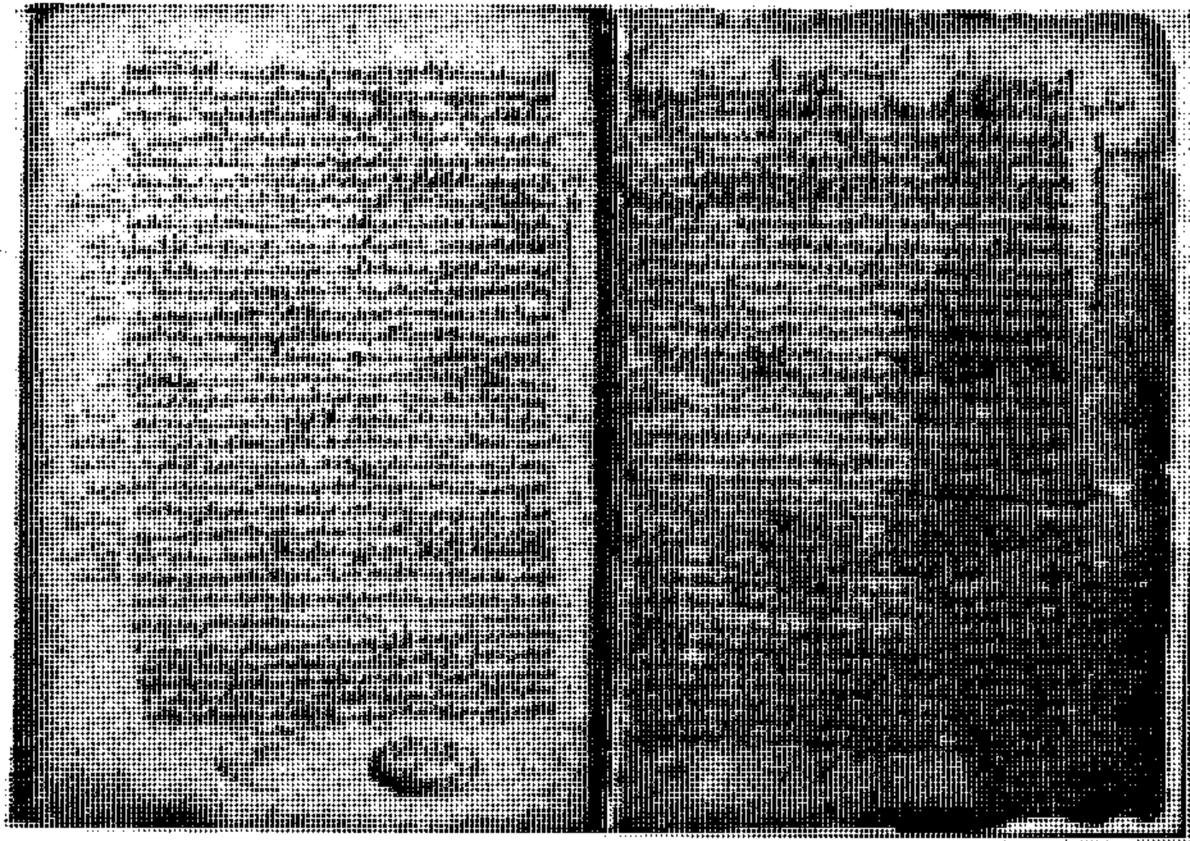
محيي الدين عبد الرحمن رمضان



اللوح الأول بعد ورقة العنوان من نسخة برلين ـ ألمانيا ، ورمز لها بحرف «ب»

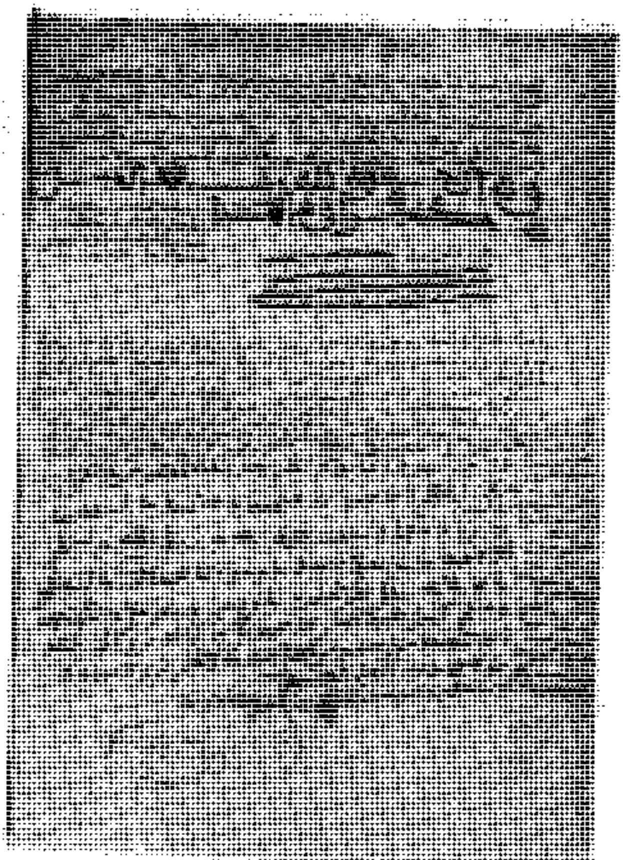


اللوح الأخير من نسخة برلين ـ ألمانيا ، فيها الصفحة الأخيرة من الكتاب
والصفحة الأولى من كتاب «الإبانة»

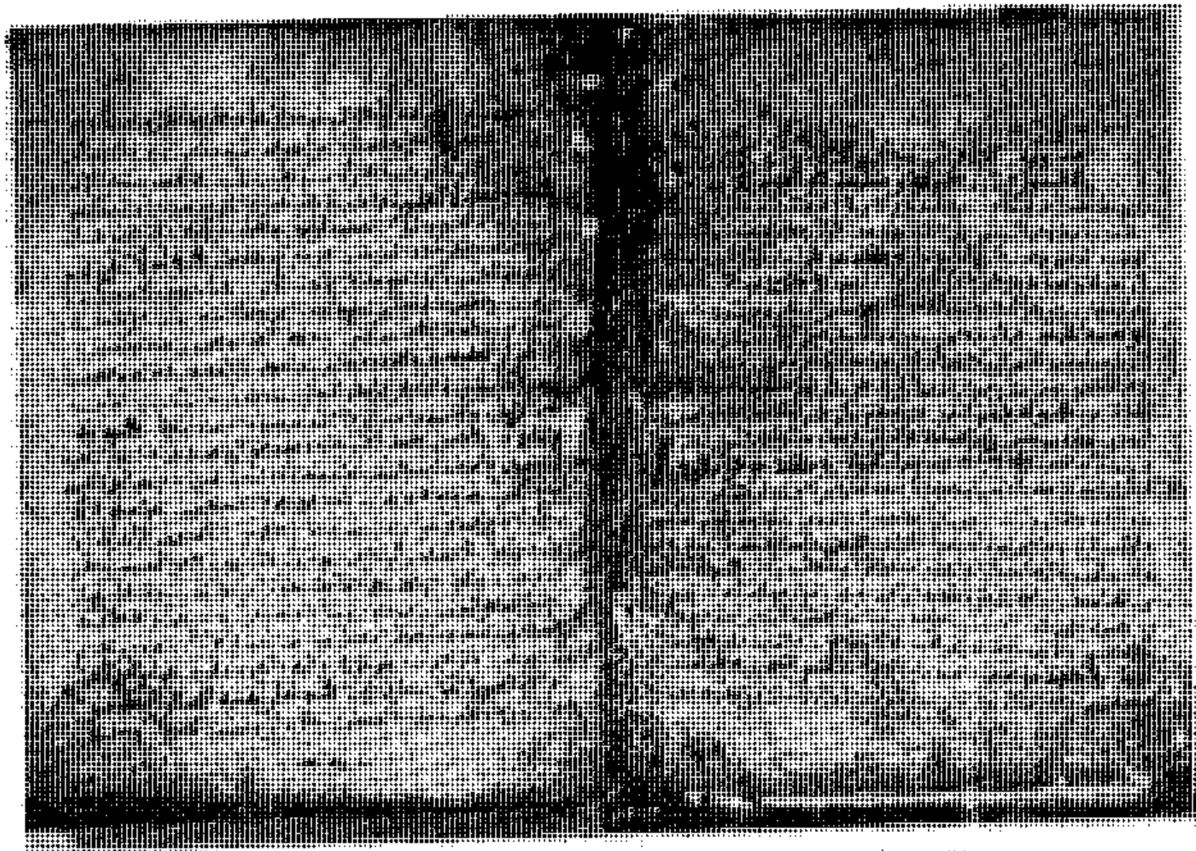


اللوح الأول بعد ورقة العنوان من نسخة الرباط ـ المغرب الأقصى

ورمز لهـا بحرف «ص»



اللوح الأخير من نسخة الرباط ـ المغرب الأقصى



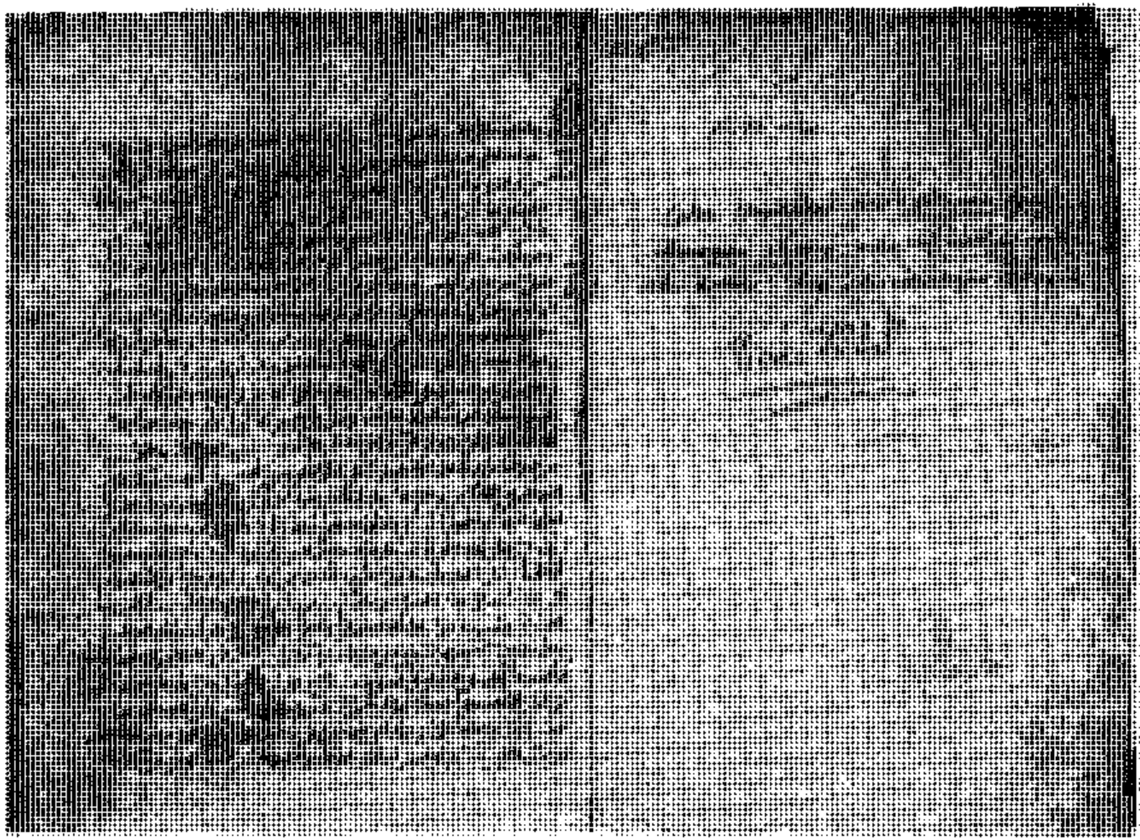
اللوح الأول بعد ورقة العنوان من نسخة الرباط ـ المغرب الأقصى
ورمز لها بحرف « ر »



اللوح قبل الأخير من نسخة الرباط ـ المغرب الأقصى



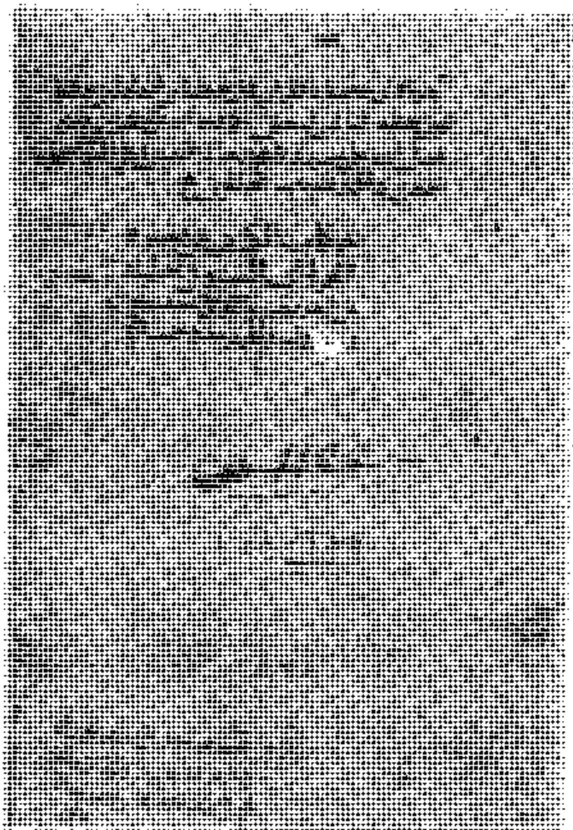
اللوح الأخير من نسخة الرباط ــ المغرب الأقصى
فيها تتمة كتاب «الكشف» وبعض من كتاب «الإبانة»



اللوح الأول بعد ورقة العنوان من نسخة الأسكوريال ـ إسبانيا
ورمز لها بحرف «ل»



اللوح الثاني من نسخة الاسكوريال ـ إسبانيا



اللوح الأخير من نسخة الاسكوريال ـ إسبانيا

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

كتاب

الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها

لمؤلفه
أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي
« ٣٥٥ - ٤٣٧ هـ »

تحقيق
الدكتور محيي الدين رمضان

الجزء الأول

١٣٩٤ هـ

١٩٧٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

صلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلّم تسليما

الحمد لله ذي العزّ المنيع ، والمجد الرفيع ، والسلطان القاهر ، والجلال الظاهر ، والملك الغالب الباهر ، والآلاء العظام ، والمنن الجسام ، والنعم التوام ، غافر الآثام ، ورازق الأنام ، ومرتضي الإسلام ، ومصوّر الخلق في الأرحام ، تعالى عن الأشباه والأنداد ، واحتجب عن الإدراك ، وجلّ عن صفة[١] الواصفين وتعالى عن قول الظالمين ، أحمده على ما أنعم به[٢] من نعمة القرآن والإسلام[٣] ، وأشكره على ما تفضّل به من المنن والآلاء العظام ، فله الحمد والشكر ، لا إله إلا هو ، بعث محمدا نبيّه ، صلى الله عليه وسلم ، بالحقّ المبين ، والسّراج المنير بكتاب[٤] (لا يأتيه الباطلُ مِن بين يَديه ولا مِن خَلْفه تنزيلٌ مِّن حكيمٍ حميد)[٥] ، فبلّغ الرسالة ، وأدّى الأمانة ، وجاهد في الله[٦] حقّ جهاده حتى أتاه اليقين ، صلّى الله عليه وعلى آله[٧] وجميع النبيّين والمرسلين وسلّم وكرّم .

قال أبو محمد مكيّ بن أبي طالب المغربي : كنت قد ألّفت بالمشرق كتابا مختصرا في القراءات السّبع في سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة وسمّيته «كتاب التبصرة» [وهو] فيما[٨] اختلف فيه القراء السبعة المشهورون ، وأضربْتُ فيه عن الحجج والعلل ومقاييس النحو في القراءات واللغات طلبا للتسهيل ، وحرصا على[٩] التخفيف ، ووعدتُ في صدره أنيّ سأؤلف كتابا في علل القراءات[١٠] التي ذكرتها

---

(١) ص : «صفات» .

(٢) ب : «عليه» وليست عبارة «ص» بيّنة .

(٣) ص : «الإسلام والقرآن» .

(٤) قوله : «والسراج المنير بكتاب» هي في الأصل غير بينة تماما ، واثبتها من : ص .

(٥) سورة فصلت (٤٢/٤١) .

(٦) ص : «سبيل الله» .

(٧) ب : «أهله» فاثبت ما رايته الوجه ، وقوله : «وعلى آله» سقط من : ص .

(٨) ب : «وفيما» والتكملة لتوجيه العبارة .

(٩) ب : «عن» وصوبتها من : ص .

(١٠) ص : «القراءة» .

في ذلك الكتاب ، «كتاب التبصرة» أذكر فيه حجج القراءات [ووجوهها وأسميه[١] «كتاب الكشف عن وجوه القراءات»][٢] ثم تطاولت الأيام ، وترادفت الأشغال عن تأليفه وتبيينه ونظمه إلى سنة أربع وعشرين وأربعمائة[٣] ، فرأيت أن العمر قد تناهى ، والزوال من الدنيا قد تَدانى ، فقَويت النيّة في تأليفه وإتمامه خوف فجاءة الموت ، وحدوث الفَوت ، وطمعا أن ينتفع به أهل الفهم من أهل القرآن وأهل العلم من طلبة[٤] القراءات ، فبادرت إلى تأليفه ونظمه ليكون باقيا على مرور الزمان ، وانقراض الأيام ، حرصا مني على بقاء أجره ، وجزيل ثوابه أسأل[٥] الله أن ينفع به مؤلّفه والمُقتبِس العلم منه ، فواجب على كل ذي مروءة وديانة أفاد من كتابنا هذا فائدة أو اقتبس منه علما ، أو تبيّن له به معنى مُشْكِل ، أو عَلِم منه علما لم يكن يعلمه ، أن يترحّم على مؤلّفه ، ومَن أتعب سرّه وبدنه في نظمه ، واستخراج علله ، واستنباط فوائده ، وأن يستغفر لمُظهِر فوائده ، ومُشهِر نوادره وعلومه ، فما علمتُ أنّ لشغلي وتعبي بتأليف هذا الكتاب وأشباهه فائدة أعظم من أن يترحّم عليّ من أجله مترحّم ، أو يستغفر لي عند قراءته مُستغفِر ، أو يذكرني بخير ذاكر . فرحم الله مَن بادر إلى ما رغّبْتُه فيه من ذكري بالخير ، والترحّم عليّ ، والاستغفار لي .

وهأنذا حين أبدأ بذلك أذكر[٦] علل ما في أبواب الأصول ، دون أن أعيد

(١) ص : «اسميه» بلا واو .
(٢) قبل لفظ «القراءات» إحالة على الحاشية لكن ما احيل عليه ذهب أكثره فتبينته من : ص .
(٣) اي بدأ بتأليفه قبل وفاته بثلاثة عشر عاما ، رحمه الله تعالى ، ذكر ذلك ابن الأنباري في نزهة الألباء ٣٤٧ ، وياقوت في معجم الأدباء ١٦٨/٩ ، وكان مكي نفسه يذكر زمن تأليفه لكتبه ومكانه ، انظر كتابه الهداية في التفسير ٤/ب ، وطبقات القراء ٣١٠/٢ .
(٤) ص : «أهل» .
(٥) ص : «وأسأل» .
(٦) ص : «واذكر» .

ذكر ما في كل [1] باب من الاختلاف إذ ذاك منصوص في الكتاب، الذي هذا شرحه، وأرتّب الكلام (٢/ب) في علل الأصول[2] على السؤال والجواب، ثم إذا صرنا إلى فرش الحروف[3] ذكرنا كلّ حرف، ومَن قرأ به، وعلّته، وحجة كلّ فريق. ثم أذكر اختياري في كلّ حرف، وأنبّه على علّة اختياري لذلك،كما فعل مَنْ تقدّمنا من أئمة المقرئين.

وقد كنتُ ألّفت كتابا مفردا في معاني القراءات السبع[4] المرويّة عن النبي صلى الله عليه وسلم[5]، والجواب عما يُمكن من السؤال فيها، وبيّنته بيانا شافيا مُعلّلا، فأغناني ذلك عن أن أعيده في هذا الكتاب اختصارا وإيجازا[6]. لكن يجب لمن كتب هذا الكتاب[7]. أن يجعله جزءا في آخره، فبه تتمّ الفائدة. وذكرت في

(١) ص: «ذكراها في كل».
(٢) يفهم من كلام أبي شامة علىهذا الاصطلاح أن حكم الواحد منها ينسحبعلى الجميع. وقال الجرجاني: «جمع اصل، وهو في اللغة عبارة عما يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره». وقال ايضا: «هو ما يُبتنى عليه غيره»، انظر إبراز المعاني ٢٢٦، والتعريفات ١٨
(٣) معنى أول الاصطلاحين في علمالقراءةكما يذكر العلامة أبو شامةقوله:«القراء يسمون ما قل دوره من الحروف فرشا لانتشاره، فكأنه انفرش، ورديفه في الدلالة قول صاحب «البهجة المرضية»: وسمي الكلام على كل حرف في موضعه على ترتيب السور فرشا لانتشاره فكأنه انفرش ومعنى ثانيهما يفهم هكذا من كلام ابن قتيبة وكلام ابن جرير الطبري وكذلك مكي إذ يقول: «أما قول الناس: قرا فلان بالأحرف السبعة فمعناه ان قراءة كل إمام تسمى حرفا، كما يقال: قرا بحرف نافع وحرف ابي وبحرف ابن مسعود، وكذلك قراءة كل إمام تسمى حرفا، انظر الإبانة عن معاني القراءات ٣/أ، وتأويل مشكل القرآن ٢٧، وتفسير الطبري ٤٧/١، وإبراز المعاني ٢٢٦
(٤) ب «السبعة» ورجحت ما في: ص، وانظر «باب العدد» في الأشموني.
(٥) هو كتاب «الإبانة عن معاني القراءات»، ويذكر مكي في اول هذا الكتاب ما ذكره هنا، ونشر الكتاب المذكور مكتبة النهضة بالقاهرة، بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي.
(٦) ص: «أو ايجازا».
(٧) قوله: «لكن يجب لمن ... الكتاب» سقط من: ص.

الكتاب الذي هذا شرحه «كتاب التبصرة» أسماء القراء ورواتهم وأسانيدهم ، وجُمَلا من أخبارهم وأسمائهم وتاريخ موتهم وطبقاتهم ، وإسنادي إليهم ، وأسانيدهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك ذكرت في الكتاب الموجز[١] فأغناني[٢] ذلك عن أن أعيده في هذا الكتاب ، فلا غَناء لمن كتبَ كتابنا هذا ، واعتمد عليه ،عن الكتاب الأول الذي هذا شرحه «كتاب التبصرة» أو الكتاب الموجز[٣] ، وعلى ما فيهما[٤] بني الكلام في هذا الكتاب ، فهذا الكتاب كتاب فهم وعلم ودراية ، والكتاب الأول كتاب نَقْل ورواية[٥] ، وبالله أستعين على ذلك كله ، وإليه ، لا إله إلا هو ، أرغب في العِصمة من الزلل في القول والعمل ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، وصلى الله على محمد النبي وعلى آله[٦] وعلى جميع النبيين والمرسلين وسلّم .

---

(١) هو كتاب آخر سوى كتاب الإبانة ، بل هو بالتبصرة أشبه ، وقد ذكرته في ثبت كتبه ، وقوله : « وكذلك ذكرت ... الموجز » سقط من : ص .

(٢) ص : « فاغنى»

(٣) قوله : «أو الكتاب الموجز» سقط من : ص .

(٤) قوله : «وعلى ما فيهما» سقط من : ص .

(٥) كان هذا داب كثير من علماء السلف، فهم إذا تناولوا موضوعا صرفوا هممهم الى حصر أطرافه ولم شمثه وإقامة بنيانه مدعما بالأسانيد والروايات ، ثم إذا فرغوا من ذلك عاودوا ذلك الموضوع أو عاوده غيرهم بالشرح والتفصيل والتوسع في بحثه واستقصائه لغرض تعميم الفائدة ونشر العلم .

(٦) ب ، ص : «أهله» والوجه ما أثبته .

بـــاب

علـــل الاستعاذة

«١» قال أبو محمد[1] : إن سأل ســـائل فقال : لأي شيء جيء بالاستعاذة في أول الكـــلام ؟ .

فالجواب أن الاستعاذة دعاء إلى الله جلّ ذكره واستجارة بــه من الشيطان ، وامتثال لما أمر بــه نبيه عليه السلام إذ قال له في كتابه : (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشّيطان الرّجيم)[2] «النحل ٩٨» .

«٢» فإن قيل : فما معنى الاستعاذة ، وما أصل «أعوذ»[3] ؟ .

فالجواب أن معنى الاستعاذة الاستجارة والامتنـــاع بالله[4] من همـــزات[5] الشياطين بدلالة قوله تعالى : (وقل ربّ أعوذ بك من همزات الشياطين)[6] «المؤمنون ٩٧» والشيطان في الاستعاذة[7] اسم للجنس [8] يُراد به الشياطين بدلالة الجمع في الآية ، فأما «أعوذ» فأصله «أعْوُذ» على وزن «أفعُل» مثل «أدخل» فألقيت حركة الواو على العين ، فسكنت الواو وانضمّت العين بمنزلة[9] «أقول» ، وألف «أعوذ» ألف المتكلم في فعل ثلاثي في الماضي .

---

(١) قوله : «قال ابو محمد» سقط من : ص .
(٢) عبارة «ص» بعد لفظة «فالجواب» هكذا : «فالجواب ان لا إلــه إلا هو عز وجل واستجارة به من الشيطان الرجيم» وما سوى ذلك سقط منها .
(٣) قوله : «وما أصل اعوذ» سقط من : ص .
(٤) قوله « بالله » سقط من : ص .
(٥) أي نخسُها وطعنُها وغمزاتُها ، ومنــه وصف العائب بـ «الهمزة» ، انظر تفسير غريب القرآن ٣٠٠ ، والقاموس المحيط «همز» .
(٦) قوله : «بدلالة قوله ... الشياطين» سقط من : ص .
(٧) قوله : «في الاستعاذة» سقط من : ص .
(٨) ب ، ص : «اسم الجنس» ورجحت ما اثبته .
(٩) ص : «بمعنى» .

وعلة فتح[١] الألف أنها أخت الياء والتاء والنون اللواتي[٢] يدخلن في الفعل المضارع للدلالة على الحال والاستقبال ، فوجب أن تكون حركة الألف كحركتهن إن فتحن فتحت الألف ، وإن ضممن ضمت الألف ، وكذلك[٣] قياس ألف المتكلم حيث وقعت .

«٣» فإن قيل : فهلا بقيت الواو مضمومة لسكون ما قبلها ، وصحّت كما صحت في قولهم : هذادلْو ، لسكون ما قبلها (٣/أ) ؟ .

فالجواب أن سكون العين في «أعوذ» ليس بأصل كسكون اللام في «دلو» ، وأصل العين الفتح في «عاذ» . وإنما سكنت العين لدخول الزوائد عليها ، ولئلا تجتمع أربع حركات متواليات في «يضرب ويخرج»[٤] ونحوه[٥] ، فلما كان سكون العين ليس بأصل لم يعتد به ، وأعلّت الواو . وأيضا[٦] فإن الواو قد اعتلت في الماضي في «عاذ» فوجب أن تُعَلّ[٧] في المستقبل اتباعا ، لئلا يختلف حكم الفعل .

«٤» فإن قيل : فما الاختيار في الاستعاذة ؟ .

فالجواب[٨] أن الذي عليه العمل ، وهو الاختيار أن يقول القارىء : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم[٩] . وعلة اختيار ذلك ما وقع في النص بلفظ[١٠] الأمر الذي معناه الترغيب في قوله : (فإذا قرأتَ القرآن فاستعذ بالله مِن الشيطان الرجيم)

---

(١) ص : «فتحة» .
(٢) قوله : «والتاء والنون اللواتي» سقط من : ص .
(٣) ص : «فكذلك» .
(٤) قوله : «في يضرب ويخرج» سقط من : ص .
(٥) ذلك أن ماضي هذين الفعلين اللذين مثل بهما وهما «ضرب وخرج» اجتمعت فيه ثلاث حركات ، فإذا دخل حرف المضارعة سكن أوله ، ولهذا لم تجتمع فيه أربع حركات .
(٦) ص : «أيضا» .
(٧) ص : «تعتل» .
(٨) ص : «قال ابو محمد فالجواب» .
(٩) ص : «من الشيطان الرجيم» سقط من : ص .
(١٠) ص : «فلفظ» .

«النحل ٩٨» ، فحضّنا الله على قول «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» عند القراءة فعلينا امتثالُ هذا الذي رغّبنا فيه عند افتتاح القراءة •

«٥» فإن قيل : فإن لفظ القرآن أتى بلفظ الأمر والحتم به ، أذلك فرضٌ على كل من قرأ القرآن أم لا ؟ •

فالجواب أن لفظ الأمر في القرآن يأتي على وجوه كثيرة ، ليس معناها الفرض والحتم ، نحو قوله : (وإذا حَلَلتُم فاصطادوا) «المائدة ٢» واللفظ لفظ الأمر ومعناه الإباحة[1] • ومثله : (فإذا قُضيت الصلاة فانتشروا) «الجمعة ١٠» ويأتي لفظ الأمر[2] ومعناه النَدْب والإرشاد كقوله : (وأنكِحوا الأيامى منكم) «النور ٣٢» ، و (فانْكِحوا ماطاب لكم مِن النساء) «النساء ٣» وكذلك[3] قوله : (فإذا قرأتَ القرآن فاستعِذ بالله) معناه النَدْب والإرشاد ، ليس على الفرض والحتم •

«٦» فإن قيل : فإن ظاهر النص أن يتعوذ القارىء بعد القراءة لأنه قال : «فإذا قرأت القرآن فاستعذ» ، والفاء بعد ماقبلها تتبعه ، هو أصلها[4] •

فالجواب أن المعنى على خلاف الظاهر ، معناه : فإذا أردت قراءة القرآن فاستعذ بالله ، ودل على ذلك الإجماع أن الاستعاذة قبل القراءة ، ودليل هذا المعنى[5] قوله تعالى : (وكم مِن قريةٍ أهلكناها فجاءَها بأسُنا) «الأعراف ٤» فوقع في ظاهر التلاوة أن مجيء البأس بعد الهلاك ، وليس المعنى على ذلك ، إنما[6] معناه : وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا • فمجيء البأس بعد إرادة الهلاك وقبل الهلاك[7] ، وكذلك التعوذ المأمور به يكون بعد إرادة القراءة ، وقبل القراءة على

---

(١) ص : «معنى الإباحة» .
(٢) قوله : «ويأتي لفظ الامر» سقط من : ص .
(٣) ص : «فكذلك» .
(٤) قوله : «هو أصلها» سقط من : ص .
(٥) قوله : «قبل القراءة ... المعنى» سقط من : ص .
(٦) ص : «وانما» .
(٧) قوله : «وقبل الهلاك» سقط من : ص .

أصل الفاء[١] .

«٧» فإن قيل : فمن أيّ شيء اشتُق الشيطان ، لعنه الله ، وما وزنه ،وما[٢] معناه ؟

فالجواب أن اشتقاقه فيه قولان : أحدهما أنه مشتق من «شَطَنَ» إذا بعُد ، يقال : دار شَطون ، أي بعيدة ، وبئر شطون ، أي بعيدة القعر ، فيكون وزنه على هذا «فَيْعالا» ، سُمّي بذلك لبُعده من رحمة الله . والقول الثاني أن يكون مشتقا من «شاط يشيط» إذا هلك ، فسُمي بذلك لهلاكه بمعصيته وغضب الله عليه ،فيكون وزنه على هذا «فعلان»[٣] .

«٨» فإن قيل : فما معنى «الرجيم» ؟ .

فالجواب أنّ فيه ثلاثة أقوال : الأول أن يكون بمعنى «مرجوم» وصف (٣/ب) بذلك لأنه يُرجم بالنجوم عند استراقه السمع ، قال الله جلّ ذكره في الكواكب (وجعلناها رُجوما لِلشياطين) «الملك ٥» ، والثاني أن يكون بمعنى «المرجوم» أي : المشتوم على معصيته كما قال تعالى : (لئن لّم تنته لأرجُمَنَّك) «مريم ٤٦» أي : لأشتمنك والثالث أن يكون بمعنى المرجوم أي : الملعون ، ومعنى «الملعون» المطرود المبعد من رحمة الله وجواره ، ومنه قوله تعالى : (لعنه الله) «النساء ١١٨» أي : أبعده من رحمته وطرده من جواره[٤] .

«٩» فإن قيل : فما وجه ما ذكرته في «كتاب التبصرة» أن خلَفا[٥] روى عن

---

(١) تفسير ابن كثير ١٢/١ ، ومجالس ثعلب ٣٠٢ ، وبأشبع منه في إيضاح الوقف والابتداء ٥١١ ، والقرطبي ٨٦/١ ، والنشر ٢٥٧/١

(٢) لفظ «وما» سقط من : ص .

(٣) وعلى الاول ابن قتيبة انظر تفسير غريب القرآن ٢٣ ، والقاموس المحيط «شاط ، شطن» .

(٤) وفيه وجوه أخر تستفاد من مادة «رجم» في القاموس المحيط .

(٥) هو خلف بن هشام ، أحد القراء العشرة ، وأحد الرواة عن سليم عن حمزة الزيات ويعقوب . وثقه ابن معين والنسائي (ت ٢٩٩ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣٤٨/٧ ، والجرح والتعديل ٣٧٢/٢/١ ، وطبقات القراء ٢٧٢/١

حمزة(١) أنه كان يخفي التعوذ(٢) ؟ .

فالجواب أنه إنما كان يفعل ذلك لئلا يظن ظان أو يتوهم متوهم أنه من القرآن ، أو أنه(٣) فرض لازم فتعوّذ في نفسه اتباعا لحضّ الله على ذلك .

«١٠» فإن قيل : فما وجه ما ذكرت أنه روى سُلَيْم(٤) عن حمزة أنه كان(٥) يخفي التعوذ والبسملة(٦) ؟ .

فالجواب أن ذلك إذا صحّ ، فمعناه أنه أخفاهما لئلا يظن ظان أنهما من القرآن فاكتفى بالإخفاء عن الإظهار ، ولأنه إنما يُقرأ عليه القرآن،ولذلك أخفى(٧). والتعوذ والبسملة ليسا من القرآن ففرّق بالإخفاء(٨) ، بين ما ليس بقرآن وبين ما هو قرآن . وأما سائر القراء فأظهروهما إذ قد وقر(٩) في النفوس ، وعُلم أنهما

---

(١) هو حمزة بن حبيب الزيات ، أحد القراء السبعة ، وفي الطبقة الرابعة من الكوفيين ، وثقه ابن حنبل والنسائي وابن معين (ت ١٥٦ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣٨٥/٦ ، والجرح والتعديل ٢٠٩/١/١ ، وطبقات القراء ٢٦١/١

(٢) التبصرة ١١/ب ، والتيسير ١٧ ، والنشر ٢٥١/١

(٣) ص : «وانه» .

(٤) ب : «سليمان» فصوب ، وهو سُلَيْم بن عيسى ، مقرىء ضابط ، عرض القرآن على حمزة ، وهو أخص أصحابه واضبطهم واقومهم بحرفه ، عرض عليه الدوري وخلف بن هشام وخلاد بن خالد وغيرهم ، (ت ١٨٨ هـ) ترجم في ميزان الاعتدال ٢٣١/٢ ، وطبقات القراء ٣١٨/١

(٥) قوله : «أنه كان» سقط من : ص .

(٦) التبصرة ١١/ب ، والتيسير ١٧ ، والنشر ٢٥١/١

(٧) ب ، ص : «جلس» ولا وجه له عندي ، ورجحت ما اثبته .

(٨) ب : «بين الإخفاء» وتصويبه من : ص .

(٩) ب : «وقرت» ، ص : «تقرر» وبحذف التاء الوجه .

ليسا من القرآن ، إنما هما للاستفتاح والدعاء والتبرك ، وهو الاختيار ، وعليه العمل عند القراء في سائر الأمصار .

«١١» فإن قيل : فما وجه ماذكرته عن المُسَيّبي[١] عن نافع[٢] أنه ترك التعوّذ والجهر بالبسملة[٣] ؟ .

فالجواب أنه على معنى ماذكرنا ، أنه أخفاهما إذ ليسا من القرآن ، ولئلا[٤] يظن ظان أنهما من[٥] القرآن ، ذلك[٦] أنه أسقطهما مرة واحدة .

والمشهور عن نافع وغيره إظهارهما[٧] .

---

(١) هو محمد بن إسحاق ، روى القراءات عن أبيه عن نافع ، والحديث عن يزيد ابن هارون وابن عيينة ، وعنه ابو زرعة ومسلم بن الحجاج وأبو داود ، (ت ٢٣٦ هـ) ترجم في التاريخ الكبير ١/١/٤٠ ، والوافي بالوفيات ٢/١٨٩ ، واللباب ٣/١٣٧

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، احد القراء السبعة وهو احد الحرميين مع ابن كثير كما يذكر مكي في التبصرة ٥/أ ، اخذ القراءة عرضا عن جماعة من تابعي أهل المدينة ، ورواها عنه عرضا وسماعا إسماعيل بن جعفر وعيسى بن وردان ومالك بن انس وغيرهم ، (ت ١٦٩ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٤/١/٤٥٦ ، وطبقات القراء ٢/٣٣٠ ، وخلاصة التذهيب ٣٤٢

(٣) التبصرة ١١/ب ، والتيسير ١٧ ، والنشر ١/٢٥١

(٤) ص : «لئلا» .

(٥) ص : «أنهما ليسا من» .

(٦) ب : «وليس ذلك» وتوجيه العبارة من : ص .

(٧) هو مذهب جمهور المغاربة وأهل الأندلس ، انظر النشر ١/٢٥١ ، ٢٦٤

بــاب

علــل البسملة

(١) قال أبو محمد : إن سـأل سائل عن الإتيـان بالبسـملة في أول القراءة بالسورة وما[١] علته ؟ .

فالجواب أنه أتي بالتسمية على إرادة التّبرك بذكر أسماء الله وصفاته في أول الكلام[٢] ولثباتها[٣] للاستفتاح في المصحف ، فهي للابتداء[٤] بالسورة[٥] . فلا يوقف على التسمية دون أن توصل بأول السورة . وليست بآية من «الحمد» ولا من غيرها من السور عند مالك[٦] وغيره من العلماء[٧] . فأما من قال إنها آية من أول

(١) ص : «مـا» .
(٢) النشر ٢٦٢/١
(٣) ص : «ولإثباتها» .
(٤) ص : «في الابتـداء» .
(٥) هذا مذهب الجميع سواء الفاصلون بالبسملة والواصلون والساكتـون إذا ابتدؤوا بسورة من السور سوى براءة ، وفيما سوى ذلـك خلاف يطول ، انظر التبصرة ١١/ب ، والتيسير ١٧ ، والنشر ٢٦٢/١ . وفي مسلم الجزء الثاني «كتاب الصلاة ــ باب حجة من قال : البسملة آيـة من كل سورة سوى براءة» .
(٦) هو مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبَحي ، إمام دار الهجرة وفقيه الأمة ، حدّث عن نافع والمَقبُري والزُهْري وغيرهم ، وعنه خلق كثير منهم ابن المبارك والقَطّان وابن مَهدي (ت ١٧٩ هـ) ترجم في تذكـرة الحفاظ ٢٠٧ ، وطبقات القراء ٣٥/٢
(٧) الموطأ «كتاب الصلاة ــ باب العمل في القراءة» ، ومسلم الجـزء الثاني «كتاب الصلاة باب حجة من قال لايجهر بالبسملة» ، ويذكـر النحاس تجويز مالك الاستفتاح بها في رمضان . انظر القطع والائتناف ١١/ب .

كل سورة ، فتكون علته أنه أتى بها في تلاوته بأول سورة ، ولأنها آيـة من كل سورة . ولثباتها في المصحف ، وهو أحد قولي الشافعي[١] وقول ابن المبارك[٢] ، وسنذكر ضعف هذا القول إن شاء الله[٣] .

«٢» فإن قيل : ما معنى قولهم «التّسمية والبسملة» وممّا اشتقاقهما[٤] ؟ .

فالجواب أن التسمية مصدر «سميت» . فقيل «التسمية» في «بسم الله الرحمن الرحيم» لأنك سميت (٤/أ) «الله» بأسمائه الحسنى ، وذكرته في لفظك . فأما «البسملة» فهي[٥] مشتقة من اسمين من «بسم» ومن «الله»[٦] . فـ «بسم» ملفوظ به واللام من «الله» جلّ ذكره ، وهي لغة للعرب ، تقول : بَسْمَل الرجل إذا قال : بسم الله الرحمن الرحيم ، وحَوْقَل الرجل وحَوْلَق[٧] إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وهَلَّل الرجل إذا قال : لا إله إلا الله ، وهو كثير . وقد فعلوا ذلك في النسب فقالوا في «عبد الدار» «عَبْدَرِي» وفي «عبد القيس» «عَبْقَسِي»[٨]

---

(١) الشافعي هو محمد بن إدريس ، صاحب المذهب (ت ٢٠٤ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٣٦١ ، وطبقات القراء ٩٥/١

(٢) هو عبد الله بن المبارك ، أحد المجتهدين الأعلام ، أخذ القراءة عرضا عن أبي عمرو بن العلاء ، وردت الرواية عنه في حروف القرآن ، وسمع سليمان التيمي وحميد الطويل (ت ١٨١ هـ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٢٧٤ ، وطبقات القراء ٤٤٦/١

(٣) وهو ما سوف يتناوله في الفقرة الثالثة من هذا الباب . وانظر ما تقدم في المستدرك وملخصه الجزء الاول «كتاب فضائل القرآن» ، والقطع والائتناف ١١/ب ، والبرهان ٢٦٠/١ ، وتفسير ابن كثير ١٦/١ .

(٤) قوله : « ومما اشتقاقهما » سقط من : ص .

(٥) لفظ « فهي » سقط من : ص .

(٦) القاموس المحيط « بسل » .

(٧) قوله : « الرجل وحولق » سقط من : ص .

(٨) إصلاح المنطق ٣٠٣ ، والمزهر ٤٨٢/١ ، والقاموس المحيط «حقل ، هلّ» .

«٣» فإن قيل : فما علة من فصل بين كل سورتين بالتسمية ؟ .

فالجواب أن الذين فعلوا ذلك هم الحرميّان[١] إلاّ ورشا[٢] وعاصم والكسائي[٣] وعلّتهم في ذلك أنهم اتبعوا خطّ المصحف،وأرادوا التبرك بابتداء[٤] أسماء الله ، ولما رُوي عن عائشة[٥] رضي الله عنها أنها[٦] قالت : «اقرؤوا ما في المصحف»[٧] . ولأن بعض العلماء قد قال : إنها آية من أول كل سورة إلا «براءة» وهو أحد قولي الشافعي ، وبه قال ابن المبارك ، وهو قول شاذ ، لأنهم زادوا[٨] في

---

(١) الحرميان نسبة إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة زادهما الله تعالى تشريفاً ورفعة ، فأما أولهما فهو عبد الله بن كثير إمام أهل مكة في القراءة (ت ١٢٠ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ١٤٤/٢/٢ ، وطبقات القراء ٤٤٣/١ . وأما ثانيهما فهو نافع بن أبي نعيم ، وقد تقدمت ترجمته .

(٢) ورش هو عثمان بن سعيد اختلف في اسمه وكنيته ، رحل إلى نافع بن أبي نعيم وعرض عليه القرآن ختمات ، وهو الذي لقبه ورشا ، مهر بالقرآن والعربية ، شيخ القراء المحققين وإمام أهل الاداء بالديار المصرية ، (ت١٩٧ هـ) ترجم في طبقات القراء ٥٠٢/١

(٣) ص : «اختيارا منهم ، وقد رويت عن جميع القراء إلا حمزة والكسائي» واما استثناء ورش فلأن الرواية من طريق الأزرق على الوصل كحمزة ، انظر التبصرة ١١/ب ، والتيسير ١٧ ، والنشر ٢٥٨/١
واما عاصم فهو ابن أبي النَّجود ، تابعي ، روى القراءة عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي وزِر بن حُبيش وعنه الثوري وشُعبة ، احد القراء السبعة ، (ت ١٢٧ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٣٢٠/٦ ، والجرح والتعديل ٣٤٠/١/٣ .
والكسائي فهو علي بن حمزة ، احد القراء السبعة ، وإمام أهل الكوفة في القراءة والنحو ، (ت ١٨٤ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ١٨٢/١/٣ ، وطبقات القراء ٥٣٥/١ ، ومراتب النحويين ٧٤

(٤) ص : «التبرك بأسماء» .

(٥) بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما ، روت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم علما كثيرا ، وروى عنها كثير من الائمة ، أم المؤمنين ، (ت ٥٨ هـ) ترجمت في الطبقات ٤٤٧ ، وسير اعلام النبلاء ٩٨/٢

(٦) لفظ « أنها » سقط من : ص .

(٧) أحسب أنه بعض اثر ، لكنني لم اقف عليه في ما عدت إليه من مصادر الحديث .

(٨) ب : « لأنهمازادا » ورجحت ما في : ص .

القرآن مائة آية وثلاث عشرة آية ، والقرآن لاتثبت فيه الزيادة إلا بالإجماع الذي يقطع على غيبه ، ولا إجماع في هذا ، بل الإجماع قد سبق في الصدر الأول من الصحابة ، وفي الصدر الثاني من التابعين على ترك القول بهذا[١] .

«٤» فإن قيل : فما علة من أسقط التسمية بين كل سورتين ولم يثبت التسمية إلا في أول قراءته ، وهو حمزة ؟ .

فالجواب أنه لما كانت «بسم الله الرحمن الرحيم» ليست بآية من كل سورة عنده وعند جماعة الفقهاء أسقطها في وصله السورة بالسورة ، لئلا يظن ظانّ أنها آية من أول كل سورة ، فالقرآن[٢] عنده كله كالسورة الواحدة ، فكما لا يَفصل بين بعض سورة[٣] وبعض بالتسمية كذلك لا يفصل بين سورة وسورة[٤] بالتسمية[٥] . فأما ثباتها في المصحف فإنما ذلك ليُعلم فراغ سورة وابتداء أخرى .

«٥» فإن قيل : فما حجة من فصل[٦] بين كل سورتين بسَكْت[٧] ؟

(١) تقدمت الإحالة على مصادره في الفقرة الأولى من هذا الباب الملاحظة(٧) ، ولكن ما يرويه مسلم بسنده عن أنس نفى فيه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ البسملة ، وكذلك لم يسمع أبا بكر وعمر وعثمان ، انظر كتاب الصلاة ـ باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة ، والحديث مروي عن ابن عبد الله بن مغفل عند الخمسة ، ذهب عبد الله بن مغفل صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اعتباره حدثًا ، قال الترمذي بعد أن روى الحديث : حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن . والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم ومَنْ بعدهم من التابعين ، انظر سنن الترمذي الجزء الأول « باب ماجاء في ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم » ، والمستدرك الجزء الأول كتاب فضائل القرآن ، وفضائل القرآن «باب فضل فاتحة الكتاب».

(٢) ص : « والقرآن » .

(٣) ب : « وسورة » وتوجيهها من : ص .

(٤) ص : « وسورة الأنفال فاما إثباتها » .

(٥) التبصرة ١٢/أ ، والتيسير ١٧ ، والنشر ٢٥٨/١

(٦) ص : « يفصل » .

(٧) هو مذهب أبي عمرو وابن عامر وورش ومعهم يعقوب إذ اختلف عنهم بين الوصل والسكت والبسملة واختلف عن خلف بين الوصل والسكت ، انظر التبصرة ١٢/أ ، والتيسير ١٨ ، والنشر ٢٥٩/١

فالجواب أنه لما ابتدأ بالتسمية[١] في أول ابتدائه بالسورة ثم وصل السورة بالسورة ، أراد أن يبيّن بالسّكت بينهما أن الأولى قد تمت ، وأنه ابتدأ بثانية ، وبيّن أيضاً بحذفه التسمية[٢] أن التسمية ليست بآية من كل سورة ، وفي إجماع أكثر القراء على حذف[٣] التسمية بين كل سورتين ، وقبول قرن بعد قرن لذلك ، وروايته ذلك عنهم دليل على أنها ليست بآية من كل سورة . فما[٤] كان الله ليجمع أمة محمد [صلى الله عليه وسلم][٥] على إسقاط مائة آية وثلاث عشرة آية من كتابه منذ ثلاثمائة سنة إلى أن تقوم[٦] الساعة ، لا يردّ ذلك أحد ولا ينكره ، بل ينقله خلف عن سلف ، ويَروونه ويستعملونه في محاريبهم (٤/ب) ويُعلّمونه الولدان ، ولا أحد يعرف [أنه][٧] أنكر ذلك .

«٦» فإن قيل : فما علة الاختيار لمن لم يفصل بين السورتين بالتسمية أن يفصل بالتسمية بين المدّثر والقيامة ، وبين الانفطار والمطففين ، وبين الفجر ولا أقسم ، وبين العصر والهمزة[٨] ؟

فالجواب أن وصل آخر السورة بالسورة التي بعدها من هذه السور فيه قبح في اللفظ ، فكره ذلك إجلالاً للقرآن وتعظيماً له ، ألا ترى أن القارىء يقول : (هو أهل التقوى وأهل المغفرة ــ لا أقسم) « المدثر ٥٦ ، القيامة ١ » فيقع لفظ النفي عقيب لفظ المغفرة ، وذلك في السمع قبيح . ويقول : (والأمر يومئذٍ لله ــ ويلٌ لّلمطففين) « الانفطار ١٩ ، المطففين ١ » فيقع لفظ الويل عقيب اللفظ باسم

---

(١) ص : «بالبسملة» .
(٢) ص : «للتسمية» .
(٣) ب : «حذفه» وتوجيهه من : ص .
(٤) ب : «ما» وبالفاء كما في «ص» الوجه .
(٥) تكملة مناسبة من : ص .
(٦) ص : «قيام» .
(٧) تكملة مستحبة من : ص .
(٨) هو مذهب المذكورين في الفقرة الخامسة المتقدمة .

الله جلّ ذكره ، وذلك قبيـح . وكذلك السّور الأخر[١] . فاختير لمن يفصل بالسّكت بين كل سورتين أن يفصل بين هذه السور بالتسمية ، ولمـن لا يفصل بالسكت بين كل سورتين أن يفصل بين هذه السور بالسكت[٢] ، وهو حمزة[٣]، وهذا اختيار من المتعقبين ، ولهم حجة قوية في ذلك . روى مالك أن[٤] النبي عليه السلام سئل عن العَقيقة[٥] ، فقال : « لا أحب العُقوق » ، قال مالك : فكأنه كره الاسم[٦] ، يريد مالك أن فعل العقيقة جائز لم يكره النبي فعلها ، وإنما كرم لفظ اسمها ، فانظر كيف كره النبي عليه السلام قبـح اللفظ . وقـد رُوي أن رجلين أتيا النبي صلى الله عليه وسلم فتشهّد أحدهما وقال : من يطع الله جلّ وعزّ ورسوله صلى الله عليه وسلم ، فقد رشد ، ومن يعصهما» . ووقف على «يعصهما» . فقال له[٧] النبي : « بئس الخطيب أنت»[٨] . وإنما قال له النبي ذلك لقبح لفظه في وقفه ، إذ خلط الإيمان بالكفر في إيجاب الرّشد لهما ، وكان حقّه أن يقول : ومن يعصهما فقد غوى ، أو يقف على « رشد» ثم يبتدىء : ومن يعصهما فقد غوى[٩] . فانظر كيف كره النبي قبح وقفه ولفظه ، وإن كان مراده الخير لم يقصد إلى شيء من الشر ، وبهذا وبنحوه[١٠] يُرغب في معرفة الوقف في كتاب الله على الكلام التام ، ولهذا المعنى اخترتُ أنا في مواضع من الابتداء بالأحزاب أن لا يُبتدأ بها ، وأن

(١) ص : «الأخرى» .

(٢) قوله : «بالتسمية ولمن ... بالسكت» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظـر .

(٣) ربما قُرن خلَف إليه ، انظر النشر ٢٥٨/١

(٤) ص : «عـن» .

(٥) المعنى المقصود بها الشاة أو ما شابهها ، يذبح عن المولود ، كما جاء في الموطأ من أخبار تحبب ذلك ، انظر «كتاب العقيقـة» فيـه ، والقاموس المحيط «عـق» .

(٦) الموطأ : «كتاب العقيقة ــ باب ماجاء في العقيقة» .

(٧) لفظ «لـه» سقط من : ص .

(٨) صحيح مسلم «كتاب الجمعة ــ باب تخفيف الصلاة والخطبة» ، والقطع والائتناف ٧/أ

(٩) قوله : «او يقف على رشد ... فقد غوى» سقط من : ص .

(١٠) ص : «ولهذا وشبهه» .

يُبتدأ بما قبلها ، مثل الابتداء بأول الحزب في النساء في قوله : (الله لا إله إلا هو) « ٨٧ » لأن القارىء يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، الله لا إله إلا هو ، فيصل « الرجيم » بلفظ اسم الله ، وذلك قبيح في اللفظ ، فمنعتُ من ذلك إجلالاً لله وتعظيماً له ، ومثله أني[١] منعت من الابتداء بأول الحزب في السجدة في قوله : (إليه يُردّ علم الساعة) «٤٧» لأن القارىء يقول : « من الشيطان الرجيم • إليه يرد علم الساعة » • فيصل ذلك بالشيطان ، وذلك قبيح في اللفظ[٢] •

«٧» فإن قيل : فما العلة في حذفهم التّسمية في المصاحف والقراءة بين براءة والأنفـال ؟•

فالجواب[٣] أنها[٤] حذفت من القراءة لحذفها من المصحف ، فأول « براءة » كأول عشر من السور ، والتعوذ في الابتداء بها يكفي كما يفعل (٥/أ) بالابتداء بالأعشار ، فأما[٥] علة حذفها[٦] من المصحف فمختلف في ذلك • روي عن مالك أنه قال : إنما ترك من مضى أن يكتبوا في أول براءة « بسم الله الرحمن الرحيم » لأنها[٧] سقط أولها يعني نُسخ[٨] ، وقال[٩] عثمان بن عفان[١٠] رضي الله عنه : « براءة » من سورة الأنفال وسقط بينهما شيء لم نجده عند أحد يثبت ، فلذلك لم نكتب[١١] في أولها « بسم الله الرحمن الرحيم » ، يريد عثمان أنه نُسخ من أولها

---

(١) ص : «وكذلك منعت» .
(٢) إبراز المعاني ٥٤ ، والبرهان في علوم القرآن ٤٦٠/١
(٣) ص : «قيل الجواب» .
(٤) ص : «أنها انما» .
(٥) ص : «وامـا» .
(٦) ص : «من حذفها» .
(٧) ص : «لأنـه» .
(٨) البرهان في علوم القرآن ٢٦٣/١
(٩) ص : «وعن عثمان» .
(١٠) أمير المؤمنين ، الصحابي الجليل ، فضائله كثيرة ، منها نسخ المصاحف ، (ت ٣٥ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٥٣/٣ ، والجرح والتعديل ١٦٠/١/٣ ، والإصابة ٢٢٤/٤
(١١) ص : «يثبت فكتبوا» .

شيء . وعن عثمان أيضاً أنه قال[١] : لم يبيّن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في براءة شيئاً ، وكانت قصتها تشبه قصة الأنفال ، وكانت من آخر ما نزل[٢] . فلذلك لم يكتب بينهما « بسم الله الرحمن الرحيم » . وقال أبيّ بن كعب[٣] : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا في أول كل سورة بـ « بسم الله الرحمن الرحيم » ولم يأمر في سورة « براءة » بشيء[٤] . فلذلك ضمّت إلى الأنفال ، ولم يكتب بينهما « بسم الله الرحمن الرحيم » وكانت أولى بها لشبهها بها ، وقال المُبَرِّد[٥]: إنما لم تكتب « بسم الله الرحمن الرحيم » [في أول براءة][٦] لأن « بسم الله الرحمن الرحيم » خير و « براءة »[٧] أولها وعيد ونقض للعهود[٨] . وقال عاصم : لم يكتب « بسم الله الرحمن الرحيم » أول[٩] « براءة » لأنها رحمة ، و « براءة » عذاب[١٠]

---

(١) ص : «شيء وعنه قال» .

(٢) فضائل القرآن ٧٦/ب ، ١٠٦/ب ، والناسخ والمنسوخ ١٥٨ ، والبرهان في علوم القرآن ١/٢٦٢ ، وذكر ابن كثير في تفسيره وابن حجر في فتح الباري ، أن أحمد وأصحاب السنن وابن حبّان والحاكم خرّجوا هذا الحديث ، والنشر ١/٢٦٣

(٣) هو سيد القراء وأقرأ هذه الأمة ، قرأ على الرسول صلى الله عليه وسلم، وقرأ عليه نفر من الصحابة والتابعين ، اختلف في زمن وفاته ومنه (ت ٢٣ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣٤٠/٢ ، والجرح والتعديل ١/١/ ٢٩٠ ، والإصابة ١/١٦

(٤) زاد المسير ٣٩٠/٣

(٥) محمد بن يزيد أبو العباس ، النحوي ، صاحب «الكامل في الأدب» ، وروى القراءة عن المازني وعنه ابو طاهر الصيدلاني ، (ت ٢٨٦ هـ) ترجم في مراتب النحويين ٨٣ ، وطبقات القراء ٢٨٠/٢

(٦) تكملة لازمة من : ص .

(٧) قوله : «خير وبراءة» سقط من : ص .

(٨) ذكر هذا الوجه ابن الجوزي ايضا عن محمد بن الحنفية وعن سفيان ابن عيينة ، انظر زاد المسير ٣٩٠/٣ ، والبرهان في علوم القرآن ١/٢٦٢

(٩) ص : «في أول» .

(١٠) فضائل القرآن ٦١/أ ، والدر المنثور ٢٠٧/٣

وقال[١] ابن لَهيعة[٢] : يقولون « براءة » من الأنفال فكذلك لم يكتب أولها « بسم الله الرحمن الرحيم » . وقاله الليث[٣] ، وقال ابن عَجْلان[٤] : بلغني أن « براءة » كانت تعدل سورة البقرة أو قريبا منها ، فلذلك لم يكتب في أولها «بسم الله الرحمن الرحيم » ، يريد ابن عجلان أنه نُسخ منها ما نقص منها[٥] .

« ٨ » قال أبو محمد : فإن سأل سائل فقال : فما اختيارك في التسمية بين كل سورتين وتركها ؟.

فالجواب أن الذي أختاره لنفسي أن أفصل بين كل سورتين بالتسمية اتباعاً لخط المصحف ، ولقول عائشة : «اقرؤوا ما في المصحف»[٦] ولإجماع أهل الحرمين وعاصم على ذلك، فإجماعهم[٧] على القراءة حجة أعتمد عليها فيأكثر هذا الكتاب ،

---

(١) قوله : «وقال ابن لهيعة» إلى ما قبل كلامه على قوله (مالك يوم الدين) اختلط في «ص» ، وهو في وجه الورقة الرابعة منها .

(٢) هو عبد الله بن لهيعة ، قاضي مصر وعالمها ومحدّثها ، حدث عن عطاء ابن أبي رباح وعبد الرحمن الأعرج وعمرو بن شعيب وغيرهم ، وعنه ابن المبارك وابن وهب وأبو عبد الرحمن المقرىء وسواهم ، قدّمه أحمد والثوري ، وضعفه القطّان وجماعة ، (ت ١٧٤ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٢٣٧ .

(٣) هو الليث بن سعد ، شيخ الديار المصرية وعالمها ، حدث عن عطاء بن أبي رباح ونافع العمري والزهري وغيرهم ، وعنه ابن وهب وسعيد بن أبي مريم ومحمد بن عجلان ، إمام ، حجة ، (ت ١٧٥ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٢٢٤ .

(٤) هو محمد بن عجلان ، روى عن أبيه وأنس وعكرمة وسواهم ، وعنه السفيانان وبشر بن المفضل والقطّان وآخرون ، وثّقه ابن عيينة وغيره، (ت ١٤٨ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ١٦٥

(٥) زاد المسير ٣/٣٩٠ ، والدر المنثور ٣/٢٠٧

(٦) تقدمت الإشارة اليه في الفقرة «٥» .

(٧) ب : « فاجتماعهم » وتوجيهه من : ص .

وليتبين بذلك أن السورة الأولى قد تمّت وأن الثانية مبتدأ بها ، ولقول أبي : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا في أول كل سورة بـ « بسم الله الرحمن الرحيم » . وللتبرك[١] بالابتداء بذكر أسماء الله وصفاته[٢] .

« ٩ » قال أبو محمد : ولست ممن يعتقد أنها آية في شيء من القرآن إنما هي بعض آية في « النمل »[٣] . ومن قال : إنها آية في أول كل سورة فقد زاد في القرآن مائة آية وثلاث عشرة آية ، ولم يقل بذلك أحد من الصحابة ولا من[٤] التابعين[٥] ، فالإجماع قد حصل[٦] على ترك عدّها آية من كل سورة ، فما حدث بعد الإجماع من الصحابة والتابعين من قول منفرد[٧] مُحدَث فقول مرفوض غير مقبول[٨]

---

(١) ص : «وليتبرك» .
(٢) هو مذهب مالك وابي حنيفة والثوري ومن وافقهم ، واجمع هؤلاء ايضا على انها بعض آية من النمل ، انظر تفسير ابن كثير ١٦/١ ، والنشر ٢٦٦/١ ، ٢٦٩
(٣) حرفها هو : (٢ . ٣) .
(٤) حرف «من» سقط من : ص .
(٥) يذكر الزمخشري ان ابن عباس قال : من تركها فقد ترك مائة واربع عشرة آية من كتاب الله تعالى . انظر الكشاف ٤/١ ، وفضائل القرآن ٥٣/أ
(٦) ص : «قد اجمعوا» .
(٧) لفظ «منفرد» سقط من : ص .
(٨) ص : «غير معمول به» ، وفي ذلك روى ابو عبيد القاسم بن سلام بسنده أن سعيد بن جبير اخبر عمرو بن دينار بانهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كانوا لا يعرفون انقضاء السورة حتى تنزل «بسم الله الرحمن الرحيم» ، فإذا نزلت علموا أن قد انقضت السورة ونزلت الاخرى . وروى بسنده أيضا عن محمد بن كعب القرَظي ان الفاتحة سبع آيات وأن ابن شهاب يقول : من ترك بسم الله الرحمن الرحيم فقد ترك آية من كتاب الله . وروى بسنده عن نافع أن ابن عمر كان لايدعها حين يستفتح، وللسورة بعدها . ثم قال أبو عبيد : أما هذه الاحاديث التي ذكرناها في ترك قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» فليس هو على الجهر بها إنما عظموا ترك قراءتها في الصلاة أو غير الصلاة إلا أنه يُسِرّها في الصلاة وهذا عندنا هو السنة انظر فضائل القرآن ٥٢/ب ، وإبراز المعاني٥١

(٥/ب) وأيضاً فقد أجمع أهل العدد من أهل الكوفة والبصرة ومكة والمدينة والشام على ترك عدّها آية في أول كل سورة[١] ، فهذه حجة قاطعة وإجماع ظاهر[٢] ، وإنما اختلفوا[٣] في عدّها وتركه[٤] في سورة « الحمد » لا غير ، فعدّها آيةً الكوفي والمكي ، ولم يعدّها آية[٥] البصري ولا الشامي ولا المدني ، والمشهور من قول الشافعي أن التسمية آية في « الحمد » لا غير ، وهذا مما اختلف فيه الصدر الأول[٦] . وقال جماعة منهم بذلك، فهو اختلاف غير منكر ، لكنا نقول في هذا [٧] إن الزيادة في القرآن لاتثبت بالاختلاف وإنما تثبت بالإجماع ، ولا إجماع في[٨] ذلك . وقد روى الشافعي وأصحابه في ذلك أحاديث . وروى مَن خالفهم في ترك عدّها آية من « الحمد » أحاديث ، فتوازن الأمران ، وبقي انتقاد صحة الأحاديث ، والكلام في ذلك يطول ، ويُخرجنا عمّا قصدنا إليه ، لكنا نقول : لو ثبتت أحاديثهم وصحّت لم يكن لهم[٩] فيها حجة في إثبات قرآن ، لأن القرآن لا يثبت بأخبار الآحاد[١٠] التي لا يقطع على غيبها . إنما يثبت القرآن بالإجماع[١١] والأخبار المتواترة المقطوع على غيبها ، ولا تواتر ولا إجماع في أن « بسم الله الرحمن الرحيم » آية من « الحمد »[١٢] ، فسقط

---

(١) هو من المختلف فيه انظر زاد المسير ٧/١ ، وتفسير ابن كثير ١٦/١ ، والنشر ٢٦٩/١ .
(٢) قوله : « في أول ... ظاهر » سقط من : ص .
(٣) ص : «اختلف» .
(٤) ص : «آية وتركها» .
(٥) لفظ : «آية» سقط من : ص .
(٦) الكشاف ٤/١ ، وتفسير ابن كثير ١٦/١ ، والنشر ٢٦٩/١ ، وتفسير النسفي ٣/١
(٧) ص : «المصاحف» .
(٨) ص : «على» .
(٩) لفظ : «لهم» سقط من : ص .
(١٠) ص : «الاحاديث» .
(١١) لفظ «بالإجماع» سقط من : ص .
(١٢) قوله : «من الحمد» سقط من : ص .

ماذكروا في ذلك مــن الأحاديث[١] ، أنها[٢] آية من « الحمد » ، مع ما روينا من الأحاديث الصحاح عن مالك وغيره ، أنها ليست آية من « الحمد »[٣] ، فالنّافي في هذا أولى من المثبت لأن المثبت لو صح ماروى لم ينفعه ذلك ، لأن ماروي مــن الأحاديث لم[٤] يقطع على غيبه أنه حق ، والقرآن لا يثبت إلا بما يقطع على غيبه أنــه حــق .

* * *

(١) قوله : « من الأحاديث » سقط من : ص .
(٢) ص : «من أنهــا» .
(٣) تقدم الكلام على هذا : انظر الفقرة الرابعة من هــذا الباب .
(٤) ص : «لا» .

((ســـورة الحمــد))

« ١ » قال أبو محمد : إن سأل سائــل عن[١] علّة اختلافهم في عـــدد آي سورة الحمـــد ؟•

فالجواب هو ماقدّمنا من الاختلاف[٢] في « بسم الله الرحمن الرحيم » أنها[٣] آية من سورة الحمد ، فعدّها الكوفي والمكي آية ولم يعدّا (أنعمت عليهم) «٧» آية ، وترك البصري والشامي والمدني عدّها آية ، وعدوا (أنعمت عليهم) آية ، وعلة[٤] من عدّ « بسم الله الرحمن الرحيم » من « الحمد » آية ماروي في ذلك من الأحاديث أنها آية من « الحمد » ، ولأنها ثابتة في خط المصحف ، ولقول عائشة : « اقرؤوا ما في المصحف » • وعلّة من لم يعدها آية هو ماقدمنا من الأدلة ، أنهـــا ليست بآية من « الحمد » إذ لا يثبت القرآن إلا بإجماع أو بأخبار متواترة تقطع على غيبها ، فلما لم يثبت أنها من « الحمد » آية لم يعدّها منها •

« ٢ » قوله : (مالك يوم الدّين) قرأ عاصم والكسائي بألف • وروي عن الكسائي أنه خيَّر في ذلك[٥] • وقرأ الباقون « ملك » بغير ألف[٦] •

وحجة من قرأه[٧] بألف إجماعهم على قوله : (قل اللهم مالك الملك) « آل

---

(١) لفظ «عن» سقط من : ص .

(٢) قوله : «من الاختلاف» سقط من : ص .

(٣) لفظ «أنها» سقط من : ص .

(٤) حتى هذا اللفظ في نسخة «ص» تغير مكانه ، وهو في وجه الورقة الرابعة منهـــا .

(٥) راوي ذلك عن الكسائي هو أبو الحارث البغدادي ، واســـمه الليث بن خالد ، وهو من جلة أصحابه ، عرض عليه ، انظـر التبصرة ١٢/ب ، وطبقات القراء ٢/٣٤ .

(٦) التبصرة ١٢/ب ، والتيسير ١٨ ، والنشر ١/٢٧٠ .

(٧) ص : « قرأ » .

عمران٢٦» ولم يقل «ملك» ، وأيضاً فإن «مالكا» معناه المختص بالملك و«ملكا» معناه « سيد ورب » فيقول : هو ملك الناس ، أي : ربهم وسيدهم (٦/أ) ولا يحسن هذا المعنى في « يوم الدين » ، لو قلت : هو سيد يوم الدين ، لم يتمكن المعنى • وإذا قلت : هو مالك يوم الدين ، تمكن المعنى ، لأن معناه[١] هو المختص بملك يوم الدين • وقوله : (يوم لا تملِك نفس لنفس شيئاً) « الانفطار ١٩ » بكسر اللام[٢] يدل على « مالك » لأنه لما[٣] نفى عنهم المِلْك الذي هو مصدر المالك وجب أن يكون هو المالك • ولو[٤] قال « تملُك » بضم اللام لدلّ على « مَلِك » لأن المُلْك مصدر « مَلَك » و « المِلْك » مصدر « مالك » ، وأيضاً فإن « مالكاً » بألف يجمع لفظ الاسم ومعنى الفعل ، فلذلك يعمل « فاعل » عَمَلَ الفعل ، فينصب كما ينصب الفعل ، فـ « مالك » أمدح من « مَلِك »[٥] ، وأيضاً فإن « مالكاً » أعمّ ، تقول : هو مالك الجن والطير والدواب ، ولا تضيف «مَلِكاً» إلى هذه الأصناف • وتقول : الله مالك كل شيء ، ولا تقول : هو ملك كل شيء• فـ « مالك » أعم وأجمع للمعاني في المدح[٥] • وأيضاً فإن « مالكا » يدل على تكوين يوم الدين وإحداثه ، ولا يدل على ذلك « مَلِك » ، إذ ليس له عمل الفعل، تقول : الله مالك يوم الدين ، أي : مالك إحداثه وتكوينه ، ولا تقول ذلك في « مَلِك » بهذا المعنى •

وحجة من قرأ « ملك » بغير ألف إجماعهم على (الملك القدوس) «الحشر٢٣» و (الملك الحق) « طه ١١٤ » و (ملك الناس) « الناس ٢ » • وروي عن أبي

---

(١) ص : «المعنى» .
(٢) قوله : «بكسر اللام» سقط من : ص .
(٣) ب : « لو » وما في « ص » هو الوجه .
(٤) لفظ «لـو» سقط من : ص .
(٥) الحجة ١/ ٨ ، ١٠ ، وإعراب ثلاثين سورة ٢٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢

عمرو[١] أنه قال : « مَلِك » يجمع معنى « مالك »[٢] ، و « مالك » لا يجمع معنى « مَلِك » لأن « مالك يوم الدين » [معناه][٣] : مالك ذلك اليوم بعينه ، « وملك يوم الدين » معناه : ملك ذلك اليوم بما فيه ، فهو أعم[٤] ، وأيضاً فقد أجمعوا على الضم في قوله : (لمن الملك اليوم) « غافر ١٦ » يعني : يوم الدين[٥] ، و « المُلْك » بالضم مصدر من « مَلَك » ، تقول : هو مَلِك بيّن المُلْك .

قال أبو محمد : وقد قرأ « ملك » بغير الف جماعة من الصحابة وغيرهم ، منهم أبو الدَّرْدَاء[٦] وابن‌عباس[٧] وابن‌عمر[٨] ومروان بن الحكم[٩] ومجاهد[١٠]

---

(١) هو زبان بن العلاء ، أحد القراء السبعة ، سمع انس بن مالك ، وعنه‌احمد الليثي واحمد اللؤلؤي ، عالم بالعربية والشعر ، (ت ١٥٤ هـ) ترجم في مراتب النحويين ١٣ ، والفهرست ٤٨ ، وطبقات القراء ٢٨٨/١

(٢) الحجة ٦/١ ، ٩ ، في الموضع الأول عن أبي عمرو ، وفي الثاني عن أبي بكر محمد السري .

(٣) تكملة مناسبة من : ص .

(٤) لفظ « أعم » سقط من : ص .

(٥) ص : «القيامـة» .

(٦) اسمه عُويمر بن زيد ، الصحابي الجليل ، حكيم هـذه الأمـة ، وسيد القراء بدمشق ، (ت ٣٣ هـ) ترجم في سير أعلام النبلاء ٢٤٢/٢ ، وطبقات القراء ٦٠٦/١ ، والإصابة ٤٦/٣

(٧) اسم ابن عباس عبد الله بن عباس ، حَبر الامة ،وبحر التفسير ،الصحابي ابن عم‌رسول‌الله صلى‌الله‌عليه‌وسلم ، (ت ٦٨ هـ) ترجم في طبقات ابن‌سعد ٣٦٥/٢ ، وطبقات القراء ٤٢٥/١ ، والإصابة ٩٠/٤

(٨) ابن عمر هو عبد الله ، الصحابي ابن الصحابـي ، روى علمـا كثيرا عن الرسول صلى الله عليه وسلم وابيه ونفر من الصحابة ، وعنه آدم بن علي واسلم مولى ابيه وأنس بن سيرين وغيرهم ، (ت ٧٣ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ١٠٥/٤ ، وسير أعلام النبلاء ١٣٤/٣ ،وطبقات القراء ٤٣٧/١

(٩) مروان بن الحكم ، من كبار التابعين ، روى عن عمر وعثمان وعلي ، وعنه سعيد بن المسيب وعلي بن الحسين ومجاهد وغيرهم ، (ت ٦٥ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٢٤/٥ ، وسير أعلام النبلاء ٣١٤/٣ ، والإصابة ١٥٧/٦

(١٠) مجاهد بن جبر ، تابعي ، إمام التفسير ، عرض عليه ابن كثير وابن ←

ويحيى بن وثّاب[١] والأعرج[٢] وأبـو جعفر[٣] وشَيْبَـة[٤] وابن جُرَيج[٥] والجَحْـدَري[٦] وابن جُنْـدَب[٧] وابن مُحَيْصِن[٨] وهـو اختيـار أبي

← محيصن وثّقه ابن معين وابو زرعة (ت ١٠٣ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ٣١٩/١/٤ ، وطبقات القراء ٤١/٢

(١) يحيى بن وثّاب ، تابعي ، روى عن ابن عمر وابن عباس وعرض على علقمة والاسود وعليه الأعمش وطلحة ، ثقة (ت ١٠٣ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٢٩٩/٦ ، وطبقات القراء ٣٨٠/٢

(٢) الأعرج هو عبد الرحمن بن هُرمُز ، تابعي ، أخذ القراءة عرضا عن أبي هريرة وابن عباس ، وعنه عرضا نافع بن أبي نعيم ، وروى عنه الزهري ، وثقه ابو زُرعة وابن سعد ، (ت ١١٧ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ٢٩٧/٢/٢ ، وطبقات ابن سعد ٢٨٣/٥

(٣) أبو جعفر هو يزيد بن القَعقاع ، أحد القراء العشرة ، تابعي ، عرض على عبد الله بن عياش وابن عباس ، وروى القراءة عنه نافع بن أبي نعيم وسليمان بن جماز ، ثقة (ت ١٣٠ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣٥٢/٦، والجرح والتعديل ٢٨٥/٢/٤

(٤) شَيبة بن نِصاح ، تابعي ، ومقرىء المدينة مع أبي جعفر ، وقاضيها عرض على عبد الله بن عياش ، وعليه نافع بن أبي نعيم وابو عمرو بن العلاء ، (ت ١٣٠هـ) ترجم في الجرح والتعديل ٣٣٥/١/٢ ، وطبقات القراء ٣٢٩/١

(٥) ابن جُرَيج هو عبد الملك بن عبد العزيز ، فقيه الحرم المكي ، روى القراءة عن ابن كثير قدّمه ابن معين وأبو زُرعة ، (ت ١٤٩ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٤٩١/٥ ، والجرح والتعديل ٣٥٦/٢/٢

(٦) الجحدري هو عاصم بن العجاج ، أخذ القراءة عرضا عن سليمان بن قتيبة عن ابن عباس وعليه عرضا عيسى بن عمر الثقفي وسلام بن سليمان (ت ١٢٨ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٢٣٥/٧ ، وطبقات القراء ٣٤٩/١

(٧) ابن جُندُب هو مسلم بن جندب ، تابعي ، عرض على عبد الله بن عياش، وعليه نافع ، وروى عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما . (ت بعد ١١٠ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ١٨٢/١/٤ ، وطبقات القراء ٢٩٧/١

(٨) ابن مُحَيصِن هو محمد بن عبد الرحمن ، مقرىء أهل المدينة مع ابن كثير ، عرض على مجاهد ودِرْباس مولى ابن عباس وعرض عليه شبل بن عباد وأبو عمرو بن العلاء وغيرهما ، (ت ١٢٣ هـ) ترجم في مراتب النحويين ٢٥ ، وطبقات القراء ١٦٧/٢

عبيد[١] . وقد رُوي أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ : (ملِك) بغير ألف . ورُوي عنه بألف أيضاً[٢] .

«٣» فإن قيل : فما اختيارك في ذلك ؟ .

فالجواب [٣] أن القراءتين صحيحتان حسنتان ، غير أن القراءة بغير ألف أقوى في نفسي لما ذكرته من الحجج في[٤] ذلك ، ولما فيه من العموم ، تقول : كل مَلِك مالك ، ولا تقول : كل مالك ملك ، وتقول : كل مَلِك ذو[٥] مُلْك ، ولا تقول : كل مالك ذو مُلك ، وإنما هو ذوَ مِلْك لا غير ، فـ « مَلِك » أعم في المدح وأيضاً فإن أكثر القراء العامة[٦] على « ملِك » . و « مالك » أيضاً حسن قوي في الرواية . فقد روى أبو هريرة[٧] أن النبي عليه السلام كان يقرأ : (مالك يوم الدين) بألف . وكذلك روت أم حُصَيْن[٨] أنها

---

(١) ابو عبيد هو القاسم بن سلام ، إمام عصره في كل فن ، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن الكسائي وإسماعيل بن جعفر وهشام بن عمار وغيرهم ، وعنه أحمد بن إبراهيم واحمد بن يوسف التَغلبي والبَغوي ، وثقه غير إمام مثل الذهبي ، (ت ٢٢٤ هـ) ترجم في مراتب النحويين٩٣ ، وميزان الاعتدال ٣٧١/٣ ، وطبقات القراء ١٧/٢

(٢) إعراب ثلاثين سورة ٢٢ ، والمختار في معاني قراءات اهل الأمصار ٢/أ ، وزاد المسير ١٣/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٤/١ ، والنسفي ٦/١

(٣) لفظ «فالجواب» سقط من : ص .

(٤) قوله : «من الحجج في» سقط من : ص .

(٥) قوله : «كل ملك ذو» سقط من : ص .

(٦) ص : «المدح كذلك أسماء والعامة» ، ولا وجه لذلك إلا أن تعطف «العامة» على «القراء» .

(٧) اسمه عبد الرحمن بن صخر على الأشهر ، صحابي جليل ، أخذ القرآن عرضا عن أبَي بن كعب ، عرض عليه الأعرج وأبو جعفر ، (ت ٥٩ هـ)ترجم في طبقات ابن سعد ٣٢٥/٤ ، والجرح والتعديل ٢٤٦/٢/٢

(٨) هي بنت إسحاق الأحمسية ، شهدت حجة الوداع ، ورات أسامة وبلالا ، وروى عنها يحيى بن الحصين والعيزار بن حريث ، وحديثها في صحيح مسلم من طريق زيد بن أبي أنيسة عن يحيى بن الحصين ،انظر الإصابة ٢٢٣/٨ ، وتهذيب التهذيب ٤٦٣/١٢

سمعت النبي عليه السلام يقرأ في الصلاة : (مالك يوم الدين)[١] . وكذلك (٦/ب) روت أم سَلَمة[٢]. ولما روى الزُّهْري[٣] عن أنس[٤] أن النبي وأبا بكر[٥] وعمر[٦] وعثمان وطلحة[٧] والزُّبير[٨] وعبد الرحمن بن عوف[٩] وأبَي بن كعب ، ومُعاذ

(١) ص : «الدين بألف» ، وانظر الدر المنثور ١٤/١

(٢) واسمها هند بنت أبي أمية ، أم المؤمنين ، لها جملة أحاديث ، وروى عنها الشعبي وسعيد بن المسيب ومجاهد ، (ت ٥٩ هـ) ترجمت في طبقات ابن سعد ٨٦/٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٤٢/٤

(٣) هو محمد بن مسلم ، تابعي ، إمام ، عالم الحجاز والأمصار ، قرأ على أنس ، وروى عن ابن عمر ، ووردت عنه الحروف ، قدّمه ابن معين وسفيان ونحوهما ، (ت ١٢٤ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ٢٧١/١/٤ ، وطبقات القراء ٢٦٢/٢

(٤) هو أنس بن مالك ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وردت عنه الحروف ، قرأ عليه قتادة والزهري وغيرهما ، روى عن الرسول علما جما ، وعن الصحابة ، وعنه خلق ، (ت ٩١ هـ) ترجم في سير أعلام النبلاء ٢٦٥/٣ ، وطبقات القراء ١٧٢/١

(٥) أبو بكر الصديق ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واسمه عبد الله بن أبي قحافة ، (ت ١٣ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ١٦٩/٣ ، والجرح والتعديل ٩٤/٢/٢

(٦) عمر بن الخطاب ، الصحابي الجليل ، ثاني الخلفاء الراشدين ، (ت٢٣هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٢٦٥/٣ ، والإصابة ٢٩٧/٤

(٧) طلحة بن عبيد الله بن عثمان ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وردت عنه الحروف ، (ت ٣٦ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٢١٤/٣ ، وطبقات القراء ٣٤٢/١

(٨) الزبير بن العوّام ، حواري الرسول صلى الله عليه وسلم ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، له أحاديث ، وعنه مثل الأحنف بن قيس ومسلم بن جُندَب ، (ت ٣٦ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ١/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٢٧/١

(٩) عبد الرحمن بن عوف ، أحد العشرة ، البدري السابق ، الصحابي الجليل ، روى عنه الصحابة ، (ت ٣٢ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ١/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٤٦/١

ابن جبل(١) كانوا يقرؤون : مالك ، بألف . وكذلـك روى أبو هريرة والحسن(٢)
ومعاوية(٣) وابن مسعود وعلقمة(٤) والأسود(٥) وابن جبير(٦) وأبو رجاء(٧) والنَّخعي(٨)

---

(١) معاذ بن جبل ، احد الاربعة الذين أشار الرسول صلى الله عليه وسلم ، بأخذ القرآن منهم ، صحابي جليل ، (ت ١٨ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٢/٣٤٧ ، والجرح والتعديل ٤/١/٢٤٤

(٢) الحسن بن يسار البصري ، إمام زمانه علما وعملا ، قرأ على حِطّان الرقاشي عن ابي موسى الأشعري وعلى أبي العالية عن أبي زيد ، وعنه ابو عمرو بن العلاء وسلام بن سليمان ويونس بن عبيد وغيرهم ، (ت ١١٠ هـ) ترجم في الطبقات ٢ ٥٠٢ ، وطبقات القراء ١/٢٣٥

(٣) معاوية بن ابي سفيان ، مؤسس دولة امية ، وأحد كتاب الوحي، وحدّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه ابن عباس وسعيد بن المسيب وابو صالح السمان ومثلهم (ت ٦٠ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٧/٤٢٦، والجرح والتعديل ٤/١/٣٧٧

(٤) عَلقمة بن قيس النخعي ، تابعي ، فقيه ، عرض على ابن مسعود ، وسمع من عمر وعلي وعائشة (ت ٦٢ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٦/٨٦ ، والجرح والتعديل ٣/١/٤٠٤

(٥) الأسود بن يزيد ، ابن أخي المتقدم ، وخال إبراهيم النَّخَعي ، اخذ عن الكبار مثل معاذ وابن مسعود ، وعنه ابنه عبد الرحمن وأبو إسحاق السَّبيعي وعدة ، (ت ٧٥ هـ) ، ترجم في الطبقات ٣٣٥ ، وتذكرة الحفاظ ٥٠ ، وطبقات القراء ١/١٧١

(٦) هو سعيد بن جبير ، التابعي ، الإمام ، عرض على ابن عباس وعليه أبو عمرو بن العلاء والمِنهال بن عمرو ، (شهيداً ت ٩٥ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٢/١/٩ ، وطبقات القراء ١/٣٠٥

(٧) اسمه عمران بن تيم العطاردي ، تابعي ، كبير ، عرض القرآن على ابن عباس ، وتلقنه من أبي موسى ، حدّث عن بعض الصحابة مثل عمر بن الخطاب ، وروى عنه القراءة أبو الأشهب العطاردي ، (ت ١٠٥ هـ) ترجم في الطبقات ٤٦٤ ، وطبقات القراء ١/٦٠٤

(٨) هو إبراهيم بن يزيد ، الإمام الزاهد ، قرأ على الأسود بن يزيد وعلقمة ابن قيس وعليه الأعمش وطلحة بن مصرّف ، (ت ٩٦ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٦/٢٧٠ ، والجرح والتعديل ١/١/١٤٤

وابن سيرين[١] وأبو عبد الرحمن السُّلَمي[٢] ويحيى بن يَعْمَر[٣] ، وغيرهم . وقد اختُلف فيه[٤] عن علي [٥] وعمر بن عبد العزيز[٦] ، وأيضاً فإن « مالكاً » بألف هو اختيار أبي حاتم[٧] وأبي الطاهر[٨] وغيرهما . و « مَلِك » بغير ألف أقوى[٩]

---

(١) هو محمد بن سيرين ، مولى أنس بن مالك ، إمام البصرة مع الحسن ، روى عن مولاه وعن زيد بن ثابت وعائشة أم المؤمنين وسواهم ، وعنه الشعبي وقتادة وأيوب ، (ت ١١٠ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد٧/١٩٣، والجرح والتعديل ٣/٢/٢٨٠

(٢) هو عبد الله بن حبيب ، مقرىء الكوفة ، أخذ القراءة عن عثمان عرضا وعلي وابن مسعود وعنه يحيى بن وثّاب وأبو إسحاق السَّبِيعي وعطاء ابن السائب ، (ت ١٩٤ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٦/١٧٢ ، والجرح والتعديل ٢/٢/٣٧

(٣) يحيى بن يَعْمَر ، تابعي جليل ، عرض على ابن عمر وابن عباس ، وعليه أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق ، (ت ١٢٩ هـ) ترجم فيطبقات ابن سعد ٧/٣٦٨ ، والجرح والتعديل ٤/٢/١٩٦

(٤) ص : « فيهم » .

(٥) علي بن أبي طالب ، أمير المؤمنين ، أحد السابقين ، رابع الخلفاء الراشدين ، عرض على النبي صلى الله عليه وسلم وعرض عليه أبو عبد الرحمن السُّلمي والدُّؤلي وابن أبي ليلى ، (ت ٤٠ هـ شهيداً) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٣/١٩ ، والوزراء والكتاب٢٣ ،وطبقات القراء ١/٥٤٦ .

(٦) عمر بن عبد العزيز ، أمير المؤمنين ، وردت عنه رواية الحروف ، (ت ١٠١ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٥/٣٣٠ ، والوزراء والكتاب ٥٣ ، وطبقات القراء ١/٥٩٣

(٧) اسمه سهل بن محمد ، السجستاني ، عرض على يعقوب الحضرمي وأيوب بن المتوكل ، وعنه محمد بن سليمان ويموت بن المُزَرّع وأحمد ابن حرب ،(ت ٢٥٥ هـ) ، ترجم في مراتب النحويين ٨٠ ، وطبقات القراء ١/٣٢٠

(٨) اسم أبي الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد ، قرأ على عبد الجبار الطرسوسي وعليه جماهر بن عبد الرحمن وابنه جعفر بن إسماعيل ويحيى بن علي ، وأقرأ الناس بجامع عمرو بن العاص بمصر وله كتاب العنوان وغيره في الفن ، وهو نحوي ، (ت ٤٥٥ هـ) ترجم في الصلة ١٠٥، ووفيات الأعيان ١/٢٣٣ ، وطبقات القراء ١/١٦٤

(٩) ص : «وغيرهما فهو يقوى» .

في نفسي لما ذكرت لك(١) .

« ٤ » فإن سأل سائل فقال : ما العلة التي أوجبت ذكرك لكسر الكاف من « ملك » دون ياء ، وبضم الدال من « نعبد » دون واو ولِمَ خصصت هذين الأصلين بالذكر ؟

فالجواب أنه إنما ذكرتُ ذلك لأن بعض أهل مصر والمغرب روى عن ورش أنه يشبع الكسرة إذا أتت بعدها ياء ، حتى يتولّد من الكسرة ياء ، فيقول : « ملكي يوم الدين » وكذلك ما أشبَهه . وروى أنه يشبع الضمة إذا أتت بعدها واو ، حتى يتولّد من الضمة واو ، فيقول : « نعبدو وإياك » ، وكذلك ما شابهه(٢) في القرآن(٣) ، فأردت بذكري لذلك إنكار هذه الرواية ، ومنعها لشذوذها ، وقلة رواتها ، وترك الناس لاستعمالها في صلاتهم ومساجدهم ومكاتبهم(٤) .

« ٥ » فإن قيل :فما العلة في منعها ، وقد رُويت ؟

فالجواب أن الإجماع من القراء والرواة عن ورش على خلافها لشذوذها ،ولأنها إنما هي لغة تجوز في الشعر للضرورة ، وحمْلُ كتاب الله على ذلك لا يحسن ولا يجوز ، مع ما في ذلك من الإشكال ، إذا قرىء به ، لأنه إذا قرىء : « ملكي يوم » أمكن أن يكون جمع « ملك » المسَلّم ، وحذفت النون للإضافة وإذا قرىء : « نعبدو » أمكن أن تزاد واو ضمير الجمع ، فيجمع بين النون التي تدل على الجمع وبين(٥) الواو ، مع أن الواو لو كانت ضميرا للجمع للزمتها النون،

(١) التبصرة ١٢/ب ، وتفسير ابن كثير ٢٤/١ ، وانظر المصاحف ٩٢ ، والبحر المحيط ٢٠/١
(٢) ص : «اشبهه» .
(٣) هي قراءة أحمد بن صالح عن ورش عن نافع انظر البحر المحيط ٢٠/١، وأيضا تفسير ابن كثير ٢٤/١ .
(٤) قوله : «ومنعها ... ومكاتبهم» سقط من : ص .
(٥) قال الحريري : ويقولون : المال بين زيد وبين عمرو ، بتكرير لفظة بين ، فيوهمون فيه . والصواب أن يقال : بين زيد وعمرو كما قال سبحانه: من بين فرث ودم . والعلة فيه أن لفظة بين تقتضي الاشتراك ، فلا تدخل إلا على مثنى او مجموع كقولك : المال بينهما والدار بين الإخوة . انظر درة الغواص ٣٦

وهذا كله إشكال ، وخروج عن لغة العرب ، ولحن خطأ •

« ٦ » قوله : (الصراط ، وصراط) وحجة من قرأ « السراط » بالسين ، وهو قنبل[1] عن ابن كثير[2] ، أن السين في هذا هو الأصل ، وإنما أبدل منها صاداً لأجل الطاء التي بعدها ، فقرأها على أصلها ، ويدل على أن السين هو الأصل أنه لو كانت الصاد هي الأصل لم تُرَدّ إلى السين لضعف السين ، وليس من أصول كلام العرب أن يردوا الأقوى إلى الأضعف ، وإنما أصولهم في الحروف إذا أبدلوا أن يردوا الأضعف إلى الأقوى أبدا •

وحجة من قرأه بالصاد أنه اتبع خط المصحف ، وأن السين حرف مهموس فيه تسفّل ، وبعدها حرف مُطبَق مجهور مُستعلٍ ، واللفظ بالمطبق المجهور بعد المستفل المهموس ، فيه تكلف وصعوبة ، فأبدل من السين صادا لمؤاخاتها الطاء في الإطباق والتصعد ليكون (٧/أ) عمل اللسان في الإطباق والتصعد عملا واحدا ، فذلك أسهل وأخف ، وعليه جمهور العرب وأكثر القراء • وكانت الصاد أولى بالبدل من غيرها لمؤاخاتها السين في الصفير والمخرج ، فأبدِل من السين حرف يؤاخيها في الصفير والمخرج ، ويؤاخي الطاء في الإطباق والتصعد ، وهو الصاد •

« ٧ » وحجة من قرأه[3] بين الصاد والزاي وهو خَلَف عن حمزة[2] ، أنه لما رأى الصاد فيها مخالفة للطاء في الجهر ، لأن الصاد حرف مهموس والطاء حرف مجهور ، أشمّ الصاد لفظ الزاي ، للجهر الذي فيها ، فصار قبل الطاء[4] حرف يشابهها في الإطباق وفي الجهر ، اللّذين هما من صفة الطاء ، وحسُن ذلك لأن الزاي

---

(١) هو محمد بن عبد الرحمن أبو عمر المخزومي ، شيخ القراء بالحجاز ، اخذ القراءة عرضا عن احمد بن محمد النبال ، ورواها عن البزّي ، وعنه عرضا محمد بن إسحاق ومحمد بن عبد العزيز وإسحاق بن أحمد ، (ت ٢٩١ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٦٥٩ ، وطبقات القراء ١٦٥/٢ .

(٢) الحجة ٣٦/١ ، والتبصرة ١٣/أ ، والتيسير ١٨ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢/أ .

(٣) ص : «قرأ» .

(٤) ص : «فصار حرف الطاء التي» .

من[١] مخرج السين ، والصاد مؤاخية لها في الصفير ، والعرب تبدل السين صاداً إذا وقع بعدها طاء أو قاف أو غين أو خاء ، لتسفل السين وهمسها ، وتصعّد ما بعدها وإطباقه وجهره ، ليكون عمل اللسان من جهة واحدة ، فذلك أخف عليهم[٢] .

« ٨ » فإن قيل : فما اختيارك في ذلك ؟

فالجواب أن الاختيار القراءة بالصاد اتباعاً لخط المصحف ، ولإجماع القراء عليه ، ولِما ذكرنا من مشابهة الصاد بالطاء في الإطباق ، وبعد السين من الطاء في الهمس والتسفل اللّذين فيها .

« ٩ » قوله : (وعليهم ، واليهم ، ولديهم) وبابه ، إن سأل سائل فقال : ماعلة حمزة في ضم الهاء في هذه الثلاثة ، في وصله ووقفه[٣] ؟

فالجواب أن الهاء والميم من « هم » أصلها الضم ، ووُصلت[٤] واو بالميم ، لكن الميم أُسكنت استخفافاً ، وحُذفت الواو اختصاراً ، لأن المعنى لا يُشكل ، فلمّا[٥] دخلت « على والى ولدى »[٦] على الهاء أبقاها مضمومة على أصلها قبل دخولهن ، لأن الداخل عليها عارض ، ولأن هذه الياءات في « عليهم وإليهم ولديهم » عارضة أيضاً ، إنما أصلهن ألف ، وإنما ينقلبن إلى الياء عند اتصالهن بالمضمر[٧] ، والياء عارضة غير لازمة ، فلم يعتد[٨] بها وترك الهاء على ضمتها الأصلية .

---

(١) ص : «بين» .

(٢) الحجة ١/٣٨ ، والتبصرة ١٣/أ ، وردّ أبو علي الفارسي مانقله الأصمعي روايته عن أبي عمرو قراءة الزاي في هذا الحرف ، وكره هذه اللغة ، انظر الحجة ١/٣٧ ، وزاد المسير ١/١٤

(٣) التبصرة ١٣/أ ، والحجة ١/٤٢ ، ويذكر ابن خالويه أنها لغة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، انظر إعراب ثلاثين سورة ٣٢ ، ووافق حمزة على ذلك يعقوب بل زاد الأخير فضم كل هاء قبلها ياء ساكنة ، انظر المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢/أ ، والنشر ١/٢٧

(٤) ب : «وصله» وتصويبها من : ص .

(٥) ص : «كلمـا» .

(٦) لفظ «لدى» سقط من : ص .

(٧) ص : «الضمير» .

(٨) فاعل هذا الفعل والأفعال التالية له هو ضمير الغيبة يعود على «حمزة» .

وأيضاً فإنه توهّم الألف الأصلية قبل الهاء ، والألف إذا وقعت قبل هاء[١] المضمر[٢] لم تكن الهـاء إلا مضمومة ، لا يجوز غير ذلك ، فأجرى الهاء مع اليـاء العارضة ، التي هي بدل من الألف ، مجراها مع الألف ، فضمّ على الأصل ثم أجرى الوقف على الوصل ، لأن العلة واحدة ، ولئلا تختلف الكلمة ، وأيضاً فإنه ألزم الهاء الضم في هذه ثلاث الكلمات[٣] ، وخصّها بذلك ليفرق بين الياء ، التي أصلها الألف وبين الياء ، التي لا أصل لها في الألف ، فكسر الهـاء مع الياء ، التي لا أصل لها في الألف [نحو][٤] : « فيهم ويريهم » للياء اللازمة التي قبلها ، وضم التي قبلهـا ياء ، وأصلها الألف ، نحو : « عليهم وإليهم ولديهم » للفرق[٥] وقوي ذلك وحسّن للضمة المقدرة في الميم ، لأن أصلها الضم ، وصلتها بواو ، فأتبع الضمّ الضمّ المقدر في الميم (٧/ب).

« ١٠ » فإن قيل : فما باله لم يضمّ الهـاء في « عليهن وإليهن » وأصلها الضم في « هن » ، والياء عارضة أيضاً ؟

فالجواب أن « عليهم وإليهم ولديهم » تقوّت ضمة الهاء فيهن[٦] ، لكون الميم مضمومة في الأصل ، فأتبع الهاء أصل ضم الميم ، وليس ذلك في «عليهن وإليهن». لايقول أحد[٧] إن النون أصلها الضم . فلما لم يكن بعد الهاء مايُقوّي الضمة فيها كسَرها للياء ، التي قبلها في اللفظ ، والضم فيها جائز على أصلها في الكلام[٨] .

---

(١) ب : «هذا وتصويبه» من : ص .

(٢) ص : «الضمير» .

(٣) كذا في : ب ، ص ، فصوبته بما هو الفصيح والوجه ، قال الحريري : « ولو أنهم عرفوا الاسـم الأول وحده لتناقض الكلام لأن إدخال الألف واللام على الاسم الأول يعرفه وإضافتـه الى النكرة تنكره ، فلم يبق إلا أن يعرف الثاني ليتعرف هـو بلام التعريف ، ويتعرف الأول بالإضافة اليه فيحصل لكل منهما التعـريف من طريق غير طريق صاحبـه . انظر درة الغواص ٥٧ ، وإصلاح انطق ٣٠٢

(٤) تكملة مناسبة من : ص .

(٥) قوله « للفرق » سقط من : ص .

(٦) قوله « فيهن » سقط من : ص .

(٧) لفظ « أحد » سقط من : ص

(٨) أي أنها قبل دخول الجار عليها مضمومة الهاء نحو : « هن » .

وكذلك الجواب في كسرة[١] الهاء في عليهما ، ولم يضم الهاء على أصلها ، إذ ليس بعد الهاء مايقوّي الضم فيهما ، من حرف أصله الضم كالميم ، إنما بعدها في « عليهما » فتحة .

« ١١ » فإن قيل : فما علة حمزة والكسائي في ضمهما الهاء والميم إذا أتى بعدهما ساكن ، وقبل الهاء ياء أو كسرة يوجبان كسر الهاء[٢] نحو : (يريهم الله)« البقرة ١٦٧ » و (من دونهم امرأتين) « القصص ٢٣ » ؟

فالجواب أنهما لما اضطُرا إلى حركة الميم ، للساكن الذي[٣] أتى بعدها ، ردّا الميم إلى الضمة التي هي أصلها ، وكان ردها إلى أصلها[٤] ، عند الحاجة ، بحركتها أولى من ردّها إلى حركة ، ليست بأصل لها ، فلما وجب ضم الميم أتبعت الهاء حركة الميم ،ورُدت أيضاً إلى أصلها ، وهو الضم ، وقَوي ردّها إلى أصلها ، لأن بعدها ميماً فرُدت الى الضمّ ، الذي هو أصلها ، فإذا وقفا انفصل الساكن ، وسكنت الميم، فرجعت الهاء إلى الكسر للياء التي قبلها .

وحجة أبي عمرو في كسرة[١] الهاء والميم ، إذا أتى بعدهما ساكن وقبل الهاء ياء أو كسرة[٥] ، أنه لما اضطر إلى حركة الميم ، لالتقاء الساكنين كسرها لذلك على أصل الكسر[٦] في التقاء الساكنين ، وكان ذلك عنده أولى بها[٧] لكسرة الهاء قبلها، فأتبع الكسر الكسر[٦] ، فلمّا كسر الميم أتبعها كسرة الهاء قبلها ، وكان قد كسر الهاء للياء التي قبلها . وقد يحتمل أنه قدّر في الميم الكسر على لغة من يقول : « عليهم »

---

(١) ص : « كسر » .

(٢) التبصرة ١٢/أ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ٢٧/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢/أ

(٣) ص : « التي » .

(٤) لفظ « أصلها » سقط من : ص .

(٥) مذهب أبي عمرو في ذلك الوصل خاصة ، انظر المصادر المذكورة في الملاحظة « ٢ » .

(٦) لفظ « الكسر » سقط من : ص .

(٧) لفظ « بها » سقط من : ص .

فيكسر الميم لكسر الهاء قبلها ، ويبدل من الواو ياء ، فيكون قد حذف الياء لالتقاء الساكنين ، وأبقى الميم على كسرتها ، وقوّي ذلك لكسر الهاء قبلها[١] .

« ١٢ » فإن قيل : من أين كان الكسر أصلا لالتقاء الساكنين ؟

فالجواب أنه لمّا وجب تحريك الأول لالتقاء الساكنين كان الكسر أولى به في الأسماء ، إذ ليس فيها كسر يُراد به الإعراب إلا ومعه تنوين ، فأمِنوا أن يلتبس بالمُعرَب ، إذ لو ضَموا أو فتحوا ، لالتقاء الساكنين ، لالتبس بالمعرب الذي لا ينصرف ، لأن[٢] الضم والفتح يكونان إعرابا بغير تنوين في الأسماء . ولا يكون الكسر إعراباً في الأسماء إلا بالتنوين ، فدّل الكسر ، بغير تنوين ، أنه ليس بإعراب ، وأنه بناء ، إذ لو كان إعرابا لاتبعه التنوين . فأما علة الكسر لالتقاء الساكنين في الأفعال ، فإنه لمّا كان الخفض ، لا يدخل الأفعال ، حرّكوها لالتقاء الساكنين[٣] بحركة ، لاتُشكل بالإعراب ، إذ لاخفض فيها ، ولو حركت بالفتح أو الضمّ لالتبس بالإعراب ، لأن الفتح والضم من إعراب (٨/أ) الأفعال .

« ١٣ » وحجة من قرأ بكسر الهاء وضم الميم إذا[٤] أتى بعدها ساكن ، وقبل الهاء ياء أو كسرة ، أنه لمّا احتاج إلى حركة الميم ردّها إلى أصلها ، وهو الضم ، وبقيت الهاء على كسرتها ، للياء أو الكسرة [التي][٥] قبلها ، ولم[٦] يعتدّ بضمة الميم ، لأنها عارضة . وهي قراءة نافع وأكثر القراء[٧] .

« ١٤ » وحجة من قرأ بكسر الهاء وضمّ الميم ، وصلتها بواو ، حيث

---

(١) ذكر ابن الجوزي أن ابن الانباري حكى عن اللغويين في « عليهم » عشر لغات ستا منها أثِرت عن القراء وأربعا نقلت عن العرب ، انظر زاد المسير ١٦/١

(٢) ص : « ولأن » .

(٣) ص : « فالتقاء الساكنين في الافعال » .

(٤) ص : « أنه » .

(٥) تكملة مناسبة من : ص .

(٦) ص : « وما » .

(٧) وموافقو نافع على ذلك هم سوى حمزة في الاغلب إذ أن الكسائي يوافق حمزة على ضم الهاء في حال ذكرت ، انظر التبصرة ١٣/أ ، والحجة ٤٣/١ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ٢٧١/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢/أ .

وقعت[١] مالم يأت بعدها ساكن ، وقرأ بضمّ الميم التي للجمع حيث وقعت ، وصلتها بواو ، كان قبلها هاء أو غيرها ، أنه لمّا أتى بالميم على أصلهـا ، وأصلُها الضمّ ، وصلَتَها[٢] بواو ، لأن المضمر الغائب ، إذا جاوز الواحد ، يحتاج إلى حرفين[٣] بعد الهاء ، كما قالوا في التثنية « عليهما » فزادوا ميما وألفاً . فالواو في الجمع بإزاء[٤] الألف في التثنية . فأما الهاء[٥] فإنه أبقاها على كسرتها للياء أو للكسرة[٦] قبلها ، وهي قراءة ابن كثير ، وخيَّر قالون[٧] في ذلك . وإنما حَذَفَ الواو التي بعد الميم مَن حذَفَها مِن القراء للاستخفاف ، ولأن[٨] المعنى لا يُشكل بغيره .

« ١٥ » وحجة من وصل الميم التي للجمع بواو ، إذا أتى بعدها همزة خاصة ، وهو ورش[٩] ، أنه لمّا وجد سبيلا إلى بيان الواو بالمد ، لوقوع همزة بعدها ، أثبتها ومدّها للهمزة التي بعدها ، وإذا لم يأت بعد الميم همزة حذفها ، إذ لم يجد سبيلاً من علة ، توجب مدّ الواو وإظهارها[١٠] .

« ١٦ » وحجة من أسكن الميم التي للجمع ، في كـل موضع ما لم يأت

---

(١) هو ابن كثير كما سيأتي ، وكذلك أبو جعفر ، وقالون ، عنه باختلاف ، كما في المصادر المذكورة في الملاحظة المتقدمـة .

(٢) ب ، ص : « وصلتها » فرأيت توجيهها بما تقتضيه العبارة .

(٣) ص : « حرف » .

(٤) ص : « فإن » .

(٥) ص : « الياء » .

(٦) ص : « والكسرة » .

(٧) هو عيسى بن مينا ، قارىء المدينة ونحويها ، اختص بنافع كثيرا ، وهو الذي سماه قالون لجودة قراءته ، فأخذ القراءة عنه عرضاً وقراءة أبي جعفر ، وعرض على عيسى بن وردان ، ورواها عنه ابناه إبراهيم وأحمد وإبراهيم الكسائي وإبراهيم المدني وغيرهم ، (ت ٢٢٠ هـ) ، ترجم في ميزان الاعتدال ٣٢٧/٣ ، وطبقـات القراء ٦١٥/١

(٨) ب : « لأن » ورجحت ما في : ص .

(٩) التبصرة ١٣/أ ، والحجة ٤٣/١ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ٢٧٢/١ .

(١٠) ص : « وإظهاره » .

بعدها ساكن ، وعليه أكثر القراء[١] ، أنه آثر التخفيف ، فحذَف الواو إذ المعنى لا يُشكل ، فلما حُذفت الواو حُذفت ضمة الميم ، [وأُسكنت الميم][٢] لأنها إنما انضمت من أجل الواو ، فلما زالت الواو زالت الضمة ، فسكنت الميم ، وقد كنا أملينا أقسام التقاء الساكنين والحكم فيها ، وذكرنا أن ذلك ينقسم على تسعة أقسام فيما بعد هذا الموضع ، فأغنانا ذلك عن إعادته في هذا الموضع[٣] والاختيار ما عليه أكثر القراء مِن كسر الهاء للياء التي قبلها ، وإسكان الميم ، إذا لم يأت بعدها ساكن ، وضمها إذا أتى بعدها ساكن ، فذلك أخف وأفصح وعليه جمهور القراء ، وهو الأشهر عن نافع[٤] .

« ١٧ » فإن سأل سائل فقال : ما علة ما ذكرت من كسر الهاء وضمها في وقف[٥] حمزة ، وبَدَلِه ياء[٦] من الهمزة في « أنبئهم ونبئهم »[٧] ؟

فالجواب أن حمزة أصله أن يسهّل كل همزة متوسطة أو متطرفة في وقفه ، فإذا وقف على « أنبئهم ونبئهم »[٨] أبدل من الهمزة ياء للكسرة التي قبلها ، فصارت الهاء مضمومة قبلها ياء[٩] . فمِن القراء مَن يترك الهاء على ضمّتها[١٠] ، لأن الياء عارضة ، إنما حُذفت في الوقف ، والوقف أيضاً عارض ، ولأن الهمزة

(١) هم سوى ابن كثير وابي جعفر ووافقهما ورش إذا ولي الميم همزة فقط ، انظر المصادر المذكورة في ملاحظة الفقرة المتقدمة .
(٢) تكملة مناسبة من : ص .
(٣) انظر سورة البقرة ، الفقرة « ٩٤ – ١٠٦ » .
(٤) قال ابو علي الفارسي : « كان نافع لايعيب ضم الميم ، فهذا يدلّ على أن قراءته كانت بالإسكان » انظر الحجة ٤٣/١
(٥) ص : « قراءة » .
(٦) قوله : « وبدله ياء » ، سقط من : ص .
(٧) التبصرة ١٣/أ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ٤٢٤/١
(٨) الحرف الأول في سورة البقرة (آ ٣٣) ، والثاني في موضعين في الحجر (آ ٥١) وفي القمر (آ ٢٨) .
(٩) التبصرة ١٣/١، والتيسير ٣٩، والنشر ٤٢٤/١، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٩٧
(١٠) وهو مذهب حمزة ، وعليه ابن مِهران ومكي والمهدوي وابن سفيان والجمهور وجوّده ابن الجزري انظر النشر ٤٢٤/١

منوية مقدّرة ، والهاء مع الهمزة لا يجوز فيها إلا الضم ، فأبقاها على ضمتها كما فعل في « عليهم » وأختيه[١] ، حين نوى الألف (٨/ب) التي هي الأصل فضمّ الهاء . ومنهم مَن يكسر الهاء ، للياء التي حدثت[٢] قبلها ، كما كسرها في « يريهم ، وفيهم »[٣] ، وكلا القولين قائم بحجته ، لكن تـرك الهاء على ضمتها أولى ، لأن الياء غير لازمة ، ولأن الوصل بالضم ، فإجراء[٤] الوقف على الوصل أحسن من مخالفته ، ولِما ذكرنا من العلل فيها .

---

(١) ص : « وأختيها » .
(٢) ص : « حذفت » .
(٣) الحرف الاول في سورة البقرة (آ ١٦٧) ، والثاني في الانفال (آ ٣٣) .
(٤) ب ، ص : « فجرى » ورجحت ما أثبته .

* * *

باب

علل هـــاء الكنايـــة[١]

« ١ » اعلم أن[٢] الهاء في « به ، وعليه »[٣] وشبهه هي الاسم ، لكن لمـــا قلّت حروف الاسم ، فكان على حرف واحد ، وذلـــك الحرف حـــرف خفي ضعيف ، قـــوّوه بزيادة « واو » فقالوا : « بهو ، وعليهو » فهـــذا هـــو الأصل[٤] .

« ٢ » فحجة من وصل الهاء بياء ، إذا كان قبلها ياء ، وهو ابن كثير ، أنه كسر الهاء للياء التي قبلها ، لخفاء[٥] الهاء ، فلمّا كسرهـــا أبدل من الـــواو ، التي زيدت لتقوية الهاء « ياء » ، إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة فقال : « فيهي ، وعليهي »[٦] .

« ٣ » وحجة من حذف الياء في هذا الصنف ، وهو مذهب كل القراء إلا ابن كثير[٧] ، أنهم كرهوا اجتماع حرفين ساكنين ، بينهما حرف خفي ، ليس بحاجز

---

(١) هي هاء الضمير المذكر في مثل : « كتابه ، وقرآنه ، وكلمة ، وساله ، ومنه ، وله » انظر التبصرة ١٣/ب

(٢) لفظ « أن » سقط من : ص .

(٣) سيأتي ذكر هذين المثالين ، وهما دائران في القرآن ، في سورة آل عمران الفقرة « ٤٥ ــ ٤٩ » ، وسورة الكهف ، الفقرة « ٣٤ » وسورة طه ، الفقرة « ١ ــ ٢ » .

(٤) ذكر مكي أنها أربعة أقسام اتفق القراء على ثلاثة منها واختلفوا في الرابع ، وذكر الداني وابن الجزري أنها قسمان ، انظر التبصرة ١٤/أ ، والتيسير ٢٩ ، والنشر ١/٣٠٢ ، وإبراز المعاني ٢٧

(٥) ص : « لخفائها » .

(٦) التبصرة ١٤/أ ، والحجة ١/١٣٢ ، والتيسير ٢٩ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢/ب .

(٧) ذكر أبو علي الفارسي اختلاف الرواية في غير هذين الحرفين عن نافع ←

حصين بينهما ، فحذفوا الياء الثانية لسكونها وسكون الياء التي قبل الهاء ، ولم يعتدوا[١] بالهاء لخفائها ، وهذا هو مذهب سيبويه[٢] وقيل : حُذفت [الياء][٣] الثانية استخفافاً ، وبقيت حركة[٤] الهاء تدل عليها . وقيل : حُذفت الياء الثانية لحذفها من الخط ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء على ذلك ،[ولأنه الأصل][٥]، ولأن الواو زائدة ، ولأنه[٦] أخف ، ولعدم الياء في الخط[٧] .

« ٤ » وحجة من أثبت بعد الهاء واواً[٨] إذا كان قبلها ساكن غير الياء نحو « منهو ، واجتباهو » ، وهو ابن كثير ، أنه أتى بالهاء مع ماهو تقوية لها لخفائها ، وهو الواو ، فجرى على الأصل في إثبات التقوية بعدها .

« ٥ » وحجة من حذف الواو في هذا الصنف ، واكتفى بالضمة ، هي مثل الحجة في حذف الياء المتقدم الذكر .

« ٦ » وحجة من وصل الهاء بياء إذا كان قبلها كسرة ، ووصلها بواو ، إذا كان قبلها ضمة أو فتحة ، أنه أتى بالتقوية على أصلها إذ لا علة توجب حذف ما بعد

← وعاصم فروى المسيبي والكسائي عن نافع إثبات الياء ، وروى حفص عن عاصم الوصل بياء وأبو بكر حذفها ، انظر الحجة ١/١٣٠ ، ١٣١ ، والتبصرة ١٤/أ .

(١) مما يبين هذا ما ذكره أبو علي الفارسي قوله : « ومما لم يعتدوا فيه بالحركة لما لم تلزم قولهم : قعدتا وضربتا ، لما كانت الحركة من أجل الألف ، والألف غير لازمة استجازوا الجمع بين أربع متحركات ، ولم يستجيزوا ذلك في ضربت ونحوه . وإنما استجازوا الموالاة بين هذه الحركات في ضربتا كما قالوا : رمتا وقضتا، فلم يردوا الألف ، فكما لم يردوا الألف حيث كانت الحركة غير لازمة كذلك لم يكرهوا الموالاة بين اربع حركات من حيث لم تكن الحركة في التاء لازمة » انظر الحجة ١/٩٦

(٢) اسمه عمرو بن عثمان إمام النحو ، أخذ عن الخليل ويونس وعيسى بن عمر وعنه أبو عمر الجرمي والأخفش وقطرب ، (ت ١٨٠ هـ) ترجم في مراتب النحويين ٦٥ ، ونزهة الألباء ٦٠ ، وطبقات القراء ١/٦٠٢

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) ص : « كسرة » .

(٥) تكملة لازمة من : ص .

(٦) ص : « ولانها » .

(٧) الحجة ١/١٣٣

(٨) ب : « واو » وتصويبها من : ص .

الهاء ، لأن قبل الهاء متحركا ، فلم يكن لحذف ما بعدها من التقوية سبيل ، وهو إجماع من القراء[١] . فأما وصل الهاء بياء في هذا النوع ، فالياء بدل من الواو ، الواو ياء ، لأن الواو الساكنة لا تكون قبلها كسرة ألبتة . وفي هذه الهاء لغات
الواو ياء ، لأن الواو الساكنة لا تكون قبلها كسرة ألبتة . وفي هذه الهاء لغات
لم يقرأ بها القراء المشهورون[٢] ، فلذلك تركنا ذكرها ، وقد اختلف في شيء من هذه الهاء على غير ماذكرنا[٣] ، نذكر إن شاء الله كل واحدة في موضعها بعلتها .

---

(١) التبصرة ١٤/أ ، والتيسير ٣٠ ، والنشر ٣٠٢/١

(٢) ومن تلك اللغات الإسكان والاختلاس انظر النشر ٣٠٣/١

(٣) هو ماتقدم في الباب نفسه في الفقرة الثالثة .

باب (٩/أ)

المدّ[١] وعلله وأصوله

« ١ » قال أبو محمد : إن سأل سائل فقال : المدّ في أي شيء يكون ، ولأيّ شيء يكون ؟

فالجواب أن المد لا يكون إلا في حروف المد واللين وهي الألف [التي قبلها فتحة][٢] ، والواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة[٣] ، وإنما يكون المد في[٤] هذه الحروف عند ملاصقتهن[٥] لهمزة أو ساكن ، مشدّد أو غير مشدّد ، نحو : « جاء ، وقائم ، ودابة ، واللائي »[٦] في قراءة من أسكن الياء[٧] ، ويكون المد أيضاً في[٨] حرفي اللين ، إذا أتت بعدهما همزة أو مشدّد[٩] ، وحرفا اللين الواو والياء الساكنتان ، اللتان قبلهما فتحة نحو « شَيء وسَوء »[١٠] .

« ٢ » فإن قيل : فما العلة التي أوجبت المد فيما ذكرت ؟

---

(١) عرف أبو شامة المد فقال : « عبارة عن زيادة المد في حروف المد لأجل همزة أو ساكن » والقصر نقيضه قال في تعريفه : « ترك الزيادة من المد » انظر إبراز المعاني ٨٣ ، ٨٦

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ص : « همزة » .

(٤) ص : « عند » .

(٥) ص : « لملاصقتهن » .

(٦) أول هذه الأحرف في سورة النساء (آ ٤٣) ، وثانيها في آل عمران (آ ٣٩) وثالثها في البقرة (آ ١٦٤) ، ورابعها في الأحزاب (آ ٤) .

(٧) هو مذهب أبي عمرو ، وورش في وقفه ، انظر التبصرة ٩٩/أ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٨٨/أ ، والتيسير ١٧٨

(٨) ب : « من » فصوبته من : ص .

(٩) لفظ « أو مشدد » سقط من : ص .

(١٠) أول الحرفين في سورة البقرة (آ ٢٠) ، وثانيهما في التوبة (آ ٩٨) .

فالجواب أن هذه الحروف حروف خفية ، والهمزة حرف جَلْد[١] بعيد المخرج، صعب في اللفظ ، فلما لاصقت حرفا خفياً ، خيف عليه أن يزداد ، بملاصقة الهمزة له ، خفاء ، فبُيّن بالمدّ ليظهر[٢] ، وكان بيانه[٣] بالمد أولى ، لأنه يخرج من مخرجه بمدٍ ، فبُيّن بما هو منه ، وبيان حرفي اللين بمد[٤] دون البيان في حروف المد واللين ، لنقص حرفي اللين ، بانفتاح ماقبلهما عن حروف المدّ واللين ، اللواتي حركة ماقبلهن منهن ، فقوين في المدّ[٤] لتمكنهن بكون حركة ما قبلهن منهن ، وضعف حرف اللين في المد ، لكون حركة ماقبله ليست منه . وأصل المد واللين للألف ، لأنها لا تتغير عن سكونها ، ولا يتغير ماقبلها أبدا عن حركته . والواو والياء قد تتحركان ويتغير حركة ماقبلهما . وإنما شابها[٥] الألف إذا سكنا ، وكانت حركة ماقبلهما منهما كالألف .

« ٣ » فإن قيل : ماعلة ورش في مدّه : « آمن ، وآدم ، ويستهزؤون ، ومتكئين ، وأوتي ، وآتينا [٦] » وكل حرف مد ولين ، قبله همزة ، قبلها متحرك أو ساكن من حروف[٧] المد واللين أو من حروف اللين[٨] ؟

فالجواب أن الهمزة لاصقَت[٩] حرف المد واللين وهو[١٠] خفي فبُيِّن بالمد ، لئلا يزداد خفاء .

---

(١) أي حرف قوي شديد ، وذلك لبعد مخرجها .
(٢) إبراز المعاني ٨٤
(٣) ص : « بيانه منه » .
(٤) ص : « بالمد » .
(٥) ص : « شابه » .
(٦) هذه الأحرف على تواليها في النص في سورة البقرة (آ ١٣ ، ٣١) ، والأنعام (آ ٥) والكهف (آ ٣١) ، والبقرة (آ ١٣٦ ، ٥٣) . وسيأتي ذكر أولها وثانيها في علل المد في فواتح السور الفقرة « ٧ ــ ٨ » ، وسورة التوبة ، الفقرة « ١ ــ ٢ » .
(٧) ص : « حرف » .
(٨) قوله : « أو من حروف اللين » سقط من : ص .
(٩) ص : « لما لاصقت » .
(١٠) ص : « وهو حرف » .

وحجة من لم يمكّن مده ، وعليه سائر القراء ، أن الهمزة لمّا تقدمت أمِن من خفاء حرف المد واللين معها ، وإنما يخاف من خفائه ، إذا كانت الهمزة بعده ، نحو : « قائم ، وجاء » فلم يمكن مده ، لكون الهمزة قبله ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء على ذلك ، ولأن الرواة غير ورش عن نافع على[1] ترك مده ، ولأن البغداديين[2] رووا عن ورش ترك تمكين مده ، فمدّه في الرواية قليل ، إنما رواه المصريون[3] عن ورش ، لكنه كثير الاستعمال بالمغرب ، به يتأدبون ، وبه

---

(١) لفظ « على » سقط من : ص .

(٢) البغداديون ، ويسميهم مكي وابن الجزري وغيرهما أيضا العراقيين كما في التبصرة ٧/أ ، والنشر ٣٢٥/١ ، وأولهم ابو عمر الدُّوري واسمه حفص بن عمر ، إمام القراءة وشيخ الناس في زمانه ، قرأ على إسماعيل بن جعفر عن نافع وعلى سُلَيم عن محمد والكسائي واليزيدي وعليه أحمد بن حرب واحمد بن فرح واحمد بن يزيد الحلواني ، ثقة (ت ٢٤٦ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ١٨٣/٢/١ ، وطبقات القـراء ٢٥٥/١

وثانيهم سليمان بن أيوب أبـو أيوب الخياط ، مقرىء جليل ، قرأ على اليزيدي وعرض عليه ، وقرأ عليه أحمد بن حرب المعدّل وإسحاق بن مخلد وبكر ابن أحمد السراويلي ، ثقة ، حافظ (ت ٢٣٥ هـ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٤٦١ ، وطبقات القراء ٣١٢/١ .

وثالثهم الطيّب بن إسماعيل أبو حمدون الذُّهلي النقاش ، مقرىء ، ضابط ، قرأ على إسحاق المسيّبي وعبد الله بن صالح العجلي واليزيدي ويعقوب الحضرمي ، وعليه الحسن الصواف وأحمد بن الخطاب الخزاعي وإسحاق بن مخلد ، ثقة ، صالح ، (ت ٢٤٠ هـ) ، ترجم في تاريخ بغداد ٣٦٠/٩ ، وطبقات القراء ٣٤٣/١

ورابعهم سليمان بن خلاد أبو خلاد ، النحوي ، المؤدِب ، قرأ عرضا وسماعا على اليزيدي وإسماعيل بن جعفر ، وعنه القاسم بن محمد الأنباري ومحمد بن أحمد ابن قطن وابن شنَبوذ ، صدوق ، (ت ٢٦١ هـ) ترجم في الجـرح والتعديـل ١١٠/١/١ ، وطبقات القراء ٣١٣/١

(٣) المصريون هم فئة عنهم اشتهرت قراءة ورش بمصر والمغرب ، ورأسهم جميعاً هو : أبو يعقوب الأزرق ، واسمه يوسف بن عمرو بن يسار ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن ورش وخلفه بها وبالإقراء بمصر ، وعرض على سِقلاب بن شيبة ومُعلى ابن دحية ، وعنه إسماعيل بن عبد الله النحاس ومحمد بن سعيد وعبد الله بن مالك، ذكر أبو الفضل الخزاعي أنه أدرك أهل مصر والمغرب على رواية أبي يعقوب عن ورش ←

يقرؤون[1] في محاريبهم وبه يدرسون[2] ، ووجهه ماقدّمنا من ملاصقة الهمزة لحرف المدّ واللين ، قياسا على إجماعهم للمدّ ، إذا كانت الهمزة بعد حرف المد واللين ، والمدّ في حرف المد واللين ، إذا كانت (٩/ب) الهمزة بعده أمكن من مدّه ، إذا كانت قبله ، لتمكن خفاء حرف[3] المد واللين ، إذا كانت الهمزة بعده .

« ٤ » فإن قيل : فما باله لم يمدّ إذا سكن ماقبل الهمزة ، ولم يكن حرف مد ولين ، ولا حرف لين نحو : « القرآن ، ومسؤولا »[4] ؟.

فالجواب أنه جمع بين اللغتين ، فمدّ في موضع ، وترك المدّ في موضع ، وأيضاً فإنه لمّا كان قبل الهمزة مايحسُن أن يلقي حركتها عليه ويحذف ، أسقط المد لأجلها، لأنه لو ألقى حركتها على ماقبلها لم يتمكن المــدّ ألبتــة ، فعامل المعنى ، وحكم لها

← لا يعرفون غيرها ، (ت ٢٤٠ هـ) ترجم في طبقات القراء ٢/٤٠٢

ويليه مكانة يونس بن عبد الأعلى أبو موسى الصدَفي ، اخذ القراءة عرضاً عن ورش وسِقلاب ومعلى بن دحية ، وعنه رواية مَوّاس بن سهل واحمد بن محمد الواسطي وأسامة بن أحمد وسواهم ، فقيه كبير ، ومقرىء محدث ، ثقة صالح ، حدّث عنه ابن جرير ومسلم والنّسائي ، (ت ٢٦٤ هـ) ، ترجم في طبقات القراء ٢/٤٠٦ وتذكرة الحفاظ ٥٢٧ ، وبعدهما مواس بن سهل أبو القاسم المعافري المصري ، عرض على يونس بن عبد الأعلى واود بن أبي طيبة ، وعنه عرضا محمد بن إبراهيم الأهناسي وعبد الله بن أحمد البَلْخي ومحمد بن عبد الرحيم الأصبهاني ، ذكر ابن القصاع انه ثقة ضابط مشهور في مشيخة المصريين لم يكن في طبقته مثله ، ترجم في طبقات القراء ٢/٤٠٦

ورابعهم هو عبد الله بن مالك ابن سيف أبو بكر التجيبي المصري ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً على أبي يعقوب الأزرق ، ورواها عنه إبراهيم بن محمد واحمد بن محمد وسعيد ابن جابر وسواهم ، مقرىء مصدّر ، ومحدّث إمام ، ثقة ، وإليه انتهت الإمامة في قراءة ورش ، (ت ٣٠٧ هـ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٧٠٩ ، وطبقات القــراء ١/٤٤٥

(١) ص : « يقومون » .

(٢) إبراز المعاني ٨٦ ، وشرح المفصل ٩/١٠٨

(٣) ص : « حروف » .

(٤) اول الحرفين في سورة البقرة (آ ١٨٥) وثانيهما في الإسراء (آ ٣٤) وسيأتي هذا في « باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش » ، الفقرة « ١ » .

به ، على إرادته ونيته ، وإن لم يستعمله ، وقد فعله حمزة في وقفه ، وفعله ابن كثير في لفظ « القرآن » حيث وقع[١] .

« ٥ » فإن قيل : فما باله مدّ وقبل الهمزة ساكن من حروف المد واللين أو من حروف اللين ؟

فالجواب أنه إذا كان قبلها حرف من حروف المد واللين مدّه فصارت المدة حائلة بين الهمزة[٢] وبين الساكن ، فمدّ ما بعد الهمزة على أصله ، إذا كان قبلها متحرك[٣] ، وذلك نحو : « جاؤوا ، وباؤوا »[٤] وإذا كان قبل الهمزة حرف لين ، فمن أصله أن يمده من أجل الهمزة[٥] ، كما يمد « شاء ، وسواء »[٦] ، لكنه لما اجتمع له مدّ حرف لين لهمزة بعده ، ومدّ حرف مدّ ولين لهمزة قبله ، آثر مدّ حرف المد واللين ، لتمكنه على حرف اللين ، فمدّ الثاني ، واستغنى بمدّه عن مدّ الأول لقوة الثاني ، وضعف الأول لانفتاح ماقبله ، وذلك نحو : « سَوْءاتهما ، والموءودة »[٧] ، يمد الألف والواو الثانية ، لأنهما حرفا مدّ ولين ، ولا يمد الواو الأولى الساكنة استغناءا بالمدة التي بعدها ، ويجوز أن يكون لم يمد الواو ، لأن أصلها الحركة لأن جمع « فعلة » يأتي على « فَعَلات » بالفتح ،وإنما أسكن تخفيفاً للواو ، ولأن أصل الواو الأولى في « الموءودة » الحركة ، لأنه من « وأد » وإنما سكنتْ لدخول الميم لبناء مفعوله ، كالواو من « موئلا »[٨] أصلُها الحركة أيضاً ، فتركَ المدّ لأن السكون عارض ، فإن فاء الفعل أصلها أبداً

---

(١) قوله : « حيث وقع » سقط من : ص ، انظر مصادر الفقرة المتقدمة .
(٢) ب : « الهمز » وما في « ص » أرجح .
(٣) ص : « همزة » .
(٤) أول الحرفين في سورة آل عمران (آ ١٨٤) وثانيهما في البقرة (آ ٦١ ، وسيأتي ذكرهما في الباب نفسه ، الفقرة « ١٠ » .
(٥) قوله : « من أجل الهمزة » سقط من : ص .
(٦) الحرفان في سورة البقرة (آ ٢٠ ، ٦) .
(٧) أول الحرفين في سورة الأعراف (آ ٢٠) وثانيهما في التكوير (آ ٨) .
(٨) هذا الحرف في سورة الكهف (آ ٥٨) وسيأتي في الباب نفسه ، الفقرة « ١٢ » .

الحركة ، لأنها أول ، فسكونها عارض أبداً[١] .

« ٦ » فإن قيل : فلم مدّ « ييأس ، واستيأس »[٢] وسكونُ الياء عارض ؟

فالجواب أن العارض عند العرب والنحويين على ضربين ، يجوز الاعتداد به ، ويجوز أن لايُعتد به ، قالوا في الاعتداد بالعارض[٣] « لَحْمَر ، وسَلْ »، وقالوا في ترك الاعتداد به « جَيَل » في « جَيْأَل »[٤] ، و « ضَوّ » في « ضَوْء » فلم يعتدوا بالحركة ولم يُعِلوا[٥] . وسنذكر هذا في فصل مفرد إن شاء الله[٦] . فمدُّ ورش لـ : « ييأس ، واستيأس » هو مما اعتُدَّ فيه بالعارض ، وتركُ مدّه لـ « موئلا ، وسوءاتهما » وشبهه ، هو مما[٧] لم يعتد فيه بالعارض فاعلمه[٨] . وأيضاً فإن حرف المدّ واللين لاتنقل عليه حركة الهمزة كما تنقل [على الحرفين ليسا بحرفي مدّ ولين][٩] ، ولا يُلقى في « القرآن ، والظمآن »[١٠] لأنه في نية حركة ، ولا تُنقل الحركة على الحركة ، فلمّا لم يتمكن إلقاء حركة الهمزة عليه وحذفُها مدَّ إذ لم يتمكن فيه توهُّم إلقاء (١٠/أ) الحركة كما يتمكن في « القرآن » وشبهه ، ولمّا تمكّن إلقاء حركة الهمزة على حرف اللين وحذفها ، توهَّم ذلك وبنى عليه ، فلم يمدّ إذ هو مثل « القرآن » وشبهه[١١] .

---

(١) التبصرة ١٦/أ ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ٣٤٣/١ ، وإبراز المعاني ١٢٤

(٢) الحرفان في سورة يوسف (آ ٨٧ ، ١١٠) .

(٣) تقدم تعريف هذا المصطلح والتمثيل له في « باب هاء الكناية » الفقرة «٣». وفي هذه الفقرة بيان أزيد وتمثيل .

(٤) هي الضبع انظر مجالس ثعلب ٣٨٣ ، والقاموس المحيط « جأل » .

(٥) المحتسب ٦٨/١

(٦) هو في « باب ذكر علل الهمزة المفردة » الفقرة « ١٦ » .

(٧) ب : « ما » وبما رجحته تتجه العبارة .

(٨) ب : « فاعلمه » وليس في « ص » وجه ، فوجهته بما فيه معنى العبارة .

(٩) تكملة أضفتها لتتجه العبارة ليست في « ب » وسقط بعض نص في «ص». ورجحتها مهتديا بما في إبراز المعاني ١١٥ .

(١٠) الحرف الأول في سورة البقرة (آ ١٨٥) وسيأتي في « باب تخفيف الهمزة وأحكامه وعلله » ، الفقرة « ١٠ » وثانيهما في النور (آ ٣٩) .

(١١) التبصرة ١٦/أ ، والنشر ٣٩٨/١ ، وإبراز المعاني ١٣٥

« ٧ » فإن قيل : فما باله يمدّ مع إلقائه حركة الهمزة على ماقبلها في « مَن آمن ، والآخرة »[1] ؟

فالجواب أنه[2] لمّا كان الساكن ليس من نفس الكلمة ، إنما هو من كلمة أخرى ، لم يمنعه من المدّ ، فلما لم يمنعه من المدّ في حال تحقيق الهمزة لم يمنعه من المدّ في حال تخفيفها[3] ، لأن تحقيقها عارض ، و « القرآن ، والظمآن » ليس من هذا ، لأن الساكن من نفس الكلمة ، فتوهّم التسهيل[4] لِلزوم الساكن[5] للهمزة في كلمة ، فلم يمدّ ، وأيضاً فإنه لمّا كان إلقاء حركة الهمزة على الساكن من كلمة أخرى عارضاً ، لم يعتدّ بزوال لفظ الهمزة ، ومدّ مع زوال لفظها ، لأنها مقدرة منوية ، إذ إلقاء الحركة على الساكن عارض . فأما « الآخرة والأولى[6] » وشبه ذلك ، فإنه في تقدير ما هو من كلمتين ، لأن الألف واللام في تقدير الانفصال. ألا ترى أنك تحذفُها إذا شئت ، ولا تقدر على حذف الراء من « القرآن » وشبهه ؟

« ٨ » فإن قيل : فما باله لم يمد (عاداً الأولى) في « والنجم » « ٥٠ »، وقد ألقى الحركة على اللام كـ « الأولى » في غير « والنجم » هي ممدودة لورش بلا اختلاف[7] ؟

---

(١) الحرفان في سورة البقرة (آ ٤ ، ٦٢) وسيأتي ذكر ثانيهما في باب علة الاختلاف في الوقف على الهمز الفقرة « ٨ » ، انظر التبصرة ١٦/أ ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ٣٣٩/١

(٢) ص : « لأنه » .

(٣) قوله : « فلم لم يمنعه .. في حال تخفيفها » سقط من : ص .

(٤) ص : « التسكين » .

(٥) ص : « السواكن » .

(٦) حرف « الأولى » في سورة طه (آ ٢١) .

(٧) التبصرة ١٥/أ ، والتيسير ٢٠٤ ، وإبراز المعاني ٨٨ ، والنشر ٣٥١/١ ، ٤٠٤ ، وسيأتي ذكر إلقاء الحركة في « باب ذكر علل الهمزة المفردة » الفقرة «١٦»، و « باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش » ، الفقرة «٥» ، وسيأتي ذكر حرف (عادا الأولى) في « ذكر علل الهمزة المفردة » « ١٦ » ، وسورة النجم ، الفقرة « ٧ » .

فالجواب أن « عـادأ الأولى » قد[١] وقع فيـه من الإدغام في « والنجم » ما أخرجه عن أن تكون الحركة الملقاة على اللام عارضة ، لأنه لمّا أدغم التنوين في اللام صارت حركتها لازمة ، فسقط المدّ ، إذ لا يمكن أن تنوى الهمزة إذ الحركة لازمة ، وإنما تنوى الهمزة إذا كانت حركتها الملقاة على[٢] ماقبلها عارضه ، فلمّا[٣] سقط توهّم كون الحـركة في [الحرف][٤] المُدغَم عارضة[٥] ، إذ لا يتمكن أن يلفظ به بالإدغام إلا بحركة اللام ، سقَطَ المدّ ، ولمّا صحّ توهّمُ الهمزة ، الملقاة حركتُها على ماقبلها ، صح المد وصحّ توهّمُها وتقديرها ، وسنذكر هذا بأبين من هذا في باب إلقاء الحركة لورش .

« ٩ » فإن قيل : فما بال ورش لم يمدّ الألف في « يؤاخذكم »[٦] للهمزة المخففة قبلها ، ومن شأنه أن يمدّ « من آمن » وقـد خفّف الهمزة ، ويمدّ «من السماء آية ، وهؤلاء آلهة»[٧] ، وقد أبدل من الهمـزة التي قبـل الألف ، أعني مدّ «آية» و «آلهة»[٨] ؟

فالجواب أنه لمّا ألقى حركة الهمزة في « من آمن » وشبهه على الساكن قبلها بقيت الهمزة ساكنة ، فحُذفت لسكونها وسكون ما قبلها ، لأن الحركة عليه عارضة .

---

(١) لفظ « قد » سقط من : ص .

(٢) لفظ « على » سقط من : ص .

(٣) ص : « فلما لم يمنعه من المد في حال تحقيق الهمزة لم يمنعه لم يمد . فلمـا » .

(٤) في « ب » إحالة على الحاشية لسقطٍ وقع ، ولكن صورة اللفظ غير بيّنة ، وسقط أيضاً في « ص » فأثبتُ مارجحته .

(٥) ص : « عارضة بما اعتد فيه بالعارض في مده » .

(٦) الحرف في سورة البقرة (آ ٢٢٥) وسيأتي ذكره في « علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين » ، الفقرة « ٤ » « وتخفيف الهمز وأحكامه وعلله » الفقرة «٣» .

(٧) أول الحرفين في سورة الشعراء (آ ٤) والثاني في الأنبياء (آ ٩٩) .

(٨) ب : «بآلهة» ولا وجه لحرف الجر ، انظر التبصرة ١٥/أ ، وإبراز المعاني ٨٨ ، ٩٨ ، والنشر ١/٣٣٦

فالهمزة مخففة منوية مرادة في النية ، فمدّ[١] لذلك . و « يؤاخذكم » قد يمكن أن تكون الواو فيه لا أصل لها في الهمز ، وأتت على لغة من قال : « واخذته »[٢]، فإذا لم يكن للواو في الهمز أصل لم يجب المد من أجلها .

« ١٠ » فإن قيل : قد ذكرتَ في كتاب « التبصرة » أنه اختُلف عن ورش في الابتداء بألف الوصل (١٠/ب) إذا دخلت على همزة أصلية فأبدل منها[٣] ياء نحو (إيت بقرآن) « يونس ١٥ » ، ونحو : (أؤتمن) « البقرة ٢٨٣ » وشبهه ، وقلتَ فيه الوجهان المدّ وتركه ، فما وجه ذلك[٤] ؟

فالجواب أن مَن مدّ هذا الصنف لورش جرى على أصله في مدّه الياء والواو، وإذا أتت قبلهما[٥] همزة لخفائهما ، وشَبَّهه بـ « إيمان »[٦] وشبهه ، فمدّ للهمزة قبل الياء[٧] ، وعامل اللفظ ، ومَن لم يمدّه أسقط المدّ ، لأن ألف الوصل عارضة والابتداء [بها][٨] عارض ، وبدل الياء من الهمزة عارض[٩] ،فلمّا لم يكن شيءمن ذلك[١٠] تركَ[١١] المدّ ، وهو أقيس لما ذكرنا، ولإجماع القراء على ترك المدّ في الابتداء بهذا ونحوه ، ولهذا قلنا : إن الوقف لورش على قوله : « خطأً ، وملجأً ، وماء ، وجفاء »[١٢] بمدّة غير مشبعة ، لأنها ألف حدثت في الوقف

(١) ص : « يمد » .
(٢) ذكر الفيروزبادي هذه اللغة ونهى عنها ، انظر القاموس المحيط (اخذ) .
(٣) ص : « فأبدلت منهما » .
(٤) هو أصل مطرد عليه الخلاف ، انظر التبصرة ١٥/أ ، والتيسير ٣٤ ، وإبراز المعاني ١٠٩ والنشر ١/٢٤٠
(٥) ب ، ص : « قبلها » والعبارة تقتضي ما أثبتُ .
(٦) الحرف في سورة البقرة (آ ١٠٨) .
(٧) لفظ « الياء » سقط من : ص .
(٨) تكملة مناسبة من : ص .
(٩) قوله : « وبدل ... عارض » سقط من : ص .
(١٠) ص : « من ذلك شيء لازم » .
(١١) ص : « يمد » .
(١٢) أول هذه الأحرف وثالثها في سورة البقرة (آ ٩٢ ، ٢٢) وثانيها في التوبة (آ ٥٧) ، ورابعها في الرعد (آ ١٧) .

عوضاً عن التنوين[١] ، فهي عارضة ، فمدّها غـير ممكن ، وليس كمدّ « آمـن وآدم » [٢] وشبهه ، إنما يقف على همزة بعدها ألف غـير مشبعة ، المراد الوقف عارض ، والبدل عارض ، ولا اختلاف في إشباع المدة الأولى في قوله : « ماءا ، وجفاءا » لأنها حرف مدّ ولين لازم أصلي ، بعـده همـزة فبُيِّن بالمدة ، لئلا يخفى مع جَسْوءِ الهمزة وجلادتها ، وبعد مخرجها • وقد قلنا : إن هذا ليس كقوله: (باؤوا ، وجاؤوا)[٣] لأن الواو التي بعد الهمزة لازمة أصلية حرف مدّ ولين ، فمدّها لورش ممكن على أصله في مدّ : (أوتي ، وأوحي)[٤] وشبهه •

« ١١ » فإن قيل : فكيف الوقف على : (تراءى الجمعان) « الشعراء ٦١»[٥] لورش هل يُمكّن المدة الثانية المحذوفة في الوصـل لالتقـاء الساكنين أو لا يُمكنّها ، ويجعلها كالوقف على «خطأ ، وملجأ» الذي لا يُمـكِن مدّه ، لأجل أن إثبات الألف [بعد الهمزة][٦] عارض ؟ •

فالجواب أن تمكين المدّ لورش في الوقف على « تراءى الجمعان » واجب ، لأن الألف التي بعد الهمزة أصلية ، وحذفُها هو العارض،وهذا بمنزلة الوقف لورش على : (رأى القمر) « الأنعام ٧٧ » و (تبـوؤوا الـدار) « الحشر »[٧] يقف عليه بتمكين المدّ ، لأن المدّ ذهَبَ في الوصل ، بحذف حرف المدّ واللين ، لالتقاء الساكنين ، فإذا وقفت رددْتَه إلى أصله فمددت ، فالحذف هو العارض ، والإثبات هو الأصل ، فتمدّ مع رجوع الأصل ، وأنت إذا وقفت على قوله « خطأ » ، الألف التي تبدلها من التنوين عارضة ، والوقف عارض ، فلا يمكن مده[٨] •

وحجة ورش في مدّه حرفي اللين ، إذا أتى بعـدهما همزة نحو : (شَيء) « البقرة ٢٠ » و (سَوء) « البقرة ٤٩ » هي ماقدّمنا من خفاء حرف اللين وجلادة

---

(١) التبصرة ١٥/ب .
(٢) تقدّم تخريجهما في الباب نفسه ، الفقرة « ٣ » .
(٣) تقدم تخريجهما في الباب نفسه ، الفقرة « ٥ » .
(٤) أول الحرفين في سورة البقرة (آ ١٣٦) وثانيهما في الأنعام (آ ١٩) .
(٥) سيأتي ذكره في سورة الشعراء ، الفقرة « ٣ » .
(٦) تكملة موضحة من : ص .
(٧) سيأتي ذكره في « علل المد في فواتح السور » الفقرة « ٨ » .
(٨) التبصرة ١٥/ب ، والتيسير ٣١ ، والنشر ٣٤٠/١

الهمزة ، فلمّا لاصقت الهمزة حرف اللين ، وفيه خفاء ، بُيِّن بالمدّ ، لِمَا فيه من اللين ، ومده دون مدّ حرف المد واللين ، بنقصه وضعفه بانفتاح ماقبلـه ، ومخالفته بذلك لحروف المدّ واللين ، وإنما بقيت المشابهة بين حرفي اللين وبين حروف المدّ واللين بالسكون لا غير ، وبأنهما قد تكون حركة ماقبلهما منهما ، فكان المدّ فيهما للهمزة دون مدّ ماشابهاه ، ونقصا عن درجته ، وهي حروف[1] المد واللين ، وترك مدّ ذلك هو الاختيار لضعف حرفي اللين ، ولإجماع[2] القراء على ذلك ، ولإجماع[2] الرواة غير ورش عن (١١/أ) نافع على ذلك ، ولأن رواية البغداديين عن ورش في هذا بترك المدّ . فأما حمزة فإنه كان يقف على الياء وقفة خفيفة ، لأجل الهمزة ، وصعوبة اللفظ بها ثم يهمز[3] ، فورش يمدّ اليـاء من (شيء) للهمزة ، وحمزة يقف على الياء ثم يهمز ، ففي قراءة ورش من المدّ ما ليس في قراءة حمزة . قال أبو محمد : والمدّ في هذا النوع لا ينكره إلا جاهل بالنقل وبوجوه العربية . لم يختلف أن الياء والواو ، وإن انفتح ما قبلهما ففيهما لين ، فلا يمتنع المدّ للهمزة في الحرف الذي فيه لين ، مع وجود الرواية بذلك ، يدلّ على ذلك أن سيبويه أجاز : « هذا ثوب بَكْر ، وجيب بَّكر » بالإدغام[4] فلولا أن الياء يحسُن فيها المد ، ويأتي ما وقع بعدها حرف مشدد ، إذ لا يقع حرف مشدد أبداً قبله ساكن ، إلا بعد حرف يتأتى فيه المدّ ، ليقوم المد مقام الحركة . وحكى سيبويه في التصغير : « هذا أُصَيِّم » تصغير « أَصَمّ »[5] ، فلولا أن الياء يحسُن فيها المـد ، ويتأتى ما وقع بعدها المشدّد في هذا ، فإذا جاز المد في الياء ، وقبلها فتحة مع المشدّد ، جاز مع الهمزة لخفائه .

---

(١) ص : « درجة حروف المد » .
(٢) ص : « ولاجتمـاع » .
(٣) التبصرة ١٦/أ ، والتيسير ٦٢ ، والنشر ٣٤٤/١
(٤) **كتاب سيبويه ٤٩٣/٢**
(٥) كتاب سيبويه ١٢٢/٢ ، والنشر ٣٤٢/١

« ١٢ » **فإن قيل** : فما بال ورش لم يمد « موئلا »[1] وفيه حرف لين بعده همزة كـ « سوء » ؟

فالجواب أنه لمّا كانت الواو سكونها عارض لدخول[2] الميم عليها ، وأصلها الحركة في « وأل » إذا « لَجأ »[3] لم يمد ليفرّق بين ما أصله الحركة وبين مالا أصل له في الحركة كـ « سوء » . وأيضاً فإنه فرق بين مدّ فاء الفعل وبين مدّ عين الفعل ، فمدّ عين الفعل للزوم السكون لها ، ولم يمدّ فاء الفعل إذ السكون لايلزمها ، والمدّ لا يكون إلا في ساكن أبدا .

« ١٣ » وحجة ابن كثير والرَّقيّين[4] عن أبي عمرو والحُلْواني[5] عن

---

(١) تقدم هذا الحرف في الباب نفسه الفقرة « ٥ » ، انظر التبصرة ١٦/أ ، والنشر ١/٣٤٣

(٢) ص : « بدخول » .

(٣) وأل بمعنى لجأ ، انظر القاموس المحيط « وأل » .

(٤) الرقيون هم أبو شعيب السوسي وأصحابه على ما ذكر مكي في التبصرة ٧/أ .

فأما أبو شعيب فاسمه صالح بن زياد بن عبد الله ، مقرىء ، ضابط ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي محمد اليزيدي وهو من أجلّ أصحابه ، وروى القراءة عنه ابنه أبو المعصوم ، وموسى بن جرير وأبو الحارث الطَّرسوسي وغيرهم ، وهو ثقة ، (ت ٢٦١ هـ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٥٥٩ ، وطبقات القراء ١/٣٣٢ .

وأما أصحابه فأولهم موسى بن جرير النحوي أبو عِمران ، مقرىء ، حاذق ، أخذ القراءة عرضاً عن السوسي وهو أجلُّ أصحابه وعنه أحمد الكتاني والحسين ابن محمد وعبد الله السامري وغيرهم ، (ت ٣١٦ هـ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٧٥٩ ، وطبقات القراء ٢/٣١٧

وابن السوسي واسمه محمد أبو المعصوم ، مقرىء ، حاذق ، أخذ القراءة عرضاً وسماعا عن أبيه وهو ممن خلفه بها ، قرأ عليه أبو الحسن ابن شنبوذ ، ترجم في طبقات القراء ٢/١٥٥

(٥) واسمه أحمد بن يزيد ، قرأ على أحمد بن محمد القوّاس وقالون ، رحل إليه مرتين ، وخلف وغيرهم ، وعليه الفضل بن شاذان والعباس بن الفضل ومحمد ابن بسام وسواهم ، صدوق ، متقن ، ضابط (ت ٢٥٠ هـ) ترجم في طبقات القراء ١/١٤٩

قالون في ترك إشباع المد في حرف المدّ واللين[١] ، إذا وقع في آخر كلمة ، وأتت بعده همزة في أول كلمة أخرى ، أن الهمزة لمّا لم تكن لازمة لحرف المد واللين إذ ينفصل منه في الوقف ، ضعف المدّ لأجلها ، وأمن خفاء[٢] حرف المد واللين مع الهمزة ، فمدّ لذلك[٣] مداً ، كما يخرج ، لا إشباع فيه ، وأيضاً فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، ولا اختلاف أن الوقف لا مدّ فيه[٤] .

« ١٤ » وحجة من مدّ هذا النوع ، وهم باقو القراء ، غير من[٥] ذكرنا ، أنه عامل اللفظ ، فمدّ[٦] لملاصقة الهمزة حرف المدّ واللين ، لئلا يخفى مع الهمزة ، ولم يعرج على الوقف لأنه عارض ، وأيضاً فإن أَنَساً سُئل عن قراءة النبي عليه السلام فقال : كان يمد صوته مدّاً[٧] . فهذا عموم في[٨] كل ممدود ، وذِكْرُ الصوت يدلّ على نفس المدّ ، وتأكيده بالمصدر يدل على إشباع المدّ . وقد قيل : إن معناه « يصل قراءته بعضها ببعض » من قولهم : مددت السَّيْر في هذه الليلة ، وذِكْرُه في الحديث لـ « الصوت » يدل على خلاف هذا التأويل وقوله تعالى (١١/ب) (ورتّل القرآن ترتيلا) « المزمل ٤ » يدل على التمهّل ، والتمهل يعطي المدّ وهو الاختيار ، لإجماع أكثر القرآء على ذلك ، ولِما فيه من البيان ، ولِما ذكرنا من الحديث ، وليجري ما هو من كلمتين على حكم إجماعهم على المدّ ، فيما هو من كلمة ، فكل حرف مدّ ولين بعده همزة ، والقراء في إشباع

---

(١) التبصرة ١٦/ب ، والتيسير ٣٠ ، والنشر ١/٣٢٥

(٢) ص : « من خفاء » .

(٣) لفظ « لذلك » سقط من : ص .

(٤) التبصرة ١٦/أ ، والتيسير ٣٠ ، والنشر ١/٣٢٥

(٥) ص : « ما » .

(٦) ص : « فيه » .

(٧) وفي رواية : « كانت مدا ، ثم قرأ : بسم الله الرحمن الرحيم ، يمد ببسم الله ، ويمد بالرحمن ، ويمد بالرحيم » ، انظر صحيح البخاري « كتاب فضائل القرآن » باب مد القراءة ، وسنن النسائي « الرواية الأولى » : كتاب الاستفتاح — باب مد الصوت بالقراءة ، والدر المنثور ١/١٠

(٨) ص : « في المد في » .

المدّ وتطويله على قدر قراءتهم وتمهّلهم أو حَدْرهم[١] ، فليس مـدُّ من يتمهل ويرتل كمدّ من يحدُر ويسرع ، ولكن قد ذكر الشيخ أبو الطيب[٢] أنّ مدّ أبي نشيط[٣] عن قالون والعراقيين عن أبي عمرو أزيد قليلا من [مدّ][٤] ابن كثير ومَن ذكرنا معه ، ممّن تقدم ذكره ، وأن ابن عامر[٥] والكسائي أزيد في المد قليلا ، وأن عاصما أزيد قليلا ، وأن ورشا وحمزة أزيد قليلا ، وهذا على التقريب فيما هو من كلمتين[٦] ، فأما ما هو من كلمة نحو : «جاء ، وشـاء ، وقائمين» ، فما الهمز

---

(١) الحَدْر هو المرتبة الثالثة من قراءة القرآن ، فيها سرعة وخفة ، ومـن صفاتها الإدراج والقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ، ويليـه في المرتبة الثانية التدوير ، وهو وسط بين الحَدْر وبين الترتيل ، وذكر ابن الجزري أنه مذهب سائر القراء والصحيح عن جميع الأئمة . وأما الترتيل ويرادفـه التحقيق فهو أول المراتب فهو إتباع الكلام بعضه بعضاً على تمهل وتلبث وفهم ، وهو الذي نزل به القـرآن . انظر النشر ١/٢٠٧

(٢) اسمه عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبـون ، الحلبي المصري ، من أجـلّ شيوخ مكي ، روى القراءة عرضاً وسماعاً عن إبراهيم بن عبد الرزاق وإبراهيم بن محمـد وغيرهما ، وعنه ابنه أبو الحسن وأحمد بن علي الربعي وأبو عمر الطلمنكي ، حـافظ ضابط ذو عفـاف ونسـك (ت ٣٨٩ هـ) ، ترجم في وفيات الأعيان ٥/٨٧٧، وطبقـات القراء ١/٤٧٠

(٣) هو محمد بن هارون أبو جعفر ، وكنيته « أبو نشيط » شهرته ، أخذ القـراءة عرضاً عن قالون ، وسمع روح بن عبادة ومحمد الفِرْيابي ، وعنـه رواية أحمد بن محمـد بن الأشعث وعن هذا انتشرت روايته عن قالون ، وهي الطريق التي في جميع كتب القراءات ، قال ابن أبي حاتم : صدوق ، وكان ثقة ، (ت ٢٥٨ هـ)، ترجم في طبقات القراء ٢/٢٧٢

(٤) تكملة لازمـة من : ص .

(٥) ابن عامر اسمه عبد الله أبو عمران اليَحْصُبي ، إمام أهل الشام في القراءة وإليه نهاية مشيخة الإقراء بها ، عرض على أبي الدرداء والمغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان رضي الله عنـه ، وسمع مـن بعض الصحابة ، وروى القراءة عنـه يحيى الذّماري وخَلَفه بها ، وأخوه عبد الرحمن بن عامر وسواهما ، (ت ١١٨ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ٢/٢/١٢٢ ، وطبقات ابن سعد ٧/٤٤٩ ، وطبقات القراء ١/٤٢٣

(٦) التبصرة ١٦/أ ، والتيـسير ٣٠ ، والنشر ١/٣٢٥ ، والكافي ٥/أ .

بعد حرف المد واللين أو المشدد أو الساكن نحو : «دابّة ومحياي »[1] في قراءة من أسكن الياء[2] ، فإشباع مد هذا لا اختلافَ فيه ، وهو أصل المدّ ، وعليه بُني باب المدّ ، ولم يُختلف في هذا الفصل في الوقف أنه[3] بغير مدّ لأن الهمزة قد انفصلت من حرف المد واللين فأُمِن خفاؤه ، إذ هما من كلمتين . وإنما اختلف فيه في الوصل على مابيّنا ، فأما الهمزة إذا سُهّلت بعد حرف المد واللين ، في قراءة حمزة في المتطرفة والمتوسطة ، نحو : « جاؤوا ، ويشاء »[4] وفي قراءة هشام[5] في المتطرفة ، فقد ذكرنا أنه يحتمل وجهين المد وتركه . وعلة من مـدّه[6] أن الهمزة المسهلة بزنتها محققة ، فمدّ مع التسهيل كما مدّ مع التحقيق ، فهو أقيس وأقوى . وأيضاً فإن التسهيل عارض ، فلا يُعتدّ به ، والتحقيق هو الأصل ، فوجب ألا يُترك مده . وأيضاً فإن التسهيل[7] إنما هو في الوقف ، والوقف عارض ، فلا يُعتدّ به ، ويمد في الوقف على ماكان في الوصل [8] . وأيضاً فبالمد[9] يعرف الأصل ، فـلا يجب حذفه لأنه يدل على الأصل . وأيضاً فإنـك إذا وقفت على الأول لم يكن بدّ

---

(١) تقدم تخريج هذه الأحرف وسيأتي ذكرها سوى آخرها في « باب علل فواتح السور » الفقرة « ٧ » .

(٢) هو نافع بخلاف عن ورش ، وفي هذا فضل بيان ، انظر التبصرة ١٧/أ ، والتيسير ١٠٨ ، وإبراز المعاني ٨٩ ، والنشر ٣١١/١ ، ٣١٥

(٣) لفظ « أنه » سقط من : ص .

(٤) أول الحرفين في سورة آل عمران (آ ١٨٤) وثانيهما في البقرة (آ ٩٠) .

(٥) هشام بن عمار أبو الوليد السُلَمي القاضي الدمشقي ، مقرىء أهل دمشق ومحدثهم ومفتيهم ، أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم ، وعنه أبو عبيد القاسم بن سلام وأحمد الحلواني وروى عن مالك بن أنس ، وثقه ابن معين وغيره ، (ت ٢٤٤ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٤٧٣/٧ ، والجرح والتعديل ٦٦/٢/٤ .

(٦) ص : « مـد » .

(٧) ص : « التسهيل عارض » .

(٨) التبصرة ١٦/ب ، والتيسير ٣٨ ، والنشر ٣٤٥/١

(٩) ص : « فإن المد » .

من المدّ فيجري الوقف على الوصل[١] أولى وأقوى ، وهو الاختيار .

« ١٥ » وعلة من لم يمد أن الهمزة ، لمّا زال لفظها الذي يُخاف على حرف المد واللين أن يخفى به ، أسقَط المدّ لأن الذي من أجله وجب المد قد زال ، وهو لفظ الهمزة ، فعامل اللفظ ، ولم يعرج على الأصل ، وعلى هذا قياس المد وتركه في قراءة البَزّي[٢] وقالون بالتخفيف في الهمزة الأولى ، وفي قوله : (هؤلاء إن كنتم) « البقرة ٣١ » ، و (أولياء أولئك) « الأحقاف ٣٢ » القياس والنظر يوجبان المدّ مع التسهيل على ماقدّمنا لكن الذي قرأت به في هذا الفصل هو تركُ المدّ ، لزوال لفظ الهمزة ، وأنا آخذ بالوجهين وأختار المدَّ لما قدّمنا فيه من العلل[٣] .

« ١٦ » فإن قيل : قد ذكرت علة (١٢/أ) المد لحروف المدواللين مع الهمزة، فما علة المد لهن مع المشدد أو الساكن بعدهن ؟

فالجواب أن جميع الكلام لايُلفظ فيه بساكن إلاّ بحركة قبله ، ولا يوصل أبداً إلى اللفظ بساكن بساكن آخر قبله ، لأنه لا يبتدأ بساكن ، ولا يُبتدأ إلا بمتحرك ، ولا يوقف على متحرك فلمّا وقع ، بعد حروف المد واللين وحرفي اللين ، حرف مشدد وأوله ساكن ، وحروف المد واللين وحرفا اللين سواكن ، لم يمكن أن يوصل ، إلى اللفظ بالمشدد ، بساكن قبله ، فاجتُلِبت مدّة تقوم مقام الحركة ، يوصل بها إلى اللفظ بالمشدد ، وكانت المدة أولى ، لأن الحرف الذي قبل المشدد حرف مدّ ، فزيد في مدّه ، لتقوم المدة مقام الحركة ، فيُتَوصَّل بذلك إلى اللفظ بالمشدّد ، وهذا إجماع من العرب ومن النحويين . والعلة في المد للساكن غيرالمشدد، يقع بعد حروف المد واللين ، كالعلة في المد للمشدد ، لأن بالمدة يوصل إلى اللفظ

---

(١) ب : « الاصل » ، ص : « فجرى الوصل على الوقف » وتوجيهه من هذه ومن : ل .

(٢) اسمه أحمد بن محمد بن عبد الله ، قارىء ، قرأ على أبيه محمد وعبد الله ابن زياد وعكرمة بن سليمان ، وعليه الحسن بن الحباب وأحمد بن فرج ، أستاذ ، متقن ثبت ، على أنه لين ، (ت ٢٥٠ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٧١/١/١ ، وميزان الاعتدال ١٤٤/١ ، وطبقات القراء ١١٩/١

(٣) التبصرة ١٦/ب – ١٧/أ ، والتيسير ٣٣ ، والنشر ٣٧٧/١

بالساكن بعد حرف المد واللين ، فليس ، في كلام العرب ، ساكن يلفظ به ، إلا وقبله حرف متحرك ، أو مدة على حرف مد ، تقوم مقام الحركة ، ألا ترى أن بعض العرب يحرك الساكن الذي قبل المشدد ليصل بالحركة إلى اللفظ بالمشدد ، فآثر الحركة على زيادة المد فيقول في : دابّة ، دَأَبة ، وقد قرىء « ولا الضَأَلين » أبدل من الألف همزة مفتوحة ، ليصل بها إلى النطق باللام[١] المشددة[٢] ، ومن هذا الباب في المد قوله : (آلله) « النمل ٥٩ » و (آلذكرين) « الأنعام ١٤٤ » لأنه أبدل من ألف الوصل ألف صحيحة[٣] ليفرّق بين الاستفهام والخبر ، فلمّا أتى بعدها حرف مشدد لأجل إدغام لام التعريف فيما بعدها ، زادوا في مدّ الألف ، التي هي عوض من ألف الوصل ، لتقوم المدة مقام الحركة ، فيوصل بها إلى اللفظ بالمشدد[٤] ، وقَوِي المد في ذلك ، لأن لفظة الاستفهام ، وليس في الكلام موضع يثبت لألف الوصل فيه عوض[٥] في الوصل غير هذا النوع « وايم الله » في الاستفهام وفي القسم[٦] .

« ١٧ » وعلة ذلك أنك لو حذفت ألف الوصل في هذا ، على أصل حذفها في الوصل في جميع الكلام ، لم يكن بين الخبر والاستفهام فرق ، لأن الخبر في هذا ألفه مفتوحة ، والاستفهام ألفه مفتوحة ، فلا يكون بينهما[٧] فرق ، فأبدلوا من ألف الوصل ألفا صحيحة زائدة ، ليفصل[٨] بين الاستفهام والخبر ، فلمّا وقع بعدها

---

(١) ص : « إلى اللام » .
(٢) قراءة «ولا الضألين» بالهمز لأيوب السختياني انظر المحتسب ٤٦،وإعراب ثلاثين سورة ٣٤
(٣) ب : « صحيح » والأولى ما في : ص .
(٤) التبصرة ١/١٧ ، وإبراز المعاني ٨٩ ، والنشر ١/٣١٥ ، ٣٦٠ .
(٥) ص : « يثبت فيه ألف الوصل عوض » .
(٦) اسرار العربية ٤٠٠ ، ٤٠٢ .
(٧) قوله : « فرق لان الخبر ... بينهما » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .
(٨) ص : « ليفرق » .

المشدد زيد في مدها للعلة التي ذكرنا ، والوقف في هذا كالوصل ، لأن العلة باقية في الوقف كالوصل[١] .

فأما الوقف على أواخر الكلم ، التي قبل الآخر (١٢/ب) منها حرف مد ولين ، نحو : « عليم ، وخبير ، ويعلمون »[٢] وشبهه ، فإنه يلزم من وقف بالسكون أو بالإشمام فيما يجوز فيه الإشمام ، أن يمد بين الساكنين مدّاً غير مشبع ، لالتقائهما في الوقف ، ولا يلزم إشباع المد لأن الوقف والسكون عارضان[٣] .

« ١٨ » فإن قيل : فلم لا يمدّ هذا كمد « محياي ، واللّائي »[٤] في الوقف ، في قراءة من أسكن الياء في الوصل ، وكلاهما اجتمع فيه ساكنان في الوقف[٥] ؟

فالجواب أن سكون الياء في « محياي ، واللّائي » لازم في الوصل والوقف على قراءة من قرأ بذلك[٦] ، فوجب أن يلزم فيه المد المشبع ، لالتقاء الساكنين ، لتقوم المدة مقام حركة يوصل بها إلى النطق بالساكن الثاني . و « يعلمون ، وخبير » وشبهه إنما سكن في الوقف ، فسكونه عارض ، والحركة فيه منوية مرادة ، فضعف إشباع[٧] مدّه لذلك ، وأيضاً فإنه قد وصل إلى اللفظ به بحركته ثم أسكن للوقف ، وليس كذلك « محياي ، واللائي » في قراءة من أسكن في الوصل ، فمدّ « يعلمون » وشبهه في الوقف غير مشبع لما ذكرنا ، فإن رمت الحركة فيما يجوز فيه روم الحركة فمدّه أقل من ذلك ، لأنه قريب من المتحرك ، لإتيان الرّوم للحركة فيه ، وحروف المد واللين هنّ مدّات في خلقهن ، لا بُدّ فيهن من

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ١٩١

(٢) الأحرف الثلاثة في سورة البقرة على ترتيبها : (آ ٢٩ ، ٢٣٤ ، ١٣) .

(٣) التبصرة ١٧/أ ـ ١٨/ب ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ١/٣٤٥

(٤) أول الحرفين في سورة الأنعام (آ ١٦٢) والثاني في الأحزاب (آ ٤) .

(٥) التبصرة ١٧/ب ، والتيسير ٦٨ ، ١٠٨ ، ١٧٧ ، والنشر ١/٣١١

(٦) الحرف الأول روي عن نافع الوجهان فيه : الإسكان والفتح غير أن الدّاني استحب له الفتح ، انظر التيسير ١٠٨ ، والحرف الثاني مروي عن أبي عمرو والبزي وورش في حال الوقف انظر التيسير ١٧٧

(٧) لفظ « إشباع » سقط من : ص .

المـد على[1] انفرادهن ، وإن قَلَّ[2] . ولا يَحسن ترك المدّ في اسم « الله » لأن تركـه يوجب حذف الألف منه ، وذلك غير جائز إلا في شعر[3] ، والوقف عليـه بالإسكان أو بالإشمام لا بدّ فيه من مد زائد على ماذكرنا ، لالتقاء الساكنين ، وإن وقفت عليه برَوْم الحركة كان المدّ أقل .

---

(١) ص : « عند » .
(٢) ص : « قيل » .
(٣) ذكر مكي أن الفرّاء نسب لغة قصر لفظ الجلالـة لبعض قيس وردّها، انظـر التبصرة ١٧/ب .

أول الثـــاني

بـــاب

علل المدّ في فواتح السور

« ١ » قال أبو محمد : اعلم أن المدّ في فواتح السور إنما يحذف لاجتماع ساكنين لازمين ، فحيثما اجتمعا فمُدّ لتفصل بين الساكنين بالمد ، الذي يقوم مقام حركة ، يتوصل بها إلى اللفظ[1] بالساكن الثاني ، فهو مبني على ماقدّمنا من العلل، في المد للمشدود والساكن ، يقعان بعد حرف المد واللين،فهو مثله في العلة المتقدمة[2]، فتمدّ « قاف ، وصاد ، وسين ، وميم ، ونون » لاجتماع الساكنين ، وأصل هذه الحروف الوقف عليها لأنها حروف التهجي محكية، غير مُخبَر عنها بشيء، فالسكون والوقف عليها هو أصلها[3] ، فإن تحرك الساكن الثاني لعلة أوجبت ذلك ، فمِن القراء من يترك المد على حاله ، كورش خاصة ، على الأصل ، ولا يعتدّ بالحركة ، لأنها عارضة حدثت لعلة الوقف عليها ، والسكون هو الأصل ، وذلك نحو : (الم ، الله) « آل عمران ١ ، ٢ » (١٣/أ) و (الم • أحسب الناس) « العنكبوت ١ ، ٢ » في قراءة ورش ، لأنه يلقي حركة الهمزة من « أحسب » على الميم ، فلما

---

(١) ص : « لنطق » .
(٢) انظر الفقرة « ١٦ » من الباب المتقدم .
(٣) معاني القرآن٩/١، ومجاز القرآن ٢٨،٧/١، وتأويل مشكل القرآن ٢٣٠، وتفسير الطبري ٦٧/١ ، ٢٠٨ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٧٩ ، وكتاب سيبويه ٣٤/٢ ، والكشاف ١٢/١ ، والبحر المحيط ٣٤/١ ، والقطع والائتناف ١٢/١ .

كانت الحركة في الميم ، ليست بلازمة ، أبقى المد على حاله ، لسكون الميم وسكون الياء قبلها ، وهو القياس ، والاختيار في « الم • أحسب الناس » ومنهم من لا يمدّه ، لأن الثاني قد تحرّك ، فزال لفظ [الميم][1] لالتقاء الساكنين وعليه أكثر القراء في « الم الله » ، وهو الاختيار لإجماعهم على ذلك[2] .

« ٢ » فإن قيل : فلأيّ علة حُركت الميم في « الم الله » ، وما الفرق بينه وبين « الم • أحسب الناس »؟

« ٣ » فالجواب أن في حركة الميم في « الم الله » ثلاثة أقوال : الأول أنها فتحت لسكونها وسكون مابعدها ، وهو اللام المشددة ، على نية الوصل بما بعدها، ووجبت الحركة فيها ، لأنها ليست من حروف المدّ واللين ، التي تمدّ للمشدد ، فتقوم المدة مقام الحركة . والقول الثاني أنها فتحت لسكونها وسكون الياء قبلها ، على نية وصلها بما بعدها ، لا على نية الوقف عليها ، فهي في هذا الوجه كـ « أين ، وكيف » . والقول الثالث أنها ألقي عليها حركة الألف من اسم « الله » جل ذكره ، على نية الوقف عليها ، وقطع ألف اسم « الله » للابتداء بها ، وعلى أن الألف من اسم « الله » ألف قطع ، على قول ابن كَيْسان[3] ، وإنما وصلت عنده لكثرة الاستعمال ، وكذا هي عنده[4] في كل موضع ، أصلها الهمزة والقطع ، لكن رفض أصلها ، ووُصلت بما قبلها لكثرة الاستعمال فهي واللام بعدها بمنزلة « قد » . فلما ألقيت حركة الهمزة على الميم تحركت ، وصارت بمنزلة « الم • أحسب الناس » في هذا الوجه على قراءة ورش ، فأما الفرق ، بين « الم الله » و « الم • أحسب الناس » لورش ، فهو ماقدّمنا ، من أن حركة الميم في

---

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) التبصرة ١٨/أ ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ١/٣٥٥

(٣) هو محمد بن احمد بن كيسان أبو الحسن ، كان قيّما بمذهب البصريين والكوفيين ، أخذ عن المبرد وثعلب ، وقال ابن مجاهد : كان أنحى منهما ، يعني المبرد وثعلبا ، (ت ٢٩٩ هـ) ترجم في انباه الرواة ٣/٥٧ ، وبغية الوعاة ١/١٨

(٤) ص : «وكذلك القول عنده» .

« الـــم الله » تحتمل ثلاثة أوجه على ماذكرنا ، فهي متمكنة في الحركة ، و« الم• أحسب الناس » لا تحتمل حركة الميم في قراءة ورش ، إلا وجهاً واحـدأ ، وهو إلقـــاء حركة الهمزة عليها ، فهي عارضة ، فالمـــد فيه أقوى من المد في « الم الله » وبالمد قراءة ورش[1] فيهما[2] .

« ٣ » قال أبو محمد : فالمد في هذا الفصل ، في أوائـــل السور لالتقـــاء الســاكنين مشبـَع عند القراء كلهم ، غير أن ماوقع بعده مشدد أمكن في المد ، من الذي ليس بعده مشدد[3] نحو : (طسم) « الشعراء ١ » في قراءة من أدغـــم النون في الميم ، هو أمكن مدّاً من المـــد في قراءة من أظهر النون[4] وكذلك المـــد في : (كهيعص • ذكر) « مريم ١ ، ٢ » مـــد الصاد أشبع على قراءة من أدغم الـــدال ، من هجاء صـــاد في الذال من « ذكر » ، مِن مدّ من أظهر الذال[5] .

والعلة في ذلك أن (١٣/ب) المشدد حرف يقوم مقام حرفين ، وفي زنـــة حرفين ، فطـــال المد قبله باشتغال اللسان بإخراج حـــرف هو في الأصل حرفان • وأيضاً فإن جواز التقاء الســاكنين إنما هو في الأصل للمشدد ، وقيس عليــه غيرُ المشدد ، فالأصل أقوى وأولى بالمـــد من الفرع ، ومِن القراء مَن يسوّي بينه وبين غير المشدد في المـــد[6] • وعلته في ذلك أن المـــد إنما وجب لاجتماع ساكنين،

---

(١) ص : «قرأت لورش» .

(٢) التبصرة ١٨/ب ، والتيسير ٣٠ ، والنشر ٣٥٥/١

(٣) ص : «الذي لم يقع بعده غير مشدد» .

(٤) الذين أدغموا في هذه السورة وفي القصص في الإدراج هم سوى حمزة وأبي جعفر انظر النشر ١٨/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٨٠أ

(٥) الذين أدغموا الدال في الذال هم أبو عمرو وحمزة والكسائي ، انظر المختار في معاني قراءات أهـــل الأمصار ٣/ب ، والتيسير ٤٢ ، والنشر ٣٥٧/١ ، ٤/٢

(٦) هو ورش على ما ذكر ابن الجزري من رواية إسماعيل النحـــاس ومحمد القيرواني عن أصحابهما عن ورش ، وكذا الداني جوّد الوجهين . وأما مكي فقد ذكر وجوه ما تقدم ، لكنه آثر المد لجميعهم لانه أقيس ، انظر التبصرة ١٨/ب ، والنشر ٣٥٥/١ ، ٣٥٧ ، وانظر أيضاً كتاب سيبويه ٥٠٤/٢

فكيفما اجتمعا وجب المد لهما ، فالمد يوصل بها إلى النطق بالساكن ، كان مشدّداً أو غير مشدد ، فذلك سواء •

« ٤ » قال أبو محمد : وزيادة المد للمشدد أقوى ، وذلك أن الذي أُجمع على جوازه من التقاء الساكنين هو أن يكون الأول حرف مد ولين ، والثاني حرفاً مشدداً ، فهو[١] الأصل ، ثم قيس عليه في الجواز فرع[٢] الساكن غير المشدد بعد حرف المد واللين • وسيبويه لا يجيزه ، وكثير من أصحابه على منع جوازه إلا مع المشدد[٣] ، والمشدد هو الأصل[٤] ، والأصل له مزية على الفرع ، والمشبَّه بالشيء ليس كمثل ذلك الشيء في قوته وتمكنه ، فزيادة المد مع المشدد أحسن ، لأنه الأصل في جواز التقاء الساكنين ، وكلا الوجهين حسن • فأما مدّ « عين » في « كهيعص » وفي « عسق »[٥] دون مد « ميم » قليلا لانفتاح ما قبل الياء في هجاء « عين » وانكسار ما قبل الياء في هجاء ميم ، فحرف المد واللين أمكن في المد من مد حرف اللين ، وكلا الوجهين ممدود لالتقاء الساكنين • ولو قال قائل : إني أُسوّي بينهما في المد لأن في كلتيهما ساكنين ، اجتمعا ، لكان قياساً ، لكن تفضيل مدّ « ميم » على مد « عين » أقوى في النظر ، وفي الرواية في ذلك لجميع القراء ، وأكثر هذا المد إنما أُخذ[٦] مشافهة ، وليس هو كله بمنصوص •

« ٥ » فأما تفضيل حرف المد واللين في المد على حرف اللين ، مع الهمزة ، فلا اختلاف فيه نحو : « سَوء ، وسَوءة ، وشَيء ، وسيئت »[٧] في قراءةورش ،

---

(١) ص : « فهذا » .

(٢) ب : «وفرع» ، ص : «وقوع» وما أثبته وجهه ، وانظر مصادر إحالةالفقرة الثانية من الباب نفسه .

(٣) كتاب سيبويه ٢/٤٩٤

(٤) ص : « فالمشدد الأصل» .

(٥) الحرف الأول في سورة مريم (آ ١) ، والثاني في الشورى (آ ٢) .

(٦) ص : «أخذ به» .

(٧) الحرف الأول والثالث في سورة البقرة (آ ٤٩ ، ٢٠) والثاني في المائدة (آ ٣١) والرابع في الملك (آ ٢٧) ، وسيأتي ذكر هذه الأحرف في «باب تخفيف الهمزة وأحكامه وعلله» ، الفقرة «٨» .

وليس « عين » في المد كمد « شيء » في الوقف ، لأن « عين » الساكنان فيه لازمان في الوصل والوقف ، و « شيء » إنما عرض فيه لاجتماع ساكنين في الوقف، فهو كـ « يعلمون » في الوقف وشبهه الذي مدّه غير مشبع ، وقد مضى ذكر ذلك وعلته[١] . فـ « عين » ألزم في المد من « شيء » في الوقف ، في غير قراءة ورش، ألا ترى أنك لا تصل « عين » بما بعدها إلا بالمدّ ، وتصل « شيئاً » بما بعدها، في غير قراءة ورش ، بغير مدّ ، فهما مختلفان ، فإن وقفت عليهما كان مد « عين » في الوقف كمدّها في الوصل ، ويدخل في « شيء » في الوقف من المد مثلُ مايكون في « يعلمون » ونحوه في الوقف ، غير أن « شيئاً » أقل مداً ، لأنه ليس فيه حرف مد ولين ، إنما فيه حرف لين ، وقد (١٤/أ) بيّنّا أن حرف المد واللين ، إذ وجب له المد ، فهو أمكن في المد من حرف اللين ، إذا وجب له المد .

« ٦ » واعلم أن المد مع الساكن بعد حرف المد واللين ، والمشدد بعد حرف المد واللين ، أقوى منه مع الهمزة ، بعد حرف المد واللين ، وعلة ذلك أن حرف المد واللين ، إذا وقع بعده ساكن مشدد أو غير مشدد ، لا[٢] بدّ فيه من المد ضرورة ، ليصل بالمدة إلى اللفظ بالساكن ، والهمزة إذا وقعت بعد حرف المد واللين لك[٢] أن تدع إشباع المد في الكلام ، فتقول : صائم ، وقائم ، بغير إشباع، قد تثبت الألف والهمزة ، ولا تشبع المد ، فأما في القرآن فلا بد من إشباع المد اتباعاً للرواية ، وإلا فتركُ إشباع المد جائز فيه في الكلام ، فما كان المدّ فيه لازما لا بدّ منه ، أقوى في المد مما يجوز فيه تركُ إشباع المد[٣] .

« ٧ » واعلم أن كل كلمة مددتها ، لهمزة أو ساكن بعد حرف المد واللين ، فإنك إذا وقفت عليها مددتها ، والعلة التي من أجلها مددت باقية ، مددت أيضاً كالوصل كـ « جاء ، وشاء ، وقائم ، ودابة »[٤] ونحوه ، فإن زالت العلة ، التي

---

(١) انظر الباب المتقدم الفقرة «١٧» ومصادر إحالة رقم «١» .
(٢) الوجه ربط جواب «إذا» بالفاء .
(٣) التبصرة ١٨/أ ــ ب ، والنشر ٣٤٤/١ .
(٤) أول هذه الأحرف في سورة النساء (آ ٤٣) والثاني والثالث في البقرة (آ ٢٠ ، ١٦٤) والرابع في آل عمران (آ ٣٩) .

مددت من أجلها في الوقف ، تركت المد نحو : (في أنفسهم) « آل عمران ١٥٤ » و (قوا أنفسكم) « التحريم ٦ » وشبهه ، إذا وقفت على الكلمة الأولى لم تمدّ ، فإن زالت العلة ، التي توجب المد في الوصل ، مددْتَ على تقدير إثبات تلك العلة ، لأن زوالها عارض نحو : « من آمن ، والآخرة »[1] في قراءة ورش • ونحو : « هؤلاء إن كنتم ، وأولياء ، وأولئك »[2] في قراءة قالون والبَزّي يخففان الهمزة الأولى•وقد ذكرنا أن من القراء من لا يمدّ هذا الفصل لقالون والبزي، وعلّلناه فيما تقدّم بزوال لفظ الهمزة[3] •

« ٨ » واعلم أنه ، إذا زال الحرف الذي يجب[4] له المد في الوصل لعلة ، تركت المد لزوال الحرف الممدود ، فإن وقفت رجع الحرف ، ومددْت نحو قوله تعالى : (تبوّؤوا الدار) « الحشر ٩ » تصل بغير مدّ لزوال الواو ، لالتقاء الساكنين ، الواو واللام ، فإن وقفت مددْت لرجوع الواو ، وقبلها همزة في قراءة ورش •

---

(١) تقدّم ذكر هذين الحرفين في الباب المتقدم أولهما في فقرة «١٠» وثانيهما في فقرة «٧» وسيأتي ذكر الثاني في «باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش» الفقرة «٢» ، و«علل الاختلاف في الوقف على الهمز» ، الفقرة «٨» .

(٢) أول هذه الأحرف وثالثها في سورة البقرة (آ ٣١ ، ٥٥) وثانيهما في آل عمران (آ ٢٨) وسيأتي ذكرها جميعا في «باب ذكر جمل من تخفيف الهمز» .

(٣) التبصرة ١٨/ب ، والتيسير ٣٣ ، وإبراز المعاني ١١٥ ، والنشر ١/٣٥١ ، ٤٠٢

(٤) ب : «لا يجب» ووجهه ما في : ص .

باب
علل اختلاف القراء
في اجتماع همزتين

« ١ » اعلم أن أصل هذا الباب على ضربين : ضرب لم يختلف في تخفيف الثانية فيه ، وذلك إذا كانت الثانية ساكنة نحو : « أامن ، وأادم ، وأوتي ،وأاتنا[١]» ونحوه ، كلهم على تخفيف الثانية وإبدالها[٢] بألف ، إذا انفتح ما قبلها ، وبياء إذا انكسر ماقبلها ، وبواو إذا انضم ماقبلها ، وعلى ذلك لغة العرب فيها ، قد رفضوا استعمال تحقيق الثانية في هذا النحو حيث وقع . وعلة ذلك أن الهمزة الثانية لمّا (١٤/ب) كانت لاتنفصل منها الأولى ، ولا تفارقها في جميع تصاريف الكلمة ، استثقلوا ذلك فيها ، مع كثرة استعمالهم لذلك ، وكثرة تصرفه في الكلام ، فتركوا تحقيقها استخفافاً ، إذ كانوا يخفّفون المفردة استخفافاً ، لثقل الهمزة المفردة ، فإذا تكرّرت كان ذلك أعظم ثقلا ، فإذا لزمت كل واحدة منهما الأخرى كان ذلك أشد ثقلا ، فرفضوا استعمال التحقيق للثانية في هذا النوع ، لما ذكرنا ، وعليه لغة العرب وكل القراء[٣] . والضرب الثاني اختلفت العرب والقراء في تحقيق الثانية وتخفيفها فيه ، وهو كل همزتين اجتمعتا ، ويجوز أن تنفصل الأولى من الثانية نحو : « جاء أحدهم ، وهؤلاء إن كنتم ، ويشاء إلى»[٤]

---

(١) تقدّم ذكر هذه الأحرف في «باب المد علله وأصوله» الفقرة «٤» .
(٢) ص : «وبدلها» .
(٣) كتاب سيبويه ١٩٦/٢
(٤) أول هذه الأحرف في سورة المؤمنون (آ ٩٩) وثانيهما تقدّم ذكره في الباب المتقدم الفقرة «٧» ، وثالثها في البقرة (آ ١٤٢) ، وسيأتي ذكره في «باب ذكر جمل من تخفيف الهمز» .

وشبهه . ومثل : « أأنذرتهم ، وأأقررتم »[١] لأن حذف الأولى من هذا جائز ، والوقف على الكلمة الأولى جائز ، فالأولى كالمنفصلة من الثانية فيه ، غير لازمة لها في كل حال ، ففارق ذلك علة الهمزتين في « أادم ، وأامن » ونحوه ، وعلة ذلك أنه لمّا جاز انفصال الأولى من الثانية آل الأمر إلى جواز انفراد كل واحدة من الأخرى ، وذلك غير ثقيل ، فجاز الجمع بينهما مُحققّتين ، إذ الأولى في كلمة والثانية في كلمة أخرى . وهذا النوع على ضربين : ضربمن كلمتين ، يجوز لك أن تقف على الهمزة الأولى وتفصلها من الثانية ، فصار اجتماعهما في الوصل كأنه عارض ، فحسن تحقيقهما في الوصل ، إذ لا اجتماع لهما في الوقف ، وإذ لا بُدّ من تحقيقهما إذا وقفت على الأولى وابتدأت بالثانية ، فجرى الوصل في حكم الوقف[٢] في هذا . والضرب الثاني هو ما اجتمعت الهمزتان فيه ، في ظاهر اللفظ من كلمة ، والتقدير في الأولى أنها منفصلة في النية ، لأن لك حذفها في كلام العرب ، ولأنها داخلة على الثانية[٣] قبل أن لم تكن فصارت بمنزلة ما هو من كلمتين ، وذلك كل همزة استفهام دخلت على مابعدها من همزة أخرى نحو : « أأنذرتهم ، وأأقررتم » وشبهه ، الهمزة الأولى دخلت على « أنذر ، وأقرر » قبل أن لم تكن . وقد قُرِىء بحذفها في « أأنذرتهم »[٤] ، فهي بمنزلة همزة من كلمة أخرى ، إذ الانفصال والزيادة فيها مقدران منويان ، فصارت بمنزلة ماهو من كلمتين ، فجاز تحقيقهما بخلاف الهمزتين اللتين لا يمكن أن يقدر في الأولى الانفصال من الثانية ، ولا يمكن حذفها على وجه ، إلا أن تُلقى حركتها

(١) أول الحرفين في سورة البقرة (آ ٦) وثانيهما في آل عمران (آ ٨١) ،وسيأتي ذكر الأول في «باب علة الاختلاف في الوقف على الهمز» ، الفقرة «٧» وفي سورة الاعراف ، الفقرة «٣٤» .

(٢) ص : «حكم الوصل على حكم الوقف» .

(٣) ب : «الأولى» ووجهه ما في : ص .

(٤) ذكر أبو علي مذهب أبي عمرو في القراءة في الدَّرْج ، على ما حكي سيبويه ، أنه يلقي حركة الهمزة الأولى على ماقبلها ويحذفها ، انظر الحجة ٢١٦/١

على ساكن قبلها ، فتكون مرادة منوية • وتحقيق الهمزتين فيما هو من كلمتين في اللفظ أقوى من تحقيقه فيما هو من كلمة في اللفظ ، وإن كان تقدير الأولى الانفصال ، لأن اللفظ قد جمعهما في كلمة ، فشابه ما قد اجتمع (١٥/أ) على تخفيف الثانية من نحو : « أآدم » وما كان من كلمتين ، وإن كان اللفظ قد جمعهما ، فإن الأولى في تقدير الانفصال من الثانية ، إذ الوقف عليها والابتداء بالثانية جائز حسن ، فصار اجتماعهما في اللفظ في الوصل كأنه يشبه[١] العارض فحسُن تحقيقهما من كلمتين ، وقوي ذلك •

« ٢ » فإن قيل : فما بال الهمزة كُرِه فيها التكرير واستُثقل ، ولم يكره ذلك في سائر الحروف إذا تكررت ، إلا على لغة من أدغم الحرف المتكرر في نظيره؟[٢]

فالجواب أن الهمزة على انفرادها حرف بعيد المخرج جَلْد صعب على اللافظ به ، بخلاف سائر الحروف ، مع مافيها من الجهر والقوة ، ولذلك استعملت العرب في الهمزة المفردة ما لم تستعمله في غيرها من الحروف ، فقد استعملوا فيها : التحقيق ، والتخفيف ، وإلقاء حركتها على ماقبلها ، وإبدالها بغيرها من الحروف ، وحذفها في مواضعها ، وذلك كله لاستثقالهم لها ، ولم يستعملوا ذلك في شيء من الحروف غيرها ، فإذا انضاف إلى ذلك تكريرها كان أثقل كثيرا عليهم ، فاستعملوا في تكرير الهمزة من كلمتين التخفيف للأولى ، والتخفيف للثانية ، والحذف للثانية ، والحذف للأولى ، وبعضهم يحققهما جميعا ، إذ الأولى كالمنفصلة من الثانية إذ هي من كلمة أخرى[٣] •

---

(١) ص : «شابه» •

(٢) قال سيبويه في استثقال الهمزة مكررة : «فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحققا ، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة» ، وذكر قبل ذلك أن أهل الحجاز استثقلوا تحقيق الواحدة ، وردّ مذهب من حققهما ، انظر الكتاب ١٩٤/٢ ، ٤٩٥ ، وانظر كراهة إدغام الحرف المتكرر ، سوى الهمزة في نظيره في الكتاب أيضا ٤٩٤/٢ ، والحجة ٢٠٩/١

(٣) كتاب سيبويه ١٩٠/٢ ، ١٩٤ والحجة ٢٠٥/١ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١١

« ٣ » فحجة من حقّق الهمزتين في كلمة ، وهي قراءة أهل الكوفة[١] وابن ذَكْوان[٢] ، في نحو : « أأنذرتهم » وشبهه[٣] ، أنه لمّا رأى الأولى في تقدير الانفصال من الثانية ، ورآها داخلة على الثانية ، قبل أن لم تكن ، حقّق كما يحقق ما هو من كلمتين ، وحسّن ذلك عنده لأنه الأصل ، وزاده قوة أن أكثر هذا النوع بعد الهمزة الثانية فيه ساكن ، فلو خفّف الثانية ، التي قبل الساكن ، لقرُب ذلك من اجتماع ساكنين[٤] ، لا سيما على مذهب من يبدل من الثانية ألفاً[٥] ، فلمّا خاف اجتماع الساكنين حقّق ، ليسلم من ذلك ، ولأنه أتى بالكلمة على أصلها محققة ، ولأنه لو خفّف الثانية لكانت بزنتها محققة . فالاستثقال[٦] في القياس مع التخفيف باق ، ولذلك قُرِىء بإدخال ألف بين الهمزتين مع تخفيف الثانية، لأن الاستثقال[٦] مع التخفيف باق ، إذ المخففة بزنتها محققة[٧] .

« ٤ » وحجة من خفّف الثانية هو ماقدّمنا من استثقال الهمزة المفردة (١٥/ب) فتكريرها أعظم استثقالا ، وعليه أكثر العرب ، وهو مذهب نافع وابن كثير وأبي عمرو وهشام . وأيضاً فإنه لمّا رأى العرب ،وكلّ القراء قد خفّفوا الثانية ، إذا كانت ساكنة استثقالا ، كان تخفيفها إذا كانت متحركة أولى ، لأن المتحرك أقوى من الساكن وأثقل ، وأيضاً فإن جماعة من العرب ومن القراء قد

---

(١) أهل الكوفة او الكوفيون كما يذكر احيانا حمزة والكسائي وعاصم .

(٢) اسمه عبد الله بن احمد بن بشير احد من روى القراءة عن ابن عامر ، شيخ الإقراء بالشام ، أخذ عرضا عن أيوب بن تميم . وقرأ على الكسائي وروى الحروف عن ابن المسيبي عن نافع ، وعنه ابنه أحمد ، وأحمد بن يوسف التغلبي وأبو زرعة الدمشقي وغيرهم ، (ت ٢٤٢ هـ) ، ترجم في طبقات القراء ٤٠٤/١.

(٣) التبصرة ١٩/ب ، والتيسير ٣٢ ، والنشر ٣٥٩/١

(٤) ص : «من اجتماعهما» .

(٥) هو ورش ، انظر مصادر الإحالة المتقدمة .

(٦) ص : «فالاستعمال» .

(٧) هي قراءة قالون وأبي عمرو وهشام ، انظر مصادر الإحالة المتقدمة في الفقرة ذاتها .

كرهوا اللفظ بالهمزة المفردة ، فخفّفوهـا ساكنة ومتحركة نحو : « يومـن ، ويواخذ[١] » ، فكان تخفيفها إذا تكررت أولى وأقيس[٢] .

« ٥ » وحجة من خفف الثانية من كلمة ، وأدخل بين الهمزتين ألفاً ، وهو مذهب أبي عمرو وقالون عن نافع ، وهشام عن ابن عامر ، أنه لما كانت الهمزة المخففة بزنتها محققة قدّر بقاء الاستثقال على حاله مع التخفيف ، فأدخل بينهمـا ألفا ليحول بين الهمزتين بحائل ، يمنع من اجتماعهما . وقـد رُوي ذلك أيضاً عن ورش[٣] ، والعلة في الجمـع بين الهمزتـين من كلمة المختلفتي الحركـة نحو : « أئذا ، وأئنكم »[٤] وشبهه ، وبه قرأ الكوفيون وابن ذكوان ، وفي تخفيف الثانية ، وهي قراءة ورش وابن كثير ، وفي إدخال الألف بينهما ، مع تخفيف الثانية، وهي قراءة أبي عمرو وقالون [وهشام][٥] هوماقدّمنا من العلة في الهمزتين المتفقتي الحركة من كلمة نحو : « أأنذرتهم » فقِسه عليه ، فالعلة[٦] واحدة .

« ٦ » وحجة من حقّق الهمزتين المتفقتين من كلمتين هو ماقدّمنا من تقدير انفصال الأولى من الثانية ، وأن الوقف يفصل بينهما ، وأن تخفيف الثانية في الوزن كالتحقيق ، فقرأه على الأصل ، وهو التحقيـق . فعلى العلل المتقدمة في

---

(١) أول الحرفين في سورة البقرة (آ ٢٣٢) وسيأتي ذكره «بـاب علل الهمزة المفردة» الفقرة «٣» ، وثانيهما في النحل (آ ٦١) ، وتقدّم ذكـره في باب المـد وعلله وأصوله ، الفقرة «٩» .

(٢) التخفيف للهمزة ، وبعامة هو مذهب أهل الحجاز ، قال سيبويه :«استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة» ، وقال : «الا ترى أن لـو لـم تكن إلا همزة واحدة خففوها» انظر الكتاب ٢/١٩٤ ، ١٩٥ ، وأما القراء الذين يخففونها واحدة فهم ورش، وأبو عمرو في القراءة دَرْجا أو في الصلاة ، وحمزة أيضا ، انظر التبصرة ٢٣/أ ـ ب ، والتيسير ٣٤ــ٤١ ، والنشر ١/٣٨٥

(٣) التبصرة ١٩/ب .

(٤) أول الحرفين في سورة الرعد (آ ٥) ، وثانيهما في سورة آل عمران (آ ١٥)، وسيأتي ذكرهما في سورة الرعد ، الفقرة «٥» .

(٥) تكملة لازمة من : ص ، وتوجيهها من التيسير ٣٢ .

(٦) ب : «والعلة» وبالفاء كما في «ص» وجهه .

الهمزتين من كلمة في هذا الفصل ، وله مزية في القوة في التحقيق أن الأولى منفصلة من الثانية ، في الوقف ، وأن الوصل كأنه عارض ، وبه قرأ الكوفيون وابن عامر[١] .

« ٧ » وحجة من خفّف الثانية كحجته المتقدمة[٢] في تخفيف الثانية ، فيما هو من كلمة نحو : « أأنذرتهم » فقِسه عليه ، وكانت الثانية عنده أولى بالتخفيف من الأولى ، لأن الثانية تقع للتكرير ، وبها يقع الاستثقال ، فخفّفها لأنها أولى بالتخفيف من الأولى ، وأيضاً فإن الأولى قبلها ساكن في أكثر هذا الفصل ، فلو خفّفها لقرُب اللفظ من الجمع بين ساكنين ، فآثر تخفيف الثانية لذلك ، إذ قبلها متحرك ، وبه قرأ ورش[١] .

« ٨ » وحجة من خفّف الأولى[٣] أنه لمّا رأى الثانية ، لا بدّ لها من التحقيق في الابتداء ، أجرى الوصل على ذلك فحقّقها ، فوجب تخفيف الأولى ، إذ قد حصل التحقيق للثانية (١٦/أ) لما ذكرنا . وأيضاً فإنه لما كان بالثانية ، يقع التكرير والاستثقال ، خفّف الأولى ، ليزول لفظ التكرير والاستثقال عن الثانية .

« ٩ » وحجة من حذف الأولى من الهمزتين المتفقتي الحركة من كلمتين ، وهو أبو عمرو ، في المكسورتين والمضمومتين ، ووافقه البَزّي وقالون على الحذف في المفتوحتين[٣] ، أنه جعل الثانية تقوم مقام الأولى وتنوب عنها ، وفي المدة الأولى وجهان : المد لأن الحذف عارض ، ولأن الثانية تقوم مقام الأولى . وعلة ترك المد أنه لعدم الهمزة التي من أجلها وجب المد ، وكذلك الاختلاف فيها ، في قراءة من ترك مدّ حرف لحرف المد ، وتركه على ماذكرنا من العلل فيما تقدم[٤] .

---

(١) انظر مصادر إحالة الفقرة الرابعة .

(٢) ص : «كالحجة المتقدمة» .

(٣) هو مذهب البزّي وقالون ، انظر التبصرة ٢٢/أ ، والتيسير ٣٣ ، والنشر ٣٦٤/١

(٤) انظر الفقرة «٧» من باب علل المد في فواتح السور .

« ١٠ » وحجة من حقّق الهمزتين المختلفتي الحركة من كلمتين هو ماقدّمنا من أن الأولى منفصلة من الثانية ، وأنه الأصل ، وأن الوقف على الأولى والابتداء بالثانية بالتحقيق فيهما للجميع ، فأجرى الوصل مجرى الوقف ، وخفّ عليه اجتماعهما ، إذ هما من كلمتين ، وإذ انفصال الثانية من الأولى ممكن مقدّر منويّ ، وهي قراءة الكوفيين وابن عامر[١] ، في نحو : « جاء أمة رسولها ، والسفهاء ألا »[٢] وشبهه ، فقس[٣] عليه على ماقدّمنا[٤] . فأما ماخالف القراء أصولهم من هذه الفصول فعلّته تذكر مع كل حرف في موضعه . وكلّه جارٍ على ماذكرنا من العلل . فأما حكم تخفيف الهمزة في هذه الفصول فنذكر منه في هذا الموضع جملة ، ثم نبسطه ، إن شاء الله ، في أبواب تخفيف الهمز وعلله .

---

(١) انظر الفقرة الأولى من الباب نفسه ، والتبصرة ١٩/ب ، والتيسير ٣٣ ، والنشر ١/٣٦٠.

(٢) الحرف الأول من سورة المؤمنون (آ ٤٤) والثاني في البقرة (آ ١٣) ، وسيأتي ذكر هذا في الباب التالي ، و«باب تخفيف الهمز وأحكامه وعلله» الفقرة «١٧» .

(٣) ص : «فقسه» .

(٤) قوله : «على ماقدّمنا» سقط من : ص .

بـــاب

ذكر جُمَل من تخفيف الهمز فيما ذكـــرنا

أما ماكان من التخفيف في كلمة ، والثانية ساكنة ، فقد قلنا : إنك تبدل من الهمزة ألفا إذا انفتح ما قبلها ، وواواً إذا انضم ماقبلها ، وياءاً إذا انكسر ماقبلها ، وسنذكر علة ذلك فيما بعد[١] . وما كان من التخفيف فيما هي من كلمة ، وكلاهما مفتوح ، فإنك تجعل الثانية بين الهمزة والألف ، وقد ذكر عن ورش أنه يبدل من الثانية ألفاً ، وبينَ بينَ أقيسُ وأحسن له ولغيره ، ممن خفّف الهمزة الثانية ، ومع الألف يشبع المد[٢] ، وأما ماكانت الهمزة الثانية في كلمة مكسورة أو مضمومة ، والأولى مفتوحة[٣] ، فإنها تُجعل في التخفيف ، المكسورة بين الهمزة والياء ، والمضمومة بين الهمزة والواو ، والمفتوحة [بين الهمزة والألف][٤] ، وذلك نحو : « أئذا ، أؤلقي »[٥] وشبهه . وأما ماكان من كلمتين ، على اتفاق الحركة بالكسر أو الضم ، [فإنــه][٦] إذا خُفّفت (١٦/ب) الأولــى جُعلت بين بين أيضاً ، وبين الهمزة والياء نحو : « هؤلاء ان كنتم » والمضمومة بين الهمزة والواو نحو : « أولياء اولئك »[٧] ، فإذا[٨] خُففت الثانية، فكذلك أيضاً مثل تخفيف الأولى ، وأما

---

(١) وذلك في «باب تخفيف الهمز وأحكامه وعلله» .

(٢) التبصرة ٢٠/ب ، ٢١/أ ، والتيسير ٣٢ ، والنشر ٣٥٨/١ .

(٣) قوله : «والأولى مكسورة» سقط من : ص .

(٤) تكملة لازمة من : ص .

(٥) أول الحرفين في سورة مريم (آ ٦٦) وثانيهمـــا في القمر (آ ٢٥) ، انظر التبصرة ١٩/ب ، والتيسير ٣٢ ، والنشر ٣٦٩/١ .

(٦) تكملة موافقة من : ص .

(٧) تقدّم تخريجه والذي قبله في «باب علل المد في فواتح السور» الفقرة «٧» .

(٨) ب : «فإن» ورجحت ما في : ص .

ماكان من كلمتين ، باتفاق الحركة بالفتح ، فإنه إذا خـُففت الثانية جـُعلت بين بين ، بين الهمزة والألف ، وعن ورش أنه يبدل من الثانية ألفاً ، والأول أقيس ، ومع الألف يتمكن إشباع المدّ(١) . وأما ماكان من كلمتين ، باختلاف حركة الهمزة ، فإنك إذا خَففت الثانية ، وقبلها حركة ، جعلتها بين بين ، إن كانت مضمومة ، فبين الهمزة والواو نحو : « شهداء اذ حضر »(٢) إلا أن يكونقبلها ضمة ، فالأخفش(٣) يجعلها بين الهمزة والواو(٤) . وسيبويه يجعلها بين الهمزة والياء نحو : « يشاء الى »(٥). وسنذكره بأبين من هذا في تخفيف الهمزة ، فإن كانت الهمزة الثانية مفتوحة ، وقبلها ضمة ، أبدلت منها واوا مفتوحة نحو : « السفهاء الا » ، وإن كانت قبلها معلّلا كسرة أبدلت منها ياء مفتوحة نحو : « من الشهداء أن تضل »(٦) . وهذا كله يأتي معلّلا مفسرا في أبواب تخفيف الهمزة ، كحمزة وهشام ، إن شاء الله . وسنذكر « أئمة »(٧) ، وما انفرد من الحروف عما ذكرنا ، وعللها في موضعها إن شاء الله(٨) .

---

(١) التبصرة ١٩/ب ، والتيسير ٣٣ ، والنشر ١/٣٥٨ ، ٣٦٠ .

(٢) الحرف في سورة البقرة (آ ١٣٣) .

(٣) هو سعيد بن مَسْعدة ابو الحسن ، من أكابر ائمة نحاة البصرة ، وأعلم مَن أخذ عن سيبويه ، وأخذ عن شيوخ سيبويه ، وهو الطريق إلى الكتاب ، وحدّث عن الكلبي والنّخَعي، (ت ٢١٠هـ) ترجم في مراتب النحويين ٦٨ ، ومعجم الأدباء ١١/٢٢٤، ووفيات الأعيان ٦/١٤٧

(٤) ذكر أبو علي عن الأخفش قوله : «ومع ذلك فإن أبا الحسن قد جوّز على قياس أكمّيك في المنفصل فقال : إلا أن تكون المكسورة منفصلة فتكون على موضعها انها تقلب إلى جنس حركتها» ، وناقش أبو علي المسألة فأشبعها ، انظر الحجة ١/٢٧٢ ، وشرح المفصل ٩/١١٣

(٥) تقدّم تخريج هذا الحرف في الباب المتقدّم ، الفقرة «١» ، وانظر كتاب سيبويه ٢/١٩١

(٦) هذا الحرف والذي قبله في سورة البقرة (آ ١٣ ، ٢٨٢) ،انظر الباب كله في كتاب سيبويه ٢/١٩٠ ، والحجة ١/٢٧٠

(٧) الحرف في سورة التوبة (آ ١٢)

(٨) التبصرة ١٩/ب ، ٢٢/أ ، والتيسير ٣١ ، والنشر ١/٣٥٨

فإن قيل : فما الاختيار في ذلك ؟

فالجواب أن الاختيار تخفيف الثانية[1] في جميعه لخفة ذلك ، ولاستثقال اجتماع[2] همزتين متحركتين ، وللعلل التي ذكرنا ، ولأن أهل الحرمين وأبا عمرو عليه .

(١) ص : «الهمزة الثانية» .
(٢) ص : «ذلك ولاجتماع» .

بـــاب

ذكر علل الهمزة المفردة

قد قدّمنا[١] ذكر الهمزة[٢]، واستثقال العرب لها، واستعمالهم فيها لثقلها، مالم يستعملوا[٣] في غيرها من الحــروف.

« ١ » فحجة من حقّقها في فاء الفعل وعينه ولامه[٤] أنه أتى بها على الأصل، فأظهرها محقّقة، كما يفعل بسائر الحروف، وخفّ ذلك عليه وسهل لانفرادها، إذ ليس قبلها همزة، وزاده قوة أن كثيرا من العرب والقراء يحقّقونها، مع تكررها على أصلها، فكان تحقيقها وهي مفردة آكد وأخفّ وأقوى. وأيضاً فإنه همز ذلك ليبين أن الأصل الهمزة، إذ لو خفّف لجاز لظانّ أن يظن أنه لا أصل للكلمة في الهمز فكان في الهمز بيان أصلها، ألا ترى أنّ مَن ترك همز « مؤصدة »[٥] وهمـز

(١) ب: «ذكرنا» ورجحت ما في: ص.

(٢) ص: «علل الهمزة المفردة».

(٣) ص: «يستعملوه».

(٤) كل القراء حقّقوا فاء الفعل غير ورش إلا أحرفا، ذُكرت في مواضعها، وأجمعوا على همز عين الفعل غير أن لأبي عمرو مواضع استثنيت لـه، إذا قـرأ في الصلاة أو أدرج أو ادغم، ولحمزة وهشام مذاهب مذكورة في الوقف، وتابع ورش الجماعة على الهمز سوى أحرف سهلها، وأما لام الفعل فكلهم همز سوى أن نافعـا ترك همز حرف (ردأيصدقني) انظر التبصرة ٢٢/ب، ٢٣/أ، والتيسير ٣٤ ــ ٤١، والنشر ٣٨٥/١

(٥) الحرف في سورة الهُمَزة (آ ٨)، وانظر الكلام على همزه وتركه في إيضاح الوقف والابتداء ٤٠٢، والتيسير ٣٧، والنشر ٣٨٧/١

« ورئيا »[١] يجوز أن يكون مما لا أصل له في الهمز • ففي همزه بيـان أن أصله الهمز •

« ٢ » وحجة من خفّف الهمزة أنه (١٧/أ) استثقلها محقّقة فخفّفهـا على ما قدّمنا من العلل ، وأيضاً فإن التخفيف لغة أهـل الحجاز[٢] ، وأيضاً فإن التخفيف أخف على القارىء ، مع موافقة لغة العرب والرواية •

« ٣ » وحجة من ترك همز فاء الفعل خاصة ، وهو ورش ، أن فاء الفعـل حكمها أن يكون في أول الكلام ، لأنها أول الوزن ، فحقّها أن تكـون مخفّفة أبداً ، إلا أن يدخل عليها زائـد ، فتصير ثانية ، أو زائدان فتصير ثالثة ، وربما كانت الهمزة رابعة بدخول ثلاثة زوائد عليها ، فتثقل فتخفّف حينئـذ ، فلذلك خفّف فاء الفعل ، لأنها ثانية أو ثالثة أو رابعة ، وذلك نحو:« يؤمن ، وسيؤمن واستأمن »[٣] فلما بعدت الهمزة من أول الكلام ثقلت فخففت •

« ٤ » وحجة من همز عين الفعل ولامه إجماعهم على ذلك، فهمز للإجماع، لئلا يخرج عن الإجماع • وأيضاً فإن الهمز هو الأصل • وأيضاً فإنه لو لم يهمز لظن ظان أنـه لا أصل له في الهمز ، فأتى به مهموزاً على أصله •

« ٥ » وحجة ورش في همزه « المأوى »[٤] ، والهمزة فاء الفعل ، ومن أصله أنه لا يهمز فاء الفعل ، أنه لو سهّل ولم يهمز لاجتمع ثلاثة أحرف من حروف العلـة متوالية ، وذلك قليل ، لم يقع إلا في « أوى » لإجماع[٥] العرب على ترك همز الهمزة الساكنة ، إذا كان قبلها همزة نحو : « آتى ، وآمن »[٦] •

---

(١) الحرف في سورة مريم (آ ٤٧) وسيأتي ذكره في سـورة مريم ، الفقـرة «٢٧» ، انظر مجالس ثعلب ٢١٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٦٨/أ .

(٢) كتاب سيبويه ١٩٠/٢

(٣) الحرف الأول في سورة البقرة (آ ٢٣٢) وليس للفظتين الأخريين مثـال في القرآن ، انظر التبصرة ٢٦/أ ، والتيسـير ٤١ ، والنشر ٤٣١/١

(٤) الحرف في سورة السجدة (آ ١٩)

(٥) ص : «لاجتمـاع» .

(٦) الحرفان في سورة البقرة (آ ١٧٧ ، ١٣) .

وأيضاً فإنه لما همز « تؤويه ، وتؤوي »[١] لئلا يجتمع واوان في التخفيف ، فذلك أثقل من التحقيق ، رجع إلى التحقيق ، لأنه أخفّ ، فأجرى باب « الإيواء » على سنن واحد في الهمز ، لئلا يختلف ، إذ هو كله من أصل واحد ، من «أوى»، مع نقله ذلك عن أئمته .

« ٦ » فإن قيل : فما بال ورش همز « فأذن ، ومن تأخر ، ومآرب ، ومآبا ، وتؤزهم ، ويؤده ، ويؤوده »[٢] ، والهمزات[٣] فيه كله فاء الفعل ، ومن أصله أن لا يهمز فاء الفعل ؟

فالجواب أنه إنما خفّف من فاء الفعل ، ما وجد فيه سبيلا إلى البدل في التخفيف ، وأبدل من الهمزة حرفاً يقوم مقامها ، وينوب عنها ، فاستغنى عنها بحرف يقوم مقامها ، هو أخفّ منها ، وذلك في «يؤمن ، ويأكل ، ويؤاخذ »[٤] وشبهه، وهذه الكلمات لا يتمكن في تسهيلها البدل لأنها متحركة ، قبلها حركة ، فلا تكون إلا بين بين . وبعد كل همزة منها ساكن . وهمزة بين بين ، يبعد وقوع ساكن بعدها ، لأنها تصير وصلة إلى اللفظ بالساكن بعدها ، فكأنها مبتدأ بها ، وهمزة بين بين لا يبتدأ بها ، فوجب (١٧/ب) فيها التحقيق ضرورة في القياس . وقد تسهّل الهمزة ، وإنْ كان بعدها ساكن في بعض الكلام ، لكن المعمول به ماذكرت لك ، فلمّا لم يجد إلى البدل سبيلا وبعُد جَعْلُها بين بين ، رجع إلى التحقيق ، إذ لا سبيل إلى غير التحقيق أو التسهيل ، فلمّا صعب التسهيل رجع إلى التحقيق .

---

(١) أول الحرفين في سورة المعارج (آ ١٣) وثانيهما في الأحزاب (آ ٥١) .

(٢) هذه الأحرف على ترتيبها في النص في سورة النور (آ ٦٢) ، في البقرة (آ ٢٠٣) في طه (آ ١٨) في النبأ (آ ٢٢) في مريم (آ ٨٣) في آل عمران (آ ٧٥) في البقرة (آ ٢٥٥) .

(٣) ص : «والهمزة» .

(٤) أول الأحرف في سورة البقرة (آ ٢٣٢) وثانيهما في النساء (آ ٦) وثالثهما في النحل (آ ٦١) .

« ٧ » فإن قيل : فما حجة ورش في تخفيفه لـ « الذئب ، وبئس ، وأرأيت »[١] ومن أصله أن يحقق عين الفعل حيث وقعت ؟

فالجواب أنه خفّف همزة « الذئب » على لغة من قال : لا أصل له في الهمز ، وقد قال الكسائي : لا أعرف أصله في الهمز ، فلم يهمزه في قراءته ، وكذلك « البئر »[٢] قد قيل : لا أصل لها في الهمز . فأما تخفيفه للهمزة الثانية من «أرأيت» وهي عين الفعل ، فإنه لمّا اجتمع في كلمة همزتان ، بينهما حرف ، خفّف الثانية استخفافاً . وأيضاً فإنه لمّا رأى بعض العرب يحذف الثانية حذفا مستمراً ، وبه قرأ الكسائي خفّفها ، وجعل تخفيفها عوضاً من حذفها ، إذ في حذفها بعض الإجحاف بالكلمة[٣] . وسيأتي علة[٤] من حذفها ومن خفّفها في موضعها ، إن شاء الله .

« ٨ » فإن قيل : فما بال ورش ترك همز[٥] (ردءا يصدقني) « القصص ٣٤ » والهمزة لام الفعل ، ومن أصله همز لام الفعل حيث وقعت ، ومن أصله أيضاً أنه لا يلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها في كلمة ؟

فالجواب أنه لمّا وجد سبيلاً إلى إلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها لم يهمزها ، وألقى حركتها على ماقبلها ، قياساً على فعله في إلقاء حركة كل همزة ، أتت[٦] في كلمة وقبلها ساكن من كلمة أخرى ، فأجرى ما هو من كلمة مجرى ما هو من كلمتين ، وقد[٧] همز قوله : (ملء الارض)« آل عمران ٩١ » على

---

(١) الأحرف على ترتيبها في سورة يوسف (آ ١٣) وسيذكر في سورته الفقرة «١١» في البقرة (آ ١٠٢) في الكهف (آ ٦٣) وسيأتي ذكره في سورة الانعام ، الفقرة «١٧ — ١٨» .

(٢) هذا الحرف في سورة الحج (آ ٤٥) .

(٣) التبصرة ٢٣/أ ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ١/٣٨٨ ، ٣٩٢ ، ومجالس ثعلب ٢١٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١٦٤

(٤) ص : «ونحن نذكر علة» .

(٥) ب ، ص : «همزة» ورجحت ما أثبته .

(٦) قوله « أتت » سقط من : ص .

(٧) لفظ «وقد» سقط من : ص .

أصله في همزة لام الفعل ، ولم يلق حركة الهمزة ، ليفرّق بين ما هو من كلمة ، وما[١] هو من كلمتين ، فاستثقل ما هو من كلمتين لثقله ، فخفّف[٢] فيه الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها ، نحو : « من آمن »[٣] ، واستخفّ ما هو كلمة فهمزه ، ولم يلق فيه الحركة ، وكان أصله ألا يلقي الحركة في (ردءا) لكنه أجراه على حكم ما هو من كلمتين ، فألقى فيه الحركة للجمع بين اللغتين[٤] .

« ٩ » فإن قيل : فلم خصّ « ردءا » بإلقاء الحركة دون غيرها ، مما هو في كلمة كـ « الخبء ، وجزء »[٥] ؟

فالجواب أنك إذا خفّفت « ردءا يصدّقني » أشبه لفظه لفظ كلمتين منفصلتين مفهومتين ، فـ « رِد » كلفظ الأمر من « وَرَدَ ، يَرِد » والهمزة والتنوين كالخفيفة في اللفظ ، فصار لفظه كلفظ كلمتين مفهومتين ، فألقى فيه الحركة ، لأنه ككلمتين في اللفظ .

« ١٠ » ومن الهمزة المفردة تخفيف أبي عمرو لكل همزة ساكنة إذا أدرج (١٨/أ) القراءة ، أو قرأ في الصلاة ، وهي رواية الرَّقيّين عنه ، رواية أبي شعيب السوسي وغيره . وعلته في ذلك أنه آثر التخفيف عند إدراج القراءة وعند الصلاة بالقرآن ، فخفّف الهمزة ، إذ التخفيف أبين في اللفظ من التحقيق ، وهي لغة العرب[٦] .

« ١١ » فإن قيل : فلم خصّ الساكنة وآثرها بالتخفيف إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة دون المتحركة ، والمتحركة أثقل من الساكنة فخفّف الخفيف وحقّق

---

(١) ص : «وبين ما» .
(٢) لفظ : «فخفف» سقط من : ص .
(٣) الحرف في سورة البقرة (آ ٦٢) .
(٤) التبصرة ٢٣/أ ، والتيسير ٣٥ ، ١٧١ ، والنشر ٤٠٧/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٠٥ ، وإبراز المعاني ٨٧
(٥) أول الحرفين في سورة النمل (آ ٢٥) والثاني في الحجر (آ ٤٤) ، وسيأتي هذا في سورة الزخرف ، الفقرة «٢» .
(٦) انظر الفقرة الأولى من الباب نفسه .

الثقيل ، وهذا ضد النظر والقياس ؟

فالجواب أن الساكنة تجري في التخفيف على سنن واحد وقياس واحد ، وهو البدل ، فسهّل ذلك فيها ، واستمر القياس في حكمها ، فخصّها بذلك لجريها على حكم واحد ، وهو البدل • والمتحركة ليست كذلك في التخفيف ، بل تكون مرة بين الهمزة والألف ، ومرة بين الهمزة والواو ، ومرة بين الهمزة والياء ، ومـرة يلقي حركتها على ماقبلها ، ومرة يبدل منها حرف غيرها ، ومرة يدغم الحرف الذي قبلها فيما هو بدل منها ، ومرة تُحذف • فهي تجري على وجوه كثيرة مضطربة • فلما رآها لا تستقر على أصل واحد ، وتخفيفها أثقل وأصعب على القارىء مـن تحقيقها حققها ، ولم يخففها • ولمّا رأى الساكنة تجري على سنن واحد ، وقياس غير منخرم ، وتخفيفها أسهل على القارىء من تحقيقها آثر تخفيفها مـع روايته ذلك عن أئمتـــه •

« ١٢ » فإن قيل : فما باله حقّق الساكنة التي سكونها بنـاء أو عَلَم للجزم ، وتخفيفها في الحكم مستمر جار على قياس واحد •

فالجواب أن ماسكونه عَلَم للجزم ، وما سكونه بناء ، أصله كلّه الحركة ، والسكون فيه عارض • ومن أصله أن يحقّق المتحركة ، فحقّق هذه على ماكانت عليه في أصلها[1] قبل الجزم والبناء ، وأيضاً فإن هذين[2] النوعين قد غُيّرا مرة من الحركة إلى السكون ، فكره أن يغيرهما مرة أخرى إلى البدل ، فيقع في ذلك تغيُّر بعد تغير ، فيكون فيه إجحاف بالكلمة[3] •

« ١٣ » فإن قيل : فما باله حقّق « تؤويه،وتؤوي » وحقّق «مؤصدة» في الموضعين ، وحقق « ورئيا »[4] في مريم ، والهمزة ساكنة فيها ، يحسُن فيها البدل ويتأتى ؟•

---

(١) ص : «أصلـه» .
(٢) لفظ «هذين» سقط من : ص .
(٣) التبصرة ٢٤/ب ، والتيسير ٣٦ ، والنشر ٣٨٦/١
(٤) تقدّم تخريج هذه الأحرف في الباب نفسه الفقرتين «١ ، ٦».

فالجواب أنه إنما سهّل الهمزة الساكنة للتخفيف ، وهو إذا سهّل همزة « تؤويه ، وتؤوي » اجتمع فيه واوان وضمة وكسرة ، وذلك ثقيل جدا ، فلمّا كان التخفيف للهمز[1] أثقل من الهمز آثر الهمز[2] وترك التخفيف لثقله . فأما « مؤصدة » فإنه لمّا كان فيه لغتان في اشتقاقه ، يجوز أن يكون مشتقاً مما أصله الهمز ، من « آصدت » أي : أطبقت (١٨/ب) ومن « أوصدت » لغة فيه بمعنى واحد[3] ، كره أن يخفّف همزة ، وهو عنده من « آصدت » . فيظن ظانّ أنه عنده من « أوصدت » ، فخاف أن يخرج بالتخفيف من لغة إلى لغة ، فحقّق همزه لذلك . وكذلك « ورئيا » فيه لغتان : الهمز على معنى « الرؤاء » وهو ما يظهر من الزّي ، وترك الهمز على معنى « الرّي »[4] فكره أن يترك همزه ، فيظن أنه عنده من« الرّي »[5] ، فيخرج بترك الهمز من لغة إلى لغة أخرى ، ومن معنى إلى معنى آخر ، فهمزه ليتبيّن مِمّ هو مشتق ، وما معناه .

فأما ماذكرنا من الاختلاف في الهمزة ، إذا أسكنها أبو عمرو في رواية الرّقيين عنه في « بارئكم »[6] ، وأن من القراء مَن يبدل من الهمزة ياء لسكونها ، على أصله في تخفيف الساكنة[7] ، وأن منهم من لايخفّفها ، ويحققها .

« ١٤ » فعلّة مَن خفّفها فأبدل منها ياء أنه أجراها مجرى كل همزة ساكنة ، أبدل منها ياء إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة ، لتكون الساكنة كلها على قياس واحد .

---

(١) قوله «للهمز» سقط من : ص .
(٢) ص : «اتى بالهمز» .
(٣) قوله : «بمعنى واحد» سقط من : ص .
(٤) القاموس المحيط مادة «أصد ، وصد ، راى ، روي» .
(٥) قوله : «فيظن انه ... الري» سقط من : ص .
(٦) الحرف في سورة البقرة (آ ٥٤) ، وسيأتي في «باب علة الاختلاف في الوقف على الهمز» الفقرة «٤» انظر كتاب سيبويه ٣٥٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات اهل الامصار ٧/أ ، والتبصرة ٥٠/ب ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢٠٥/٢
(٧) التبصرة ٢٤/أ ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ٣٨٨/١

وعلّة مَن حققها ولم يخففها أنه لمّا كان أصلها الحركة أجراها في التحقيق على أصله في المتحركة ، وأيضاً فإنه لما رآها قد تغيّرت عن الحركة إلى السكون كره أن يغيرها مرة أخرى بالبدل ، قياسا على مذهبه في تحقيق ماسكونه علم للجزم أو البناء ، إذ قد حققه ، ولم يخفّفه لتغيره مرة ، فكره أن يغيّره مرة أخرى[١] .

« ١٥ » فإن قيل : فما الاختيار في ذلك ؟

فالجواب أن الاختيار في ذلك الهمز ، لأنه الأصل ، ولإجماع القراء عليه ، ولأن التخفيف تغيير ، فتركه أولى .

« ١٦ » فصل : قال أبو محمد : اعلم أيها الناظر في هذا الكتاب أني لا أعتمد على ترك الاعتداد بالعارض[٢] في كثير مما تقدّم وما يأتي ، وربما اعتددت به قياساً على مذهب[٣] العرب في ذلك ، فربما اعتدوا بالعارض في قليل من الكلام ، ولا يعتدون به في أكثر الكلام . فمما اعتدوا فيه بالعارض قولهم : سَلْ زَيداً[٤] ، اعتدوا[٥] بالفتحة التي على السين وهي عارضة ، إنما هي حركة الهمزة ، نُقلت الى السين ، فلذلك حذفوا ألف الوصل ، وقالوا : لَحْمَر جاء[٤] ، فاعتدوا بالحركة التي على اللام ، وهي عارضة ، إنما هي حركة الهمزة من « أحمر » نُقلت إلى اللام ، فحذفوا ألف الوصل واستغنوا عنها بالحركة العارضة . ومن هذا قراءة نافع وأبي عمرو في « عادا الأولى » في « والنجم »[٦] بالإدغام ، وذلك أنهما لمّا ألقيا حركة الهمزة على لام التعريف اعتدّوا بها ، فحسُن (١٩/أ) الإدغام

---

(١) التبصرة ٢٤/أ ـ ب ، والتيسير ٣٦ ، ٧٣ ، والنشر ٣٨٧/١ ، ٣٨٨ ، وإبراز المعاني ١١١

(٢) تقدّم الكلام على الاعتداد بالعارض وتركه في «باب المد وعلله وأصوله» الفقرة «٦» انظر التبصرة ٢٤/أ ـ ٢٥/ب ، وكتاب سيبويه ١٩٢/٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١٣٠/أ ـ ب .

(٣) ص : «مذاهب» .

(٤) سيأتي هذا المثال في آخر الفقرة «٥» من الباب التالي .

(٥) ص : «اعتدوا بالعارض وهو الفتحة» .

(٦) هو الآية (٥٠) ، انظر «باب المد علله وأصوله» الفقرة «٨» .

في اللام إذ عليها حركة مُعتَدٌ بها . ولولا ذلك ماجاز إدغام التنوين في لام ساكنة، إذ لا يكون المدغم فيه أبداً إلا [١] متحركاً بحركة معتد بها . ومما لم يعتدوا فيه بالعارض في[٢] تخفيف همزة « رؤيا »[٣] فلم يدغموا الواو في الياء على أصلهم في «ميت ، وهين» لأن الواو عارضة ، إنما هي بدل من همزة . وقالوا : ضوء ، فإذا خففوا الهمزة قالوا: ضَوٌ، فأتوا بواومتحركة، قبلها فتحة، وليس ذلك في كلام العرب ، ولم يُعلّوها على أصولهم في الكلام ،لأن حركتها عارضة ، إنما هي حركة الهمزة نُقلت اليها . وهذا أكثر في الكلام وأقيس من الاعتداد بها ، و[٤] على هذا عَوّل مَن أنكر قراءة نافع وأبي عمرو في « عادا الأولى » بالإدغام[٥] . وقال : الحركة على اللام عارضة ، واللام ساكنة على أصلها ، فلا يحسن الإدغام فيها ، لأن المدغم لا يكون إلا ساكناً ، والمدغم فيه لا يكون إلا متحركاً ، فلم يجز عندهم الإدغام في اللام وهي ساكنة في الأصل[٦] .

---

(١) ب : «لا» وتصويبه من : ص .

(٢) ص : «بالحركة العارضة قولهم في» .

(٣) الحرف في سورة يوسف (آ ٤٣) .

(٤) ص : «فإن قيل فما الاختيار في ذلك ... فتركه أولى» والظاهر انها عبارة مكررة ، لتقدمها قبل بدء هذه الفترة .

(٥) النحويون هم الذين أنكروا أن يشار إلى المصدر ، وهو سيذكر مفصلا في الفقرة «٥» من الباب التالي .

(٦) ص : «الوصـــل» .

بـــاب

علل نقـــل حركة الهمزة على الساكن قبلهـــا لورش

« ١ » قد[١] قدّمنا القول في ثقل الهمزة، وبُعـد مخرجها، وصعوبة اللفظ بها، فلمّا كثرت الهمزة في الكلام، وأمكن أن تُلقى حركتها على ماقبلها، فتقوم حركتها مقامها، وتذهب صعوبة لفظها، آثر ذلك ورش، مـع روايته ذلك عن أئمته. فهو إذا ألقى حركة الهمزة على ماقبلها لم يُخِلّ بالكلام، وخفّف الثقل الذي في الهمزة، فآثر ذلك لذلك، وكان ما هو من كلمتين أولى بالتخفيف، لثقل اجتماع كلمتين والهمزة، ولم[٢] يفعل ذلك فيما هو من كلمة لخفة الكلمة، نحو: « مسؤولا، والظمآن، والمشأمة »[٣] ونحـوه، غـير أنـه فعَـله في « ردءا يصدقني»[٤] وحده، لأنه بناه على ماهو من كلمتين، فألقى فيه الحركة. وأيضاً فإنه جمع بين اللغتين.

« ٢ » فإن قيل: فما باله ألقى الحركة في كلمة على لام التعريف نحو: « الآخرة، والأرض »[٥] وشبهه؟

---

(١) لفظ «قـد» سقط من: ص.

(٢) ب: «لم» ووجهه ما في: ص.

(٣) أول الأحرف في سورة الإسراء (آ ٣٤) وقد تقدم في «باب المـد وعللـه وأصولـه» الفقرة «٤»، وثانيهما في النور (آ ٣٩)، وثالثها في الواقعة (آ ٩)، وسيأتي في «تخفيف الهمز وأحكامه ...» الفقرة «١٠».

(٤) تقدّم ذكره في الباب المتقدم، الفقرة الثامنة.

(٥) كلا الحرفين في سورة البقرة (آ ٤، ٢٢)، ذكر أولهما في «باب المـد علله وأصوله» الفقرة «٧» وسيأتي ذكرهما في «تخفيف الهمز وأحكامه وعلله» الفقرة«٨».

فالجواب أن الألف واللام ، اللذين للتعريف ، كـكلمة منفصلة مما بعدها ، لأنهما دخلا بعد أن لم يكونا ، ولأن حذفهما جائز ، ولأن الكلام مع عدمهما مستقل مفهوم ، فصار ذلك بمنزلة ما هو من كلمتين ، فأجراه[١] في إلقاء الحركة على الساكن مجرى ما هو من كلمتين[٢] .

« ٣ » فإن قيل : فما باله لم يلق حركة الهمزة على الساكن من كلمة أخرى إذا كان [حرف][٣] مدّ ولين ؟ (١٩/ب) .

فالجواب أنه لو ألقى الحركة على الألف في نحو قوله : (فما آمن) « يونس ٨٣ » لتغيَّرت الألف وانقلبت همزة ، ولحالَ الكلام عن أصله ، فامتنع إلقاء الحركة لذلك على الألف ، وفعل ذلك بأُختي الألف : الواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة ، للتشبيه[٤] بالألف ، فامتنع فيهما من إلقاء الحركة عليهما، مثلما امتنع في الألف . وأيضاً فإن الألف في نية حركة لايتغيّر ماقبلها أبداً ، والحركة لا تلقى على حركة .

« ٤ » فإن قيل : فلم ألقى ورش حركة الهمزة على حرفي اللين نحو : (ولو أن أهل) « المائدة ٦٥ » و (ابني آدم) « المائدة ٢٧ » وحرفا[٥] اللين فيهما شبه بالألف ؟

فالجواب أن حرفي اللين لمّا انفتح ماقبلهما وتغيّر نقصا عن شبه الألف ، إذ الألف لايتغير ماقبلها أبداً . فلما فارقا الألف ، في قوة الشبه ، دخلا في مشابهة سائر الحروف ، التي تتغيّر حركة ماقبلها ، فحسُن إلقاء الحركة عليهما كسائر الحروف[٦] .

---

(١) ص : «فأجراهما» .
(٢) التبصرة ٢٥/أ ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ٤٠٢/١ ، والحجة ٢٩٦/١ ، وإبراز المعاني ١١٥
(٣) تكملة لازمة من : ص .
(٤) ص : «بالتشبيه» .
(٥) ب : «وحرفي» وتصويبه من : ص .
(٦) انظر مصادر إحالة الفقرة «٢» المتقدمة .

« ٥ » فإن قيل : فما علة قالون وموافقته ورشا[١] في إلقائه الحركة في « الآن » في موضعين في يونس[٢] ، وفي « ردءا يصدقني » ، وفي ، « عادا الأولى » في « والنجم » ؟

فالجواب أن « الآن » اجتمع فيها مدتان ، مدّة في أوله ، لأجل الألف التي هي بدل من ألف الوصل ، للفرق بين الاستفهام والخبر ، وإتيان الساكن بعدها كقوله : (آلذكرين) « الأنعام١٤٣ » ومدّة بعد الهمزة الثانية ، وهي همزة « آن »[٤] فعل ماض ، ودخلت عليه الألف واللام ، وألف الاستفهام . والألف والتغيير ، إذ[٣] كان أصلها « أوان » عند القراء ثم حُذفت الواو ، وقيل : أصله « آن »[٤] فعل ماض ، ودخلت عليه الألف واللام ، وألف الاستفهام . والألف واللام زوائد فيها ، فثقلت الكلمة ، إذ خالفت سائر ما فيه الألف واللام الداخلتان على همزة ، فخفّف قالون الهمزة الثانية ، فألقى حركتها على لام التعريف كورش لذلك . فأما « ردءا يصدقني » فقد مضى الكلام عليه لورش ، أنه أجراه مجرى ما هو من كلمتين في إلقاء الحركة[٥] . [وفعل قالون ذلك ليجمع بين اللغتين][٦] . فأما « عادا الأولى » في « والنجم » فإنه لما أراد إدغام التنوين في اللام لم يمكن أن يدغمه في ساكن ، إذ لا يُدغم حرف أبدا إلا في متحرك ، فألقى عليه حركة الهمزة ، ليتأتّى له الإدغام في متحرك ، واعتدّ بالحركة على ماذكرنا من مذاهب العرب . فأما إتيان قالون بهمزة ساكنة بعد اللام ، فإنه لمّا أدغم التنوين في اللام صارت الحركة لازمة غير عارضة ، فسقط المدّ في قراءة ورش (٢٠/أ) لأن المدّ إنما كان [يكون][٧] في هذا ونظيره ، إذا كانت الحركة عارضة ، والهمزة

---

(١) ص : «لورش» .
(٢) هما الآيتان (٥١ ، ٩١) .
(٣) ب : «إذا» وتوجيهها من : ص .
(٤) القاموس المحيط مادة «أون ، أين» .
(٥) تقدّم في الباب قبل هذا ، الفقرة «٨» .
(٦) تكملة لازمة من «ص» .
(٧) تكملة مناسبة من : ص ، واستؤنس ب : ل .

مقدّرة ، فمدّ لتقدير لفظ الهمزة ، فلمّا لم يقدّر الهمزة ، لاعتداده بالحركة في اللام في هذا الوضع ، أسقط المدّ ، ولمّا تحركت اللام بحركة لازمة ، معتَدّ بها ، لأجل الإدغام فيها ، ردّ قالون الواو ، التي بعد اللام ، إلى أصلها ، وهو الهمز ، وذلك أن أصل « أولى » « وولى » مشتق من « وأل » إذا لجأ ، فلمّا انضمت الواو أبدل منها همزة ، كما فعل في « وجوه ، ووُقّتت »[١] فاجتمع همزتان ، الثانية ساكنة ، فخُفّفت الثانية فأُبدل منها واو لانضمام ماقبلها ، فصارت « أولى » ، فلما ألقى حركة الهمزة المضمومة على اللام ، ووقع الإدغام ، اعتدّ بالحركة ، فلم يتغيّر[٢] رجوع المضمومة ، فسقط المد لورش ، ورجعت الواو إلى أصلها ، وهو الهمز في قراءة قالون[٣] . وقد تقدّم من هذا[٤] جملة في باب المدّ[٥] .

وقراءة نافع وأبي عمرو[٦] في « عادا الأولى » في « والنجم » ضعيفةعند النحويين حتى إن بعضهم عدّها من اللحن[٧] ، وعلتهم في ذلك أنهم أدغموا التنوين في حرف ساكن ، والساكن لايُدغم فيه ، لأن المدغم لا يكون إلا ساكناً ، فامتنع[٨] أن يكون المدغم فيه ساكناً أيضاً . وحركة الهمزة ، التي على اللام ، لايَعتدّون بها ، لأنها عارضة ، فاللام في حكم الساكنة ، والساكن لايُدغم فيه ، فلهذا أنكروا قراءة نافع في ذلك . وقد وافقه على ذلك أبو عمرو ، ووجه ذلك ماقدّمنا من أن الحركة العارضة ، قد يُعتدّ بها في قولهم : « سَلْ ، ولَحْمَر » وشبهه .

---

(١) القاموس المحيط مادة «وأل ، وجه ، وقت» .

(٢) ص : «يقـدر» .

(٣) وروى عنه بغير همز جمهور العراقيين كلهم من طريق أبي نشيط ، أنظر التبصرة ٢٥/ب ، والتيسير ٢٠٤ ، والنشر ٤٠٤/١ «يشبع التوجيه» .

(٤) ص : «علـة هـذا» .

(٥) تقدّم في «باب المد علله وأصوله» ، الفقرة «٤» .

(٦) لفظ «أبي عمرو» سقط من : ص .

(٧) ص : «لحنـا» .

(٨) ب : «فمتنع» ، ص : «فممتنع» فوجهتها .

وقد بيّنا ذلك ، وسنزيده بيانا في موضعه إن شاء الله[١] .

« ٦ » فإن قيل : فما الاختيار في باب نقل الحركة ؟

فالجواب أن الاختيار الهمز وترك الحركة ، لأنه هو الأصل ، ولأن القراء أجمعوا على ذلك ، ولأن نافعا ، عند جميع الرواة عنه ، لاينقل الحركة ، إنما رواها عنه ورش وحده ، ولأن الهمز لازم في الابتداء فإجراؤه[٢] الوصل على الوقف أحسن من مخالفته ، ولأن الهمز في جميعه ، في تقدير الابتداء به ، لأنه في أول كلمة ، والابتداء لا يجوز فيه التخفيف ، فأجرى الوصل على ذلك[٣] .

« ٧ » فإن قيل : فما تقول في هاء السكت في قوله تعالى : (كتابيه • إنّي) « الحاقة ١٩ ، ٢٠ » هل تنقل إليها حركة الهمزة لورش ؟

فالجواب أن المتعقبين (٢٠/ب) اختلفوا في ذلك ، فمنهم من يُلقي حركة الهمزة على الهاء ، وعلته في ذلك أنه أجراه مجرى كل ساكن ، يقع قبل الهمزة ، غير حروف المد واللين ، فألقى على الهاء الحركة لسكونها ، كما يفعل كل ساكن أتى بعده همزة ، غير حروف المد واللين ، ومنهم من لايلقي على الهاء الحركة ، لأن الوقف على الهاء لازم[٤] ، ولذلك جيء بها ، فإذا كان الوقف على الهاء هو الأصل ، فهي غير متصلة بالهمزة ، والهمزة مبتدأ بها ، فلا يحسن في هذا التقدير إلقاء الحركة ، لأن الحركة إنما تلقى على ساكن متصل لفظه بالهمزة ، وهذه ليس لفظها متصلاً بالهمزة لأن حكمها وأصلها الوقف عليها ، لأنه إنما جيء بها زائدة ليتبين بها حركة ياء بالإضافة في الوقف . ومن ألقى عليها الحركة فقد وصلها بما بعدها ، وترك

---

(١) تقدم الكلام على ذلك باختصار انظر «باب المد علله وأصوله» ، الفقرة «٨» ، و«باب ذكر علل الهمزة المفردة» الفقرة «١٦» .

(٢) ص : «فجري» .

(٣) التبصرة ٢٥/ب ، والحجة ٢٩٧/١

(٤) ورواية الجمهور عنه في ذلك الإسكان وتحقيق الهمزة على مراد القطع والاستئناف ، قطع به غير واحد من طريق الأزرق ، لكن الوجه الآخر ، اي النقل ظاهر نصوص العراقيين له ، وذكره بعضهم عن الأزرق ، ومنهم مَن سوّى بين الوجهين ، كالمهدوي ، انظر النشر ٤٠٢/١

الوقف الذي من أجله جيء بها ، ولولا الحاجة إليها في الوقف عليها لتظهر حركة الياء بها ما احتيج إليها ، فهي حرف زائد للوقف . فمن ألقى عليها الحركة فقد جعلها كالأصل ، وأثبتها في الوصل . وترك إلقاء الحركة عليها هو الاختيار فيها[1]. وعلى هذا الاختلاف اختُلف في إدغام الهاء في الهاء ، التي بعدها ، في قوله : (ماليه . هلك) « الحاقة ٢٨ ، ٢٩ » ، والوجه والاختيار إظهارها لأن «الأولى» موقوف عليها في اللفظ والنية ، وللوقوف جيء بها ، فالثانية منفصلة منها ، والإدغام لا يكون إلا مع اتصال الحرفين ، وملاصقة الأول للثاني ، فإذا كان الأول منفصلا من[2] الثاني ، بالوقف عليه ، لم يكن سبيل للإدغام ألبتة . فأما من وصل الهاء في الموضعين بما بعدها ، فقد غلط في ذلك ، وأتى بغير الاختيار ، ولكن الصواب ، أن يوقف على الأول أبداً ، وإن نوى الواقف عليها الوقف، وهو واصل، فهو أقرب للصواب . وقد[3] قال المبرد وغيره إن من أثبت هذه الهاء ، وشبهها من هاء الوقف التي للسكت ، التي جيء بها لبيان حركة ما[4] قبلها في وصله فقد لَحَن . ورُوي عنه أو عن بعض النحويين أنه صلى خلف إمام الصبح ، فقرأ الإمام « الحاقة » ، ووصل الهاءات اللواتي للسكت فيها بما بعدها ، فقطع الصلاة ، ورأى ذلك من أعظم اللحن[5] . فالوقف على هاتين الهاءين هو وجه الصواب ، والاختيار ، وإذا كان الوقف هو الصواب فلا سبيل إلى إلقاء حركة الهمزة ، ولا إلى الإدغام ، لأن الهمزة تصير مُبتدأ بها ، وكذلك الهاء[6] .

---

(١) التبصرة ٢٥/ب ، والتيسير ٣٦ ، والنشر ٤٠٣/١ ، وإبراز المعاني ١٢١

(٢) ص : «عن» .

(٣) لفظ «وقد» سقط من : ص .

(٤) ص : «الحركة التي» .

(٥) ذكر الحريري في نحو هذا قوله : لحّنوا حمزة في قراءته : واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ، حتى قال أبو العباس المبرد : لو أني صليت خلف إمام فقرأ بها لقطعت صلاتي ، انظر درّة الغواص ٣٧ ، وأيضا الكامل ٥٦/٢ ، والمقتضب ٢٤٨/٤

(٦) ص : «الهاء فافهم» ، انظر التبصرة ٢٥/ب ، والتيسير ٣٦ ، والنشر ٤٠٢/١ ـ ٤١٢ وإبراز المعاني ٨٧ ـ ٩٠ ، ١٠٩ ، 115

(٢١/أ) بـــاب

علة الاختلاف في الوقف على الهمز

« ١ » تفرّد حمزة بتخفيف كل همزة متوسطة أو متطرفة ، إذا وقف خاصة، ووافقه هشام على تخفيف المتطرفة خاصة ، وحقّق ذلك سائر القراء غيرهما في الوقف كالوصل . فإن[1] كانت الهمزة بعد حرف زائد ، لا يغيّر الكلام حذفه ، لم يخفف نحو : « فإن ، ولأن ، وفبأي ، والآخرة[2] » وشبهه .

وحجة من خفّف الهمزة هو ماذكرنا متقدماً من ثقل الهمزة وجَلادتها وبُعْد مخرجها ، وتصرّف العرب في تغيير لفظها[3] ، فخفّفها طلباً للتخفيف فيها ، لصعوبة التكلف في تحقيقها .

« ٢ » فإن قيل : فلم خصّ الوقف بالتخفيف للهمزة دون الوصل ؟

فالجواب أن القارىء لا يقف إلا وقد وهنت قوة لفظه وصوته ، فيما قرأ قبل وقفه . والهمزة حرف صعب اللفظ به ، فلمّا كان الوقف ، يضعف فيه صوت القارىء بغير همز ، كان فيما فيه همزة أضعف ، فخفّف الهمزة في الوقف للحاجة إلى التسهيل والتخفيف على القارىء ، مع ما أنها لغة للعرب ، ومع نقله ذلك عن أئمته . فأمّا الوصل فإن قوة القارىء في لفظه وجِمام[4] قوته في ابتدائه تكفي

---

(١) ص : « فـإذا » .

(٢) أول الأحرف في سورة البقرة (آ ٢٤) وثانيها في سورة الـرحمن (آ ١٣) وثالثها في الأعراف (آ ١٨٥) ، في البقرة (آ٤) وقد ذكر في «باب المدّ وعلله وأصوله» الفقرة «٧» .

(٣) انظر «باب علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين» الفقرة «٢» .

(٤) الجمام جمع جم وهو من الماء معظمه وجمعه ، والكثير من كل شيء ،انظر القاموس المحيط مادة «جم» .

عن[1] تخفيف الهمزة ، وإذ قد استولى عليها القارىء ، وعلى اللفظ بها مُحقَّقة لجِمام قوته ووصله لكلامه[2] .

« ٣ » فإن قيل : فلِمَ لم يخفف الهمزة مع الزوائد ، لأنها في اللفظ بعد حرف أو حرفين كالمتوسطة ؟

فالجواب أن الهمزة مع الزوائد قبلها ، اللواتي لا يتغيّر الكلام بحذفهن ، كالمُبتدأ بها . فالهمزة المبتدأ بهـا لا يجوز تخفيفها ، فأجراها مع الزوائد مجراها في الابتداء بها ، فلم يخفّفها . وقد رُوي تخفيفها مع الزوائد لأنها في اللفظ كالمتوسطة . وعلة مَن فعل ذلك أنه عامل اللفظ عملا واحدا ، فخفّف كل ما كان في اللفظ متوسطاً بزوائد أو بغير زوائد ، وبالأول قرأتُ ، وهو الاختيار ، للعلل التي ذكرنا . وقد رُوي عنه أيضاً أنه يخفّف الهمزة في الوصل ، وهي منفصلة ممّا قبلها ، إذا اتصلت بكلام قبلها نحو : (يا صالح ائتنا) « الأعراف ٧٧ » ، يبدل من الهمزة واوا لانضمام الحاء قبلها وبالتحقيق قرأتُ في ذلك ، وبه آخذُ ، لأن الهمزة منفصلة مما قبلها ، والوصل عارض ، ولا سبيل إلى تخفيف الهمزة المنفصلة ممّا قبلها على قياسه ، وهو جائز في (٢١/ب) العربية ، وكذلك قياس كل همزة مبتدأ بها[3] .

« ٤ » والعلة في ذلك أن الهمزة المبتدأ بها ، لو خُفّفت لم يكن بدّ أن تُخفّف بين بين ، أو على البدل ، أو بإلقاء الحركة ، فلا سبيل إلى جعلها بين بين ، وهي[4] مبتدأ بها ، لأن همزة بين بين معناها بين الهمزة المتحركة وبين

---

(١) ص : «أغنى مـن» .
(٢) ذكر ابن الجزري أن هذا الباب مشكل وذكر عن أبي شامة أنه قال :«هذا الباب من أصعب الأبواب نظما ونثرا في تمهيد قواعده وفهم مقاصده . قال : ولكثرة تشعبه أفرد له أبو بكر أحمد بن مهران المقرىء رحمه الله تصنيفا حسنا جامعا ، وذكر أنه قرأ على غير واحد من الأئمة فوجد أكثرهم لايقومون به حسب الواجب فيه إلا الحرف بعد الحرف» ، انظر النشر ٤٢١/١ ، وإبراز المعاني ١٢٣ ، وكتاب سيبويه ٤٤٢/٢
(٣) التبصرة ٢٦/أ ، والتيسير ٤١ ، والنشر ٤٢٦/١
(٤) ب : «وهو» وتصويبه من : ص .

الحرف الساكن ، الذي هو من حركتها ، فهي تقرب من الساكن ، ولا يبتدأ بساكن ، ولا بما يقرب من الساكن ، لأن الساكن يحتاج إلى حركة يوصل بها إلى اللفظ بالساكن أبداً ، فكنتَ تحتاج أن تجعلها بين بين ، وتجتلب لها حرفاً متحركاً ، تصل به إلى النطق بها ، وذلك تغيير وتكلّف وخروج عن لغة العرب ، فليس هذا في لغتهم ، ولا سبيل فيها ، وهي مبتدأ بها ، إلى تخفيفها بالبدل ، لأن التخفيف بالبدل في غيره ، إنما يجري على حكم حركة ماقبل الهمزة ، وهذه الهمزة ليس قبلها شيء لازم لها ، ولا سبيل إلى إلقاء حركتها ، إذ ليس قبلها شيء تُلقى عليه حركتها ، فقد امتنع الابتداء بهمزة مخفّفة على أي وجوه التخفيف كان تخفيفها ، فوجب أن يُبعد تخفيف الهمزة المبتدأ بها ، وإن اتصلت بما قبلها من المتحركات ، وعلى تركه العمل ، وبه نأخذ[1] . فأما علة ما أقرأني به الشيخ أبو الطيب ، رحمه الله ، لهشام من تحقيق الهمزة المتطرفة ، إذا كان سكونها عَلَماً للجزم ، فإنها[2] لمّا تغيّرت الهمزة مرة إلى السكون كَرِه تغييرها مرة أخرى إلى التخفيف ، على ما تقدّم من قولنا من العلة لأبي عمرو ، في تخفيفه ما سكونه عَلَم للجزم ، إذا أدرج القراءة ، أو قرأ في الصلاة ، مع تخفيفه لكل همزة ساكنة[3] ، وعلى ما قدّمنا من الاختيار في تحقيق الهمزة لأبي عمرو في « بارئكم » إذا أسكنها وقرأ في الصلاة أو أدرج القراءة ، فعلة ذلك كله واحدة[4] ، وهي أنه كَرِه تغييره مرة أخرى بعد تغييره السكون قبل ذلك[5] ، ولهذا رُوي عن ابن مجاهد[6] أنه

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء «باب ذكر الألفات اللاتي يكن في أوائل الأفعال» ١٥١ ، ١٦٢ ـ ١٦٤ ، والتبصرة ٢٦/أ ـ ب ، وإبراز المعاني ٩٤ ، والنشر ٤٢٤/١

(٢) ب : «فإنه» وتصويبه من : ص .

(٣) انظر مصادر إحالة الفقرة «١» من «باب ذكر علل الهمزة المفردة» .

(٤) ب : «واحد» وتوجيهه من : ص .

(٥) انظر مصادر الفقرة «١٣» من «باب ذكر علل الهمزة المفردة» .

(٦) هو أحمد بن موسى بن العباس أبو بكر ، أول من سَبّع السّبعة ، قرا على عبدالرحمن بن عبدوس وقنبل المكي وعبدالله بن كثير صاحب أبي أيوب ←

كان يختار التحقيق في الوقف لحمزة فيما سكونه علَم للجزم[١] . والمشهور عن حمزة في ذلك التخفيف في الوقف ، وإن سكنت للجزم ، أعني المتطرفة ، والمشهور عن هشام تخفيف الهمزة المتطرفة في الوقف، سكنت للجزم أو لم تسكن. وقد قرأتُ لهشام خاصة بترك التخفيف[٢] في هذا النوع رواية[٣] .

« ٥ » والعلة في تخصيص هشام لتخفيف المتطرفة خاصة أن المتطرفة هي في آخر لفظ القارىء ، وعندها تقع الاستراحة والسَّكْت ، وإليها تنتهي قوة (٢٢/أ) اللافظ ، وعندها ينقطع نفس القارىء ، فخصها بالتخفيف لصعوبة اللفظ بها محققة ، عند زوال قوة القارىء ، وكان التخفيف عليه أيسر في وقفه[٤] .

« ٦ » وحجة مَن حقّق الهمزة في الوقف في جميع ذلك ، من المتوسطة والمتطرفة ، أنه أتى بالهمزة على أصل الكلام ، وأنه وافق بين الوصل والوقف ، وأنه إجماع من القراء غير حمزة ، وأن التخفيف يحتاج إلى معاناة شديدة[٥] وكلفة عظيمة من جهتين : إحداهما إحكام اللفظ بالهمزة المُخفّفة بين بين ، والأخرى معرفة ما يُخفّف بين بين ، وما يُبدل ويدغم فيه ماقبله ، وما يُبدل ولا يدغم فيه شيء ، وما قبله زائد أو أصلي ، وما تُلقى حركته على ماقبله ، وذلك أمر لايحكمه إلا مَن تناهى في علم العربية ، وتمرّن في إحكام اللفظ بذلك ، ودَرِبَ في اللفظ بالهمزة المخففة ، وهذا الصنف في طلبة القراءات قليل معدوم جداً . وأيضاً فربما أدى التخفيف إلى مخالفة خطّ المصحف ، وذلك غير مستقيم ولا مختار[٦] فما عليه

← الخياط ، وروى الحروف عن إسحاق الخزاعي ومحمد الأصفهاني والكسائي الصغير وثعلب وسواهم ، وعنه إبراهيم الحطاب وإبراهيم الجلاء وأحمد بن بَدْهَن وآخرون ، (ت ٣٢٤ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٨٢٠ ، وطبقات القراء ١٣٩/١

(١) التبصرة ٢٦/أ
(٢) ب : «التحقيق» وصوابه ما في : ص .
(٣) التبصرة ٢٥/ب .
(٤) إبراز المعاني ١٢٥
(٥) ص : «تعب شديد» .
(٦) النشر ٤٢١/١

سائر القراء والعرب في تحقيق الهمزة ، في الوقف كالوصل ، أولى وأحسن ، وهو الاختيار لما قدّمنا .

« ٧ » قال أبو محمد : فإن سأل سائل عن وقف حمزة على « أئذا وأؤلقي ، وأأنذرتهم ، وأفأمن ، وأفأنت ، وها أنتم ، وهاؤم »[1] وشبهه ، أيخفّف الهمزة في هذا كله وشبهه أم يحقق ؟

فالجواب أن هذه الزوائد إذا قدّرْتَ حذفها تغيّر معنى الكلام بحذفها ، فهي كالمتوسطة ، فتخفيفُها أحسن في قراءة حمزة في الوقف على أصله في المتوسطة. وقد أخذ قوم له في ذلك بالتحقيق في الوقف[2] .

« ٨ » والعلة في ذلك لهم أن الزوائد ، إذا حُذفت بقي كلام مفهوم مستعمل، فالهمزة فيه في تقدير الأُولى التي لاتخفف ، وإنما يُخفّف من الهمز مع الزوائد التي ، إذا حُذفت[3] لم يبق كلام مفهوم ولا مستعمل ، فيكون حينئذ كالمتوسطة ، فيخفف نحو : « يؤمنون ، والمؤلفة »[4] وشبهه ، ويلزم مَن خفّف هذا النوع في الوقف أن يخفف مع لام التعريف كـ « الأرض ، والآخرة »[5] في الوقف لحمزة ، لأنها إذا حُذفت تغيّر الاسم عن التعريف إلى التنكير[6] ، ولا يلزم ذلك مَن حقّق لأنه يقول : إذا حُذفت اللام بقي كلام مفهوم مستعمل ، فالهمزة كالمبتدأة[7] . وكلا القولين له قياس حسن،والهمز في ذلك فيالوقف لحمزة(٢٢/ب) أحبُّ إليّ ، لأنه الأصل ، ولأن الهمزة كالمبتدإ بها ، والتخفيف أيضاً لا يمنع[8] .

(١) الأحرف على ترتيبها في سورة الرعد (آ ٥) وتقدّم ذكره في «علل اختلاف القراء في اجتماعهمزتين» الفقرة «٥» ، القمر (آ ٢٥) ، البقرة(آ ٦)وتقدم في «علل اختلاف القراء في اجتماع همزتين» الفقرة «١» ، الأعراف (آ ٩٧)، يونس (آ ٩٩) ، آل عمران (آ ١١٩) ، الحاقة (آ ١٩) .

(٢) التبصرة ٢٦/أ ، والتيسير ٤١ ، والنشر ٤٢٧/١

(٣) ب ، ص : «حذفت الزوائد» وكذلك نسخة «ل» ، وبطرح لفظ«الزوائد» تتجه العبارة .

(٤) أول الحرفين في سورة البقرة (آ ٣) وثانيهما في التوبة (آ ٦٠) .

(٥) تقدّم ذكر الحرفين ، الثاني في «باب المد وعلله وأصوله» الفقرة «٧» .

(٦) ب : «التكبير» وصوّبته من : ص .

(٧) ص : «كالمتوسطة» .

(٨) انظر الملاحظة «٢» من هذه الصفحة .

وقد روى خلف عن حمزة أنه خفّف في الوقف الهمزة الثانية من « أئن ذكرتم »[١]، فهو أيضاً قياس حسن • فأما « ها أنتم » على قراءة حمزة ، بالهمز والمدّ فيه ، فالوقف بالتحقيق ، وعليه[٢] العمل ، لأنها ها التي للتنبيه ، دخلت على « أنتم »، فهما كلمتان • ومثله « يا أيها »[٣] لأنها يا دخلت على « أي » فهي كلمتان ، ولذلك ترك مدّه البزّي ، كما يترك مدّ « ما أتى الذين »[٤] وشبهه ، ومثله « هؤلاء »[٥] لا يخفّفه لحمزة ، أعني الهمزة الأولى ، ولا يمدّه ، لمن اعتبر المدّ ، لأنها هاء دخلت على « أولاء » ، ولا يحسُن أن يقدره في قراءة حمزة ومَنْ تابعه على المدّ والهمز فيه ، أن الهاء بدل من همزة[٦] ، لأنه يصير قد أدخل بين الهمزتين ألفا ، مع بدل الأولى هاء ، وليس هذا من أصولهم مع التحقيق[٧] ، فكيف مع البدل والتخفيف ، وسنذكر ما فيها من العلل في موضعه •

« ٩ » فأما « هاؤم » فبالتخفيف تقف لحمزة ، لأنها[٨] ليست بـ « ها » التي للتنبيه ، دخلت على « أم » ، لأن « أم » مخفّفاً بضمّ الهمزة ، كلام غير مستعمل • وإنما « هاء » اسم للفعل معناه « خُذ ، وتَناول » ، تقول للواحد : هاء يارجل ، أي : خذ ، وللاثنين هاؤما ، فتزيد ميماً وألفاً ، كما تزيد ذلك في « أنتما » ، وتقول للجميع : هاؤمو ، أي : خذوا ، فتزيد ميماً وواوا ، كما تزيد ذلك في « أنتمو »[٩] ، فالهمزة متوسطة من نفس الكلمة ، فتخفيفها

---

(١) الحرف في سورة يس (آ ١٩) .
(٢) ب ، ص : «عليه» وبإضافة الواو وجهه كما في : «ل» .
(٣) الحرف في سورة البقرة (آ ٢١) .
(٤) الحرف في سورة الذاريات (آ ٥٢) .
(٥) الحرف في سورة البقرة (آ ٣١) .
(٦) هو مذهب قالون إذ يقراها على مثال «هَعَنتم» انظر التبصرة ٢٦/ب .
(٧) يعني الكوفيين وابن عامر والبزّي ، انظر التبصرة ٢٦/ب .
(٨) ب : «لأنه» وتوجيهه من : ص .
(٩) التبصرة ٢٧/أ ، ومغني اللبيب ٣٤٩

لحمزة في الوقف واجب ، على أصله في المتوسطة ، ولو كانت « ها » التي للتنبيه لم تنفرد في قولك : هاء يارجل ، ولم يكن معها همزة . فأصلها في القرآن « هاؤمُ »[١] ، كتب على لفظ الوصل ، إذ قد حُذفت الواو لسكونها وسكون القاف ، ولا يَحسُن الوقف عليه ، لأنك إن وقفت على الأصل بالواو خالفت الخط ، وإن وقفت بغير واو خالفت الأصل ، ولهذا في خط المصحف نظائر كثيرة[٢] ، قد حُذف منها حرف المد واللين لالتقاء الساكنين ، وكتب على لفظ الوصل بالحذف . فهذا قياس الوقف عليها ، وفي « هاء » مع الواحد والتثنية والجمع لغتان ، غير ما ذكرنا ، إحداهما : سكون الهمزة في الواحد فتقول : هاء يارجل ، أي : خذ ، وفي الاثنين[٣] : « هاءا » فتزيد ألفا ، كما تقول : قوما وخُذا ، فتزيد ألفاً في التثنية ، وفي الجمع : « هاءوا » ، فتزيد واواً ، كما تزيدها في : قوموا وخُذوا . والأخرى أن يأتي بالهمزة مكسورة في الواحد فتقول : « هاءِ يارجل »،وفي الاثنين: « هائِيا » ، وفي الجمع « هاءوا » كالذي قبله[٤] .

---

(١) وهو الحرف الذي في سورة الحاقة (آ ١٩) .

(٢) وهو في الكلام والقرآن نحو حذف أحرف العلة لفظا أو خطأ ولفظا إذا لقيها ساكن نحو قوله تعالى : «يوم يدع الداع ، وفلا تسألن» . وقولهم: لا أدرِ .

(٣) ص : «وللاثنين» .

(٤) إصلاح المنطق ٢٩٠ ، وزاد المسير ٣٥١/٨ «عن الزجاج » ، ومغني اللبيب ٣٤٩ ، واللسان «ها» نقل عن ابن السكيت .

(٢٣/أ) بـــاب

تخفيف الهمز وأحكامه وعلله

« ١ » قد(١) قدّمنا علة امتناع تخفيف الهمزة التي تكون أول الكلام ، فأما المتوسطة والمتطرفة فتخفيفها جائز حسن ، على مانذكره من الأصول ، لمن رُوي عنه ذلك ، وهو حمزة .

فنبدأ بالمتوسطة ، اعلم أن الهمزة المتوسطة تكون ساكنة ومفتوحة ومضمومة ومكسورة . فأما الساكنة(٢) فهي تجري على ماقبلها ، فما قبلها من الحركة يدبّرها، لأنها لمّا كانت ساكنة ضعُفت ، فلم تدبر نفسها ، إذ لا حركة فيهـا ، ولا قوة ، فدبّرها أقرب الحركات منها ، وهي الحركة التي قبلها ، فإذا انفتح ماقبلها أبدلت ألفا ، لأن الفتحة من الألف ، والألف من إشباع الفتحة تحدُث . وكانت الألف أولى بالبدل ، لأنها أخت الهمزة في المخرج ، ولأن الألف ، إذا احتيج إلى حركتهـا في بعض اللغات أُبدل منها همزة ، وإذا انضم ما قبلها أبدل منها واو ساكنة ، لأن الضمة من الواو ، والواو من إشباع الضمة تحدث ، ولأن الواو تبدل منها الهمزة، إذا انضمت أو تطرّفت بعد ألف زائـدة ، نحو : « دعاء » وأصله « دعاو » ، ونحو « وجوه »(٣) ، فجُعلت هي أيضاً في التخفيف للهمزة عوضاً من الهمزة ، وذلك نحو : « تؤمن ، وتؤتي »(٤) ، وإذا(٥) انكسر ما قبلها أبـدل منها ياء

---

(١) ص : «قال الشيخ رحمه الله قد» .
(٢) ب : «الساكن» وصوبتها من : ص .
(٣) نظير اول المثالين في سورة البقرة (آ ١٧١) وثانيهما في آل عمران (آ ١٠٦).
(٤) أول الحرفين في سورة البقرة (آ ٢٦٠) وثانيهما في آلعمران (آ ٢٦) .
(٥) ب : «وإن» ورجحت ما في : ص .

ساكنة كالهمزة[١] ، لأن الكسرة من الياء ، والياء تحدث من إشباع الكسرة ، ولأن الياء تبدل منها همزة ، إذا تطرّفت بعد ألف زائدة نحو « سقاء»[٢] أصله « سقاي » فجُعلت هي في التخفيف للهمزة عوضاً من الهمزة ، وذلك نحو : « بئس ، وبئر »[٣] ، فهذا حكم الساكنة في التخفيف وعلتها[٤] .

« ٢ » فصل : فأما حكم تخفيف المفتوحة فإنها ، إذا أنفتح ماقبلها ، أو كان ألفاً وخُفّفت ، جُعلت بين الهمزة المفتوحة وبين الألف في « رأى ، وجاء »[٥] .

وعلة ذلك أنها ، لمّا لم يكن قبلها ساكن ، تلقى حركتها عليه ، ولم يحسن فيها البدل كالساكنة[٦] ، لقوتها في الحركة[٧] ، فكان تدبيرها بحركتها أولى من تدبيرها بحركة ماقبلها ، لأنها لو جرت على البدل جرت على حكم حركة ماقبلها ، فكانت حركتها أولى بها ، وحركتها الفتح . فلو أُبدلت منها ألف على حكم حركتها لم تكن الألف إلا متحركة بمثل حركة الهمزة (٢٣/ب) ، فتعود همزة كما كانت ، لأن الحرف الذي يجري على البدل ، يجري على حركة الهمزة مع البدل أو سكونها ، ألا ترى أن المفتوحة ، إذا انضم ماقبلها أو انكسر ، جرت على البدل ، فأُبدل منها حرف من جنس ماقبلها ، ويكون ذلك الحرف متحركا بمثل حركة الهمزة ، وأن الساكنة تجري في البدل على سكون الهمزة ؟ فالهمزة ، التي تجري على البدل ، لها حكمها وأصلها في الحركة أو السكون ، فلو جرت المفتوحة ، التي قبلها فتحة أو ألف ، على البدل لأُبدل منها حرف ، تكون حركته كحركة الهمزة ، وذلك

---

(١) اي تخفف من الهمزة في نحو المثال التالي وهو : «سقاء» .
(٢) لا حرف منه في القرآن .
(٣) تقدّم الحرفان في «باب ذكر علل الهمزة المفردة» ، الفقرة «٧» .
(٤) التبصرة ٢٧/أ ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ٤٢٣/١ ، وكتاب سيبويه ١٩٠/٢
(٥) أول الحرفين في سورة الأنعام (آ ٧٦) وثانيهما تقدّم في «باب المد وعلله وأصوله» الفقرة «١٤» .
(٦) لفظ «كالساكنة» سقط من : ص .
(٧) ص : «بالحركة» .

يَؤول إلى رجوع لفظ الهمزة ، لأن الألف لا تتحرك[١] عند الضرورة إلا بأن تبدل منها همزة ، فامتنع في الهمزة المفتوحة التي قبلها فتحة أو ألف إلقاء حركتها على ما قبلها ، لأنه متحرك ، أو لأنه ألف ، والألف لا تُلقى عليها الحركة ، لأنها تصير همزة ، ويعود الأمر مع التخفيف إلى تغيير وحدوث همزة تحتاج أيضاً إلى تخفيفها[٢] ، فيصير التخفيف للهمزة يحدث الهمز ، وليس هذا من كلامهم ، فلم يكن بد من جعل الهمزة المفتوحة ، التي قبلها فتحة أو ألف ، بين بين في التخفيف ، وكان جعلها بين الهمزة المفتوحة ، والألف أولى ، لأن حركتها الفتح ، والفتح من الألف ، والألف تحدث من إشباع الفتحة ، فكانت حركتها أولى ، والحرف الذي من حركتها أولى بها[٣] .

« ٣ » فصل : فأما المفتوحة ، إذا انضم ماقبلها أو انكسر ، فإنها تُبدل منها مع الضم واو مفتوحة ، نحو : « يواخذ »[٤] ، ومع الكسر ياء مفتوحة، نحو: « مِيَر » جمع « مئرة »[٥] . وعلة ذلك أنها لمّا لم يمكن إلقاء حركتها على ماقبلها ، إذ هو متحرك ، ولا تُلقى حركة على حركة ، ولم يمكن فيها أن تُجعل بين بين ، لأنها لو جُعلت بين بين لجُعلت بين الهمزة والألف ، والألف لا يكون قبلها ضم ولا كسر ، فامتنع ذلك أيضاً فيها ، ولو جُعلت بين الهمزة المفتوحة والواو لكانت بين الهمزة وبين حرف ، ليس هو من حركتها . وكذلك الياء ، وأيضاً فإن التي قبلها ضمة، لوجُعلت بين الهمزة والياء الساكنة ، لم يتمكن ذلك ، إذ ليس في كلام العرب ياء ساكنة قبلها ضمة . ولو جُعلت التي قبلها كسرة ، بين الهمزة والواو الساكنة ، لم يتمكن ذلك ، إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة، فلم

---

(١) ب : «تتحرى» وتصويبه من : ص .
(٢) ص : «تحقيقها» .
(٣) التبصرة ٢٧/ب ، والتيسير ٤٠ ، والنشر ٤٢٩/١ ، وكتاب سيبويه ١٩١/٢ ، ١٩٣
(٤) تقدّم هذا الحرف في «المد وعلله وأصوله» ، الفقرة «٩» .
(٥) والمِئَر جمع مئرة بالكسر الذحل والعداوة والنميمة ، ومأر السقاء كمنع ملأه ، وبينهم أفسد وأغرى ، انظر القاموس المحيط «مأر» .

يكن بدّ فيها من البدل على حكم حركة ماقبلها ، يبدل منها واو[١] ، مفتوحة ، إذا انضم ماقبلها ، لأن الواو من الضمة تتولّد ، وياء مفتوحة إذا انكسر ماقبلها ، لأن الياء من الكسرة تتولّد ، وإنما فتحها على حكم (٢٤/أ) فتحة الهمزة التي هما يدلان منها ، والبدل أبداً تجري حركته على مثل حركة ما أبدل منه[٢] .

« ٤ » فصل : فأما المكسورة والمضمومة ، إذا تحرك ماقبلهما بأي حركة كانت ، أو كان ألفاً ، فإنهما يُجعلان في التخفيف بين بين ، المكسورة بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة ، نحو : « سئم ، وقائم ، وسائل ، وبإمام »[٣] وشبهه . والمضمومة بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة ، نحو : « يؤوده ، وجاؤوا ، ولأمه ، ويؤوس »[٤] وشبهه .

« ٥ » وعلة ذلك أنهما ، لمّا لم يتمكن إلقاء حركتهما على ما قبلهما ، لأنه متحرك أو ألف ، وذلك ممتنع : إلقاء الحركة على الحركة أو على الألف ، ولم يمكن بدلهما لقوتهما بحركتهما ، على ما ذكرنا من العلة في منع البدل في المفتوحة ، التي قبلها فتحة أو ألف ، فقسهما عليها ، فالعلة واحدة . فلمّا امتنع إلقاء الحركة والبدل لم يبق إلا إن يُجعلا بين بين ، فجُعلا بين الهمزة والحرف ، الذي منه حركتهما ، إذ هو يتولّد عند إشباع حركتهما . وكان أَولى بذلك لقربه منهما ، ولأنه يُبدل من الحركة التي قبله ، الواو من الضمة ، والياء من الكسرة ، ولم يتمكن أن يُجعلا بين الهمزةوالألف ، لاختلاف حركة ما قبلهما ، والألف لا تتغير حركة ما قبلها ، فجُعلت المضمومة بين الهمزة والواو ، لأن الواو أولى بها من الياء والألف

---

(١) ب : «واوا» وصوبتها من : ص .
(٢) التبصرة ٢٧/أ ــ ب ، والتيسير ٤٠ ، والنشر ١/٤٣٠ ، وكتاب سيبويه ١٩٠/٢
(٣) الأحرف على ترتيبها سوى الأول في سورة آل عمران (آ ٣٩) وتقدّم هذا في «باب المد وعلله وأصوله» الفقرة «١» ، المعارج (آ ١) ، الحجر (آ ٧٩) .
(٤) الأحرف على ترتيبها في سورة البقرة (آ ٢٥٥) وتقدّم في «باب ذكر علل الهمزة المفردة » الفقرة «٦» ، آل عمران (آ ١٨٤) ، وتقدّم في « باب المد وعلله وأصوله» الفقرة «٦» ، النساء (آ ١١) ، هود (آ ٩) .

لِما[١] قدّمنا . وجُعلت المكسورة بين الهمزة والياء ، لأن الياء أَولى بها من الواو والألف لِما قدمنا ، كما كانت الألف أَولى بالهمزة المفتوحة ، التي قبلها فتحة أو ألف ، لأنّ الألف أَولى بها ، إذ هي منها ، ومن إشباع حركة واحدة يتولد ذلك الحرف ، ويتكوّن في اللفظ . وقد ذهب الأخفش إلى أن تخفيف المكسورة التي قبلها ضمة ، بين الهمزة والواو[٢] .

وعلته في ذلك أنه لو جعلها بين الهمزة والياء الساكنة ، كما يقول سيبويه ، لصارت ياء ساكنة قبلها ضمة ، وذلك لا يجوز . وسيبويه يقول إنها ليست بياء ساكنة محضة ، إنما هي بين بين بزنتها متحركة ، فكما تكون الضمة قبلها ، وهي متحركة كذلك تكون قبلها ، وهي بين بين[٣] ، وهو الاختيار . وكذلك اختلفوا في المضمونة ، التي قبلها كسرة ، فالأخفش يجعلها بين الهمزة والياء ، للكسرة التي قبلها . وسيبويه يجعلها بين الهمزة والواو لأنها بين الهمزة المضمومة والياء الساكنة (٢٤/ب) مضمومة[٤] فحركتها أَولى بها من حركة ما قبلها ، والعلة في هذه كالعلة فيما قبلها ، وذلك نحو : « سئل ، ولأمه »[٥] .

---

(١) ص : «كمـا» .

(٢) تقدّم ذكر ذلك والإحالة على مصادره في «باب ذكر جمل من تخفيف الهمز فيما ذكرنا» ، وانظر التبصرة ٢٨/أ .

(٣) كتاب سيبويه ١٩٨/٢

(٤) ب : « الساكنة نحو يؤده وجاؤوا مضمومة »، وأرى أن هذين المثالين أقحما أو خطفت عين الناسخ إليهما في موضع آخر من الكتاب ، فهما غريبان على المسألة ، والأولى أن يستبدلا بما ذكره أبو علي الفارسي في المسألة ذاتها قوله : «هذا قاري ، وهؤلاء قاريون ويستهزيون» انظر الحجة ٢٧٣/١ ، والنشر ٤٣٧/١

(٥) ثاني المثالين في «ب» هكذا «لأمك» وما في «ص» وجهه ، واول الحرفين في سورة البقرة (آ ١٠٨) ، وثانيهما في النساء (آ ١١) وهو نحوماجاء في «باب في هجوم الحركات على الحركات» في نحو : «يرمون ويقضون»انظر الخصائص ١٣٦/٣ ، ١٣٨ ، والحجة ٢٧٣/١ ، وكتاب سيبويه ١٩٨/٢

« ٦ » فصل في الساكن[1] يقع قبل الهمزة المتحركة .

فإن سكن ماقبل الهمزة المتحركة بأي حركة كانت فانظر إلى ذلك الساكن ، فإن كان ألفا جعلتها كلها بين بين ، على ماذكرنا وشرحناه ، المفتوحة بين الهمزة المفتوحة والألف ، والمضمومة بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة ، والمكسورة بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة . وقد قدّمنا الكلام في علته قبل هذا في علل المفتوحة . وإن كان الساكن الذي وقع قبل الهمزة المتحركة غير الألف فانظر ، فإن كان واوا أو ياء زائدتين للمدّ خاصة ، لا لإلحاق بناء ببناء[2] كالألف ، فأبدل من الهمزة ، التي قبلها واو زائدة ، واوا ساكنة ، وأدغم إحداهما في الأخرى ، نحو قولك في : « قُروء » « قروّ » . وأبدل من الهمزة التي قبلها ياء زائدة ياء ساكنة ، وأدغم إحداهما في الأخرى ، نحو قولك في « هنيئا » « هنيّا » وفي « خطيئة » « خطيّة » ، ألا ترى أن « قروءا » وزنه « فعول » الهمزة لام الفعل ، والواو قبلها زائدة ، ليست بلام ولا عين ولا فاء ، وأن « هنيئا » وزنه « فعيل » ، الهمزة لام الفعل ، والياء قبلها زائدة ، ليست بلام ولا عين ولا فاء . ومثله « النسيء[3] » لأنه « فعيل » ، فهما زائدتان ، لم يدخلا لإلحاق بناء ببناء ، فيكونا كالأصلين فافهمه .

« ٧ » وعلة ذلك أن الهمزة ، لمّا كان قبلها حرف مد ولين زائد ، زيد للمد لا للإلحاق ، كالألف ، وأردت تخفيفها ، لم يمكن جعلها بين بين لعلتين[4] :

---

(١) ص : «السواكن» .

(٢) مثال بناء ببناء ما ذكره سيبويه قوله : « تقول في حوأبة حوبة ، لان هذه الواو ألحقت بنات الثلاث ببنات الأربعة وإنما هي كواو جدول ، الا تراها لاتغير إذا كسرت للجمع ، تقول : حوائب ، فإنما هي بمنزلة عين جعفر» انظر كتاب سيبويه ١٩٣/٢ ، والتبصرة ٢٨/أ .

(٣) الأحرف على ترتيبها في سورة البقرة (آ ٢٢٨) ، النساء (آ ١١٢ ، ٤) التوبة (آ ٣٧) .

(٤) ب : «للعلتين» وتصويبها من : ص .

إحداهما أن همزة بين بين قريبة من الساكن ، فكنت تجمع بين ساكنين ، وجاز ذلك في الألف للضرورة ، إذ لم يمكن أن تبدل من الهمزة حرفا ، وتدغمه في الألف ، لأن الألف لاتدغم ، ولايدغم فيها ، لأن ذلك يوجب حركتها وإبدالها همزة ، فتخرج عن لفظها وبنيتها ، ويتغير الكلام ، ولم يمكن إلقاء الحركة على الألف ، لأنها تنقلب أيضا همزة ، ولأن الألف في نية حركة ، ولا تلقى حركة على حركة ، وامتنع ذلك أيضا في الواو والياء الزائدتين للمد ، لأنهما زيدا للمد كالألف ، وهما أختا الألف في المد واللين وفي السكون ، فلم يمكن إلقاءالحركة عليهما ، ولا كون الهمزة بعدهما بين بين ، فلم يبق إلا الحذف أو البدل ، فبعُد الحذف ، لأنه إخلال بالكلمة ، ولأنه لا يبقى ما يدلّ على المحذوف ، فلم يبق إلا البدل ، فأبدل من الهمزة حرف مثل الزائد الذي قبلها ، وأدغم الأول في الثاني لاجتماع (٢٥/أ) المثلين ، والأول ساكن ، ولكونهما في كلمة متلاصقين ، وجاز في أختي الألف الإدغام ، وهو لا يجوز في الألف ، لأنهما قد يتحركان ، وقد تتغيّر حركة ما قبلهما كسائر الحروف ، ولأنهما في كلمة متصلتين لا يقدر فيهما الانفصال ، فجاز فيهما ما يجوز في سائر الحروف عند اجتماع المثلين والأول ساكن ، فالواو والياء أخَذا بحظهما من مشابهتهما الألف ، في امتناع إلقاء الحركة عليهما ، كما امتنع ذلك في الألف ، وأخَذا بحظهما من مشابهتهما سائر الحروف ، غير الألف ، في جواز الحركة فيهما ، وجواز تغير حركة ما قبلهما كسائر الحروف ، فجاز أن يُدغما كسائر الحروف ، وهذا أصل في كثير[1] من الحروف ، يكون فيه شبه من حرف وشبه من حرف آخر ، فيحكم له مرة بشبهه أحدهما ، ومرة بشبهه الآخر . وحكم ياء التصغير ، تقع قبل الهمزة ، فتخفّف الهمزة ، حكم الزائد في الإبدال والإدغام ، لأنها زائدة ، زيدت لمعنى التصغير ، كما زيدت ياء « خطية »لمعنى المد ، لم يزادا ليلحقا بناء ببناء فيكونا كالأصول[2] .

---

(١) ب : «أصل كبير» وما في «ص» وجهه .

(٢) كتاب سيبويه ١٩٣/٢ ، والتبصرة ٢٨/أ ـ ب ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ٤٢٥/١

« ٨ » فصل : فإن كان الساكن ، الذي وقع قبل الهمزة المتحركة ، حرف لين أو حرف مد ولين غير زائدين ، كان لك في الهمزة في التخفيف وجهان : أحدهما ، وهو الأحسن ، أن تلقي عليه حركة الهمزة[١] ، والثاني أن تبدل مع الواو واوا ، وتدغم الأول في الثاني[٢] ، ومع الياء ياء ، وتدغم الأول في الثاني ، وذلك نحو : « سيئت ، وسوء »[٣] إن شئت قلت : « سيت ، وسو » في التخفيف ، وهو الأحسن ، تلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها وتحذفها ، وإن شئت قلت : « سيّت ، وسوّ » تبدل وتدغم . وكذلك في حرفي اللين نحو : « سوءة ، وكهيئة »[٤] لك إلقاء الحركة ، وهو الأحسن ، ولك الإبدال والإدغام على التشبيه بالزائدة[٥] ، والإبدال والإدغام في هذا أضعف منه في حرف المد واللين الأصلي المذكور قبله ، لأن حرفي اللين أبعد مشابهة للحروف الزوائد[٦] من حرفي المد واللين الأصليين ، فحرفا اللين[٦] أقرب إلى مشابهة سائر الحروف ، غير حرف[٧] المد واللين ، فحملُهما[٨] على حكم سائر الحروف ، في إلقاء الحركة عليهما ، أحسن وأقوى من الإبدال والإدغام .

« ٩ » وعلة ذلك أن الواو والياء ، لمّا خرجا عن تمكّن شبه الألف ، بكونهما[٩] غير زائدين ، أشبها سائر الحروف غير الألف ، فجاز فيهما أن تلقى

---

(١) هو مذهب ورش في إلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها سوى حرف المد واللين ، انظر التيسير ٣٥ ، والنشر ١/٤٠٢ .

(٢) قوله : «وتدغم الأول في الثاني» ، تأخر عن قوله : «ومع الياء ياء» في : ص .

(٣) أول الحرفين في سورة الملك (آ ٢٧) وثانيهما في البقرة (آ ٤٩) .

(٤) أول الحرفين في سورة المائدة (آ ٣١) وثانيهما في آل عمران (آ ٤٩) .

(٥) ص : «الزوائد» .

(٦) لفظ « الزوائد » ، و « حرفا اللين » سقط من : ص .

(٧) ص : «حروف» .

(٨) ب : «فجعلهما» وتصويبه من : ص .

(٩) ص : «لكونهما» .

حركة الهمزة[١] عليهما ، كما يُفعَل ذلك في سائر الحروف غير الألف[٢] . وهو (٢٥/ب) الاختيار . فأما الوجه الثاني فإنه لمّا بقيت في الواو والياء الأصليتين مشابهة بالواو والياء الزائدتين ، في أنهما ساكنان كالزائدتين ، وأن حركة ما قبلهما منهما كالزائدتين ، وأنهما يُمدّان كالزائدتين[٣] ، كان معهما الإبدال والإدغام ، على التشبيه بالزائدتين . وحكمُ الياء ، التي دخلت ليلحق بناء ببناء ، حكمُ الأصلي ، إن وقعت قبل الهمزة ، لأنها إنما دخلت لتقوم مقام الأصلي ، في لحق[٤] بناء ببناء ، وذلك نحو : « جيأل » وهو الضبع[٥] ، هو ملحق ببناء جعفر ، فلو حُذفت الهمزة جاز إلقاء الحركة ، والإبدال والإدغام ، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم (بعذاب بَيْئَس) « الأعراف ١٦٥ » هو « فَيْعَل » ملحق بـ « جعفر »[٦] .

« ١٠ » فصل : فإن كان الساكن ، الذي قبل الهمزة ، ليس[٧] بحرف مد ولين ، ولا بحرف لين ، أُلقيت عليه حركة الهمزة في التخفيف ، ولا يجوز غير ذلك ، نحو « المسألة ، والمشأمة ، والقرآن »[٨] وشبهه ، تقول في التخفيف : « المسلة ، والمشمة ، والقران » فتلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها ، وتحذفها استخفافا . وقيل : تحذفها لسكونها وسكون ما قبلها ، لأن الحركة عليه عارضة . والأول أحسن .

---

(١) قوله : «حركة الهمزة» سقط من : ص .
(٢) قوله : «غير الألف» سقط من : ص .
(٣) قوله : «في أنهما ساكنان .. كالزائدتين» سقط من : ص .
(٤) قوله : «حكم الأصلي .. ببناء» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .
(٥) انظر «باب المد علله وأصوله» الفقرة «٦» .
(٦) التبصرة ٢٨/أ ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ٤٢٥/١ ، وكتاب سيبويه ١٩٣/٢ ، والخصائص ٥٤/٢
(٧) ب : «ليست» فصوبته بما اقتضته العبارة واستئناسا بـ : ل .
(٨) أولها مثال لاحرف منه في القرآن ، والثاني حرف في سورة الواقعة (آ ٩) ، وثالثها في البقرة (آ ١٨٥) .

« ١١ » وعلة هذا الفصل أن الهمزة لمّا وقع قبلها ساكن ، غير حرف مد ولين ، ولا حرف لين ، لم يمكن جعلها بين بين ، لأن همزة بين بين لا تقع بعد ساكن غير الألف ، لئلا يجتمع ماهو قريب من الساكن ، ولم يمكن بدلها ، إذ ليس قبلها حركة تدبّرها ، وتبدل على حكمها ، إذ البدل في الهمز إنما يجري على حكم حركة ما قبله ، ولا حركة قبل هذه ، فلم يبق إلا إلقاء حركتها على ما قبلها ، فعليه العمل في هذا • وأيضا فلو أبدلت من الهمزة حرفا ، حملا على البدل مع حرف المد واللين الزائد ، لأبدلته من جنس ماقبله ، فكنتَ تبدل من الهمزة في « المشمة » شينا ، وفي « المسلة » سينا ، وهذا تغيير للكلام[1] وإحالته ، فامتنع ذلك ، ولم يكن بد من إلقاء الحركة[2] •

« ١٢ » فصل في الهمزة المتطرفة :

قال أبو محمد : قد كنا ألّفنا كتابا مفردا في تخفيف الهمزة المتطرفة لحمزة وهشام ، وعلّلناه وبسطناه بأمثلة ظاهرة ، ومثل[3] ذلك أيضا قد بيّناه في الكتاب الذي هذا شرحه ، وعلّلناه ، فأغنانا[4] ذلك عن أن يطول الكلام فيه[5] ، في هذا الكتاب ، لكنا نذكر فيه جملا ، تتذكّر بها مافي الكتابين المتقدمين •

« ١٣ » اعلم (٢٦/أ) أن الهمزة المتطرفة تجرى في التخفيف على ماقدّمنا من الأصول في المتوسطة ، غير أنها لا تكون بين بين إلا في حال الروم للحركة • والمتوسطة تكون بين بين في حال[6] حركتها الكاملة ، فإن وقفت بالسكون أو الإشمام جرت على البدل ، ودبّرها حركة ما قبلها كالساكنة • فإن كان قبلها ألف وأبدلت منها ألفا حذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، نحو : « أولياء ،

---

(١) ب ، ص : «الكلام» ورجّحت ما اثبت صورته .
(٢) التبصرة ٢٨/أ ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ٤٠٧/١ ، ٤٢٥
(٣) ب : «وقبل» وتوجيهه من : ص •
(٤) ص : «فاغنى» .
(٥) ص : «فيه الكلام» .
(٦) لفظ «حال» سقط من : ص •

وشاء ، وأنبياء »[١] تبدل في الوقف من الهمزة ألفا ، لانفتاح ما قبلها ، لأنها تسكن ، إذ لا يستعمل الروم في المنصوب عند القراء ، فيجتمع ألفان ، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين[٢] ، فإذا قدّرت أن الألف الأولى هي المحذوفة ، وهو الأصل ، وقفت بغير مدّ ، لأن التي كان المد فيها قد حُذفت ، ولمّا وقفت على الألف ، عوضا[٣] من الهمزة ، لم يكن فيها مدّ قط . وإن قدّرْتَ أن الألف الثانية ، التي هي بدل من الهمزة ، هي المحذوفة ، وقفت بالمد ، لأن التي كان فيها المد لم تحذف ، فبقيت ممدودة على أصلها ، لأن حذف الهمزة وتخفيفها عارض ، فمددت على الأصل ، ولا يحسن الإشمام بعد البدل . وإذا كان قبل الهمزة المتطرفة ساكن غير الألف جرت على الأصول[٤] ، التي ذكرنا في المتوسطة التي قبلها ساكن غير الألف ، فإن كانت المتطرفة ، قبلها حركة ، فانظر ، فإن كانت تلك الحركةُ بمنزلة حركتها ، وقفتَ على الهمزة بالسكون ، وأبدلتَ منها حرفا من جنس الحركة التي قبلها ، نحو « امرؤ ، وذَرأ ، ولؤلؤ (المرفوع) ، وشاطيء ، ولكل امرىء »[٥] تبدل مع الفتحة ألفا ، ومع الضمة واوا ، ومع الكسرة ياء .

« ١٤ » وعلة ذلك أن هذه الهمزة ، لمّا أردت تخفيفها في الوقف ، لم يمكن أن تجعلها[٦] بين بين ، لأن همزة بين بين متحركة في الوزن والأصل[٧] ، ولا يوقف على متحرك ، ولم يمكن أن تُلقَى حركتها على ما قبلها ، لأنه متحرك ، ولم يمكن[٨]

---

(١) الأحرف على ترتيبها في سورة آل عمران (آ ٢٨) ، في البقرة (آ ٢٠) وتقدم ذكر هذا في «باب المد وعلله وأصوله» ، الفقرة «٥» ، البقرة (آ ٩) .
(٢) ب ، ص : «الألفين» ورجحت ما في «ل» إذ هو أوضح وأعرف .
(٣) ب : «عوض» فصوبته .
(٤) ص : «الأصـل» .
(٥) الأحرف على ترتيبها في سورة النساء (آ ١٧٦) ، في الأنعام (آ ١٣٦) في الطور (آ ٢٤) ، في القصص (آ ٣٠) ، في النور (آ ١١) .
(٦) ب : «تجعل» ورجحت ما في : ص .
(٧) قوله : «لأن همزة بين ... والأصل» سقط من : ص .
(٨) قوله : «ولم يمكن» سقط من : ص .

أن تبدل بحرف[1] غيرها ، لأنها متحركة ، وما قبلها متحرك بمثل حركتها ، فلم يكن بد من الوقف عليها بالسكون، إذ هو أصل الوقف ، فلمّا وقفتَ عليها بالسكون ، ومن شأن حمزة وهشام فيهما التخفيف ، جرت على البدل مجرى الساكنة ، وحسُن ذلك لموافقة الخط للّفظ . فمن شأن حمزة أن يتبع الخط في وقفه ، فلا تقف على المتطرفة أبداً إلا وقفا ، لا يخالف فيه لفظك خطّ المصحف ، فعلى هذا الأصل فابن في المتطرفة أبدا ، على أن مِن القراء مَن يجري هذا الأصل الذي (٢٦/ب) ذكرت لك في الوقف على بين بين في المتوسطة[2] على ماقدّمنا ، لكن لا تكون بين بين إلا في حال روم حركة الهمزة ، لا في حال حركتها ، لئلا تقف على متحرك ، وهو أيضا وجه حسن ، موافق للخط ، وهو الأصل في تخفيف المتحركة ، التي قبلها حركة مثل حركتها[3] .

« ١٥ » فصل : فإن كانت حركة ، ماقبل المتطرفة ، مخالفة لحركتها أجريتَها على السكون في الوقف ، ثم أبدلتَها على حكم حركة ما قبلها ، نحو : « قرئ ، واستهزئ »[4] ، وقَوِي ذلك لموافقة الخط اللفظ[5] ، ولأن المنصوب لا يستعمل فيه القراء الرّوم ، فإن انفتح ما قبلها ، أو انضمت أو انكسرت ، فالإسكان والبدل فيها جائز ، وبين بين على روم الحركة فيها جائز[6] ، غير أنك تنظر ما يوافق الخط من[7] هذين الوجهين فتؤثره على الآخر ، فتقف على : « تفتؤ ، ومن نبأ المرسلين »[8] ، بين بين في حال روم حركة الهمزة ، لأنك توافق الخط ، إذ فيه واو ، في « تفتؤ »

(١) ص : «بحركـة» .

(٢) ص : «على ما قدّمنا في المتوسطة» .

(٣) التبصرة ٢٨/ب ، ٢٩/أ ـ ب ، والتيسير ٣٧ ، والنشر ٤٢٥/١ ، ٤٣٨ .

(٤) الحرف الأول في سورة الأعراف (آ ٢٠٤) وثانيهما في الأنعام (آ ١٠) .

(٥) ص : «للفظ» .

(٦) لفظ « فيها جائز» سقط من : ص .

(٧) ص : «تنظر الأقوى من» .

(٨) أول الحرفين في سورة يوسف (آ ٨٥) والآخر في الأنعام (آ ٣٤) .

وياء في « نبأ » ولو وقفتَ[١] على هذه بالإسكان والبدل لخالفتَ الخط ، لأنك كنتَ تبدل من الهمزة ألفا ، لسكونها وانفتاح ما قبلها ، فتخالف الخط ، وتقفه على : « يُبدِىء ، وما أُبرِىء »[٢] بالإسكان ثم تبدل من الهمزة ياء ، لانكسار ما قبلها ، فتوافق أحد وجهي القياس ، ويوافق لفظك خط المصحف ، ولا يحسن في جميع ذلك ، في الحرف الذي أبدلته من الهمزة ، إشمام ، ولا روم ، لأنه لم تكن عليه حركة ، ولأنه غير الهمزة التي كان عليها الإعراب ، قياسا على الوقف المجمع عليه بالسكون في:«رحمة،ونعمة» وشبهه[٣] . ولو وقفتَ على«يُبدِىء ، وأُبرِىء» بين بين لجعلته بين الهمزة والواو ، لأن الهمزة مضمومة ، وفي ذلك مخالفة للخط ، إذ[٤] الخط إنما فيه[٥] ، فيهما[٦] ، ياء ، فرجعتَ إلى تخفيف ، يؤدي إلى خط المصحف ، وهو الوقف على السكون ، ثم البدل للتخفيف ، إلا على مذهب الأخفش فإنه يقول بجعل الهمزة في التخفيف في « يُبدِىء ، وأُبرِىء »[٧] بين الهمزة والياء في حال الروم ، فيوافق قوله الخط ، وكونها بين الهمزة والواو قول سيبويه ، إلا أنه مخالف للخط فيرجع إلى البدل في الوقف على السكون ، ليوافق الخط . فالوقف على السكون ، في أكثر هذا الباب ، ثم البدل أسلم وأقرب لموافقة الخط . فإن كان بين بين يوافق الخط وقفتَ على ذلك في حال الروم خاصة ، نحو : [« تَفتَؤ ، ويتفيؤ »][٨] ولا (٢٧/أ) تقف على السكون ،

---

(١) لفظ «وقفت» سقط من : ص .

(٢) الحرف الأول في سورة العنكبوت (آ ١٩) وثانيهما في يوسف (آ ٥٣) .

(٣) ص : «وما أشبهه» .

(٤) ص : «لأن» .

(٥) لفظ «فيه» سقط من : ص .

(٦) يريد بالجار والمجرور الإشارة إلى حرفي سورتي العنكبوت ويوسف المذكورين قبلُ تقدّم ذكر هذا في الباب نفسه ، وفي ما تقدّم من ذكر الهمزة المتوسطة ، انظر الفقرة «٥» من هذا الباب .

(٧) تقدّم تخريج أول الحرفين ، وثانيهما في سورة النحل (آ ٤٨) .

(٨) تكملة لازمة من : ص .

فيجب أن تبدل من الهمزة ألفا ، فتخالف الخط ، فإذا كان البدل يخالف الخط رجعتَ [إلى بين بين ، وإذا كان بين بين يخالف الخط رجعتَ][١] إلى البدل ، فاضبط هذا الأصل[٢] .

« ١٦ » قال أبو محمد : وقد ذكرنا بعد هذا الباب ، في كتاب التبصرة ، باب ما جرى في التسهيل على غير قياس ، وعلّلناه ، فأغنانا عن إعادته في هذا الكتاب[٣] .

قال أبو محمد : ونذكر جملة مختصرة تحفظ في تخفيف الهمزة .

اعلم أن الهمزة في التخفيف لحمزة تجري على ثلاثة أوجه :

الأول : البدل ، وذلك في الساكنة ، وفي المفتوحة التي قبلها ضمة أو كسرة ، وفي المتحركة التي قبلها حرف مد ولين زائد غير الألف ، أو غير زائد ، أو حرف لين ، فهذا كله يجري على البدل ، على ما قدّمنا وأصّلنا وعللنا .

الثاني : إلقاء الحركة ، وذلك إن[٤] كان قبل الهمزة ساكن ، غير ألف وغير حرف مد ولين زائد ، فهذا تُلقَى فيه حركة الهمزة على ما قبلها ، فيتحرك ما قبلها بحركتها ، أو تحذفها ، على ما قدّمنا وأصلنا وعللنا .

الثالث : بين بين وذلك في كل همزة متحركة ، قبلها ألف أو حرف[٥] متحرك ، إلا المفتوحة التي قبلها ضمة أو كسرة ، فإنها تجري على البدل . فهذا أصل تسهيل الهمز[٦] كله مختصر أصله وعلله وبسطه ، وتمثيله قد تقدّم قبل هذا .

« ١٧ » قال أبو محمد : والذي ذكرناه في « كتاب التبصرة » مما جرى في

(١) تكملة لازمة من : ص .
(٢) التبصرة ٣٠/أ ، والتيسير ٤٠ ، والنشر ١/٤٣٨ ، ٤٤٥
(٣) التبصرة ٣١/أ ــ ٣٢/ب .
(٤) ص : «إذا» .
(٥) ب : «وحرف» ورجّحت ما أثبته من : ص .
(٦) ب : «للهمز» وبطرح الجار وجهه كما في : ص .

التسهيل على غير قياس ، إنما ذكرناه ليعرف ، ليس ليقرأ به كله[١] ، لشذوذه وخروجه عن القياس وعن الأصول . والصواب فيه أن يقرأ على الأصول ، من ذلك « الموءودة »[٢] الصواب أن تقف لحمزة بإلقاء حركة الهمزة على الواو الساكنة التي قبل الهمزة ، لأنها حرف لين أصلي ، وتحذف الهمزة . ويجوز أن تبدل من الهمزة واوا ، وتدغم الواو الأولى في الثانية ، وهو قبيح لاجتماع الواوات والضمة ، والذي ذكرنا في « الموءودة » عن ابن مجاهد لم يقرأ به ، ولا عليه العمل[٣] . فأما ما ذكرنا من وقف حمزة على « هزوا ، وكفوا »[٤] فعليه العمل ، تبدل من الهمزة واوا مفتوحة ، كأنه خفّف قبل إسكان الزاي والفاء ، وكان حقه ، على الأصول المتقدمة ، أن يلقي حركة الهمزة على الزاي والفاء فيقول : « هُزَا ، وكُفَا » فلم يفعل (٢٧/ب) . وعلته في ذلك أن أصل الزاي والفاء الحركة ، والسكون عارض ، فلو أُلقي عليهما الحركة كان قد ألقى حركة الهمزة على متحرك ، فعامل الأصل فلم يلق الحركة ، وأيضا فإنه لو ألقى الحركة على ما قبلها لذهب لفظ الواو ، وخالف السَّواد[٥] والخط ، وأصله اتباع خط المصحف ، فرجع إلى البدل ، وتوهَّم ضمة الزاي والفاء ، فلما توهّم الضمة الأصلية على الزاي والفاء أبدل من الهمزة واوا [مفتوحة][٦] لانضمام ما قبلها ، وهو الأصل فيها ، على ما قدّمنا من الأصول[٧] والذي عليه العمل في قراءة قالون والبزّي ، في قوله تعالى في يوسف : (بالسوءِ إلا)«٥٣» أن تبدل من الهمزة واوا وتدغم

(١) لفظ «كلــه» سقط من : ص .
(٢) الحرف في سورة التكوير (آ ٨) .
(٣) التبصرة ٣١/أ ـ ب ، والنشر ٤٥٣/١ ، ٤٧١
(٤) احد الحرفين في سورة البقرة (آ ٦٧) وسيأتي ذكره في سورته ، الفقرة « ٤١ » ، وثانيهما في الإخلاص (آ ٤) وسيأتي ذكره في سورة البقرة ، الفقرة «٤١» .
(٥) أي اغلب القراء .
(٦) تكملة لازمة من : ص .
(٧) التبصرة ٣١/أ ، والتيسير ٣٩ ـ ٤٠ ، والنشر ٤٤١/١

الأولى فيها . وقد كـان القياس إلقاء حركة الهمزة على الواو قبلهـا ، لكنه لم يرو عنهما . وكان أبو الطيب يأخذ للبزّي بأن يجعل الأولى كأنها بين بين ، وهو على غير الأصول والقياس ، لأن همزة بين بين لا تقع بعد ساكن ، إلا بعد الألف خاصة ، لتمكّن الألف في المد واللين . وقرأت للبزّي بالبدل ، وهـو أحسن . وقرأت له على مذهب الشيخ[١] رواية تتبع لا قياس لها لِما ذكرنا[٢] . والذي عليه العمل ، فيما رُوي عـن أبي عمرو أنه ينحو بالمفتوحة بعد المضمومة نحو الألف ويبدل[٣] منها واوا مفتوحة، ولا وجه لأن يُنحى بها نحو الألف، لأن الألف لا يكون قبلها ضمة . وذلك نحو « السفهاء ألا »[٤] ومعنى هذه الرواية أنهـا على معنى أن يُنحى بها نحو فتحة الهمزة[٥] . فأما الهمزة المكسورة بعد المضمومة فقد ذكرنا أن مذهب الأخفش أن تُجعل بين الهمزة والواو ، لانضمام ما قبلها ، لأنه لو جعلها بين الهمزة والياء لصارت ياء ساكنة[٦] ، قبلها ضمة ، وذلك لا يكون . وذكـرنا أن مذهب سيبويه أن يجعلها بين الهمزة والياء على أصلها ، لأنها مكسورة ، قبلهـا متحرك ، ولا يلزم إتيان ياءساكنة في هذا قبلها ضمة ، لأنها ليست بياءساكنةمحضة . إنما هي همـزة بين بين ، بزنة المتحركة . والـذي عليه العمل ، في الثانية مـن المضمومتين والمكسورتين ، أن تُجعل بين بين ، على[٧] الأصول المتقدمة ، والبدل فيها بعيد . وقد رُوي عن ورش ، وبه نأخذ له . وبين بين أحسن ، وكذلك الذي عليه العمل في الهمزة المضمومة التي قبلها كسرة ، في وقف حمزة ، أن تُجعل بين

---

(١) يعني أبا الطيب .

(٢) التبصرة ٣٧/ب .

(٣) ب : «أن يبدل» وتوجيهه من : ص .

(٤) الحرف في سورة البقرة (آ ١٣) وتقدم في «باب علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين» ، الفقرة «١٠» .

(٥) التبصرة ٣١/ب .

(٦) لفظ «ساكنة» سقط من : ص .

(٧) قوله : «بزنة المتحركة ... بين على» سقط من : ص .

الهمزة والواو ، على حكم حركتها ، وهو مذهب سيبويه نحو (٢٨/أ) « يستهزئون » وبدلها ياء[١] ، ولا قياس له ، وهو خارج عن الأصول ، والرواية المشهورة . ورُوي عن الأخفش جوازه ، وكذلك الذي عليه العمل ، في « موئلا » ، أن تُلقى الحركة على الواو لحمزة إذا وقف . ويجوز الإبدال والإدغام ، وبدل الهمزة ياء ، لا قياس له في ذلك . والذي عليه العمل ، في الوقف لحمزة [على : « رؤوف »][٢] ، أن تجعل الهمزة بين بين ، بين الهمزة والواو الساكنة . فهو القياس ، وعليه الأصول ، ومثله « يؤوسا » . وقد ذكرنا من علة هذا الفصل جُملا في « كتاب التبصرة »[٣] ، فأغنى ذلك عن إعادته في هذا الكتاب[٤] .

هذه[٥] مسائل من الوقف لحمزة يتدرّب بها الطالب

قال أبو محمد : هذه المسائل جارية على الأصول المتقدّمة غير خارجة عنها ، لكنا ذكرناها ليعلم الطالب كيف يردّ المسائل إلى الأصول المتقدّمة ، وليتدرب بمعرفتها .

« ١ » إن قيل : كيف يقف حمزة وهشام على (ولؤلؤا)[٦] المخفوض ؟

فالجواب أن الهمزة فيه متطرفة مكسورة ، قبلها ضمة ، فالأصل أن تُجعل بين الهمزة المَرومة الحركة والياء الساكنة ، وذلك ممتنع فيها ، لأن الخط بالواو ، فيجب أن يُرجع فيها[٧] إلى السكون ثم يبدل منها واوا ، لانضمام ما قبلها ، ويخفّف

---

(١) قوله : «وبدلها بياء» سقط من : ص .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) التبصرة ٣٢/أ ـ ب .

(٤) جاء بعد لفظ «الكتاب» في «ب» مايلي : تمّ الجزء ، ويتلوه مسائل من الوقف لحمزة يُتدرّب بمعرفتها .

(٥) جاء قبل لفظة «هذه» في «ب» ما يلي : أول الثالث .

(٦) هما حرفان في سورة الحج (آ ٢٣) وفي فاطر (آ ٣٣) ، وقراءتهما بالخفض لغير نافع وعاصم ، انظر التيسير ١٥٦

(٧) ص : «ما قبلها» .

الأولى الساكنة لحمزة فيقول : « ولولو » بواوين ساكنتين . وإن كان القارىء ممّن يرى قول الأخفش في المكسورة ، التي قبلها ضمة ، فله أن يجعلها بين الهمزة والواو ، للضمة التي قبلها ، فذلك قول"،فيقف على المتطرفة في هذا بين الهمزة المَرومة الحركة وبين الواو الساكنة ، فيصحّ له موافقة الخط ، والقياس على الأصول المتقدمة في أصل تخفيف الهمزة المتحركة التي قبلها متحرك . وقول سيبويه فيها أقيس وأولى ، ولكنه يخالف الخط ، فيجب أن يرجع إلى السكون ثم البدل[١] .

« ٢ » فإن قيل : فكيف الوقف على « لؤلؤ »[٢] المرفوع ؟

فالجواب أن تقف عليه لحمزة وهشام بهمزة بين الهمزة المَرومة الحركة والواو ، على الأصل المتقدّم ، لأنها مضمومة قبلها (٢٨/ب) ضمة ، فإن لم تَرم الحركةَ وقفت لهما بالإسكان ، ثم تبدل من الهمزة واوا لانضمام ما قبلها ، فيصير لحمزة بواوين ساكنتين ، بينهما لام كالأولى المخفوضة[٣] .

« ٣ » فإن قيل : كيف تقف لحمزة وهشام على : (ليسؤوا وجوهكم) « الإسراء ٧ » ؟

فالجواب أنها همزة مفتوحة[٤] في قراءتهما ، قبلها حرف مدّ ولين أصلي ، ومن شأنهما أن لا يَروما الحركة في الوقف على المنصوب [رواية][٥] ، وإلا فهو جائز ، فإذا وقفتَ عليه لحمزة وهشام ألقيت حركة الهمزة على الساكن قبلها ، ثم يجب إسكانه للوقف ، فتقف على واو ساكنة ، وتمدّ لأن حذف الهمزة عارض ، ولأن الواو التي كانت المدة فيها باقية ساكنة ، لم تتغير ببدل ولا غيره . ويجوز أن تبدل من الهمزة واوا ، وتدغم فيها الواو التي قبلها على الشبه بالزوائد[٦] ،

---

(١) التيسير ١٥٦ ، والنشر ٤٦٢/١

(٢) الحرف في سورة الطور (آ ٢٤) .

(٣) التيسير ٣٧ ، والنشر ٤٦٢/١

(٤) لفظ «مفتوحة» سقط من : ص .

(٥) تكملة لازمة من : ص .

(٦) ص : «التشبيه بالزائد» .

فتقول « ليسوّ » فتقف على واو مشددة ساكنة ولا تمــدّ ، لأن الواو التي كانت ممدودة قد خالطتها حركة[1] عند إدغامها فيما بعدها ، ولا يقع المدّ في متحرك ، ولأنه منصوب ، والأول أحسن لقبح إدغام حرف مد ولين فيما بعــده لاجتماع الواوات[2] .

« ٤ » فإن قيل : كيف يقف حمزة على : (السّوأى) « الروم ١٠ » ؟

فالجواب فيه كالجواب فيما قبله ، يُلقي حركة الهمزة على الواو ، ويحذف الهمزة ، لأن الواو أصلية ، فيقول : « الــسّوى » . ولا يمدّ هذا لتحرّك الواو في اللفظ ، لأن المد لا يقع في حرف متحرك ، كانت حركته عارضة أو لازمة ، ولك أن تبدل من الهمزة واوا تدغم فيها الواو ، التي قبلها على التشبيه بالزائد ، فتقول : « الــسّوّ » . ولا تمدّ أيضا لتحرّك الواو التي كان المد فيها ، والأول أحسن . فأما مدّ الألف فلا يلزمه ، وإن كانت ممدودة في الوصل ، لأن المد فيها[3] إنما كان لأجل الهمزة التي بعدها ، وهي همزة (أن) ، فلمــا وقفت على الكلمــة الأولــى زال المد ، لزوال الهمزة وانفصالها عن حروف المد واللين ، على ما قدّمنا في أبواب المد . فأما ورش فإنه يمد الألف للهمزة التي قبلها في الوقف .

« ٥ » فإن قيل : فكيف الوقــف لحمزة وهشام عــلى قولــه تعــالى : (ولا المسيء قليلا) « غافر ٥٨ » ؟

فالجواب أن تلقي حركة الهمزة على الياء ، لأنها أصلية ، إذ هي بدل من حرف أصلي ، وهو الواو ، ثم تسكن الياء للوقف ، وإن شئت رمت الحركة أو أشمَمت ، وتمدّ الياء على ما كانت في الأصل ، لأنها لم تتغير عن لفظ السكون ، وحذف الهمزة عارض ، لكن إذا رُمْت الحركة كان المد أقــل ، لِما فيها من الحــركة

---

(١) ص : «قد تحركت» .

(٢) التبصرة ٣٣/ب ، والتيسير ٣٨ ، والنشر ١/٤٥٢ ، ٤٦٧ ، وابراز المعاني ١٣٥

(٣) ب : «فيهما» وما في «ص» وجهه .

(٢٩/أ) وإن شئت أبدلت من الهمزة ياء ، وأدغمت فيها الياء الأولى فتقول : « المسيّ » ، ولك الروم والإشمام أيضا . والأول أحسن . وإنما يمتنع الروم والإشمام إذا أبدلت من الهمزة حرفا من غير إدغام [فيه][1] ، فحينئذ لا تروم ولا تشم ، لأن الحرف المبدل من الهمزة لم تكن عليه حركة قط . وهو غير الهمزة قياسا على الوقف على « رحمة ، ونعمة » .

« ٦ » فإن قيل : كيف يقف حمزة على « ملجأ » المنصوب ، و « ملجإ » المخفوض ، و « ملجأ »[2] المفتوح غير منون ؟

فالجواب أنك تقف له على المنصوب المنون بهمزة ، بين الهمزة والألف ، وبعد ذلك ألف عوض من التنوين : « ملجأا » ، وتقف على المخفوض بالسكون ، وتبدل من الهمزة ألفا فتقول : « ملجا » ، لأنك لو وقفت عليه بين الهمزة والياء ، على أصل تخفيف المكسورة خالفت الخط ، إذ لا ياء في الخط . وتقف على « ملجأ » المفتوحة غير منون مثل المخفوض بالإسكان ، ثم تبدل ألفا من الهمزة فتقول « ملجا » ، يقاس على هذا ما شابهه[3] .

---

(١) تكملة موضحة من : ص .
(٢) أول الأحرف وثالثها في سورة التوبة (آ ٥٧ ، ١١٨) ، وثانيها في الشورى (آ ٤٧) وتقدّم ذكر أولها في «باب المد وعلله وأصوله» ، الفقرة «١٠» .
(٣) التبصرة ٢٩/أ ، والتيسير ٣٨ ، والنشر ٤٣٨/١

باب
علل الرَّوم والاشمام

« ١ » اعلم أن الرّوم والإشمام إنما استعملتهما العرب في الـوقف لتبيين الحركة ، كيف كانت في الوصل • وأصل الروم أظهر للحركة من أصل الإشمام ، لأن الروم يسمع ويرى ، والإشمام يُرى ولا يسمع • فمن رام الحركة أتى بدليل قوي على أصل حركة الكلمة في الوصل ، ومن أشمّ الحركة أتى بدليل ضعيف على ذلك • والإشمام لا يكون إلا في المرفوع والمضموم • فالروم إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة ، يسمعها الأعمى ، والإشمام إتيانك بضم شفتيك لا غير من غير صوت ، ولا يفهمه الأعمى بحسّه ، لأنه لرَأي العين ، والفرق بين الوقف على الحركة والوقف برَوم الحركة ، أنك إذا وقفت على الحـركة تَولَّدت من الفتحة ألف ، ومن الضمة واو ، ومن الكسرة ياء • وإذا وقفت بالرَّوم لم يتولَّد منه شيء • والإشمام لا يكون إلا في حرف ساكن نحو إشمامك ضمة الدال من : « نعبد »[1] بعد إسكانها ، وإشمامك ضمة النون الأولى من : « تأمنّا »[2] وهي ساكنة ، لأن أول المدغم لا يكـون إلا ساكنا • فإن وقعت الترجمة بالإشـمام في المتحرك،فهو في الحقيقة رَوم، لأنه لايُسمع[3] نحو ترجمتهم الإشمام في: «سِيئت، وقِيل »[4] وشبهه ، هذا إشمام يُسمع ، فهو كالرّوم ، وهي ترجمة على مذهب الكوفيين لأنهم يترجمون عن الإشمام ، الـذي لا يُسـمع ، بالرّوم ويترجمون عن[5] (٢٩/ب) الرَّوم ، الذي يُسمع ، بالإشمام ، الذي لا يسمع • فكأن

---

(١) الحرف في سورة الفاتحة (آ ٥) .

(٢) الحرف في سورة يوسف (آ ١١) وسيأتي ذكره في سورته ، الفقرة «٦» .

(٣) ص : «فهو يسـمع» .

(٤) أول الحرفين في سورة الملك (آ ٢٧) وتقدّم في «باب علل المد في فواتـح السـور» الفقرة «٥» ، والآخر في البقرة (آ ١١) .

(٥) ب : «على» وتصويبه من : ص .

الرَّوم عندهم من قولك : رُمت فعل كذا ، وأنت لم تفعله . والإشمام من قولك : شممت كذا ، إذا وجدتَ ريحه . فذلك أمكن في وجود الفعل من الروم ، فلذلك سموا ما يسمع بالإشمام ، وما لا يسمع بالروم . وإشمام المتحرك إلى غير حركته كإمالة المثال إلى غير حركته[1] . وإذا وقفتَ على هاء التأنيث أو على حركة عارضة ، وَحَيَّتَ بشيء قد فارقها وباينها ، أو على حرف بدل من همزة لم يحسن فيه إشمام أو رَوم[2] ، لأن الحركة ، التي تريد أن تبينها بالإشمام والروم ، لم تكن على ذلك الحرف ، ولا لزمته ، إلا أن تقف على التاء في هاء التأنيث فيحسُن الروم والإشمام ، لأن الحركة كانت على التاء التي وقفت عليها . فإن كانت الحركة العارضة تدل على الحرف ، الذي له الحركة في الأصل ، نحو وقفك على : « جزء ، وملء »[3] تلقي الحركة على الساكن ، قبل الحركة العارضة على الهمزة المحذوفة ، فيجوز فيها الروم والإشمام ، لأنها[4] تدل على ما الحركة فيه أصل ، وهو الهمزة جاز الروم والإشمام[5] .

* * *

مسائل من هذا الفصل تبينه

« ٢ » اعلم أنك تقف على : « قل » من : (قل ادعوا) « الأعراف ١٩٥ » وعلى الدال من : (ولقد استهزئ) « الأنعام ١٠ » بالسكون لا غير ، لأن

---

(١) الملاحظ أن تعريف اصطلاحي الروم والإشمام قد تقدّم ذكرهما قبلُ دون تفسير لهما غير أن عرض المؤلف رحمه الله تعالى لهما بالتوجيه والتفسير حملني على تأخير الكلام عليهما ، ولمن يرغب في مزيد بيان أن يرجع الى الحجة ١/١٥٨، والتبصرة ٣٢/ب ، وابراز المعاني ٥٦ ، والتعريفات ١٧ ، وكتاب سيبويه ٢/٣٣٩

(٢) ص : «ولا روم» .

(٣) أول الحرفين في سورة الحجر (آ ٤٤) والثاني في آل عمران (آ ٩١) وتقدّم ذكرهما في « باب ذكر علل الهمزة المفردة » ، « الفقرة ٨ ، ٩ » .

(٤) ص : «بكونهـا» .

(٥) التبصرة ٣٢/ب – ٣٣/أ ، وايضاح الوقف والابتداء ٣٨٥، والتيسير ٥٨، والنشر ١/٢٩٤ ، ٤٥٥

الذي تَحرّكت له الدال واللام ، قد انفصل ممّا قبله ، بالوقف على ما قبله ، فلا تقدير له في الوقف ، ولا هو في نيّة ولا إرادة ، ولا يجوز فيه روم ولا إشمام ، وتقف على : « جزء ، ودفء ، وملء »[١] في وقف حمزة وهشام بالإسكان ، وإن شئت بالروم والإشمام ، لأن الحركة تدل على الهمزة المخفّفة ، وهي مُقدَّرة مع ما قبلها منوية مُرادة ، بخلاف ما حُرِّك لساكن في كلمة أخرى ، أو لهمزة في كلمة أخرى نحو قراءة ورش[٢] : (وانحر) « الكوثر ٢ » أن تقف على الراء بالسكون لا غير ، لأن الهمزة التي تحرّكت الراء بحركتها ، قد انفصلت ممّا قبلها في الوقف ، وبانت ، ولا تقدير لها في نِيّة ، ولا في[٣] غيرها ، وتقف على : (يُبدِئ) « العنكبوت ١٩ »[٤] بياء ساكنة لحمزة وهشام ، بغير روم ولا إشمام ، لأن الياء بدل من همزة كانت مضمومة ، ولم يكن على الياء حركة قط ، مثل وقفك على : « رحمة ، ونعمة » ، فإن وقفت على « هؤلاء » في قراءة من حقّق الهمزة وقفت بالرَّوم ، لأن الذي حُركت الهمزة من أجله ، لالتقاء الساكنين ، لم يذهب من الكلمة ، ولا فارقَها ، وهو الألف التي قبل الهمزة ، فصارت الكسرة لازمة ، فوجب فيها جواز الروم ، وكذلك تقف (٣٠/أ) عليه في قراءة حمزة وهشام على همزة بين بين ، في حال الروم للحركة ، لأنها همزة مكسورة قبلها ألف ، هذا وجه الوقف لحمزة وهشام ، وفيه مخالفة للخط ، لأن الخط لا ياء فيه . ويجوز أن تقف بالإسكان ، ثم تُبدل من الهمزة ألفا لانفتاح ما قبلها ، ولا يُعتدّ بالألف الأولى لخفائها ، فإذا أبدلت من الهمزة ألفا حذفتَ إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، وتمدّ إن قدّرت الألف الثانية هي[٥] المحذوفة ، ولا تمدّ إن قدَّرتَ الألف الأولى هي المحذوفة . وقد تقدَّم ذكر هذا ، ومثل هؤلاء في الروم

---

(١) تقدّم تخريج أولهما وثالثهما في الفقرة السابقة ، وثانيها في سورة النحل (٥) .

(٢) انظر « باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش» .

(٣) لفظ «في» سقط من : ص .

(٤) تقدّم هذا الحرف في «باب تخفيف الهمز وأحكامه وعلله» ، الفقرة «١٥» .

(٥) ب : «وهي» وتصويبها من : ص .

« حيث »(١) لأن الياء التي من أجلها حُرِّكت الثاء لازمة ، فالروم والإشمام جائزان فيه • فإن وقفْتَ على : « يومئذ ، وحينئذ »(٢) وقفت بالإسكان ، لأن الذي من أجله تحركت الذال ، وهو التنوين ، قد سقط في الوقف ، وانفصل مما قبله ، فرجعت الذال إلى أصلها ، وهو السكون ، فلم يجب فيه روم • فأما الوقف على : « غواش ، وجوار »(٣) فبالرَّوم ، لأن الشين والراء لا أصل لهمــا في السكون ، بل أصلهما الكسر ودخل التنوين عليهما ، وهما مكسوران ، ودخل في « يومئذ، وحينئذ »(٤) والذال ساكنة ، فكُسرت الذال لالتقاء الساكنين ، لسكون الذال وسكون التنوين ، ولم تكسر الراء في « جوار » ولا الشين في « غواش »(٥) لالتقاءالساكنين ، بل(٦) الكسرة فيهما أصل لهما ، فلذلك حسُن الوقف عليهما بالرَّوم ، وإن كان التنوين قد دخل فيهما للعِوض ، كما دخل في « يومئــذ ، وحينئذ »للعِوض •

« ٣» فإن قيل : فبيّن لنا العِوض في الموضعين كيف هو ؟

فالجواب أنك إذا قلت : رأيتك يوم إذ جلست في الدار ، وحين إذ كلّمت فلانا ، كانت الذال ساكنة ، لأنه ظرف زمان ماض مبني على السكون • وعلة بناء « إذ » على السكون أنها محتاجة إلى إيضاحها ، وبإيضاحها يتمّ المعنى ، وإيضاحها إنما هو في الجملة التي تضاف إليها « إذ » من ابتداء أو خبر ، ومــن فعل وفاعل ، فلمّا كان بيانها بغيرها أشبهت « الذي ، والتي » اللذين هما محتاجان إلى

---

(١) الحرف في سورة البقرة (آ ٣٥) •
(٢) اول الحرفين في سورة آل عمران (آ ١٦٧) ، والثاني في الواقعة (آ٨٤) •
(٣) الحرف الأول في سورة الأعراف (آ ٤١) وثانيهما في الشورى (آ ٣٢) •
(٤) ذكر الدّاني أن ابن كثير أثبتها في الحالين ، وفي الوصل نافع وأبو عمرو ، انظر التيسير١٩٥ ، وفيه بيان من وجوه أخر في الحجة في القراءات السبع ٢٩٢
(٥) الحرف الأول في سورة الشورى (آ ٣٢) والثاني في الأعراف (آ ٤١) •
(٦) قوله : «لسكون الذال . . . بل» سقط من : ص ، واحسبه بسبب انتقال النظر •

ما يُبيّنهما من الصلة[١] بعدهما ، فصارت « إذ » بمنزلة بعض اسم ، إذ لا تدل[٢] على المعنى إلاّ بما بعدها ، وبعض الاسم مبني ، فبُنيت لذلك على (٣٠/ب) السكون ، الذي هو أصل البناء ، فلمّا حذف مع « إذ » الجملة ، التي تُبيّنها وتوضّحها ، جعل التنوين عوضا من تلك الجملة المحذوفة. والتنوين ساكن والذال ساكنة للبناء ، فكُسرت الذال لالتقاء الساكنين . فلمّا وقفت انفصل الساكن الثاني وزال ، ورجعت الذال إلى سكونها ، الذي هو أصلها ، فلم يجز فيها روم . فأما « غواش ، وجوار » فأصلها « غواشي ، وجواري » في الرفع وفي النصب « غواشي ، وجواري » لايدخلها الخفض،ولا التنوين ، لأنهما يتعرفان[٣]، لأنه جمع ، ولأنه غاية الجمع ، ولأنه لا نظير له في الواحد . فلمّا سكنت الياء استثقالا للضمة في حال الرفع ، دخل التنوين عوضا من زوال ضمة الياء عن الياء، والتنوين ساكن والياء ساكنة ، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وصار التنوين تابعاًللكسرة التي كانت قبل الياء . فالكسرة أصلية فيه ، فلذلك قلنا : إن الوقف عليه بالرّوم إذ لا أصل للراء والشين في السكون ، فهذا فرق مابينهما ، وإن كان التنوين فيهما عوضاً[٤] من محذوف ، فإذا قلت : جئتك يومئذ كان كذا ، ويومئذ قام زيد ، لم تكن الذال إلا ساكنة ، لأنك قد جئت بالقصة بعد « إذ » ، فبقيت على سكونها ، فإن حذفتَ القصة دخل التنوين عوضاً منها ، فقلت : جئتك يومئذ ياهذا[٥] .

---

(١) ب : «الجملة» ورجحت مافي : ص .
(٢) ص : «تدل به» .
(٣) ص : «ينصرفان» .
(٤) ب : ص : «عوض» فصوبته .
(٥) انظر ما تقدم مستوفى شرحا وتوجيها وتمثيلا في إيضاح الوقف والابتداء ٢٣٣ وما بعدها ، و٣٤٨ وما بعدها ايضا ، وانظر التبصرة٣٣/ب ، وكتاب سيبويه ٣٤٥/٢

فصل في الوقف

على هـاء الكناية وميم الجمع

« ٤ » اعلم أن الهاء حرف خفيّ ، فكأن حركة ماقبل الهـاء على الهاء ، إذا كانت حركة الهاء مثل ماقبلها ، فإذا وقفْتَ على هاء الكتابة ، وهي مضمومة، وقبلها ضمة أو واو ، وقفت بالإسكان لا غير ، لأنها لمّا كانت حركتها بمنزلة ماقبلها ، كأنها موقوف عليها ، وكأن ماقبلها هو آخر الكلمة ، فاستغني بهـا عن الروم • وكذلك إذا[1] كانت الهاء مكسورة ، وقبلها كسرة أو ياء ، تقف عليهـا بالسكون ، ولا تقف بالروم ، لأن الحركة التي قبلها ، كأنها عليهـا ، وكأنها موقوف عليها ، لخفاء الهاء[2] والياء[3] كالكسرة والواو كالضمة في ذلك •وتقف على ماعدا هذين الأصلين ، مما قبل الهاء فتحة أو ساكن غير الياء والواو ، بالروم أو الإشمام ، كسائر الحروف ، لأنها لمّا خالفَتْ حركة ماقبلها حركتها ، ولم يستغن في الروم بحركة ماقبلها عن رَوم حركتها ، لأنها مخالفة لحركتها ، فحسُن في ذلك الروم (٣١/أ) وكذلك الإشمام في المضمومة ، فتقف على :« عليه ، وأنسانيه ، ولأهله »[4] بالإسكان لا غير في قراءة الجماعة ، الذين كسروا الهاء ، وتقف على ذلك كله بالروم أو بالإشمام ، في قراءة من ضمّ الهاء ، فافهمه[5] •

« ٥ » وأما ميم الجمع فالقياس يوجب جواز الروم والإشمام فيهـا ، في

---

(١) ص : «أن» .
(٢) ص : «لخفائها» .
(٣) ب : «والواو» وتصويبه من : ص .
(٤) أول الأحرف في سورة الأنعام (آ ٣٧) وثانيهما في الكهف (آ ٦٣) ، وثالثهما في طه (آ ١٠) .
(٥) التبصرة ٣٤/أ ، والتيسير ٢٩ ، والنشر ٣٠٢/١

الوقف على قراءة من ضمّها لغير التقاء الساكنين ،لأنها كسائر الحروف . وقد سووا في جواز الروم في الحركات ، التي هي إعراب ، أو هي بناء لساكن لازم ، نحو : « يقول ، وقيل» فميم الجمع[١] كسائر الحروف المتحركة ، يلزم فيها مايلزم[٢] في الحروف المتحركة بحركة إعراب ، أو بحركة بناء ساكن لازم . وما علمتُ أن أحدا نصّ عليها بمنع ولا إيجاب ، غير أنهم أطلقوا الروم والإشمام ، في كل مرفوع أو مخفوض أو مضموم ، لساكن قبله ، أو مكسور لساكن قبله. فالميم من جملة الحروف .فمَن كان مذهبه فيها في الوصل[٣] الضم ، وجب عليه أن يروم أو يُشم في الوقف . وأيضاً فإن الروم والإشمام إذا دخلا الكلام ، ليُبيِّن بهما ماكانت حركة الحرف الموقوف عليه في الوصل ، فذلك واجب في الميم ، لأن بالرّوم والإشمام يُعلم : أنها كانت في الوصل مضمومة . ولو وقف عليها بالإسكان لم يُعلم : هل كانت في الوصل ساكنة أو مضمومة . ففي الروم والإشمام بيان ماكانت حركة الميم عليه في الوصل ، وبيان إن كانت ساكنة أو متحركة ، وليست[٤] صلتها بواو بمانع من الروم والإشمام فيها ، كما أنه ليس صلة هاء الكناية بواو في : « قدّره ، وأنشَره »[٥] بمانع فيها من الروم والإشمام في الوقف عليها . وليس كون حركة ماقبل الميم كحركتها بمانع من الروم والإشمام فيها ، كما كان ذلك مانعا في الهاء ، إذا كان حركة ماقبلها كحركتها ،لأن الميم ليست بحرف خفي كالهاء . ولو كانت الميم كالهاء لم يجز الإشمام والروم في «يقوم ويحكم» وليس كون الميم من الشفتين بمانع فيها من الروم والإشمام ، كما لم تمنع في « يقوم ، ويحكم » وشبهه ، وكما لم يمنع ذلك في الياء والواو ، وهما من الشفتين . والإسكان فيها حسَن ، وهو الأصل[٦] .

---

(١) ب : «الجميع» وتوجيهه من : ص .
(٢) ب : «لزم» والأولى مافي : ص .
(٣) ص : «في الوصل فيها » .
(٤) ب : «وليس» وفضلت مافي : ص .
(٥) أول الحرفين في سورة يونس (آ ٥) والثاني في عبس (آ ٢٢) .
(٦) التبصرة ٣٤/أ ـب ، والتيسير ٥٩ ، والنشر ٢٧١/١ ، وكتاب سيبويه ٣٥٠/٢

(٣١/ب) « فصل في وقف البزّي علـى « ما »[1] التي للاستفهام التي دخل[2] عليها حرف جر » .

« ٦ » اعلم أن « ما » التي للاستفهام ، إذا دخل عليها حرف جر حُذفت ألفها ، للفرق بين الاستفهام والخبر ، فتقول في الاستفهام « عمّ تسأل ياهذا » وفي الخبر « عمّا تسأل أسأل أنا » وتقول في الاستفهام : « لِمَ تؤذونني » وتقول في الخبر : « لما آذيتني آذيتك » ، فتحذف الألف في الاستفهام للفرق . فإذا وقفتَ على الميم ، من « ما » [في][3] الاستفهام ، وجب أن تحذف الفتحة ، وهي دالة على الألف المحذوفة ، فكَرِه ذلك بعض العرب ، فأدخل « هاء » في الوقف ، لتثبت الفتحة ولا تُحذف ، فيكون في الكلام مايدلّ على الالف المحذوفة ، ولئلا يُخِلّ بالكلمة على قلة حروفها ، فتحذف منها حرفا وحركة ، وهي على حرفين ، فتبقى على حرف واحد ساكن ، ولتظهر[4] الحركة ، فيقوى الاسم ، وتدلّ الحركة على المحذوف منه . وخصّ الوقف بذلك لأن الوصل تكون الميم فيه متحركة ، وهي قراءة البزي عن ابن كثير ، يقـول في الوقف : « عمه ، وبمه ، وفيمه »[5] وشبهه . فيأتي بها لِبيان حركة الميم ، وهذه الهاء هي هاء السَّكْت في : « كتابيه ، وحسابيه »[6] وشبهه ، أتى بها لبيان حركة اليـاء ، لأنها اسم على حرف واحد متحرك . فإذا سكن في الوقف ضعف كونُ اسم [الميم][3] على حرف ساكن ،

---

(١) ص : «لم» .

(٢) ص : «يدخل» .

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) ص : «ساكن فقواها .. في الوقف خاصة لضعف الاسم على حرف ساكن ولتظهر» .

(٥) الأحرف على ترتيبها في سـورة النبأ (آ ١) ، في النمـل (آ ٣٥) ، في النازعات (آ ٤٣) .

(٦) الحرفان في سورة الحاقة (آ ٢٠ ، ٢٦) . وقد تقدّم الكلام على هـذه الهاء في «باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش» ، الفقرة «٧» .

فأتى بالهاء لتقوية الاسم ببقاء حركته في الوقف ، فتدلّ الحركة على الألف المحذوفة، وتقوى الميم بالحركة عليها ، ومثله عند البصريين « أنا » الاسم منه الهمزة والنون ، وجيء بالألف لبيان حركة النون في الوقف ، فلذلك أكثرُ القراء على حذف الألف في الوصل ، إذ هي غير أصلية ، إنما جيء بها للوقف . ومَن أثبتها في الوصل فعلى لغة مَن رأى أنّ « أنا » بكماله الاسم ، وهو مذهب الكوفيين . وقد رأى بعض نحويي البصرة أن مَن أثبت الألف في « أنا » في الوصل فقد لحن ، كما[1] رأى مَن أثبت هاء السكت في « كتابيه » ونحوه في الوصل فقد لحن[2] . فهذه الهاء في الوقف في « عمه ، وفيمه » هاء السَّكْت .

« ٧ » وحجة مَن لم يأت بالهاء في ذلك ، أنه اتبع خط المصحف ، ولا هاء فيه . وأيضاً فإن الوقف عارض ، والسكون في الميم عارض ، فلم يعتد بذلك ، فأبقى الميم على سكونها ، وأيضاً فإن ما وقع مِن ذلك في القرآن ، لا يحسن الوقف عليه ، إذ ليس بكلام تام ولا صالح ، ولا قطع[3] . وأيضاً (٣٢/أ) فإن جماعة القراء على ترك الهاء في الوقف إلا البَزّي ، والإجماع حجة . فإنه

---

(١) قوله : «كما رأى . . . لحن» سقط من : ص .

(٢) صاحب هذا الرأي هو المبرّد ، وقد تقدم ذكر ذلك في «باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش» الفقرة «٧» . وانظر كلام ابن الانباري على توجيه قوله تعالى : (لكنا هو الله ربي) وإشباعه بحث ألف «أنا» وقفا ووصلا ومذاهب النحو فيها ، إيضاح الوقف والابتداء ٤٠٨ ومابعدها .

(٣) اصطلاحات الوقف اختلف فيها كثيرا ، فهي عند ابن الانباري : «الوقف التام والوقف الكافي الذي ليس بتام والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف» ، وهي عند أبي جعفر النحاس كما قال : «وهذا كتاب نذكر فيه التمام في القرآن العظيم وما كان الوقف عليه كافيا أو صالحا» وأما عند أبي عمرو الدّاني فقد اختار تقسيما من أقسام شتى وهو : «الوقف على أربعة أقسام : تام مختار ، وكاف جائز ، وصالح مفهوم ، وقبيح متروك» ، وهي مدلولات بحسب اجتهاد هؤلاء وهؤلاء من علماء الوقف والابتداء ، وأما القطع فبيّن فيما مثّل به ابن الانباري أنه الحال ، وفيما ذكره المبرد وكذلك أبو علي الفارسي يَعدّانه الحال مرة والصفة مرة قال ابن الانباري : « وأما المقطوع منه دون القطع فقوله : (وله الدين واصبا) الوقف على←

يلزم مَن أدخل في هذا هاء ، في الوقف لبيان الحركة ، أن يدخلها في الوقف على ياء الإضافة حيث وقعت ، لأنها تسكن في الوقف ، وهي الاسم ، فيبقى الاسم على حرف واحد ساكن ، وتركُ الهاء في ذلك إجماع من القراء ، وهو جائز في الكلام وهو الاختيار(١) .

« ٨ » ومما تفرّد به البَزّي في الوقف أيضا [أنه](٢) كان يقف على : (هيهات) الثاني(٣) «المؤمنون ٣٦» بالهاء . ورُوي أنه(٤) يقف عليهما بالهاء ، وبالأول قرأت . وحجته في ذلك أنه أجراها على الهاء التي تدل على التأنيث في « التوراة ، وكمشكاة »(٥) ، ألا ترى أنها في الوصل بالتاء كالتوراة ، وحسُن عنده ذلك ، لانفتاح التاء ، وبنائها على الفتح ، بإجماع من القراء ، وذهب القراء إلى أن التاء في «هيهات» دلّت على تأنيث الكلمة كقولهم : «همت ، ثمت ، جلست»

← (الدين) غير تام لأن (وأصبا) قطع منه » ، وقال المُبرّد : والعرب تنشد قول حاتم الطائي رفعا ونصبا :

إنْ كنتِ كارهة معيشَتنا ... هاتا فحُلّي في بني بَدْرِ

الضّاربين لدَى أَعنّتهم ... والطاعنين وخيلهم تجري

وإنما خفضوهما على النعت وربما رفعوهما على القطع والابتداء» . وقال أبو علي الفارسي : «والقطع عندهم ــ فيما أَخبرته عن أبي بكر ــ أن يُراد بالاسم أن يكون صفة لما قبله بالألف واللام ، فإذا قطع منه الألف واللام تُصب ، ولولا قطعك الألف واللام لكان جائزا أن تجريه على ما قبله» ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ١٠٨ ، ١١٦ ، ١٣٠ ، والقطع والائتناف ١/أ ، والمكتفى في الوقف والابتدا ٣/ب ، والكامل في اللغة والأدب ٢/٤٠ ، والبغداديات ٢/٣٦

(١) التبصرة ٣٤/أ ــ ب ، والتيسير ٦١ ، والنشر ١٢٩/٢ ، وكتاب سيبويه ٣٣٥/٢

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) سيأتي ذكره في سورة المؤمنين الفقرة «٨» .

(٤) ص : «عنه انه» .

(٥) أول الحرفين في سورة آل عمران (آ ٣) وسيأتي ذكره في فصل «معرفة أصل الألف» الفقرة «٤» ، وثانيهما في النور (آ ٣٥) .

وكقولهم : «ربت رجل رأيت» فدخلت التاء لتأنيث الكلمة . وقد قال قُطْرُب[١] هي بمنزلة «مرضاة ، ومرماة» فجعلها هاء تأنيث ، وإن لم يكن لها مُذَكَّر .

« ٩ » فإن قيل : فلم خَصَّ البَزّي الثانية بالوقف عليها دون الأولى في روايته ؟

فالجواب على ما قاله القراء : أنه جعلهما جميعا ككلمة واحدة ، نحو «اثنتي عشرة» فوقف على الثاني بالهاء ، كما وقف على «عشرة» ، ولا يحسن عنده الوقف على الأُولى ، لأنها كاسم واحد .

« ١٠ » وحجة من وقف بالتاء أنه اتبع خط المصحف ، وأن مِن العرب من يخفضه وينوّنه كـ «غرفات ، وملكوت»[٢] ولا يحسن على هذا فيه إلا الوقف بالتاء . وأيضا فإن الوقف بالتاء إجماع من القراء غير البَزّي[٣] . وقد قال الأخفش: هي بمنزلة قولك[٤] : كان من الأمر كيت وكيت ، وهذا لا يوقف عليه إلا بالتاء . وأيضا فإن سيبويه قال : «هيهاتَ» اسم بمنزلة الأصوات . وفتح التاء عنده تدلّ على أنه اسم واحد ، وكسرتها إذا كسرت تدل على أنه جمع ، لم ينطق بواحده[٥] . وأيضا فإن التاء لا يحسن حذفها ، فهي أصلية . والتاء الأصلية لا يوقف عليها إلا بالتاء في جميع الكلام . ومعنى «هيهات» غير منون البعد . وإذا نُوّنت فمعناها :

---

(١) اسمه محمد بن المستنير ، أحد العلماء باللغة والنحو ، أخذ عن سيبويه وجماعة من أهل البصرة ، وعنه ابن الجَهْم ، طعَن فيه ابن السكيت (ت ٢٠٦ هـ) ترجم في الفهرست ٨٤ ، ونزهة الالباء ٩١ ، وبغية الوعاة ٢٤١/١

(٢) أول الحرفين في سورة سبأ (آ ٣٧) والثاني في الانعام (آ ٧٥) .

(٣) ذكر ابن الانباري أن عيسى بن عمر وأبا عمرو وقفا عليها بالهاء كما ذكر أن الرواية عن أبي عمرو أيضاً الوقف بالتاء ، وذكر الدّاني وابن الجزري ان الكسائي يقف عليها بالهاء أيضاً ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٨ ، والتيسير ٦٠ ، والنشر ١٢٧/٢

(٤) ب : «قوله» ووجهه ما في : ص .

(٥) كتاب سيبويه ٥٥/٢

بَعْدَ ، وفُتحت للبناء والسكون اللذين قبلها ، واختير لها (٣٢/ب) الفتحُ للألف ، والفتحة التي قبلها . وفيها لغات : كسرُ التاء ، والتنوين ، والكسر بغير تنوين ، وكذلك الضم والفتح بتنوين وبغير تنوين ، وهي عند سيبويه ظرف غير متمكن ، فلذلك بُني ، فإذا قلت : هيهات منزلك ، فمعناه : في البُعْد منزلك ، وإذا نُوّنت فمعناه : في بُعْدٍ منزلُك . ومِن العرب مَن يبدل من الهاء الأُولى همزة فيقول : أَيهات . ومنهم مَن يقول : أَيهان ، بالنون والهمزة[1] . وقد تقدّم الكلام في الوقف على هاء التأنيث وعلى الحركة العارضة ، إذا فارقها ما تحركَتْ من أجله . وأن الوقف على ذلك بالسكون لا غير ، إلا أن تقف على هاء التأنيث بالتاء فيحسُن الروم والإشمام . فكل هذا مذكور في باب الروم والإشمام بعلله .

---

(١) استوفى ابن الأنباري الكلام على لفظ «هيهات» من كل وجه ، وذكر اللغات التي فيها ومثل لكل وجه ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٨ ، وأما ابن الجوزي فيذكر هذه الوجوه مسندة قراءة ، ويستوفي على ما فعل ابن الأنباري ، انظر زاد المسير ٤٧١/٥

باب

في مقدمات أصول الادغام والاظهار[١]

اعلم أن الإظهار في الحروف هو الأصل ، والإدغام دخل لعلة تذكر إن شاء الله . وإنما قلنا : إن الإظهار هو الأصل لأنه أكثر ، لأن الوقف يضطر فيه إلى الإظهار ، ولاختلاف لفظ الحرفين . واعلم أن أصل الإدغام إنما هو في الحرفين المثلين . وعلة ذلك إرادة التخفيف ، لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه ، ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج بعينه ، ليلفظ بحرف آخر مثله صعب ذلك ، وشبّهه النحويون بمشي المقيد ، لأنه يَرفع رِجْلا ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منه ، وشبّهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين ، وذلك ثقيل على السامع . وذلك نحو : « قال لهم ، وذهب بسمعهم »[٢] . ولذلك أدغم أبو عمرو هذا النوع ، ويتقوّي حُسْنَ الإدغام في هذا النوع أن الأول ، إذا سكن في[٣] هذا النوع لم يكن بد من الإدغام ، نحو : « قل لهم ، وارغب بسم »[٤] وشبهه ، إلا الواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة ، الساكنين ، فإنهما لا يُدغمان في مثلهما في أكثر الكلام لمشابهتهما للألف ، نحو : « في يوسف ، وآمنوا وعملوا »[٥] . واعلم أن غير المثلين ، إذا تقاربا في المخرج وسكن الأول ، أشبَها المثلين اللذين هما من مخرج واحد ، فجاز فيهما

---

(١) ص : «الإظهار والإدغام» .

(٢) الحرفان في سورة البقرة (آ ٢٤٧ ، ٢٠) .

(٣) ص : «من» .

(٤) أول الحرفين في سورة النساء (آ ٦٣) ، وثانيهما في الانشراح (آ ٨) واللفظ الأول من البسملة .

(٥) أول الحرفين في سورة يوسف (آ ٧) ، وثانيهما في البقرة (آ ٢٥) ، انظر الرعاية لتجويد القراءة ٤٩/ب ، والنشر ٢٨١/١

الإدغام ما لم يمنع من ذلك مانع • فعلى هذا يجري الإدغام ويحسن • واعلم أن الإدغام إنما يحسُن في غير المثلين ، ويَقوى إذا سكن الأول ، وهو على ضربين : أحدهما إذا كان الحرفان متقاربين في المخرج ، والحرف الأول أضعف من الثاني ، فيصير بالإدغام إلى زيادة قوة ، لأنك تبدل من الأول (٣٣/أ) حرفا من جنس الثاني • فإذا فعلت ذلك نقل لفظ الضعيف إلى لفظ القوة ، فذلك حسن جيد • والضرب الثاني أن يكون الحرفان المتقاربان في القــوة سواء كالمثلين ، فيحسن الإدغام ، إذ لا ينتقص الأول من قوته قبل الإدغام • وضرب ثالث من إدغام المتقاربين ضعيف قليل ، وهو أن يكون الحرف الأول أقوى من الثاني ، فيصير بالإدغام أضعف من حاله قبل الإدغام • فالذي يزداد[1] قوة مع الإدغام هو كإدغام التاء في الطاء نحو : (قالت طائفة ، وودّت طائفة)[2] لأن التاء حرف ضعيف للهمس الذي فيه ، والطاء حرف قوي للإطباق والجهر والاستعلاء والشدة اللواتي فيها[3] ، فهو أقوى من التاء كثيراً ، فإذا أدغمت التاء نقلتها من ضعف إلى قــوة مكررة • فهذا لا تكاد العرب تظهره ، وكذلك أجمع القراء على الإدغام في هذا • فإن نقصَت قوة الحرف الثاني ، وهو مع نقص قوته أقوى مــن الأول[4] ، حسن الإدغام والإظهار ، نحو : (لهُدّمت صوامع) « الحج ٤٠ »[5] و (حمَلتْ ظهورهما) « الأنعام ١٤٦ » ، لأن الصاد نقصت عن قوة الطاء لعدم الجهر ، وكــون الهمس فيها ، والظاء نقصت عن قوة الطاء لعدم التشديد[6] ، وكون الرخاوة فيها والذي تتساوى قوة الحرفين فيه إدغام الذال في التاء ، وذلك أن الذال فيها ضعف وقوة ، فالضعف من جهة أنها رخوة، والقوة من جهة أنها مهجورة، كذلك التاء فيها ضعف وقوة، فالضعف من جهة أنها مهموسة ، والقوة من جهة أنها شديدة ، فقد تقاربتا في

---

(١) ب : «يزاد» ووجهه ما في : ص .

(٢) الحرفان في سورة آل عمران (آ ٧٢ ، ٦٩) وسيأتي ذكرهما في «فصل في إدغام التاء في الذال . . » الفقرة « ٤ » .

(٣) ص : « فيــه» .

(٤) ص : «الحرف الأول» .

(٥) سيأتي ذكر هذا الحرف في «علل إدغام تاء التأنيث» الفقرة «١» .

(٦) ص : «الشــدة» .

القوة ، والضعف من صفاتهما ، فجواز الإدغام حسن ، والأول حسن في الإدغام، لأنك تزيد الحرف الأول قوة بالإدغام . والذي يقبح الإدغام فيه لقوة الأول وضعف الثاني فهو نحو إدغام الرّاء في اللام ، وهو قبيح لقوة الراء بالجهر والتكرير اللذين فيه ، وضعف اللام لعدم التكرير فيه ، وضعفه الجهر فيه ، فإذا أدغمت نقلت الأقوى إلى الأضعف ، وذلك مكروه ضعيف ، فقِس عليه هذا ، فإنه الأصل الذي يُعتمد عليه[1] .

---

(١) التبصرة ٣٥/١أ ، وإبراز المعاني ٦٢-٦٤ ، وجمال القراء ١١٧/١أ - ب ، والنشر ٢٧٧/١ ، ٢٩٠ ، ١٢/٢ ، وكتاب سيبويه ٤٩١/٢ ، وأسرار العربية ٧٣ ، ٤٢٥ ، والخصائص ٩٣/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤/أ .

باب
في معرفة الحروف القوية والضعيفة

اعلم أن الضعيف في الحرف[١] ، يكون بالهمس وبالرخاوة ، فإذا اجتمعا في الحروف كان أضعف له ، والحروف المهموسة عشرة يجمعها [هجاء][٢] قولك : سكت فحثه شخص • والحروف الرخوة ثلاثة عشر[٣] حرفاً وهي ما عدا هجاء قولك : لم يروعنا أجدك قطبت[٤] • وهي الباء والحاء والغين والخاء والصاد والضاد والزاي(٣٣/ب) والسين والشين والظاء والثاء والذال والفاء • واعلم أن القوة في الحرف[١] تكون بالجهر وبالشدة وبالإطباق والتفخيم وبالتكرير وبالاستعلاء وبالصفير وبالاستطالة وبالغنة وبالتفشي • فالحروف المجهورة هي ماعدا الحروف المهموسة المذكورة قبل هذا ، والحروف الشديدة هي ثمانية ، وهي هجاء قولك : أجدك قطبت • والحروف المطبقة أربعة وهي الطاء والظاء والضاد والصاد ، وهي حروف التفخيم • ويكون أيضاً في الراء واللام ، في بعض المواضع ، تفخيم • وحرف التكرير الراء • وحروف الاستعلاء سبعة وهي : حروف الإطباق المذكورة ، والغين والخاء والقاف ، وحروف الصفير ثلاثة وهي : الزاي والصاد والسين •والمستطيل هو الضادّ • وحرفا الغنة اثنان : النون والميم الساكنان[٥] • وحرفا التفشي الشين والفاء ، وهو في الشين أمكن[٦] • وقد

---

(١) ب : «الحروف» ورجحت ما في : ص .
(٢) تكملة موضحة من : ص .
(٣) ب : «ثلاث عشرة» وتصويبه من : ص .
(٤) قوله : «ماعدا .. قطبت» تأخر عن عد الحروف في : ص .
(٥) ص : «الساكنتان» .
(٦) ص : «أقوى وأمكن» .

شرحنا على هذا كله ، وبيناه في كتاب « الرعاية لتجويد القراءة » ، فأغني ذلك عن إعادته كله . وفيما ذكرنا كفاية لِما قصدنا إليه ، فبهذه الصفات يقوى الحرف وبعَدمِها يضعف ، وكلّما تكررت فيه الصفة القوية كان أقوى للحرف . وكذلك إذا تكرّرت في الحرف الصفة الضعيفة كان أضعف . ومن الحروف مايلزمه صفة قوية وصفة ضعيفة . وربما لزمه صفتان قويتان وثلاث وأربع ، كالصاد التي هي مجهورة مطبقة مستعلية مستطيلة مفخّمة ، وكالطاء التي هي مجهورة شديدة مطبقة مستعلية . وربما لزمت الحرف صفتان ضعيفتان وصفةقوية ، كالسين التي هي مهموسة رخوة ، وفيهاصفير . فعلى هذا من الضعف والقوة يبين حسن الإدغام وقبحه(١) .

(١) كتاب سيبويه ٤٨٩/٢ ، والرعاية لتجويد القراءة ١٣/أ ـ ١٤/ب ، وأسرار العربية ٤٢١ ، والنشر ٢٠٢/١

باب

في جملة من مخارج الحروف مختصرا

اعلم أن المخارج على الاختصار ثلاثة : الفم والحلق[١] والشفتان. فأما الحروف التي تخرج من الحلق فستة : الهمزة والهاء والخاء والعين والحاء والغين ، وقد زاد قوم" الألف ، ومسالك خروجها من الحلق على ترتيبها في الخط الذي مثّلنا[٢] وعطفنا[٣] بعضها على بعض . وأما حروف الفم فقد تتشارك في المخرج ، وهي ثمانية عشر حرفاً : القاف ثم الكاف ثم الشين والجيم والياء ، هن أخوات في المخرج من وسط (٣٤/أ) اللسان إلى الحنك ، ثم الضاد من أول حافة اللسان ، وما يليه من الأضراس ، ثم اللام من طرف اللسان وأصول الثنايا ، ثم النون من أسفل اللام[٤] مما يلي الثنايا ، وكذلك الراء تخرج من مخرج النون ، غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلا . وقد قيل : إن اللام والنون والراء أخوات في المخرج ، من طرف اللسان وأصول الثنايا . ثم الظاء والذال والثاء أخوات يخرجن من طرف اللسان وأصول الثنايا ، والظاء أمكن مماسّة للثنايا[٥] للإطباق والاستعلاء اللذين فيها . ثم الزاي والصاد والسين أخوات ، يخرجن مما بين طرف اللسان وفُويق الثنايا السفلى . ثم الطاء والتاء والدال أخوات ، يخرجن مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا . وأما حروف الشفتين فأربعة : الفاء منفردة ، ثم الباء والميم والواو أخوات ، وفي بعض هذه المخارج اختلاف ، ولكن ذكرنا الأشهر ،

---

(١) ص : «الحلق والفم» .
(٢) ص : «مثلناه» .
(٣) ب : «وعطف» وتوجيهه من : ص .
(٤) ب : «من اللام» ووجهه ما في : ص .
(٥) ص : «من طرف الثنايا» .

فيجب أن تعلم أن حروف الحلق لا يُدغمن في حروف الفم ، ولا في حروف الشفتين. وقد يُدغم بعض حروف الحلق في بعض لتقارب المخرج . وتعلم أن حروف الفم لا تدغم في حروف الحلق ، ولا في حروف الشفتين ، ولكن يدغم بعضها في بعض ، وفيها يقع أكثر الإدغام خلا الياء ، فلا تدغم في غيرها ، ولا [يدغم][1] غيرها فيها . وتعلم أن حروف الشفتين لا تُدغم في حروف الحلق ، ولا في حروف الفم ، لبعد ما بينهن في المخرج ، ويُدغم بعضها في بعض خلا الواو ، فلا تدغم في غيرها ، ولا غيرها فيها ، خلا أن النون الساكنة والتنوين يدغمان في الياء والواو . وكذلك الميم لا تدغم في الياء[2] . وسترى علة ذلك كله إن شاء الله .

---

(١) تكملة مناسبة من : ص .
(٢) كتاب سيبويه ٢/٤٨٨ ، وأسرار العربية ٤٢٠ ، والرعاية لتجويد القراءة ٢٠/ ب

فصـــل

في ادغام لام التعريف

اعلم أن أكثر إدغام حروف الفم بعضها في بعض يتقوى ويحسن ، لاشتراك [الحرفين][١] في إدغام لام التعريف فيهما • [فلما اشتركا في إدغام لام التعريف فيهما][٢] حسن إدغام أحدهما في الآخر لذلك الاشتراك ، هذا هو الأكثر في علة إدغام حروف الفم بعضهـا في بعض ، فاضبط هذا الأصل ، واعلم أن لام التعريف تدغم في أربعة عشر[٣] حرفا بلا اختلاف في ذلك ، وهن[٤] : التاء والثاء والدال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون ، وعلة إدغام لام التعريف في هذه الحروف أن مخرجها[٥] من مخارج هذه (٣٤/ب) الحروف في الفم • فلما سكنت ولزمها السـكون أشبهت اجتماع المثلين ، والأول ساكن ، وكثر الاستعمال لها ، مع أن أكثر هذه الحروف أقوى من اللام ، ليس منها ماينقص عن قوة اللام إلا التاء ، فكان في إدغامها فيهن قوة لها ، فأدغمت فيها لذلك ، ولا تدغم في باقي حروف الفم ، لتباعدها عن مخرج الفم منهن أو في الصفة أو في القوة ، فإن وقعت ، قبل هذه الحروف ، لام ساكنة ، غير لام التعريف ، لم

---

(١) تكملة لازمة من : ص ، انظر آخر الباب نفسه أيضا .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) يذكر سيبويه ثلاثة عشر حرفاً وكذلك الأنباري ، إذ لم يعد[١] حرف اللام كما فعل مكي وذلك لبداهة إدغامها في اللام ، انظر كتاب سيبويه ٥٠٣/٢ ، وأسرار العربيـة ٤٢٦

(٤) ص : «وهـي» .

(٥) ب : «يخرجها» وما في «ص» وجهه .

تدغم فيهن[١] ، نحو : ألسنة جمع لسان ، ونحو : « ألزمه وألصقه وألثمه » وشبهه . وعلة ذلك أن لام التعريف لاتتحرك أبداً ، فلزمها السكون ، فقويت ، في الإدغام ، ولأن لام التعريف كثر استعمالها ، وهذه اللامات ، غير لام التعريف ، قد تتحرك ويقلّ استعمالها ، وتقول : لسنته ولصقت به ولزمته ، فتحرك اللام[٢] ، فلمّا لم تلزم اللام في هذا لم[٣] يلزمها الإدغام . وعلة أخرى وذلك أنهم فرّقوا بين اللام الزائدة ، وهي لام التعريف ، وبين اللام الأصلية ، وهي لام ألسنة وألصقه وشبهه ، لأنها فاء الفعل ، وأيضاً فإن الأصل الإظهار ، فجرت الأصلية على الأصل ، وهو الإظهار ، وأدغمت لام التعريف للفرق بين اللام الأصلية واللام الزائدة ، وكانت الأصلية أولى بالإظهار ، لأنه الأصل ، فجرى الأصل على الأصل ، وهو الإظهار ، وجرى الزائد على الفرع وهو الإدغام . وكانت لام التعريف أولى بالإدغام لأنه تخفيف ، وهو كثير التصرف لدخولها على النكرات إلا اليسير[٤] . وحجة أخرى ، وهو[٥] أنك لو أدغمت اللام الأصلية في « ألسنة » لأشبه قولك « السِّنَة » وهو النوم ، فكان الإظهار أولى بها . فإذا اشترك الحرفان في إدغام لام التعريف فيهما قوي إدغام أحدهما في الآخر ، مالم يمنع من ذلك علة[٦] .

---

(١) ص : « فيهـا » .
(٢) ص : « اللام بهـا » .
(٣) ص : « هذا امن السكون ما لزمه لام التعريف لم » .
(٤) أي سوى أسماء الأعلام والأسماء غير المتمكنة ، انظر أسرار العربية ٤٢٧
(٥) ص : « وذلـك » .
(٦) كتاب سيبويه ٢/٥٠٢ ، وأسرار العربية ٤٢٦

فصـــل

في معنى الادغام

الإدغام معناه : إدخال شيء في شيء ، فمعنى : أدغمت الحرف في الحرف ، أدخلته فيه ، فجعلت لفظه كلفظة الثاني [فصارا][١] مثلين ، والأول ساكن فلم يكن بد من أن يلفظ بهما [لفظة][١] واحدة،كما يصنع بكل مثلين اجتمعا ، والأول ساكن . قال الخليل : يقال . أدغمت الفرس اللّجام أي : أدخلته في فيه . وكل مدغم فلا بد أن يسكن قبل الإدغام ، وكل مدغم فيه فلا يكون إلا متحركاً ، لئلا يجتمع ساكنان[٢] .

(١) تكملة لازمة من : ص .
(٢) كتاب سيبويه ٤٩١/٢ ، وجمال القراء ١١٧/أ ، والنشر ٢٧٣/١ ، والتعريفات ٨ ، والتبصرة ٣٥/أ .

فصـــل

في ادغـــام دال «قد» واظهارها

اختلف القراء في إدغام دال « قد » وإظهارها عند ثمانية أحرف وهن : الجيم والزاي (٣٥/أ) والذال والصاد والضاد والظاء والسين والشين[١] .

« ١ » فحجة مَن أدغم دال « قــد » في الجيم هي المؤاخاة التي بينهما ، وذلك أنهما من حروف الفم ، وأنهما مجهوران ، وأنهما شديدان ، فحسُن الإدغام لهذا الاشتراك ، والإظهار حسن لأنهما منفصلان ، ولأن الإظهار هو الأصل ، ولأن الجيم لاتُدغم فيها لام التعريف ، كماتدغم في الدال فتباينابذلك ، فأُظهرا ، ولأن أهل الحرمين وعاصما وابن ذكوان على الإظهار وذلك حجة .

« ٢ » وحجة مَن أدغم دال « قد » في الذال أو أظهرها كالحجة في الجيم سواء ، وتزيد قوة الإدغام فيهما لأن لام التعريف تُدغم فيهما ، غير أن ابن ذكوان أدغم الدال في الذال .

« ٣ » وحجة مَن أدغم دال « قد » في الزاي أنهما اشتركا في المخـــرج من الفم ، وفي أن لام المعرفة تدغم فيهما ، وأنهما مجهوران ، وزاد الإدغام قوة أن الزاي فيها قوة[٢] بالصفير الذي فيها ، فإذا أدغمت الدال فيها أُبدلت منها زاي ، وهي أقوى من الدال ، فنُقلت الدال إلى حرف هو أقوى منها بالإدغام ، فقوي ذلك وحسن ، والإظهار حسن أيضاً لأنه الأصل ، ولأنهما قد اختلفا [في الشدة

---

(١) التبصرة ٣٥/أ ، والرعاية لتجويد القراءة ٣٤/أ ، والتيسير ٤٢ ، والنشر ٣/٢ ، وإبراز المعاني ٧٣ ، وكتاب سيبويه ٥٠٤/٢
(٢) ص : «قــراءة» .

والرخاوة ، الدال شديدة والزاي رخوة ولأنهما اختلفا][1] في الصفير ، الزاي فيها صفير ، ولا صفير في الدال ، فتباينا بذلك ، فحسُن الإظهار ، وبالإظهار قرأ الحرميان وعاصم ، وذلك حجة .

« ٤ » وحجة من أدغم دال « قد » في الصاد أنهما اشتركا في المخرج من الفم ، لأن لام المعرفة تدغم فيهما ، ولأن الدال فيها قوة بالجهر الذي فيها ، ولأن الصاد فيها قوة مكررة بالإطباق والصفير والاستعلاء اللواتي فيها ، فحصل للدال بإدغامها في الصاد قوة زائدة ، لأنك تبدل منها صادا ، والصاد أقوى من الدال لما ذكرنا ، وهذا مما يحسن جواز الإدغام ويقويه . والإظهار حسن لأنه الأصل ، ولأن الصاد مهموسة رخوة ، وذلك ضعف متكرر فيها ، فقد حصل للدال مزيتان على الصاد وهما : الجهر والشدة اللذان في الدال ، فحسن الإظهار لذلك ، لأنك إذا أدغمته أبدلت من الدال حرفاً مهموساً رخواً ، وقد كانت مجهورة شديدةفعكستها إلى ضعف ، ولولا أن الإطباق والصفير اللذين في الصاد يقوّيانها ماجاز الإدغام ، وعلى الإظهار الحرميان وعاصم وابن ذكوان ، وذلك حجة . وكذلك الحجة في إدغام دال « قد » في الطاء والضاد ، وإظهارها ، غير أن الضاد والطاء لا صفير فيهما ، وفيهما (٣٥/ب) الجهر كالدال ، فحسن الإدغام ، لأنك تنقل الدال بالإدغام إلى حرف هو أقوى منها . وعلى الإظهار عندهما الحرميان وعاصم غير ورش .

« ٥ » وحجة من أدغم دال « قد » في السين والشين المؤاخاة التي بينهما في المخرج ، وفي إدغام لام التعريف فيهن ، وأن السين قوية بالصفير الذي فيها ، فهي وإن كانت غير مجهورة ، فالصفير الذي يوازي الهمس والرخاوة اللذين في السين ، التي فيها قوة التّفشّي ، أو يقرب من ذلك ، فجاز الإدغام في السين . وفيه بعض البعد ، لانك تبدل من الدال ، وهي مجهورة ، حرفا ضعيفاً بالهمس الذي فيه والرخاوة ، فإدغام الدال في السين أقوى من إدغامها في الشين ،لأن السين فيها صفير يقويها ، ولا صفير في الشين . وإنما جاز إدغامها في الشين لما في

(١) تكملة لازمة من : ص .

الشين من التفشّي الذي يقويها ، والجهر الذي يزول من الدال عند الإدغام أقوى من التفشّي الذي في الشين ، فالإظهار عندهما [أحسن][١] لما ذكرنا ، ولأنه الأصل ، ولأنهن منفصلات بعضهن من بعض ، ولأنهن قد اختلفن في القوة ، ولأن الإدغام يحدث في الأول ضعفاً بعدقوة إذا أدغمت[٢] في الشين ، وعلى الإظهار عندهما الحرميان وعاصم وابن ذكوان وذلك حجة .

« ٦ » وأما علة ورش في تخصيصه الإدغام للذال في الطاء والصاد فهي ماذكرنا من قوة الصاد والطاء بالإطباق والاستعلاء والجهر والاستطالة اللواتي في الصاد ، ولأنهن قد اشتركن في إدغام لام التعريف فيهن ، ولأن الدال تزداد قوة عند الإدغام ، لأنها يبدل منها حرف أقوى منها ، مع مشاركة الدال للطاء والصاد في الجهر والخروج من الفم ، فالإدغام فيها حسن قوي[٣] ، فلهذا ، والله أعلم ، خصّها ورش بالإدغام فيهما . وكذلك علّة ابن ذكوان في إدغامه الدال من « قد » في الطاء والظاء . فأما علة ابن ذكوان في إدغامه الدال في الذال والزاي فهي ما في ذكرنا من قوة الزاي بالصفير والجهر ، وقوة الدال بالجهر ، فحصل في الإدغام في الزاي نقل الدال إلى ماهو أقوى منها . وحصل في إدغامها في الدال نقلها إلى ما هو مثلها ، لانقص يدخلها ، مع أنهن قد اشتركن في المخرج ، وفي إدغام لام التعريف فيهن ، وأن الإدغام لا ينقص الأول من قوته ، فحسن الإدغام لما ذكرنا ، والإظهار هو الأصل .

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) يعني الدال ، وكان الأولى أن يقول «أدغم» بطرح تاء التانيث ليعود الضمير على لفظ «الأول» وتتضح العبارة .

(٣) ص : «قوى مختار» .

(٣٦/أ) فصل

في علة ادغام ذال « اذ » واظهارها

اختلف القراء في إدغام ذال « إذ » وإظهارها عند ستة أحرف ، وهي : السين والتاء والصاد والذال والجيم والزاي ، هجاء[١] : ستصدجز[٢] .

« ١ » فحجة من أدغم الذال من « إذ » في التاء أنهما تواخيا[٣] في المخرج وفي إدغام لام التعريف فيهما ، وأنهما قد تقاربا في القوة والضعف . فالذال فيها جهر يقوّيها ، وفيها رخاوة تضعفها ، وكذلك التاء فيها شدة تقويها ، وفيها همس يضعفها ، وقد تقاربا في القوة والضعف ، فجاز الإدغام لذلك . والإظهار حسن لأنه الأصل[٤] ، ولأنهما[٥] منفصلان ، ولأن الجهر الذي في الذال أقوى من الشدة التي في التاء ، وبالإظهار قرأ الحرميان وعاصم وابن ذكوان ، وذلك حجة .

« ٢ » وحجة من أدغم الذال من « إذ » في الصاد أن الصاد أقوى من الذال بالصفير والإطباق والاستعلاء والتفخيم اللواتي فيها[٦] ، فإذا أدغمتَ فيها الذال أبدلتَ من الذال حرفاً أقوى منها بكثير ، فحسن الإدغام لذلك معها ، أنهما قد اشتركا في المخرج ، واشتركا في إدغام لام التعريف فيهما ، فزاد ذلك في

---

(١) ص : «وهي في هجائها» .

(٢) التبصرة ٣٥/ب ، والرعاية لتجويد القراء ٤٠/أ ، والتيسير ٤١ ، والنشر ٣/٢ ، وإبراز المعاني ١٤٠ ، وكتاب سيبويه ٥٠٥/٢

(٣) هي مثل آخى ، وضعّف الفيروزبادي المثال منه « واخى » انظر القاموس المحيط «أخو» ، والمزهر ٤٦٢/١

(٤) ب : «الوصل» وتصويبه من : ص .

(٥) ب : «لانهما» والعاطف مستدرك من : ص .

(٦) قوله : «اللواتي فيها» سقط من : ص .

فصــل

في علل ادغام تاء التأنيث

« ١ » اختلف القراء في إدغام تاء التأنيث وإظهارها عند ستة أحرف وهن[١]: الجيم والطاء والصاد والثاء والسين والزاي[٢] .

فعلة من أدغم تاء التأنيث في الجيم والطاء والصاد والزاي أنهن اشتركن في المخرج ، واشتركن في إدغام لام التعريف فيهن ، سوى الجيم ، ولأن هذه الحروف أقوى من التاء ، لأن التاء حرف مهموس ، وهذه الحروف مجهورة سواء ، والصاد والطاء قويتان بالإطباق الذي فيهما والاستعلاء ، والزاي حرف قوي ، للصفير الذي فيه والجهر ، مع ما في التاء من المؤاخاة بينها وبين الصاد من الهمس ، لكن الصاد تقوى ، بالصفير والإطباق والاستعلاء ، على التاء ، فحسن الإدغام (٣٧/أ) لذلك ، لأنك تبدل من التاء عند الإدغام حرفاً أقوى منها ، فتنقلها بالإدغام إلى القوة ، وذلك حسن . والإظهار حسن أيضاً لأنه الأصل، ولأنه من كلمتين منفصلتين، وبالإظهار عند الجيم والزاي قرأ الحرميان وعاصم وابن عامر ، وذلك حجة ، ومثله الطاء والصاد ، غير أن ابن عامر أدغم عندهما ، إلا قوله : (لهدّمت صوامع) « الحج ٤٠ »[٣] فإنه أظهر[٤] . وأدغم ورش عند الطاء .

« ٢ » وعلة من أدغم التاء في الثاء أن الثاء حرف فيه بعض الشدة ،

---

(١) ص : «وهي» .

(٢) التبصرة ٣٦/أ ، والرعاية لتجويد القراءة ٣٤/ب ، والتيسير ٤٢ ، والنشر ٢/٥ ، وإبراز المعاني ٧٤ ، وكتاب سيبويه ٢/٥٠٥

(٣) تقدّم هذا الحرف في «مقدمات أصول الإدغام والإظهار» .

(٤) التبصرة ٣٦/أ ، والتيسير ١٥٧ ، والنشر ٢/٥

والرخـاوة أغلب عليه ، والتاء حـرف مهموس ، والهمس ضعف في الحرف ، فكأنما تقاربا لإشتراكهما في الهمس والمخرج ، ويجوز إدغام لام التعريف فيهما ، فجاز لذلك الإدغام ، والإظهار في هذا أحسن وأقوى ، لأن التاء أقوى من الثاء ، لِـمـا في التاء من الشدة ، و لِما(١) في الثاء من الهمس والرخاوة ، فهما وإن اشتركا في الهمس فإن الثاء تنقص عن قوة التاء لِمـا فيها من الرخاوة التي تضعفها ، و لِمـا في التاء من الشدة التي تقويها وبالإظهـار قـرأ الحرميـان وعـاصم ، وذلـك حجـة .

« ٣ » وعلة من أدغم التاء في السين ، أن السين فيها صفير يقويها ، وهي مؤاخية للتاء في المخرج من الفم ، ومؤاخية لها في الهمس ، ومؤاخية لها في إدغام لام التعريف فيهما ، لكن التاء حرف فيه شدة ، تقوم الشدة في القوة مقام الصفير ، الذي في السين ، فقد تساويا ، فحسن الإدغام ، لأنك لا تنقل الأول إلى ضعف بل تنقله إلى مثل حاله من القوة والضعف ، على أن الصفير أقوى من الشدة ، فحسن الإدغـام . والإظهار حسن ، لأنهما منفصلان ولأنه الأصـل . وبالإظهار قرأ الحرميان وعاصم وابن عامر ، وذلك حجة .

« ٤ » فأما حجة حمزة في إدغامه تاء التأنيث في الجمع عند الصاد والزاي والذال فذلك يجري على ماعلّلنا ، من أن هذه الحروف أقوى من التاء ، لِما في الصاد من الإطباق والصفير والاستعلاء ، مع مؤاخاتها التاء في المخرج والهمس ، و لِما في الزاي من الجهر والصفير ، و لِما في الذال من الجهر ، فكلهن أقوى من التاء ، فحسن الإدغام لخروجهن كلهن(٢) من الفم ، ولأن الإدغام يَقوى به الحرف الأول ، لأنه يُبدل بأقوى منه ، والاشتراكهن في إدغام لام التعريف فيهن . والإظهار حسن ، لأنه الأصل ، ولأن الأول في هذا متحرك بخلاف ماتقـدّم ، فإذا(٣) أنت أدغمت وأسكنت المتحرك تغيّرت حركته ثم غيّرته مرة ثانية بالإدغام ،

---

(١) ص : «لأن التاء أقوى من الثاء من أجل الشدة التي فيها ولما» .
(٢) قوله « كلهن » سقط من : ص .
(٣) ص : « فأنت إذا» .

فأبدلت (٣٧/ب) منه حرفا من جنس الثاني ، وذلك تغيّر[١] بعد تغيّر[١] ، فضعف الإدغام ، وقوي الإظهار لذلك ، ولأن عليه جماعة من القراء ، غير حمزة وأبي عمرو في الإدغام الكبير[٢] ، فذلك حجة .

---

(١) ص : «تغيير» .
(٢) النشر ٢/٢٨٦

فصـــل

في [علل][1] ادغام «هل» و «بل»

اعلم أن [لام][2] « هل » و « بل » اختلـف القـراء في إظهارهمـا وإدغامهما[3] عند ثمانية أحرف وهن : التاء والثاء والزاي والطاء والضاد والظاء والسين والنون[4] .

« ١ » وحجة من أدغم أن « هل وبل » لمّا لزم لامهما السكون أشبهتا لام التعريف ، فجاز فيهما من الإدغام معهن مالايجوز في لام التعريف إلا هو ،ألا[5] تَرى أنه لم تدغم لام « قل » ، وتبدل لأن سكونها غير لازم ، ففارقتا مشابهة لام التعريف ، فجاز فيهما من الإدغام معهن ما لايجوز في لام التعريف إلا هو[5] ، ألا وسكونها عارض ، وذلك لشبهها بلام التعريف في اللفظ بالسكون ، والإدغام فيها قبيح ، لأن سكونها عارض ، ولأنه قد انفرد به أبو الحارث ، وقد كان يلزمه إدغام

---

(١) تكملة موضحة من : ص .
(٢) تكملة لازمة من : ص .
(٣) ص : «إظهارها وإدغامها» .
(٤) التبصرة ٣٦/ب ، والرعاية لتجويد القراءة ٣١/أ ، والتيسير ٤٣ ،والنشر ٧/٢ ، وإبراز المعاني ١٤٣ ، وكتاب سيبويه ٥٠٣/٢
(٥) قوله : «الا هو» سقط من : ص .
(٦) اسمه الليث بن خالد البغدادي ، عرض على الكسائي وهو من جلة اصحابه ، وروي الحروف عن حمزة بن القاسم وعن اليزيدي ، وعنه عرضا وسماعا سلمة بن عاصم والفضل بن شاذان ومحمد بن يحيى وسواهم ، ثقة ، حاذق (ت ٢٤٠ هـ) ترجم في طبقات القراء ٣٤/٢
(٧) الحرف في سورة البقرة (آ ٨٥) ، انظر التبصرة ٣٧/أ ، والمختار في معاني قراءات اهل الأمصار ٤/أ .

اللام في النون في (يُبدِّلْ نِعمةَ الله) « البقرة ٢١١ » لأن اللام أقرب إلى النون منها إلى الذال .

« ٢ » وحجة من أظهر [أن][1] لام « هل وبل » منفصلتان من الكلمة التي بعدهما ، ففارقتا لام التعريف المتصلة بما بعدها ، والانفصال أبداً يَقوى معه الإظهار ، لأنك تقف على الحرف الأول ، فلا يجوز غير الإظهار . والاتصال أبداً يقوى معه الإدغام ، إذ لا ينفصل الأول من الثاني في وقف ولا غيره . وأيضاً فإن الإظهار هو الأصل .

« ٣ » وحجة من أدغم عند بعضها وأظهر عند بعضها أنه جمع بين اللغتين ، مع روايته ذلك عن أئمته ، والاختلاف في ذلك على ما[2] ذكرنا في كتاب التبصرة[3].

---

(١) تكملة لازمة لتتوجه العبارة من : ل ، وليست في : ب و ص .
(٢) ص : «كما» .
(٣) ص : «التبصرة الذي هذا شرحه» .

فصـــل

في إدغام الباء الساكنة[١] في الفاء والميم ،

وادغام الفاء الساكنة[١] في الباء

قرأ أبو عمرو وخلاد والكسائي بإدغام الباء الساكنة في خمسة مواضع ، وهي جملة ما في كتاب الله من ذلك ، وهي قوله : « اذهبْ فمَن تَبِعك » « الاسراء ٦٣» ، (أو يغلبْ فسوف) « النساء ٧٤ » ، (وإن تَعْجَبْ فعجَبٌ) « الرعد ٥ » ، و (اذهبْ فإن) « طه ٩٧ » ، (ومن لم يَتُبْ فأولئك) « الحجرات ١١ » ، وأظهر ذلك الباقون[٢] .

« ١ » وحجة من أدغم أن الفاء حرف فيه تفش ، وذلك قوة فيه ، والباء أقوى منه ، لأنها شديدة مجهورة ، والفاء مهموسة رخوة ، فلمّا كان في كل واحد منهما قوة واشتركا في المخرج من الشفتين ، وفي أن لام المعرفة لا تدغم في واحدة منهما ، جاز إدغام الأول في الثاني ، والإظهار أحسن وأقوى ، لأن الأول أقوى من الثاني للجهر والشدة اللذين فيه ، ولضعف الثاني بالهمس (٣٨/أ) والرخاوة اللذين فيه ، فإذا أدغمتَ أبدلتَ من الأول حرفاً أضعف منه ، فأبدلتَ من حرف قوي حرفاً ضعيفاً ، وأيضاً فإنهما منفصلان ، وأيضاً فإن على الإظهار أهل الحرمين وعاصما وابن عامر وخلَفا ، وذلك حجة ، وأيضاً فإن الإظهار هو الأصل ، فالإظهار أحسن ، فأما إتيان الميم بعد الباء فذلك موضعان في البقرة : (يعذب من يشاء)

---

(١) لفظ «الساكنة» سقط من : ص .

(٢) التبصرة ٣٧/أ ، والرعاية لتجويد القراءة ٤٠/ب ، ٤٠/أ ، والتيسير ٤٣ ، والنشر ٨/٢ ، ١١ ، وكتاب سيبويه ٤٩٧/٢

« ٢٨٤ » أظهره ورش وحده ، وأظهره من رفع الفعل ، وذلك عاصم وابن عامر، وأدغمه الباقون . والموضع الثاني في هود قوله تعالى : (اركبْ مَعنا) « ٤٢ » أظهره ورش وحمزة وابن عامر ، وأدغمه الباقون .

« ٢ » وحجة من أدغم أن الميم حرف قوي بالغنة التي فيها ، والجهر والشدة اللذين فيها ، فإذا أدغمتَ فيها الباء نقلتَ الباء إلى حرف أقوى منها بكثير ، لأنك تبدل من الباء عند الإدغام ميماً . وأيضاً فإنهما اشتركا في المخرج من الشفتين ، واشتركا في أن لام المعرفة لا تدغم في واحدة منهما ، والإظهار أحسن ، لأنه الأصل ، ولأنهما من كلمتين ، ولأن الام المعرفة لاتدغم في واحدة منهما . فأما إدغام الفاء في الباء فموضع واحد قوله تعالى في سبأ : (نخسفْ بِهم الأرضَ) « ٩ » أدغمه الكسائي وحده[١] ، وعلة إدغامه أن الفاء والباء اشتركا[٢] في المخرج من الشفة[٣] ، واشتركا في منع إدغام لام التعريف فيهما ، والباء حرف قوي ، للشدة التي فيها والجهر ، والفاء أضعف من الباء ، للهمس الذي فيها والرخاوة ، فإذا أدغمتَ نقلتَ الحرف إلى ما هو أقوى منه ، وقد كَرِه الإدغام البصريون ، لزوال التفشي الذي في الفاء ، وأجازه الكوفيون ، والإظهار في ذلك أحسن لأنه الأصل، ولأنهما منفصلان ، ولأن التفشي الذي في الفاء يذهب مع الإدغام ، ولأن لام المعرفة لا تدغم فيواحد منهما ، ولأن الفاء تخرج من الشفتين إلى الفم ، لأن للفاء في الثنايا العليا نصيباً ، فقد خالفت الباء في المخرج بعض المخالفة ، وأيضاً فإن القراء غير الكسائي أجمعوا على الإظهار وإجماعهم[٤] حجة .

---

(١) التبصرة ٣٧/أ ، والتيسير ٤٤ ، والنشر ١٢/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤/أ .
(٢) ص : «قد اشتركا» .
(٣) ص : «الشفتين» .
(٤) ص : «وإظهارهم» .

فصـــل

في ادغام الثاء في الذال والذال في الثاء

والراء في اللام واللام في الراء[١]

« ١ » أما الثاء في الذال فقوله[٢] : (يلهث ذلـك) « الأعراف ١٧٦ » قراءة ابن كثير وورش وهشام بالإظهار ، وأدغم الباقون . وعلة الإدغام هي[٣] أن الذال أقوى من الثاء بكثير ، لأن الذال مجهورة ، والثاء مهموسة رخوة ، (٣٨/ب) فحسُن انتقال الأول إلى القوة بالإدغام ، والإظهار حسن ، لأنه الأصل .

« ٢ » وأما الدال في الثاء فنحو قوله: (يُرِدْ ثواب) « آل عمران ١٤٥ » أظهره الحرميان وعاصم ، وأدغم الباقون . وعلة الإدغام ضعيفة ، لأن الدال أقوى من الثاء ، للجهر الذي في الدال ، فأنت تنقلها بالإدغام إلى أضعف من حالها[٤] ، فالإظهار أقوى وأولى .

« ٣ » وأما الراء في اللام فقبيح عند سيبويه والبصريين ، لأنـك تذهب التكرير الذي في الراء عند الإدغام ، فيضعّف الحرف[٥] ، وأدغمه أبو عمرو وحده في رواية الرّقيين عنه[٦] ، فالإظهار أقوى وأحسن ، وعليه كل القراء ، فذلك حجة .

---

(١) التبصرة ٣٧/أ ـ ب ، والرعاية لتجويد القراءة ٣١/أ ، ٣٢/ب ، ٣٩/ب ، ٤٠/أ ـ ب ، والتيسير ٤٤ ، والنشر ١٢/٢ ، وكتاب سيبويه ٥٠٠/٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥

(٢) ب : « فهو » وآثرت ما في : ص .

(٣) لفظ « هي » سقط من : ص .

(٤) قوله : « من حالها » سقط من : ص .

(٥) كتاب سيبويه ٤٩٧/٢ ، ٥٠٧

(٦) التبصرة ٣٧/ب ، والتيسير ٤٤ ، والنشر ١٢/٢

« ٤ » وأما اللام في الراء فهو حسن ، وهو قوله تعالى : (بل رّان) « المطففين ١٤ » لأنك تبدل من اللام حرفاً أقوى من اللام بكثير ، فذلك ممّا يقوي جواز الإدغام ، وربما لم يجز غيره ، وهو مثل : (وَدّت طائفة) « آل عمران ٦٩ » ، (وقالت طائفة) « آل عمران ٧٢ » ، و (أثقلت دعوا) « الأعراف ١٨٩ » ، و (إذ ظلموا) « النساء ٦٤ » فكلّ هذا الإظهار فيه قبيح ، وعلى الإدغام أجمع القراء إلا الشاذ منهم[1] ، لأنك إذا أدغمت أبدلت من الأول حرفا قويا أقوى من الأول بكثير ، ويحسن الإدغام لذلك ، ويختار ، لأنك تزيد الكلمة قوة مع مافي الإدغام من تسهيل اللفظ وتخفيفه .

---

(١) لعل مكيا يشير إلى ما اختلف عن ابن ذكوان من إظهاره التاء عند بعض الأحرف التي ائتلف غيره على الإدغام فيها ، انظر النشر ٥/٢

فصـــل

في ادغام ما هو من كلمة

« ١ » اعلم أن هذا الباب يقوي الإدغام فيه أكثر من الذي قبله ، لأن الحرفين لا ينفصل أحدهما من الآخر • فمن ذلك إدغام التاء في الثاء[1] في : (لَبِثْتَ) « البقرة ٢٥٩ » ، و (لَبِثتم) « الإسراء ٥٢ »[2] وذلك حسن لاتصالهما ، ولأن التاء أقوى من الثاء ، للشدة التي في التاء ، ولأنهما اتفقا في الهمس ، ولأن لام التعريف تدغم فيهما ، والإظهار حسن ، لأنه الأصل ، ولأن به قرأ الحرميان وعاصم ، وذلك حجة ، ومثله الحجة في (أُورِثتموها) « الأعراف ٤٣ »[3] قرأه بالإدغام أبو عمرو وهشام وحمزة والكسائي •

« ٢ » ومن ذلك إدغام الذال في التاء في قوله تعالى : (فَنَبَذْتُها) « طه ٩٦ » و (عُذْتُ بربّي) « غافر ٢٧ »[4] أدغمهما أبو عمرو وحمزة والكسائي ، وأظهر الباقون • وحجة من أدغم أن قوة التاء والذال معتدلة ، لأن التاء شديدة ، والذال مجهورة ، والشدة في القوة كالجهر ، ولأن التاء مهموسة • والذال رخوة والهمس في الضعف كالرخاوة ، فاعتدلا في القوة والضعف ، فحسُن الإدغام لذلك، إذ لا يدخل على الحرف الأول نَقْص في قوته بالإدغام ، على أنهما قد اشتركا في المخرج من الفم ، واشتركا في إدغام لام التعريف فيهما ، وقوي ذلك لاتصالهما

---

(١) التبصرة ٣٧/أ ، والرعاية لتجويد القرآن ٣٤/أ ، والتيسير ٤٤ ، والنشر ١٥/٢ ، وكتاب سيبويه ٥٠٤/٢ .

(٢) سيأتي هذا الحرف في سورة المؤمنون ، الفقرة «٢٢»

(٣) سيأتي هذا الحرف في سورته ، الفقرة «٢٧»

(٤) سيأتي ذكر هذين الحرفين في سورة الكهف ، الفقرة «٥٠»

في كلمة ، والإظهار حسن ، لأنه الأصل (٣٩/أ) ، ولأن التاء في تقدير الانفصال ، لأن الفعل « عاذ ونبذ » ، فالتاء داخله[١] فيهما بعد أن لم تكن ، وأيضاً فإن به قرأ الحرميان وعاصم وابن عامر ، وذلك حجة .

« ٣ » ومن ذلك : (اتَّخَذْتُم) « البقرة ٥١ » و (أخذت) « فاطر ٢٦ » أظهره ابن كثير وحَفْص ، وأدغم الباقون . والحجة في الإدغام مثل ما قبله ، لكن لمّا قلَّت حروف الكلمة حسن الإدغام ، وعليه أكثر القراء .

« ٤ » فإن قيل : لِمَ أدغم نافع «أخذْتم» وأظهَر «عُذْتُ» ؟

فالجواب أن « عُذْتُ » فعل قد حذف عينه للاعتلال[٢] ، فلو غيَّر لامه لأخل به ، وليس ذلك في « أخذتم وأخذت » .

« ٥ » فإن قيل : لِمَ أدغم «أخذتم» وأظهر «إذ تقول[٣]» ؟

فالجواب أن الذال مِن «إذ تقول» وشبهها تنفصل عمّا بعدها في الوقف ، وأجرى الوصل على الوقف ، وليس كذلك «أخذت» ، لا تنفصل الذال عن التاء في وصل ولا وقف .

« ٦ » فإن قيل : فلِمَ أدغم «أتَّخَذْتم» وأظهر «فنَبَذْتُها» ؟

فالجواب أن « أتَّخَذْتم » كلمة طالت فخفّفها بالإدغام ، وليس كذلك « فنَبَذْتُها » وأيضاًفإن « أتَّخَذْتم » لمّا كانأولها مدغما اتبع آخر بالإدغام، ليتفق أول الكلمة وآخرها ، وليس كذلك «فنبذتها» .

---

(١) اي ليست أصلا في أحرفهما ، فهي زائدة .
(٢) إذ أن أصله «عوذت» .
(٣) الحرف في سورة آل عمران (آ ١٢٤)

فصل

في النون الساكنة والتنوين والغنة

النون الساكنة والتنوين يجريان في الكلام والقرآن على ستة أقسام[١] :

« ١ » الأول : أنهما يظهران إذا لقيهما حرف من حروف الحلْق في كلمتين ، وكذلك النون تظهر مع حروف الحلق في كلمة ، وذلك نحو : (مِن هاد) «الرعد ٣٣» ، و (مِن علَق) «العلق ٢» و (مِن غفور) «فصلت ٣٢» و (عفوٌ غفور) «الحج ٦٠» و (أَنعمْتَ) «الفاتحة ٧» و (المُنْخَنِقَة) «المائدة ٣» وشبهه ، وذلك إجماع من القراء . وعلة ذلك أن النون الساكنة والتنوين بعُد مخرجهما من الحلق ، فلم يحسن الإدغام ، لأن الإدغام إنما يحسن مع تقارب المخارج ، فلمّا تباعدت مخارجهما[٢] لم يكن بدٌّ من الإظهار ، الذي هو الأصل ، وإنما يخرج عن الأصل لعلة تقارب المخارج ، فإذا عُدم ذلك رجع إلى الأصل ، وهو الإظهار ، والإدغام في هذا يعدّه القراء لحْنا لبعد جوازه .

« ٢ » الثاني : أن النون الساكنة والتنوين يدغمان بذهاب[٣] الغنة في الإدغام إذا لقيتها راء أو لام مشدّدان ، وذلك من كلمتين . وعلة الإدغام هو قرب مخرج اللام والراء من مخرج النون ، لأنهن من حروف طرف اللسان ، فحسن الإدغام في ذلك لتقارب المخارج ، وزاده قوة أن النون والتنوين (٣٩/ب) إذا أدغما

---

(١) التبصرة ٣٧/ب ، والرعاية لتجويد القراءة ٤٣/ب ، والتيسير ٤٥ ، والنشر ١٢/٢ ، وكتاب سيبويه ٥٠٠/٢ ، والحجة في علل القراءات السبع ٣٠٢/١

(٢) ب : «تباعد مخارجها» وتصويبه من : ص .

(٣) ص : «بعد ذهاب» .

في الراء نقلا إلى لفظ الراء ، وهي أقوى منهما فكان في الإدغام قوة للحرف الأول ، وأيضا فإن لام التعريف تدغم فيهن . ولمّا كان حق الإدغام دخول الحرف الأول في لفظ الثاني بكلّيّته أدغمت الغنة ، التي في النون والتنوين معهما ، في الراء واللام ، ولم يبق للغنة لفظ ، وكمل بذلك التشديد . وأجاز النحويون إظهار الغنة مع اللام خاصة ، والذي أجمع عليه القراء إدغام الغنة مع الراء واللام ، وذلك نحو قوله(١) : (من لّدنه ، ومن رّبهم)(٢) ، وذلك إجماع من القراء ، والإظهار في مثل هذا يعدّه القراء لحنا لبعده من الجواز ، وقد أتت به(٣) روايات شاذة غير معمول بها(٤) . ولو وقعت النون الساكنة قبل الراء واللام في كلمة لكانت مظهرة ، بخلاف وقوعها قبلهما في كلمتين . وعلة ذلك أنك لو أدغمتَ لالتبس بالمضاعف ، ألا ترى أنك لو بنيتَ مثال «فَنْعَل» من «علِم» لقلتَ : «عَنْلَم» بنون ظاهرة . ولو أدغمتَ لقلت : «عَلَّم» فيلتبس بـ «فَعَّل» ، فلا يدرى هل هو «فَنْعَل» أو «فَعَّل» ، وكذلك لو بنيت مثال «فَنْعَل» من : شرك ، لقلتَ : شَنْرك ، بنون ظاهرة ، ولو أدغمت لقلت «شَرَّك» فيلتبس بـ « فعَّل» ، فلا يدرى هل هو «فَعَّل» أو «فَنْعَل»(٥) ، وهذا المثال لم يقرأ في القرآن .

« ٣ » الثالث : أن النون الساكنة والتنوين يدغمان في الميم وتبقى الغنة غير مدغمة ، خارجة من الخياشيم ، فينقص حينئذ التشديد ، نحو قوله تعالى(١) : «مِن نّور ، ومِن مّاء»(٦) . والغنة التي كانت في النون باقية مع لفظ الحرف الأول،

---

(١) ب : «قولك» وتصويبه من : ص .

(٢) أول الحرفين في سورة النساء (آ ٤٠) وثانيهما في البقرة (آ ٥) وسيأتي ذكر هذا الحرف في الباب نفسه ، الفقرة «٦»

(٣) ب : «وقرأت له» وتصويبه من : ص .

(٤) ذكر ابن الجزري أن بعض طرق هذه الروايات جاءت عن البزّي وعن غير حمزة والكسائي وخلف وهشام على ما رواه الهذلي في الكامل وعن ابي جعفر وعن ورش وسواهم انظر النشر ٢/٢٣

(٥) كتاب سيبويه ٢/٥٠٢

(٦) أول الحرفين في سورة إبراهيم (آ ٤٠) ، وثانيهما في البقرة (آ ١٦٤)

لأنك إذا[1] أدغمتَ في حرفين فيهما غنة ، وذلك الميم والنون ، فبالإدغام تلزم الغنة ، لأنها باقية غير مدغمة ، وبالإظهار أيضا تلزم الغنة ، لأن الأول حرف تلزمه الغنة ، ومثله الثاني . فالغنة ، لا بدّ منها ظاهرة ، أدغمْتَ أو لم تدغم . وعلة إدغامها في النون هو اجتماع مثلين الأول ساكن ، و لايجوز الإظهار ألبتة ، كما لا يجوز في قوله : (فلا يسرف في القتل) « الإسراء ٢٣ » و (اجْعَل لّنا[2]) «النساء ٧٥» وشبهه إلا الإدغام . فأما علة إدغامها في الميم فلمشاركتهن في الغنة ، ولتقاربهن في المخرج ، للغنة التي فيهن ، لأن مخرج النون الساكنة والتنوين والميم الساكنة من الخياشيم ، فقد تشاركن في مخرج الغنة ، فحسُن الإدغام ، مع أن النون مجهورة شديدة والميم مثلها ، فقد تشاركن في الجهر والشدة ، فهما في القوة سواء ، في كل واحد جهر وشدة وغنة ، فحسن الإدغام وقوي ، وبقيت الغنة ظاهرة ، لئلا يذهب الحرف بكليته(٤٠/أ)، ولأنك لو أذهبتَ الغنةلأذهبتَ غنتين، غنة كانت في الأول ، وغنة في الثاني إذا سكن ، وأيضا فإنه لا يمكن ألبتة زوال الغنة ، لأنك لابدّ لك في الإدغام من أن تبدل من الأول مثل الثاني ، وذلك لابدّ فيه من الغنة ، لأن الأول فيه غنة ، والثاني إذا سكن فيه غنة ، فحيثما حاولتَ مذهبا لزمَتْك الغنة ظاهرة ، فلم يكن بدّ من إظهار الغنة في هذا ، وهذا كله إجماع من القراء والعرب ، ولا يتمكن أبدا في إدغام النون والتنوين في الميم والنون إدغام الغنة إلا بذهاب لفظ الحرفين جميعا إلى غيرهما من الحروف ، ممّا لا غنة فيه إذا سكن ، وذلك تغيير لم يقع في كلام العرب .

« ٤ » الرابع : أن النون الساكنة والتنوين يُدغمان في الياء والواو من كلمتين ، مع إظهار الغنة التي كانت في النون ، في حال اللفظ بالشدة والمدغم ، لا في نفس الحرف الأول ، بخلاف ما ذكرنا قبل هذا ، الذي تبقى الغنة ظاهرة مع لفظ الحرف الأول . والفرق بينهما أنك إذا أدغمت النون في الميم أبدلت من النون ،

---

(١) لفظ «إذا» سقط من : ص .

(٢) ب ، ص : «اجعل لهم» ولامثال له في القرآن ، واستدركت ما له مثال .

وقد كانت فيه غنة ، حرفا فيه غنة أيضا ، وهــو الميم ، فصارت الغنة لازمة للفظ الحرف[١] الأول . وإذا أدغمت النون في الياء والواو أبدلتَ من النون حرفا لا غُنّةَ فيه ، فلم تكن الغنة لازمة للحرف الأول ، لأنه لا تلزمه الغنة ، سَكَنَ أو تحرّكَ ، فتصير الغنة ظاهرة في حال اللفظ بالمدغم ، خارجة من الخياشيم . وهذا إجماع من القراء غير خلف عن حمزة ، فإنه أدغم في الياء والواو بغير غنة على أصل الإدغام[٢] . وعلة إدغام النون الساكنة والتنوين في الياء والواو وإظهار الغنة ، هي[٣] ما بينهن من التشابه ، وذلك أن الغنة التي في النون تشبه المد واللين ، اللذين في الياء والواو، فحسن الإدغام لذلك . وأيضا فإن الواو من مخرج الميم[٤] فأدغمت النون فيها ، كما تدغم في الميم لمؤاخاة الميم الواو في المخرج ، ولذلك بقيت الغنة ظاهرة ، كما تبقى في الميم والياء والواو . ولأنه لمّا[٥] كانت الواو تُدغم في اليــاء نحو : طيّاً وليّاً[٦] ، جاز إدغام النون الساكنة في الياء ، كما جاز في الواو ، وعلى هذا جماعة القراء ، لكن الغنة ظاهرة مع اللفظ بالمُشدّد ، لا في نفس الحرف الأول ، كأنها بين الحرفين المدغمين ، فهو إدغام ناقص التشديد لبقاء الغنة ظاهرة فيه . والغنة في جميع هذا كله صوت يخرج من (٤٠/ب) الخياشيم ، والحرف الذي فيه الغنة ، إن كان ميما ، فمِن بين الشفتين يخرج ، وإن كان نونا ، فمِن طرف اللسان وأطراف الثنايا يخرج، فحرف الغنة له مخرجان، فإذا أدغمته أدغمت ما يخرج من الفم منه، وأبقيت ما يخرج من الخياشيم ظاهرا ، فلا يتمكن التشديد مــع بقاء الغنة ظاهرة . فإن أدغمت حرف الغنة في الراء واللام أدغمت ما يخرج من المخرجين جميعا ، ولم تبق شيئا فيتمكن التشديد ، إذ لم[٧] تبق من الحرف شيئا ، ولــو وقعت النون قبل

---

(١) ب : «الحروف» وتصويبه من : ص .
(٢) التبصرة ٣٨/أ ، والتيسير ٤٥ ، والنشر ٢/٢٤
(٣) ب : «وهي» وبطرح الواو صوابه كما في : ص .
(٤) ص : «النــون» .
(٥) ص : «ولمــا» .
(٦) قوله : «نحو طيا وليا» سقط من : ص .
(٧) ص : «وإن لم» .

الواو والياء في كلمة ، لم يكونا إلا مظهرين ، لأنك لو أدغمت لالتبس بالمضاعف ، فتقول : الدنيا وبنيان وقنوان وصنوان ، بالإظهار ، وهذا كلّه إجماع من القراء على ما بيّنا وعلّلنا[١] .

« ٥ » الخامس : أن النون الساكنة والتنوين ينقلبان ميما إذا لقيتْهما باء ، نحو قوله : (أَنْ بُورِكَ) «النمل ٨» و (هَنِيئاً بِما كنتم) «الطور ١٩» ، وكذلك النون تأتي[٢] بعدها الباء في كلمة ، نحو : (أَنبِئهم) « البقرة ٣٣ » و « عَنْبَر » ، ولا تشديد في هذا[٣] ، إنما هو بدل لا إدغامَ فيه ، لكن الغنة التي كانت في النون باقية ، لأن الحرف الذي أبدلت من النون حرف فيه غنة أيضا ، وهو الميم الساكنة ، فلا بد من إظهار الغنة في البدل ، كما كانت في المُبدَل منه ، وهذا البدل إجماع من القراء . وعلة بدل النون الساكنة ميما إذا لقيَتها باءٌ أن الميم مؤاخية للباء ، لأنها من مخرجها ومشاركة لها في الجهر ، والميم أيضا مؤاخية للنون في الغنة وفي الجهر ، فلمّا وقعت النون قبل الباء ، ولم يمكن إدغامها في الباء ، لبُعد ما بين مخرجيهما ، وبعد إظهارها لِما بينهما من الشبه ، ولِما بين النون وأخت الباء من الشبه وهي الميم ، أبدلتْ منها حرفا مؤاخيا لها في الغنة ، ومؤاخيا للباء في المخرج ، وهو الميم . ألا ترى أنهم لم يدغموا الميم في الباء ، مع قرب المخرجين ، والمشاركة في الجهر ، نحو قوله : (وهم بِربهم) «الأنعام ١٥٠» . وقال سيبويه في تعليل امتناع إدغام الميم في الباء قال : لأنهم يقلبون النون ميما في قولهم[٤] : « العنبر ، ومن بدالك » فلمّا وقع قبل الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيّروه ، وجعلوه بمنزلة النون ، إذا كانا حرفي غنة . قال : ولم يجعلوا النون باء لبُعدها من مخرج الباء ، ولأنها ليست فيها غنة . قال : ولكنهم أبدلوا مكانها أشبهَ الحروف بالنون وهي الميم[٥] .

(١) كتاب سيبويه ٢/٤٠١
(٢) لفظ «تأتي» سقط من : ص .
(٣) ص : «غير هذا» .
(٤) ب : «قوله» وتصويبه من : ص .
(٥) كتاب سيبويه ٢/٤٩٧

« ٦ » السادس : أن النون الساكنة والتنوين يَخفيان عند باقي الحروف التي لم يتقدّم لها ذكر ، نحو : «من شاء ، ومن (٤١/أ) كان ، ومن جاء ، ومن قبل»[١] وشبهه ، ولا تشديد في الإخفاء لأن الحرف أيضا يَخفى بنفسه ، لا في غيره ، والإدغام إنما هو أن تدغم الحرف في غيره ، فلذلك يقع فيه التشديد ، والغنة ظاهرة مع الإخفاء ، كما كانت مع الإظهار ، لأنه كالإظهار ، فالغنة التي في الحرف الخفي هي النون الخفية ، وذلك أن النون الساكنة مخرجُها من طرف اللسان وأطراف الثنايا ، ومعها غنة تخرج من الخياشيم ، فإذا خَفِيت لأجل ما بعدها زال ، مع الخفاء ، ما [كان][٢] يخرج من طرف اللسان منها ، وبقي ما كان يخرج من الخياشيم ظاهرا . وعلة إخفاء[٣] النون والتنوين عند هذه الحروف ، أن النون الساكنة قد صار لها مخرجان : مخرج لها ، وهو المخرج التاسع ، ومخرج لغنتها ، وهو المخرج السادس عشر على مذهب سيبويه[٤] ، فاتسعت بذلك في المخرج[٥] ، بخلاف سائر الحروف ، فأحاطت ، باتساعهم بذلـك في المخرج ، بحروف الفم ، فشاركتها بالإحاطة بها ، فخَفيت عندها ، وكان ذلك أخف ، لأنهم لو استعملوها مظْهرة لعمل اللسان فيها مِن مخرجها ، ومِن مخرج غنتها ، فكان خفاؤها أيسر ليعمل اللسان مرة واحدة ، ولذلك قال سيبويه في تعليل خفائها قال: وذلك لأنها من حروف الفم ، وأصل الإدغام لحروف الفم لأنها أكثر الحروف ، فلمّا وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم ، يعني من الخياشيم ، كـان أخف عليهم ألا

---

(١) الأحرف على ترتيبها في سورة الكهف (آ ٢٩) ، الثاني والرابع في البقـرة (آ ٩٧ ، ٢٥) والثالث في الأنعام (آ ١٦٠) .

(٢) تكملة لازمــة من : ص .

(٣) ب : «خفاء» .

(٤) كتاب سيبويه ٢/٤٨٩

(٥) ص : « فاتسعت المخارج» .

يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة[١] ، يريد : أنهم لو أتوا بالنون مُظهَرة لَلَزِمهم استعمال ألسنتهم [بالنون][٢] مِن مخرج[٣] الساكنة ، ومِن مخرج غنتها ، فكان استعمالهم لها من مخرج غنتها أسهل ، مع كثرتها في الكلام ، فاستعملوها خفيّة بنفسها ، ظاهرة بغنتها ، وكان ذلك أخف ، إذ لا لَبْسَ فيه ، فإذا قلت : عَنْك ، ومِنْك ، فمخرجُ هذه الغنة مِن الخياشيم • والنون ، التي تخرج من طرف اللسان ، هي التي خَفيت[٤] ، فإذا قلت : مِنْه : وعَنْه ، فمخرج هذه النون من طرف اللسان ، ومعها غنة تخرج من الخياشيم ، لأنها غير مُخفاة ، إنما هي ظاهرة مع حروف[٥] الحلق ، وإذا قلت : «مِن ربّهم»[٦] ، فأدغمت ، صار مخرج النون من مخرج الراء ، لأنك أبدلت منها راء بدلا مَحْضا عند الإدغام • وإذا قلت : «مَن يّؤمن»[٧] فأدغمت ، فتخرج النون مِن مخرج الياء ، لأنك أبدلت منها في حال الإدغام ياء ، غير أنك تُبقي الغنة خارجة من الخياشيم ، على ماكانت (٤١/ب) قبل الإدغام ، وكذلك التنوين ، يَجري مجرى النون في كلّ هذه الوجوه ، فتقول : أخفيت النون عند السين ، ولا تَقل في السين • وخَفيت النون عند السين ، ولا تَقل في السين ، وتقول : أدغمتُ النون في اللام ، ولا تَقل عند اللام[٨] ، فاعْلم ذلك وافْهمه تعلم به معنى الإدغام ومعنى الإخفاء ، فالحروف التي تُدغم فيها النون الساكنة والتنوين ستة يجمعها هجاء [قولك][٩] «يَرملون» ، والحروف التي تظهر معها الغنة يجمعها هجاء قولك «يومن» على الاختلاف المذكور في الياء والواو •

---

(١) كتاب سيبويه ٢/٥٠١

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ب : «مخارج» ووجهه ما في : ص .

(٤) ص : «خففت» .

(٥) ب : «حرف» وتصويبه من : ص .

(٦) تقدم هذا الحرف في الباب نفسه ، الفقرة «٢»

(٧) هذا الحرف في سورة آل عمران (آ ١٩٩)

(٨) قوله : «وأدغمت النون . . عند اللام» تكرر في : ب .

(٩) تكملة موضحة من : ص .

بـــاب

تذكر(١) فيه علل الفتح والامالة

وما هو بين اللفظين(٢)

اعلم(٣) أن أصل الكلام كله الفتح . والإمالة تدخل في بعضه ، في بعض اللغات لعلة ، والدليل على ذلك أن جميع الكلام ، الفتح فيه سائغ(٤) جائز ، وليست الإمالة بداخلة إلا في بعضه ، في بعض اللغات ، لعلة . فالأصل ماعمّ ، وهو الفتح .

واعلم أن معنى الإمالة هو تقريب الألف نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة(٥) . واعلم أن الألف الممالة تكون أصلية بدلا من ياء ، فتميلها ، لتـدل بالإمالة على أصلها ، وتكون ألفاً زائدة ، تمال لشبهها(٦) بالأصلية ولأنها لا أصل لها في الواو نحو : معزى ، وقصارى ، وقد يكو نأصلها الواو ، ولكنها أُميلت

(١) قبل قوله : «تذكر» في «ب» : أول الرابع .
(٢) ص : «اللفظين إن شاء الله» .
(٣) ص : « قال أبو محمد أعلم » .
(٤) ص : « شائع » وهو تصحيف .
(٥) كتاب سيبويه ٢/ ٣١٠ ، وأسرار العربية ٤٠٦ ، والتبصرة ٣٨/ب ،وقال السخاوي : «والمصنفون من القراء المتقدمين قد يعبرون عن هذين الضربين من الممال بالكسر مجازا واتساعا كما يعبرون عن الفتح بالتفخيم ويعبرون أيضا عنهما بالبطح والإضجاع . قلت : وقد عبر سيبويه بالإجناح» انظر جمال القراء ١٢٠/ب، والنشر ٢٩/٢ ، وانظر أيضاً التعريفات ٢٥
(٦) ص : « تشبيها » .

لرجوعها إلى الياء [في نحو « أزكى » ، ولكسرة مقدرة نحو : « خاف »][1] ، التي توجب الإمالة[2] .

(١) تكملة موضحة من : ص . والحرفان في سورة البقرة فهما على الترتيب (آ ٢٣٢ ، ١٨٢)

(٢) قوله : «التي ... الإمالة» سقط من : ص .

بـــاب

أقسام العلل(١)

« ١ » اعلم أن العلل التي توجب الإمالة ثلاث : وهي الكسرة وما أُميـل ليدلّ على أصله ، والإمالة للإمالة . فنبدأ بذكر ما أُميل لكسرة . ثم نتبعه مـا أُميل ليدل بالإمالة على أصله ثم نتبعه ما أميل(٢) لإمالة(٣) بعده، وهذا أقلّها تصرّفاً .

الأول : ما أميل لكسرة ، فمن ذلك الكسرة تقع بعد الألف على راء ، والكسرة إعراب نحو : « النار ، والنهار »(٤) ، وشبهه ، فما بعد الألف راء مكسورة أماله أبو عمرو وأبو عمر الدّوري(٥) [إلا أن أبا عمرو استثنى « الجار » في الموضعين في النساء(٦) ، ففتحهما ، وأمالهما أبو عمر الدّوري وحده كذلك ...](٧) وقرأه ورش بين اللفظين ، وفتحه الباقون(٨) . وعلة من أماله أنه لمّا وقعت الكسرة بعد الألف قرّب الألف نحو الياء ، لتقرب من لفظ الكسر ، لأن الياء من الكسر ، ولم

---

(١) ص : «العلل التي توجب الإمالة» .

(٢) قوله : « ليدل بالإمالة ... اميل » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظـر .

(٣) ص : «للإمالـة» .

(٤) المثالان في سورة البقرة (آ ٤٩ ، ١٦٤)

(٥) ص : «الدّوري عن الكسائي» .

(٦) وهما في الآية (٣٦)

(٧) تكملة لازمة من : ل ، ليست في : ب ، ص . انظر التبصرة ٤٢/أ ، والتيسير ٥٠

(٨) قوله : «وفتحه الباقون» سقط من : ص . انظر التبصرة ٤٠/ب ، والتيسير ٤٧ ، ٥١ والنشر ٢/ ٣٧ ، ٣٩

يمكن ذلك حتى قربت الفتحة التي قبل الألف نحـو الكسر ، فحسن ذلك ليعمل اللسان عملاً واحداً مُتَسفِلا ، فذلك أخف من أن يعمل متصعدا بالفتحة والألف، ثم يهبط مُتَسفِلا بكسرة الراء ، وهو مع الراء أحسن ، لأن الكسرة عليها قوية (٤٢/أ) ، كأنها كسرتان ، فقويت الإمالة لذلك مع الراء لأنها حرف تكرير ، الحركة عليها مقام حركتين . وعلة مَن قرأه بين اللفظين أنه تَوسَّط الأمر ، فلم يُمل ، لئلا يخرج الحرف عن أصله . ولم يفتح لقوة الكسرة في الراء ، فقرأ ذلك بين اللفظين ، أي[1] بين الفتح والإمالة . وعلة من فتح أنه أتى به على الأصل ، ولم يستثقل التسفل بعد التصعد . وإنما الذي يثقل في اللفظ هو مثل التصعد بعد التسفل نحو إمالة « زاغ »[2] .

« ٢ » ومن هذا الفصل ماتفرّد بإمالته أبو عمرو الدّوري عن الكسائي[3]، وليست الكسرة فيه إعراباً على الراء ، بل هي بناء وذلك قوله : (مَن أنصاري) في آل عمران « ٥٢ » وفي الصف « ١٤ »و (جبارين) في الموضعين « المائدة ٢٢ ، الشعراء ١٣٠ » وممّا لا راءَ فيه : (آذانهم) « البقرة ١٩ » ، و (آذاننا) « فصلت ٥ » و (طغيانهم) « البقرة ١٥ » . ومما فيه أيضـاً راء : (سارعوا) « آل عمران ١٣٣ » و (نُسارع) « المؤمنون ٥٦ » و (يسارعون) « آل عمران ١١٤ » و (بارِئكم) « البقرة ٥٤ » ، و (البارِىء) « الحشرة ٢٤ »(الجَوارِ) في ثلاثة مواضع[4] . أمال ذلك كله لوقوع الكسرة على الراء بعد الألف زائدة ، وأجرى كسرة البناء مجرى كسرة الإعراب ، والإمالة مع كسرة البناء أقوى ، لأنها كسرة لازمة لا تتغير ، وكسرة الإعراب لا تلزم ، إلا في حالة الخفض ، فهي أضعف . وأمال[5] « آذانهم وآذاننا ، وطغيانهم » للكسرة أيضاً . فهو ، في هذا كله ، يميل

---

(١) ص : «ما بين» .
(٢) المثال في سورة النجم (آ ١٧)
(٣) قوله : «عن الكسائي» سقط من : ص
(٤) هي على الترتيب في سورة الشورى (آ ٣٢) ، الرحمن (آ ٢٤) ، التكوير (آ ١٦) ، انظر التبصرة ٤٠/ب ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٣٧/٢
(٥) ب : «وأما» وتصويبه من : ص .

الألف نحو الياء للكسرة التي بعدها ، ويميل الفتحة التي قبلها نحو الكسرة ، ليعمل اللسان عملاً واحداً ، على نحو ماذكرنا أولا •

« ٣ » ومـمّا أميل للكسرة أيضاً ماتفرّد به هشام ، من إمالتـه الخمسة المواضع : [وذلك][١] « مشارب ، وآنية ، وعابد ، وعابدون » في « قل يا أيها الكافرون » خاصة في ثلاثة مواضع فيها[٢] ، أمال الألف للكسرة التي بعد ذلك ، وقـوي ذلك لأن الكسرة بناء لازمة لا تتغير[٣] •

« ٤ » ومن ذلك ما تفرّد به ابن ذكوان من إمالـة « المحراب » إذا كان مخفوضاً ، وذلك في آل عمران ومريم[٤] ، أمالهما للكسرة التي بعد الألف ، وهو ضعيف من وجهين : أحدهما [أن الراء][٥] إذا انفتحت قبل الألف تمنع الإمالة ، والثاني أن الكسرة إعراب غير لازمة ، لكن تتقوّى إمالـة « المحراب » قليلا للكسرة التي على الميم ، وللكسـرة على البـاء ، وكلاهمـا يوجب الإمالة ، فلمّا اجتمعا قويت الإمالة بعض القوة[٦] •

« ٥ » ومن ذلك ماتكرّرت فيه الراء ، نحو : « الأشرار ، والأبرار »[٧] إذا كان مخفوضاً ، قرأه الكسائي وأبو عمرو بالإمالة ، للكسرة (٤٢/ب) التي بعد الألف • وقـوي ذلك لأن الكسرة على الراء أقوى منها على غيرها ، للتكرير الذي في الراء • وانفتاح الراء قبل الألف يضعف الإمالة فيه ، لكن لمّا أوجبت[٨] إمالة الألف أن ينحى بفتحة الراء إلى الكسر ، حسُن قليلا الإمالة فيه • وقرأ ورش

---

(١) تكملة مناسبة من : ص •

(٢) الأحرف على ترتيبها في سورة يس (آ ٧٣) ، الغاشية (آ ٥) ، الكافرون (آ ٣-٥) ، وسيأتي ذكر هذه الثلاثة الأخيرة في سورتها ، الفقرة «٤»

(٣) التبصرة ٤٣/ب ، والتيسير ٥٢ ، والنشر ٦٣/٢

(٤) الحرفان هما (آ ٣٩ ، ١١)

(٥) تكملة لازمة من : ص •

(٦) التبصرة ٤٣/ب ، والتيسير ٥٢ ، والنشر ٥٩/٢ ، ٦٢

(٧) الحرفان في سورة ص (آ ٦٢)، آل عمران (آ ١٩٣)

(٨) ب : «وجبت» وتصويبها من : ص •

وحمزة بين اللفظين ، وفتح الباقون على الأصل ، والعلة فيه ماذكرنا من إمالة « النار والقرآن »[(١)] .

« ٦ » ومن ذلك « الكافرين »[(٢)] إذا كان بالياء ، أماله أبو عمر الدوري [والكسائي][(٣)] وقرأه ورش بين اللفظين . وعلة إمالته للكسر الذي وقع بعد الألف ، وحسن ذلك لإتيان الراء بعد الفاء المكسورة مكسورة ، وبعدها ياء ، والياء من الكسرة ، فتوالت الكسرات ، فحسنت إمالته وقَوِيت . وكذلك علة قراءته بين اللفظين على التوسط والفتح ، وهو الأصل[(٤)] .

« ٧ » ومن ذلك إمالة حمزة والكسائي (أو كلاهما)[(٥)] ، أمالاه للكسرة التي على الكاف ، ولم يَعتدّا[(٦)] باللام ، لأن الحرف الواحد ، لايمنع ، ولا يحجز . وقد أمالت العرب الألف للكبرة التي قبلها ، وقد حال بينهما حرفان نحو قولهم : « لن تضربها ، وتريد أن تنزعها » ، فأمالوا المكسورة ولم يعتدّوا بالهاء لخفائها ولا بالباء ولا بالعين ، لأنه حرف واحد ، فكأنهم قالوا : لن تضربا وتريد أن تنزعا ، فالهاء لَغوٌ وحرفٌ لايحجز[(٧)] .

« ٨ » ومن ذلك ماتفرّد بإمالته حمزة من قوله تعالى : (أنا آتيكَ به) « النمل ٣٩ » أمال الألف ، على أنها ألف فاعل ، وأمال الهمزة لكسرة التاء في الموضعين في النمل[(٨)] ليعمل اللسان عملاً واحداً في المتَستَقْبَل[(٩)] . وقد رُوي

---

(١) التبصرة ٤١/أ ، والتيسير ٥١ ، والنشر ٥٧/٢ ، وانظر الفقرة «١» من «أقسام العلل» .

(٢) الحرف في سورة البقرة (آ ١٩)

(٣) تكملة لازمة من : ص ، انظر التيسير ٥٢

(٤) التبصرة ٤٠/ب ، والتيسير ٥٢ ، والنشر ٥٩/٢

(٥) الحرف في سورة الإسراء (آ ٢٣)

(٦) ب ، ص : «يعتد» ورجحت إضافة الألف تصويبا .

(٧) التبصرة ٤١/أ ، ٤٤/ب ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٦٣/٢ ، وكتاب سيبويه ٣١٤/٢

(٨) الحرف الثاني هو (آ ٤٠)

(٩) ب : «المستقبل» وتصويبه من : ص .

عن خلاد الفتح فيه[١] . ومثله إمالة خلف العين من « ضعافا » في النساء[٢] لكسرة الضاد . وعن خلاد الفتح ، والإمالة . ومثله ما روي عن أبي عمرو من إمالة « الناس »[٣] إذا كان مخفوضاً ، لكن بالفتح قرأت له فيه ، والإمالة فيه مشهورة مستعملة[٤] .

« ٩ » ومن هذا الفصل ماتفرد بإمالته حمزة في عينات الأفعال وذلك نحو : « زاد ، وجاء ، وشاء ، وخاب ، وطاب ، وضاق ، وضاقت ، وحاق ، وخافت ، وخاف » حيث وقع ذلك ، ونحو : « زاغ ، وزاغوا »[٥] وهذين الموضعين من « زاغ » خاصة ، أمال حمزة الألف من ذلك كله نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة في جميعها ، ووافقه ابن ذكوان في « جاء ، وشاء » حيث وقعا ، وعلى إمالة « زاد » في أول سورة البقرة خاصة[٦] .

« ١٠ » وعلة الإمالة في ذلك أنه (٤٣/أ) أمال ، ليدل على أن الحرف منها ينكسر ، عند الإخبار في قولك : « جئت ، وشئت ، وخفت ، وزغت ، وطبت ، وضقت ، وخبت ، وخفت » فدل بالإمالة على أن الأول مكسور منها عند الإخبار ، فعملت الكسرة المقدرة ، فأميلت الألف لها .

« ١١ » قال أبو محمد : وهذه الأفعال يفضل بعضها بعضاً في قوة الإمالة فيها ، فأقواها في الإمالة « جاء ، وشاء » ، وذلك أن فيها أربع علل تقوى الإمالة

---

(١) قوله : «وقد روي ... فيه» سقط من : ص .
(٢) هو الحرف (آ ٩) وسيأتي في سورته ، الفقرة «٦»
(٣) الحرف في سورة البقرة (آ ٨)
(٤) التبصرة ٤٢/أ ، والتيسير ٥١ ، والنشر ٥٨/٢
(٥) الاحرف على ترتيبها في سورة التوبة (آ ١٢٤) ، النساء (آ ٤٣) ، البقرة (آ ٢٠) ، إبراهيم (آ ١٥) ، النساء (آ ٣) ، هود (آ ٧٧) ، التوبة (آ ٢٥) ، الأنعام (آ ١٠) ، النساء (آ ١٢٨) البقرة (آ ١٨٢) ، النجم (آ ١٧) ، الصف (آ ٥) .
(٦) الحرف فيها هو (آ ١٠) ، انظر التبصرة ٣٩/ب ، والتيسير ٥٠ ، والنشر ٥٧/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤/أ .

بها : إحداها أن الأول ينكسر عند الإخبار ، في قولك : « جئت ، وشئت » . والثانية أن الألف ، التي هي عين الفعل المُمالة ، أصلها الياء فيهما . والثالثة[١] أن الهمزة في آخرها تشبه الألف ، لأنها أختها في قرب المخرج ، وفي أنها تبدل من الهمزة كثيراً ، فصار كأن في آخرها ألفاً ، فقَويت الإمالة لذلك . والرابعة أن العين في المستقبل منهما مكسورة ، فأميلت الألف في الماضي ، لتدل على كسرة العين في المستقبل ، كما أميل « خاف » لكسر الخاء في الإخبار ، فهي إمالة لشيء مُقدَّر في الكلام فيهما ، وفي إمالة « شاء » مزية في القوة على إمالة « جاء » لأن مستقبل « شاء » جاء على مثال مستقبل « فعِل » بكسر[٢] العين ، لأنه جاء على «يفعل» بفتح العين لأجل الهمزة ، وأصل عينه الكسرة ، كما كان في « يجيء » ، فكأن العين من « شاء » يشبه العين من « خاف » التي أصل عينها الكسر ، فقَويت الإمالة في « شاء » لاجتماع خمس علل ، فيها تقوى الإمالة . ولذلك خصَّهما ابن ذكوان بالإمالة دون غيرهما . فأما إمالته « زاد » في [أول][٣] سورة البقرة دون غيرها فللجمع بين اللغتين ، مع نقله ذلك عن أئمته . ثم يلي إمالة «شاء ، وجاء» في القوة باقي الأفعال المذكورة ، إلا « خاف » ، فهي دون أخواتها في قوة الإمالة، لما نذكره لك ، وذلك أن « طاب ، وخاب ، وضاق ، وزاغ ، وحاق ، وزاد » أميلت لِعِلَل ثلاث : أحدها أن أوائلها تنكسر عند الإخبار عن المتكلم في قولك ، « زِدت ، وخِبت ، وطِبت ، وضِقت ، وزِغت » . والثانية أن عَيناتها كلها أصلها الياء . والثالثة أن العين في المستقبل في جميعها مكسورة ، فقَويت الإمالة فيها ، لاجتماع هذه العلل الثلاث . ثم دون ذلك في قوة الإمالة « خاف » ، لأنها أُميلت لعلتين : إحداهما أن الأول منهما ينكسر في الإخبار في قولك : خِفت ، (٤٣/ب) والثانية أن عين الفعل منها أصله الكسر ، فأميلت لعلتين فقط ، فافْهَم هذه الرتب ،

---

(١) ب : «الثالثة» وبالعطف وجهه كما في : ص .

(٢) ب : «لكسر» باللام غير أن تحتها ظل نقطة فكأنها باء ورجحت الباء كما في : ص .

(٣) تكملة لازمة من : ص .

وابْنِ عليها . وقد يأتي من الإمالة ما تُتَبع فيه الرواية ، ولا تَقوى فيه علة . فقد أمال حمزة « ضاقت » في الموضعين كما أمال « ضاق » ، وفتح « زاغت » في الموضعين ، ولم يُمل[1] كما أمال « زاغ » ، فهذا للجمع بين اللغتين ولاتباع الرواية[2] .

« ١٤ » فإن قيل : فلم تَرَكَ القراء إمالة « ساء ، وباء »[3] ونحوه ؟ .

فالجواب أن هذا وشبهه لا علة فيه توجب الإمالة ، لأن عينه في الماضي مفتوحة ، وفي المستقبل مضمومة[4] ، ولأن عينه أصله الواو ، فلا علة فيه للإمالة ، فأتى بالفتح على الأصل ، وأيضاً فإن الأول منهما لا ينكسر في الإخبار ، كما ينكسر في جميع الأفعال المذكورة[5] .

---

(١) ب : «يميل» وتصويبه من : ص .
(٢) المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤/أ-ب ، وكتاب سيبويه ٢/٣١١
(٣) أول الحرفين في سورة النساء (آ ٢٢) وثانيهما في آل عمران (آ ١٦٢)
(٤) قوله : «لأن عينه في الماضي ... مضمومه» سقط من : ص .
(٥) لفظ «المذكورة» سقط من : ص .

العلة الثانية من علل الامالة ما أميل لتدل امالتــه عــلى أصــله

« ١٥ » قال أبو محمد : على هذه العلة تجري أكثر الإمالات ، وذلك أن تكون الألف أصلها الياء ، أو تكون زائدة رابعة وأكثر ، فيكون حكمها حكم ما أصله الياء ، أو تكون الألف للتأنيث ، فتجب الإمالة لتدل على أصل الألف ، أو على أن الألف في حكم ما أصله الياء ، وذلك باب واسع . فالتي أصلها الياء نحو إمالـة حمزة والكسائي لقوله : « أتى ، وتعـالى ، ورمى ، وسعى ، ووصى ، وتولى ، وتوفى ، واصطـفى ، واستـوى ، واستسقى ، واستعـلى ، ونادى ، وطغى ، وتتوفاهم »[١] . فهذا كله في الأفعال ، وتكون في الأسماء نحـو : « الهدى ، والهوى ، والقرى ، والقربى ، وفتى ، ومَحيى ، ويحيى ، ومـوسى ، ومجرى ، ومنتهى »[٢] وشبهه . ويأتي في هذا ما أصل ألفه الثاني الواو ثم ترجع إلى الياء في الرباعي نحو : « تزكى ، وزكى ، ويرضى »[٣] وشبهه [فذلك][٤] ، كله

(١) ما تقدّم من جميع الأحرف على ترتيبها في النص ، في سورة النحـل (آ ١) ، الأنعام (آ ١٠٠) ، الأنفال (آ ١٧) ، البقـرة (آ ١١٧ ، ١٣٢ ، ٢٠٥ ، ٢٨١ ، ١٣٢ ، ٢٩ ، ٦٠) طه (آ ٦٤) ، الأعراف (آ ٤٤) ، طـه (آ ٢٤) ، النحل (آ ٢٨)

(٢) الأحرف على ترتيبها في البقرة (آ ١٩٦) ، النسـاء (آ ١٣٥) ، الأنعـام (آ ٩٢) ، البقرة (آ ٨٣) ، الأنبياء (آ ٦٠) ، الروم (آ ٥٠) آل عمـران (آ ٣٩) ، البقـرة (آ ٥١) ، والحرف قبل الأخير منها ومثاله في القرآن في سورة هـود (آ ٤١) ، النجم (آ ١٤)

(٣) أول الأحرف في سورة طه (آ ٧٦) ، النور (آ ٢١) ، النسـاء (آ ١٠٨)

(٤) تكملة مناسبة من : ص .

يميله حمزة والكسائي ، ليدلا على أن الألف ، قد صارت في حكم ما أصله الياء . وكل ما وقع من هذا رأس آية ، ولا راء فيه ، فأبو عمرو وورش يقرآنه ، بين اللفظين، فإن كان بعد الألف هاء وألف قرأه أبو عمرو وحده بين اللفظين ، وإن كان في شيء من ذلك راء فأبو عمرو يميله كحمزة والكسائي . وورش يقرؤه بين اللفظين ، على التوسط لا ممال ولا مفتوح ، فهذا وشبهه كلّه أمالاه ، ليدلا بالإمالة على أن أصل الألف الياء ، فيَنحُوان بالألف نحو أصلها ، وهو الياء ، ولا يمكن ذلك حتى يَنحوا بالفتحة (٤٤/أ) التي قبلها نحو الكسرة[١] .

« ١٦ » وأما الألف الزائدة التي تجري على حكم الأصلية فتُمال ، فنحو : « كسالى ، ويتامى ، وحَوايا »[٢] وشبهه ، أماله أيضاً حمزة والكسائي ، فإن كان فيه راء قبل الألف ، والألف أصلية أو زائدة ، فكذلك حمزة والكسائي وأبو عمرو معهما على الإمالة فيه ، وورش بين اللفظين ، وذلك نحو : « يرى ، ونرى ، وافترى ، وأرى ، وتتمارى ، وأسارى ، وسكارى ، ونصارى »[٣] ، ومنه مافيه ألف التأنيث ، فتُمال ، لأن التأنيث له الكسر والياء في قوله : «أنى لك ، ومتى»[٤] وشبهه ، ولأن الألف قد صارت رابعة فيه ، فهي في حكم ما أصل ألفه الياء ، وذلك نحو : « شتى ، وصرعى ، وسيمى ، وقتلى »[٥] وشبهه ، يميله حمزه والكسائي ، وأبو عمرو بين اللفظين ، وفتحه الباقون . فإن كان فيه راء نحو : « أسرى ، وذكرى،

---

(١) التبصرة ٤٠/أ ، ٤٢/أ ، والتيسير ٤٦ ، والنشر ٣٤/٢ ، ٥١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥/أ ، ٦/أ .

(٢) أول الأحرف في سورة النساء (آ ١٤٢) ، البقرة (آ ٨٣) ، الأنعام (آ ١٤٦)

(٣) الأحرف على ترتيبها في سورة البقرة (آ ١٦٥ ، ٥٥) ، آل عمران (آ ٩٤) الأنفال (آ ٤٨) النجم (آ ٥٥) ، البقرة (آ ٨٥) ، النساء (آ ٤٣) البقرة (آ ٦٢)

(٤) الحرفان في سورة آل عمران (آ ٣٧) ، البقرة (آ ٢١٤)

(٥) الأحرف على ترتيبها في سورة طه (آ ٥٣) ، الحاقة (آ ٧) ، ومثال الحرف الثالث مضاف وهو في البقرة (آ ٢٧٣ ، ١٧٨)

وبشرى ، وشورى »[١] فيميله أبو عمرو وحمزة والكسائي ، وورش بين اللفظين ، ويفتحه الباقون[٢] .

« ١٧ » وعلة إمالته لتقرب الألف ، من أصلها أو حكمها ، ولا بد أن ينحى بالفتحة ، التي قبل الألف نحو الكسرة : فبذلك تتمكن إمالة الألف إلى نحو الياء في هذا وغيره . وأمال الكسائي وحده من هذا الباب « محياهم ، ومحياكم ، وقد هدَاني ، وعصاني ، وأوصاني ، وآتاني الكتاب ، وآتاني الله ، وأنسانيه ، وخطايانا وخطاياهم ، وخطاياكم ، ومَرضاتي ، ومَرضاة ، وفأحياكم ، وإن الذي أحياها »[٣] عطَفَ بالفاء أو لم يعطف ، وأمال « حق تقاته ، ورؤياك ، ورؤياي »[٤] كله أماله ، لأن أصل ألفه بالياء[٥] .

---

(١) الأحرف مرتبة في سورة الأنفال (آ ٦٧) ، الأنعام (آ ٦٨) ، البقرة (آ ٩٧) ، الشورى (آ ٣٨)

(٢) التبصرة ٤٢/أ ، والتيسير ٤٦ ، والنشر ٥١/٢ ، ٥٩ ، ٧٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥/أ ـ ب .

(٣) الأحرف مرتبة في سورة الجاثية (آ ٢١) ، الأنعام (آ ١٦١) ، إبراهيم (آ ٣٦) مريم (آ ٣١ ، ٣٠) ، النمل (آ ٣٦) ، الكهف ٦٣) ، طه (آ ٧٣) ، العنكبوت (آ ١٢) ، البقرة (آ ٥٨) ، الممتحنة (آ ١) ، البقرة (آ ٢٠٧ ، ٢٨) ، فصلت (آ ٣٩)

(٤) أول الأحرف في سورة آل عمران (آ ١٠٢) ، يوسف (آ ٥ ، ٤٣)

(٥) التبصرة ٤٠/ب ، والتيسير ٤٨ ، والنشر ٣٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥/ب .

فصل في معرفة أصل الألف(١)

« ١ » إذا اشتكل عليك أمر الألف في الأفعال فأخبر بذلك الفعل عن نفسك ، فإن رجعت ألفه في الإخبار إلى الياء فأصلها الياء ، وإن رجعت إلى الواو فأصلها الواو ، تقول في : رمى ، وسعى ، رميت ، وسعيت ، فترجع الألف إلى الياء فتميل ذلك . وتقول في : عفا ، ونجا ، عفوت ، ونجوت ، فترجع الألف إلى الواو فلا تميله . وإن شئت أن تقيس بغير ذلك ، وذلك أن تخبر بذلك الفعل عن اثنين ، فإن رجعت الألف إلى الياء فهو مما أصل ألفه الياء ، فأمله . وإن رجعت ألفه إلى الواو فهو مما أصل ألفه الواو ، فلا تمِله ، تقول في : رمى ، وسعى ، إذا أخبرت عن اثنين : رميا ، وسعيا فترجع الألف إلى الياء ، فتمال . وتقول في : عفا ، ونجا ، عفوا ونجوا ، فترجع الألف إلى الواو ، فلا تمِله . وإن شئت فقسه بالمصدر أبداً ، فمنه اشتق الفعل ، فإن كان (٤٤/ب) المصدر بالياء فأصل الألف في الفعل الياء ، فتميلها ، وإن كان بالواو فلا تميل الفعل ، تقول في مصدر عفا وصفا : هو العفو ، وهو الصفو ، فتظهر الواو ، فلا تميل الفعل . وتقول في مصدر سعى ، ورمى ، هو السعي ، وهو الرمي ، فتظهر الياء ، فتميل الألف في الفعل إذا شئت . وإن شئت فقسه بتصرف الفعل . فإن أظهرت فيه الواو فهو من الواو ، وإن أظهرت فيه الياء فهو من الياء ، تقول : رمى يرمي ، وصفا يصفو ، ودعا يدعو ، وقضى يقضي ، فتجد الياء فيما أصل ألفه الياء ، وتجد الواو فيما أصل ألفه الواو ، فتميل ذوات الياء ولا تميل ذوات الواو ، فقِس بأي ذلك شئت . فإن كانت الألف الذي تريد معرفة أصلها في اسم ، وهي رابعة أو خامسة ، فأمِلها ، ولا تنظر إلى أصلها ، لأن ماكان أصلها الياء والواو يرجعان ، إذا تجاوزا ثلاثة أحرف ، إلى الياء ، تقول : دعوت وادعيت ، وصفوت

(١) كتاب سيبويه ٢/٣١٢ ، والتبصرة ٣٩/ب .

وأصفيت ، فترجع الألف إذا صارت رابعة إلى الياء . وإن كان أصلها في الثلاثي الواو فتميلها . وإن كانت الألف في اسم ثلاثي فقسه بالتثنية ، فإن ظهرت فيه الواو فألفه أصلها الواو ، وإن ظهرت فيه الياء فألفه أصلها الياء ، وذلك [نحو][1] هدى، وصفى ، تقول في التثنية : هَدَيان ، وصَفَوان ، فإن لم تعرف بأي شيء تَثْنيه ، بالياء أو بالواو ، فانظر إلى فعله ، وامتحنه بالأدلة التي قدّمت لك . فإن كانت ألفه واواً[2] فثَنّه بالواو ، وإن كانت ألفه ياء فثَنّه بالياء ، ألا ترى أن « هدى » من « هَدَي » ، وأنت تقول فيه ، إذا أخبرت عن نفسك : هديت ، وإذا أخبرت عن اثنين : هَدَيا ، فتعلم أن ألف « هَدى » من الياء . وتقول : صفا ، وصفوت ، والصفو ، فتعلم أن ألف الصفا من الواو ، فبهذه الأشياء فقس كل ألف أصلية ، وردت عليك في القرآن والكلام ، تقف بذلك على أصلها . فأما الألف الزائدة فلا أصل لها في ياء ولا واو ، وإنما تمال للعلل التي ذكرنا من الكسرات ونحوها .

« ٢» ومما أميل لأن أصل ألفه الياء « رأى ، ورآه »[3] ، أماله ابن ذكوان وأبو بكر وحمزة والكسائي ، وأمالوا الراء لإمالة الهمزة ، وللألف بعدها ، فهذا مما أميل للإمالة بعده ، وهو قليل ، سنذكره . ومثلهم أبو عمرو ، غير أنه يفتح الراء[4] وقرأ ذلك ورش بين اللفظين في الراء والهمزة . فهذا يُمال ، لأن الألف التي بعد الهمزة، أصلها الياء ، ألا ترى أنك تقول : رأيت رأيا ، وهو رأي العين . ولم تتمكن إمالة الألف إلى الياء إلا بإمالة فتحة الهمزة (٤٥/أ) التي قبلها إلى الكسرة ثم أمالوا الراء لما وقع بعدها من الإمالة ، ليعمل اللسان عملا واحدا في الثلاثة الأحرف . وأما أبو عمرو فأبقى الراء على فتحتها ، لأنها حرف تكرير ، فلو أمالها اجتمع له أربعة أحرف ممالة ، لأن الراء كحرفين ، فأبقى الراء على فتحتها ، لبعدها من الألف،ولما ذكرنا من تكرير الإمالات،ولأنه قد وصل إلى إمالة الألف نحو

---

(١) تكملة لازمة من : ص .
(٢) ب : «واو» وتصويبه من : ص .
(٣) أول الحرفين في سورة الأنعام (آ ٧٦) تقدّم في «أقسام علل الإمالة» الفقرة «١٦» وسيأتي في سورة الأنعام الفقرة «٣٥» ، وثانيهما في النمل (آ ٤٠)
(٤) التبصرة ٣٩/ب ، والتيسير ٤٧ ، والنشر ٤٣/٢ .

الياء ، بإمالة فتحة الهمزة نحو الكسرة ، فلم يحتج إلى تغيير فتحة الراء ، فإن وقع بعد الألف ساكن ، فحذفت الألف ، فحمزة وأبو بكر يُبقيان الإمالة في الراء خاصة، على ماكانت مع الألف ، لأن حذفها عارض ، ولأن الإمالة قد تَقوّت بثباتها في حرفين، ولبعد المحذوف من الأول ، فكَرِها أن يُزيلا الإمالة من حرفين ، لزوال حرف عارض زواله ، وأبقوا الإمالة في حرف واحد ، بعيد من المحذوف • ولو كانت الإمالة في حرف واحد لأزالها أهل الإمالة عند حرف الألف نحو : « موسى الكتاب ، ونرى الله ، والنّصارى المسيح »[1] لأن الإمالة لم تَقو في اللفظ ، إنما هي من حرف واحد ، أميل لأجل إمالة الألف ، فلمّا حُذفت الألف زالت الإمالة من الحرف الذي قبله ، و « رأى » تمكّنت الإمالة مع الألف في حرفين ، فلمّا حُذفت الألف حذفاً عارضاً بقيت الإمالة في الراء ، لتمكّنها في حرفين ، وزالت الإمالة ممّا يقرب من المحذوف ، وهو الهمز ، لأن حذف الألف عارض ، فاعرف الفرق بينهما ، فإن وقفوا رجعوا في الإمالة إلى أصولهم ، ومما أميل ، لأن أصل ألفه الياء قوله : (بل ران)[2] « المطففين ١٤ » ، أماله أبو بكر وحمزة والكسائي[3] ، وهو من « الرَّين » وهو الغَلَبة ، تقول : ران ، يَرين ، أي : غلب[4] • فالياء ظاهرة في مصدره وفعله ، فلذلك أميل ، ولم تمنعه فتحة الراء من الإمالة ، لأن الألف أصلية ، وأكثر ما تمنع فتحة الراء الإمالة في الألف الزائدة نحو : راق ، ودوران ، وشبهه •

« ٣ » ومِن ذلك « أدراك ، وأدراكم »[5] حيث وقع ، أصل ألفه الياء ، لأنه من « دَريت » ومن « الدراية » ومن « درى ، يدري » فالياء ظاهرة فيه •

---

(١) الحرفان الاولان في سورة البقرة (آ ٥٣ ، ٥٥) ، التوبة (آ ٣٠)
(٢) سيأتي ذكر الحرف في سورة الكهف ، الفقرة « ٣ » .
(٣) التبصرة ٣٩/ب ، والتيسير ٥٠ ، والنشر ٢/٥٨ .
(٤) ومنه رَيْن النّفس أي خبثها وغثاثتها ، وأران القوم هلكت ماشيتهم ، ورَين الخمرة على العقل غلبتها ، انظر القاموس المحيط «ران» ، وتفسير غريب القرآن ٥١٧
(٥) أول الحرفين في سورة الحاقة (آ ٣) وثانيهما في يونس (آ ١٦) ، وسيأتي ذكرهما في سورة يونس ، الفقرة « ٤ ، ٥ » .

فأماله أبو بكر وأبو عمرو وابن ذكوان وحمزة والكسائي ، وقرأه ورش بين اللفظين وفتح الباقون[١] . وعلة الإمالة فيه على [٢] ماذكرنا من محاولة تقريب الألف إلى أصلها ، ولا بد من إمالة فتحة الراء إلى الكسر ، فبه تتمكّن إمالة الألف إلى الياء .

« ٤ » ومن ذلك « التوراة »[٣] حيث وقعت ، أصل ألفها الياء ، لأنها من « وَرْي الزند » ، وأصلها « وَوْرَيه » على وزن « فوعلة » ، فأبدلوا من الواو (٤٥/ب) الأولى تاء كما فعلوه في « تجاه ، وتقاة » ، وهما من الوجه والوقاية ، ثم لمّا تحرّكت الياء بالفتح ، وقبلها فتحة ُقلبت ألفاً ، فصارت « توراة »، التاء بدل من واو ، والألف بدل من ياء[٤] ، فحسنت إمالته لذلك ، وعلى إمالته أبو عمرو والكسائي وابن ذكوان ، وقرأ نافع وحمزة بين اللفظين ، والباقون بالفتحة[٥] . وعلة إمالته ماذكرنا من محاولة تقريب الألف إلى أصلها وهو الياء ، ولا يتمكّن ذلك ، إلا بتقريب فتحة الراء إلى الكسرة ، وبين اللفظين هو التوسط ، على ماذكرنا ، معناه بين الفتح والإمالة ، لا هو مفتوح محض ، ولا مُمال محض ، ومَن قرأه بالفتح فهو [على][٦] الأصل .

---

(١) التبصرة ٤٣/أ ، ٤٤/ب ، والتيسير ١٢١ ، والنشر ٣٩/٢
(٢) لفظ « على » سقط من : ص .
(٣) الحرف في سورة آل عمران (٣آ) وسيأتي ذكره في سورته ، الفقرة «١» .
(٤) تفسير غريب القرآن ٣٦ ، والقاموس المحيط (وري) .
(٥) ص : « بالفتح » انظر التبصرة ٤٣/أ ، والتيسير ٨٦ ، والنشر ٥٩/٢
(٦) تكلمة موضحة من : ص .

باب

فيه أحرف تمال لما تقدم من العلل لكنها لم يجر القراء في امالتها على قياس واحد

« ١ » من ذلك « هُداي » في موضعين ، و « محياي ، ومثواي ، وكمشكاة ، ورؤياك »[(١)] وتفرد أبو عمر الدوري بإمالة هذه الستة ، فيما أصل ألفه الياء ، لتقرب الألف من أصلها وقد ذكرنا ما تفرد بإمالته الدوري لكسرة بعد ألف على راء أو غيرها[(٢)] .

« ٢ » ومن ذلك « أعمى » و « أعمى » في بني إسرائيل[(٣)] قرأ الأول بالإمالة أبو عمرو وأبو بكر وحمزة والكسائي ، وقرأ الثاني بالإمالة أبو بكر وحمزة والكسائي[(٤)] . وعلة أبي عمرو في فتحه الثاني أنه اسم في موضع المصدر ، والأول ليس بمعنى المصدر . فأمال الأول وفتح الثاني للفرق ، وكان المصدر أولى بالفتح ، لأن ألفه إذا لفظ به ليست من الياء ، في قول جماعة من النحويين ، إنما هي عِوض من التنوين إذا قلت : هو أشد عمى منك ، فوقفت على « عمى » ، وقفت على الألف التي هي عِوض من التنوين ، وفيه اختلاف[(٥)] .

« ٣ » ومن ذلك « رمى »[(٦)] أماله أبو بكر وحمزة والكسائي ، لأنك

---

(١) الأحرف على ترتيبها في سورة البقرة (آ ٣٨) ، طه (آ ١٢٣) ، الأنعام (آ ١٦٨) ، آل عمران (آ ١٥١) ، النور (آ ٣٥) ، يوسف (آ ٥) .

(٢) التبصرة ٤٠/أ ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٣٧/٢

(٣) الحرفان هما (آ ٧٢) ، وسيأتي ذكرهما في سورتهما ، الفقرة « ٢٠ » .

(٤) التبصرة ٤١/أ ، والتيسير ٤٨ ، والنشر ٤١/٢

(٥) التبصرة ٤٤/أ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٧٧ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٦٠/أ ، والنشر ٧٣/٢

(٦) الحرف في سورة الأنفال (آ ١٧) .

تقول : رميت • ومِن ذلك « سِوى ، وسُدى »(١) وقف عليهما بالإمالة أبو بكر وحمزة والكسائي •

« ٤ » ومِن ذلك « أنى » التي بمعنى « كيف ، ومن أين » ، و « يا ويلتي ، ويا حسرتي »(٢) قرأ ذلك حمزة والكسائي بالإمالة ، وقرأ العراقيون عن أبي عمرو بين اللفظين • وقد رُوي عن أبي عمرو بين اللفظين في « يا أسفي »(٣) ، وبالفتح قراتُ • وكذلك « يحيى »(٤) ، اسم النبي عليه السلام ، قرأه حمزة والكسائي بالإمالة ، وأبو عمرو بين اللفظين • وقد رُوي عن أبي عمرو الفتح ، فمَن قرأه بين اللفظين جعل وزنه « فعلى » • ومَن فتح جعل وزنه « يفعل » ، وهو الصواب فيه ، لأنه عربي (٤٦/أ) من الحياة •

« ٥ » ومِن ذلك « تقاة » أماله حمزة والكسائي ، وتفرّد الكسائي بإمالة « تقاته »(٥) وكله أصل ألفه الياء ، وهو علة إمالته •

« ٦ » ومِن ذلك « بُشرى » في يوسف(٦) ، أماله حمزة والكسائي ، وقرأه بغير ياء بعد الألف ، وقرأه ورش بين اللفظين ، وعن أبي عمرو بين اللفظين ، والأشهر عنه الفتح •

« ٧ » ومِن ذلك « الجار » في الموضعين في النساء(٧) ، أمالهما أبو عمر الدُّوري وحده ، وفتح الباقون ، وعن ورش الفتح ، وبين اللفظين •

---

(١) الحرفان في سورة طه (آ ٥٨) ، القيامة (آ ٣٦) وسيأتي ذكرهما في سورة طه ، الفقرة « ١٠ » .

(٢) الأحرف في سورة البقرة (آ ٢٢٣) ، المائدة (آ ٣١) ، الزمر (آ ٥٦) .

(٣) الحرف في سورة يوسف (آ ٨٤) .

(٤) الحرف في سورة آل عمران (آ ٣٩) .

(٥) كلا الحرفين في سورة آل عمران (آ ٢٨ ، ١٠٢) .

(٦) الحرف هو (آ ١٩) .

(٧) الحرفان كلاهما (آ ٣٦) .

« ٨ » ومِن ذلك « ولو أراكهم » في الأنفال[١] ، أماله أبو عمرو وحمزة والكسائي وفتحه ورش ، وعنه بين اللفظين ، وباقو القراء بالفتح ، فكل هذا أميل ، لأن أصل ألفه الياء ، فدلّ بالإمالة على أصله ، ولا بــدّ عند إمالة الألف فيه أن يُنحى بالفتحة التي قبل الألف نحو الكسرة .

« ٩ » ومِن ذلك أن حمزة قرأ « دار البَوار ، والقَهّار »[٢] بين اللفظين كورش ، وقرأ أبو عمرو وأبو عمر بالإمالة .

« ١٠ » ومِن ذلــك ما تفرّد بإمالته حمزة في قوله : (تَوفّته رُسُلنا) « الأنعام ٦١ » و (استَهْوته) « الأنعام ٧١ » لأنه يقرؤهما بالألف ، ويميل ، لأن أصل الألف الياء[٣] .

* * *

فصــل في امالة فواتح الســور

« ١ » ومِن ذلك إمالة فواتح السور ، قــرأ ابن كثـير وقالون وحَفْص « الر ، والمر »[٤] حيث وقع بالفتح ، وورش بين اللفظين ، والباقون بالإمالة[٥] ، وعلة إمالة هذا النوع أن الألف التي من هجاء « را » في تقــدير ما أصله الياء ، لأنها أسماء ما يُكتب به ، ففرّق بينهما وبين الحروف التي لا تجوز إمالتها نحو : « ما ، ولا ، وإلا » . هذا مذهب سيبويه في إجازة إمالة هذه الحروف التي في أوائل

---

(١) الحرف هو (آ ٤٣) .
(٢) أول الحرفين في سورة إبراهيم (آ ٢٨) ، يوسف (آ ٣٩) .
(٣) فما تقدم من الفقرة الثالثة إلى آخر الفقرة التاسعة انظره في التبصرة ٤٠/أ ــ ٤٢/أ . والتيسير ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، والنشر ٣٥/٢ ، ٣٩ ، ٤١
(٤) أول الحرفين في سورة يونس (آ ١) ، وثانيهما في الرعــد (آ ١) وسيأتي ذكرهما في أول سورة آل عمران واول سورة هود ، الفقرة « ١ » فيهما .
(٥) التبصرة ٧٥/أ ، والتيسير ١٢٠، والنشر ٦٤/٢، وجمال القرّاء ١٢٣/ب.

السور ، فإن سَمّيتَ بشيء من هذه الحروف جازت الإمالة(١) .

« ٢ » ومِن فواتح السور « كهيعص » قرأ أبو بكر والكسائي بإمالة الهاء والياء ، وقرأ أبو عمرو بإمالة الهاء وحدها ، وقرأ ابن عامر وحمزة بإمالة الياء وحدها ، وقرأ نافع بين اللفظين فيهما ، [وقرأ ابن كثير وحَفْص بالفتح فيهما](٢) . فمن أمالهما جميعا آثر الخروج من تسَفّل إلى تسَفّل ، لِخِفّة ذلك ، كمن فتحهما جميعا ، فآثر الخروج من تصَعّد إلى تصَعّد ، ليعتدل اللفظ . ومن أمال الياء أقوى مِمّن أمال الهاء ، لأن مَن أمال الياء خرج من تصَعّد إلى تسَفّل ، وذلك حسَن . ومَن أمال الهاء خرج من تسَفّل إلى تصَعّد ، وذلك صعب قبيح .

« ٣ » ومِن فواتح السور « طه »(٣) قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الطاء والهاء ، وقرأ ورش وأبو عمرو بإمالة الهاء وحدها ، وعن ورش الفتح في الهاء ، وفتح الباقون(٤) .

« ٤ » ومِن فواتح السور (٤٦/ب) « طس ، وطسم » في الثلاثة(٥) قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الطاء في الثلاثة ، للعلة التي ذكرتُ لك(٦) .

---

(١) كتاب سيبويه ٣٤/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٧٩

(٢) تكملة لازمة من : ص ، انظر التبصرة ٨٦/أ ، والتيسير ١٤٧ ، والنشر ٦٥/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٦٥/أ .

(٣) الحرف أول سورة طه .

(٤) التبصرة ٨٧/أ ، والتيسير ١٥٠ ، والنشر ٦٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٦٦/ب .

(٥) الأحرف الثلاثة الآيات الأوائل في السور : النمل ، والشعراء ، والقصص .

(٦) التبصرة ٩٣/ب ، والتيسير ١٦٥ ، والنشر ٦٨/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٧٨/أ .

« ٥ » ومن فواتح السور « حم » في السبعة[١] ، قرأه ابن ذكوان وأبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الحاء فيهن ، وقرأ ورش وأبو عمرو بين اللفظين في الحاء ، وفتح الباقون[٢] .

« ٦ » ومن ذلك أيضا « ياسين »[٣] قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الياء غير أن حمزة أقرب إلى الفتح ، وفتح الباقون[٤] .

« ٧ » وعلة الإمالة في ذلك كله أن هذه الحروف ليست بحروف معان كـ « ما ، ولا » ، إنما هي أسماء لهذه الأصوات ، الدالة على الحروف المحكية المقطعة ، والأسماء لا تمتنع إمالة ألفها ما لم تكن من الواو ، وليست الألف فيها من الواو . ويدل على أنها أسماء أنك تخبر عنها فتعربها ، فتقول : حاؤُك حسنة ، وصادُك مُحكمة ، وإذا عطفت بعضها على بعض أعربتَها كالعدد ، فلما كانت أسماء أمالها من أمالها ، ليفرق بالإمالة بينهما[٥] وبين الحروف التي للمعاني ، التي لا تجوز إمالتها نحو : « ما ، ولا ، وإلا » وإنما لم تجز إمالة هذه الحروف ، ليفرق بين الحرف والاسم . ولو سميتَ بهذه الحروف جازت إمالتها[٦] .

« ٨ » ومِمّا أُميل لأن ألفه أصلها الياء قوله تعالى : (ونأى بجانبه) في سبحان والسجدة « ٨٣ ، ٥١ »[٧] قرأهما خلف عن حمزة والكسائي بإمالة

---

(١) الأحرف على ترتيبها في السوري ، غافر ، فصلت ، الشورى ، الزُخرف ، الدُخان ، الجاثية ، الأحقاف . وسيأتي ذكرها في سورة الشورى ، الفقرة « ٢ » .
(٢) التبصرة ١٠٥/أ ، والتيسير ١٩١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٩٦/ب ، والنشر ٦٨/٢
(٣) هو الحرف الأول من سورة ياسين . وسيأتي ذكره في سورته ، الفقرة« ١ » .
(٤) التبصرة ١٠١/ب ، والتيسير ١٨٣ ، والنشر ٦٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٩١/أ .
(٥) ب : « بينهما » وتوجيهه من : ص .
(٦) كتاب سيبويه ٣٦/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٧٩
(٧) وسيأتي ذكر هذا الحرف في سورة الإسراء الفقرة « ٢٢ » .

النون والهمزة وقرأهما خلاد بفتح النون وإمالة الهمزة ، وقرأ أبو بكر في سبحان بفتح النون وإمالة الهمزة كخلاد ، وفتحهما جميعا في السجدة كالباقين[١] .

« ٩ » وعلة إمالة هذا أن الألف ، التي بعد الهمزة ، أصلها الياء تقول : نأيت ، والنأي ، فتظهر الياء ، وتقول : الرجلان نأيا ، فتظهر الياء ، فأمال لتقرب الألف إلى أصلها ، ولم يمكن تقريب الألف إلى الياء إلا بتقريب فتح الهمزة إلى نحو الكسرة . ومما يقوي حُسْنَ الإمالة في جميع ما ذكرنا أن ألفه أصلها الياء ، أن مَن أمال أراد اتباع الخط ، وذلك أن أكثره مكتوب في المصحف الإمام بالياء . فمَن أمال أتى بلفظ خط المصحف واتّبَعه ، ومَن فتح قارب خط المصحف ولم يستوفه . فأما علة مَن أمال النون أيضا من « نأى » فإنه لمّا وقع بعدها حرفان مُمالان ، أمال النون للإمالة التي بعدها ، فيكون عمل اللسان من جهة واحدة ، وهذا مِن الإمالة للإمالة ، وهو قليل[٢] .

* * *

« ١٠ » ومما أميلت ألفه على التشبيه بالألف ، التي أصلها الياء ، قوله : « دحاها ، وطحاها ، وتلاها ، وسجى »[٣] أربعة أفعال أصل ألفها الواو ، وقد ذكر بعض (٤٧/أ) العلماء أنه يقال : « دحيت » ، فعلى هذا تكون الإمالة في « دحاها » صحيحة ، لأن أصل ألفه الياء ، ولكن هذه الواو قد ترجع في بعض تصاريف هذه الأفعال إلى الياء ، تقول :«طحي ، وتلي ، ودحي ، وسجي»فترجع الواو إلى الياء ، وكذلك إن نقلتها إلى الرُّباعي ترجع الواو إلى الياء ، فشابهت بذلك الألف التي أصلها الياء ، فأمالها الكسائي وحده على هذا التشبيه . وحسنت

---

(١) التبصرة ٤١/ب ، والتيسير ١٤١ ، والنشر ٤٢/٢ ، ٢٩٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٦٠/ب .
(٢) كتاب سيبويه ٣١٣/٢
(٣) حرف على ترتيبها في سورة النازعات (آ ٣٠) الشمس (آ ٦ ، ٢) ، الضحى (آ ٢) .

إمالتها ، لأن بعدها وقبلها ، ما أصل ألفه الياء ، فأُتبِعَت لفظ ماقبلها وما بعدها ، من الألفات الممالات اللواتي أصلها الياء . وحسُن ذلك أيضا لأنها لغة لبعض العرب ، يحملون الإمالة في ذوات الواو على حكم ذوات الياء في الأفعال خاصة ، فتفرّد الكسائي بإمالتها ، وقرأها أبو عمرو بين اللفظين ، وفتح الباقون[١] .

« ١١ » فإن قيل : فلِمَ أمال حمزة والكسائي « العُلى »[٢] وهو مِن « العلو » والألف ثالثة ؟

فالجواب أن « العُلى » جمع « عَلياء » وأصل الياء في « العلياء » الواو ، لأنه من « العلو » ، لكنها رُدّت إلى الياء ، لأنه صفة ، والصفة أثقل مِن الاسم ، والياء أخفّ من الواو ، فرُدّت إلى الياء للخفّة ، كما قالوا : دنيا ، وهو من « الدنو » . وحقُّ الجمع أن يتضمن باقي الواحد من الحروف ، فبقيت الياء التي في « علياء » على حالها في الجمع ، وهو « العلى » ، فأميل لذلك . وأيضا فإن الواحد ، وهو « العلياء » يُمال لألف التأنيث ، فجَرى الجمع في الإمالة على ذلك ، وإن لم تكن فيه ألف التأنيث للإتباع . وأمال الكسائي من الأسماء ذوات الواو « والربا » حيث وقع ، و « الضحى ، وضحاها »[٣] ووافقه حمزة على ذلك في هذه الأسماء خاصة[٤] . وعلة إمالتهما لذلك ، أن لغة كثير من العرب أن يُثنّوا ما كان من الأسماء من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسوره بالياء ، فيقولون في تثنية : ربا ، ربيان ، وفي : ضحى ، ضحيان . والعرب تفِرّ من الواو إلى الياء في

---

(١) التبصرة ٣٩/أ ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٣٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥/أ ، وكتا بسيبويه ٣١١/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٣٧ ، والقاموس المحيط « دحو ، تلو ، سجو » .

(٢) الحرف في سورة طه (آ ٤) ، انظر التيسير ٤٧ ، والنشر ٣٦/٢

(٣) أول الأحرف في سورة البقرة (آ ٢٧٥) ، الضحى (آ ١) ، الشمس (آ ١) .

(٤) التبصرة ٤٠/أ ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٣٥/٢

كثير من الكلام ، نحـو : ميّت ، وهيّن ، ومرضي[١] ، وشبهه كثير ، فأمالوا هذه الأفعال من ذوات الواو ، والأسماء ، فراراً مـن الواو إلى الياء ، فأتوا بلفظ يدلّ على الياء ، وهو الإمالة ، فراراً مـن الواو[٢] ، والفتح أكثر وأصوب ، وهو الأصـل .

* * *

« ١٢ » الثالث من علل الإمالة المتقدمة الذكر هو الإمالة للإمالة .

وذلك نحو : « رأى ، ورآه ، ورآك »[٣] ، أميلت الألف التي بعد الهمزة ، لتقرب (٤٧/ب) من أصلها وهو الياء ، وأُميلت فتحة الهمزة ، ليوصل بذلك إلى إمالة الألف ، وأميلت الراء ، لإتيان حرفين ممالين بعدها ، ومثله : « ونأى بجانبه » في الموضعين[٤] إذا أميلت النون .

ومنه وقفُ حمزة على : « تراءى الجمعان » يقف على ألف بعد الهمزة[٥] ، أصلها الياء ، لأنه من « رأى » ، فيميل الألف ليقربها مـن أصلها ، ولا تتمكن الإمالة في الألف ، حتى تميل ما قبلها نحو الكسر ، وهـو الهمزة المفتوحة ، ومن شأنه تخفيف الهمزة في الوقف ، فيُخفّفها بعد ألف مُمالة ، فتصير همزة مُمالة بين الهمزة المُمالة عن الفتح ، وبين[٦] الألف المُمالة ، وقد كان في وصله ، يميل الألف

(١) أمثلة هذه الألفاظ الأحرف في سورة آل عمـران (آ ٢٧) ، مريـم (آ ٩) ، النسـاء (آ ٤٣) .

(٢) كتاب سيبويه ٣١٢/٢ ، وشرح المفصل ٥٨/٩

(٣) الأحرف على ترتيبها في سورة الأنعام (آ ٧٦) ، الأنبياء (آ ٣٦) ، النمل (آ ٤٠) ، وسيأتي ثالثها في « أحكام الراءات وعللها » ، الفقرة « ٦» .

(٤) تقدم ذكره في الصفحة ١٨٨ .

(٥) الحرف في سورة الشعراء (آ ٦١) وسيأتي ذكره فيها الفقرة «٣» ، انظر التبصرة ٤٥/أ ، والتيسير ١٦٥ ، والنشر ٦٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهـل الأمصار ٧٨/أ .

(٦) قوله : « عن الفتح وبين » سقط من : ص .

التي بعد الراء لإمالة حرفين بعدها ، ولم يعتدّ بحذف الألف الأخيرة ، لأنه عارض ، فأبقى الإمالة في الراء والألف التي بعدها ، لبعدهما من المحذوف ، ولم يمكنه إمالة الألف التي بعد الراء ، لإمالة ما بعدها ، حتى يميل فتحة الراء إلى الكسر ، فقويت الإمالة في الألف التي بعد الراء ، لإتيان حرفين ممالين بعدها ، وهما الهمزة والألف التي بعدها ، [ولذلك ثبت الإمالة في الوصل في الراء والألف التي بعدها][1] مع سقوط الإمالة من الهمزة ، لذهاب الألف التي بعدها ، لالتقاء الساكنين ، وقَوِي ثبات ذلك لبعده من المحذوف آخرا . وهذه كلمة تجتمع فيها في وقف حمزة أربعة أحرف ممالة متوالية : الراء ، والألف التي بعدها[2] والهمزة المخففة ، والألف التي بعدها ، ولا نظير له ، فأما اجتماع ثلاثة أحرف ممالة فقليل نحو : « رأى ، ونأى » . وأكثر ما تقع الإمالة في حرفين : ساكن ومتحرك قبله . ووقفُ القراء كلّهم بالفتح ، غير حمزة ، كوصلهم ، إلا الكسائي ، فإنه إذا وقف أمال الهمزة ، والألف التي بعدها ، وفتح الراء ، والألف التي بعدها ، ويفتح جميع ذلك في وصله كسائر القراء ، ولم يمل الراء ، والألف التي بعدها ، غير حمزة في وصله ووقفه . وقد أفردنا هذا الحرف بعلله واختلافه في كتاب مفرد[3] .

* * *

(١) تكلمة لازمة من : ص .
(٢) قوله : « التي بعدها » سقط من : ص .
(٣) قوله : « ووقفه وقد .. مفرد » سقط من : ص .

بـــاب

جامــع في الامالة بعلله

« ١ » قال أبو محمد : إن سأل سائل فقال : هلا آمالوا « على ، وإلى ، ولدى ، وحتى » لأنهن كُتبن في المصحف بالياء كمـا أمالوا : « قضى ، ورمى ، ورضى ، وسعى »[1] ، ونحوه ، لأنهن كُتبن في المصحف بالياء ؟

فالجواب : أن « قضى ، ورمى ، وسعى » [وشبهه][2] إنما كُتبن بالياء ، لأن أصل ألفهن الياء ، فدلّ الخط على الأصل ، فأُمِلن لتدلّ الإمالة على الأصل ، وليتبـع الخط . (٤٨/أ) فأما ألف « على ، وإلى ، ولدى » فليس لهن أصل في الياء ، إنما كُتبن بالياء ، لانقلاب ألفهن مع المضمر إلى الياء في اللفظ ، تقول : « عليه ، وإليه ، ولديه » فكُتبن على الانفراد بالياء اتباعاً لاتصالهن بالمضمر . وأيضاً فإن « إلى ، وعلى » حرفان ، والحروف لا أصل لهن في الإمالات ، إذ لا أصل لألفهن في الياء . و « لدى » ظرف غير متمكن بمعنى « عند » ألفـه مجهولة ، لو سُمي به لكانت تثنيته بالواو ، وكذلك « إلى » لو سمي به .

قال الأخفش : لو سميتَ بـ « لدى و إلى » لقلتَ في التثنية : « لَدَوان ، وإلَوان » ، ومثله « على » لو سميت به . فهذا يدلك على امتناع الإمالة في « إلى ، وعلى ، ولدى » ، سميتَ بذلك أو لم تُسم . فقد فارق هـذا علة امتناع « قضى ، ورمى ، وسعى » . وقد قيل : إنمـا كتبت « على ، وإلى ، ولـدى » بالياء ، لأنهن أشبهن في حال كونهن مع المضمر التثنية في قوله : « غلاميه ، وزيديه » ،

---

(١) أمثلة هذه من الأحرف في سورة البقرة (آ ١١٧) ، الأنفـال (آ ٧) المـائـدة (آ ١١٩) ، البقرة (آ ١١٤) .

(٢) تكملة مناسبة من : ص .

وقيل : أشبهت[1] : « قضيت ، ورميت » في انقلاب الألف إلى الياء مع المضمر ، تقول : « قضى ، ورمى » بلفظ الألف كما تقول : « على ، وإلى ، ولدى » بلفظ الألف ، فإن أضفت إلى مضمر قلت : « قضيت ، ورميت ، وإليك ، وعليك ، ولديك » . والياء في الخط في : « على، إلى، ولدى » ليس بأصل لهن ، وإنما هو على التشبيه بما ذكرنا ، فلم يحكم لهن بالإمالة ، كما حكم للذي شبّهن به . فأما « حتى » فإنها حرف ، ألفها مجهولة لا أصل لها في البناء ، فامتنعت من الإمالة لذلك ، لكن كُتبت بالياء ، لأنها كانت رابعة ، وقيل إنما كُتبت بالياء لأن أصلها « حَتّ » ثم زيدت الألف فيها ، فأشبهت الألف[2] الزائدة في : « معزى ، وعلقى » ، وقيل : إنما كُتبت ليُفرّق بين دخولها على المضمر والظاهر ، وإذا دخلت على المضمر كُتبت بالألف تقول : « حتاك ، وحتاي ، وحتاه » فلا تُكتب إلا بالألف ، وإن قلت : « حتى زيد ، وحتى عمرو » كُتبت بالياء ، للفرق بين حالها مع المضمر ، وحالها مع المظهر . وكان المضمر أولى بالألف ، لأن الإضمار يَردُّ الأشياء إلى أصولها . وقد روي إمالة « حتى » عن بعض القراء[3] ، ولم أقرأ به[4] .

« ٢ » فإن قيل : فلِمَ أجمعوا على فتح « افتراء » وقد أمالوا « افترى »[5] ؟

فالجواب أنهم أمالوا « افترى » لأن الألف أصلها الياء ، تقول : « افتريت ، وافترى ، يفتري » ، وتقول : « الفرية » ، فتجده كله بالياء ، فتميل لتدل بالإمالة على الأصل ، وعلى الخط لأنه (٤٨/ب) بالياء في الخط . وأما « افتراء »

(١) ص : « إنما أشبهت » .

(٢) ب : « بالألف » وبطرح الجار كما في « ص » وجهه .

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٤١٥

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٤١٢ ، وكتاب سيبويه ٢/ ٣٢٠ ، والتبصرة ٤١/أ ، والتيسير ٤٦ ، والنشر ٢/٣٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٦/أ ، وأدب الكاتب ٢٠٦

(٥) أول الحرفين في سورة الأنعام (آ ١٣٤) ، وثانيهما في آل عمران (آ ٩٤) والذي أمال الثاني أبو عمرو ، انظر التبصرة ٤٢/أ ، والتيسير ٤٧

فإن الألف فيه زائدة ، لا أصل لها في ياء ولا واو ، والألف التي كانت في « افترى » انقلبت همزة في « افتراء » ، فألف « افترى » هي الهمزة في « افتراء » ، فلا سبيل إلى إمالتها لتغيّرها عن حالها وأصلها ، ولا سبيل إلى إمالة الألف التي قبلها ، إذ لا أصل لها في الياء .

ومثله الجواب عن فتحهم لـ « أهواء » ، وإمالتهم لـ « هوى »[١] الهمزة في « أهواء » هي الألف [التي][٢] في هوى ، والألف زائدة ، لا أصل لها في الياء ، فلا سبيل إلى إمالتها .

ومن ذلك فتحهم لـ « مراء » وإمالتهم لـ « تَتَمارى »[٣] ، فالهمزة في « مراء » هي الياء في « تتمارى » ، فافهَمه . فلذلك لم يُمل . ومثله إمالتهم لـ « اعتدى » ولا يميلون « اعتداء »[٤] لأن الألف في « اعتدى » صارت همزة في « اعتداء » فافهَمه .

« ٣ » فإن قيل : فلِمَ فتح حمزة وغيره « وخافون » وهو يميل « خاف »[٥] حيث وقعت ؟

فالجواب أنه أمال « خاف » لعلتين : إحداهما أن يدلّ بالإمالة على أنه فعل ، وأصله « خَوِف » فدلّت الإمالة على كسرة الواو في الأصل ، والعلة الأخرى أنه أمال لتدل الإمالة على كسر الخاء في الإخبار ، إذا قلت : خِفت ، ألا ترى كيف فتح « مات » لأنه فعِل بالفتح ، ولأن الإخبار بضم الميم في أكثر اللغات . وأما « وخافون » فهو فعل مستقبل لا أصل له في الكسر ، بل هو مفتوح الواو في قولك « يخاف » لأن أصله « يَخوَف » ولأنك إذا أخبرت عن نفسك

---

(١) أول الحرفين في سورة المائدة (آ ٧٧) وثانيهما في طه (آ ٨١) .
(٢) تكملة موضحة من : ص .
(٣) اول الحرفين في سورة الكهف (آ ٢٢) ، وثانيهما في النجم (آ ٥٥) .
(٤) الحرف الأول في سورة البقرة (آ ١٧٨) ، وليس للثاني مثال في القرآن .
(٥) أول الحرفين في سورة البقرة (آ ١٨٢) ، وثانيهما في آل عمران (آ ١٧٥) وتقدّم ذكره في « باب تذكر فيه علل الفتح والإمالة .. » .

في المستقبل قلت : أخاف ، فأوله مفتوح ، ولا سبيل إلى إمالته ، لامتناع وجود إحدى العلتين فيه . ومثله « يخاف ، ويخافا »[١] وشبهه لايمال لما ذكرنا .

« ٤ » فإن قيل : لِمَ أمال أبو الحارث « رؤياي » مثل الدوري ولم يمل « رؤياك »[٢] ؟

فالجواب أنه لما كانت « رؤياي » في موضع خفض أمالها في قوله : « رؤياي ، وتأويل رؤياي »[٣] ، ولمّا كانت « رؤياك » في موضع نصب لم يملها للفرق بين ما هو في موضع خفض ، وما هو في موضع نصب .

« ٥ » فإن قيل : لِمَ فتح حمزة ياءات « الرؤيا » كلها ، وألفها ألف تأنيث ؟

فالجواب أنه فتح لأن تقريب الياء إلى الكسر ثقيل ، ففتح للاستخفاف ، لأن الفتح على الياء أخفّ من الكسر ، مع أن الهمزة قبل الياء فيه ثقيلة ، فلمّا اجتمع علتان فتح .

« ٦ » فإن قيل : لِمَ لم تمل ألف التثنية عند القراء ، وهي تنقلب ياء في النصب والخفض ، وذلك نحو قوله : « اثنتا عشرة ، وقال رجلان »[٤] وشبهه ؟

فالجواب أن ألف التثنية (٤٩/أ) إنما هي حرف إعراب ، أو دلالة على الإعراب زائدة ، لا أصل لها في الياء ، وإنما انقلبت ياء في النصب والخفض لتدل على الإعراب ، فليس انقلابها علة تدل على أصلها ، إذ لا أصل لها في الياء ، وإنما انقلابها ياء تدلّ به على النصب والخفض لا غير ، فلمّا كانت ألف التثنية ، لا أصل لها في الياء ، لم تجز الإمالة فيها عند القراء ، وقد تجوز في الكلام لعلة غير هذا .

---

(١) أول الحرفين في سورة طه (آ ١١٢) ، وثانيهما في البقرة (آ ٢٢٩) .
(٢) تقدم تخريج هذين الحرفين في « باب أقسام العلل » الفقرة « ٣ » . وانظر مصادر الإحالة في الفقرة نفسها .
(٣) الحرفان في سورة يوسف (آ ٤٣ ، ١٠٠) .
(٤) الحرف الأول في سورة البقرة (آ ٦٠) ، والثاني في المائدة (آ ٢٣) .

وقد[١] حكي إمالة « الزيدان » للياء التي قبل الألف ، وإمالة « كيال ، وبياع » جعلوا الياء كالكسرة في « جمال ، وسناد » إذ أمالوا الألف للكسرة ، وكذلك أمالوا « شَيبان ، وغَيلا ن» . ولا يَعتدّون بالحرف الذي حال بين الألف والكسرة ، على ماتقدم ذكره في إمالة « كلاهما » ، ولم يمل هذا النوع أحد مِن القراء ، وعلى ذلك أجمعوا على فتح « يخافا ، وخانتاهما »[٢] وشبهه لأن الألف الأخيرة زائدة ، تدلّ على التثنية في الفعل ، لا أصل لها في ياء ولا واو[٣] .

« ٧ » فإن قيل : فلم ترك القراء إمالة « أول كافرٍ بــه » المخفوض وبعد الألف كسرة ، وراء مكسورة ، وأمالوا « الكافرين[٤] » ؟

فالجواب أن مَن أمال « الكافرين » أماله للكسرة في الفاء ، ولكسرة الراء اللازمة لها ، وللياء التي بعد الراء ، فقويت الإمالة لتكرير الكسرات ، ولم يكن ذلك في « كافر » لأن كسرة الراء[٥] عارضة في الخفض خاصــة ، ثم تزول في الرفع والنصب ، فلمّا لم تثبت كسرة الراء ضعُف عــن مشابهة « الكافرين » ، ففتح « كافر » لذلك ، ولم يمل ، وإمالته حسنة جائزة في الخفض ، لكن لم يفعله أهل الإمالة من القراء ، وعلته ما ذكرت لك .

« ٨ » فإن قيل : فما بال أهل الإمالة لم يميلوا « مارد ، وطارد ، ومشارب ، وبارد ، ولا تمار ، ومارج »[٦] ونحوه ؟

---

(١) ب : « قد » ورجحت العطف كما في : ص .

(٢) تقدم تخريج أول الحرفين ، وثانيهما في سورة التحريم (آ ١٠) .

(٣) انظر الفقرة السابعة « باب أقسام علل الإمالة ، ومصادر الإحالة عليها » .

(٤) الحرفان في سورة البقــرة هما (آ ٤١ ، ١٩) انظــر التبصرة ٤٢/أ ، والتيسير ٥٢ ، والنشر ٥٩/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥/ب .

(٥) ب : « كسرة الياء » ، ص : « الكسرة عارضة » ورأيت تصويبها بما أثبته .

(٦) الأحرف على ترتيبها في سورة الصافات (آ ٧) هود (آ ٢٩) ، ومنه الثالث صيغة الجمع في سورة النحل (آ ٦٦) ، ص (آ ٤٢) ، الكهف (آ ٢٢) الرحمن (آ ١٥) .

فالجواب أنهم عدلوا إلى الفتح في ذلك ، لأنه الأصل ، ولأنه ليس فيه من الإمالة[1] اتباع خط ، ليجمع بين اللغتين ، ولأن ما أتى على أصله لا يجب أن يقال فيه : لِمَ أتى على أصله ، والفتح هو الأصل ، وإنما يعلل ماخرج على أصله بإمالة أو غيرها ، والإمالة فيه جائزة ، لكن لم تُرو عن أحد من القراء علِمْتُه[2] .

« ٩ » فإن قيل : فلم أمالوا « متى ، وأنى ، وبلى » وليست[3] بأسماء ولا أفعال ؟

فالجواب أن « متى ، وأنى » ظرفان ، فهما أدخل في الأسماء من كونهما في الحروف ، ولما كُتبا في المصحف بالياء أميلا ، لتدلّ الإمالة على أن حكمهما[4] حكم الأسماء المُمالة ، وأنهما في الخط بالياء . فأما « بلى » فهو حرف ، لكن أصلها « بل » ثم زيدت الألف للوقوف عليها فأشبهت ألف التأنيث [فأميلت كما تمال ألف التأنيث][5] . وقد قيل : إنها ألف تأنيث على الحقيقة ، دخلت لتأنيث الأداة ، أو لتأنيث الكلمة أو لتأنيث اللفظة ، كما دخلت التاء في « ثُمّت ، ورُبّت ، ولاتَ » لتأنيث الكلمة أو اللفظ[6] .

* * *

(١) ص : « ليس له في الإمالة » .
(٢) ب : « يقال » وهو تصحيف .
(٣) ب ، ص : « وليس » ورجحت ما أثبته .
(٤) ب : « حكمها » وتصويبه من : ص .
(٥) تكملة موضحة من : ص .
(٦) ص : « اللفظة أو لتأنيث الأداة » ، انظر مصادر الإحالة على الفقرة «١» من الباب ذاته .

بـــاب

من الوقوف عـــلى الممال

« ١ » إذا كانت الإمالة جيء بها ، لتدلّ على الأصـــل ، فالإمالة لازمة في الوقف كالوصل ، نحو إمالة « رمى ، وسعى ، وقضى »[1] وشبهه ، ممّا أميـــل ليدلّ على أن أصل الألف ياء . وإذا كانت الإمالة لكسرة ملفوظ بها قبل الألف ، فكذلك الإمالة في الوقف كالوصل ، لأن الكسرة لم تتغيّر نحو « كلاهما »[2] ، وإذا كانت الإمالة لكسرة مقدرة فكذلك الإمالة في الوقف كالوصل نحو : « خاف ، وزاد »[3] لأن الكسرة منوية في الوقف كالوصل . وإذا كانت الإمالة لكسرة بعد الألف ثم وقفت بالروم ضعفت الإمالة قليلا ، لضعف الكسرة التي أوجبت الإمالة ، نحو « النهار ، والنار »[4] ، فإن كنت تقف بالإسكان زالت الإمالة عند بعـــض القراء لزوال الكسرة ، كما زالت الإمالة من السين في « موسى الكتاب » ، ومن الراء في « النّصارى المسيح »[5] لذهاب الألف التي من أجلها أميلت الســـين والراء ، وبعضهم ُيبقي الإمالة في ذلك كله ، على ما كانت عليه في الوصـــل ، لأن الوقف عارض ، ولأن الإمالة سبقت إلى لفظ الحرف المُمال قبل الوقف . فبقي على حاله وعلى هذا القول العمل ، ويلزم من اعتلّ بهذا أن يبقي الإمالة في فتحة السين والراء من « موسى الكتاب ، والنصارى المسيح » في الوصـــل ، لأن

---

(١) تقدم تخريج هذه الاحرف وما أشبهها في « باب أقسام علل الإمالـــة » الفقرة « ١٥ » .

(٢) انظر الفقرة « ٧ » « باب أقسام علل الإمالة » .

(٣) انظر الفقرة « ٩ » « باب أقسام علل الإمالة » .

(٤) انظر الفقرة « ١ » « باب أقسام علل الإمالة » .

(٥) تقدّم تخريج الحرفين في الفقرة « ٢ » « باب معرفة أصل الألف » .

الحذف عارض ، ولأن الإمالة سبقت إلى لفظ السين والراء ، قبل حذف الألف ، وهو لا يفعل ذلك ، وإن زال الحرف المُمال بعده ذهبت الإمالة من الحرف ، الذي قبل المحذوف ، لزوال ما أوجب الإمالة . وقد كان يلزم من أمال ، مع سكون الكسرة التي أوجبت الإمالة في مثل « النار ، والنهار » ، أن يُبقي السين والراء من « موسى الكتاب ، والنصارى المسيح » على إمالتهما ، ولعمري إن بينهما فرقا قويا ، وذلك أن المحذوف في « موسى الكتاب » هو الحرف المُمال ، والمحذوف في الوقف على « النار » هي الكسرة ، التي أوجبت الإمالة ، والحرف المُمال باق لم يحذف ، فلا[1] يشتبهان .

« ٢ » فإن قيل : فما الفرق في الوقف على إمالة النون والألف من « النار » في (٥٠/أ) الوقف مع إسكان الراء التي أوجبت كسرتها الإمالة ، وبين زوال الإمالة من السين من « موسى الكتاب » لزوال الألف التي أوجبت الإمالة ؟

فالجواب أن قولك : « في النار » يمكن سبق الإمالة في النون والألف ثم لفظ بالرّاء المكسورة بكسرة أوجبت الإمالة ، قبل اللفظ بها ، لتقديرها والنية بها ، ثم أسكنت الراء ، للوقف بعد تمكّن الإمالة في حرفين ، والراء التي كانت عليها الكسرة ملفوظ بها لم تحذف . وقولك « موسى الكتاب » إنما أميلت السين لإمالة الألف ، فالألف قد زالت بكليتها ، وقد كانت كالراء التي هي ثابتة . فلمّا زالت الألف زالت الإمالة عن السين ، ولا يلزم ذلك في النون والألف ، إلا لو زالت الراء بكليتها ، فلمّا لم تزل الراء بنفسها ، إنما زالت حركتها ، بقيت الإمالة في النون والألف على حالها قبل الوقف .

« ٣ » فإن قيل : كيف الحكم في الوقف على ما دخل التنوين فيه على ألف أصلها الياء نحو : « قرى ، ومفترى ، ومصلى ، وعدى »[2] وشبهه ؟

---

(١) ب : « فلم » ووجهه ما في : ص .
(٢) انظر الفقرة « ١٥ » « باب أقسام علل الإمالة » .

فالجواب أن مذهب أبي الطيب ، رحمه الله ، فيه أن يقف بالإمالة عليه . وعلته في ذلك أن ماكان منه في موضع رفع أو خفض ، فلا تعويض من التنوين فيه . فالوقف على الألف الأصلية بالإمالة[1] لتدلّ الإمالة على أصلها ، وذلك نحو : « سحر مفترى »[2] هذا في موضع رفع ، ونحو : « عن مولى »[3] هذا في موضع خفض ، والتنوين لا يُعوَّض منه شيء في الرفع والخفض . فالوقف على الألف الأصلية التي هي عوض من الياء [بالإمالة لأن][4] الإمالة لازمة فيه . وأما ما كان في موضع نصب فالوقف عليه أيضا عند الشيخ أبي الطيب بالإمالة . وعلّته في ذلك ، أنك لمّا وقفتَ عَوّضت من التنوين ألفا ، وقبلها ألفٌ أصلية عِوض[5] من الياء الأصلية ، فحُذفت الثانية لالتقاء الساكنين ، وبقيت الأُولى ، وهي الأصلية ، وكان بقاء الأصل أولى من بقاء الزائد ، فأُميلت في الوقف ، لأنك تقف على ألف ، أصلها الياء . وقد قال قوم : إن الموقوف عليه في هذا الألف ، التي هي عوض من التنوين ، لأن الألف الأصلية قد كان أَذْهَبَها التنوين ، فلا رجوع لها مع وجود التنوين ، أو وجودِ ما هو عِوض من التنوين ، وأيضا فإن الحذف للساكنين (٥٠/ب) إنما يحذف فيه الأول أبدا . وأيضا فإن التنوين دخل بمعنى دليل الانصراف ، ولا يحذف ما يدلّ على المعنى . فالوقف على الألف التي هي عوض من التنوين في حال النصب ، فلا إمالة فيه على هذا القول ، وذلك نحو : « غزى ، ومصلى ، وقرى » كله في موضع نصب ، والذي قرأنا به هو الإمالة في الوقف في هذا كله على حكم الوقف على الألف الأصلية ، وحذف ألف التنوين[6] .

---

(١) ب : « فتمال » وتصويبه من : ص .
(٢) الحرف في سورة القصص (آ ٣٦) .
(٣) الحرف في سورة الدخان (آ ٤١) .
(٤) تكملة لازمة من : ص .
(٥) ص : « ألفا أصلها ألف أصلية عوض » .
(٦) انظر الفقرة « ٢ » « باب فيه أحرف تمال لما تقدّم من العلل .. » وانظر مصادر الإحالة عليها .

« ٤ » فإن قيل : كيف الوقف على قوله : (طغى المـاء) « الحاقة ١١ » والألف في « طغى » يحتمل أن تكون من الواو لقولهم : « طغوت ، وطَغَوًا ، وطغْوًا » ؟

فالجواب أن الوقف عليه بالإمالة لحمزة والكسائي ، وحجة ذلك أنهما لما نقل عنهما قوله تعالى : (اذهبا إلى فرعون إنّه طَغَى) « طـه ٤٣ » بالإمالـة عُلم أنهما يقدّران أن الألف منقلبة عن ياء على لغة مَن يقول : طغَيْت ، بالياء ، ولقوله : « طُغيان » ، فلما ظهر مذهبهما فيما ليس بعده ساكن حُكم بذلك ، فيما وقع بعده ساكن ، فأُجري على الإمالة مجرى ماليس بعده ساكن ، ولو كان « طغى الماء » عندهما من « طغوت » لم يميلا « إنه طغى » ، وأيضا فإنـه لمّا التبس قوله : « طغى الماء » وجاز أن يكون مِن « طغوت » ومِن « طغيت » حُمل على ما ليس بعده ساكن ، وهو إمالتهما لقوله : « إنه طغى » ، وعُلم أن ذلك عندهما من « طغيت »

« ٥ » فإن قيل : كيف الوقف على « كلتا » من قوله : (كِلتا الجنّتين) « الكهف ٣٣ »؟

فالجواب أنـك إن جعلتَ ألف « كلتا » ألف تثنية علـى مذهب الكوفيين فالوقف عليهـا بالفتح ، لأن ألف التثنية لا تُمال ، إذ لا أصل لها في الياء . وقـد قدّمنا الكلام على ذلك . وإن قدّرت أنّ ألف « كلتا » ألف تأنيث على مذهب البصريين ، وقفتَ بالإمالة ، لأنها عندهم « فِعْلى » كـ « ذِكْرى » والتاء بدل مِن واو ، وأصلها « كِلْوا » ، وهذه أحرف تأخذ فيها بالوجهين ، لاحتمالهما الوجهين اللذين ذكرنا[1] ، وهذا الباب واسع يُقاس عليه ما لم نذكر .

* * *

---

(١) التبصرة ٤٣/ب ـ ٤٦/أ ، والتيسير ٥٣ ، والنشر ١٠١/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤١٢ ، ٤٣٥ ـ ٤٣٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٥

بـــاب

علل امالة ماقبل هاء التأنيث

« ١ » اعلم أن هاء التأنيث أشبهت الألف التي للتأنيث من خمس جهات : إحداها قرب المخـرج مـن الألف ، والثانية[1] أنها زائـدة كألـف التأنيث ، والثالثة[1] أنها تدلّ علـى التأنيث كالألف ، والرابعة[1] أنها تسـكن في الوقف كالألف ، والخامسة[1] أن ما قبلها لايكون إلا مفتوحا كالألف ، إلا في موضع واحد ، لزمت لفظ الهاء في الوصل والوقف ، فكسـر ما قبلها على التشبيه بهاء الإضمار ، وذلك كقولك : هذِهِ ، ولأن أصـل الهاء ياء في هـذي ، فلمّا تمكّن (٥١/أ) الشَّبهُ في الوقف بالسكون أجراها الكسائي مجرى الألف في الـوقف خاصة ، فأمال ماقبلها من الفتح ، فقرّبه من الكسر كما يفعـل بألف التأنيث ، إلا أن الف التأنيث تُقرّب في الإمالة نحو الياء ، وليست كذلك الهاء . فإن وصل فتح ، لأنها تصير تاء ، فلا تشبه حينئذ الألف ، فلذلك حسُن الوقف بالإمالة ، وذلك نحو : « حبة ، ودابة »[2] وشبهه ، تقف بالإمالة عليه للكسائي[3] .

« ٢ » فإن سأل سائل فقال : لم فُتح ماقبل هاء التأنيث ولزمه الفتح ، وقد كان قبل دخول هاء التأنيث يجري عليه الإعراب ، فلمّا دخلت هاء التأنيث لزم الفتح، وإلا لزم السكون لزوال الإعراب عنه إلى هاء التأنيث ؟

فالجواب أنك إذا قلت : « قائم ، وصائم »[4] جرى الإعراب في الميم ، فإذا

---

(١) جاءت هذه المراتب بغير عطف في « ب » ورجحت العطف كما في : ص .
(٢) مثال هذين اللفظين في سورة البقرة (آ ٢٦١ ، ١٦٤) .
(٣) التبصرة ٤٦/ب ، والتيسير ٥٤ ، والنشر ٧٩/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء « ٤٠٠ »
(٤) مثال هذين اللفظين في سورة آل عمران (آ ٣٩) ، ومن الثاني صيغة الجمع المذكر في الأحزاب (آ ٣٥) .

أدخلت هاء التأنيث انتقل الإعراب على الهاء فقلت : «قائمة ، وصائمة » وكذلك ما أشبهه . فلمّا كان الحرف الذي عليه الإعراب ، قبل دخول هاء التأنيث ، قد يكون ما قبله ساكناً في نحو : « نعمة ، ورحمة »(1) وشبهه ، لم يُسكن إسكانه ، ووجبت حركته ، فاختِير له الفتحُ لمشابهة هاء التأنيث الألف التي للتأنيث ، التي لا يكون ماقبلها إلا مفتوحاً ، وكان الفتح أولى به لخفّته ، ولأن الهاء زائدة ، فلم يجمعوا على الاسم الزيادة مع حركة ثقيلة ، فجعلوها حركة خفيفة ، وهي الفتح ، فلزم ماقبلها الفتح ، كما لزم ما قبل الألف . وأيضاً فإن الفتح من موضع خروج الهاء ، لأنه من الألف ، والهاء من مخرج الألف ، فكان أولى بحركة ماقبلها لذلك . ولمّا كانت الهاء في هذه بدلا من ياء ، وخالفت الهاءُ سائرَ هاءات التأنيث ، إذ لا ترجع في الوصل تاء ، خُولف بينها ، وبين سائر هاءات التأنيث ، فكُسِر ما قبلها ، ولا نظير لها . وقد قال جماعة من البصريين : إن الهاء إنما فُتح ما قبلها لأنها بمنزلة اسم ، ضُمّ إلى اسم ، ففُتح ماقبلها(2) كما فُتح ماقبل عشر من « خمسة عشر » وكما قالوا : شَغَرَ بَغَرَ ، أي : متفرقون(3) . وقال ثَعْلب(4) لمّا نُحِي بهاء التأنيث نحو ألف التأنيث لزم ماقبلها الفتح كالألف ، وجازت الإمالة فيها كالألف . فأما علة [فتح](5) ماقبل هاء التأنيث في اختيار ابن مجاهد ، إذا كان قبل الهاء حرف من حروف الاستعلاء أو عين أو حاء ، فإن هذه الحروف حروف مستعلية في الحنك ، ومنها حرف الإطباق ، ينطبق اللسان بالحنك مستعليا عند

---

(1) الحرفان في سورة البقرة (آ ٢١١ ، ١٥٧) .

(2) قوله : « لأنها بمنزلة . . . قبلها » سقط من : ص .

(3) ومثله : شِذَرَ بِذَرَ ، بالكسر والفتح فيهما جميعا أي أولهما ، انظر الإتباع ١٧ ، وكتاب سيبويه ٦٢/٢ ، ٩٩ ، والقاموس المحيط « شغر » .

(4) هو أحمد بن يَحيى أبو العباس ، إمام أهل الكوفة في النحو واللغة في زمانه ، أخذ عن ابن الاعرابي وسَلَمة ومحمد بن سلام وغيرهم ، وعنه أبو الحسن الأخفش وابن الأنباري وإبراهيم الحَرْبي وغيرهم ، (ت ٢٩١ هـ) ، ترجم في انباه الرواة ١٣٨/١ ونزهة الالباء ٢٩٣ ، وطبقات القراء ١٤٨/١

(5) تكملة لازمة من : ص .

حروفها ، فكره [ابن مجاهد][1] أن ينحي بهذه الحروف نحو الكسرة بعد (٥٤/ب) استعلائها وتصعّدها وانطباقها بالحنك . فكان الفتح أولى بها ، لأنه أشبهُ بحالها من الكسر ، لأن الكسر ضد حالها ، وحروف الاستعلاء سبعة : الغين ، والخاء ، والقاف ، والطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد ، . وكذلك اختيار القراء الفتح مع الراء ، إذا انفتح ماقبلها ، أو كان ساكناً غير الياء ، قبله فتحة ، لأن الراء حرف تكرير ، الفتحةُ عليه قوية ، كأنها فتحتان ، فإذا انفتح ماقبلها ، أو انفتح ماقبل الساكن الذي قبلها ، تَقوّى الفتح فيها ، وصار كأنّ قبل هاء التأنيث ثلاث فَتحات . فبعُد أن يُنحى بذلك نحو الكسرة لتمكّنه في الفتح . وكذلك اختاروا الفتح فيما قبل هاء التأنيث ، إذا كان همزة أو هاء ، قبلها فتحةٌ أو ضمةٌ، أو ساكن غير الياء ، ليس قبلها كسرة ، نحو : « سفاهة ، والنشأة ، ومحشورة ، وبَررة »[2] ، كلٌّ هذا الاختيار فيه الفتح .

وعلة ذلك أن الهمزة والهاء من حروف الحلق، وحروف الحلق بعيدة من الكسر، لبُعدها من الياء ، قوية في الفتح ، لقربها من الألف . وكذلك الحاء والعين فيما ذكرنا أولا ، فلمّا كانت كذلك قَوِي الفتح وبَعُد الكسر ، فتُركت على فتحتها ، واختير ذلك فيها . فإن انكسَر ماقبلها ، أو كان ياء قويت الإمالة ، وجازت ، واستُعملت في قراءة الكسائي ، لأن الكسرة والياء توجبان الإمالة فسهلا إمالة مابعدهما وحسناه نحو : « بالخاطئة ، وفاكهة ، والآخرة »[3] ، وكان أبو الطيب رحمه الله يقول : إذا وقع قبل الهمزة ساكن أمال الكسائي الهمزة في الوقف ، ولا يسأل عن حركة ماقبل الساكن ، غير أنه استثنى « براءة » بالفتح في الموضعين[4] .

وقد أضاف قوم امتناع الإمالة مع الكاف ، لقربها من القاف ، ومذهب أبي

---

(١) تكملة موضحة من : ص .

(٢) الأحرف على ترتيبها في سورة الأعراف (آ ٦٦) ، العنكبوت (آ ٢٠)، ض (آ ١٩) ، عبس (آ ١٦) .

(٣) أول الأحرف في سورة الحاقة (آ ٩) ، يس (آ ٥٧) ، البقرة (آ ٤).

(٤) أولهما في سورة التوبة (آ ١) ، والثاني في القمر (آ ٤٣) .

الطيب الإمالة مع الكاف على كل حال ، وقد أضاف قوم إلى هـاء التأنيث ، في الإمالة ، إمالة ماقبل هـاء السكت في « كتابيه ، وحسابيه »[١] وهو[٢] غلط ، لا يجوز ذلك ، لأن هاء السكت لا تنقلب تاء في الوصل ، ولا تشبه الألف ، ولا أصل لما قبلها في الإمالة .

فإن وقع قبل هاء التأنيث ألف ، منقلبة عن واو ، فلا سبيل إلى الإمالة نحو : « الزكاة ، والصلاة »[٣] . وعلة ذلك أنك لو أملتَ ماقبل هاء التأنيث في هـذا لأملتَ الألف ، ولم تَقدِر على إمالة الألف حتى تميل الفتحة ، التي قبلهـا نحو الكسرة ، فيخرج الأمر إلى حكم آخر ، وهو حكم إمالة ذوات الواو ، وذلك غير مَروي عن أحد ، ويصير إلى إمالة ألف منقلبة عن واو ثالثة ، وهذا غير جائز ، إذ لا علة توجب الإمالة : لا كسرة ، ولا أصل في الياء ، ولا رُوي عن أحد .

فأما « الحياة »[٤] فلو رُويت إمالة الألف لجاز (٥٢/أ) ذلك ، لأنـه من الياء ، وتكون إمالته من إمالة ذوات الياء ، وليس من إمالة ماقبل هاء التأنيث في[٥] شيء ، لأنك لو أملْتَه نحَوتَ بالألف نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة ، ولكن لم تُرو إمالته عن أحد ، وذلك ليتبع به نظائره نحو : « الصلاة ، والزكاة »[٦] .

« ٣ » فإن قيل : قد ذكرتَ أن هاء التأنيث لا يكون ماقبلهـا إلا مفتوحاً أبداً ، وهذه قبلها ساكن ؟

فالجواب أن هذه الألف التي قبـل هاء التأنيث في « الحياة ، والزكاة ،

---

(١) تقدّم ذكر هذين الحرفين أولهما في « علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها » ، الفقرة « ٧ » .

(٢) ب : « وهذا » ورجحت ما في : ص .

(٣) الحرفان في سورة البقرة (آ ٤٣ ، ٣) .

(٤) الحرف في سورة البقرة (آ ٨٥) .

(٥) ب : « من » وتصويبه من : ص .

(٦) التبصرة ٤٦/أ ، والتيسير ٥٤ ، والنشر ٨٢/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٠٠ ، وكتاب سيبويه ٣٣٧/٢

والصلاة، والقضاة»[1] وشبهه، أصلها الفتح، ولكنها لمّا تحركت بالفتح، وقبلها متحركٌ، قُلِبت ألفاً على أصول الاعتلال، فالهاء على أصلها، وإنما عَرَض فيما قبلها عارض تغيّر به عن الفتح وأصله الفتح، ولتغيّره امتنعت الإمالة فيه[2] لأنك إنما تنحو بالفتحة، التي قبل هاء التأنيث، الى الكسرة عند الإمالة. فلمّا عُدِمت[3] الفتحة من اللفظ امتنعت الإمالة في هذا النوع.

فأما « مناة »[4] فالصواب فيها الوقف على[5] الفتح، لأنها لو أميلت لهاء التأنيث لأُميلت الفتحة التي قبلها، ولو أميلت في الوقف لكانت الإمالة في الوصل أولى، فتركُ الإمالة في الوصل يدلّ على أنها غير مُمالة في الوقف، وليس في كلام العرب ألف ثانية تفتح في الوصل، وتُمال في الوقف ألبتة. وكونُ ألف « مناة » من الياء لا يوجب إمالتها، لكون هاء التأنيث بعدها، كما لم توجب الإمالة في « الحياة »، والألف أصلها الياء.

فأما « كمشكاة، ومزجاة »[6] وشبهه، فلم تقع الإمالة فيه لأجل هاء التأنيث، إنما وقعت ووجبت لأجل أن الألف رابعة. وكلُّ ألف رابعة فالإمالة حسنة فيها. كانت الألف من الياء أو من الواو، ألا تَرى أن « أزكى، وأدعى، ويدعى »[7] وشبهه يمال، وإن كانت ألفه أصلُها الواو، لأنها قد صارت رابعة، فخرجت عن حكم الألف الثالثة التي أصلها الواو. ألا ترى أنك تقول: « زكوت وأزكيت » فتثبت الواو إذا كانت ثالثة، وترجع الياء في موضعها إذا كانت رابعة.

---

(١) تقدّم ذكر الثلاثة الأولى وأما الرابع فلا مثال له في القرآن.

(٢) ص: « في هذا النوع فيه ».

(٣) ب: « حذفت » ورجحت ما في: ص.

(٤) الحرف في سورة النجم (آ ٢٠).

(٥) قوله: « الوقف على » سقط من: ص.

(٦) تقدّم في « باب علل الروم والإشمام » الفقرة « ٨ »، والثاني في سورة يوسف (آ ٨٨).

(٧) أول الأحرف في سورة البقرة (آ ٢٣٢) وليس للآخَرين مثال في القرآن.

فأما الإمالة في « تقاة ، وتقاته »[١] فإنما وجبت ، لأجل أن أصل الألف الياء ، فلا مزية للوقف على الوصل ، ولا سبيل لهاء التأنيث في هذه الإمالة ، لأن المُمال في هذا هو الألف وما قبلها ، يُنحى بالألف نحو أصلها ، ويُنحى بالفتحة نحو الكسرة ، لتتمكن الإمالة في الألف . وهاء التأنيث إنما تُمال الفتحة التي قبلها نحو الكسرة (٥٢/ب) لا غير ، فاعرف الفرق بينهما ، والاختيار فتحُ ما قبل هاء التأنيث ، لأنها كسائر الحروف ، ولأن الوقف عارض ، ولأنه الأصل ، ولأن القراء أجمعوا عليه غير الكسائي .

قال أبو محمد : قد ذكرنا من علل الإمالة ماحضرنا في وقت تأليفنا لهذا الكتاب ، فما أغفلنا الكلام على علته ممّا أماله القُـراء ، فهو جار في علّته ، على ما ذكرنا وبيّنا وعلّلنا ، فليس يخرج شيء مِمّا أماله القُرّاء في علته عمّا ذكرنا .

* * *

(١) تقدّم ذكرهما في « باب فيه أحرف تمال لما تقدم ... » ، الفقرة « ٥ » .

بـاب

أحكام الراءات وعللها

« ١ » اعلم أن الراءات أصلُها التغليظ والتفخيم ما لم تنكسر الراء ، فإن انكسرت غلبت الكسرة عليها ، فخرجت عن التفخيم إلى الترقيق وذلك نحو : « مررت بساتر وغافر »[١] وشبهه ، والدليل على أن أصلها التغليظ أن كلّ راء غير مكسورة فتغليظها جائز ، وليس كل راء يجوز فيها الترقيق . ألا ترى أنك لو قلت : « رغدا ، ورقد »[٢] ونحوه بالترقيق لغيّرت لفظ الراء إلى نحو الإمالة ، وهذا لا يُمال ، ولا علة فيه توجب الإمالة فيه .

« ٢ » واعلم أن الترقيق في الراء إمالة نحو الكسر ، لكنها إمالة ضعيفة لانفرادها في حرف واحد ، لأن الإمالة القوية ما كانت في حرفين ، وأقوى منها ماكان في ثلاثة أحرف أو أربعة . وقد مضى بيان ذلك وعلته .

« ٣ » واعلم أن الراء ، التي يجوز تغليظها وترقيقها ، تكون ساكنة ومفتوحة ومضمومة ، فأما الراء الساكنة فحرف ضعيف لسكونه ، فهو يدبره ما قبله مرة وما بعده مرة لضعفه في نفسه . فإذا كان قبله كسرة لازمة ، غير عارضة ، رُقّقت الراء ، لقربها من الكسرة التي قبلها . وإذا كان بعدها ياء رُقّقت ، لقربها من الياء التي بعدها ، وذلك في الكسر نحو : « من فرعون ، وأنذرهم » ، وفي الياء نحو : « مريم ، وقرية » ، فإن انكسر ما قبلها وأتت الياء بعدها فذلك أقوى في ترقيقها ، نحو : « مِرية »[٣] ، فهذا حكمُها ما لم يأت بعدها حرف من حروف

---

(١) للثاني مثال في سورة غافر (آ ٣) .

(٢) للثاني مثال في سورة البقرة (آ ٣٥) .

(٣) الأحرف على ترتيب ذكرها في سورة الأعراف (آ ٩) ، مريم (آ ٣٩) ، البقرة (آ ٨٧ ، ٥٨) ، هود (آ ١٧) .

الاستعلاء ، فإن أتى بعدها حرف من ذلك غلبَ على الراء التغليظ للحرف المستعلي ، الذي بعدها ، نحو : « فرقة ، وإرصادا »[١] وشبهه إلا أن تكون حركة الحرف كسرا فتضعف عن تغليظ الياء ، فترَقّق للكسرة التي قبلها وبعدها ، وذلك نحو قوله : (كلُّ فِرْق) « الشعراء ٦٣ » ، فأما قوله تعالى : (بين المَرءِ وقَلْبه) « الأنفال ٢٤ » و (بين المَرءِ وزَوجه) « البقرة ١٠٢ » فالأشهر عن ورش الترقيق لِقوة الهمزة وكسرتها ، فصارت الكسرة كالياء في « مريم » ويلزم من رقّق (٥٣/أ) أن يُرقق في « كرسيه »[٢] ، والرواية التغليظ فيه ، لأن كسرة الهمزة أقوى من كسرة السين ، وهذا الذي ذكرنا في الساكنة إجماع من القراء عليه[٣] ، إلا « المر » في الموضعين[٤] ، فكلّهم غلّظه إلا ورشاً ، وعن ورش التغليظ مثلهم فيه . فأما الراء المفتوحة والمضمومة فكلُّ القراء على تغليظها ، إلا ما يُمال ، فهو على ما تقدّم من الأصول ، غير أن ورشاً قرأ على أصول في المفتوحة والمضمومة أنا أذكرُها[٥] .

« ٤ » فمِن ذلك أن يكون ما قبلها ياء ساكنة ، أو كسرة لازمة ، غير عارضة ، أو يكون قبلها ساكن غير الياء ، قبله كسرة ، وليس بعد الراء حرف استعلاء ، فورش وحده يرقّق الراء إذا كانت على هذه الشروط ، نحو : « خبير ، وقدير ، ويصرون ، وذكر الله ، وذكر من معي ، وميراث ، والخيرات ، وإكراه »[٦] ونحوه ، فإن انفتح ما قبلها[٧] أو انضم ، أو أتى بعدهما حرف استعلاء

---

(١) الحرفان في سورة التوبة (آ ١٢٢ ، ١٠٧) .
(٢) الحرف في سورة البقرة (آ ٢٥٥) .
(٣) ص : «القراء عامة» ولفظ «عليه» سقط منها .
(٤) تقدّم تخريج هذا الحرف وذكره في «فصل في إمالة فواتح السور» ، الفقرة «١» .
(٥) قوله : «أنا أذكرها» سقط من : ص .
(٦) الأحرف على ترتيبها في سورة البقرة (آ ٢٣٤ ، ٢٠) ، الواقعة (آ ٤٦) ، المائدة (آ ٩١) ، الأنبياء (آ ٢٤) ، آل عمران (آ ١٨٠) البقرة (آ ١٤٨ ، ٢٥٦) .
(٧) ب : «قبلها» ورجّحت مافي «ص» لوضوح عودة ضمير المثنى على الراءين المضمومة والمفتوحة .

غلّظ ورش الراء كجماعة القراء ، نحـو : « سراط ، وفراق ، وفراغ ، واليسر ، وضرب الله ، وحصِرت صدورهم »[١] وشبهه ، لا يَعتدُّ بالساكن حائلا قبل حرف الاستعلاء [فإن وقـف على (حصرت) رقّق الـراء لزوال حرف الاستعلاء][٢] الذي أوجبَ التغليظ في الراء ، ولزوم الكسرة قبل الراء .

فإن وقع قبل الراء كسرة عارضة أو على حرف زائد لم يعتدّ بها ، نحـو : « لربهم ، وبرازقين »[٣] كأن الحرف لم يذكر ، وكأنه ابتدأ بِراء ، لا شيء قبلها يوجب ترقيقها . وكذلك إن كانت الكسرة عارضة على حرف ، ليس من الكلمة ، نحو قراءته : « بِعادٍ إرم »[٤] الراء مغلظة ، لأن الكسرة التي على التنوين عارضة . إنما هي كسرة الهمزة ألقيت على التنوين ، فإن ابتدأ بـ « إرم » غلّظ الراء ، لأن الكسرة عنده عارضة ، إنما تثبت في الابتداء لا غير . وكذلك الراء الساكنة ، إذا كانت الكسرة التي قبلها عارضة ، أو من كلمة أخرى ، لم تعمل في الراء ، وكانت الراء مغلظة نحو : « يا بني اركب »[٥] الراء مغلظة ، لأن الكسرة التي قبلها في كلمة أخرى ، فإن ابتدأت بـ « اركب » غلّظتَ الراء أيضا ، لأن الابتداء عارض ، وألف الوصل غير لازمة ، فضعفت كسرتها ، فلم تعمل في الراء ، فبقيت مغلظة على أصلها . وقد خرجتْ عن هذه الأصول أشياء ، نقلت بالوجهين بالترقيق والتغليظ ، وأشياء مُغلّظة ، وقبلها ما يوجب ترقيقها ، لكنّها أتت بالتغليظ على الأصل .

« ٥ » مِن ذلـك « عشـرون ، وكبر ، وعمران ، وإبراهيم ، وإسرائيل ، ووزرك ، ووزر أخرى ، وذكرك ، وفنظرة ، وإصرهم ، وحذركم ، ولعبرة ، وعبرة ،

---

(١) الأحرف على ترتيب ذكرها في سورة الفاتحـة (آ ٦) ، الكهف (آ ٧٨) ، الذاريات (آ ٢٦) ، البقرة (آ ١٨٥) ، إبراهيم (آ ٢٤) ، النساء (آ ٩٠) .
(٢) تكملة لازمـة من : ص .
(٣) أول الحرفين في سورة الأعراف (آ ١٥٤) ، وثانيهما في الحجر (آ ٢٠) .
(٤) الحرف في سورة الفجر (آ ٦-٧) .
(٥) الحرف في سورة هود (آ ٤٢) .

وكبره (٥٣/ب) ، ومصر »[١] ، وعلل ذلك أن أكثر هـذه الكسرات على حروف الحلق ، وما قرب منها ، وحروف الحلق بعيدة من الراء ، فكأن الكسرة بعدت من الراء ، على قدْر بُعد الحرف ، الذي الكسرة عليه ، من الراء في المخرج والصفة ، فبعُد عملُها في الراء وقوي التغليظ فيها ، ألا ترى أن « عشـــرون » لمّا كانت الكسرة بعيدة من الراء ، لكونها على حرف حلق ، وطالت الكلمة ، وقويت الشين في الإحالة ، بين الراء والكسرة بالتفشي الذي فيها ، لم يُعتَدّ بالكسرة ، فغلّظ الراء ، لأنه الأصل ، ولأن المضمومة لا تحسن الإمالة فيها ألبتة ، فضعفت[٢] كونها مرققة فغُلّظت .

وأن « كبرا » لمّا كانت الكسرة على حرف قريب من القاف[٣] ، والقاف قريبة من حروف الحلق ، وبعيدة من الراء ، بعُدت الكسرة من الراء لذلك ، وحال بينهما حرف قوي ، وهو الباء ، فكأن الفتح هو الأصـــل ، ولم يعتدّ بالكسرة ، وغلظ الـــراء .

وأن « عمران » لمّا كانت الكسرة على العين [وهي][٤] من حروف الحلق ، وحال بينها وبين الراء الميم ، وفيها غُنّة ، قوِيَ الحائل ، وبعُد ما بين الراء والكسرة لقوة الحائل ، وبُعده مِن الراء ، ولبُعد الحرف الذي عليه الكسرة من مخـــرج الراء ، فكأن الكسرة بعُدت من الراء لبُعد الحرف منها ، وزاده قوة لكون الألف بعد الراء ، والألف من الفتحة ، فقوّت الألف فتحة الراء ، وضعُف الترقيق ، فغُلّظت .

---

(١) أول هذه الحروف على ترتيبها في سورة الأنفال (آ ٦٥) ، الأنعام (آ ٣٥) ، آل عمران (آ ٣٣) البقـرة (آ ١٢٤ ، ٤٠) الانشراح (آ ٢) ، الأنعـام (آ ١٦٤) الانشراح (آ ٤) ، البقرة (آ ٢٨٠) ، الأعراف (آ ١٥٧) ، النسـاء (آ ٧١) آل عمران (آ ١٣) يوسف (آ ١١١) ، النور (آ ١١) ، يونـس (آ ٨٧) .

(٢) ب : «فضعف» ورجحت ما أثبته لوضوح المعنى به كما في : ص .

(٣) يعني : أن الكسرة على الكاف .

(٤) تكملة لازمة من : ص .

وإن « إبراهيم ، وإسرائيل » لمّا كانت الكسرة على همزة ، وهي من حروف الحلق بعُدت الكسرة من الراء ، لكونها على حرف بعيد في المخرج من الراء ، فبعُدت الراء ، وقوِي الحائل ، وطال الاسم ، وقوّى الراءَ في الفتح الألف التي بعدها في الاسمين ، فضعُف الترقيق ، فغُلّظتا .

وإن « وزرك ، ووزر أخرى » لمّا كان الحائل حرفا قويا من حروف الصفير قوِي في الإحالة بين الكسرة والراء ، فضعف الترقيق ، فغُلّظت الراء لأنه أصلها .

وإن « فنظرة » لمّا حال بين الكسرة والراء حرف من حروف الإطباق والاستعلاء قوِي [ذلك][1] في الإحالة والحجز بين الكسرة والراء ، فضعُف الترقيق ، فغُلّظت الراء ، لأنه أصلها . وكذلك العلة في « إصرهم ، ومصر » ، وإن « حذركم ، ولعبرة ، وكبرة » لمّا كانت الكسرة على حرف من حروف الحلق ، والكاف تقرب من الحلق بعُدت الكسرة من الراء كبُعد مخرج حروف الحلق منها . وأيضاً فقد حال بين الراء (٥٤/أ) والكسرة حرف قوي ، وهو الياء والذال ، فضعُف الترقيق ، وقوي التغليظ ، لأنه الأصل ، والأصل أبداً أقوى من الفرع ؛ وعلى ذلك يُعلل مارُوي عن ورش من تغليظ « إجرامي ، وحيران ، وعشيرتكم » في براءة ، و « صهرا » في الفرقان ، وبالوجهين قرأتُ في هذه الأربعة مواضع .

« ٦ » وعلة التغليظ ماذكرنا من أنه الأصل ، ولبُعد الكسرة عن الراء في « إجرامي » لكونها على حرف من حروف الحلق ، فبعُدت الكسرة لبعد حرف الحلق عن الراء ، ولكو ن الساكن من حروف الحلق ، وكون الكسرة على حرف بعيد من الراء ، وهو الصاد من « صِهرا » . فأما « حيران ، وعشيرتكم » فالترقيق والتغليظ فيهما متساوٍ في العلة ، لأن الياء قريبة من الراء ، ولم يحل بين الراء والياء حائل ، فكلا الوجهين قوي في النظر والقياس ، والتغليظ هو الأصل . وبالوجهين قرأتُ فيهما .

فأما ماذكرنا من الراء المفتوحة المنونة في « فعيل » فالأشهر عن ورش فيها

(١) تكملة موضحة من : ص .

الترقيق في الوصل والوقف ، لأن الياء لازمة قبل الراء في الوجهين جميعاً ، وليس للتنوين في التغليظ عمل [١] . وقد رُوي التفخيم فيها في « الرجال »[٢] خاصة[٣]، وهو مذهب أبي الطيب ، ولا حجة له في ذلك غير الرواية . فإن كان فخّم في الوصل لأجل التنوين ، ورقّق في الوقف لذهاب التنوين ، فيلزمه تفخيم « قمطريرا ، وخضرا »[٤] ونحوه في الوصل لأنه منوّن ، وهو لا يفعل ذلك ، فليس فيه غير الرواية ، والترقيق هو الصواب لورش ، والتفخيم هو الأصل ، وعليه كل القراء ، وهو الاختيار في الراءات كلّها ، لأنه الأصل ، ولإجماع القراء ، ولأنه أفخم في التلاوة ، إلا ما كان يُمال ، فله أصله وروايته ، على ماقدّمنا من الراء ، إذا كان بعدها ألف أصلها الياء نحو : « يرى ، وافترى »[٥] أو ماكان بعدها همزة مُمالة، فيُمال مابعدها نحو : « رأى ، ورآك »[٦] وشبهه وقد قدّمنا علة ذلك والاختلاف فيه .

« ٧ » ومِمّا خرج عن الأصول الراء المفتوحة ، يكون قبلها ساكن غير ياء في حال النصب ، وهي منوّنة ، وذلك نحو : « ذكرا ، وسترا ، ومصرا »[٧] الرواية فيه عن ورش بالتغليظ كجماعة القراء . وعلته في ذلك ماتقدّم ذكره من كون الحائل من قرب الحلق ، وكونه من حروف الصفير ، وكونه من حروف الإطباق والصفير ،

---

(١) لفظ « عمل » سقط من : ص .
(٢) الحرف في سورة البقرة (آ ٢٢٨) .
(٣) ب : «الرجال فيها خاصة» ، ص : «التفخيم فيها خاصة» وبطرح الجار والمجرور في الأصل الوجه .
(٤) أول الحرفين في سورة الإنسان (آ ١٠) ، والثاني في الكهف (آ ٣١) .
(٥) الحرف الأول في سورة البقرة (آ ١٦٥) ، وثانيهما في آل عمران (آ ٩٤)، وتقدّم ذكرهما في «باب أقسام علل الإمالة» ، الفقرة «١٦» .
(٦) تقدّم أولهما في «معرفة أصل الألف» ، الفقرة «٢» وثانيهما في «الإمالة للإمالة» الفقرة «١٢» .
(٧) الأحرف ترتيبا في سورة البقرة (آ ٢٠٠) ، الكهف (آ ٩٠) ، البقرة (آ ٩١) .

فقوي الحائل لذلك ، فغلّظت الراء ، ولم تعمل الكسرة في الراء لضعفها وبُعدها ، وقوة (٥٤/ب) الحائل .

« ٨ » ومما خرج عن هذه الأصول ماتكررت فيه الراء ، والثانية مفتوحة أو مضمومة ، وقبل الراء الأولى كسرة ، أو ساكن قبله كسرة ، فغلّظه ورش كسائر القراء ، وذلك نحو : « مِدرارا ، وقَرارا ، والقَرار »[١] . وعلة ذلك أن الراء الثانية ، لما كانت مفتوحة ، وهي حرف تكرير ، كانت الفتحة عليها مقام فتحتين ، فقويت الفتحة في الراء الأولى ، لقوتها أيضاً في التكرير ، وزادها قوة قوةُ الفتحة في الراء الثانية ، والألف التي بينهما من الفتحة ، فكأنه اجتمع خمس فتحات ، والتغليظ مع الفتح يكون ، فقوي التغليظ لذلك ، وضعفت الكسرات التي قبل الراء لتكرير الفتحات بعدَها ، فكان التغليظ في الراء أقوى وأولى لذلك ، وإذ هو الأصل وعليه كل القراء . فأما قوله تعالى : (بشرر)[٢] فإن ورشاً تفرّد فيه بترقيق الراء الأُولى . وعلة ذلك أن الراء الأولى ، لمّا أتى بعدها راء مكسورة وهي حرف تكرير ، والكسرة عليها مقام كسرتين ولم[٣] يحُل بينهما حائل ، قوِيت الكسرة ، فعملت في الراء الأولى ، فقرّبت فتحة الأولى إلى الترقيق ، الذي هو بين اللفظين ، ليقرب من كسرة الراء الثانية ، فيعمل اللسان عملا ، يقربُ بعضه من بعض[٤] . فأما الراء الثانية فلا اختلاف في ترقيقها ، لأنها مكسورة ، ولأنها ، إذا كان يُرقّق من أجلها ما قبلها ، فهي أولى بالترقيق ، وأحرى أن لا تكون غير مرقّقة ، وترقيقُها إجماع من القراء . وعلة ذلك أن التفخيم ضرب من إشباع الفتح ، فلو فخّمت المكسورة لأدخلتَ فيها طرفاً من الفتح ، وهذا لا يتمكّن ، ولا يقدر عليه ، ولا هو

---

(١) الاحرف على ترتيبها في سورة الأنعام (آ ٦) ، النمل (آ ٦١) ، إبراهيم (آ ٢٦) .

(٢) الحرف في سورة المرسلات (آ ٣٢) .

(٣) ب : «لم» وبالواو وجهه كما في : ص .

(٤) قوله : «كسرة الراء .. بعض» سقط من : ص .

من كلام العرب ، لا يكون فتح في كسر في شيء من الكلام[١] . وقد كنّا ألفنا كتاباً مفرداً في الراءات وعللها ، فلذلك اقتصرنا[٢] في هذا الكتاب ، على ماذكرنا ، ففيه كفاية من ذلك عن غيره[٣] .

* * *

ومن باب حكم الوقف على الراء

إذا وقفتَ على راء مكسورة وقفتَ بالترقيق ، كما كانت في الوصل إذا رُمْتَ الحركة ، لأنك قد أبقيت من الحركة بقية توجب ترقيق الراء ، وهو بعض الكسر ، الذي كان على الراء ، فإن وقفتَ بالإسكان ، وقبلها كسرة ، وقفتَ أيضاً بالترقيق ، كما تُرقِق الساكنة ، إذا كان قبلها كسرة نحو : « مرية »[٤] وتقف على « بشرر » بالترقيق في الثانية إن رُمْتَ (٥٥/أ) الكسرة ، وبالتغليظ إن أسكنْتَ ، لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة مثل : « ترميهم »[٥] وكذلك[٦] : « سُرر »[٧] تقف بالترقيق [٨] إن رُمت الحركة . وإن أسكنت وقفت بالتغليظ ، لأنها تصير ساكنة قبلها ضمة مثل : « ترجعون »[٩] ، فهذا حكم الوقف على [الراء][١٠] المكسورة في الوصل .

(١) قوله : «لا يكون فتح . . من الكلام» سقط من : ص .
(٢) ب : «اختصرنا» ووجهه ما أثبته من : ص .
(٣) ما تقدّم في هذا الباب انظره في التبصرة ٤٧/أ ــ ٤٨/أ ، والتيسير ٥٥ والنشر ٨٧/٢
(٤) تقدّم تخريجه في «باب أحكام الراءات وعللها» ، الفقرة «٣» .
(٥) الحرف في سورة الفيل (آ ٤) .
(٦) ص : «فتقف على» .
(٧) الحرف في سورة الحجر (آ ٤٧) .
(٨) ص : «بالترقيق في الثانية» .
(٩) الحرف في سورة البقرة (آ ٢٨) .
(١٠) تكملة موضحة من : ص .

فإن كانت الراء ، مفتوحة في الوصل مُفخَّمة ، وقفتَ بالتفخيم أيضاً نحو : « قدَّر ، وأدبر »[١] لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة . ولو استعملتَ الرَّوم فيها لم تكن أيضاً إلا مفخمة ، على حالها في الوصل . فإن كان قبلها كسرة أو ياء وقفتَ بالترقيق ، نحو « العير ، وفاطر »[٢] لأنها تصير ساكنة قبلها كسرة كـ « مرية » ، ولو رُمْتَ لوقفت لورش بالترقيق كالوصل ، ولباقي القراء بالتغليظ كوصلهم ، لكن لا يستعمل القراء الروم في المنصوب لخفته .

وقد اختلفَ عليٌّ فيه قول أبي الطيب ، فمرة أجازه ومرة منعَه ، وتركُه أحبّ إليّ . فإن كانت الراء مضمومة وقفت بالروم ، أجريتها على حكمها في الوصل ، فإن أشْمَمْت الحركة أو أسكنت ، وقبل الراء كسرة ، وقفت بالترقيق نحو : « هو القادِر »[٣] ، لأنها تصير ساكنة قبلها كسرة كـ « مرية » ، فإن كان قبلها فتحة أو ضمة وقفتَ بالتغليظ ، لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة أو ضمة كـ « ترجعون ، وترميهم » .

وحكم الياء قبل الراء في جميع ذلك حكم الكسرة قبلها . وكذلك حكم الساكن قبل الراء ، وقبله كسرة ، حكم الكسرة قبل الراء ، فتقف على « خبير ، وبصير »[٤] المرفوعين بالترقيق إن لم ترم الحركة . فإن رمت الحركة وقفتَ لورش بالترقيق كما تصل ، ووقفت لباقي القراء بالتغليظ كما يصلون ، لأن بعض الحركة باق على الراء ، فتجري في الوقف على حالها في الوصل ، وكذلك « بصير ، وخبير »[٥] وشبهه ، المخفوض ، تقف عليه كالوصل رُمْت الحركة أو لم تَرم ، وكذلك تقف على : « ذِكر ، وذِكر من معي »[٦] المرفوعين بالترقيق ، إن[٧] لم

---

(١) أول الحرفين في سورة فصلت (آ ١٠) ، والثاني في المعارج (آ ١٧) .
(٢) الحرف الأول في سورة يوسف (آ ٧٠) ، والثاني في الأنعام (آ ١٤) .
(٣) الحرف في سورة الأنعام (آ ٦٥) .
(٤) الحرفان في سورة البقرة (آ ٢٣٤ ، ٩٦) .
(٥) أول الحرفين في سورة هود (آ ٢٤) ، والثاني في فاطر (آ ١٤) .
(٦) تقدّم ذكرهما في «باب أحكام الراءات وعللها» الفقرة «٤» .
(٧) ص : «رمت أو لم ترم» .

ترم لجميعهم ، لأنها تصير ساكنة قبلها ساكن ، قبله كسرة ، فإن رُمت الحركة وقفت لورش بالترقيق ولغيره بالتغليظ كالوصل ، فأجرِ الراء مع روم الحركة أبداً مجراها في الوصل ، وأجرِها إذا لم تَرم مجرى الساكنة على حكمها ، إذا كان قبلها كسرة أو ساكن ، قبله كسرة أو ياء رَقّقتَ ، وإن كان قبلها فتحة أو ضمة ، أو ساكن قبله فتحة ، غَلّظتَ . فعلى هذا يجري الوقف على الراء .

ولو أن قائلا قال : لا أعتدّ بالوقف لأنه عارض (٥٥/ب) ، وأجري الراء في الوقف على ماكانت عليه في الوصل ، من ترقيق أو تغليظ ، لكان لقوله قياس ، ولكن الأحسن ماذكرتُ لك ، فاستعمله ، فإنه قياس الأصول ، وعليه جرت الراءات. وهذا إنما أُخذ سماعاً وقياساً على ما سُمع ، ونصّه قليل غير موجود في الكتب ، بل كلُّ القراء أغفل الكلام على كثير ممّا ذكرنا ، ولم يبيّن كيف هو يَتفخّم ولا يترقق ، لكن القياس ، على ما نَصّوا عليه ، يوجب ما ذكرنا مِن الأحكام في الراءات[١] .

* * *

بــاب

في ترقيــق اللام وتغليظهــا

اعلم أن اللام حرف ، يلزمه تفخيم وتغليظ ، لمشاركته الراء في المخرج . والراء حرف تفخيم ، ولمشاركته النون في المخرج ، والنون حرف غُنّــة . فاللام تُفخم للتعظيم ، وتفخم أحرف الإطباق ، وحــرف الإطباق مُفخّم ، يأتي بعــدها ليعمل اللسان عملا واحداً في التفخيم .

---

(١) انظر ما تقدّم في التبصرة ٤٨/أ ، والتيسير ٥٧ ، والنشر ١٠١/٢

فأما تفخيمها للتعظيم فنحو اللام مِن اسم « الله » جل ذكره ، هي مفخمة أبداً للتعظيم ، تقول : « اللهُ ربي ، قالَ الله ، ولا إله إلا الله »[١] لاتزال اللام مفخمة ، إلا أن يأتي قبلها كسرة فترقق للكسرة . فإن زالت الكسرة رجعت اللام إلى التفخيم ، تقول : « باللهِ أثق ، وفي اللهِ عِوض ، ولاسمِ الله حلاوة » فترقق اللام للكسرة التي قبلها ، فإن زالت الكسرة رجعت اللام إلى أصلها ففخّمت ، تقول : « اسمُ الله عظيم ، اللهُ ثقتي ، اللهُ يعوّض خيراً » وهذا لا اختلافَ فيه بين القراء، إنه على ماذكرتُ لك .

وأما تفخيمها لحرف الإطباق قبلها فتفرّد به ورش عن نافع في بعض المواضع [وذلك][٢] إذا كان قبل اللام طاء أو صاد أو ظاء ، ما لم تنكسر اللام أو تنضم أو تنكسر أو تنضم الظاء ، فالذي يفخّم نحو : «ظلموا ، ومن أظلم ، والصلاة ، ومصلى ، والطلاق ، وطلقتم »[٣] وشبهه ، قرأه ورش وحده بالتفخيم ، ورقّقه باقو القراء . وعلة مَن فخّم هذا النوع أنه ، لمّا تقدّم اللامَ حرفٌ مفخم مطبق مستعل ، أراد أن يُقرّب اللام نحو لفظه ، فيعمل اللسان في التفخيم عملاً واحداً ، وهذا هو معظم مذاهب العرب في مثل هذا يقرّبون الحرف من الحرف ، ليعمل اللسان عملاً واحداً ، ويقربون الحركة من الحركة ليعمل اللسان عملاً واحداً ، وعلى هذا أتت الإمالات في عللها ، وعلى هذا أبدَلوا مِن السين صاداً إذا أتى بعدها (٥٦/أ) طاء أو قاف أو غين ، أو خاء ، ليعمل اللسان في الإطباق عملاً واحداً ، فذلك أخف عليهم من أن يتسفّل اللسان بالحرف ، ثم يتصعّد إلى مابعده . وعلة من رقق أن اللام حرف كسائر الحروف ، فأجراها مع حروف الإطباق قبلها كسائر الحروف . وأيضاً فإن الترقيق هو الأصل ، ألا ترى أنه لا يجوز تفخيم كل لام ،

---

(١) الحرفان الأولان في سورة آل عمران (آ ٥١ ، ٥٥) ، والثالث في الصافات (آ ٣٥) .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) الأحرف في سورة البقرة (آ ٥٩ ، ١١٤ ، ٣ ، ١٣٥ ، ، ٢٢٧ ، ٢٣١).

ولا يجوز ترقيق كل لام ، فالأعم هو الأصل ، والتفخيم في اللام داخل فيها ، لما ذكرتُ لك من مقاربتها للراء وللنون في المخرج ، وأيضاً فإن الترقيق عليه كل القراء ، فإجماعهم حجة •

فإن انكسرت اللام أو انضمت ، أو سكنت ، أو انضمت الطاء ، رقّق ورش اللام كسائر القراء نحو : « لظلوم ، وفطَلّ ، ويصلّون ، ومَن يظلم ، وفظَلْتم ، وظُلمات ، ويصلّي ، وفصلناه »[1] ، وعلته في ذلك أنه ، إنما فخّم اللام ، إذا كانت مفتوحة ، لأن الفتحة مؤاخية للتفخيم ولأنها من الألف ، ولأن الفتحة مستعلية في المخرج كحروف الاستعلاء ، لأنها من الألف ، والألف حرف يخرج من هواء الفم ، فعاملَ اللامَ بالتفخيم مع الفتح ، وحرف الإطباق قبله ، ليعمل اللسان عملاً واحداً • فلمّا تغيرت اللام عن الفتح رجع إلى الأصل ، وهو الترقيق •

وأيضاً فإن اللام ، إذا انكسرت في نفسها امتنع فيها التفخيم ، لأن التفخيم إشباع فتح ، ومحال أن يُشبَع الفتح في حرف مكسور أو مضموم ، وكذلك فعل في الطاء ، لمّا انكسرت بعد وقوع التفخيم بعد الكسر ، لأن فيه تكلفا وخروجاً من تسفل إلى تعصّد ، وذلك صعب قليل في الكلام ، فردّ اللام للترقيق لكسرة الطاء قبلها ، وكان ذلك أليق وأسهل في اللفظ ، ألا ترى أنه لو فخّم اللام في « يصلي ، ويظلم » لقبح اللفظ ، وخرج عن حدّه ، لأنه يفخّم حرفاً مكسوراً ،
« يصلى ، ويظلم » لقبح اللفظ ، وخرج عن حدّه ، لأنه يفخّم حرفاً مكسوراً ،
والكسر ضد التفخيم ، فكان يجمع بين الشيء وضده ، وليس هذا في كلام العرب • ولو فخّم في نحو : « ظِلال »[2] لوجب أن يخرج من تسفّل الكسر إلى تصعّد التفخيم ، وذلك مكروه صعب ، واللام المشددة المفتوحة حكمها حكم المخففة

---

(١) الأحرف ترتيبا في سورة إبراهيم (آ ٣٤) ، البقرة (آ ٢٦٥) ، النساء (آ ٩٠) ، الفرقان (آ ١٩) ، الواقعة (آ ٦٥) ، البقرة (آ ١٧) ، آل عمران (آ ٣٩) ، الأعراف (آ ٥٢) .

(٢) الحرف في سورة يس (آ ٥٦) .

المفتوحة ، ففخّم لورش بعد الحروف المذكورة نحو : « طلّقتم ، وظلّلنا وصلّى »[١] وشبهه .

وقد قرأتُ في المشددة بعد الطاء لورش بالترقيق كالجماعة ، والتغليظ أقيس ، وهو ظاهر النّص . فأما اللام الساكنة فهي مُرقّقة لجميع القراء على كل حال ، وهو الأصل ، سوى « صلصال »[٢] ، فقد رُوي عن ورش تغليظ اللام الأولى فيه ، لأجل كون اللام بين حرفي (٥٦/ب) الإطباق ، ولا نظير له . فذلك مِمّا يقوي التغليظ ، ليعمل اللسان عملاً واحداً ، ورُوي عنه ترقيقها ، وبالوجهين آخذُ ، والترقيق هو الأصل ، وعليه جماعة القراء . وقد كان[٣] يلزم من غلظ « صلصال » أن يغلظ اللام من « خلق »[٤] لوقوعها بين حرفي استعلاء . وقد رُوي ، ولم أقرأ به . وبالترقيق قرأتُ فيه لقوة اللام بالحركة وضعفها بالسكون في « صلصال » ، فاعرفْه[٥] .

* * *

(١) الحرف الثاني في سورة البقرة (آ ٥٧) ، القيامة (آ ٣١) .
(٢) الحرف في سورة الحجر (آ ٢٦) .
(٣) لفظ «كان» سقط من : ص .
(٤) الحرف في سورة البقرة (آ ٢٩) .
(٥) ص : «فاعرف الأصل» ، انظر ما تقدّم في التبصرة ٤٩/أ ، والتيسير ٥٨ ، والنشر ١٠٧/٢

بـــاب

حكم الوقف عـلى اللام

اعلم أن اللام ، إذا فـخـّمت في الوصل لورش ، للعلة التي ذكرنا ، من كون حرف الإطباق قبلها ، وكانت اللام متطرفة ، فلك في الوقف عليها وجهان : إن شئت فخـّمت كما وَصلـْتَ ، وإن شئت رقـّقـْتَ لأنها تصير ساكنة ، والساكنة لاتـفخـّم لحرف الإطباق إلا ماذكرنا « من صلصال » [ولا يُقاس عليـه لأن اللام مِن « صلصال »][1] بين حرفي الإطباق ، وليس كذلك غيره ، فتقف لورش على : « فصل ، وتصل »[2] بالتفخيم ، لأن الوقف عارض ، فتجريها لورش في الوقف مجرى حـالها في الوصـل ، فهو قيـاس • وإن شئت وقفْتَ بالترقيق ، لأنهـا سُكـّنت ، والساكن[3] لايفخـّم بعد حرف الإطباق في «صلصال» ، و « صلصال » ليس بمنزلة « فصل ، وتصـل » ، لأن فيه حـرفي إطباق وليس في « فصلّ ، وتصلّ » • وهذا جار على قياس ماذكرنا في الراءات ، فَابْنِ عليه •

واعلم أن اللام المفتوحة المفخمة ، بعد الصاد ، إذا وقعَت رأسَ آية في قراءة ورش ، رقـّقتـَها ، لأنه يقرؤها بين اللفظين في الألف ، ولا يمكن ذلك حتى تنحوَ باللام بين اللفظين في الألف أيضاً ، وبين اللفظين إمالة ضعيفة ، ولا تجتمع الإمالة والتفخيم في حرف ، فلا بدّ أن ترقق اللام فيه كسائر اللامات ، وذلك إذا كانت رأس آية ، وذلك نحو : (عَبْداً إذا صَلـّى) « العلق ١٠ » ، ونحو : (وذكَرَ اسمَ ربـّهِ

---

(١) تكملة لازمة من : ص .
(٢) أول الحرفين في سورة الكوثر (آ ٢) ، والثاني في التوبة (آ ٨٤)
(٣) ص : «والسـاكنة»

فصَلّى) « الأعلى ١٥ » ونحو : (فلا صدّقَ ولا صلّى) « القيامة ٣١ » يقرأ ذلك بين اللفظين ، كما يفعل في رؤوس الآي كلها ، إذا كانت من ذوات الياء ، فإذا قرأه بين اللفظين رقّق اللام ، إذ لا يمكن أن يقرأ الألف بين اللفظين ، فيقرّبها من الياء ، حتى تقرب الفتحة ، التي قبلها ، نحو الكسر ، ولا يمكن اجتماع تفخيم وكسر ، فلا بدّ من ترقيق اللام لِما ذكرنا لورش .

فأما غير ورش ، مِمّن يُرقق اللام على كلّ حال ، فهو يرقّقها قرأه بين اللفظين أو لم يقرأ بذلك . وقد ذكرنا الإمالات في « كتاب الراءات » بأشبع [مِن[1] هذا ، وفي الذي ذكرنا في هذا الكتاب كفاية إن شاء الله .

قال أبو محمد : وكل ما أغفلْنا الكلام عليه ، من الأصول المذكورة في كتاب « التبصرة » فعلةُ ذلك جارية على ماذكرنا ، ومقيسة على مابيّنا[2] . فقد اجتهدت فيما ذكرتُ ، وبَيّنت ما استطعتُ ، والكلام لله جلّ ذكره ، فلست أنكر أن أكون قد أغفلت أشياء ، لم أذكر عللها ، لكنها ترجع في عللها إلى قياس ماذكرنا ، فقِس مالم نذكره على ماذكرتُ فهو الأكثر والأعم ، والذي أغفلت هو الأقل ، إن كنت أغفلت شيئاً من ذلك ، ولم أترك شيئاً مِن ذلك عن تعمّد .

تمّ الجزء الرابع بتمام علل الأصول المذكورة في كتاب « التبصرة » والحمدُ لله ربّ العالمَين .

---

(١) من ههنا وقع سقط بمقدار ورقة من نسخة الأصل استدركت من : ص، ل.
(٢) التبصرة ٤٩/أ ، والتيسير ٥٨ ، والنشر ١١٥/٢

بسم الله الرحمن الرحيم

ذكر علل اختلاف القراء فيما قلّ دورُه من الحروف

فمِن ذلك سورة البقرة ، وهي مدنية ، وكلّ مافيها «يأيّها الذين آمنوا»[1] فهو مَدَني ، وهي مائتا آية وخمس وثمانون آية في المدني وست في الكوفي .

« ١ » قوله : (وما يَخدَعون) قرأ الكوفيون وابن عامر بفتح الياء وإسكان الخاء[2] ، من غير ألف ، وقرأ الباقــون بضمّ الياء ، وبألف بعــد الخاء ، وكسر الدال[3] .

« ٢ » وعلة مَن قــرأه بغير ألف أن أهــل اللغة حَكَوا : خادَع وخدَع بمعنى واحد ، والمفاعلة قد تكون مِن واحد[4] كقولهم : داويْتُ العليل ، وعاقبتُ اللص ، فلمّا كان « خادَع وخدَع » ، بمعنى واحد اختار « خدع » فحمله على معنى الأول ، لأنه بمعنى ، « يخدعون » ، ولم يحمله على اللفظ ، فَبيّن على أن الأول محمول على « يخدعون » . وأيضاً فإن « فَعَل » أخصّ بالواحد مــن فــاعل إذ « فــاعَل » أكثر مايكون مــن اثنين ، ويُقوّي هــذا المعنــى أن مخادعتهم ، إنما كانت للنّبي صلّى الله عليه وسلم وللمؤمنين ، ولم[5] يكن مِن النبي والمؤمنين لهم مُخادعة ، فدلّ على أن الأول مِن واحد بمعنى «يخدعون»،

---

(١) الحرف هو (آ ١٠٤) .
(٢) قوله : «وإسكان الخاء» سقط من : ص .
(٣) التبصرة ٤٩/ب ، والتيسير ٧٢ ، والمختار في معانــي قراءات أهــل الأمصار ٢/ب ، والنشر ٢/٢٠٠ .
(٤) ل : «أحد» وتصويبه من : ص .
(٥) ص : «بقولهم آمنا ولم» .

فجرى الثاني على معنى الأول ، ويدلّ على ذلك قوله لنبيه عليه السلام : (وإن يُريدوا أن يَخدعوك) « الأنفال ٦٢ » فالخداع منهم خاصة كان[١] ، وقد أجمعوا على : (وهو خادِعُهم) « النساء ١٤٢ » من « خدع »[٢] ، وأيضاً فإن الإخبار جرى عنهم في صدر الآية بالمخادعة لله ، فيبعد أن تنفي عنهم تلك المخادعة التي أوجبها لهم ، وأخبرنا عنهم بالمخادعة في صدر الآية • ومعنى « يخادعون الله » أي : أولياء الله وأنبياء الله[٣] ، ومعنى الخداع إظهار خلاف ما في النفس[٤] ، والنبيّ والمؤمنون لايفعلون معهم هذا[٥] •

« ٣ » وعلة من قرأه بألف إنما لمّا كان « يُخادعون ويَخدعون » في اللغة بمعنى واحد أجرى الثاني على لفظ الأول إذ[٦] معناهما « يَخدعون أولياء الله » ، فذلك أحسن في المطابقة والمشاكلة بين الكلمتين ، أن تكونا بلفظ واحد • وأيضاً فإن المبرّد قال:معناه « وما يُخادعون بتلك المخادعة المذكورة أولا إلا أنفسهم،إذ وبالها راجع عليهم »[٧] فوجب ألا يختلف اللفظ ، لأن الثاني هو الأول • وقد قال أبو عمرو : ليس أحد يخدع نفسه ، وإنما يُخادعها ، فوجب أن يقرأ : « وما يُخادعون إلا أنفسهم » إذ لا يَخدعون أنفسهم [إنما يُخادعونها][٨] •

قال أبو محمد : وقراءة من قرأ بغير ألف أقوى في نفسي ، لأن الخداع فِعْل

(١) زاد المسير ٣٧٦/٣ ، وتفسير ابن كثير ٣٢٣/٢
(٢) زاد المسير ٢٣١/٢ ، والنشر ٢٠٠/٢
(٣) ذكره ابن الجوزي عن الزّجاج في زاد المسير ٢٩/١ ، انظر ايضا تفسير ابن كثير ٤٨/١
(٤) زاد المسير ٣٠/١ ، وتفسير النسفي ١٩/١ ، وتفسير ابن كثير ٤٨/١
(٥) زاد المسير ٢٣١/٢
(٦) لفظ «إذ» سقط من : ص •
(٧) أورد هذا المعنى ابن الجوزي بنص قريب غير مَعزو في زاد المسير ٣٠/١ ، وكذلك ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن ٤٠ ، وانظر تفسير النسفي ١٩/١
(٨) تكملة موضحة من : ص •

قد[١] يَقع وقد لا يقع . والخَدْع فعل وقع بلا شك ، فإذا قرأت : «وما يَخدعون» أخبرت عن فِعل وقع بهم بلا شك ، وكذلك هو إذا قرأت : « وما يُخادعون » جاز أن يكون لم تقع بهم المخادعة ، وأن تكون قد وقعت ، فـ « يَخدعون » أمكن في المعنى . وبغير ألف قرأ الحسن وأبو جعفر ومُورِّق[٢] وقَتادة[٣] وأبو عبد الرحمن السُّلَمي وطَلْحة وابن أبي ليلى[٤] وابن أبي إسحاق[٥] والجَحْدَري والسَّخْتِياني[٦] وعيسى بن عمر[٧] وابن إلياس[٨] وعمرو بن عبيد[٩] . قال أبو

---

(١) لفظ «قد» سقط من : ص .

(٢) مُورِّق بن عبد الله العِجلي ، روي عن ابن عمر ، وعنه عاصم الأحول ، (ت ١٠٨ هـ) ، ترجم في طبقات خليفة ٥٠٠ ، وتاريخ الإسلام وطبقات مشاهير الأعلام ٢٠٦/٤

(٣) قَتادة بن دعامة ، التابعي ، أحد أئمة الحروف والتفسير ، حجة في الحديث ، وثقه ابن مَعين ، (ت ١٧١ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ١٣٣/٢/٣ ، وابن سعد ٢٢٩/٧

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن ابن الفقيه التابعي ، مقرىء ، مفت ، قاضي ، عالم بالقرآن حدّث عن أخيه عيسى والشّعبي وعطاء وسواهم ، وعنه شعبة والسُّفيانان ووَكيع ، (ت ١٤٨ هـ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ١٧١ ، وطبقات القراء ١٦٥/٢

(٥) هو عبد الله ، بصري ، نحوي ، أخذ عنه كبار النحاة كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والأخفش ، (ت ١١٧ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٤/٢/٢ ، وطبقات القراء ٤١٠/١

(٦) هو أيوب بن كيسان أبو بكر ، من الطبقة الخامسة من أهل البصرة ، مولى بني عمار بن شداد ، (ت ١٣٢ هـ) ، ترجم في طبقات خليفة ٥٢٢ ، والجرح والتعديل ٢٥٥/١/١

(٧) هو الثَّقَفي ، عرَض على ابن أبي إسحاق والجَحْدري ، وسمع وروي عن ابن كثير وابن مُحَيصن ، وعنه أحمد اللؤلؤي وهارون بن موسى والأصمعي والخليل ابن أحمد ، (ت ١٤٩ هـ) ، ترجم في مراتب النحويين ٢١ ، ونزهة الألباء ٢١ ، وطبقات القراء ٦١٣/١

(٨) لم أقف له على ترجمة في ما راجعت من مصادر .

(٩) أبو عثمان البصري ، أحد الذين وردت عنهم رواية حروف القرآن ، رواها عن الحسن البصري وسمع منه ، وعنه بشار بن أيوب ، (ت ١٤٤ هـ) ، ترجم في طبقات القراء ٦٠٢/١

حاتم : العامّةُ عندنا [على][1] « وما يَخدعون » ، وهي على قراءة يَحيى بن وَثّاب والأعمش[2] ، وهي اختيار أبي عبيد وأبي طاهر وغيرهما .

قال أبو محمد : والقراءة الأخرى حسنة ، ويقوّيها اتفاق أهل المدينة ومكة عليها ، وهي قراءة الأعرج وابن جُندُب وشَيبة وابن أبي الزّناد[3] ومجاهد وابن مُحَيْصِن وشِبل[4] .

قال أبو محمد : وحملُ القراءتين على معنى واحد أحسن ، وهو أن « خادَع وخَدَع » بمعنى واحد في اللغة ، فيكون « وما يُخادعون وما يَخدعون » بمعنى واحد من فاعِل واحد[5] .

« ٤ » قوله : (بما كانوا يَكذِبون) قرأه الكوفيون بفتح الياء مخفّفاً ، وقرأه الباقون بضم الياء مشدّداً[6] .

---

(١) تكملة موضحة من : ص .

(٢) هو سليمان بن مِهران ، تابعي ، أخذ القراءة عرضا عن إبراهيم النَخَعي وزر بن حُبَيش وعنه عرضا وسماعا حمزة وابن ابي ليلى ، (ت ١٤٨ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٣٤٢/٦ وطبقات القراء ٣١٥/١

(٣) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان ، أبو محمد ، الحافظ ، سمع أباه وسهيل بن أبي صالح وغيرهما ، وأخذ القراءة عرضا عن أبي جعفر وعن نافع رواية ، وعنه الحروف حَجّاج بن محمد ، (ت ١٦٤ هـ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٢٤٧ وطبقات القراء ٣٧٢/١

(٤) شِبل بن عباد ، أبو داود ، مقرئ مكة ، أجلّ أصحاب ابن كثير ، وعرض على ابن مُحَيصِن وابن كثير ، وعنه عرضا إسماعيل القِسط وعِكرمة بن سليمان وغيرهما ، (ت ١٦٠ هـ) ترجم في طبقات القراء ٣٢٣/١

(٥) الحجة ٢٣٣/١ ، والحجة في القراءات السبع ٤٤ ، وزاد المسير ٢٩/١، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٣/أ ، وتفسير ابن كثير ٤٨/١ ، وتفسير النسفي ١٩/١ ، وتفسير غريب القرآن ٤٠ .

(٦) سيأتي لهذا الحرف نظير في أول سورة الأنعام ، الفقرة «١٥ ـ ١٦» ، انظر التبصرة ٤٩/أ ، والتيسير ٧٢ ، والنشر ٢٠٠/٢

« ٥ » وعلة مَن خفّف أنه حمله على ما قبله ، لأنه قال تعالى : (وما هم بمؤمنين) « ٨ » فأخبرهم أنهم كاذبون في قولهم][1] : آمنا بالله وباليوم الآخر (٥٧/أ) فقال : وما هم بمؤمنين ، أي : ما هم بصادقين في قولهم ، ثم قال : (ولهم عذابٌ أليم بما كانوا يكذبون) أي بكذبهم في قولهم : آمنا بالله وباليوم الآخر ، وأيضاً فإن التخفيف محمول على ما بعده ، لأنه قال تعالى ذكره بعد ذلك : (وإذا لَقوا الّذين آمنوا قالوا آمنّا وإذا خَلَوا إلى شياطينهم قالوا إنّما نحن مستهزئون) « ١٤ » فقولهم لشياطينهم إنا معكم ، دليل على كذبهم في قولهم للمؤمنين : آمنّا ، فحسنت القراءة بالتخفيف ، ليكون الكلام على نظام واحد ، مطابق لما قبله ، ولِما بعده . وأيضاً فلا بد أن يراد بالآية المنافقون أو الكافرون ، أو هما جميعاً . فإن أراد[2] المنافقين فقد قال[2] فيهم : (والله يَشهدُ إن المنافقين لكاذبون) « المنافقون ١ » وإن أراد المشركين فقد قال فيهم : (وإنهم لكاذبون . ما اتّخَذ اللهُ مِن ولد) « المؤمنون ٩٠ ، ٩١ » وإن أرادهما جميعاً فقد أخبرنا عنهم في هذين الموضعين بالكذب ، فالكذب أولى بالآية ، وبالتخفيف قرأ الحسن [وأبو][3] عبد الرحمن ، وقَتادة ، وطَلحة ، وابن أبي ليلى ، والأعمش ، وعيسى ابن عمر ، وهو اختيار أبي عُبيد وأبي طاهر وغيرهما .

« ٦ » وعلة مَن شدّده أنه[4] حمله أيضاً على ماقبله ، وذلك أن الله جلّ ذكره قال عنهم : (في قلوبهم مَرضٌ فزادَهم الله مَرضاً) ، والمرض الشك ، ومَن شَكَّ في شيء فلم يتيقنه ، ولا أقرَّ بصحته ، ومَن لا يُقِرُّ بالشيء ، ولا آمن بصحته ، فقد كذب به وجحده ، فهم مكذبون لا كاذبون . وأيضاً فإن التكذيب أعم من الكذب ، وذلك أن كل من كذب صادقاً فقد كذب في فعله ، وليس كل من كذب

(١) انتهى استدراك ما سقط في الأصل من نسخة «ص» .
(٢) فاعل « أراد » ههنا وكذلك « قال » في الجملة التالية ضمير مستتر يعود على لفظ الجلالة سبحانه وتعالى كما هو واضح في اول الفقرة .
(٣) تكملة لازمة من : ص .
(٤) ب : «أن» ورجحت ما في : ص .

مكذباً لغيره ، فحمل اللفظ ، على ما يَعمُّ المعنَيَيْن ، أولى مِن حمله [على][1] مايَخصُّ أحد المعنيين . وقد قال أبو عمرو : إنما عُوقِبوا على التكذيب للنبي ، وماجاءوا به ، لم يُعاقَبوا على الكذب ، ورُوي نحوه عن ابن عباس[2] . وبالتشديد قرأ الأعرج وأبو جعفر يزيد وشيبة ومجاهد وأبو رجاء وشِبل ، وهو اختيار أبي حاتم ، وقال أبو حاتم : قراءة العامّة عندنا بالتشديد . قال : والتثقيل أحبُّ إليّ ، مع ما أنها قراءة أهل المدينة ومكة . قال أبو محمد : والقراءتان متداخلتان ترجع إلى معنى واحد ، لأن مَن كذب رسالة الرسل وحجة النبوة فهو كاذب على الله ، ومن كذب على الله وجحَد تنزيله فهو مكذّب بما أنزل الله . قال أبو محمد : والتشديد أقوى في نفسي (٥٧/ب) لأنه يتضمن معنى التخفيف . والتخفيف لا يتضمَّن معنى التشديد ولأنها قراءة أهل المدينة ومكة[3] .

« ٧ » قوله : (قيل) وأخواتها ، قال أبو محمد : اختلف القراء في إشمام الضمّ في أوائل ستة أفعال قد اعتلّت عيناتُها ، وقُلبت حركتها على ماقبلها ، فسَكَنت العينات ، وقُلبت مافيه واو ياءات ، لانكسار ماقبلها ، وتلك الأفعال : « سِيء ، وسِيق ، وحِيل ، وجِيء ، وقِيل ، وغِيض »[4] . فقرأ هشام والكسائي بإشمام الضمّ في أوائلها ، وقرأ ابن ذكوان بالإشمام في أول « سيء ، وسيئت[5] ، وسيق ، وحيل » وقرأ نافع بالإشمام في « سيء ، وسيئت » خاصة .

---

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) ذكر الطبري هذا الوجه من التفسير غير معزو انظر تفسيره ٢٨٤/١ ، والحجة في علل القراءات السبع ٢٥٣/١ ، ٢٥٥ .

(٣) الحجة في علل القراءات السبع ٢٤٦/١ ، والحجة في القراءات السبع ٤٥ ، والمختار في معاني أهل القراءات ٢/ب والكشف في نكت المعاني والإعراب ٣/أ ، وتفسير ابن كثير ٤٨/١ وتفسير النسفي ١٩/١

(٤) الأحرف على ترتيبها في سورة هود (آ ٧٧) ، الزمر (آ ٧١) ، سبأ (آ ٥٤، ٦٩) هود (آ ٤٤) .

(٥) الحرف في سورة الملك (آ ٢٧) .

وبالكسر في باقيها . وقرأ الباقون بالكسر في أوائل جميعها[1] .

« ٨ » وحجة مَن قرأ بالإشمام ، في أوائل هذه الأفعال الستة ، أصلها أن تكون مضمومة ، لأنها أفعال لم يُسمَّ فاعلها ، منها أربعة ، أصل الثاني منها واو ، وهي « سيء ، وسيق ، وحيل ، وقيل » ، ومنها فعلان ، أصل الثاني منهما ياء وهما « غيض ، وجيء » ، وأصلها : « سُوِيَ ، وقُوِل ، وحُوِل ، وسُوِق ، وغُيِض ، وجُيِء » ثم أُلقيت حركة الثاني منها على الأول[2] فانكسر ، وحُذفت ضمته ، وسكن الثاني [منها][3] ، ورجعت الواو إلى الياء ، لانكسار ماقبلها وسكونها . فمن أشم أوائلها الضمّ أراد ، أن يبيّن ، أن أصل أوائلها الضم ، كما أن مَن أمال الألف ، في « رمى ، وقضى »[4] ونحوه ، أراد أن يبيّن ، أن أصل الألف الياء ، ومن شأن العرب في كثير من كلامها المحافظة على بقاء ما يدلّ على الأصول . وأيضاً فإنها أفعال بُنِيت للمفعول . فمَن أشمّ أراد ، أن يُبقي في الفعل مايدلّ على أنه مبني للمفعول لا للفاعل .

« ٩ » وعلة من كسر أوائلها أنه أتى بها على ، ماوجب لها مِن الاعتلال ، كما أتى مَن لم يمل « رمى ، وقضى » ونحوه ، بالألف والفتح ، على ماوجب لهما مِن الاعتلال .

« ١٠ » فإن قيل : فلم أجمعت العرب على ترك الإشارة في « قُل ، وبِع » وأصل حركة الأول فيهما الفتح ، والضم والكسر ليسا بأصل فيهما . وكذلك أجمعوا على ترك الإشارة إلى ضمة الواو ، التي كانت في أصل « يقوم ، ويقول » ، وأصلهما الضم ، فنُقلت الضمة ، التي على الواو ، إلى ما قبلها ، وسكنت الواو . وكذلك أجمعوا على ترك الإشارة إلى كسرة الياء في « يبيع ، ويكيل » وأصلهما الكسرة ، ثم نُقِلت الكسرة إلى الحرف الذي قبلهما ، وسكنت الياء فيهما ؛

---

(١) التبصرة ٥٠/أ ، والتيسير ٧٢ ، وزاد المسير ٣١/١ ، والنشر ٢٠٠/٢ .
(٢) ب : «الأولى» وتصويبه من : ص .
(٣) تكملة موضحة من : ص .
(٤) أول الحرفين في سورة الأنفال (آ ١٧) ، والثاني في البقرة (آ ١١٧)

« ١١ » فالجواب أن الحركة ، التي كانت على هذه الحروف ، باقية (٥٨/أ) في الكلمة لم تحذف ، وهي ضمة القاف في « يقوم ، ويقول » وكسرة الياء والكاف في « يبيع ، ويكيل » ، فلمّا كانت الحركة باقية لم تحتج إلى الإشارة . إنما تقع الإشارة لتدلّ على الحركة المحذوفة من الكلام . فلمّا كانت ضمة[١] أوائل الأفعال الستة محذوفة ، أتى بالإشارة ، لتدلّ على الحركة المحذوفة من الكلام . فأما مَن أشمّ الضمّ في بعضها ، وتركه في بعض ، فإنه قرأ على ما نقل ، وجمع بين اللغتين ، إذ الإشارة وتركها لغتان فاشيتان مشهورتان .

« ١٢ » فإن قيل : هل تُسمع هذه الإشارة أو لا تُسمع ، وهل تُرى أو لا تُرى ، وهل تحكم على الحرف الأول ، الذي معه الإشارة ، بالضمّ أو بالكسر ؟

« ١٣ » فالجواب أن الإشارة إلى الضم ، في هذه الأفعال ، تُسمع ، وتُرى في نفس الحرف الأول ، والحرف الأول مكسور ، ومع[٢] ذلك الكسر إشارة إلى الضم ، تخالطه ، كما أن الحرف المتحرك المُمال ، لإمالة فيه ، تسمع وتُرى في نفس الحرف المُمال ، والمُمال مفتوح ، ومع[٢] ذلك الفتح إشارة إلى الكسر تخالطه ، لتقريب الألف[٣] ، التي مِن أجلها وقعت الإمالة ، إلى الياء ، وكذلك تقريب[٤] الألف المُمالة إلى الياء في حال الإمالة تُسمع وتُرى[٥] لأنها ليست بحركة ، وليس الحرف الأول من هذه الأفعال بمضموم ، إنما هو مكسور ، يخالط كسرته شيء من ضمّ يسمع ، كما أن الحرف ، المفتوح الممال ، حكمه الفتح ، ويخالط فتحته شيء من كسرة ، يسمع . فبالحرف الممال يشبه هذه الإشارة إلى الضم ، في هذه الأفعال ، سيبويه[٦] وغيره ، ألا ترى أن أوائل هذه الأفعال ، لو

---

(١) ص : «ضمة هذه الأفعال» .
(٢) ب : «مع» وبواو العطف صوابه كما في : ص .
(٣) ب : «لتقرب بالألف» وتصويبه من : ص .
(٤) ب : «تقرب» وتصويبه من : ص .
(٥) ص : «ولا ترى» .
(٦) كتاب سيبويه ٢/٣١١

كانت مضمومة ، أو الضم أغلب عليها ، لانقلبت الياءات واوات ، إذ ليس في كلام العرب ياء ساكنة قبلها ضمة . فلولا أن الحرف الأول مكسور ما ثبتَ لفظ الياء فيهن ، ويدلّ على ذلك أن بعض العرب يترك أوائل هذه الأفعال على ضمته ، التي وجبَتْ له ، وهو فعل ما لم يُسَمّ فاعله . فإذا فعل ذلك أتى بالواو في جميعها فقال : « قُول ، وحُول ، وسُوق » ونحوه .

قال أبو محمد : والكسر أولاهما عندي ، كما كان الفتح أولى من الإمالة . وقد قرأ بإشمام الضمّ فيها الحسن ويحيى بن يَعمر والأعمش . وقرأ بالكسر الأعرج وأبو جعفر يزيد وشَيبة (٥٨/ب) وأيوب[١] وعيسى[٢] وشِبل وأهل مكة ، وهو اختيار أبي عُبيد وأبي حاتم وأبي طاهر . قال أبو طاهر : الكسر سنن العربية . وقال أبو حاتم : الكسر قراءة[٣] العامّة في جميع ذلك ، وهي في اللغات أفشى ، وفي الآثار أكثر ، وعلى الألسنة أخفّ ، وفي قياس النحو أجود .

قال أبو محمد : فأما ما وقع من هذا مِن المصادر فلا يجوز فيه إشارة إلى ضم ألبتة ، وذلك قوله : (وأقوم قيلا) « المزمل ٦ » و (إلا قيلا سلاما) « الواقعة ٢٦ » و (قِيله يارب) « الزخرف ٨٨ » و (مَن أصدق مِن الله قيلا)[٤] « النساء ١٢٢ » . وإنما وجب ذلك ، لأنها مصادر ، لا أصل لأوائلها في الضم[٥] .

* * *

الوقف على لام المعرفة

« ١٤ » كان خَلَف ، عن حمزة ، يقف على لام المعرفة ، إذا كان بعدها همزة

---

(١) هو السَختياني .

(٢) هو ابن عمر الثقفي .

(٣) ب : «في قراءة» ولا وجه بالجار كما في : ص .

(٤) قوله : «وإلا قيلا ... من الله قيلا» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٥) الحجة ١/٢٥٥ ، والحجة في القراءات السبع ٤٥ ، وزاد المسير ١/٣١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣/أ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٣/ب .

وقفة خفيفة ، نحو : « الأولى ، والآخرة »[١] وشبهه حيث وقع ، ولم يفعل ذلك الباقون[٢] .

« ١٥ » وعلة الوقف فيه أن الهمزة حرف ثقيل ، بعيد المخرج ، وحكمُه في هذه الأشياء الابتداء به ، لأن لام المعرفة زائدة ، فوقف على لام المعرفة ليستفرغ القوة ، في النطق بالهمزة مبتدئا ، وليُشعِر أن الهمزة ، حقها الابتداء بها وما قبلها زائد ،داخل عليها ، فكأن لام المعرفة كلمة ، ومافيه الهمزة كلمة ، وقد أتى الوقف على لام المعرفةفي أشعار العربمع غير الهمزة[٣].وعلة مَن وصل أنه أجرى لامالمعرفة مع الهمزة ، كمجراها مع سائر الحروف ، لأنها متصلة بما بعدها ، لا يوقف عليها وقفا منفصلا بسَكْت ، ويقوّي ذلك قراءة من قرأ بإلقاء حركة الهمزة على اللام ، فلولا أن اللام ، متصلة بما بعدها ، لمَا[٤] ألقى عليها حركة الهمزة ، ويقوّي اتصال[٥] لام المعرفة [بما][٦] بعدها أيضا إدغامها في أربعة عشر حرفا ، مِمّا تدخل عليه . فلو كانت منفصلة ما جاز إدغامها . وأيضا فإنه أخف ، وعليه سائر اللغات ، وهو إجماع القراء ، وعليه الصدر الأول من الصحابة والتابعين . فما ُروي عن أحدٍ منهم أنه وقف على لام التعريف ، إلا ما نقله حمزة من ذلك في رواية َخلَف عنه ، وروايته مقبولة لثقته وعدالته ، لكن الاختيار تركُ الوقفِ لِما ذكرنا[٧] .

* * *

(١) أول الحرفين في سورة طه (آ ٢١) ، والثاني في البقرة (آ ٤) .
(٢) التبصرة ٥٠/أ ، والتيسير ٦٢ ، والنشر ٤١٣/١
(٣) كتاب سيبويه ٧٣/٢ ، والحجة ٩١/١ ، والخصائص ٢٩١/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٧١
(٤) ب : «ما» ورجحت إضافة الجار ، وسقط الثاني من : ص .
(٥) ب : «الضا» وتصويبه من : ص .
(٦) تكملة لازمة من : ص .
(٧) منع ابن الانباري الوقف على لام التعريف ونفى أن يكون من مذهب القراء أو من مذهب فصحاء العرب ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٧١ . وانظر التيسير ٦٢ ، والنشر ٤١٣/١ ، والحجة ٢٩٥/١

الوقف على الياء من «شيء»(١)

« ١٦ » قرأ حمزة بوقفة خفيفة على الياء من « شيء » حيث وقع على أي حال (٥٩/أ) كان من الإعراب ، يقف ثم يهمز . وقرأ الباقون بغير وقف ، غير أن ورشا بمدّ الياء ، على ما ذكرنا عنه في أبواب المد . وعلة الوقف على الياء ، وتركه كالعلة في الوقف على لام التعريف ، والاختيار ترك الوقف للعلّة التي تقدّمت(٢) .

« ١٧ » قوله : « وهي : وهو ، وفهي ، ولهي ، وثمّ هو »(٣) ، قرأ ذلك أبو عمرو والكسائي وقالون بإسكان الهاء ، حيث وقع ، إذا كان قبل الهاء واو أو فاء أو لام أو ثم ، وقرأ الباقون بضم الهاء من « هو » وكسرها من « هي » ، غير أن أبا عمرو ضمّ الهاء في « ثم هو » كالباقين(٤) .

وعلة من أسكن الهاء أنها ، لمّا اتصلت بما قبلها من واو أو فاء أو لام ، وكانت لا تنفصل منها ، صارت كلمة واحدة ، فخفّف الكلمة ، فأسكن الوسط وشبّهها بتخفيف العرب لعَضُد وعجُز ، فهو كلفظ « عَضْد » فخفّف كما يخفّف « عضدا » ، وهي لغة مشهورة مستعملة ، يقولون : عَضْد وعَجْز ، فيسكنون استخفافا . وأيضا فإن الهاء ، لمّا توسّطت مضمومة ، بين واوين ، وبين واو وياء ، ثقل ذلك ، وصار كأنه ثلاث ضمات في « وهو » ، وكسرتان وضمّة في « هي » ، فأسكن الهاء لذلك استخفافا(٥) .

---

(١) الحرف في سورة البقرة (آ ٢٠) .

(٢) التبصرة ٥٠/أ ، والتيسير ٦٢ ، والنشر ٤١٣/١ ، والحجة ٢٩٥/١ ، والحجة في القراءات السبع ٤٨

(٣) هذه الأحرف على ترتيبها في سورة الحج (آ ٤٨) ، البقرة (آ ٢٩) ، الفرقان (آ ٥) ، العنكبوت (آ ٦٤) ، القصص (آ ٦١) . وسيأتي ذكر ثانيها في سورة الحج ، الفقرة «٤-٦» .

(٤) التبصرة ٥٠/أ-ب ، والتيسير ٧٢ ، والنشر ٢٠٢/٢

(٥) كتاب سيبويه ٣٠٨/٢

« ١٨ » وعلة مَن حرك الهاء أنه أبقاها على أصلها قبل دخول الحرف [عليها][١] لأنه عارض ، لا يلزمها في كل موضع . وأيضا فإن الهاء في تقدير الابتداء بها ، لأن الحرف الذي[٢] قبلها زائد ، والابتداء فيها لا يجوز إلا مع حركتها ، فحملها على حكم الابتداء [بها][٣] وحكم لها ، مع هذه الحروف على حالها ، عند عدمهن . فأما اختصاص أبي عمرو بالضمّ مع « ثم هو » ، وبالإسكان مع الواو ، والفاء واللام ، فإنه لمّا رأى الواو والفاء واللام لا يوقف عليهن ، ولا ينفصلن من الهاء ، أجرى[٤] الهاء مجرى الضاد من « عضد » إذ لا ينفصل من العين ، فأسكن . ولمّا رأى « ثم » تنفصل ، ويوقف عليها ، ويبتدأ بها ، أجرى الهاء مجراها في الابتداء فضمَّها . فأما من أسكن مع « ثم » فإنه ، لمّا كانت كلها حروف عطف ، حملها محملا واحدا[٥] . والاختيار في ذلك حركة الهاء في جميعها ، لأنه الأصل ، ولأن ما قبل الهاء زائد ، ولأن الهاء في نية الابتداء بها ، ولأن عليه جماعة القراء ، والإسكان لغة مشهورة حسنة .

« ١٩ » قوله : (فأَزلّهما) قرأ حمزة بألف مخففة ، وقرأه الباقون بغير ألف مشدّدا[٦] .

وعلة مَن قرأ بالألف أنه جعله من الزوال ، وهو التنحية ، واتبع في ذلك مطابقة معنى ما قبله على (٥٩/ب) الضد ، وذلك أنه قال تعالى ذكره لآدم : (اسكُن أنت وزوجُك الجنّة) « ٣٥ » فأمرهما بالثبات في الجنة ، وضد الثبات الزوال . فسعى

---

(١) تكملة موضحة من : ص .
(٢) ب : «التي» وتصويبه من : ص .
(٣) تكملة موافقة من : ص .
(٤) ب : «جرى» وتصويبه من : ص .
(٥) التبصرة ٥٠/أ-ب ، والتيسير ٧٢ ، والنشر ٢٠٢/٢ ، والحجة ٣٠٨/١ ، والحجة في القراءات السبع ٥٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٧/أ ، وكتاب سيبويه ٣٠٨/٢
(٦) التبصرة ٥٠/ب ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢٠٣/٢

إبليس اللعين فأزالـَهما بالمعصية عن المكان الذي أمرهما الله بالثبات فيه مع الطاعة ، فكان الزوال به أليق ، لما ذكرنا . وأيضاً فإنه مطابق لما بعده في المعنى لأن بعده (فأخرجَهما مِمّا كانا فيه) والخروج عن المكان هو الزوال عنه . فلفظُ الخروج عن الجنة يدل على الزوال عنها ، وبذلك قرأ الحسن والأعرج وطلحة(١) .

« ٢٠ » وعلة من قرأ بغير ألف الإجماع في قولهم : (إنما استَزلَّهم الشيطان) « آل عمران ١٥٥ » أي : أكسبهم الزلة ، فليس للشيطان قدرة على زوال أحد من مكان إلى مكان . إنما قدرته على إدخال الإنسان في الزلل ، فيكون ذلك سبباً إلى زواله من مكان إلى مكان بذنبه ، ويقوي ذلك أنه قال في موضع آخر : (فوسوَسَ لهما الشيطان) « الأعراف ٢٠ » ، والوسوسة إنما هي إدخالهما في الزَّلل بالمعصية ، وليست الوسوسة بإزالة منه لهما من مكان إلى مكان . إنما هي تزيين فعل المعصية ، وهي الزلة لا الزوال . وأيضاً فإنه قد يحتمل أن يكون معنى « فأزلّهما » من : زلّ عن المكان ، إذا تنحى عنه ، فيكون في المعنى كقراءة من قرأ بألف من الزوال ، والاختيار القراءة بغير ألف ، لما ذكرنا من العلة ، ولأنه قد يكون بمعنى « فأزالهما » فيتفق معنى القراءتين ، ولأنه إجماع من القراء غير حمزة ، ولأنه مروي عن ابن عباس ، وبه قرأ أبو جعفر يزيد وشَيبة ، وأبو عبد الرحمن السُّلَمي وقتادة ومجاهد وابن أبي إسحاق ، وهي قراءة أهل المدينة ، وأهل مكة ، وهو اختيار أبي حاتم وأبي عُبيد . قال أبو عبيد مَن قرأ بغير ألف ذهب إلى الزلل في الدين كقوله : (فتزلّ قدَمٌ بعدَ ثُبوتها) « النحل ٩٤ » ومَن خفّف أراد إزالتهما عن موضعهما(٢) .

« ٢١ » قوله : (فتَلقّى آدم مِن ربّه كلِماتٍ) قرأه ابن كثير بنصب

(١) تفسير ابن كثير ١/٨٠ .

(٢) الحجة في القراءات السبع ٥١ ، وزاد المسير ١/٦٧ ، وتفسير ابن كثير ١/٨٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٦/أ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٥/أ .

« آدم » ورفع « كلمات » ، وقرأه الباقون برفع آدم ، ونصب « الكلمات » والتاء مكسورة في حال النصب ، على سنن العربية(١) .

وعلة مَن نصب « آدم » ورفع « الكلمات » أنه جعل « الكلمات » استنقذَتْ « آدم » بتوفيق الله له ، لقوله إياها ، والدّعاء بها ، فتاب الله عليه . وأيضاً فإنه لمّا كان الله ، جلّ ذكره ، من أجل الكلمات تاب الله عليه ، بتوفيقه إياه لقوله لها(٢) ، كانت هي التي أنقذته ، ويسرت له التوبة من الله ، فهي الفاعلة ، وهو المُستنقَذ بها ، وكان الأصل أن يقال على هذه القراءة : فتلقّتْ آدمَ من ربه كلمات لكن لمّا كان(٣) بُعدٌ ما بين المؤنث وفعلِه حسُن حذف علامة التأنيث ، وهو أصل يجري في كل القرآن ، إذا جاء فعل المؤنث بغير علامة . وقيل : إنما ذُكّر ، لأنه محمول على المعنى ، لأن الكلام والكلمات واحد ، فحمل على الكلام فذُكّر . وقيل : ذُكّر لأن تأنيث الكلمات غير حقيقي ، إذ لا ذَكَر لها من لفظها ، وبذلك قرأ ابن عباس ومجاهد وأهل مكة(٤) .

« ٢٢ » وعلة من قرأ برفع « آدم » ونصب « الكلمات » أنه جعل « آدم » هو الذي تلقّى الكلمات ، لأنه هو الذي قَبِلَها ودعا بها ، وعمِل بها ، فتاب الله عليه . فهو الفاعل لقبوله الكلمات ، فالمعنى على ذلك ، وهو الخطاب ، وفي تقديم « آدم » على الكلمات تقوية أنه الفاعل . وقد قال أبو عُبيد في معنى « فتلقى آدم مِن ربه كلمات » معناه : قبِلَها ، فإذا كان آدم قابلا فالكلام مقبول ، فهو المفعول وآدم الفاعل ، وعليها الجماعة ، وهي قراءة الحسَن والأعرج وشيبة وأهل المدينة وعيسى بن عمر والأعمش ، وهي قراءة العامة ، وهي اختيار أبي

---

(١) التبصرة ٥٠/ب ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢٠٣/٢

(٢) ب : «لقولها» ورجحت ما في : ص .

(٣) لفظ «كان» سقط من : ص .

(٤) تفسير النسفي ٤٣/١

عبيد وغيره[١] .

« ٢٣ » قوله : (ولا يُقبَل) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتاء ، وقرأه الباقون بالياء[٢] .

وعلة مَن قرأه بالتاء انه أنّث لتأنيث لفظ الشفاعة ، فهو ظاهر التلاوة ، وبه قرأ الأعرج وابن مُحَيصِن وأهل مكة ، وهو الأصل .

« ٢٤ » وعلة من قرأه بالياء أنه ذكّر لأربع علل : الأولى أنه [لمّا][٣] فرّق بين المؤنث وفعله ، قام التفريق مقام التأنيث ، وحسُن التذكير . والثانية أنه لمّا كان تأنيث الشفاعة غير حقيقي ، إذ لا ذَكَر لها من لفظها ذكّر ، لأن التذكير هو الأصل ، والتأنيث داخل [عليه][٣] أبداً . والثالثة أنه لمّا كان الشفاعة والشفيع بمعنى واحد ، حمل التذكير على الشفيع . والرابعة أن ابن مسعود وابن عباس قالا : إذا اختلفتم في الياء والتاء فاجعلوها ياء[٤] . وذكر أبو عبيد عن ابن مسعود أنه قال : ذكّروا القرآن ، وإذا اختلفتم في الياء والتاء فاجعلوها ياء[٥] ، فإنه[٦] أكثر ما جاء في القرآن ، وإذا اختلفتم في الياء والتاء من القراء . قال الله جلّ ذكره (قد كان لكم آية) « آل عمران ١٣ » وقال :

---

(١) الحجة في القراءات السبع ٥١ ، وزاد المسير ١/٦٩ ، وتفسير ابن كثير ١/٨١ ، وتفسير النسفي ١/٤٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٦/أ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٥/أ .

(٢) سيأتي نظير لهذا الحرف في سورة الأنعام ، الفقرة «٣-٦» ، وانظر التيسير ٧٣ ، وتفسير النسفي ١/٤٧ ، والنشر ٢/٢٠٤

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) لم اقف على هذا الأثر في ما رجعت إليه من مصادر .

(٥) لم أقف على هذا الأثر في ما عدت إليه من مصادر غير ماذكره ابن الأثير قوله : «القرآن ذكر فذكروه» أي انه جليل خطير فأجِلوه انظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/١٦٣

(٦) ص : «وأيضا فإنه» .

(قد جاءكم بيّنة) « الأنعام ١٥٣ » وقال : (وأخذ الذين ظلموا الصيحةُ) « هود ٦٧ » وقال : (لولا أن تداركه نعمةٌ) « القلم ٤٩ » وهو كثير ، أتى على التذكير إجماع ، فكان حمل هذا على ما أجمعوا عليه أولى . ويقوى التذكير إجماع القراء على تذكير (٦٠/ب) الفعل مع ملاصقته للمؤنث في قوله : (وقال نسوة) « يوسف ٣٠ » وقوله : (وإن كان طائفة) « الأعراف ٨٧ » فإذا جاء التذكير بغير حائل فهو مع الحائل أجود وأقوى ، والاختيار الياء ، لما ذكرنا من العلة ، ولأن به قرأ أكثر القراء[1] ، وذلك حجة . وكلُّ ما وقع مثل هذا في التأنيث والتذكير أقول : علته كعلة (ولا يُقبَل) ، فيُستغنى عن إعادة هذه العلل وتكريرها ، فاعلم ذلك .

« ٢٥ » قوله : (وإذ واعَدْنا) قرأ أبو عمرو بغير ألف ، ومثله في الأعراف وطه ، وقرأه الباقون بألف بعد الواو[2] .

« ٢٦ » وعلة من قرأ بغير ألف إجماعهم على قوله : (ألم يعدكم) « طه ٨٦ » ولم يقل « يُواعدكم » فالوعد من الله ، جلّ وعزّ ، ووعَدَه لموسى . وأيضاً فإن المفاعلة أكثر ماتكون من اثنين بين البشر ، والوعد من الله وحده كان لموسى ، فهو منفرد بالوعد والوعيد ، وعلى ذلك جاء القرآن ، قال تعالى ذكره : (وعدكم) « إبراهيم ٢٢ » ، و (إذ يعِدكم) « الأنفال ٧ » و (النار وعَدَها) « الحج ٧٢ » و (ألم يعِدكم) « طه ٨٦ » . وأيضاً فإن ظاهر اللفظ ، فيه وعد من الله لموسى ، وليس فيه وعد من موسى ، فوجب حملُه على الواحد بظاهر النص ، لأن الفعل مضاف إلى الله وحده ، وهو اختيار أبي عبيد ، وهي قراءة الحسن وأبي رجاء وأبي جعفر وشَيبة وعيسى بن عمر ، وبه قرأ قَتادة وابن أبي إسحاق . قال أبو حاتم : قراءة العامّة عندنا « وعدنا » بغير ألف . وقال : إن المواعدة أكثر ما تكون بين المخلوقين والمتكافئين ، كل واحد يعِد صاحبه .

---

(١) ص : «قرأ الحرميان وعاصم وابن عباس» .
(٢) سيأتي ذكر هذا الحرف في سورتي الأعراف وطه وفي هذه ، الفقرة «١٨» انظر التبصرة ٥٠/ب ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢٠٤/٢

« ٢٧ » وعلة من قرأ بألف أنه جعل المواعدة مِن الله ومِن موسى ، وعَد الله موسى لقاءه على الطُّور ليكلّمه ويناجيه ، ووعدَ موسى اللهَ المسير لِما أمره به . والمواعدة أصلها من اثنين ، وكذلك هي في المعنى ، ويجوز أن تكون المواعدة مِن الله جلّ ذكره وحده . فقد تأتي المفاعلة من واحد في كلام العرب . قالوا : طارقتُ النَّعْل ، وداويتُ العليل ، وعاقبتُ اللّص ، والفعل من واحد . فيكون لفظ المواعدة من الله خاصة لموسى كمعنى « وعدنا » . فتكون القراءاتان بمعنى واحد ، وليس يبعُد أن تكون المواعدة في هذا من اثنين ، فيصحّ « واعدنا » ، لأن موسى لا بدّ أن يكون منه وعد لإتيانه ما أُمر به ، فيكون من باب « واعدنا »، أو يكون موسى كان منه قبول الوعد والتَّحري لإنجازه[1] ، والوفاء به ، فيقوم ذلك منه مقام الوعد ، ويجري منه قبول إلى معنى المفاعلة ، فتلزم القراءة بالألف في الوجهين جميعاً . وقد قال الله : (ولكن لا تُواعِدوهنّ سِرّاً) « البقرة ٢٣٥ » فأتى بالمواعدة ، لأن التواعد كان من الخاطب ومن المخطوبة (٦١/أ) ، والاختيار « واعدنا » بالألف لأنه بمعنى « وعدنا » في أحد مَعنَيَيه ، ولأنه لا بدّ لموسى من وعد أو قبول ، يقو مقام الوعد ، فتصحّ المفاعلة على الوجهين جميعاً ، ولأنه عليه أكثر القراء ، وهو اختيار أبي طاهر[2] .

« ٢٨ » قوله : (ينصركم ، وبارئكم) وشبهه ، قرأه أبو عمرو في رواية الرّقيّين عنه بإسكان الراء والهمزة في « بارئكم » و « يأمرهم » و « يشعركم » و « ينصركم »[3] و « بارئكم » على ما ذكرنا في الكتاب الأول . وقرأ في رواية العراقيين عنه باختلاس حركة الراء والهمزة في ذلك . واختيار اليَزيدي[4]

---

(١) ب : «ولإنجازه» وبطرح الوجه كما في : ص .

(٢) الحجة في القراءات السبع ٥٣ ، وزاد المسير ١/٧٩ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٦/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٥/ب .

(٣) الأحرف ، غير حرف سورة البقرة ، على ترتيبها في سورة البقرة (آ ٦٧)، الأنعام (آ ١٠٩) ، آل عمران (آ ١٦٠) .

(٤) اسمه يحيى بن المبارك أبو محمد ، وعرف بهذه النسبة لصحبته يزيد بن ←

الإشباع كالباقين • وقرأ ابن كثير وأبو عمرو في رواية الرّقيين عنه (أرْني ، وأرْنا)[١] بإسكان الراء • وقرأ أبو عمرو في رواية العراقيين عنه بالاختلاس[٢] • وقرأ ابن عامر وأبو بكر بإسكان الراء في السجدة في قوله : (أرْنا اللّذَيْن) «٢٩» خاصة • وقرأ الباقون بحركة تامة في ذلك كله[٣] •

« ٢٩ » وعلة من أسكن أنه شبّه حركة الإعراب بحركة البناء ، فأسكن حركة الإعراب استخفافاً ، لتوالي الحركات • تقول العرب : « أراكَ مُنْتَفْخاً » بسكون الفاء ، استخفافاً لتوالي الحركات ، وأنشدوا :

وبات مُنْتَصْباً وما تَكردَسا[٤]

فأسكن الصاد لتوالي الحركات ، فشبّه حركات الإعراب بحركات البناء ، فأسكنها وهو ضعيف مكروه[٥] •

« ٣٠ » وعلة مَن اختلس الحركة أنها لغة للعرب في الضمّات والكسرات تخفيفاً ، لاينقص ذلك الوزن، ولا يتغيّر المعرب • ولمّا كان تمام الحركة مستثقلاً، لتوالي الحركات وكثرتها ، والإسكان بعيدا ، لأنه يغير الإعراب عن جهته فتوسّط الأمرين ، فاختلس الحركة ، فلم يُخِلّ بالكلمة من جهة الإعراب ، ولا ثقّلها من جهة توالي الحركات ، فتوسّط الأمرين •

منصور خال المهدي ، أخذ القراءة عرضا عن ابي عمرو وخلفه بها ، وأخذ عن حمزة، وروى عنه أولاده ، وأبو عمر الدُوري وأبو شُعَيب السوسي وأبو حمدون وسواهم، (ت ٢٠٢ هـ) ، ترجم في نزهة الالباء ٨١ ، وطبقات القراء ٢/٣٧٥

(١) الحرفان في سورة البقرة (آ ١٢٨ ، ٢٦٠)

(٢) النشر ٢/٢٠٦

(٣) التبصرة ٥٠/ب ــ ٥١/أ ، والتيسير ٧٣ ، ٧٦ ، والنشر ٢/٢٠٤

(٤) الشاهد للعجاج انظر ديوانه ١٣٠ ، ومجموع أشعار العرب ٢/٣٢ ، واللسان «كردس» ، والحجة في علل القراءات السبع ١/٣٠٩

(٥) كتاب سيبويه ٢/٣٠٨

« ٣١ » وعلة مَن أتمّ الحركة ، لم يسكن ، ولا اختلس أنه أتى بالكلمة على أصلها ، وأعطاها حقها مِن الحركات ، كما يفعل بسائر الكلام ، ولم يستثقل توالي الحركات ، لأنها في تقدير كلمتين ، المُضمَر كلمة ، وما قبله كلمة ، ولأن حذف الإعراب إنما[١] يجوز في الشعر ، ولا يُحمل القرآن على مايجوز في الشعر ، وأيضاً فإنه فرّق بين حركة الإعراب ، التي تدل على معنى ، وبين حركة البناء ، التي لا تدل على معنى في أكثر الكلام ، وأنه فرّق أيضاً بين حركة البناء ، التي لا تتغير عن حالها ، وبين حركة الإعراب ، التي تتغير ، وتنتقل عن حالها ، فألزم حركة الإعراب ترك التغييرين ، إذ هي تتغير ، فلم يجز أن يلحقها (٦١/ب) تغيير آخر ، وجوز ذلك في حركة البناء ، إذ لا تتغير . وأجاز أن تُغيَّر بالإسكان استخفافاً . وأيضاً فإن عليه الجماعة . والإسكان في « أرْنا » و « أرْني » أخفّ من[٢] الإسكان في « يأمرْكم ، وبارئْكم » وشبهه لأن تلك حركة بناء ، لا تتغير . وهذه حركة إعراب تتغير ، وتنتقل ، وإسكان حرف الإعراب بعيد ضعيف . وإسكان حركة البناء ، إذا استثقلت ، مستعمل كثير ، لأن قولك : « أرْني » بمنزلة « كَتْفي » ، و « أرْنا » بمنزلة « كَتْفا » . والعرب تسكن الثاني من هذا استخفافاً ، فحمل « أرْني ، أرْنا » على ذلك ، لأن الكسرة في كل ذلك بناء . والاختيار تمام الحركات ، لأنه الأصل ، وعليه جماعة القراء ، وهو اختيار اليَزيدي ، ولأن الإسكان إخلال بالكلام ، وتغيير للإعراب ، والاختلاس فيه تكلّف وتعمّد ومؤونة ، وهو خارج عن الأصول ، قليل العمل به ، قليل الرواية [له][٣] . وقد اختار أبو أيّوب[٤] إشباع الحركة في « أرنا » ، وهو الأصل والاختيار[٥] .

---

(١) ب : «أيضا» وتصويبه من : ص .
(٢) ص : «ليس من» .
(٣) تكملة مناسبة من : ص .
(٤) هو سليمان بن أيوب الخَيّاط ، أحد العراقيين الرواة عن اليَزيدي ، وتقدّمت ترجمته .
(٥) الحجة في القراءات السبع ٥٤ ، وزاد المسير ١/٨٢ ، المختار في معاني ←

« ٣٢ » قوله : (يَغفر لَكم) قرأه نافع بالياء ، وقرأه ابن عامر بالتاء ، وقرأه الباقون بالنون ، وأدغم أبو عمرو في رواية الرَقيين عنــه ، الراء في اللام ، وأظهرها الباقون[١] .

« ٣٣ » ووجه القراءة[٢] بالنون أنه مردود على ماقبله ، وهو قوله : (وإذ قلنا) ، فجرى « نغفر » على الإخبار عن الله ، جلّ ذكره ، كما أتى « قلنا » على الإخبار . فالتقدير : وقلنا ادخلوا الباب سجداً نغفر لكم .

« ٣٤ » ووجه القراءة بالتاء أنه أنّث ، لتأنيث لفظ « الخطايا » ، لأنها جمع « خطية » على التكسير .

« ٣٥ » ووجه القراءة بالياء أنه ذَكّر ، لمّا حال بين المؤنث وفعله ، والعلل المذكورة في « ولا يقبل » تحسُن في هذا على قراءة من قرأ بالياء ، وحسُن فيه الياء والتاء ، وإن كان قبله إخبار عن الله ، جلّ ذكره ، في قوله : (وإذ قلنا) لأنه قد عُلم أن ذنوب الخاطئين لا يغفرها إلا الله ، فاستُغني عن النون ، وردّ الفعل إلى الخطايا المغفورة . فأما مَن أدغم الراء[٣] في اللام فقد ذكرنا ، أنه قبيح لزوال تكرير الراء ، ولأن الحرف ينتقل في الإدغام إلى أضعف من حاله قبل الإدغام ، وذلك مرفوض قبيح ، والإظهار هو الأصل ، وعليه الجماعة ، فهو أبقى لقوة الحذف[٤] .

« ٣٦ » قوله : (النبي ، والنبوة ، والأنبياء ، والنبيين)[٥] قرأه نافع وحده

← قراءات أهل الأمصار ٧/أ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦/أ ، وكتاب سيبويه ٣٥٦/٢

(١) ومذهب أبي عمرو في إدغام مثل هذه الراء عام في كل راء ، انظر التبصرة ٥١/أ ، والتيسير ٧٣ ، ١١٤ ، والنشر ٢٠٧/٢

(٢) ب : «وحجة القراء» وتوجيهه من : ص .

(٣) ص : «فأما ادغام الراء» .

(٤) الحجة في القراءات السبع ٥٥ ، وزاد المسير ٨٥/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٧/أ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦/ب .

(٥) الأحرف ، غير حرف سورة البقرة ، في سورة البقرة (آ ٢٤٦) ، آل عمران (آ ٧٩) ، البقرة (آ ٩١)

بالهمز ، وقرأ الباقون بغير همز ، إلاّ في موضعين في سورة الأحزاب[١] ، فإن قالون لا يهمزهما[٢] ويشدّد الياء على أصله في الهمزتين المكسورتين ، وتسهيله للأولى منها ، فهذه همزة قبلها ياء زائدة ، زيدت للمدّ ، فحكمها أن تبدل منها ياء ، وتدغم فيها الياء الزائدة ، التي قبلها ، (٦٢/أ) على الأصول المتقدمة في تخفيف الهمزة[٣] .

« ٣٧ » وحجة مَن همز أنه أتى به على الأصل ، لأنه من النبأ الذي هو الخبر ، لأن النبي مُخبِر عن الله ، جلّ ذكره ، فهي تبنى على « فعيل » بمعنى « فاعل » ، أي : منبيء عن الله ، أي مخبر عنه بالوحي ، الذي يأتيه من الله . فأصله بالهمز ، فأتى به على أصله ، ومعناه من الله . قال سيبويه : وكلٌّ يقول تنبأمسيلمة[٤] ، فيهمزون[٥] . وأجمعوا على الهمزة في « النُبآء » جمع « نبيء »، فدلّ ذلك على أنه من « النباء » ، وليس من النباوة ، التي هي الرفعة . وأيضاً فإن وقوع اسم الأخبار عن الرسول أولى من وقوع اسم الرفعة ، لأنه للإخبار عن الله أُرسِل . فأما من ترك همزه فإنه أجراه على التخفيف ، لكثرة دوره واستعماله ، فأبدل من الهمزة حرفاً من جنس ماقبلها ، وأدغم ماقبلها في البدل ، فقال : « النبي ، والنبوة » . ولمّا أتى الجمع المكَسّر ، ولم يكن قبل الهمزة حرف زائد ، وجب أن يجري على الأصول في التخفيف ، فأبدل منها ياء مفتوحة ، لانكسار ماقبلها . وذلك « الأنبياء » ، فهو مثل قوله : « من الشّهدايِن تضل » في قراءة الحرميين

(١) هما الحرفان (آ ٥٠ ، ٥٣) .
(٢) ب : «يهمزها» وتصويبه من : ص .
(٣) التبصرة ٥١/أ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٤٠٠/١ ، ٢٠٧/٢
(٤) أحد من كان في وفد بني حنيفة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذ عاد ارتدّ وتنبّأ ، حتى قتله سيف الله خالد بن الوليد ، انظر الاشتقاق ١٤٤ ، ٢٢٣ ، ٤٥٧ ، وجوامع السيرة ١١ ، ٨٥ ، ١٦٦ ، ٢٥٩ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ .
(٥) كتاب سيبويه ١٤٥/٢

وأبي عمرو(١) . فأما الهمزة الثانية التي بعد الألف فهي همزة ثابتة ، بدل من ياء « فعيل » كـ « صديق وأصدقاء » فلا اختلاف في همزه إلا لحمزة وهشام فإنهما إذا وقفا يبدلان من الهمزة ألفا ، لأنهما يقفان بالسكون ، ثم يحذفان إحدى(٢) الألفين لاجتماعهما ، على ما قدّمنا من الاختلاف في ذلك(٣) . وتمدّ إن قدّرتَ الألف الثانية هي المحذوفة ، ولا تمد إن قدّرت الأولى هي المحذوفة . وكان الأصل أن يجعلاها في التخفيف بين الهمزة والواو ، في حال روم الحركة ، إذا كانت الهمزة مضمومة ، وبين الهمزة والياء ، إذا كانت الهمزة مكسورة ، لكن يؤدي ذلك إلى مخالفة الخط ، فيرجع إلى السكون والبدل . وقد بيّنا هذا فيما تقدّم ، وزدناه بيانا في هذا الموضع . فأما إذا كانت الهمزة مفتوحة فبالإسكان تقف ، ثم تبدل من الهمزة ألفا ، على ما ذكرنا ، لأن الفتح خفيف ، فتركَ الرَّوم فيه القراء . وتركُ الهمز ، في هذا الباب كله ، أحب إليّ لأنه أخفّ ، ولإجماع القراء عليه ، ولِما رُوي عن النبي عليه السلام من كراهة همز « النبي »(٤) ، وهو اختيار أبي عبيد . ويجوز أن يكون من لم يهمز جعله من « النباوة » ، وهي الارتفاع ، فيكون لا أصل له في الهمز(٥) .

« ٣٨» قوله : (والصابئين ، والصابئون)(٦) قرأه نافع بغير همز ، وهمزه الباقون(٧) .

---

(١) الحرف في سورة البقرة (آ ٢٨٢) انظر التيسير ٣٢

(٢) ب : «أحد» وتصويبه من : ص .

(٣) التيسير ٣٨

(٤) ب : «همزة النبيين» ووجهه كما في : ص . وأما الأثر المروي في ذلك فهو : «يانبيء الله ، قال : لست بنبيء الله ، ولكني نبي الله» وراويه هو حِمران بن أعين الكوفي ذكره الذهبي وذكر أن ابن معين قال فيه : ليس بشيء ، وان أبا حاتم قال : شيخ ، وان ابا داود قال : رافضي . والنسائي : ليس بثقة . انظر ميزان الاعتدال ١/٦٠٤ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٥/٣ ، «وفيه شرح» .

(٥) الحجة في القراءات السبع ٥٧ ، وزاد المسير ١/٩٠ ، والمختار في معاني قراءات اهل الامصار ٧/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٧/أ .

(٦) الحرف الثاني في سورة المائدة (آ ٦٩) .

(٧) التبصرة ٥١/أ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ١/٣٩١

« ٣٩ » فمن همز جعله من « صبأَ الرجل في دِينِه »[١] (٦٢/ب) إذا خرج منه وتركه • ومنه قولهم : صبأَ ناب الصبي ، إذا طلع • وصبأَت النجوم إذا ظهرت • فالصابيء التارك لدينه ، الخارج منه • فلام الفعل همزة • فكذلك يجب أن تكون في الصابئين •

« ٤٠ » فأما من لم يهمز فهو على أحد وجهين ، إما أن يكون خفّف الهمزة على البدل ، فأبدل منها ياء مضمومة ، أو واواً مضمومة ، في الرفع ، فلمّا انضمت الياء إلى الواو ألقى الحركة على الياء ، استثقالا للضمّ على حرف[٢] علة ، فاجتمع حرفان ساكنان ، فحذف الأول لالتقاء الساكنين ، وهذا الحذف ، والاعتلال كالحذف ، والاعتلال في « العاصين والعاصون » فقِسْه عليه • وكذلك أبدل منها ياء ، في النصب ، مكسورة ، ثم حذف الكسرة ، لاجتماع ياءين الأُولى مكسورة ، فاجتمع له ياءان ساكنتان[٣] ، فحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، فقال : « الصابين » • والبدل في مثل هذا ، للهمزة في التخفيف ، مذهبُ[٤] الأخفش وأبي[٥] زيد[٦] • فأما سيبويه فلا يجيز البدل في المتحركة ألبتة ، إلا إذا كانت مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة • وقد ذكرنا ذلك وبيّناه ، فإن وقع في شعر أجازَه سيبويه[٧] •

---

(١) تفسير غريب القرآن ٥٢ ، والقاموس المحيط «صبأ» .

(٢) ص : «للضم على الياء فقال الصابون وكان اصله الصابيون لكن لما ابدل من الهمزة ياء مضمومة وألقى حركتها على حرف» .

(٣) ب : «ساكنان» ورجحت ما في : ص .

(٤) ب : «فهو مذهب» ورجحت طرح الضمير كما في : ص .

(٥) ب : «وأبو» ورجّحت ما في : ص .

(٦) اسمه سعيد بن أوس الانصاري ، عالم بالنحو واللغة ، أخذ عن ابي عمرو ، وعنه أبو عبيد وأبو حاتم وسواهما ، وكان سيبويه يصفه بالثقة ، (ت ٢١٥) هـ ، ترجم في أنباه الرواة ٣/٢ ، ونزهة الالباء ١٢٥ ، وطبقات القراء ٣٠٥/١

(٧) كتاب سيبويه ١٩٠/٢

والوجه الثاني أن تكون من « صبا ، يصبو » إذا فعل ما لا يجب له فعله ، كما يفعل الصبي ، فيكون في الاعتلال ، قد حذف لامه في الجمع ، وهي واو مضمومة في الرفع ، وواو مكسورة في الخفض والنصب ، فجرى الاعتلال على إلقاء حركة الواو على الياء ، وحذف الواو الأولى لسكونها وسكون واو الجمع أو يائه بعدها ، فهي في الاعتلال مثل اعتلال قولك : رأيت الغازين ، وهؤلاء الغازون ، فقِسه عليه[١] .

« ٤١ » قوله : (هزوا ، وكفوا ، وجزءا)[٢] قرأ حمزة بإسكان الزاي والفاء ، وضمّها الباقون ، وكلهم همَز إلا حَفْصا ، فإنه أبدل من الهمزة واواً مفتوحة ، على أصل التخفيف ، لأنها همزة مفتوحة ، قبلها ضمة[٣] ، فهي تجري على البدل كقوله : « السفهاء لا » في قراءة الحرميين وأبي عمرو[٤] ، كذلك يفعل حمزة ، إذا وقف كأنه يعمل الضمة التي كانت على الزاي والفاء في الأصل ، وكان يجب عليه ، على أصل التخفيف ، لو تابع لفظه ، أن يُلقي حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها ، كما يفعل في « جزءا » فقال في الوقف « جَزا » ، فكان يجب أن يقول : « كَفا ، وهَزا » لكنه رفض ذلك ، لئلا يخالف الخط ، فأعمل الضمة الأصلية ، التي كانت على الزاي والفاء في الهمزة ، فأبدل منها واوا مفتوحة ، ليوافق الخط ، ثم يأتي بالألف ، التي هي (٦٣/أ) عِوض من التنوين ، بعد ذلك . وكل القراء أسكن الزاي من « جزءا » إلا أبا بكر فإنه ضمّها . فأما « جزء » المرفوع[٥] فأبو بكر يضم الزاي وحده ، وكلّهم همزه إلا حمزه وهشاماً إذا وقفا ،

---

(١) الحجة في القراءات السبع ٥٧ ، وزاد المسير ٦١/١ ، والمختار في معاني قراءات اهل الأمصار ٧/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٧/أ .
(٢) والحرفان الآخران أولهما في سورة الإخلاص (آ ٤) والثاني في البقرة (آ ٢٦٠) وتقدّم ذكر هذه الأحرف في الصفحتين ٨٥ ، ١١٦
(٣) التبصرة ٥١/أ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٣٨٩/١
(٤) الحرف في سورة البقرة (آ ١٣) انظر التيسير ٣٣
(٥) الحرف في سورة الحجر (آ ٤٤) .

فإنهما يثلقيان حركة الهمزة على الزاي ، ويقفان بالروم لتلك الحركة ، أو بالإشمام[١] . فمن ضمَّ الزاي والفاء أتى بهما على الأصل ، ومَن أسكنهما فعلى الاستخفاف ، وهي لغة للعرب ، حكى الأخفش عن عيسى بن عمر أن كل اسم على ثلاثة أحرف ، أوله مضموم ، ففيه لغتان : التثقيل والتخفيف نحو : « اليسر ، والعسر ، والهزؤ » ومثله ما كان من المجموع على « فعل » لك فيه التخفيف والتثقيل أيضا . وقد تقدّم ذكر علل تخفيف الهمزة وأحكامه ، لكن لتخفيف الهمزة في : « هزوا وكفوا » مزية على ما تقدّم ، وذلك لِما فيه من الثقل ، لهمزة وضمتان في الأصل[٢] .

« ٤٢ » قوله : (وما الله بغافل عمّا تعملون) قرأه[٣] ابن كثير بالياء ردّه على قوله تعالى : (وما كادوا يفعلون) « ٧١ » . ورده أيضا على ما بعده من قوله : (وقد كان فريقٌ منّهم) ، وقوله (يُحرِّفون) وقوله : (وهم يعلمون) « ٧٥ » فلمّا أتى ما قبله وما بعده ، على لفظ الغيبة ، أجراه على ذلك ، ولم يجره على قوله : (أفتطعمون) ، لأنه خطاب للمؤمنين ، و « يعلمون » يُراد به اليهود ، وقرأه[٣] الباقون بالتاء ، ردوه على الخطاب ، الذي قبله ، في قوله : (ويريكم آياته) « ٧٣ » وقوله : (ثم قَسَت قلوبكم) « ٧٤ » فجرى آخر الكلام على أوله ، بالخطاب كله لليهود ، وهو الاختيار ، لأن عليه الجماعة ، وهو اختيار أبي عبيد[٤] .

---

(١) التيسير ٣٨ ، والنشر ٢/٢٠٨
(٢) الحجة في القراءات السبع ٥٨ ، وزاد المسير ١/٩٧ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٧/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٧/أ ، وكتاب سيبويه ٢/٣٠٩
(٣) ب : «قرأ» ورجحت ما في : ص .
(٤) التبصرة ٥١/أ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢/٢١٠ ، والحجة في القراءات السبع ٥٩ ، وزاد المسير ١/١٠٢ ، وتفسير ابن كثير ١/١١٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٧/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٨/ب .

« ٤٣ » قوله : (خطيئته) قرأه نافع بالجمع ، حمله على معنى الإحاطة ، والإحاطة إنما تكون بكثرة المحيط ، فحمله على معنى الكبائر ، والسيئة الشرك . فالمعنى : بلى من كسب شركا وأحاطت بن كبائره فأحبطت أعماله ، فأولئك أصحاب النار ، والهاء في « خطيآته » بمعنى الجمع ، تعود على « من » ، و « من » للجماعة ، يدل على ذلك قوله : (فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) . وقرأ الباقون بالتوحيد على [أن][1] تأويل الخطيئة الشرك ، فوحّدوه على هذا المعنى ، وتكون السيئة الذنوب ، وهي بمعنى السيئات ، ويجوز أن تكون الخطيئة في معنى الجمع، لكن وُحّدَت ، كما وُحّدَت السيئة ، وهي بمعنى الجمع ، فتكون كالقراءة بالجمع في المعنى ، وحسن انفراد لفظ الخطيئة ، وهي بمعنى الجمع ، لإضافتها إلى مفرد في اللفظ بمعنى الجمع . وقد يجوز أن يكون لفظ الخطيئة مفردا ، يُراد به (٦٣/ب) الكثرة ، كما قال : (وإن تَعدّوا نعمة الله لا تحصوها) « إبراهيم ٣٤ » أي : نعم الله ، لأن المعدود لا يكون إلا كثيرا ، فتكون « الخطيئة » الكبائر و « السيئة » الذنوب[2] .

« ٤٤ » قوله : (لا تعبدون إلا الله) قرأه ابن كثير وحمزة والكسائي بالياء ، ردّوه إلى لفظ الغيبة الذي قبله ، في قوله : (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون) ، وقرأه الباقون بالتاء حملوه على الخطاب[3] ، وعلى ما بعده من الخطاب في قوله : (ثم تَوَلّيتم) وقوله : (وأنتم مُعرضون) وقوله : (ومن يفعل ذلك منكم) « ٨٥ » ووقوع الأمر بعده ، يدلّ على قوة الخطاب ، وذلك قوله : (وقولوا للنّاس حُسْنا وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) فجرى صدر الكلام في ذلك على حكم آخره . وأيضا فإن نظائر هذا المعنى أتى على لفظ المخاطبة في

---

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) التبصرة ٥١/ب ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢/٢١٠ ، والحجة في القراءات السبع ٥٩ ، وزاد المسير ١/١٠٨ ، وتفسير ابن كثير ١/١١٩ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٨/أ والكشف في نكت المعاني والإعراب ٨/ب .

(٣) ص : « لفظ الخطاب » ، انظر تفسير مشكل إعراب القرآن ١٥/ب .

القرآن ، قال الله جلّ ذكره : (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لمَا آتيتكم) « آل عمران ٨١ » وقال : (وإذ أخذ الله ميثاق الذين أُوتوا الكتاب لَتُبيِّنُنَّهُ للناس ولا تَكتمونه) « آل عمران ١٨٧ » ، والقراءة بالتاء أحبّ إليّ لِما ذكرنا . وقد ذكرنا وجه رفع هذا الفعل في كتاب « مشكل الإعراب »[١] .

« ٤٥ » قوله : (حُسْنا) قرأه[٢] حمزة والكسائي بفتح الحاء والسين ، جعلاه صفة لمصدر محذوف ، تقديره : وقولوا للناس قولا حسنا ، وقرأه الباقون بضم الحاء وإسكان السين على أنها لغة في « الحسن » . يقال : الحُسْن والحَسَن ، والبُخْل والبَخَل ، والرُشْد والرَشَد . فهو كالأول ، وتقديره : وقولوا للناس قولا حسنا . ويجوز أن يكون « الحسن » مصدرا كالكفر والشكر ، فيلزم تقدير حذف مضاف ، تقديره : وقولوا للناس قولا ذا حسن ، ويؤول في المعنى إلى حسن[٣] .

« ٤٦ » قوله : (تظاهرون)[٤] قرأه الكوفيون مخفّفا ، ومثله في التحريم : (وإن تَظاهرا عليه) « التحريم ٤ » ، وشدّدهما الباقون .

« ٤٧ » وعلة ذلك لمن خفّف ، أن الأصل « تتظاهرون » بتاءين ، فاستثقل التكرير في فعل ، والفعل ثقيل ، في الجمع[٥] ، والجمع ثقيل ، فحذف إحدى التاءين استخفافا ، وكأنه استثقل الإدغام ، لأن الحرف باق بدله مع الإدغام ، والمحذوف هي التاء الثانية عند سيبويه ، لأن بها يقع التكرير والاستثقال ، لأن التاء الأولى تدل

(١) الحجة في القراءات السبع ٦٠ ، وتفسير النسفي ٥٩ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٩ .
(٢) ص : «قرأ» وسيأتي ذكر الحرف في سورة الأحقاف ، الفقرة «٢-٣» .
(٣) الحجة في القراءات السبع ٦٠ ، وتفسير النسفي ٥٩ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٩ .
(٤) ستأتي له نظائر في هذه السورة ، الفقرة «١٨٣ - ١٨٦» ، وسورة النساء ، الفقرة «١» والأنعام ، الفقرة «٨٦» والفرقان ، الفقرة «٥» والأحزاب الفقرة «٣» .
(٥) ب : «وفي الجمع» ، ص : «وفي جمع» ، وبطرح الواو قبل الجار صوابه .

على الاستثقال ، ولو حُذفت لذهبت الدلالة ، والتاء الأولى هي المحذوفة عند الكوفيين لزيادتها .

« ٤٨ » وعلة مَن شدّد أنه كره الحذف . فأدغم التاء الثانية في الظاء ، فزال لفظ التكرير ، وحسن (٦٤/أ) ، الإدغام لأنك تبدل من التاء في الإدغام حرفاً أقوى من التاء ، وهو الظاء[1] .

« ٤٩ » قوله : (أسارى تُفادوهم) قرأ حمزة « أسرى » على وزن « فعلى » ، وقرأ الباقون « أسارى » على وزن « فعالى » ، وقرأ نافع وعاصم والكسائي « تفادوهم » بضم التاء وبالألف ، وقرأ الباقون « تَفدوهم » بفتح التاء [وإسكان الفاء][2] من غير ألف .

« ٥٠ » وعلة من قرأ « أسرى » ، على « فعلى » ، أنه جمع أسير كـ « جريح ، وقتيل » بمعنى مأسور ومجروح ومقتول . فلمّا كان « جريح وقتيل » يُجمعان على « فعلى » ، ولا يُجمعان على «فعالى»،فعل بـ «أسير»ذلك ،فهو أصله، وبه قرأ الحسن وابن وَثّاب وابن أبي إسحاق والنَّخَعي[3] وطلحة وعيسى والأعمش .

« ٥١ » وحجة من قرأ « أسارى » على [وزن][4] « فعالى » أنه شبّهه بـ « كسالى » ، وذلك أن الأسير ، لمّا كان محبوسا عن كثير من تصرّفه ، صار كالكسلان ، الذي حبسه الكسل عن كثير من تصرفه ، فلمّا اشتبها في هذا المعنى حملا في الجمع على بناء واحد ، فجمع « كسلان » على « كسلى » وهو باب

(١) الحجة في القراءات السبع ٦٠ ، وزاد المسير ١١١/١ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٩/ب ، وكتاب سيبويه ٤٩٣/٢ ، ٥١٣
(٢) تكملة لازمة من : ص .
(٣) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس ، أبو عِمران ، الإمام الكوفي ، قرأ على الأسود بن يزيد وعَلقمة بن قيس ، وعليه الأعمش وطلحة بن مُصرّف ، (ت ٩٦ هـ)، ترجم في طبقات ابن سعد ٢٧٠/٦ ، والجرح والتعديل ١٤٤/١/١
(٤) تكملة موافقة من : ص .

أسير ، وجمع « أسير » على « أسارى » ، وهو باب « كسلان » . فكل واحد محمول على الآخر .

« ٥٢ » وعلة من قرأ « تُفادوهم » بألف وضمّ التاء أنه بناه على أصل المفاعلة من اثنين لأن كل واحد من[1] الفريقين يدفع مَن عنده من الأساري ويأخذ مَن عند من الآخرين من الأسرى فكل واحد مفادٍ فاعل ، والفاعلان بابهما المفاعلة . وأيضا فإن المفاعلة قد تكون من واحد ، فيكون [معناه][2] معنى قراءة من قرأ بغير ألف ، فيتفق معنى القراءتين . فأما من قرأه بفتح التاء ، من غير ألف ، فإنه بناه على أن أحد الفريقين يفدي أصحابه من الفريق الآخر ، بمال أو غيره ، من عَرَض . وكذلك العادة في المغلوب ، هو يفدي ما أخذ له الغالب . فالفعل من واحد ، إذ لا يكون كل واحد من الفريقين غالبا ، وإنما تُحمل المفاعلة على القراءة بالألف أن لكل[3] واحد من الفريقين أسيرا فيفادي كل واحد [منهما][2] ويدفع ما عنده من الأسرى بما عند الفريق الآخر من الأسرى . ويجوز أن يكون تقاتلا فغلب أحدهما الآخر ، وأسر الغالب ، ثم تقاتلا فغلب المغلوب وأسر ، ثم تَفادوا . وإنما أسروا أسرى هؤلاء وأسرى هؤلاء . والاختيار « أسارى » على « فعالى » و « تفدوهم » بغير ألف لِما ذكرنا من العلة ، ولأن القراءتين قد ترجعان إلى معنى ، ولأن أكثر القراء على ذلك . وبذلك قرأ مجاهد وابن مُحَيصِن والأعرج وشِبْل ، وبه قرأ قتادة وأبو عبد الرحمن وغيرهم . وكان أبو عمرو يقول : الأسرى الذين جاؤوا مُستأمِنين ، والأسارى الذين في الوثاق والسجون أُخذوا قَسْرا[4] (٦٤/ب) .

« ٥٣ » قوله : (تعملون . أولئك) قرأه الحرميان وأبو بكر بالياء ،

---

(١) ص : «منهما من» .
(٢) تكملة لازمة من : ص .
(٣) ب : «كل» وتصويبه من : ص .
(٤) الحجة في القراءات السبع ٦١ ، وتفسير النسفي ١/٦٠

ردّوه على قوله : (يُرَدّون) وعلى قوله : (أولئك الذين) ، وقوله : (عنهم) (ولاهم) فلمّا أتى كلّه بلفظ الغائب ، حُمل صدر الكلام عليه ، وقرأ الباقون بالتاء ، حملوه على ما تقدّم من الخطاب في قوله : (يأتوكم أسارى) و (محرّم عليكم) وقوله : (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض) ، وقوله : (فما جزاءُ مَن يفعل ذلك منكم) ، فلمّا تكرّر الخطاب حُمِل عليه ، وهو الاختيار لكثرة ما قبله من الخطاب ، ولأن أكثر القراء عليه[1] .

« ٥٤ » قوله : (القُدُس)[2] ، هذا الكلام وقع بعد قصة « يعملون » قرأه ابن كثير بالإسكان حيث وقع ، على الاستخفاف لتوالي ضمتين ، وهي لغة ، تقول العرب ، الحُلْم والحُلُم ، والطُنْب والطُنُب ، والقُدْس والقُدُس . وقرأه الباقون بالضمّ على الأصل ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ، ولقلة حروف الكلمة وخفّتها ، وبذلك قرأ الحسن ومجاهد وابن أبي إسحاق ويَحيى وطَلحة والأعمش ، وهو اختيار أبي حاتم وغيره[3] .

« ٥٥ » قوله : (ينزّل ، وتنزّل)[4] قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتخفيف حيث وقع ، إذا كان رباعيا جعلاه مستقبلا من « أنزل » ، وذلك في القرآن كثير بإجماع نحو : (وأنزل الفرقان) « آل عمران ٤ » و (أنزل التوراة) « آل عمران ٣ » و (الحمد لله الذي أنزل) « الكهف ١ » و (بالحقّ أنزلناه) « الإسراء ١٠٥ » وخالف ابن كثير في موضعين في سبحان فشدّدهما[5] ، جعلهما من « نزّل » وهما قوله تعالى : (ونُنزِّل مِن القرآن) « الإسراء ٨٢ » و (حتى

---

(١) النشر ٢/٢١٢

(٢) سيأتي هذا الحرف في أول سورة النحل ، وجاء بعد هذا الحرف في «ب» مايلي : «هذا الكلام وقع بعد قصة يعملون» .

(٣) تقدّمت هذه الفقرة عن الفقرة المتقدمة في «ب» وحقها أن تليها كما في : ص ، انظر النشر ٢/٢٠٨ ، وزاد المسير ١/١١٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٨/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١٠/أ .

(٤) الحرف الآخر في سورة الحجر (آ ٨) ، وسيأتي في سورة الشورى الفقرة «٢» .

(٥) ب : «فشدد» وتصويبه من : ص .

تُنزّل علينا) « الإسراء ٩٣ » وكذلك المُشدد في الحجر في قوله : (وما نُنزّله إلا بقَدَر) « ٢١ » ، وإنما خصّ هذين الموضعين ، ليُبيّن بالتشديد معنى التكرير في النزول ، لأن التشديد يدل على التكرير . فلمّا كان القرآن ينزل شيئاً[١] بعد شيء شدّد ، ليدل على هذا المعنى ، إذ لو خفّف لجاز أن ينزل مرة واحدة على النبي عليه السلام . ولم يكن كذلك ، وشدّد (وما نُنزّله إلا بقَدَر) ليدل على نزول المطر شيئاً[١] بعد شيء ، إذ لو خفّف لجاز أن ينزل المطر مرة واحدة ، وليس [الأمر][٢] كذلك . والتشديد للتكرير في الفعل ، فهو يدل على هذه المعاني . وخالف أيضا أبو عمرو في موضعين ، فشدّد قوله في الأنعام : (قادر على أن ينزّل) « ٣٧ » فشدّده حملا على صدر الكلام لأن قبله : (وقالوا لولا نُزّل عليه) ، ومستقبل « نزّل » « ينزّل » ، فحمله على ما قبله ، وأجراه عليه ، وعلى لفظه . والموضع الثاني في الحجر : (وما ننزله إلا بقَدَر) « ٢١ » ، وقد مضت علته[٣] . وقرأ الباقون بالتشديد في ذلك كله ، حملوه على « نزّل » (٦٥/أ) والتشديد أبلغ ، لأنه يدل على تكرير الفعل غير أن حمزة والكسائي خفّفا موضعين في لقمان : (ويُنزّل الغيث) « ٢٤ » وفي الشورى : (يُنزّل الغيث) « ٢٨ » جعلاه من « أنزل » ، وحملاه على قوله تعالى : (أنزل من السماء ماء فسالت) « الرعد ١٧ » ، وكله في نزول القطر[٤] .

« ٥٦ » قوله : (جِبريل) قرأه ابن كثير بفتح الجيم ، وبياء بعد الراء ، مع كسرها من غير همز ، ومثله أبو بكر ، غير أنه همز همزة مكسورة بعد الراء ، وفتح الراء . ومثله حمزة والكسائي ، غير أنهما زادا ياء بعد الهمزة ، وقرأ الباقون

---

(١) ب : «شيء» . وتصويبه من : ص .
(٢) تكملة موضحة من : ص .
(٣) انظر كلامه على علة الحرف (آ ١٠) في هذه السورة ، الفقرة «٤ ــ ٦» ، وكذلك نظيره في سورة الأنعام ، الفقرة «١٥ ــ ١٦» .
(٤) التيسير ٧٥ ، والحجة في القراءات السبع ٦٢ ، وزاد المسير ١/١١٤ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١١/ب .

« جبريل » بكسر الجيم والراء ، وبياء بعد الراء من غير همز ، وهـذه كلها لغـات فيه . و « جبريل » اسم أعجمي ، فمَن كسر الجيم أتى به على مثال كلام العرب ، فهو كـ « قِنديل و مِنديل » . ومَن فتح أتى به على خلاف كلام العرب ، ليُعلِم أنه ليس من كلام العرب ، وأنه أعجمي . وكذلك فعل مَن همز . ومَن أثبت ياء بعد الهمزة أتى به على خلاف كلام العرب ، ليُعلِم أنه أعجمي ، ليس مِن أبنية كلام العرب ، وفيه لغات غير هذا[١] .

« ٥٧ » قوله : (مِيكال) قرأه[٢] أبو عمرو وحَفص « ميكال » على وزن « مفعال » ، ومثلُهما نافع ، غير أنه زاد همزة مكسورة بين الألف واللام ، ومثله قرأ الباقون ، غير أنهم زادوا ياء بعد الهمزة ، وهذه القراءات لغات في هـذا الاسم ، وهو اسم أعجمي ، غير أن من قرأه ، على وزن « مفعال » ، أتى به على وزن أبنية العرب ، فهو مثل « مفتاح » . ومن قرأه بغير ذلك أتى به على غير أبنية العرب ، ليُعلم أنه أعجمي ، خارج عن أبنية العرب . وقولنـا في قراءة أبي عمرو وحَفص أنه « مفعال » تمثيل ، لأنه ليس بقوي ، وإلا فلا يجوز أن يكون « مفعالا » ، لأنه رباعي إذ الهمزة المحذوفة يعتدّ بها ، وبنات الأربعة لا يلحقها الزيادة في أولها ، إلا في الأشياء الجارية على أفعالها ، نحو : « مكرم ، ومحسن » وليس « ميكال » من هذا الصنف ، ولا يجوز أن يكون « فِيعالا » ، لأن هذا الوزن قد اختصّت به المصادر[٣] نحـو : « القِيتال ، والحِيقال »[٤] ، وليس « ميكال » بمصـدر ،

---

(١) التبصرة ٥٢/أ ، وذكر ابن الجوزي أن في «جبريل» إحدى عشرة لغـة وعَدّدَها انظر زاد المسير ١١٧/١ – ١١٩ ، والكشف في نكـت المعانـي والإعـراب ١١/ب .

(٢) ب : «قرأ» ورجحت ما في : ص .

(٣) كتاب سيبويه ٢٩١/٢

(٤) ذكر الطبري أن «ميكال» هي لغة أهل الحجاز ، وقراءة عامة قرأة أهـل المدينة والبصرة . وأن «ميكائيل» على مثال «ميكاعيل» هي لغة تميم وقيس وبعض نجد وقراءة عامة أهل الكوفة ، انظر تفسيره ٣٨٨/٢ ، وذكر ابـن منظور قولـه : «وفي الصحاح حوقل حوقلة وحيقالا إذا كبر وفتر عن الجماع «انظر اللسان» «حقل» .

ولا يجوز إن يكون « فِعلالا » ، لأن الهمزة مقدّرة فيه . فإنما هـو اسم أعجمي كـ « إبراهيم ، وإسماعيل »[١] .

« ٥٨ » قوله : (ولكنّ الشياطين) ونظائره[٢] ، قرأ نافع وابن عامر : « ولكنِ البر » في الموضعين[٣] في هذه السورة بكسر النون ، ورفع « البر » مخفّفا . وقرأ الباقون بتشديد النون ونصب « البر » ، وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر : « ولكنّ الشياطين » ، و (لكنّ الله قَتلهم) ، و (لكنّ الله رَمى) في الأنفال « ١٧ » بتخفيف النون وكسرها (٦٥/ب) ورفع مابعدها ، وقرأ حمزة والكسائي : (ولكن الناس) في يونس « ٤٤ » بتخفيف النون وكسرها ، ورفع « الناس » ، وقرأ الباقون بتشديد النون في الأربعة وفتحها ، ونصب مابعدها[٤] .

« ٥٩ » وحجة من خفّف النون ، ورفع ما بعد « لكن »، أن « لكن » حرف إذا شُدّدت نونه كانت من أخوات « إنّ » تنصب الاسم وترفع الخبر ، إذا كان « هو » الاسم[٥] ، وإذا خُفّفت نونه كان حرف عطف ، لا عمل لـه ، وربما أتى خفيفا كأن يرتفع مابعده بالابتداء والخبر ، ويجـوز أن تعمل « أن » مخفّفة ، كما يعمل الفعل محذوفا نحو : لم يكُ زيـد قائما . ولا يحسن أن تعمل « لكن » مخففة لاختلاف مواقعها ، إذ لم تلزم موضعا واحدا ، بل تكون عاطفة ، وتكون للاستدراك ، مخفّفة ومشددة ، وتعمل عمل « إن » إذا شددت . فلمّا لم تلزم ولم تعمل مخففة رجع الكلام بعدها إلى أصله ، وهـو الابتداء والخبر ، لأن « إن » وأخواتها إنما يدخُلن على الابتداء والخبر . وأيضا فإنها ، لمّا غُيرت بالتخفيف ، وكانت تُحدِث في الكلام معنى الاستدراك فارقت « أن » الخفيفة ،

---

(١) زاد المسير ١١٧/١ ، وتفسير ابن كثير ١٣٠/١ ، وتفسير النسفي ٦٤/١

(٢) ونظيره في سورة يونس ، الفقرة «١٨» .

(٣) ب : «موضعين» وبـ «ال» كما في «ص» أصوب .

(٤) زاد المسير ١٢٢/١ ، والنشر ٢١٢/٢

(٥) يعني أن اسمها ضمير مستتر تقديره «هو» .

لأنها لا[١] تحدث في الكلام معنى غير التأكيد ، فلم تعمل عمل « أن » الخفيفة[٢] .

« ٦٠ » وحجة من شدّد النون ونصب بها [ما][٣] بعد « لكن » ، أنه أجرى الكلام على أصله ، فأعمل « لكن » لأنها من أخوات « إن » ، فشدّدها على أصلها ، وحاول في ذلك معنى التأكيد ، الذي فيه معنى الاستدراك[٤] .

« ٦١ » قوله : (ماننسَخْ) قرأه[٥] ابن عامر بضمّ النون الأولى ، وكسر السين ، جعله رباعيا من « أنسخت الكتاب » على معنى : وجدته منسوخا ، مثل : أحمدتُ الرجل ، وجدته محمودا ، وأبخلت الرجل ، وجدته بخيلا ، ولا يجوز أن يكون « أنسخت » بمعنى « نسخت » ، إذ لم يُسمع ذلك ، ولا يحسن أن تكون الهمزة للتعدي ، لأن المعنى يتغير ، ويصير المعنى : ما نسختك[٦] يا محمد من آية . وإنساخه إياها إنزالها عليه ، فيصير المعنى : ما ننزل عليك من آية أو ننسخها نأتِ بخير منها ، يؤول المعنى إلى أن كل آية أنزلت أتي بخير منها ، فيصير القرآن كله منسوخا ، وهذا لا يمكن ، لأنه لم ينسخ إلا اليسير من القرآن . فلمّا امتنع أن يكون « أفعل » و « فعل » فيه بمعنى ، إذ لم يُسمع ، وامتنع أن تكون الهمزة للتعدي ، لفساد المعنى ، لم يبق إلا أن يكون من باب « أحمدته وأبخلته » ، وجدته محمودا وبخيلا . فأما مَن قرأه بفتح النون فهو المعنى الظاهر المستعمل ، على معنى ما نرفع مِن حكم آية ، ونبقي تلاوتها ، نأت بخير منها لكم أو مثلِها ،

---

(١) ص : «لم» .
(٢) مغني اللبيب ٢٩٠ .
(٣) تكملة لازمة من : ص .
(٤) تفسير النسفي ١/٦٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٩/أ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١١/ب .
(٥) ص : «قرأ» .
(٦) ب : «نسخت» وتصويبه من : ص .

ويحتمل أن يكون المعنى : مانرفع من حكم آية وتلاوتها أو ننسكها يا محمد ، فلا تحفظ تلاوتها ، نأت بخير منها ، أو مثلها ، أي : نأتي بأصلح (٦٦/أ) منها لكم ، وأصلح في التعبد ، أو نأت بمثلها في التعبد . وقد بيّنا هذا في كتاب « الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه » بأقسامه ومعانيه . والاختيار فتح النون في « ننسخ » لأنه الأصل ، ولأنه ظاهر التلاوة ، ولأنه قد أجمع عليه القراء ، وهو اختيار أبي عبيد وغيره[1] .

« ٦٢ » قوله : (أو نَنْسَأها) قرأه أبو عمرو وابن كثير بفتح النون الأولى ، وفتح السين والهمز[2] ، جعلاه من التأخير على معنى : أو نؤخر نسخ لفظها نأت بخير منها ، فهو من : نسأ الله في أجلك ، أي : أخَّر فيه[3] . وتأخير النسخ على وجهين : أحدهما أن يُؤخَّر التنزيل للآية[4] ، فلا ينزل من اللوح المحفوظ ، والثاني : أن ينزل القرآن ، فيُتلى ، ويُعمل به ، ثم يُؤخَّر ، فينسخ العمل به دون اللفظ أو يُنسخ العمل به واللفظ ، أو ينسخ اللفظ ويبقى العمل . وكل هذا قد فُسّر ومُثّل وبُيِّن في كتاب « الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه »، وبه قرأ عمر وابن عباس وعطاء[5] ومجاهد وأُبيّ بن كعب وعُبيد بن عمير[6]

---

(١) التبصرة ٥٢/ب ، والتيسير ٧٦ ، والحجة في القراءات السبع ٦٣ ، وزاد المسير ١٢٧/١ ، وتفسير غريب القرآن ٦٠ ، وتفسير ابن كثير ١٤٩/١ ، وتفسير النسفي ٦٧/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٢٧

(٢) ص : «الهمزة» .

(٣) تفسير غريب القرآن ٦١ ، والقاموس المحيط «نسأ» .

(٤) ب : «لذاته» وتصويبه من : ص .

(٥) عطاء بن يسار ابو محمد الهلالي ، مولى ميمونه أم المؤمنين ، وردت عنه رواية حروف القرآن ، أدرك زمن عثمان ، وروى عن مولاته وأبَيّ وزيد بن ثابت ، وعنه مثل زيد بن أسلم (ت ١٠٢ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ١٧٣/٥ ، وطبقات القراء ٥١٧/١

(٦) عُبيد بن عُمير ، الليثي ، رويت عنه الحروف ، وروى عن عمر وأبَيّ ، وعنه مجاهد وعطاء ، من كبار التابعين ، ثقة (ت ٧٤ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٤٦٣/٥ وطبقات القراء ٤٩٦/١

والنَّخَعي وعطاء بن أبي رباح[١] وابن مُحَيصِن . وقرأ الباقون بضم النون الأولى وكسر السين من غير همز ، جعلوه من النسيان الذي هو ضد الذكر ، على معنى : أو ننسِكها يا محمد ، فلا تذكرها ، فهو من النسيان الذي هو ضد الذكر[٢] ، نقل بالهمز فتعدّى الفعل إلى مفعولين ، وهما « النبي » والهاء ، الذي هو ضد الذكر ، فيكون المعنى إذا رفعنا « آية » بـ « نسخ » أو بـ « نسيان » نُقدّره عليك يا محمد ، أتينا بخير منها في الصلاح لكم ، أو بمثلها باللفظين عمّا في اللوح المحفوظ ، فإن كان الإخبار عمّا قد نزل وتُلي من القرآن ، فلا يصلح لقوله : (نأتِ بخير منها) ، والأقوى البيِّن أن يكون من النسيان الذي هو ضد الذكر ، فيكون المعنى إذا رفعنا « آية » بـ « نسخ » أو بـ « نسيان » نُقدّره عليك يامحمد ، أتينا بخير منها في الصلاح لكم ، أو بمثلها في التعبّد ، ويدلُّ على أنه من النسيان قوله : (سنقرئك فلا تَنسى . إلا ماشاء الله) « الأعلى ٦ ، ٧ » فقد أعلمه الله أنه لا ينسى شيئاً ، مِمّا نزل عليه ، ، إلا ما شاء الله أن ينساه ، ممّا قدّر أن يبدله بأصلح منه للعباد ، أو بمثله ، ويدلّ على أنه من النسيان أن الضحّاك قرأ : « أو تُنسَها » بتاء مضمومة ، وفتح السين ، فهو من النسيان لا (٦٦/ب) يجوز غيره . وقد قرأ ابن مسعود : « ما نُنسك من آية أو ننسخها » ، فهذا أيضاً من النسيان لا غير ، وأيضاً فإن « تنسى » ، الذي بمعنى الترك ، لم يستعمل « أفعل » إنما استعمل فيه « فعل » ، فكان يجب أن تكون القراءة بفتح النون الأولى والسين ، ولم يأت ذلك . والاختيار « ننسها » من النسيان ، لصحة المعنى ، ولأن جماعة القراء عليه ، وبه قرأ ابن المُسَيِّب[٣] وأبو عبد الرحمن وقَتادة والأعرج وأبو جعفر يزيد

---

(١) هو من سادة التابعين ، روى الحروف عن أبي هريرة ، عرض عليه أبو عمرو ، (ت ١٠٥ هـ) ، ترجم في طبقات خليفة ٧٠٢ ، وطبقات القراء ٥١٣/١

(٢) قوله : «الذي ... الذكر» سقط من : ص .

(٣) هو سعيد ، أبو محمد ، عالم التابعين ، قرأ على ابن عباس وأبي هريرة وروى عن عمر وعثمان ،وردت عنه رواية الحروف ، قرأ عليه عرضاً الزُهري ، (ت ٩٤ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ١١٩/٥ ، وطبقات القراء ٣٠٨/١

وشَيبة والضَحّاك وابن أبي إسحاق وعيسى والأعمش[١] •

« ٦٣ » قوله[٢] : (وقالوا اتَّخَذَ الله ولَداً) قرأه ابن عامر بغير واو ، جعله مستأنفاً غير معطوف على ماقبله • وقد عُلِم أن المخبَر عنه بهذا القول هو المخبر عنه ، بمنع ذكرِ الله في المساجد ، والسَعي في خرابها ، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام بغير واو • وقرأ الباقون : « وقالوا » بالواو[٣] على العطف على ماقبله لأن الذين أخبر الله عنهم ، بمنع ذلك في المساجد ، والسعي في خرابها ، هم الذين قالوا : اتخذ الله ولداً ، فوجب عطف آخر الكلام على أوله ، لأنه كله إخبار عن النصارى •وكذلك هي[٤] في جميع المصاحف بالواو إلا في مصحف أهل الشام ، وإثبات الواو هو الاختيار ، لثباتها في أكثر المصاحف ، ولأن الكلام عليه كله قصة واحدة ، ولإجماع القراء عليه سوى ابن عامر[٥] •

« ٦٤ » قوله : (كن فيكونُ) قرأه ابن عامر بالنصب ومثله في آل عمران (فيكون ، ويعلمه) « ٤٧ ، ٤٨ » وفي النحل : (فيكونُ • والذين هاجروا) « ٤٠ ، ٤١ » وفي مريم : (فيكونُ • وإنّ الله) « ٣٥ ،٣٦ » وفي ياسين : (فيكونُ • فسبحان) « ٨٢ ، ٨٣ » وفي المؤمن : (فيكونُ • ألم تر) « ٦٨ ، ٦٩ »[٦] ووافقه الكسائي على النصب في النحل وياسين ، وقرأ ذلك الباقون بالرفع •

---

(١) تفسير ابن كثير ١/١٥٠ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١٢/أ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١٧/ب .

(٢) ب : «تم الجزء الخامس وهو الربع من كتاب الكشف في القراءات السبع يتلوه إن شاء الله في الربع الثاني قوله : (قالوا اتخذ الله ولدا) .

(٣) ب : « الواو » وبالجار وجهه كما في : ص .

(٤) لفظ «هي» سقط من : ص .

(٥) الحجة في القراءات السبع ٦٥ ، وزاد المسير ١/١٣٥ ،وتفسير ابن كثير ١/١٦٠ ، وتفسير النسفي ١/٧١ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١٢/ب ، والمصاحف ٤٤ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١٧/أ ، والمقنع ١٠٢

(٦) سيأتي ذكر بعض هذه الأحرف في سورة مريم ، الفقرة «١٧» ويس ، الفقرة «١٥» ، والمؤمن ، الفقرة «١١» .

« ٦٥ » فوجه النصب مُشكل ضعيف ، وذلك أنه جعله جواباً بالفاء للفظ « كن » ، إذا كان لفظه لفظ الأمر ، وإن كان معناه غير الأمر فهو ضعيف ، لأن « كن » ليس بأمر ، إنما معناه الخبر ، إذ ليس ثَمّ مأمور ، يكون « كن » أمراً له . والمعنى : فإنما يقول له : كن فيكون فهو يكون ، ويدلّ على أن « فيكون » ليس بجواب لـ « كن » أن الجواب بالفاء ، مُضارَع به (٦٧/أ) الشرط ، وإلى معناه يؤول في التقدير ، فإذا قلت : اذهَب فأكرمَك ، فمعناه : إن تذهب فأمكرك، ولا يجوز أن تقول : اذهب فتذهب ، لأن المعنى يصير : إنْ تذهب تذهب ، وهذا لا معنى له ، وكذلك « كن فيكون » يؤول معناه ، إذا جعلت « فيكون » جواباً أن تقول له : أن يكون فيكون[1] ، ولا معنى لهذا ، لأنه قد اتفق فيه الفاعلان ، لأن الضمير الذي في « كن » وفي « يكون » الشيء[2] ولو اختلفا لجاز كقولك: اخرج فأحسن إليك ، أي : إن تخرج أحسنت إليك . ولو قلت : قم فتقوم ، لم يحسن ، إذ لا فائدة فيه ،لأن الفاعلين واحد ، ويصير التقدير : إن تقم تقم . فالنصب في هذا على الجواب بعيد في المعنى .

« ٦٦ » ووجه قراءة من رفع « فيكون » في ذلك أنه جعل « فيكون » منقطعا مِمّا قبله مستأنفاً ، لمّا امتنع أن يكون جواباً في المعنى ، رفعه على الابتداء ، فتقديره : فهو[3] يكون . وهو وجه الكلام ، والاختيار ، وعليه جماعة القراء وبه يتمّ المعنى . فأما اختصاص الكسائي للنصب في النحل وياسين فهو حسن قوي ، لأن فيه « أن يقول » فعطف « فيكون » على « يقول »،ثم[4] ينصب « فيكون » على الجواب . إنما نصبُه على العطف على « تقول » ، وكذلك آخر « يس » فيه « أن يقول » ، فعطف على « يقول »[5] وهو حسن ، لكن الرفع عليه

---

(١) ب : «له يكن يكن» ووجهه كما في : ص .
(٢) ب : «الشيء» وتصويبه من : ص .
(٣) ب : «هو» وبالفاء وجهه كما في : ص .
(٤) ب : «لم» وتصويبه من : ص .
(٥) قوله : «الجواب .. على يقول» . سقط من : ص .

الجماعة ، وهو على الاستئناف والقطع والابتداء كالأول[١] .

« ٦٧ » قوله : (ولا تُسأل عن أصحاب الجحيم) قرأه نافع بفتح التاء والجزم ، على النهي من السؤال عن ذلك ، وفي النهي معنى التعظيم لِما هم فيه من العذاب ، أي : لاتَسأل يا محمد عنهم ، فقد بلغوا غاية العذاب التي ليس بعدها مستزاد . وقد رُوي أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل : أي أبويه أحدث موتاً ليستغفر له ، فنزلت الآية على النهي ، عن السؤال ، عن أصحاب الجحيم ، ورُوي أنه قال : ليت شِعري مافعل أبواي ؟ فنزل النهي عن السؤال عنهما ، فدلّ النهي على صحة الجزم . وبذلك قرأ ابن عباس ، وقرأه الباقون بضمّ التاء ، والرفع على النفي والعطف على (بشيراً ونذيراً) [فهو في موضع الحال تقديره : إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً][٢] ، وغير سائل عن أصحاب الجحيم . ويجوز أن يرفع على الاستئناف . والرفع هو الاختيار ، لأن عليه جماعة القراء ، ولأن ابن مسعود قرأه : « وما تسأل » فهذا يُبيِّن معنى الرفع ويقويه . وأيضاً فإن في قراءة أبيّ : (وإن تَسأل) . فهذا أيضاً يُبيِّن معنى الرفع والاستئناف ، ويُقوّي الرفع أن قبله[٣] خبرا ، وبعده خبر ، فيجب أن يكون هذا خبرا ليطابق ماقبله وما بعده (٦٧/ب) ويدل على قوة الرفع [قوله :][٤] (ليس عليك هداهم) « البقرة ٢٧٢ » ، وقوله : (ما على الرسولِ إلاّ البلاغُ) « المائدة ٩٩ » ويقوّي الرفع أيضاً أنه ، لو كان نهياً لكان بالفاء ، كما تقول : أعطيتك مالا فلا تسألني غيره . وبالرفع قرأ الحسن وأبو رجاء وقتادة وابن أبي إسحاق والجَحْدري وعيسى بن عمر وغيرهم[٥] .

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٥٢٩ ، وزاد المسير ١٣٦/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٩/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١٣/أ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١٨/أ .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ص : «أيضا انه لو كان نهيا لكان بالفاء لأن قبله» .

(٤) تكملة مناسبة من : ص .

(٥) الحجة في القراءات السبع ٦٣ ، وزاد المسير ١٣٧/١ ، وإيضاح الوقف والا بتداء ٥٣٠ ، وتفسير ابن كثير ١٦٢/١ ، وتفسير النسفي ٧٢/١

« ٦٨ » قوله : (إبراهيم) قرأه هشام بألف في موضع الياء في ثلاثة وثلاثين موضعاً، في البقرة خمسة عشر موضعاً ، وقد ذكرنا مواضع الباقي منها في الكتاب الأول[١] . ورُوي عن ابن ذكوان أنه قرأ في البقرة خاصة بألف ، وبالوجهين قرأتُ ، وقرأ باقي القراء ، في ذلك كله ، بالياء ، وهو الاختيار ، اتباعاً للمصحف ، ولأن عليه لغة العامة ، وعليه الجماعة ، والألف لغة شامية قليلة[٢] .

« ٦٩ » : (واتَّخِذوا من) قرأه نافع وابن عامر بفتح الخاء ، على الخبر ، عمّن كان قبلنا من المؤمنين ، أنهم اتخَذوا مِن مقام إبراهيم مصلى ، فهو مردود على ماقبله من الخبر وما بعده ، والتقدير : واذكر يا محمد إذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمْنا ، واذكر إذ اتّخذ الناس من مقام إبراهيم مصلى ، واذكر إذ عهدنا إلى إبراهيم . فكله خبر ، فيه معنى التنبيه والتذكير لما كان ، فحُمِل على ماقبله وما بعده ، ليتّفِق الكلام ويتطابق ، فـ « إذ » محذوفة مع كل خبر ، لدلالة « إذ » الأولى الظاهرة على ذلك . وقرأ باقي القراء بكسر الخاء ، على الأمر ، بأن يتخذ من مقام إبراهيم مصلى . وبذلك أتت الروايات عن النبي عليه السلام[٣] وروي أن النبي عليه السلام أخذ بيد عمر رضي الله عنه ، فلمّا أتيا المقام قال عمر : هذا مقام أبينا إبراهيم ؟ فقال النبي : نعم . فقال عمر : أفلا نتّخِذه مصلى ؟ فأنزل الله جلّ ذكره : « واتّخِذوا من مقام إبراهيم مصلى » على الأمر بذلك ، أي افْعَلوه[٤] وروى

---

(١) يعني كتابه «التبصرة» وقد عَدَدها في الورقة ٥٢/ب ـ ٥٣/أ ، وكذلك في التيسير ٧٦ـ٧٧ ، والنشر ٢/٢١٣

(٢) يذكر ابن خالويه في اسم « إبراهيم » أربع لغات ، وابن الجوزي ست لغات ، انظر إعراب ثلاثين سورة ٤ ، وزاد المسير ١/١٣٩ ، وانظر أيضا المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٠/أ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١٣/ب .

(٣) يروي مسلم في صحيحه « كتاب الحج ـ باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم» بسنده عن جابر بن عبد الله في حديث طويل ، ذكر فيها قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بكسر الخاء . وانظر ايضا تفسير ابن كثير ١/١٧٠

(٤) ذكره ابن كثير في تفسيره عن عثمان بن أبي شيبة من طريق أبي ميسرة انظر التفسير ١/١٦٩

مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر[١] أن النبي عليه السلام أتى مقام إبراهيم، فسبقه إليه عمر ، فقال عمر : يارسول الله ، هذا مقام أبيك إبراهيم الذي قال الله : واتخذوا مِن مقام إبراهيم مصلى ؟ قال النبي : نعم هذا مقام أبينا إبراهيم الذي قال الله : واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ،[٢] فسُئل مالك أهكذا قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم : واتّخِذوا ، قال : نعم[٣] . يعني بكسر الخاء ، على الأمر . وروى أبو عُبيد عن جابر بن عبد الله أن النبي عليه السلام استلم الحجر ، ورَمَل ثلاثة أشواط ، ومشى أربعة حتى إذا فرغ عمَد إلى مقام إبراهيم فصلّى خلفه ركعتين ، وقرأ (٦٨/أ) (واتّخِذوا مِن مقام إبراهيم مصلى)[٤] ، وقال أبو عبيد : فلا أعلمه قرأها في حديثه ، إلاّ بكسر الخاء ، وكسر الخاء على الأمر هو الاختيار ، لِما ذكرنا عن النبي عليه السلام في ذلك ، ولأن عليه جماعة القراء ، وهو اختيار أبي عبيد وأبي حاتم وغيرهما ، وهي قراءة العامة في أكثر الأمصار . وأسند القراءة بها أبو حاتم إلى النبي عليه السلام وإلى عمر . وبذلك قرأ أبو جعفر يزيد وعطاء وابن مُحَيصِن وشِبل والأعرج وطلحة والأعمش والجَحدري وابن وَثّاب وأصحاب ابن مسعود[٥] .

---

(١) هو جابر بن عَبد الله الذى روى مسلم من طريقه غير حديث في حجة النبي صلى الله عليه وسلم .مفتي المدينة في زمانه ، وآخر من شهد بيعة العقبة ، حمَل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عِلما كثيرا ،وشهد الخندق وبيعةالرضوان، (ت ٧٨ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٤٣

(٢) ذكره ابن كثير عن ابن أبي حاتم بالطريق نفسه انظر تفسير ابن كثير ١٦٩/١

(٣) ذكره أيضا ابن كثير بالطريق نفسه ثم قال : هكذا وقع في هذه الرواية وهو غريب ، وقد روى النّسائي من حديث الوليد بن مسلم نحوه ، انظر الإحالة المتقدمة .

(٤) انظر الفقرة نفسها الملاحظة « ٣ » .

(٥) التبصرة ٥٣/أ والحجة في القراءات السبع ٦٤ ، وزاد المسير ١٤٢/١ ، وتفسير ابن كثير ١٦٨/١ ، وتفسير النسفي ٧٤/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٣٢ ، والنشر ٢١٤/٢

« ٧٠ » قوله : (فأُمَتِّعُه) قرأه ابن عامر مخفّفاً ، وشدّده الباقون .

« ٧١ » ووجه التخفيف أنه جعله مِن « أمتع » ، و « أمتع » لغة في « متّع » ، وكلاهما بمعنى ، غير أن التشديد ، فيه معنى تكرير الفعل ، وبالتخفيف قرأ ابن عباس وابن مُحَيصِن وشِبْل .

« ٧٢ » فأما مَن شدّده فإنه حمله على إجماعهم على التشديد في قوله : (تمتّعوا في داركم) « هود ٦٥ » و (تمتّع بكفرك) « الزمر ٨ » و (يمتّعكم متاعاً) « هود ٣ » ، وهو كثير في القرآن من « متع » ، فحمل هذا عليه ، وهو الاختيار ، لِما فيه من معنى التكرير ، ولإجماع القراء عليه ، وليُلحَق بنظائره ، مِمّا لم يختلف في تشديده مما ذكرنا ، وبالتشديد قرأ أبو عبد الرحمن السُّلَمي والأعرج وأبو جعفر يزيد وشَيبة ، وبه قرأ أبَيّ والحسن ومجاهد وأبو رجاء والجَحْدري وعيسى بن عمر والأعمش والأعرج ، وهو اختيار أبي عبيد وأبي حاتم، وعليه قراءة العامة في الأمصار[1] .

« ٧٣ » قوله : (وَوصّى)[2] قرأه نافع وابن عامر بهمزة مخفّفاً ، وشدّد الباقون مِن غير همز ، وهما لغتان : وصّى وأوصى بمعنى واحد . وقوله : (توصية) « يس ٥٠ » يدلّ على « وصّى » مُشدَّداً ، وكذلك قوله : (وصّاكم) « الأنعام ١٤٤ » وقوله : (يوصيكم) « النساء ١١ » و (يوصي بها) « النساء ١١ » و (تُوصون) « النساء ١٢ » يدل على « أوصى » مخففاً ، فالقراءتان متوافقتان ، غير أن التشديد ، فيه معنى تكرير الفعل ، فكأنه أبلغ في المعنى ، وهو الاختيار ، لإجماع أكثر القراء عليه ، ولزيادة الفائدة التي فيه ، وبالتشديد قرأ الحسن وأبو رجاء وقتادة وشِبل ، وفي حرف ابن مسعود «فوصّى»

(١) زاد المسير ١/١٤٣ ، وشذّذ ابنُ كثير قراءة التخفيف انظر التفسير ١/١٧٥

(٢) سيأتي ذكر هذا الحرف في السورة نفسها ، الفقرة «١١١» .

بالفاء(١) مشدّدا ، والتشديد اختيار أبي حاتم ، والمصاحف تختلف فيه ، فمصاحف أهل المدينة والشام فيها ألف بين الواوين ، وسائر مصاحف الأمصار لا ألفَ فيها بين الواوين(٢) .

« ٧٤ » قوله : (أم تقولون) قرأه ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي بالتاء على المخاطبة ، وحسُن ذلك لأنه (٦٨/ب) أتبعه ماقبله من الخطاب وما بعده،وذلك قوله: (أتحاجّوننا في الله وهو ربّنا وربّكم ولنا أعمالُنا ولكم أعمالُكم) « ١٣٩ » وقوله : (أأَنتم أعلم أم الله) ، فأجرى الكلام على نسَق واحد في المخاطبة ، وقرأه الباقون بالياء على أنه إخبار عن اليهود والنصارى ، وهم غُيَّب، فجرى الكلام على لفظ الغيبة . وأيضاً فإن قبله كلاما في معناه بلفظ(٣) الغيبة وهو قوله : (فإن آمنوا) « ١٣٧ » وقوله : (فقد اهتَدوا) ، وقوله : « فإن تولَّوا فإنما هم في شقاق) ، وقوله : (فسيكفيكَهُم اللهُ) كله بلفظ الغيبة ، إخباراً عن اليهود والنصارى ، فجرى « أم يقولون » بالياء على ذلك كله ، والاختيار الياء ، وبه قرأ الحسن وأبو عبد الرحمن وأبو رجاء وقتادة وأبو جعفر يزيد وشَيبة ، وهو اختيار أبي حاتم(٤) .

« ٧٥ » قوله : (لرؤوفٌ) قرأه الحرميان وحَفص وابن عامر بواو بعد الهمزة ، وقرأه الباقون بغير واو ، وهما لغتان ، يأتي اسم الفاعل على « فعول »

---

(١) ب : «مسعود بالصاد» وتصويبه من : ص .

(٢) التيسير ٧٧ ، والنشر ٢/٢١٥ ، والحجة في القراءات السبع ٦٦ ، والمقنع ١٠٢ ، ويتعدّد ابن الجوزي نظائر لهذا الحرف انظر زاد المسير ١/١٤٨ ، وتفسير ابن كثير ١/١٨٥ ، وتفسير النسفي ١/٧٦ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١٤/أ .

(٣) قوله : «الغيبة وأيضا ... بلفظ» سقط من «ص» بسبب انتقال النظر .

(٤) التبصرة ٥٣/ب ، وتفسير النسفي ١/٧٨

وعلى « فعل » لكن باب « فَعول » اكثر من باب « فعل » في الاستعمال ، يقول: رجل ضروب وشكور ، فهو أكثر من قولك : رجل حذر . والقراءتان متوازتتان ، لكن حذف الواو أخفّ في القراءة ، وإثباتها أكثر في الاستعمال لنظائره[1] .

« ٧٦ » قوله : (هو مُولّيها) قرأه ابن عامر بالألف بعد اللام ، وقرأ الباقون بالياء .

« ٧٧ » ووجه القراءة بالألف أنه جعل الفعل للمفعول ، فهو فعل لم يُسمّ فاعله ، فعدّى الفعل إلى مفعولين : الأول قام مقام الفاعل ، مُستتر في « مولّيها » وهو ضمير « هو » ، والثاني الهاء في « مولّيها » ، تعود على الوجهة ، أي : الله يُولّيه إياها ، والهاء والألف لوجهة ، والتقدير : ولكل فريق وجهة اللهُ موليها إياه . ويجوز أن يكون الضمير المرفوع لكبرائهم وساداتهم ، هم يولونهم إياها ، كما قال عنهم : (إنّا أطعنا سادتنا وكبراءَنا) « الأحزاب ٦٧ » وبالألف قرأ ابن عباس وأبو رجاء .

« ٧٨ » ووجه القراءة بالياء أنه بنى الفعل للفاعل ، وهو الله جلّ ذكره ، والمفعول الثاني محذوف تقديره : ولكل فريق وجهة اللهُ مولّيها إياه . فالقراءتان ترجعان إلى معنى ، ودلّ على ذلك قوله : (فلَنُولّينّك قِبْلةً ترضاها) «١٤٤»، ويجوز في هذه القراءة ، أن يكون الضمير المرفوع ، ويكون التقدير : هو مُولّيها نفسه ، وحسُن حذف المفعول الثاني ، لتقدّم ذكره في أول الكلام ، والاختيار القراءة بالياء لإجماع القراء على ذلك ، وعليه قراءة العامة في الأمصار[2] .

« ٧٩ » قوله : (يعملون) « ١٤٤ » ، (ولئن أتيت) « ١٤٥ » قرأه ابن

---

(١) زاد المسير ١/١٥٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٠/ب .
(٢) الحجة في القراءات السبع ٦٧ ، وزاد المسير ١/١٥٩ ، وتفسير ابن كثير ١/١٩٤ ، وتفسير النسفي ١/٨٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١٩/أ .

(٦٩/أ) عامر وحمزة والكسائي بالتاء ، وقرأه الباقون بالياء •

ووجه القراءة بالتاء ، أنه أجراه على المخاطبة التي قبله في قوله : (وحيثُ ما كُنتم فولّوا وجوهَكم شطره ــ وما الله بغافل عما تعملون) أي : مِن توليتكم •

« ٨٠ » ووجه القراءة بالياء ، أنه أجراه على ما قرب منه ، من لفظ الغيبة في قوله : (وإن الذين أوتوا الكتاب ليعلمون) ثم قال : (وما الله بغافل عمّا يعملون) أي عمّا يعمل الذين أوتوا الكتاب في أمر القِبلة • وقراءة أيضاً ما بعده في قوله : (ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب) « ١٤٥ » وقوله:(ما تَبعوا قِبْلَتَك)، وقوله : (وما أنت بتابع قبلتهم ــ ولئن اتَّبعْتَ أهواءَهم) فكله أتى على لفظ الغيبة ، فحمل « يعملون » عليه • والتقدير : وما الله بغافل عما يعملون ، ولئن أتيتهم بكل آية ماتبعوا قِبلتك ، يعني بذلك كله اليهود ، وهم غَيَب • والياء في ذلك كله الاختيار ، لتطابق الكلام مِن قبل ومِن بعد ، على لفظ الغيبة ، ولأن المراد بذلك كله اليهود ، وهم غُيَّب ، ولِما قدّمنا من اختيار الياء ، إذا وقع الاختلاف على الياء والتاء في قول ابن مسعود وابن عباس[1] •

« ٨١ » قوله : (تعملون • ومِن حيث) قرأه أبو عمرو بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء •

« ٨٢ » ووجه القراءة بالياء أنه أجراه على لفظ الغيبة والإخبار عن اليهود ، الذين يُخالفون النبي في القِبْلة وهم غُيَّب • فالتقدير : وَلِّ وَجهَك يا محمد نحو المسجد الحرام ، وما الله بغافل عمّا يعمل مَن يُخالفك مِن اليهود في القِبْلة •

« ٨٣ » ووجه القراءة بالتاء أنه مردود على ماقبله ، من الخطاب للنبي عليه السلام وأصحابه ، في قوله :(فولِّ وجهَك) ، والمعنى : فوَلّوا وجوهكم شطر

---

(١) راجع الفقرة الرابعة والعشرين مِن هذه السورة ، وانظر الحجة في القراءات السبع ٥٩ ، وتفسير ابن كثير ١٩٥/١ ، وتفسير النسفي ٨٣/١

المسجد الحرام ، وما الله بغافل عما تعملون ، أيها المؤمنون من توليتكم نحو المسجد الحرام . وأيضاً فإن بعده مخاطبة أخرى في قوله : (فولّوا وجوهكم شطره) وقوله: (عليكم حُجّة) ، وقوله : (فلا تخشوهم) ، وقوله (ولأتمّ نِعمتي عليكم ولعلّكم تهتدون) ، فكله خطاب ، فحمل « تعملون » عليه في الخطاب للحمل[1] على ماقبله وما بعده ، مِن المخاطبة ، وهو الاختيار ، للإجماع عليه ، ولأنه أحسن مطابقة لِما قبله وما بعده[2] .

« ٨٤ » قوله : (لئلا) قرأه ورش بياء مفتوحة ، هي بدل مِن همزة مفتوحة (٦٩/ب) لانكسار ماقبلها ، فهي بمنزلة الثانية ، في قوله : (مِن الشهداء أن تضلّ) « البقرة ٢٨٢ » واعتدّ باللام وبحركتها ، فسهّل الهمزة على حكمها ، وقرأه الباقون بالهمز على الأصل ، لأنها « أن » الناصبة للفعل ، دخلت عليها اللام، فهي في تقدير المبتدأ بها ، لأن اللام زائدة ، وحقّ الهمزة المبتدأ بها التحقيق ، فأجروها على التحقيق لذلك وهو الاختيار ، لأنه الأصل ، ولأن اللام زائدة ، ولأنه إجماع من القراء ، غير ورش ، وغير حمزة ، إذا وقف فإنه يبدل من الهمزة ياء مفتوحة كورش ، وعنه فيه اختلاف وقد ذكرناه[3] .

« ٨٥ » قوله : (ومن تَطَوّع) قرأه حمزة والكسائي بالياء ، وتشديد الطاء ، والجزم ومثله الثاني في هذه السورة[4] ، وقرأه[5] الباقون بالتاء وتخفيف الطاء ، وفتح العين .

« ٨٦ » ووجه القراءة بالجزم والياء أنه حمل على لفظ الاستقبال في اللفظ والمعنى ، وأصله « يتطوع » فجزم بالشرط بـ «مَن » ، وأُدغمَت التاء في الطاء ، فشُدّدت الطاء لذلك . وحسُن الإدغام لنقل التاء إلى القوة ، وكان لفظ الاستقبال

---

(١) ص : «فحمل مـا» .
(٢) التيسير ٧٧ ، وتفسير ابن كثير ١/١٩٥ ، وتفسير النسفي ١/٨٣
(٣) راجع «باب علة الاختلاف في الوقف على الهمز» الفقرتين «٧و ٨» .
(٤) الحرف فيها هو (آ ١٨٤) .
(٥) ب : «وقرأ» ورجّحت ما في : ص .

أولى به ، لأن الشرط لا يكون إلا بمستقبل ، فطابق[١] بذلك بين اللفظ والمعنى ، والتقدير : فمن تطوّع فيما يستقبل خيراً فهو خير له ، فإن الله شاكر لفعله ، عليم به .

« ٨٧ » ووجه القراءة ، بالتاء وفتح العين ، أنه استغنى بحرف الشرط عن لفظ الاستقبال ، لأن حرف الشرط يدل على الاستقبال ، فأتى بلفظ الماضي ، وكان ذلك أخفّ من لفظ المستقبل ، الذي تلزمه الزيادة والإدغام والتشديد ، والماضي في موضع جزم بالشرط . ويجوز في هذه القراءة أن تكون خبراً غير شرط ، و« من » بمعنى الذي . والماضي ، لفظه كمعناه ، ماض أيضاً ، والمعنى : فالذي تطوع فيما مضى خيراً فإن الله شاكر لفعله عليم به ، و « فهو خير له » أي : مؤخر له ، ولا يكون للماضي موضع الإعراب على هذا ، والاختيار القراءة بالتاء وفتح العين ، لأنها أعم ، إذ تحتمل معنيين ، ولأن [أهل][٢] الحرمين وعاصما عليها ، ولخفّتها[٣] ، وهي اختيار أبي حاتم وأبي عبيد[٤] .

« ٨٨ » قوله : (الرِّياح) قرأه حمزة والكسائي بالتوحيد ، ومثله في الكهف والجاثية[٥] ، ووافقهما ابن كثير على التوحيد أيضاً في الأعراف والنمل وفاطر ، والثاني من الرّوم[٦] وقرأه[٧] الباقون بالجمع في السبعة ، وتفرّد نافع بالجمع في إبراهيم والشورى[٨] ، وتفرّد حمزة بالتوحيد في سورة

(١) ب : «وطابق» وبالفاء وجهه كما في : ص .
(٢) تكملة لازمة من : ص .
(٣) ص : «عليهما ، ولخفتهما» .
(٤) زاد المسير ١٦٤/١ ، وتفسير النسفي ٨٥/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١٩/ب .
(٥) الحرفان هما (آ ٤٥ ، ٥) ، وسيأتي نظائره في سورة الأعراف ، الفقرة «٢٧» ، وإبراهيم ، الفقرة «٣» ، والملائكة ، الفقرة «١» والشورى ، الفقرة «٢» .
(٦) الأحرف على ترتيب ذكرها : (آ ٥٧ ، ٦٣ ، ٤٨ ، ٩) .
(٧) ب : «وقرأ» ورجحت ما في : ص .
(٨) الحرفان هما (آ ١٨ ، ٣٣) .

الحجر[١] ، وتفرَّد ابن كثير بالتوحيد في سورة الفرقان[٢] ، فذلك أحد عشر موضعاً .

« ٨٩ » ووجه القراءة (٧٠/أ) بالجمع في « تصريف الرياح » هو إتيانها من كل جانب ، وذلك معنى يدل على اختلاف هبوبها ، فهي رياح لا ريح ، لأن الريح الواحدة ، إنما تأتي من جانب واحد ، فكان لفظ الجمع فيها أولى ، لتصرّفها من جهات فيكون لفظها مطابقاً لمعناها في الجمع . وأيضاً فإن هذه المواضع أكثرها لغير العذاب .وقد قال النبي عليه السلام حين رأى ريحاً هبَّت : « اللّهمَّ اجْعلْها رياحاً ولا تجعلها ريحاً »[٣] ، فعُلِم أن الريح بالتوحيد أكثر ما تقع في العذاب والعقوبات ، وليست هذه المواضع في ذلك . واعلم أن الرياح بالجمع تأتي في الرحمة ، فواجب من الحديث أن يقرأ بالجمع إذ ليست للعقوبات .

« ٩٠ » ووجه القراءة بالتوحيد أن الواحد ، يدلّ على الجمع ، لأنه اسم للجنس[٤] فهو أخفّ في الاستعمال ، مع ثبات معنى الجمع فيه ، والاختيار الجمع، لأن عليه الأكثر من القراء ، ولأنه أبين في المعنى ، لأنه موافق للحديث[٥] .

« ٩١ » قوله : (ولو يَرى) قرأه نافع وابن عامر بالتاء ، على المخاطبة للنبي عليه السلام ، لأن عليه نزل القرآن ، فهو المخاطب به ، وهو الفاعل لـ « ترى » ، ويقوّي ذلك قوله : (ويوم القيامة ترى الذين) « الزمر ٦٠ » وقوله : (ولو ترى إذ وُقِفوا) « الأنعام ٢٧ » و (ترَى إذ فَزِعوا) « سبأ ٥١ » و (لو ترَى إذ

(١) هو (آ ٢٢) .
(٢) هو (آ ٤٨) .
(٣) مسند الإمام الشافعي «باب الاستسقاء» ١٧٥ ، يرويه عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي وهو متروك كما في التقريب ، وشيخه العلاء بن راشد وهو مجهول كما في تعجيل المنفعة .
(٤) ب : «الجنس» ورجحت ما في : ص .
(٥) التيسير ٧٨ ، وزاد المسير ١٦٨/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٠١/١ ، وتفسير النسفي ٨٦/١

يَتوفّى) « الأنفال ٥٠ » فكله[1] إجماع على الخطاب للنبي [صلى الله عليه وسلم ، فجرى هذا على نظائره ، الجمع عليها ، ومعنى الخطاب للنبي][2] هو التنبيه لغيره ، وخطاب الله عزّ وجل للنبي خطاب للخلق كافة لأنه صلى الله عليه وسلم ، قد كان عالماً بحال ، ما يصير إليه الذين ظلموا عند رؤيتهم العذاب . ويجوز أن يكون الخطاب للظالمين . والتقدير : قل يا محمد للظالم : لو ترى الذين ظلموا ، فتكون القراءتان بمعنى واحد على هذا التأويل ، وقرأ الباقون بالياء ، جعلوا الفعل للذين ظلموا ، لأنهم لم يعلموا قدر مايصيرون إليه من العذاب كما علمه النبي والمؤمنون ، فهم أولى أن يُسند إلى إليهم الفعل ، لجهلهم بما يؤول إليه أمرهم ، [مَن][2] أن يسند إلى النبي عليه السلام ، لأنه كان عالماً بذلك . وأيضاً فقد تقدّم قبله لفظ غيبة ، في قوله : (ومِن الناس مَن يتّخذ مِن دون الله أندادا) بعد قوله : (إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار) « ١٦١ » فهم الظالمون المذكورون بعد « تَرى » ، فجرى لفظه على الغيبة ، لِما تقدّم من ذكرهم على لفظ الغيبة أيضاً . فإن بعده لفظ خبر عن غَيَب في قوله : (كذلك يُريهم اللهُ أعمالهم) « ١٦٧ » . وقوله : (ولو ترى) ، في قراءة من قرأ بالتاء ، يحتمل أن يكون من رؤية البصر ، وأن القوة هي[3] المفعول ، ويحتمل أن يكون من رؤية القلب ، فيسدّان مسدّ المفعولين (٧٠/ب) . وإذا قُرِىء بالتاء بعُد أن يكون من رؤية البصر ، لأن « الذين ظلموا » مفعول « ترى » ، لأنه إنما يتعدّى [إلى][2] مفعول واحد ، فتبقى « أن » لا عامل فيها ، ويبعُد أيضاً أن يكون من رؤية القلب ، لأنه ليس في الكلام مفعول ثان لأنه يتعدّى إلى مفعولين[4]

(١) ب : «وكله» وبالفاء وجهه كما في : ص .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ب : «هو» وتصويبه من : ص .

(٤) ب ، ص : «مفعولين من رؤية القلب» ولا وجه لعبارة «من رؤية القلب» إلا إذا تقدمتها عبارة : «إذا كان» إيضاحا لنوع الفعل ، ورجحت طرحها .

الأول « الذين ظلموا » ولا مفعول ثان في الكلام ، ولا يحسن أن يكون « أن القوة » المفعول الثاني ، لأن الثاني في هذا الباب هو الأول في المعنى لأنه إنما يدخل على الابتداء والخبر . وليس « أن القوة » هي « الذين ظلموا » فلا بد من إضمار فعل يعمل في « أن » ، تقديره : لرأيت يامحمد أن القوة ، أو لعلمت أن القوة ، أو لرأوا أن القوة ، أو لعلموا أن القوة ، ونحوه ، ولا بد أن يقتصر بـ « ترى » على رؤية البصر ، إذ ليس في الكلام مفعول ثان . فالقراءة بالياء أقوى في المعنى ، وفي الإعراب ، وفي قلة الإضمار ، وعليها أكثر القراء ، وعلى الياء حضّ ابن مسعود وابن عباس ، وهو اختيار أبي عبيد ، وبه قرأ مجاهد وابن مُحَيصِن وابن أبي إسحاق وطلحة وعيسى بن عمر والأعمش[١] .

« ٩٢ » قوله : (إذ يَرون) قرأه ابن عامر بضمّ الياء ، على مالم يُسمّ فاعله ، فلم يضف الفعل إليهم ، كما قال : (كذلك يُريهم الله) فلم يضف الفعل إليهم[٢] ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، على أنه أضاف الفعل إلى « الظالمين » ، كما قال : (وإذا رأى الذين ظلموا العذاب) « النحل ٨٥ » ، وقال : (ورأوا العذاب) « البقرة ١٦٦ » فأضاف الفعل إليهم ، فحمل هذا على ذلك ، وهو الاختيار ، وعليه الجماعة[٣] .

« ٩٣ » قوله : (خُطُوات) قرأه ابن عامر والكسائي وحَفْص وقنبل بضمّ الطاء حملا على [أصل][٤] الأسماء ، لأن الأسماء يلزمها في الجمع الضم في نحو : « غرفة ، وغرفات » فضمّ « خطوات » ، على الأصل ، وهي لغة أهل

---

(١) الحجة في القراءات السبع ٦٨ ، وزاد المسير ١/١٧٠ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٣٨ ، وتفسير ابن كثير ١/٢٠٣ ، وتفسير النسفي ١/٨٧ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١١/أ ، والنشر ٢/٢١٦ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٢٠/أ .

(٢) قوله : «كما قال ... إليهم» سقط من : ص .

(٣) التبصرة ٥٤/أ .

(٤) تكملة لازمة من : ص .

الحجاز ، وقرأ الباقون بإسكان الطاء تخفيفاً ، لاجتماع ضمتين وواو ، لأنه جمع ، ولأنه مؤنث ، فاجتمع فيه ثقل الجمع ، وثقل التأنيث ، وثقل الضمّتين والواو ، فحسُن فيه التخفيف ، وقوي ، وأصله الضمّ ، ولا يحسُن أن يقال : تُركت الطاء على سكونها في الواحد ، لأن الجمع يلزمه الضم . فإنما هي ضمة أُسكنت تخفيفاً، لِما ذكرنا ، لأن الضم ، في هذا الباب ، للفرق بين الاسم والصفة ، فالاسم يلزمه الضم لخفّته ، والصفة تسكن لثقلها ، وذلك للفرق بينهما ، والإسكان أولى لخفته، ولأن عليه أكثر القراء[1] .

«الاختلاف في اجتماع الساكنين»

« ٩٤ » إذا اجتمع ساكنان فالألف التي يبتدأ بها ، قبل الساكن الثاني ، مضمومة اختلف في ذلك ، فقرأ حمزة وعاصم بكسر الساكن الأول ، ومثلهما أبو عمرو ، غير أنه ضمّ اللام من « قل » ، والواو من « أو » وقرأ الباقون بالضم في الساكن الأول ، غير أن ابن ذكوان كسر التنوين (٧١/أ) خاصة ، إلا في موضعين ، فإنه ضمّهما ، وهما قوله في الأعراف : (برحمة ادخلُوا) « ٤٩ » وفي إبراهيم (خبيثة اجتُثّت) « ٢٦ » [وكسر باقو القراء][2] ذلك كله نحو : (ولقد استهزئ) « الأنعام ١٠ » و (قالت اخرُج) « يوسف ٣١ » و (مسحوراً ، انظر) « الإسراء ٤٧ ، ٤٨ » و (قل ادْعُوا) « الأعراف ١٩٥ » و (أو اخرُجوا) « النساء ٦٦ » و (أن اعبدوا) « المائدة ١١٧ » وشبهه[3] .

« ٩٥ » وحجة من كسر الأول أنه أتى به على أصل ما يجب [له][4] في التقاء

(١) زاد المسير ١٧٢/١ ، والنشر ٢٠٨/٢
(٢) تكملة لازمة من : ص .
(٣) راجع «باب علل الروم والإشمام» ، وانظر كتاب سيبويه ٣٢٩/٢ ،والنشر ٢١٧/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٥٣ وما بعدها .
(٤) تكملة موضحة من : ص .

الساكنين في الأسماء ، وقد تقدّم ذكر علة ذلك ، وحسن الكسر ، لأن هذه الحروف منفصلة من الفعل ، فلم تجر مجرى ألف الوصل في الضم ، لأن الألف متصلة •

« ٩٦ » وحجة من ضمّ أنه شبَّه هذه الحروف بألف الوصل ، لأن بها يوصل إلى الساكن كما يوصل[١] بألف الوصل ،فضمّها كما يضم ألف الوصل في الابتداء، لانضمام الثالث • وأيضا فإنه كُره الخروج من كسر إلى ضم ، ليس بينهما غير حرف ساكن ، والساكن غير حائل لضعفه ، فلا يُعتدّ به ، وألف الوصل لا حظ لها في الوصل ، ولا يعتدّ بها حاجزا ، فلمّا ثقل ذلك ضم الساكن الأول ، ليَتبع الضمُّ الضمّ ، فيكون أيسر عليه في اللفظ وأسهل ، وهي لغة • وأما تخصيص أبي عمرو للضمّ في لام « قل » وواو « أو » فإنه استثقل الكسر في « قل » وقبلها ضمة ، ثم يخرج إلى ضم ، فيصير كسرة بين ضمتين ، وذلك ثقيل ، فضمّ اللام ، ليتْبع الضم الضم ، فيخرج من ضم القاف إلى ضمّ اللام إلى ضمّ العين في : (قل أعوذ) فيعمل اللسان عملا واحدا ، فذلك أيسر ، وأخفّ في اللفظ من اللفظ بكسرة بين ضمتين • وأيضا فإن « قل » حُذفت منه واو ، فكان الضم في اللام أدل على الواو المحذوفة من الكسر • فأما ضمّه للواو من « أو » فإن الضم في الواو أخفّ من الكسر فيها ، لأن الضم منها ، وأيضا فإنه حملها على ما يفعل بواو الجمع في [قوله][٢] (اشتروا الضَّلالة) « البقرة ١٦ » وشبهه • فأما اختصاص ابن ذكوان بالضمّ في الموضعين المذكورين ، فإن الكلمة فيهما لما طالت ثقُلت ، فيثقل الكسر فيهما ، ثم الخروج إلى ضمّ ، فضمّ ، لأنه أيسر ، فيتبع الضمّ الضمّ ، وليجمع بين اللغتين ، والضمّ في [ذلك][٣] كله الاختيار ، لأن عليه أكثر القراء ، ولأنه أخف ، والكسر حسن ، لأنه الأصل في حركة التقاء الساكنين •

---

(١) قوله : «بألف الوصل ... كما يوصل» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظــر •
(٢) تكملة مناسبة من : ص •
(٣) تكملة لازمة من : ص •

فإن كانت الألف التي قبل الساكن الثاني تبتدأ بالكسر أو بالفتح ، فلا سبيل إلى ضمّ الساكن الأول ، إذ لا ضمّ بعده ، يكون تبعا له ، نحو (أنِ الحمدُ لله) « يونس ١٠ » و (أن استَغْفروا) « هود ٣ » . فأما قوله : (أن امشوا) « ص ٦ » ونحوه ، فالضمة في الشين عارضة ، وأصلها الكسر ، فلا يعتدّ بالضمة ، ولا بد من كسر الساكن الأول على الأصل ، لا يجوز غيره في هذا وشبهه .

قال أبو محمد : (٧١/ب) ونذكر(١) في هذا الموضع بابا في الحكم في التقاء الساكنين في الكلام والقرآن ، وأقسام ذلك ، يكون أصلا يعتمد عليه .

* * *

بـــاب

تفسير أقســـام التقـــاء الساكنين

« ٩٧ » اعلم أن التقاء الساكنين يجري في الكلام على تسعة أقسام ، وما علمتُ أن أحدا جمع هذه الأقسام ، ولا فسرها .

« ٩٨ » الأول : أن تتحرّك الساكن الأول بالكسر لا غير ، في كلمة أو في كلمتين ، نحو : « قم الليل ، وكم المال ، ونحو : اضرب ، واصنع » في الابتداء ، ألف الوصل ، كسرت لسكونها وسكون ما بعدها عند بعض النحويين(٢) ، فإن كان الثاني ، مما بعدها ، مضموما ضممتها ، كراهة للخروج مِن كسر إلى ضم في كلمة ، وكذلك إذا كان الثاني ، مِمّا بعد الساكن الثاني من كلمتين مضموما ، جاز الضم في الأول ، وهو ما ذكرنا نحو : (ولقد استُهزئ) « الأنعام ١٠ » ومِمّا كسر الأول فيه لالتقاء الساكنين قولهم : « يومئذ ، وحينئذ » . وقد مضى تفسيره لأن الذال انكسرت لسكونها وسكون (٣) التنوين ، الذي دخل بعدها ، عوضا من

(١) ب : «وقد ذكرت» ورجحت ما في : ص .
(٢) هم أهل الكوفة انظر إيضاح الوقف والابتداء ١٥٣ وما بعدها .
(٣) ب : «أو سكون» ورجحت ما في : ص .

القصة المحذوفة ، على ما فسّرنا . وقد تقدّم القول في العلة ، في اختيار الكسر في الأسماء ، لالتقاء الساكنين وفي الأفعال[١] .

« ٩٩ » الثاني : أن تحرك الساكن الثاني لالتقاء الساكنين ، بكسر أو ضم أو فتح ، فالكسر هو الأصل ، نحو : « هؤلاءِ ، وجَيرِ » والفتح لاستثقال الكسر بعد ياء ، نحو : « أين ، وكيف » ، والضم ، نحو : « حيثُ ، وقبلُ ، وبعدُ » وإنما وجب ذلك ، لأن هذه غايات الكلام ، لأن الحرف وقع بعدها ، فصار غاية الكلام . فلمّا احتيج إلى حركتها ، لالتقاء الساكنين حُرّكت بغاية الحركات ، وهي الضمّ . وقيل : حُركت بالضم ، ليدل ذلك على أنها حُرّكت بحركة ليست بأصل فيها ، لأنها تفتح وتكسر للإعراب ، تقول : حيثُ قبلك ومن [حيثُ][٢] قبلك ، فحُركت بالضم ، ليُعلم أنه ليس بإعراب فيها . وقيل حُرِّكت « حيث » بالضمّ ، لأن الياء أصلها واو ، وأصلها « حوث »[٣] ، فحُرِّكت بالضم ، لتدلّ الضمة على الواو المنقلبة إلى الياء[٤] . وقيل : حُرِّكت بالضم لقوتها ، لأنها تدل على مكانين ، تقول : زيد حيثُ عمرو قائم ، فدلّت على مكان لـ « زيد » ومكان لـ « عمرو » ، فلمّا تضمنت مكانين ، كلُّ واحد منهما رفَعَ اسما ، قويت فأُعطيت أقوى[٥] الحركات وهي الضم . ولو ظهر ما حُذف بعدها لم تكن إلا منصوبة .

« ١٠٠ » الثالث : أن تحذف الساكن الأول من كلمتين ، إذا كان[٦] حرف مدّ ولين ، فتحذفه لالتقاء الساكنين ، ويبقى ما قبله من الحركة ، يدل عليه ، وذلك قولك : يقي الرجل (٧٢/أ) وقوا الرجل ، وذا[٧] المال ، وإنما وجب الحذف لأنه

---

(١) راجع «باب علل الروم والإشمام» المتقدم .
(٢) تكملة لازمة من : ص .
(٣) وهي لغة طيء انظر مغني اللبيب ١٣١
(٤) قوله : «لأن الياء . . الى الياء» سقط من : ص .
(٥) ص : «أثقل» وهو بمعناه .
(٦) ب : «كان الأول» ووجهه إسقاط لفظ «الأول» كما في : ص .
(٧) ب : «وما» ورجحت ما في : ص .

حرف المد واللين ، إذا كان منفصلا لا يُحرك ، ولو حرك لانقلب همزة ، فتتغير[١] الكلمة فلمّا لم يكن سبيل إلى الحركة رُجع إلى الحذف ، وسهل الحذف ، لأن الحركة ، التي كانت قبل المحذوف ، تدل عليه ، لأن الفتحة تدل على الألف ، والضمّة تدل على الواو ، والكسرة تدل على الياء . ولو انفتح ما قبل الواو والياء لم يحذف الأول لالتقاء الساكنين ، وكنت تحرّكه بالكسر لالتقاء الساكنين ، نحو : (طَرفي النهار) « هود ١١٤ » ، و (بين يَدي الله) « الحجرات ١ » و (ألَّو استقاموا) « الجن ١٦ » وإنما امتنع الحذف ، لأنك لو حذفت لم يبق ما يدل على المحذوف ، لأن الذي يبقى هو فتحة ، والفتحة لا تدل على الياء ، ولا على الواو ، فلم يكن بدّ من الحركة .

« ١٠١ » الرابع : أن تحذف الساكن الأول من كلمة ، نحو تثنية[٢] « ذواتا »[٣] تدخل ألف التثنية فتجتمع ألفان : الألف الأصلية وألف التثنية ، فتحذف الأولى لالتقاء الساكنين ، وكانت أولى بالحذف من الثانية ، لأن الثانية تدل على التثنية والإعراب ، فلو حُذفت لم يبق دليل على « ذينك » ، ولم تجز الحركة في الأول ولا في الثاني ، لأنه يلزم قلب الألف همزة ، فتتغير الكلمة ، ومثله الحذف في تثنية « ذواتا » المنصوبين والمخفوضين .

« ١٠٢ » الخامس : أن تحذف الساكن الثاني من كلمة ، على مذهب سيبويه ، وذلك في : مقول ، ومخوف ، أصله : مقوول ، ومخووف ، فنقلت حركة الواو الأولى على الخاء والقاف ، فاجتمع واوان ساكنتان ، فحُذفت الثانية لالتقاء الساكنين ، لأنها زائدة ، والأولى أصلية . ومذهب الأخفش في هذا أن المحذوفة هي الأُولى ، فهو على مذهب الأخفش من القسم الرابع ، وعلى هذا اختلفا في المحذوف من « مخيط ، ومكيل » أصله : مخيوط ، ومكيول ، ثم أُلقيت حركة الياء على

---

(١) ب : «فتغير» ورجحت ما في : ص .
(٢) لفظ «تثنية» سقط من : ص .
(٣) منه حرف مرفوع في سورة الرحمن (آ ٤٨) ، وحرف منصوب في سورة سبأ (آ ١٦) .

ما قبلها • فسيبويه يقول : المحذوف هي الواو الزائدة ، وكُسِرت الخاء والكاف ، لتصحّ الياء • والأخفش يقول : إنما حُذفت الياء والواو الأصليتان ، وانقلبت الواو ياء ، لانكسار[١] ما قبلها ، لأنه انكسر ، قبل حذف الياء ، لتصحّ الياء[٢] •

« ١٠٣ » السادس : أن يمدّ الساكن الأول ، لتقوم المدّة مقام الحركة ، فتحول بين الساكنين ، ويُتوَصّل بالمد ، إلى النطق بالساكن الثاني ، وقد تقدّم ذكر هذا في أبواب المد ، وذلك نحو : « دابة ، وصاخة » ونحوه • فإن كان [الساكن][٣] الثاني غير مشدّد ففي[٤] جوازه الاختلاف ، على ما تقدّم ذكره ، والقراءة قد ثبتَت بذلك في « مَحياي ، واللائي » ، وجوازه هو مذهب أبي عمرو ويونس والكوفيين[٥] •

« ١٠٤ » السابع : أن تبدل من الساكن الأول همزة ، وهو قليل (٧٢/ب) وذلك إذا كان الأول حرف مد ولين ، والثاني مشددا نحو : « دأبّة ، وصأخّة » وقد قرىء : (ولا الضّألين) بالهمز[٦] ، وهي لغة قليلة •

« ١٠٥ » الثامن : أن يثبت الساكنان جميعا ، ولا يغيّر واحد منهما ، كان في ذلك حرف مدّ ولين أو لم يكن ، وذلك في الوقف خاصة نحو : « والفجر ، والعصر ، وعمرو ، وبكر » وذلك في كل كلمة قبل آخرها ساكن ، إذا وقفتَ بالإسكان أو بالإشمام •

---

(١) ص : «والأخفش يقول المحذوف الياء والواو الزائدة لانكسار» .
(٢) كتاب سيبويه ٢/٤٤١
(٣) تكملة موضحة من : ص .
(٤) ب : «في» وصوابه من : ص .
(٥) يونس بن حبيب البصري ، أستاذ سيبويه ، وحكي عنه في كتابه ، أخذ عن أبي العلاء بن عمرو وسمع من العرب ، وأخذ عنه الكسائي والفرّاء (ت ١٨٣ هـ)، ترجم في مراتب النحويين ٢١ ، ونزهة الألباء ٤٩ . ويعني بالكوفيين رؤوسهم ومن انتسبت إليهم آراؤهم منهم : الفراء والكسائي وثعلب وابن الانباري . راجع «باب المد علله وأصوله» الفقرة «١٨» .
(٦) هي قراءة شاذة تنسب إلى أيوب السختياني انظر المحتسب ١/٤٦

« ١٠٦ » التاسع : أن تُلقَى حركة الحرف على ساكن قبله ، فيجتمع ساكنان في المعنى ، وذلك في الوقف خاصة نحو الوقف على : « بكْر ، وعمْرو » المرفوعين أو المخفوضين ، تُلقى حركة الآخر على ما قبله ، ثم يُسكن الآخر ، والذي قبله ساكن في الأصل ، وحركته عارضة ، فتصير إلى الجمع بين ساكنين في المعنى لا في اللفظ ، فإن كان الساكن الذي قبل الآخر ياء أو واوا لم يجز أن تُلقى عليهما الحركة نحو : « عود ، وقيل » ونحوه[1] .

* * *

« ١٠٧ » قوله : « ليس البِرَّ » قرأه حمزة وحفص بالنصب ، وقرأه الباقون بالرفع[2] .

« ١٠٨ » ووجه القراءة بالنصب أن « ليس » من أخوات « كان » يقع بعدها المعرفتان ، فتجعل أيهما شئتَ الاسم والآخر الخبر ، فلمّا وقع بعد « ليس » « البر » ، وهو معرفة ، و « أن تولوا » معرفة ، لأنه مصدر بمعنى[3] التولية ، جعل « البر » الخبر ، فنصبه ، وجعل « أن تولوا » الاسم فقدّر رفعه ، وكان المصدر أَولى بأن يكون اسما لأنه لا يتنكر ، و « البر » قد يتنكر ، فـ « أن » والفعل أقوى في التعريف . وأيضا فإن « أن » وصلتها تشبه المضمر ، لأنها لا توصف كما لا يُوصف المضمر . ومن الأصول أنه إذا اجتمع مع « ليس » وأخواتها مضمر ومظهر ، فالمضمر هو الاسم ، لأنه أعرَف ، فلمّا كانت[4] « أن » وصلتها كالمضمر ، كانت أَولى أن تكون هي اسم « ليس » ، وقوي ذلك ، لأن « أن » وصلتها في تقدير الإضافة إلى المضمر ، لأن معناها « توليتكم » ، والمضاف إلى المضمر أعرف ممّا فيه الألف واللام ، والأعرف أولى أن يكون هو الاسم لـِ « كان » وأخواتها ، لأنه هو المخبَر عنه ، ولا يُخبَر إلا[5]

(١) كتاب سيبويه ٢/٣٤٠

(٢) التبصرة ٥٤/أ ، والتيسير ٧٩ ، والنشر ٢/٢١٨

(٣) ب : «لمعنى» وتصويبه من : ص .

(٤) ب : «كان» ورجحت ما في : ص .

(٥) لفظ «إلا» سقط من : ص .

عن الأعرف دون الأنكر ، ألا ترى أن النكرات لا يُخبَر عنها • وأيضا فإن « البر » تعريفه ضعيف ، لأنه يدل على الجنس ، ليس يدل على شخص بعينه ، وتعريف الجنس ضعيف ، لأنه كالنكرة ، فصار « أن » والفعل أقوى من « البر » في التعريف بكثير ، فوجب أن يكون الأعرف هو الاسم ، وهو « أن » وما بعدها ، ووجب نصب البر على الخبر •

« ١٠٩ » ووجه القراءة بالرفع أن اسم « ليس » كالفعل ، ورتبة الفاعل أن يلي الفعل ، فلمّا ولي « البر » (٧٣/أ) « ليس » رفع • ولو نصب « البر » لوجب أن يكون الكلام غيرَ رتبته ، وأن يُنوى بـ « البر » التأخير ، فيكون الكلام على رتبته ، التي أتت به التلاوة ، أَولى من أن يحدث فيه ما يحتاج معه إلى التقديم والتأخير • ويقوي رفعه[1] رفعُ « البر » الثاني ، الذي معه الباء إجماعا في قوله : (وليس البر بأن تأتوا) « ١٨٩ » ولا يجوز فيه إلا رفع « البر » ، فحملُ الأول على الثاني أَولى من مخالفته له ، ويقوي رفع « البر » أيضا أن في مصحف ابن مسعود : « ليس البر بأن تولوا » بزيادة باء ، وهذا لا يكون معه إلا رفع « البر » ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ، ولأنه رتبة الكلام ، وبه قرأ الحسن والأعرج ، ويقوي ذلك أن[2] في مصحف أُبَيّ : « ليس البر بأن تولوا » كمصحف ابن مسعود • والرفع في « البر » اختيار أبي عبيد وأبي حاتم وغيرهما ، وبه قرأ الحسن والأعرج وشيبة ومسلم بن جُندب وابن أبي إسحاق وعيسى وابن مُحَيصِن وشِبل وغيرهم • والنصب قوي في « البر » من باب التعريف ، فالقراءتان حسنتان[3] •

---

(١) قوله « رفعه » سقط من : ص •
(٢) قوله : «ان في مصحف ... ذلك ان» سقط من : ص •
(٣) الحجة في القراءات السبع ٦٩ ، وزاد المسير ١٧٨/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٠٧/١ ، وتفسير النسفي ٩٠/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١١/ب، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٢١/١ •

« ١١٠ » قوله : « مُوصٍ » قرأه أبو بكر وحمزة والكسائي بفتح الواو مُشدّدا ، حملوه على « وصّى به » وعلى « توصية » ف « موص » اسم فاعل مِن « وصّى » ومِن « توصية » . وقد تقدّم ذكر هذا في (ووصّى بها إبراهيم)[١] وقرأ الباقون : (موص) بإسكان الواو مخفّفا ، حملوه على « أوصى » وعلى « يوصي » و « يوصون » فهو اسم فاعل من « أوصى يوصي » لكن في التشديد معنى التكرير والتكثير . والقراءتان متكافئتان حسنتان ، [لكل][٢] واحدة منهما شاهد ، قد أجمع عليه ، وكان التخفيف أحبّ إليّ ، لأن أكثر القراء عليه ، ولأنه أخفّ على القارئ[٣] .

« ١١١ » قوله : (فِديةٌ طعامُ مسكين) قرأ نافع وابن ذكوان « فدية طعام » بالإضافة ، وقرأ الباقون بالتنوين في « فدية » ، وبرفع « الطعام » ، وقرأ نافع وابن عامر « مساكين » بالجمع ، وقرأ الباقون بالتوحيد منوّنا مخفوضا[٤] بالإضافة[٥] .

« ١١٢ » ووجه القراءة بالإضافة أنه سمّى الطعام الذي يفدى به الصيام فدية ، ثم أضافه إلى طعام ، وهو بعضه ، فهو من باب إضافة بعض إلى كل ، مثل هذا : خاتمُ حديدٍ ، وثوبُ خَزٍّ ، مع ما أن الإضافة أخف من غير أن ينقص المعنى .

« ١١٣ » ووجه القراءة بغير إضافة أنه سمى الشيء الذي يفدى به الصيام فدية ، ثم أبدل الطعام منها ، بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، فبيَّن الله به[٦] مِن أي نوع هي ، أبالطعام أو غيره[٧] ، وهو الاختيار (٧٣/ب) لأن المعنى عليه ،

---

(١) راجع الفقرة «٧٣» من هذه السورة .
(٢) تكملة لازمة من : ص .
(٣) التبصرة ٥٤/ب ، وزاد المسير ١٨٣/١ ، وتفسير النسفي ٩٣/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٢/أ .
(٤) ب ، ص : « منون مخفوض » فصوبته .
(٥) زاد المسير ١٨٦/١ ، وتفسير ابن كثير ٢١٥/١
(٦) ص : «فبين الفدية» .
(٧) لفظ «أو غيره» سقط من : ص .

ولأن أكثر القراء عليه ، ورفع « الفدية » في القراءتين بالابتداء ، والخبر محذوف تقديره : فعليه فدية ، ونحوه •

« ١١٤ » ووجه قراءة من جمع « مساكين » أنه ردّه [على ماقبله لأن][1] ما قبله جمعا في قوله : (وعلى الذين) فكل واحد من هذا يلزمه إذا أفطرَ طعامُ مسكين ، فالذي يلزم جميعهم ، إذا أفطروا ، إطعام مساكين كثيرة ، على كل واحد عن كل يوم أفطره مسكين • فالجميع أَولى به لهذا المعنى ، وبالجمع قرأ ابن عمر ومجاهد •

« ١١٥ » ووجه قراءة من وحّد فقرأ « مسكين » أن الواحد النكرة يدلّ على الجمع ، فاستغنى به عن لفظ الجمع • وأيضا فإنه ردّه على الفدية ، فوحّد ، كما وُحّدت الفدية ، ومعناها فديات كثيرة تجتمع عن كل واحد • فلمّا وُحّدت الفدية وُحّد المسكين • وأيضا فإنه بيّن بتوحيد مسكين ما يلزم عن كل يوم واحد أفطر ، فيكون قد بيّن به ما على من أفطر يوما • وأيضا فإن التوحيد يفيد الحكم الذي على كل مَنْ أفطر يوما • وإذا قرأ بالجمع لم يقع فيه بيان ، ما يلزم عن كل يوم أفطره الواحد • وإنما الجمع مُبهم ، أخبر فيه أن على الجماعة ، إذا أفطروا ، طعام مساكين ، فلا يُدري ما على كل واحد أفطرَ يوما ، من لفظ الجمع • فالتوحيد فيه بيان ذلك ، وبه قرأ ابن عباس ، وهو الاختيار لأن أكثر القراء عليه •

« ١١٦ » قوله : (ولتُكَمِّلوا) قرأه أبو بكر مُشدّدا مفتوح الكاف ، وقرأ الباقون مخفّفا ، ساكن الكاف ، وهما لغتان ، يقال : أكملت العدد وكمّلته ، ويقوي التخفيف إجماعهم على قوله : (اليوم أكملتُ لكم دينكم) « المائدة ٣ » ، ويقوي التشديد أن فيه معنى التأكيد والتكرير ، وبه قرأ الحسن وأبو عبد الرحمن وأبو رجاء وابن أبي إسحاق والجَحْدري وغيرهم • والتخفيف أولى لخفته ، ولأنه إجماع من القراء ، ولإجماعهم على « اليوم أكملت » ، وهو الاختيار ، وبه

(١) تكملة لازمة من : ص •

قرأ ابن مسعود والأعرج وابن وثّاب وطلحة بن مصرّف وعيسى والأعمش وغيرهم[١] .

« ١١٧ » قوله : « البُيوت ، والغُيوب ، والجُيوب ، الشُيوخ ، والعُيون »[٢] قرأ ذلك ورش وحفص وأبو عمرو بالضمّ في أوائلها ، وقرأ قالون وهشام بكسر الباء من « البيوت » ، وضمّ باقيها ، وقرأ حمزة بالكسر في أوائلها كلها ، ومثله أبو بكر غير أنه ضمَّ الجيم من « الجُيوب » وحدها . وقرأ ابن كثير وابن ذكوان والكسائي بضمّ الغين من « الغيوب » وكسر باقيها .

« ١١٨ » ووجه القراءة فيهن بالضمّ أنه أتى (٧٤/أ) بهن على الأصل ، ولم يسأل عن الياء وضمّتها ، وباب « فَعْل » في الجمع الكثير « فُعول » ، ولمّا كان هذا النوع ، لا يجوز فيه إلا الضمّ إذا لم يكن الثاني ياء نحو : « كعوب ، ودهور » أجرى ما ثانيه ياء على ذلك ، لأنه أصله ، ولئلا يختلف .

« ١١٩ » ووجه القراءة بالكسر أن الكسرة مع الياء أخفّ من الضمة معها ، فاستثقل ضمةً بعدَها ياءٌ مضمومة ، والضمة مع[٣] ياء ثقيلة ، فاجتمع حركتان ثقيلتان ، وحرف ثقيل ، عليه حركة ، ثقيلة في جَمْع ، والجمع ثقيل ، فكسر الأول لخِفّته مع الياء ، ولتقرّب الحركة من الحرف الذي بعدها ، فقد قالوا : شِهِد ، ولِعِب ، فكسروا الأول لكسر الثاني ، وهو من حروف الحلق للتقريب ، وقالوه أيضا في الاسم فقالوا : سِعيد ورِغيف وشِهيد ، فكسروا الأول للثاني ، إذ هو حرف حلق[٤] للتقريب من حركته . كذلك كسروا أوائل هذه الجموع للتقريب من الثاني ، وقوي ذلك فيه ، وليس بحرف حَلْق ، لأنه جمع ، ولأنه حرفٌ ثقيل عليه

---

(١) الحجة في القراءات السبع ٧٠ ، وزاد المسير ١٨٨/١ .
(٢) الأحرف سوى أولها في سورة المائدة (آ ١٠٩) ، والنور (آ ٣١) ، وغافر (آ ٦٧) والحجر (آ ٤٥) .
(٣) ب : «على» وتصويبه من : ص .
(٤) قوله : «للتقريب وقالوه ... حلق» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

حركة ثقيلة ، والكسر للإتباع كثير في الكلام ، قالوا : قِسي ، وعِصي ، وعِتي ، وصِلي، وبِكي ،وهو كثير .فأما مَن ضمّ بعضا وكسر بعضا ،فإنه جمع بين لغتين، مع روايته ذلك عن أئمته ، والضمّ هو الاختيار ، لأنه الأصل ، ولأن الكسر تغيير عن الأصل ، والضمّ هو اختيار أبي حاتم . قال أبو حاتم : لا يجوز غير الضمّ ولا يُكسر الأول للياء ، لأن الياء متحركة مضمومة ، وليس في الكلام « فِعيُل »[1] فكيف تروم ما لا يكون في الكلام . قال أبو محمد : الكسر لغة مشهورة في هذا الجمع ، والكسرة عارضة ، فلا يُعتدّ بوزنه ، والضمّ هو الأصل[2] .

« ١٢٠ » قوله : (ولا تُقاتلوهم ، حتى يقاتلوكم ، فإن قاتلوكم) قرأه حمزة والكسائي الثلاثة بغير ألف ، وقرأ ذلك الباقون بألف .

« ١٢١ » ووجه القراءة بالألف أنه جُعل من القتال ، لإجماعهم على قوله : (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة) « البقرة ١٩٣ » فهذا نصّ على الأمر بالقتل ، وبالألف قرأ الحسن وأبو عبد الرحمن وشَيبة وحُميد وغيرهم .

« ١٢٢ » ووجه القراءة بغير ألف أنه جعله من القتل ، لإجماعهم على قوله عقيب ذلك : (فاقْتلوهم) ، وقوله : (والفتنة أشدُّ من القتل) ، والقراءتان متداخلتان حسنتان ، لأن مَن قاتل قُتل ، ومَن قُتل فبَعْدَ قِتال قُتل ، ومعنى « حتى يقاتلوكم ، فإن قاتلوكم » أي : يقتلون بعضكم فإن قتلوا بعضكم ، والاختيار القراءة بالألف ، لأن عليه الجماعة ، وعليه (٧٤/ب) قراءة العامة ، وهو اختيار أبي حاتم وغيره[3] .

« ١٢٣ » قوله : (فلا رفثَ ولا فسوقَ)[4] قرأهما ابن كثير وأبو عمرو بالتنوين والرفع ، وقرأ الباقون بالفتح من غير تنوين .

---

(١) ب : «فعول» وتصويبه من : ص .

(٢) التيسير ٨٠ ، وتفسير النسفي ٩٧/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٢/ب ، وكتاب سيبويه ٣٠٥/٢ ، ٣١٠

(٣) زاد المسير ٢٠٠/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٧٧/١ ، وتفسير النسفي ٩٩/١

(٤) وسيأتي ذكره في السورة نفسها ، الفقرة ، «١٦٣ ــ ١٦٥» ، وفي سورة إبراهيم ، الفقرة «٣» ، وسورة الطور ، الفقرة «٤» .

« ١٢٤ » ووجه القراءة بالرفع والتنوين أن « لا » بمعنى « ليس ». فارتفع الاسم بعدها ، لأنه اسمها ، والخبر محذوف ، تقديره : فليس رفث ولا فسوق في الحج ، ودلّ عليه «في الحج» الثاني الظاهر ، وهو خبر «ولا جدال» ، ويجوز أن ترفع « رفث وفسوق » بالابتداء ، و « لا » للنفي ، فالخبر محذوف أيضا ، ولا يحسن أن يكون « في الحج » الظاهر خبرا عن الأسماء الثلاثة ، لأن خبر « ليس » منصوب ، وخبر « جدال » مرفوع ، لأن « ولا جدال » اسم واحد ، في موضع رفع بالابتداء ، ولا يعمل عاملان في اسم واحد ، ولو رُفع « ولا جدال » ونوّن مثل ما قبله لكان « في الحج » الظاهر خبرا عن الثلاثة الأسماء ، لأن الأسماء الثلاثة ، كل واحد مع « لا » في موضع رفع بالابتداء والعطف ، ومنعه الأخفش لأنه يرى ارتفاع الخبر بعد « لا » الثانية ، وبالرفع قرأ مجاهد وابن مُحَيصِن .

« ١٢٥ » ووجه القراءة بالفتح ، من غير تنوين ، أنه أتى بـ « لا » للنفي ، لتدلّ على النفي العام ، فنفَى جميع الرفث وجميع الفسوق كما تقول : لا رجل في الدار ، فتنفي جميع الرجال ، ولا يكون ذلك إذا رُفع ما بعد « لا » لأنها تصير « لا » بمعنى « ليس » ، ولا تنفي إلا الواحد ، والمقصود في الآية نفي جميع الرفث والفسوق ، فكان الفتح أولى به لتضمنه لعموم الرفث كله ، والفسوق كله ، لأنه لم يُرخَّص في ضرب من الرفث ولا في ضرب من الفسوق ، كما لم يُرخَّص في ضرب من الجدال ، ولا يدل على هذا المعنى إلا الفتح ، لأنه للنفي العام ، وإجماع القراء على فتح « ولا جدال » يُقوي فتح ما قبله ، ليكون الكلام على نظام واحد ، في عموم المنفي كله ، في الأسماء الثلاثة ، في موضع رفع ، كل واحد مع « لا » . وقوله « في الحج » خبر عن جميعها ، والفتح وجه القراءة لعمومه ، ولإجماع أكثر القراء عليه ، ولاتفاق أول الكلام مع آخره ، وبه قرأ الأعرج وشيبة والأعمش وأبو رجاء والحسن وابن أبي إسحاق وعيسى[1] .

(١) زاد المسير ٢١٠/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٣٦/١ ، والنشر ٢٠٤/٢ ، وتفسير النسفي ١٠١/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٤٥ ، وتفسير مشكل إعرابه القرآن ٢٣/أ .

« ١٢٦ » قوله : (في السَّلْم)[١] قرأه الحرميان والكسائي بفتح السين ، وهي لغة في « السلم » الذي هو الاسلام ، قال أبو عبيدة والأخفش : « السِلم » بالكسر الإسلام . ويجوز أن يكون « السَّلْم » بالفتح اسما بمعنى المصدر ، الذي هو الإسلام كالعطاء والنباب ، بمعنى : الإعطاء والإنابات . ويجوز أن (٧٥/أ) يكون الفتح في « السَلم » بمعنى الصلح ، وهو يريد الإسلام ، لأن من دخل في الإسلام فقد دخل في الصلح . فالمعنى : ادخلوا في الصلح الذي هو الإسلام . وقرأ الباقون بكسر السين . فأما من كسر السين فهو واقع على الإسلام ، وهو المعروف في اللغة « السلم » بالكسر الإسلام ، فحَضّوا على الدخول في الإسلام ، ولم يُحَضّوا على الدخول في الصلح ، وبقياهم على كفرهم ، وكلا القراءتين حسن ، وبالكسر قرأ الحسن ومجاهد وعِكرمة[٢] وقَتادة وابن أبي إسحاق وابن وَثّاب وعيسى والأعمش والجَحْدري ، وبالفتح قرأ الأعرج وشَيبة وشِبل[٣] . وروى عبد الرحمن بن أَبْزى[٤] أن النبي عليه السلام قرأ : « السَلم » في البقرة والأنفال و « الذين كفروا »[٥] بالفتح في الثلاثة[٦] .

---

(١) سيأتي ذكره في سورة محمد صلى الله عليه وسلم ، الفقرة «٨» .

(٢) عِكرِمة مولى ابن عباس أبو عبد الله ، المفسر ، رويت عنه الحروف ، وروى عن مولاه وأبي هريرة وابن عمر ، عرض عليه عَلْباءُ بن أحمد وأبو عمرو بن العلاء ، ورُوي عنه ، واعتمده البخاري وأخرج له مسلم ، (ت ١٠٧ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٣/٢/٧ ، وطبقات القراء ١/٥١٥

(٣) الحجة في القراءات السبع ٧٢ ، وزاد المسير ١/٢٢٤ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٧ وتفسير النسفي ١/١٠٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٣/ب ، وأدب الكاتب ٤٢٤

(٤) هو مولى نافع بن عبد الحارث ، كوفي ، روى أحاديث عن عمر بن الخطاب وأبَيّ بن كعب ووردَتْ عنه الرواية في الحروف ، (ت بعد ٧٠ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٥/٤٦٢ ، وطبقات القراء ١/٣٦١

(٥) يعني بقوله «والذين كفروا» سورة محمد صلى الله عليه وسلم إذ تبدأ السورة بهذا القول ، والحرفان هما (آ ٦١ ، ٣٥) .

(٦) تفسير الطبري ٤/٢٥٢

« ١٢٧ » قوله : (مَرضات)[١] أمالها الكسائي وحده ، وفتح الباقون . ووقف عليها حمزة بالتاء ، ووقف الباقون بالهاء . وفي ذلك اختلاف . وقد ذكرنا علة الإمالة[٢] فيه ، وأن الألف وقعت رابعة ، فلم يمنعها من الإمالة كونها من الواو ، لأن ذوات الواو إذا صِرْن إلى الرباعي حسُن فيهن الإمالة نحو : « أزكى ، وادّعى »[٣] ، ولم تمنعها الضاد من الإمالة كما لم تمنع الإمالة في[٤] « خاف ، وضاق ، وطاب »[٥] مع حرف الاستعلاء . فأما من فتح فعلى الأصل قرأ ، مع قوة حرف الاستعلاء ، في المنع من الإمالة في غير هذا ، مع أن الجماعة عليه . فأما من وقف بالتاء فإنه أتى به على لغة من قال في الوقف : طلحَتْ ، بالتاء . وحكاه سيبويه ، وحسُن ذلك لمّا كان الاسم مضافا ، والمضاف والمضاف إليه كاسم واحد . فكأن التاء متوسطة فوقف بالتاء ، كما يفعل في الوصل ، ليُعلم أن التاء متوسطة ، وأن المضاف إليه متوسط بالمضاف . فأمامن وقف بالهاء فإنه أتى به على الأصل ، في كل هاء تأنيث ، ولأنه إذا وقف بالتاء ، على هاء التأنيث ، لم يكن فرق بين التاء الأصلية التي لاتدلّ على تأنيث ، ولا يوقف عليها إلا بالتاء ، نحو تاء : صوت ، وحوت ، وبين التاء الزائدة التي للتأنيث . والمصاحف الأمهات قد اختلفت فيهذا ونظائره ، فمنها ماكُتِبت فيه بالتاء ، ومنها ما كُتبت فيه بالهاء . فما كُتبت بالتاء فعلى لفظ الوصل ، ونية الوصل . وما كُتبت بالهاء فعلى نية الوقف (٧٥/ب)[٦] .

---

(١) تقدّم هذا الحرف في «أقسام علل الإمالة» ، الفقرة «١٧» .
(٢) ب : «الاختلاف» وتصويبه من : ص .
(٣) تقدّم ذكر هذين الحرفين في «باب علل إمالة ما قبل هاء التأنيث» الفقرة « ٣ » .
(٤) ب : «من» ، ورجحت ما في : ص .
(٥) تقدّم ذكر هذه الأحرف وأمثالها في «أقسام علل الإمالة» الفقرة «٩» .
(٦) التبصرة ٥٥/أ ، والتيسير ٦٠ ، والنشر ١٢٧/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٢٨٨ ، وكتاب سيبويه ٣٣٧/٢ ، والمقنع ٨١ ، والحجة في القراءات السبع ٧١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٣ .

« ١٢٨ » قوله : (تُرجع الأمور) قرأه[1] ابن عامر وحمزة والكسائي بفتح التاء وكسر الجيم ، حيث وقع ، بنوا الفعل للفاعل ، لأنه المقصود ، ويقوي ذلك إجماعهم على : (ألا إلى الله تَصير الأمور) « الشورى ٥٣ » وقوله : (إلى الله مرجِعُكم) « المائدة٤٨ » فبنى الفعل للفاعل ، فحمل هذا على ذلك . وقرأ الباقون بضم التاء وفتح الجيم ، بنوا الفعل للمفعول ، ويقوي ذلك إجماعهم على قوله : (ثمّ رُدّوا إلى الله) « الأنعام ٦٢ » و (لئن رُدِدْتُ إلى ربّي) « الكهف ٣٦ » فبُني الفعل للمفعول ، وهو إجماع ، فألحق هذا به ، لأنه مثله ، فالقراءتان حسنتان بمعنى ، والأصل أن يُبنى الفعل للفاعل ، لأنه مُحدِثه بقدرة الله جل ذكره ، وبناؤه للمفعول توسّع وفَرع[2] .

« ١٢٩ » قوله : (حتى يقولَ الرسول) قرأه نافع بالرفع ، وقرأه الباقون بالنصب . ووجه القراءة بالرفع أن الفعل دالّ على الحال ، التي كان عليها الرسول ، ولا تعمل « حتى » في حال . فلمّا كان ما بعدها للحال لم تعمل فيه . والتقدير : وزُلزِلوا فيما مضى حتى إن الرسول يقول : متى نصر الله ، فحكى الحال ، التي عليها الرسول قبلُ ، كما حُكيت الحال في قوله : (هذا مِن شيعته وهذا مِن عَدوّه) « القصص ١٥ » وفي قوله : (وكلبُهم باسِطٌ ذِراعيه) « الكهف ١٨ » فإنما حكى حالا كانوا عليها ليست[3] حالا هم الآن عليها ، فكذلك « حتى يقول الرسول » حكى حالا كان عليها الرسول فيما مضى . والرفع بعد حتى على وجهين : أحدهما أن يكون السبب الذي أدى الفعل ، الذي قبل « حتى » قد مضى ، والفعل المسبب لم يمض ، ولم ينقطع ، نحو قولك : مَرِض حتى لا يرجونه ، أي :

---

(١) ص : «قرا» ، وسيأتي ذكر هذا الحرف في السورة نفسها ، الفقرة «٢٠٢» ، وسورة المؤمنين ، الفقرة «٢٣» ، وسورة القصص ، الفقرة «١٠» .

(٢) النشر ٢/٣٠١ ، وتفسير النسفي ١/١٠٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٣/ب .

(٣) ب : «ليس» ورجحت ما في : ص .

مرض فيما مضى حتى هو الآن لا يُرجى فيجيء ، الحال التي هم عليها الآن ، فيرفع ، ولا تحمل الآية على هذا المعنى ، لأنها لحال قد مضى ، فحُكي ، والوجه الآخر أن يكون الفعلان جميعا قد مضيا ، نحو قولك : سرت حتى أدخلها ، أي : سرت فدخلت ، فالدخول متصل بالسير . وقد مضيا ، فحُكيت الحال التي كانت ، لأن ما مضى لا يكون حالا ، إلا على الحكاية . فعلى هذا تُحمل الآية[1] في الرفع ، لا على الوجه الأول من وجهي الرفع . و « حتى »[2] هذه التي يرتفع الفعل بعدها ليست العاطفة ، ولا الجارة ، إنما هي التي تدخل على الجمل ، فلا تعمل ، وتدخل على الابتداء والخبر . فإذا كان ما بعد « حتى » محكيا دالاً على حال ، قد انقضت ، أو على حال في الوقت لم ينقض ، فلا سبيل إلى النصب بها ، لأنها لا تنصب إلا غير حال ، تنصبه بمعنى « كي » أو بمعنى « إلى أن » .

« ١٣٠ » ووجه (٧٩/أ) القراءة بالنصب أن « حتى » جُعِلت غاية للزلزلة ، فنصبت بمعنى « إلى أن » ، والتقدير : وزُلزِلوا إلى أن قال الرسول ، فجعل « قول الرسول » غاية لخوف أصحابه ، أي : لم يزالوا خائفين إلى أن قال الرسول ، فالفعلان قد مضيا جميعا ، وينصب بـ « حتى » في الكلام بمعنى « كي » كقولك : أسلمت حتى أدخل الجنة ، أي : كي أدخل الجنة . فالإسلام كان والدخول لم يكن . وهي إذا نصَبَت الأفعال الجارة في الأسماء ، إذا كانت بمعنى « إلى أن » ، أو تكون هي العاطفة في الأسماء ، إذا نصبت بمعنى « كي » ، فإذا ارتفع الفعل بعد « حتى » على معنى حال مضتْ محكية ، فالفعل لِما مضى ، وإذا ارتفع على معنى حال ، لم تنقضِ ، فالفعل للحال . وإذا انتصب على معنى « إلى أن » فالفعل ماض . وإذا انتصب على معنى « كي » فالفعل مستقبل ، فافهَم هذا فإنه مشكل ، وعليه مَدار أحكام « حتى » ، وبالرفع قرأ الأعرج ومجاهد

---

(١) ب : «الحكاية» وتصويبه من : ص .
(٢) ب : «وعلى» وتصويبه من : ص .

وابن مُحَيصِن وشيبة ، وبالنصب قرأ الحسن وأبو جعفر ، وابن أبي إسحاق وشِبل وغيرهم ، وهو الاختيار ، لأن عليه جماعة القراء[١] .

« ١٣١ » قوله : (إثم كبير) قرأه[٢] حمزة والكسائي بالثاء ، جعلاه مِن الكثرة حملاً على المعنى ، وذلك أن الخمر تحدث ، مع شربها ، آثام كثيرة مِن لَغَط وتَخليط ، وسبّ وأيمان ، وعداوة وخيانة ، وتفريط في الفرائض ، وفي ذكر[٣] الله وفي غير ذلك ، فوجب أن توصف بالكثرة . وقد قال بعد ذلك « ومنافع للناس » فجمع المنافع . وكذلك يجب أن تكون الآثام جمعا . والجمع يوصف بالكثرة . وأيضا فإن وصف الإثم بالكثرة أبلغ ، مِن وصفه بالكِبر . وقد قال الله جلّ ذكره : (وادعوا ثُبورا كثيرا) « الفرقان ١٤ » وقال : (ذِكْرا كثيرا) « الأحزاب ٤١ » ، فأما قوله (وإثمُها أكبر) « البقرة ٢١٩ » فأتى بالباء ، فإنما ذلك[٤] ، لأن الإثم الثاني واحد ، والأول بمعنى الآثام ، فحسُن في الأول الكثرة لكثرته ، ولم يحسن في الثاني الكثرة لقلته في المعنى . وأيضا فإنه إجماع ، ويدلّ على أن الأول بمعنى الجمع قوله : (ومنافع) فعطف عليه بجمع ، فهو مثله ، ولمعنى الكثرة مزية على معنى الكبر ، لأن الكثرة تستوعب معنى العظم ومعنى الكثرة ، ولا يستوعب العظم معنى الكثرة ، لأن الإثم يكون عظيما ، ولا يكون كثيرا إلا وهو عظيم . وتقول : كل كثير كبير ، ولا تقول : كل كبير كثير . فالقراءة بالثاء أعمّ ، لتضمّنها معنى الكثرة (٧٦/ب) والكِبر . وقرأ الباقون بالباء ، من الكِبر ، على معنى العظم ، أي : فيهما إثم عظيم . ويُقوي ذلك إجماعهم على قوله : (وإثمهما أكبر مِن نفعهما) بالباء ، من العِظم . وقد أجمعوا على أن شرب الخمر من الكبائر ، فوجب أن يوصف إثمه بالكبر . وقد وصف الله الشرك بالعِظم فقال : (إن الشرك لظلم عظيم) « لقمان ١٣ » فكذلك ينبغي أن يوصف ما قرب من

---

(١) زاد المسير ٢٣٢/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٥١/١ ، وتفسير النسفي ١٠٧/١ ، وكتاب سيبويه ٤٨٣/١ ، ومغني اللبيب ١٢٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٢٣/ب .

(٢) ب : «قرأ» ورجحت ما في : ص .

(٣) ب : ذكره . وتصويبه من : ص .

(٤) قوله : «فإنما ذلك» سقط من : ص .

الشرك بالعظم ، وهو شرب الخمر ، لأنهما كبائر ، والعظم والكبر سواء • ولمّا قالوا فيما هو دونَ الكبائر صغائر ، وصغير وصغيرة وجب أن يُقال في الكبائر كثير ، لأن الكثير مقابل للقليل ، والكبير مقابل للصغير • وقد وصف الله الإثم بالعظم في قوله : (فقد افترى إثما عظيما) « النساء ٤٨ » ،والكبر مقابل للعِظم في المعنى • قال أبو محمد : القراءتان حسنتان متداخلتان ، لأن القراءة بالثاء مُراد بها العظم ، ولا شك أن ما عظُم فقد كثُر ، وقد كبُر ، والباء أحبّ إلي ، لأن الجماعة عليه ، ولقوله : (حُوباً كبيرا) « النساء ٢ » والحوب الإثم[1] ، فوصفه بالكِبر • وقال تعالى : (والفِتنة أكبر من القتل) « البقرة ٢١٧ » والفتنة هنا الكفر والكفر يشتمل على كل الآثام • وقد وصفه بالكبر[2] ، وهو اختيار أبي حاتم وأبي طاهر وأبي عبيد ، وبه قرأ الحسن وأبو رجاء والأعرج وأبو جعفر وشيبة ومجاهد وقتادة وابن أبي إسحاق ، وعليه العامة •

« ١٣٢ » قوله : (قُل العفوَ) قرأه أبو عمرو بالرفع ، ونصب الباقون •

« ١٣٣ » ووجه القراءة بالرفع أنه جعل « ما » و « ذا » اسمين ، « ذا » بمعنى « الذي » و « ما » استفهام ، تقديره : أي شيء الذي تنفقونه • ف « ما » مبتدأ و « الذي » خبره ، فيجب أن يكون الجواب مرفوعا أيضا ، من ابتداء وخبر ، تقديره : الذي تنفقونه العفو • فيكون الجواب في الإعراب كالسؤال في الإعراب ، والهاء محذوفة ، من الصلة ، في الجواب ، أي : تنفقونه كذلك ، هي مُقدّرة محذوفة من الصلة[3] ، وهو مثل قوله : (وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين) « النحل ٢٤ » تقديره : أي شيء الذي أنزله ربكم قالوا الذي أنزله أساطير الأولين • فأتى الجواب على نحو السؤال في الإعراب والإضمار ،

---

(١) تفسير غريب القرآن ١١٨

(٢) زاد المسير ٢٤٠/١ وتفسير ابن كثير ٢٥٥/١ ، وتفسير النسفي ١٠٩/١

(٣) قوله : «أي تنفقونه .. من الصلة» سقط من : ص .

لكن حذف الابتداء ، لصلته من الجواب ، لدلالة الأول عليه . وكذلك هو في الآية مع « العفو » .

« ١٣٤ » ووجه القراءة بالنصب أن تكون « ما » و « ذا » اسما واحدا في موضع نصب بـ « ينفقون »، فيجب أن يكون الجواب أيضا منصوبا ، كما تقول: ما أنفقت ؟ فتقول : درهما ، أي : أنفقت درهما ، ولا هاءَ محذوفة (٧٧/أ) مع النصب ، ولا ابتداء مضمر مع النصب . إنما تُضمر فعلا ، تنصب به « العفو » ، يدل عليه الأول ، تقديره : يسألونك : أي شيء ينفقون ، قل ينفقون العفو . ومثله قوله تعالى : (وقيل للذين اتّقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) « النحل ٣٠ » فـ « ما » و « ذا » اسم واحد ، في موضع نصب بـ « أنزل » و « خيرا » جواب منصوب كالسؤال تقديره : قالوا : أنزل خيرا . والاختيار النصب للإجماع عليه ، والقراءتان متقاربتان ، لأن كل واحدة محمولة على إعراب السؤال[١] .

« ١٣٥ » قوله : (حتى يَطهُرن) قرأه الحرميان وأبو عمرو وابن عامر وحفص مضموم الهاء ، مخفّفا ، على معنى ارتفاع الدم وانقطاعه ، ولكن لم تتمّ الفائدة إلا بقوله : (فإذا تطهّرن) أي : بالماء ، فأتوهن ، فبهذا تمّت الفائدة والحكم ، لأن الكلام متصل بعضه ببعض ، فلا يحسن أن يكون « يطهرن » مُخفّفا ، تتمّ عليها الفائدة والحكم ، لأنه يوجب إتيان المرأة ، إذا انقطع عنها الدم ، وإن لم تتطهر بالماء ، ويكون قوله : (فإذا تطَهّرن) لا فائدة له ، إذ الوطءُ قد يتمّ بزوال[٢] الدم ، فلا بد من اتصال ، فإذا تطَهّرن بما قبله ، وبه يتمّ الحكم ، والفائدة في أن لا توطأ الحائض إلا بانقطاع الدم ، والتطهير بالماء . فلو حُمل الأول على التشديد ، وفتح الهاء محمل الثاني ، لَلَزِم أن تُوطأ الحائض ، إذا تطهرت ، وإن لم ينقطع عنها الدم . ففي التخفيف بيان الشرطين اللذين ، مع وجودهما ،

---

(١) تفسير الطبري ٢٩٢/٤ ، ومعاني القرآن ٣٩/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٢٤ ، وتفسير ابن كثير ٢٥٦/١ ، وتفسير النسفي ١١٠/١ ، ومغني اللبيب ٣٠٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٢٤/ب .

(٢) قوله : «الدم وإن لم ... بزوال» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

توطأ الحائض ، وهما : انقطاع الدم ، والتطهر[١] بالماء . وليس مع التشديد للطاء فيها دليل على أن انقطاع الدم شرط للوطء . فالقراءة بالتخفيف فيها بيان الحكم وفائدته . وهو الاختيار لأن فيها بيان إباحة الوطء بعد انقطاع الدم والتطهير بالماء . وقرأ الباقون بفتح الهاء مشددا ، على معنى التطهير بالماء دليله إجماعهم على التشديد في قوله : (فإذا تطَهَّرن) فحَمل الأول على الثاني ، وأيضا فإن التخفيف ، في الأول ، يُوهم جواز إتيان الحائض ، إذا ارتفع عنها الدم ، وإن لم تطهر بالماء [فكأن التشديد فيه رفعُ التوهم ، أو هي في حكم الحائض ما لم تطهر][٢] ، وهي ممنوعة مِن الصلاة ما لم تتطهّر ، ولزوجها مراجعتُها ما لم تطهر بالماء . وإن كان الدم قد انقطع ، وهذا قول عمر وعبادة بن الصّامت[٣] وأبي الدّرداء . وقال الشَعْبي : رُوِي ذلك عن ثلاثة عشر من الصحابة (٧٧/ب) منهم أبو بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس ، فإذا كان حكم انقطاع الدم ، من غير غُسل ، حكم ثبوته ، ووجب[٤] أن يُؤثَر التشديد ، ليفيد الخروج عن حكم الحائض في جواز الوطء ، وإباحة الصلاة ومنع الرجعة . ويدل على قوة التشديد أن في حرف أبيّ وابن مسعود « حتى يَتطهّرن » بياء وتاء . وهذا يدلّ على التطهّر بالماء ، ويدل على إدغام التاء في الطاء[٥] . قال أبو محمد : ولولا اتفاق الحرميين ، وابن عامر وأبي عمرو وحفص على التخفيف ، لكان التشديد مختارا أيضا ، لِما ذكرنا من العلة .

« ١٣٦ » قوله : (إلا أن يَخافا) قرأ حمزة بضم الياء ، وفتحها الباقون .

---

(١) ب : «والتطهير» ووجهه من : ص .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) عبادة بن الصامت ، صحابي جليل ، واحد النقباء ليلة العقبة ، وأعيان البدريين (ت ٣٤ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٥٤٦/٣ ، ٦٢١ ، والجرح والتعديل ٩٥/١/٣ .

(٤) ب : « وجب » وتوجيهه من : ص .

(٥) الحجة في القراءات السبع ٧٣ ، وزاد المسير ٢٤٨/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٥٩/١ ، وتفسير النسفي ١١١/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٤/أ .

« ١٣٧ » وحجة قراءة حمزة بضم اليـاء أنه بنى الفعل للمفعول ، والضمير في « يخافا » مرفـوع لم يُسمّ فاعله ، يرجـع للزوجـين ، والفـاعل محذوف [وهو][1] الولاة والحكام[2] والخوف بمعنى اليقين . وقيل : بمعنى « الظن » ، وقد ألزم مَن قرأ بضم الياء أن يقرأ : فإن خيفا ، وهذا لا يلزم ، لأن مَن قرأبفتح الياء يلزمه أيضا ، أن يقرأ : فإن خافا ، ولكنه في القراءتين جميعا حسن مـن باب الخروج من الغيبة إلى الخطاب ، ومِن الخطاب إلى الغيبة كقوله : (حتى إذا كنتم) ثم قال : (وجَرَيْنَ بِهم) « يونس ٢٢ » وكقوله : (الحمدُ لله ربِّ العالمين) ثم قال : (إيّاكَ نعبُد) وهو كثير .

« ١٣٨ » ووجه القراءة بفتح الياء أنه حُمل على ظاهر الخطاب ، يُراد بـه الزوجان ، إذا خاف كل واحدمنهما ألا يقيما حدود الله حلّ الاقتـداء ، فهما الفاعلان، و « أن » في القراءة الأولى مُقدّر معها حذفُ حرف الجر ، لأن الفعل قد تعدّى إلى مفعوله ، وأقيم مقـام الفاعل فـ « أن » في موضع جـر ، بإضمار حرف الجر ، على قول الخليل[3] والكسـائي ، ولكثرة حذفه مع « أن » فكأنه ملفوظ بـه ، فحسن عندهما عمله ، وهو محذوف ، ولا يقاس عليه ، و « أن » عند غيرهما من الكوفيين في موضع نصب لحذف حرف الجر . فأما مَن قرأ بفتح الياء فـ « أن » في موضع نصب بالفعل ، لأنه لم يتعـدّ إلى مفعول ، وهـو يقتضي التعدي إلى مفعول ، فتعدّى إلى « أن » ، فهي في موضع نصب به[4] ، والاختيار ما عليـه الجماعة من فتح الياء .

---

(١) تكملة لازمة من : ص .
(٢) ب : «والحكم» ورجحت ما في : ص .
(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، الإمـام ، النحوي ، صاحـب العروض والعربية ،(ت ١٧٧ هـ) ،ترجم فيالجرح والتعديل ١/٢/٣٨٠ ، ومراتب النحويين٢٧ .
(٤) الحجة في القراءات السبع ٧٣ ، وزاد المسير ١/٢٦٥ ، وتفسير النسفي ١/١١٥ ، وكتاب سيبويه ١/٥٥٦ ، ومغني اللبيب ٣١ ، وتفسير مشكل إعـراب القرآن ٢٥/أ .

« ١٣٩ » قوله : (لا تُضارّ والدةٌ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالرفع ، وفتحه الباقون .

« ١٤٠ » ووجه القراءة بالرفع أنه جعله نفيا لا نَهياً ، وأنه أتبَعه ما قبله من قوله : (لا تُكلَّف نفس إلا وُسعَها) ، وأيضا (٧٨/أ) فإن النفي خبر ، والخبر قد يأتي في موضع الأمر ، نحو قوله : (والمُطلَّقات يَتربَّصن) « البقرة ٢٢٨ » وقوله : (تؤمنون بالله ورسوله وتُجاهدون في سبيل الله) « الصف ١١ » فكذلك هذا أتى بلفظ الخبر ، ومعناه النهي ، فذلك شائع في كلام العرب .

« ١٤١ » ووجه القراءة بالفتح أنه جعله نَهياً على ظاهر الخطاب ، فهو مجزوم ، لكن تُفتح الراء لالتقاء الساكنين ، لسكونها وسكون أول المُشدّد ، وخصَّها بالفتح دون الكسر ، لتكون حركتها موافقة لما قبلها ، وهو الألف ، ويَقوَى حملهُ على النهي أن بعده أمرا ، في قوله : (وعلى الوارث مثلُ ذلك) و « والدة » يحتمل أن تكون فاعلة و « تضارّ » بمعنى يفاعل ، أي : لا تضارر والدة بولدها ، فتطلب عليه ماليس لها ، وتمتنع من رضاع ولدها مُضارّة. ويحتمل أن تكون مفعولة لم يُسمّ فاعلها ، وتضارّ بمعنى تفاعل على معنى : لا تُضارَر والدة بولدها ، فتمتنع من ولدها في الرضاع ، وهي تأخذ مثل ما تأخذ غيرها ، ولا تُمنَع مِن نفقته ، وعلى ذلك يُحمل : ولا مولود بولده ، ويحتمل الوجهين جميعا[١] .

« ١٤٢ » قوله : (ما آتيتُم بالمعروف) قرأه ابن كثير بغير مدّ ، من باب المجيء ، إذ لم يظهر في الكلام مفعولان ، فيُحمل على باب الإعطاء ، لأن « أتى »[٢] من باب المجيء مقصور ، يتعدّى إلى مفعول ، بحرف وبغير حرف [جر][٣] ومن

---

(١) زاد المسير ٢٧٢/١ ، والتيسير ٨١ ، وتفسير ابن كثير ٢٨٤/١ ، وتفسير النسفي ١١٨/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٢٥/ب .
(٢) ب : «التي» وتصويبه من : ص .
(٣) تكملة موضحة من : ص .

باب الإعطاء يمدّ فيتعدّى إلى مفعولين ، فلمّا لم يكن في الكلام إلا مفعول واحد بحرف جر ، فحمل على باب المجيء ، وقوّى ذلك إتيانُ الباء بعده في « بالمعروف » ، وباب المجيء يتعدّى إلى مفعول بحرف جر[1] وبغير حرف كما قال تعالى : (أتيْنا بها) « الأنبياء ٤٧ » وقال : (فأتاهم الله) « الحشر ٢ » . فأما « ما » فيحسن أن تكون مع الفعل مصدرا بمعنى « الإتيان » في قراءة من قصَر « آتيتم » ، و « الإتيان » بمعنى « التأتي » ، ويكون في قراءة من مدّ « آتيتم » مع الفعل بمعنى « الإيتاء » ، لأنه رباعي ، و « الإيتاء » بمعنى [المأتي ، ويجوز أن تكون « ما » بمعنى][2] الذي في القراءتين ، فتقدّر « هاء » محذوفة من « آتيتم » ، وتكون الهاء هي المفعول لـ « آتيتم » لمَن قصَرَ ، تعدى إليه بغير حرف ، وتكون هي المفعول الأول ، لمن مدّ « آتيتم » ، والثاني محذوف ، كما تقول : أعطيت زيدا ، ولا تذكر العطية ، وقرأ الباقون « آتيتم » بالمدّ ، من باب الإعطاء ، لأنه يراد به ، إعطاء النفقة للأم أو للمرضعة ، في الرضاعة . وقد قال تعالى : (فآتوهن أجورهن) « النساء ٢٤ » يعني الرضاعة . وقال : (إذا آتيتموهن[3] أجورهن) « المائدة ٥ » فهو إجماع، فحمل هذا عليه ، وهو الاختيار لإجماع (٧٨/ب) القراء عليه . وكون « ما » بمعنى « الذي » أحسن ، والهاء محذوفة ، وهي المفعول لـ « آتيتم » اقتصر فيه على مفعول واحد[4] .

« ١٤٣ » قوله : (تَمَسّوهُنّ)[5] قرأه حمزة والكسائي بضمّ التاء ، وبألف بعد الميم ، ويمدّان ، وقرأ الباقون بفتح التاء ، وبغير ألف ، حيث وقع .

---

(١) قوله : «حرف جر ومن باب .. بحرف جر» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .
(٢) تكملة لازمة من : ص .
(٣) قوله : «فآتوهن أجورهن ... إذا آتيتموهن» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .
(٤) زاد المسير ١/٢٧٤ ، والنشر ٢/٢٣٠ ، وتفسير النسفي ١/١١٩
(٥) سيأتي ذكر هذا الحرف في سورة الاحزاب ، الفقرة «٢٠» .

« ١٤٤ » وحجة من قرأ بألف أنه جعل الفعل لاثنين ، لأن كل واحد من الزوجين يمسّ الآخر بالوطء أو بالمباشرة ، فبابه المفاعلة ، ويجوز أن يكون « فاعَلَ » كـ « فَعَل » في هذا فتكون القراءتان بمعنى ، والمسّ مِن الزوج خاصة ، لأنه الواطِيء والمباشِر ، كما قالوا : داويتُ العليل وعاقَبتُ اللص ، وجاز أن يقع « فعل » و « فاعل » بمعنى ، كما جاء « فعل واستفعل » قالوا : قرأ واستقرأ ، وعلا قرنَه واستعلاه ، وعجبتُ واستعجبت بمعنى[1] . ويدلّ على قوة القراءة بالألف أنهم أجمعوا على قوله تعالى : (مِن قبلِ أن يتماسّا) « المجادلة ٣ » فوقع الفعل لهما كذلك ، هذا لمّا كان مِن كل واحد من الزوجين مُماسّة للآخر عند الوطء ، حُمل على باب المفاعلة .

« ١٤٥ » وحجة من قرأ بغير ألف أن المسّ هنا يُراد به الوطء ، أو المباشرة ، والواطيء الرجل[2] دون المرأة ، فهو فعل واحد ، فبابه « فَعَل » لا « فاعَل » . وأيضا فقد أجمعوا على ترك الألف ، في قوله تعالى مخبرا عن قول مريم رضي الله عنها : (ولم يَمسَسْني بشر) « آل عمران ٤٧ » ولم يقل : يُماسسني ، فدلّ ذلك على أن الفعل للزوج وحده الواطيء ، وهو الاختيار ، لأن الأكثر عليه من القراء ، ولأنه أصح في المعنى المقصود إليه[3] .

« ١٤٦ » قوله : (قَدَرُه ، وقدْره) قرأهما ابن ذكوان وحفص وحمزة والكسائي بفتح الدال ، وأسكنها الباقون ، وهما لغتان[4] . قال الأخفش : القَدْر والقدَر ، وهم يختصمون في القدْر والقدَر ، ودليل الفتح إجماعهم على الفتح في قوله : (فَسالت أودية بقدَرها) « الرعد ١٧ » و (إنا كلّ شيءٍ خلَقْناه بقدَر) « القمر ٤٩ » ، ودليل الإسكان إجماعهم على الإسكان في قوله :

---

(١) كتاب سيبويه ٢/٢٨٥

(٢) ص : «هو الرجل» .

(٣) الحجة في القراءات السبع ٧٤ ، وزاد المسير ١/٢٧٩ ، وتفسير النسفي ١/١٢٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٤/ب .

(٤) القاموس المحيط «قدر» .

(حقَّ قَدْرِه) « الأنعام ٩١ » و (لكل شيء قَدْرا) « الطلاق ٣ » و (ليلة القَدْر) « القدر ١ » ، فالقراءتان متساويتان • وقد قيل : إن القَدْر ، بالإسكان ، مصدر مثل الوُسْع ، والقدَر الاسم مثل العدّ والعدَد ، والمدّ والمدَد • وقيل : إن القدَر ، بالفتح ، هو أن تقدر الشيء فتقول : ثوبي على قدَر ثوبك ، أي مثله •

« ١٤٧ » قوله : (وصية) قرأها الحرميان وأبو بكر والكسائي بالرفع ، ونصبها الباقون •

« ١٤٨ » وحجة (٧٩/أ) من قرأ بالنصب أنه حمله على معنى الأمر بالإيصاء لِمَن ذكر ، وهو منسوخ[1] ، فإذا حُمل على الأمر ، والأمر يحتاج إلى الفعل ، فأضمر الفعل فنصب « وصية » ، والتقدير : فليوصوا وصية • فالنصب يدلّ على معنى الأمر •

« ١٤٩ » وحجة من رفعه أنه حمله على الابتداء ، وجعل « لأزواجهم » الخبر ، وحسن الابتداء بنكرة ، لأنه موضع تخصيص ، كما حسن « سلام عليك » رفع بالابتداء • ومثله : خير بين يديك • ويجوز أن ترفع « الوصية » بالابتداء ، والخبر محذوف ، ويكون « لأزواجهم » صفة للوصية ، فيحسن الابتداء بنكرة ، إذ هي موصوفة ، والنكرات إذا وُصفت حسن الابتداء بها ، لِما فيها من الفائدة ، تقديره : فعليهم وصية لأزواجهم • وقد أجمعوا على الرفع في قوله تعالى : (فصَبْرٌ جميل) « يوسف ١٨ » وعلى قوله : (فصيامُ ثلاثة أيام) « البقرة ١٩٦ » وعلى قوله : (فتحريرُ رقبة) « النساء ٩٢ » • فكل هذا رفعٌ بالابتداء ، على تقدير حذف الخبر ، ويقوّي الرفع [أيضا][2] أنها في قراءة أُبي « فمتاع لأزواجهم » وفي حرف ابن مسعود « الوصية لأزواجهم » ، فهذا يقوّي الرفع ، والرفع هو الاختيار لِما ذكرنا ولأن عليه الحرميين وأبا بكر[3] وغيرهم ، وهي قراءة

---

(١) هذا قول الأكثرين على مايذكر ابن كثير في تفسيره ١/٢٩٦
(٢) تكملة موافقة من : ص •
(٣) ب : «وعاصما» وتصويبه من : ص ، والتبصرة

علي بن أبي طالب وقتادة ومجاهد وأصحاب ابن مسعود والأعرج وغيرهم[١] .

« ١٥٠ » قوله : (فيضاعفَه)[٢] قرأ ابن كثير وابن عامر بغير ألف مشدّدا ، حيث وقع ، ومثله « يضاعف ، ومضاعفة » ، وقرأ الباقون بالألف مخفّفا ، وقرأ ابن عامر وعاصم بالنصب ، ههنا ، وفي الحديد ، ورفعهما الباقون .

« ١٥١ » وحجة من شدّد ، وحذف الألف ، أنه حمله على الكثير ، لأن « فعلت » مُشدّد العين بابه تكثير الفعل ، وتقول « غلّقت الأبواب » ، إذا فعلت ذلك شيئا بعد شيء ، و « غلقت[٣] الأبواب » ، إذا فعلت ذلك مرة واحدة ، وكذلك « فتّحت وفتَحت » .

« ١٥٢ » وحجة من خفّف ، وأثبت الألف ، أن أبا عمرو حكى أن « ضاعفت » أكثر من « ضعّفت » لأن « ضعّفت » معناه مرتان[٤] . وحكى أن العرب تقول : ضعّفت درهمك ، أي جعلته درهمين ، وتقول : ضاعفته أي جعلته أكثر من درهمين ، والله يعطي بالحسنة عشرة أمثالها إلى سبعمائة ضعف ، فـ « ضاعفت » أولى به لكثر المضاعفة[٥] .

« ١٥٣ » وحجة من نصب أنه[٦] حمل الكلام على المعنى ، فجعله جوابا للشرط[٧] ، لأن معنى (٧٩/ب) « من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له » .

---

(١) تفسير الطبري ٥/٢٥١ ، ومعاني القرآن ١/١٥٦ ، وشواذ القراءات١٥ ، وزاد المسير ١/٢٨٥ ، وتفسير ابن كثير ١/٢٩٧ ، وتفسير النسفي ١/١٢٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٥٣ ، وكتاب سيبويه ١/١٨٩

(٢) سيذكر هذا الحرف في سورة الحديد ، الفقرة «٤ـ٥» ، وسورة المنافقين ، الفقرة «٣» ، وسورة عبس ، الفقرة «٣» .

(٣) ب : «أغلقت» والتوجيه على ضعف هذه اللغة من : ص .

(٤) ب ، ص : «مرتين» فصوبته .

(٥) كتاب سيبويه ٢/٢٨٢ ، والقاموس المحيط «ضعف» .

(٦) ب : «أن» وتصويبه من : ص .

(٧) ب : «جواب للشرط» ، ص ، «جواب الشرط» ورأيت ما أثبته .

أن يكون قَرْضٌ تَبِعه أضعاف ، فحمَلَ « فيضاعفه » على المصــدر ، فعطف على « القرض » ، و « القرض » اسم ، فأضمر « أن » ليكون مع « فيضاعفه » مصدرا ، فتعطف مصدرا على مصدر[1] ، كأنك قلت : إن حدث قرْضٌ فأضعاف يتبعه . ويقبح أن يحمل النصب على جــواب الاستفهام بالفاء ، لأن القــرض غير مُستفهَم عنه ، إنما وقع الاستفهام عــن صاحب القرض ، ألا ترى أنك إذا قلت : أتقرضني فأشكرك ، نصبت الجواب ، لأن الاستفهام عن القرض وقع ، ولو قلت : أزيدٌ يقرضني فأشكرُه ، لم تنصب الجواب ، لأن الاستفهام إنما هو عن زيد ، لا عن القرض ، ولهذا المعنى أجاز سيبويه الرفع في الفعل بعد حتى في قولك : أيهم سار حتى يدخلُها ، لأن السير متيقن غير مُستفهَم عنه . إنما الاستفهام عن الفاعل ، ولم تجعله بمنزلة قولك : أسرت حتى تدخلها ، في أن الرفع لا يجوز في الفعل ، لأنك في هذا لم تثبت سيرا ، فصار بمنزلة قولك : ما سرت حتى أدخلها . وقد أجاز قوم نصبه على جواب الاستفهام حملا على المعنى ، لأن قولك : من ذا الذي يقرض الله ، وكذلك : إذا قلت أزيدٌ يقرضني ، معناه : أيقرضني زيدٌ ، فحمل علــى المعنى ، فنصب على جواب الاستفهام وفيه بعد[2] .

« ١٥٤ » وحجة من رفعه أنه قطعه مِمّا قبله ، ولم يدخله في صلة « الذي » ، في قولك : مَن ذا الذي يقرض الله فالله يضاعفه له . ويجوز أن يرفع على العطف على مافي الصلة على « يقرض » ، على تقدير : من ذا الذي يقرض الله فيضاعف الله له ، كأنه قال : ومن ذا الذي يضاعف له ، أي : مَن الذي يستحق الإضعاف في الأجر على قرضه الله ، أي على صدقته . والرفع هو الاختيار لقــوته في المعنى ، ولأن الجماعة عليه ولِما[3] ذكرنا من حجته[4] .

---

(١) قوله : «له ان يكون .. مصدر» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .
(٢) كتاب سيبويه ١/٤٨٥
(٣) ب : «لما» وتصويبه من : ص .
(٤) التبصرة ٥٥/ب ، والحجة في القراءات السبع ٧٥ ، وزاد المسير ١/٢٩٠ ، وتفسير ابن كثير ١/٢٩٩ ، وتفسير النســفي ١/١٢٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٢٦/أ .

« ١٥٥ » قوله : (يبسُط) و (وبَسطة) في الأعراف « ٦٩ » قرأهما هشام وقنبل وأبو عمرو وحمزة بالسين فيهما ، وقرأهما الباقــون بالصاد غير أن حَفْصا ، رُوي عنه الوجهان : السين والصاد ، وكلهم قرأ : (بسطة) في البقرة بالسين ، غير أن الكسائي ونافعا ، من رواية ابن المُسيّبي ، رَوى عنهما الصاد فيه[١] ، وبالسين قرأتُ لهما وللجماعة .

« ١٥٦ » وحجة من قرأ بالسين أنه الأصل ، والدليل على أن السين هي الأصل (٨٠/أ) أنه لا بد أن تكون السين هي الأصل أو الصاد هي الأصل . فلو كانت الصاد هي الأصل ما[٢] جاز أن تُردّ إلى السين ، إذ لا علة توجب ذلك ، وإذ لا ينقل الحرف إلى أضعف منه ، والصاد أقوى بكثير لإطباقها واستعلائها ، فإذا لم يجز أن تُردّ الصاد إلى السين ، وجاز ردّ السين إلى الصاد ، عُلِم أن السين هي الأصل ، والصاد داخلة عليها لِعلة .

« ١٥٧ » وحجة من قرأ بالصاد أن السين حرف مستفل[٣] ، غير مُطبَق ، فلمّا وقعت بعده الطاء ، وهي مطبقة مستعلية ، صعُب أن يخرج اللافظ من تَسفّل إلى تَصعّد ، وذلك صعب ، ولو كان فيه خروج من تَصعّد إلى تَسفّل لحسن ، ولم يصعب ، نحو : « طسم ، وقسوة »[٤] فهذا لا تُبدل السين فيه صادا ، كما تُبدل ، إذا كانت الطاء بعدها[٥] ، والقاف بعد صاد ، وهذا في الحكم بمنزلة الذين أمالوا الحروف ليُقرّبوها لكسرة أو لياء . ومَن قرأ بالسين فهو بمنزلة الذين لم يُميلوا ، وتركوا الحروف على حالها مفتوحة ، فقربت السين من الطاء ، فأبدل منها حرف يؤاخي السين في المخرج والصفير ، ويؤاخي الطاء في الإطباق والاستعلاء ،

---

(١) التبصرة ٥٥/ب ، والنشر ٢٢٢/٢
(٢) لفظ «ما» سقط من : ص .
(٣) لفظ «مستفل» سقط من : ص .
(٤) الحرف الأول في سورة الشعراء (آ ١) ، والثاني في البقرة (آ ٧٤) .
(٥) ب : «بعد» ، ص : «بعده» ورأيت ما أثبته .

وهو الصاد ، فكأن السين التي هي الأصل لم تزل ، إذ قد خلفها حرف[1] من مخرجها ، ومِن صِنفها في الصفير ، فعمل اللسان بذلك عملا واحدا ، متصعّدا ، منطبقا بالحرفين معا ، والصاد هو الاختيار ، للمطابقة في اللفظ والمجانسة بين الحرفين، ولأن عليه خط المصحف[2] ، ولأن عليه أكثر القراء[3] • وقال أبو حاتم : هما لغتان ، فكيف قرأتَ فأنتَ مصيب ، واختار في ذلك أن يتبع خط المصحف •

« ١٥٨ » قوله : (عَسَيْتم)[4] قرأه نافع بكسر السين ، وفتحها الباقون ، والكسر لغة في « عسى » إذا اتصل بمضمر خاصة • وقد حُكي في اسم الفاعل « عَسِي » فهذا يدل على كسر السين في الماضي[5] • والفتح في السين هي اللغة الفاشية ، وعليها أجمع القراء ونافع معهم ، إذا لم يتصل الفعل بمضمر • وأيضا فإن مساواة الفعل ، مع المضمر والمظهر ، أولى مِن المخالفة بينهما ، لأن المضمر عقيب المظهر ، فواجب أن يكون مثله • وهو الاختيار لإجماع القراء عليه مع المضمر والمظهر • وإنما خالفهم نافع وحده مع المضمر[6] • وقد قال أبو حاتم : ليس للكسر وجه ، وبه قرأ الحسن وطلحة •

« ١٥٩ » قوله (غُرفة) قرأه الكوفيون وابن عامر بضم الغين وفتحه[7] الباقون •

---

(١) لفظ «حرف» سقط من : ص •
(٢) قوله : «ولأن عليه خط المصحف» سقط من : ص •
(٣) زاد المسير ٢٩١/١ ، وتفسير النسفي ١٢٤/١ ، والقاموس المحيط « بسط » •
(٤) سيأتي ذكر هذا الحرف في سورة محمد صلى الله عليه وسلم ، الفقرة «٤» •
(٥) كتاب سيبويه ٥٥٨/١ ، وادب الكاتب ٢٠٦ ، والقاموس المحيط « عسى » •
(٦) زاد المسير ٢٩٢/١ ، ومغني اللبيب ١٥٣
(٧) ب : «وفتح» ورجحت ما في : ص •

« ١٦٠ » وحجة من ضمّ أنه جعله اسم الماء المُغترَف ، فعدّى الفعل إليه ، لأنه مفعول به ، كأنه قال : إلا من اغترف ماء على قَدر مثل ملءِ اليد ، ويقوي الضمّ أن بعده : (فشربوا منه) ، والشرب هو الشيء المعروف ، وهو الغرفة بالضم اسم للماء المغترف ، وبالضم قرأ عثمان بن عفان والحسن والنَّخَعي وغيرهم .

« ١٦١ » وحجة مَن فتح أنه جعله مصدرا ، فهو نصب على المصدر ، والمفعول به محذوف ، تقديره : إلا مَن اغترف ماء غرفة ، أي مرة واحدة . وبعض النحويين من البغداديين والكوفيين يجيزون أن يكون مَن ضمّ جعله كالمصدر ، ولأنهم يُعملون الاسم عمل المصدر ، فيجيزون : عجبت من دِهْنك لحيتَك ، ومن عطائك الدراهمَ . والمصدر الذي يعمل هو الدهن والإعطاء[1] . فعلى هذا المذهب تكون القراءتان بمعنى ، يُراد بهما المصدر على معنى مرة واحدة[2] . والفتح هو الاختيار ، وبه قرأ ابن عباس وأبانُ بن عثمان[3] ومجاهد والأعرج وغيرهم .

« ١٦٢ » قوله : (ولولا دَفْعُ الله) قرأه نافع بألف وكسر الدال ، وقرأه الباقون بفتح الدال ، من غير ألف ، ساكن الفاء ، ومثله في الحج[4] .

« ١٦٣ » وحجة من قرأ بالألف أنه جعله مصدرا لـ « فاعل » كالقتال . والمفاعلة قد تأتي من واحد كـ « عاقبت اللص »[5] . ويجوز أن يكون مصدرا

---

(١) الحجة في علل القراءات السبع ١/١٣٥

(٢) زاد المسير ١/٢٩٨ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٥/أ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٠٢ ، وتفسير النسفي ١/١٢٥

(٣) أبان بن عثمان بن عفان ، أبو سعيد ، له رواية عن أبيه وزيد بن ثابت وأسامة بن زيد ، وعنه ابنه عبد الرحمن وعمر بن عبد العزيز والزهري ، من فقهاء المدينة ثقة ، من كبار التابعين (ت ١٠٥ هـ) ترجم في جمهرة أنساب العرب ٨٥ ، وتهذيب التهذيب ١/٩٧

(٤) سيأتي في سورته ، الفقرة «١٣ ــ ١٤»

(٥) كتاب سيبويه ٢/٢٧٨ ، ٢٨٤

لـ « فعل » كقولهم : آب إيابا ، ولقيته لقاء . ومثله : كتبت كتاباً ، ومنـه :(كتابَ الله عليكم) « النساء ٢٤ » فيكون على هذا « دفاع ودفع » بمعنى ، مصدران لـ«دَفَعَ» .

« ١٦٤ » وحجة من قرأ بغير ألف أن المفاعلة التي من اثنين ، لامعنى لها في هـذا الموضع ، لأن الله هو الدافع عن المؤمنين وغيرهم ، مايضرّهم ، ولا يدافعه أحـد فيما يدفع ، فحمله على « دفع » أولى ، لأنـه مصدره ، الذي لايصرف عنـه إلى غيره إلا بدليل وروايـة . والاختيـار دفع بغير ألف لأنه تعـالى متفـرد بالدفـع ولإجماع القراء عليه . وقد كان أبو عمرو يرى « دفاع » غلطاً يُوهِم فيـه باب المفاعلة مـن اثنـين ، وهو وهـم مِن أبي عمرو عند أبي حـاتم[١] .

« ١٦٥ » قوله : (لابيعٌ فيـه ولا خُلّةٌ ولا شَفاعةٌ) قرأ ذلك ابن كثير وأبو عمرو بالفتح ، منغير تنوين . وقرأ الباقون بالرفع والتنوين ، ومثله : (لا بيعٌ فيه ولا خلالٌ) في إبراهيم « ٣١ » و (لا لغوٌ فيهـا ولا تأثيمٌ) في الطور « ٢٣ »[٢] .

« ١٦٦ » وحجة من فتح [أنه][٣] أراد النفي (٨١/أ) العام المستغرق لجميع الوجوه من ذلك الصنف[٤] ، فبنى « لا » مع مابعدها على الفتح ، وكأنه جواب لمن قال : هل فيـه من بيع ، هل فيها من لغو ، فـأل سؤالاً عاماً ، وغيّر الاسم بدخول « من » عليه ، فأجيب جواباً عاماً بالنفي ، وغيّر الاسم بالبناء ، و « لا » مع الاسم المبني معها في موضع رفع بالابتداء والخبر « فيه » .

« ١٦٧ » وحجة من رفع أنه جعل « لا » بمنزلة « ليس » وجعل الجواب

---

(١) التيسير ٨٢ ، وزاد المسـير ٣٠٠/١ ، وتفسير ابـن كثير ٣٠٣/١ ، وتفسير النسـفي ١٢٦/١ ، وكتاب سيبويه ٩٥/١
(٢) وقد تقدّم نظيره في السورة نفسها الفقرة «١٢٣» .
(٣) تكملة لازمة من : ص .
(٤) ب : «الوجوه» وتصويبه من : ص .

غير عام . وكأنه[١] جواب من قال : هل فيه بيع ، هل فيها لغو ، فلم يغير السؤال عن رفعه ، فأتى الجواب غير مغير عن رفعه . والمرفوع مبتدأ ، أو اسم « ليس » ، و « فيه » الخبر ، والاختيار الرفع لأن أكثر القراء عليه[٢] .

« ١٦٨ » قوله : (أنا أحيي) « ٢٥٨ » قرأه نافع بإثبات الألف في الوصل ، إذا أتى بعد « أنا » همزة مفتوحة أو مضمومة[٣] ، وذلك اثنا عشر موضعاً في القرآن[٤] . وقرأ الباقون بغير ألف ، ولا اختلاف في الوقف أنه بالألف ، وكلهم حذفَ الألف ، إذا لم يأت بعدها همزة ، وكذلك إن أتت بعد « أنا » همزة مكسورة . وقد ذكرنا ما رُوي عن قالون في إثبات الألف في « أنا » في الوصل مع الهمزة المكسورة ، وبالحذف قرأتُ له[٥] . فأما الوقف ، فلا بدّ من الألف لجميعهم في « أنا » على أي حال كانت .

« ١٦٩ » وحجة من أثبت الألف مع الهمزة المضمومة والمفتوحة ، وهو نافع ، أنه لمّا تمكن له مدّ الألف للهمزة ، كرِه أن يحذف الألف ، ويحذف مدّتها ، فأثبتها في الموضع الذي يصحب الألف فيه المدّ ، وحذفَها في الموضع الذي لاتصحب الألف فيه المدّ نحو : (أنا ومَن اتّبَعني) « يوسف ١٠٨ » ، والألف زائدة عند البصريين ، والاسم المضمر عندهم الهمزة والنون ، وزيدت الألف للتقوية . وقيل : زيدت للوقف لتظهر حركة النون . والاسم عند الكوفيين « أنا » بكماله .

---

(١) ب : «وكان» وتصويبه من : ص .

(٢) زاد المسير ١/٣٠٢ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٠٤ ، وتفسير النسفي ١/١٢٨ ، والنشر ٢/٢٠٤ ، ومغني اللبيب ٢٣٨ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٢٧/ب .

(٣) ب : «أو ضمة» وتوجيهه من : ص .

(٤) أظن أنها ، سوى حرف سورة البقرة المذكور ، هي : الأنعام ١٦٣ ، الأعراف ١٤٣ ، يوسف ٤٥ ، ٦٩ ، الكهف ٣٤ ، ٣٩ ، النمل ٣٩ ، ٤٠ ، غافر ٤٢ ، الزخرف ٨٠ ، الممتحنة ١ .

(٥) الذي رَوى عن قالون هذا الوجه هو أبو نشيط ، انظر التيسير ٨٢ ، والتبصرة ١/٥٦ ، وهو مروي بطرق أخرى ، انظر النشر ٢/٢٢٣

فنافع في إثبات الألف على قولهم على الأصل . وإنما حذف الألف مَن حذفَها استخفافاً ، ولأن الفتحة تدلّ عليها ، ولا بدّ من إثباتها في الوقف . وقد كان يلزم نافعاً إثبات الألف ، إذا أتت بعدها همزة مكسورة ، كما رُوي عن قالون ، لأنه [موضع][1] يمكن فيه المدّ ، وتُحذف فيه الألف ومدتها . ولكن لما قلّ ذلك في القرآن ، فلم يقع منه إلا ثلاثة مواضع ، أجراه مجرى ماليس بعده همزة لِقلّته ، فحذف الألف في الوصل . وما رُوي عن قالون ، من إثبات الألف ، هو جار على العلة في المفتوحة والمضمومة .

« ١٧٠ » وحجة من حذف الألف في الوصل ، في جميع الباب كله ، أن[2] (٨١/ب) الألف إنما جيء بها لبيان حركة النون ، كهاءِ السَّكت ، لأن الاسم ، لمّا قلَّت حروفه ، اختـلّ في الوقف ، لزوال حركة النون ، فجاء بالألف في الوقف ، لتبقى حركة النون على حالها ، ولا حاجة إلى الألف في الوصل ، لأن النون فيه متحركة . والاسم هو الهمزة والنون ، والألف زائدة كهاء السَّكت[3] .

« ١٧١ » قوله : (يَتَسَنَّه) ونحوه ، قرأه حمزة بحذف الهاء في الوصل « من يتسنه » و « اقتده » في الأنعام و « ما أغنى عني ماليه ، هلك عني سلطانيه » و « ما أدراك ماهيه » خمسة مواضع[4] ، ووافقه الكسائي على الحذف في « يتسنه ، واقتده » ، وقرأ ذلك الباقون بالهاء في الوصل[5] ، ولا اختلاف في الوقف في ذلك أنه بالهاء ، لثباتها في الخط[6] .

« ١٧٢ » وحجة من حذف الهاء في الوصل أن الهاء ، إنما جيء بها للوقف ، لبيان حركة ما قبلها . ولذلك سُميت هاء السَّكْت ، فلمّا كانت ، إنما يُؤتى بها

---

(١) تكملة لازمة من : ص .
(٢) ص : «جميع ذلك أن» .
(٣) قوله : «لثباتها في الخط» سقط من : ص
(٤) كتاب سيبويه ٢/٣٣٥ ، ومغني اللبيب ٢٧
(٥) سيأتي ذكر هذا في سورة الأنعام ، الفقرة «٤٢» ، وفي سورة القارعة .
(٦) قوله : «في الوصل» سقط من : ص .

في الوقف ، لبيان الحركة التي هي في [ياء][(١)] الإضافة ، استغنى عنها في الوصل، لأن الحركة في الياء ثابتة ، فهي مثل ألف الوصل ، التي جيء بها للابتداء . فإذا لم يُبتدأ بها ، واتصل الكلام ، استُغني عنها ، وهي مثل ألف « أنا » على مذهب البصريين ، وهذا المذهب عليه أكثر النحويين .

« ١٧٣ » وحجة مَن أثبتها أنه وصل الكلام ، ونيتُه الوقف عليها ، لكنه لم يسترح بالوقف عليها ، بل وصل ، ونيتُه الوقف ، كما يُفعلُ ذلك في القوافي ، يوصل البيت بما بعده من الأبيات ، ولا تُحذف الصلة ، التي للوقف ، فيقول :

أقلّي اللّومَ عاذلَ والعِتابا وقولي إن أصبتُ لقد أصابا[(٢)]

وأيضاً فإن « يتسنه » تحتمل أن تكون الهاء فيه أصلية ، وسكونها للجزم ، فلا بدّ من إثباتها في الوصل ، ولا يجوز حذفُها على هذا ، وذلك أن« السنه » تستعمل على ضربين : أحدهما أن يراد بها الحَوْل والعام ، والثاني يُراد بها الجَدْب ، ومنه قوله تعالى : (ولقد أخذْنا آل فرعون بالسنين) « الأعراف ١٣٠ » أي : بالجدوب ، ألا تَرى أن بعده : (ونقصٍ مّن الثمرات) ، وذلك يكون بالجَدْب . ومنه قول النبي عليه السلام ، « سنين كسِني يوسف »[(٣)] فيكون « يتسنّه » ، لِمَن أثبت الهاء في الوصل ، مشتقاً من « سانهت » ومن « السنة » ، وأصلها « سنهه ، فيتسنه » يتفعل من « سانهت » ، فالهاء لام الفعل ، وسكونها للجزم ، ولا يجوز حذفُ الهاء على هذا ألبتة ، فيكون المعنى : وانظر إلى طعامك (٨٢/أ) وشرابك لم تذهب طَراوته وغَضارته بالجَدْب ، والضرب الثاني أن تكون « السنة » بمعنى العام والحَوْل ، ويكون المعنى لم يتغير من قولهم : من ماء مَسنون ، أي متغير ، ومن قولهم : سَنّ اللحم إذا تغيَّر ريحُه ،

---

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) البيت لجرير انظر فهرس شواهد سيبويه ٦٧ ، وكتاب القوافي ١١٣

(٣) صحيح مسلم «كتاب المساجد ـ باب استحباب القنوت في جميع الصلاة ...» ومسند أحمد بن حنبل بسنده من طريق ابن مسعود ١/٣٨٠

فيكون المعنى ، وانظر إلى طعامك وشرابك لم يتغير[1] ريحه ، فيكون أصل « يتسنه » « يتسنن » على « يتفعل » أيضاً ، ثم أبدلوا من النون الأخيرة ياء ، لاجتماع ثلاث نونات ، وقُلبت ألفاً ، لتحركها وانفتاح ماقبلها ، كما قالوا : تقضَّيت في تقضّضْت ، فأبدلوا من الضاد ياء ، ومنه قوله : (يتمطّى) « القيامة ٣٣ » أصله « يتمطط » ثم أبدلوا من الطاء الأخيرة ياء ، لاجتماع ثلاث طاءات ، وقُلبت ألفاً ، لتحركها وانفتاح ماقبلها ، ومنه قوله تعالى : (وقد خاب مَن دَسّاها) « الشمس ١٠ » أصله « دسّسها » ثم أبدل من السين الأخيرة ياء لاجتماع ثلاث سينات ، وقُلبت ألفاً ، لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فلمّا أبدلت من النون ياء ، وقبلتها ألفاً ، حُذفت الألف للجزم ، فبقي « يتسن » ، فالفتحة تدل على الألف المحذوفة ، فلمّا كان الوقف يذهب بالفتحة ، ولا يبقى دليل على الألف ، أتى بهاء السَّكْت ، لبيان الفتحة ، التي على النون ، والاختيار الوقف على الهاء ، لأنه أصل العربية ، إلا أن تُقدِّر أن الهاء أصلية في « يتسنه » ، فيكون الاختيار إثباتها ، لأنها لام الفعل ، فتثبت في الوصل والوقف . وقد قيل إنه مشتق من « أسن الماء » إذا تغير ، ويلزم من قال هذا أن يقرأ « يتأسن » بالهمز ، ولا يقرأ بذلك أحد . وقد قيل : إن من قوله :(مِن حَمَأ مَسنون) « الحجر ٢٦ » وهو قول الشَّيباني[2] وقال أبو إسحاق[3] : معنى « مسنون » مصبوب ، فلا يحسن أن

---

(١) قوله : «ريحه فيكون .. يتغير» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٢) هو سعيد بن إياس ، أبو عمرو ، أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ، عرض على ابن مسعود ، وعليه يحيى بن وثّاب وعاصم بن أبي النجود ، وهو عالم باللغة عالم بأيام العرب ، (ت ٢٠٦ هـ) ترجم في تاريخ بغداد ٣٢٩/٦ ، وانباه الرواة ٢٢١/١ ، وطبقات القراء ٣٠٣/١

(٣) هو إبراهيم بن يحيى اليَزيدي ، عالم بالأدب ، أخذ عن أبي زيد الأنصاري والأصمعي قرأ على أبيه ، وروى القراءة عنه ابنا أخيه العباس وعبيد الله ابني محمد ، وله مؤلفات كثيرة ، (ت عهد المأمون) ، ترجم في نزهة الألباء ١٦٥ ، وطبقات القراء ٢٩/١

يكون « يتسنه » منه ، إذ لا معنى له فيه[١] .

« ١٧٤ » قوله : (نُنشِزُها) قرأه الكوفيون وابن عامر بالزّاي ، وقرأه[٢] الباقون بالراء .

« ١٧٥ » وحجة من قرأ بالزاي أنه حمله على معنى الرفع من « النَّشز » وهو المرتفع من الأرض ، أي : وانظر إلى العظام كيف نرفع بعضها على بعض في التركيب للإحياء لأن « النشز » الارتفاع[٣] . يُقال لِما ارتفع من الأرض نشَز" ، ومنه المرأة النشوز ، وهي المرتفعة عن موافقة زوجها . ومنه قوله : (وإذا قيل انشِزوا) « المجادلة ١١ » أي : ارتفعوا وانضموا . وأيضاً فإن القراءة بالزاي بمعنى الإحياء ، والعظام لا تحيا على الانفراد ، حتى يُضمّ بعضها إلى بعض . فالزاي أولى بذلك المعنى ، إذ هي بمعنى الانضمام دون الإحياء . فالموصوف بالإحياء هو الرجل ، دون العظام على انفرادها ، لا يقال : هذا عظم حي . فإنما المعنى : وانظر إلى العظام كيف نرفعها من أماكنها من الأرض إلى جسم صاحبها للإحياء . فأما قوله تعالى : (قال مَن يُحيي العظام وهي رَميم . قل يُحييها الذي أنشأها أوّلَ مرة) « يس ٧٨ ، ٧٩ » فإنما وُصفت العظام بالإحياء (٨٢/ب) على إرادة صاحبها ، لأن إحياء العظام على الانفراد ، لا تقوم منه حياة إنسان . فإنما المراد حياة صاحب العظام ، والعظام إنما تحيا بحياة صاحبها . وهذه الآية نزلت في مشرك أتى النبيَّ صلّى الله عليه وسلم برُمّة ، وهي العظم البالي ، ففتّه في يدِه ثم قال : يامحمد أتزعمُ أن الله يُحيي هذه ؟ فقال له النبي : إن الله يحييها ثم يميتك ثم يحييك ثم يدخلك النار . ففي ذلك نزل : (وضرب لنا مثلا

---

(١) قوله : «وقد قيل ... له فيه» سقط من : ص ، انظر توجيه هذا الحرف بأكثر من هذا في إيضاح الوقف والابتداء ٣٠٣ ، ومعاني القرآن ١/١٧٢ ، وتفسير الطبري ٥/٤٦٠ ، وتفسير غريب القرآن ٩٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٥/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٢٨/أ .

(٢) ب : «قرا» ورجحت ما في : ص .

(٣) تفسير غريب القرآن ٩٥ ، والقاموس المحيط «نشز» .

ونسي خلقه) الآية • فإنما أراد [المشرك][1] : هل يحيي الله الإنسان ، الذي هذه الرّمةُ منه ؟ ودليل ذلك جواب النبي له بأن قال : ثم يميتك ثم يحييك ، أي يحيي صاحب هذه الرمة كما يحييك بعد موتك[2] • وبالزاي قرأ أبَيّ بن كعب وزيد بن ثابت[3] وأبو عبد الرحمن السُّلَمي وأبو العالية[4] وابن وثّاب وطلحة وعيسى •

« ١٧٦ » وحجة من قرأ بالراء أنه جعله من النشور ، وهو الإحياء • فالمعنى : وانظر إلى عظام حمارك ، التي قد ابيضّت من مرور الزمان عليها ، كيف نحييها • وقد أجمعوا على قوله : (ثم إذا شاءَ أنشَرَه) « عبس ٢٢ » فالنشور الإحياء • يُقال : نَشَر الميت أي حَيِي • وأنشره الله أي أحياه • فالمعنى أن الله يُعَجِّبه من إحيائه[5] الموتى بعد فنائهم • وقد كان قارب أن يكون على شكّ من ذلك إذ قال : أنّى يُحيي هذه الله بعد موتها • فأراه الله قدرته على ذلك في نفسه ، فأماته مائة عام ثم أحياه ، فأراه وجود ما شكّ فيه في نفسه ، ولم يكن شكّ في رفع العظام عند الإحياء ، فيريه رفعها ، إنما شكّ في الإحياء • فالراء أولى به ، وهو الاختيار ، لهذا المعنى ، ولأن الأكثر عليه ، وهي قراءة مجاهد وعطاء وعِكرمة وقَتادة والأعرج وابن مُحَيصِن والجَحْدري والأعمش وابن يَعمُر ، وإلى

---

(١) تكملة مناسبة من : ص •

(٢) زاد المسير ٣٠٩/١ ، وتفسير ابن كثير ٣١٤/١

(٣) زيد بن ثابت ، الصحابي الجليل ، أحد كتاب الوحي الأمناء ، ولاّه عثمان رضي الله عنهما كتابة المصحف ومن قبلُ أبو بكر رضي الله عنه جَمْعَه ، (ت ٤٥ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٣٥٨/٢ ، والجرح والتعديل ٥٥٨/٢/١

(٤) هو رفيع بن مهران ، أحد كبار التابعين ، أخذ القرآن عرضا عن أبَيّ بن كعب وزيد بن ثابت ، (ت ٩٠ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ١١٢/٧ ، والإصابة ٢٢١/٢

(٥) ب : «أحياء» ورجحت ما في : ص •

ذلك رجع الحسَن • وقد رُوي أن الله جل ذكره أحيا بعضه ثم أراه كيف أحيا باقي جسده[1] •

« ١٧٧ » قوله : (قال أعلمُ) قرأه حمزة والكسائي بوصل الألف والجزم ، وقرأه الباقون بقطع الألف والرفع •

« ١٧٨ » وحجة من قرأ بالقطع أنه أخبر عن نفسه ، عندما عايَن من قدرة الله في إحيائه الموتى ، فتيَقّن ذلك بالمشاهدة ، فأقر أنه يعلم أن الله على كل شيء قدير • أي : أعلم أنا هذا الضرب من العلم ، الذي لم أكن أعلمه معاينة ، وبه قرأ الحسن والأعرج وأبو جعفر وشَيبة وابن أبي إسحاق وعيسى وابن مُحَيصِن •

« ١٧٩ » وحجة (٨٣/أ) من قرأ بوصل الألف أنه جعلها أمرا ، معناه الخبر ، وذلك أنه لمّا عاين الإحياء وتيقّن أنزل نفسه منزلة غيره ، فخاطبها ، كما يخاطب غيره ، فقال : اعلم يانفس هذا العلم اليقين ، الذي لم تكوني تعلمينه معاينة • وجاء بلفظ التذكير ، لأنه هو المراد بذلك ، ويبعُد أن يكون ذلك أمرا من الله جلّ ذكره له بالعلم ، لأنه قد أظهر إليه قدرة وأراه أمراً تيقن صحته ، وأقر بالقدرة ، فلا معنى لأن يأمره الله بعلم ذلك ، بل هو يأمرنفسه بذلك ، وهو جائز حسن ، وفي حرف عبد الله مايدّل على أنه أمـر من الله له بالعلم ، على معنى : « الزَمْ هذا العلم لِما عاينت وتيقنت » • وذلك أن في حرفه : (قيل اعلم) ، وأيضاً فإنه موافق لما قبله من الأمر ، في قوله : « انظر إلى طعامك ، وانظر إلى حمارك ، وانظر إلى العظام » فكذلك : « اعلم أن الله » • وقد كان ابن عباس يقرؤها : « قيل اعلم » ، ويقول : أهو خير أم إبراهيم ، إذ قيل له :(واعلم أن الله عزيز حكيم) « البقرة ٢٦٠ » فهذا يُبيّن أن « قال اعلم » أمر من الله له بالعلم اليقين ، لِما عاين من الإحياء [وبه قرأ ابن عباس وأبو رجاء وأبو عبد الرحمن][2] • والقراءة بالقطع هي الاختيار ، لأنه على ظاهر الكلام ، لما تبيّن

---

(١) الحجة في القراءات السبع ٧٦ ، وزاد المسير ٣١٢/١ ، وتفسير ابن كثير ٣١٤/١ ، وتفسير النسفي ١٣٢/١ ، والمختار في معاني قراءات اهل الأمصار ١٥/ب •
(٢) تكملة لازمة من : ص •

له ماكان على شكّ فيه أخبر عن نفسه بالعلم اليقين . وأيضاً فإنه قد أجمع عليه الحرميان وعاصم وابن عامر وأبو عمرو[١] .

« ١٨٠ » قوله : (فَصُرهُنّ) قرأه حمزة بكسر الصاد ، وضمّها الباقون .

« ١٨١ » وحجة مَن كسر أنها لغة معروفة ، يقال : صاره إذا أماله ، وصاره إذا قطعه ، يقال : صرت الشيء أملته ، وصرته قطعته . يقال : صار يصير ، ويَصار يَصور .

« ١٨٢ » وحجة من ضمّ الصاد أنه أتى به على لغة من قال : صار يَصور ، على معنى أملهن ، وعلى معنى : قطعهن ، فإذا جعلته بمعنى : أملهن ، كان التقدير أملهن إليك فقطعهن ، وإذا جعلته بمعنى : قطعهن ، كان التقدير : فخذ أربعة من الطير إليك فقطعهن ، فكل واحد من الكسر والضم [في الصاد][٢] لغة في الميل والتقطيع . فالقراءتان بمعنى . وقد قيل : إن الكسر بمعنى « قطعهن » ، والضم بمعنى « أملهن وضمّهن » ، وبالضمّ قرأ علي بن أبي طالب والحسن وأبو عبد الرحمن ومجاهد وعِكْرمة ، وبالكسر قرأ ابن عباس وشيبة وعَلْقَمَة وابن جبير وأبو جعفر وقتادة وابن وَثّاب وطلحة والأعمش ، واختُلف عن ابن عباس[٣] .

« ١٨٣ » قوله : (بِرَبوة) قرأه عاصم وابن عامر بفتح الراء ومثله في (٨٣/ب) « قد أفلح » ، وضمّها الباقون ، وهما لغتان مشهورتان[٤] .

« ١٨٤ » قوله : (أُكْلها ، وأكْله) قرأ ذلك الحرميان بالإسكان ، حيث

---

(١) التبصرة ٥٦/ب ، وتفسير الطبري ٤٨١/٥ ، والمصاحف ٥٨ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١٨٧

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) الحجة في القراءات السبع ٧٧ ، وزاد المسير ٣١٤/١ ، وتفسير ابن كثير ٣١٥/١ ، وتفسير غريب القرآن ٩٦ ، والقاموس المحيط «صار» .

(٤) التيسير ٨٣ ، والحجة في القراءات السبع ٧٨ ، وزاد المسير ٣١٩/١ ، وتفسير النسفي ١٣٤/١ ، والنشر ٢٢٤/٢

وقع ، وقرأ الباقون بالضمّ في الجميع،غير أن أبا عمرو أسكن ما أُضيف إلى مؤنث، نحو « أُكلها » ، وضمّ ما أضيف إلى مذكّر ، ولم يُضف إلى شيء . والضم هو الأصل ، والإسكان على التخفيف . فهما لغتان . فأما علة أبي عمرو ، في قراءته ، فإنه لمّا كان المؤنث ثقيلاً أسكن استخفافاً[1] ، لئلا يجتمع على الاسم ثقل التأنيث وثقل الضم ، وأتى بما ليس فيه ثقل على الأصل بالضمّ[2] .

* * *

تشديد التاء للبزّي

«١٨٥» قرأ البزّي بتشديد التاء،فيما أصله تاءان،وحُذفت واحدةمن الخط، وذلك في أحد وثلاثين موضعاً ، قد ذكرتها في غير هذا . وذلك نحو : (ولا تَيمّموا) « البقرة ٢٦٧ » و (لا تَكَلَّم نفس) « هود ١٠٥ » و (تَنازعوا) « الأنفال ٤٦ » (فتَفرّق) « الأنعام ١٥٣ » وشبهه ، ولا يُقاس على الأحد والثلاثين الموضع[3] غيرها ، في سورة البقرة منها « ولا تَيَمَّموا » وعلته في ذلك أنه حاول الأصل ، لأن الأصل في جميعها تاءان ، فلم يحسن له أن يظهرهما ، فيخالف الخط في جميعها ، إذ ليس في الخط إلا تاء واحدة . فلمّا حاول الأصل ، وامتنع عليه الإظهار ، أدغم إحدى التائين في الأخرى ، وحسُن له ذلك ، وجاز الاتصال ، المدغم بما قبله . فإن ابتدأ بالتاء لم يزد شيئاً ، وخفّف كالجماعة ، لئلا يخالف الخط ، ولم يمكنه إدغام في الابتداء ، لأنه لا يبتدأ بمدغم ، لأن أوله ساكن ، والساكن لا يبتدأ به ، فكان يلزمه إدخال ألف وصل للابتداء ، فيتغير الكلام ، ويزيد في

---

(١) قوله : «والإسكان على التخفيف .. استخفافا» سقط من : ص .
(٢) المختار في معاني قراءات أهل الامصار ١٦/ب ، والنشر ٢٠٨/٢
(٣) تعريف التمييز على هذا النحو هو مذهب الكوفيين .

الخط ماليس فيه ، فرجع إلى التخفيف في الابتداء ضرورة. واعلم أن هذا الإدغام يأتي على ثلاثة اضرب .

« ١٨٦ » ضرب قبل المدغم ، متحرك من كلمة ومن كلمتين ، وذلك ثمانية مواضع نحو : (فتَفرَّق بكم) « الأنعام ١٥٣ » ، ونحو : (إن الذين تَوفّاهم) « النساء ٩٧ » ، فهذا إدغام حسن ، لادخَلَ فيه ولا علة .

« ١٨٧ » والضرب الثاني أن يكون قبل المدغم ألف أو واو ساكنة ، قبلها ضمة ، وذلك ثلاثة عشر موضعاً ، فيحتاج[1] إلى مدّ ، لوقوع المشدد بعد حرف المد واللين نحو : (ولا تَيمّموا) ، و (لاتَفرّقوا) « آل عمران ١٠٥ » ، و (عنه تَلَهى) « عبس ١٠ » ، فهذا أيضاً حسن ، ولا بدّ من زيادة مدّ فيه للتشديد .

« ١٨٨ » والضرب الثالث أن يكون قبل المشدد حرف ساكن من غير حروف المد واللين نحو : (ولا تَيمّموا) ، و (لا تفرقوا) « آل عمران ١٠٥ » ، و (وإذ تَلقَّونه) « النور ١٥ » ، و (إن تَولّوا) « آل عمران ٣٢ » (٨٤/أ) و (على مَن تَنزّل) « الشعراء ٢٢١ » ، و(نارا تَلظّى) « الليل ١٤ » و (شهر . تَنَزّل) « القدر ٣ ، ٤ » فهذا وقوع الإدغام بعده قبيح صعب ، لايجيزه جميع النحويين ، إذ لا يجوز المد في الساكن ، الذي قبل المشدد . وقد قال بعض القراء فيه : إنه إخفاء ، وليس بإدغام ، فهذا أسهل قليلاً من الإدغام ، لأن الإخفاء لا تشديد فيه ، ولكن الرواية والنقل فيه ، كله بالتشديد ، وهو على ماذكرتُ لك من الضعف ، وقرأ باقو[2] القراء [في ذلك][3] كلّه مخففاً ، ولم يختلف في الابتداء به أنه مخفّف كله[4] .

---

(١) ب : «فيخرج» وتصويبه من : ص .
(٢) ب : «باقي» وتصويبه من : ص .
(٣) تكملة موضحة من : ص .
(٤) التبصرة ٥٦/ب ــ ٥٧/أ ، والتيسير ٨٣ ــ ٨٤ ، والنشر ٢/٢٢٤ ــ ٢٢٧

« ١٨٩ » قوله : (فنعمّا هي)[١] قرأ أبو عمرو وأبو بكر وقالون بإخفاء حركة العين ، وكسر النون ، ومثله في النساء . وقرأ ابن كثير وحفص وورش بكسر النون والعين ، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي بكسر العين ، وفتح النون فيهما .

« ١٩٠ » وحجة من قرأ بكسر النون والعين أن الأصل فيه « نَعِم » بفتح النون ، وكسر العين ، لكن حرف الحلق ، إذا كان عين الفعل ، وهو مكسور أُتبع بما قبله، فكسر لكسرة، يقولون: شَهِد وشِهِد ، ولَعِب ولِعِب ، فقالوا في « نعم » : نِعِم ، وهي لغة هُذيل[٢] .

« ١٩١ » وحجة من فتح النون وكسر العين أنه أتى بالكلمة على أصلها ، والأصل « نَعِم » كما قالوا : شَهِد ولَعِب ، فتركوا الأول على فتحه .

« ١٩٢ » وحجة من أخفى حركة العين ، أنه كسر النون لكسرة العين وأسكن العين استخفافاً ، لتوالي كسرتين ، فلمّا اتصل الفعل بـ « ما » وأُدغمت الميم في الميم ، ثقلت الكلمة بالكسرتين والإدغام ، وطالت ، فلم يمكن إسكان العين للتخفيف ، لئلا يجتمع ساكنان : العين وأول المدغم ، فأخفى كسرة العين استخفافاً ، والذي خفِيت حركته في الوزن والحكم كالمتحرك ، إلا أنه أخَفّ من المتحرك . وقد رُوي عن أهل الإخفاء الاختلاس ، وهو حسن . ورُوي الإسكان للعين ، وليس بشيء ، ولا قرأتُ به ، لأن فيه جمعاً بين ساكنين ، ليس الأول حرف مدّ ولين ، وذلك غير جائز عن أحد من النحويين[٣] .

« ١٩٣ » قوله : (ويُكفِّر عنكم)[٤] قرأه ابن عامر وحفص بالياء ، وقرأ

---

(١) سيأتي ذكره في سورة الشعراء ، الفقرة « ١٠ » .
(٢) كتاب سيبويه ٣٠٥/٢ ، ٣١٠ .
(٣) التبصرة ٥٧/أ ، والتيسير ٨٤ ، والنشر ٢٢٨/٢ ، والحجة في القراءات السبع ٧٨ ، وزاد المسير ٣٢٥/١ ، وتفسير النسفي ١٣٦/١ ، ومغني اللبيب ٣٤٥، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٦/أ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٢٩/أ .
(٤) سيأتي ذكر نظيره في آل عمران ، الفقرة « ٣٥ ـ ٣٧ » وسورة التغابن ، الفقرة « ١ » .

الباقون بالنون ، وقرأ نافع وحمزة والكسائي بالجزم ، وقرأ الباقون بالرفع .

« ١٩٤ » وحجة من قرأه بالياء أن بعده : (والله بما تعملون خبير) ولم يقل « ونحن » ، فأتى بلفظ الغائب في « يُكفّر » لما بعده من لفظ الغائب . ويجوز أن يكون ردّه على الإعطاء ، في قوله : (تؤتوها الفقراءَ) فالمعنى : ويكفر الإعطاء من سيئاتكم ، والقول الأول معناه : (٨٤/ب) ويكفر الله من سيئاتكم .

« ١٩٥ » وحجة من قرأه بالنون أنه أجراه على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه ، لأنه هو المكفّر للسيئات ، وحسُن أن يأتي على لفظ المُخبِر للتفخيم والتعظيم ، وحسن أن يأتي المفرد ، بعد لفظ الجمع ، في قوله تعالى : (والله) كما قال : (سبحان الذي أسرى) « الإسراء ١ » ثم قال : (وآتينا موسى) « ٢ » فهذا أتى بلفظ التوحيد ، ثم جمع بعد ذلك ، وذلك أتى بلفظ الجمع ، ثم وحّده بعد ذلك[1] ، فذلك كله شائع حسن ، وهو كثير في القرآن . والقراءة بالنون أحب إليّ ، لأن أكثر القراء على ذلك ، ولأنه أفخم وأعظم ، وبه قرأ ابن عباس والأعرج .

« ١٩٦ » وحجة من جزم الفعل أنه عطفه على موضع الفاء ، في قوله : (فهو خيرٌ لّكم) لأن موضع ذلك جزم ، إذ هو جواب الشرط ، وله نظائر حُمِلت على الموضع ، وذلك حسن .

« ١٩٧ » وحجة من رفع الفعل أنه قطعه مما قبله ، وجعله خبر ابتداء محذوف . فالمعنى : ونحن نكفر عنكم ، في قراءة من قرأ بالنون . ومن قرأ بالياء فتقديره : والله يكفر عنكم[2] .

« ١٩٨ » قوله : (يحسبُهم ، ويحسبن)[3] قرأه عاصم وحمزة وابن عامر

---

(١) قوله : «أتى بلفظ ... بعد» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .
(٢) الحجة في القراءات السبع ٧٩ ، وزاد المسير ١/٣٢٦ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٢٣ .
(٣) سيأتي نظيره في سورة الأنفال ، الفقرة «١٣» .

بفتح السين ، حيث وقع ، إذا كان مستقبلا ، وكسر الباقون،وهما لغتان مشهورتان، يقال : حسِبَ يحسَب ويحسِب . والفتح أقوى في الأصول ، لأن « فعل » في الماضي إنما يأتي مستقبله على « يفعَل » بالفتح في الأكثر ، والكسر فيه لغة شذّت عن القياس ، وله نظائر أتت بالكسر في المستقبل والماضي مسموعة ، ورُوي أن النبي عليه السلام كان يقرأ بكسر السين ، وهي لغة حجازية ، وهو الاختيار[1].

« ١٩٩ » قوله (فَأْذَنوا بِحَرْب) قرأه أبو بكر وحمزة بالمدّ ، وكسر الذال ، وقصَره الباقون ، وفتحوا الذال .

« ٢٠٠ » ووجه القراءة بالقصر أنه أمر للمخاطبين بترك الرِّبا ، أُمروا أن يعلموا ذلك هم أنفسهم . فالمعنى : فإن لم تتركوا الربا فأيقِنوا بحرب من الله ورسوله . فهم المقصودون بأن يعلموا ذلك في أنفسهم ، إن لم يتركوا الربا .

« ٢٠١ » ووجه القراءة بالمدّ أنه جعله أمراً للمخاطبين بترك الربا ، أن يُعلِموا بذلك غيرهم ، مِمّن هو على مثل حالهم في المقام[2] على الربا . فالمدّ يتضمن معنى القصر ، لأنهم إذا أعلموا غيرهم بالحرب من الله ورسوله فقد علِموا هم ذلك ، إن أقاموا على فعل الربا ، وليس في علمهم ذلك ، لأنفسهم ، دلالة على إعلام (٨٥/أ) غيرهم . فالمدّ أعم وآكد في أنهم ، إن لم يتركوا الربا في أنفسهم[3] ، ويتركه غيرهم ، مِمّن هو على مثل حالهم فالحرب مِن الله ورسوله لازم لهم ، نازل عليهم ، وعلى من هو مثلهم . ولولا أن الجماعة على القصر لكان الاختيار المدّ . وبالقصر قرأ علي بن أبي طالب وأبو عبد الرحمن والأعرج وشيبة وعيسى وأبو جعفر ، وبالمدّ قرأ طلحة والأعمش . واستبعد أبو حاتم المدّ ، إذ الأمر فيه لغيرهم بالحرب[4] ، والمُراد هم ، وهم[5] المخاطبون بترك الربا . والمدّ حسن في

---

(١) أدب الكاتب ٣٧٢ ، وزاد المسير ٣٢٨/١ ، وتفسير النسفي ١٣٧/١ ، والقاموس المحيط «حسب» ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٦/ب .
(٢) قوله : «في المقام» سقط من : ص .
(٣) قوله : «في انفسهم» سقط من : ص .
(٤) ص : «أبو حاتم انفراد الأمر فيه لغيرهم بالجواب» .
(٥) لفظ «وهم» سقط من : ص .

المعنى على ما ذكرنا(١) .

« ٢٠٢ » قوله : (مَيسَرة) قرأه نافع بضم السين ، وفتح الباقون . وهما لغتان إلا أن الفتح أكثر وأشهر ، و « مفعَل » بغير هاء ، وبفتح العين في الكلام كثير ، وليس في الكلام « مفعُل » بضم العين ، وبغير هاء ، إلا حرفان ونحوهما قالوا : معُون ، ومكرُم ، جمع معونة ومكرمة ، وجاء مألُك ، جمع مألُكة ، وهي الرسالة . و « مفعَل » بالفتح كثير مستعمل ، وبالفتح قرأ علي بن أبي طالب وابن عمر والأعرج وأبو جعفر وابن جُندب والحسن وقَتادة وأبو رجاء ، وبالضم قرأ مجاهد وابن مُحَيْصن وشيبة وعطاء وحُميد(٢) والحسن وهي(٣) لغة هذيل ، واختُلف عن الحسن فيه . والفتح هو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ، ولأنه الأكثر في الاستعمال بالهاء وبغير هاء(٤) .

« ٢٠٣ » قوله : (وأن تَصدّقوا) قرأه عاصم بالتخفيف ، وقرأ الباقون مشددا ، وهو مثل « تظاهرون » في الحجة في التخفيف والتشديد ، لكن في التشديد معنى التكثير ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، وهو الأصل ، والتخفيف حدث(٥) .

« ٢٠٤ » قوله : (يوماً تُرجَعون فيه) قرأه أبو عمرو بفتح التاء وكسر الجيم ، أضاف الفعل إلى المخاطبين ، فهم الفاعلون . وقرأ الباقون بضم التاء وفتح الجيم ، أضافوا الفعل إلى مَن يُرجِع المخاطبين ، فالمخاطبون مفعول بهم ، قاموا

---

(١) التبصرة ٥٧/ب ، وزاد المسير ٣٣٣/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٣٠/١ ، وتفسير النسفي ١٣٩/١ ، وتفسير غريب القرآن ٩٨ ، والقاموس المحيط «أذن» .

(٢) حميد بن قيس الأعرج أبو صفوان ، أخذ القراءة عن مجاهد وعرض عليه ثلاثا ، ورواها عنه أبو عمرو وسفيان بن عيينة وسواهما ، (ت ١٣٠ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٤٨٦/٥ ، والجرح والتعديل ٢٢٧/١/١

(٣) ب : «وهو» وتوجيهه من : ص .

(٤) التيسير ٨٥ ، والنشر ٢٢٩/٢ ، وزاد المسير ٣٣٤/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٠/أ ، والقاموس المحيط «يسر» .

(٥) تقدم نظيره في الفقرة «٤٦» من السورة نفسها .

مقام الفاعل . والقول في هذا كالقول في « ترجع الأمور » وقد مضى الكلام فيه[1] .

« ٢٠٥ » قوله : (أن تَضِلّ) قرأه حمزة بكسر الهمزة ، وفتح الباقون .

« ٢٠٦ » ووجه القراءة بالكسر أنها « إن » التي للشرط ، و « فتذكر » جواب الشرط ، مرفوع في هذه القراءة ، لأنه بالفاء . فالفاء جواب الشرط[2] وما بعدها مستأنف . فلذلك رفع . والشرط وجوابه في موضع رفع وصف للرجل والمرأتين وخبر . فـ « رجل وامرأتان » محذوف . والتقدير : فرجل وامرأتان ممن ترضون (٨٥/ب) من الشهداء يشهدون . و « ممّن ترضون من الشهداء » صفة أيضا لـ « رجل وامرأتان » .

« ٢٠٧ » ووجه القراءة بالفتح أن « أن » بالفتح في موضع نصب على حذف اللام ، تقديره : لئلا تضلّ إحداهما ، أي تنسى . وقيل : المعنى : لا تضلّ ، كما قال : (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوّا وحزنا) « القصص ٨ » لم يلتقطوه ليكون لهم عدوّا ، لكن لمّا آل الأمر إلى ذلك في حال من التقطه ، ليكون لهم عدواً ، فأخبر بما آل أمرهم إليه ، كذلك هذا لم يؤمن بشهادة امرأتين عِوضا من رجل ، للضلال الذي هو النسيان ، لكن لمّا آل الأمر إلى النسيان صار الأمر ، كأنهم أُمروا بشهادة امرأتين عوضا من رجل للنسيان . فيكون « فتذكر » معطوفا على « تضلّ » ، تقديره فرجل وامرأتان يشهدون أن تضل إحداهما وأن تذكّر إحداهما ، كأنه بيّن علة كون امرأتين مقام رجل أي ذلك إنما فعل لتذكر إحداهما الأخرى عندالنسيان[3] .

« ٢٠٨ » قوله : (فتذَكّر) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتخفيف ، وشدّد الباقون . وكلهم نصب إلا حمزة فإنه رفع ، على ما ذكرنا من الرفع في جواب الشرط

---

(١) تقدم نظيره في الفقرة «١٢٨» من السورة نفسها .

(٢) قوله : «مرفوع في .. الشرط» سقط من : ص .

(٣) تفسير الطبري ٦٢/٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٥٨ ، والحجة في القراءات السبع ٨٠ ، وزاد المسير ٣٣٨/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٣٥/١ ، وتفسير النسفي ١٤٠/١

مع الفاء . وقد قال الفراء : إن من خفف فهو من الذكر ، الذي هو ضد الأنثى . والمعنى : إن المرأة الثانية إذا شهدت مع الأولى ذكّرتها ، أي جعلتها كالذَّكَر ، أي كالرجل الذي لا يحتاج إلى غيره في الشهادة .

« ٢٠٩ » ووجه القراءة بالتشديد أنه عدّى الفعل إلى مفعولين بالتشديد ، فالأول « الأخرى » ، والثاني محذوف ، تقديره : « فتذكّر إحداهما الأخرى الشهادة . والتذكير يحتاج إلى مُذكِّر ومُذَكَّر به . وقد أجمعوا على التشديد في قوله : (وذكّر فإنّ الذكرى) « الذاريات ٥٥ » وهو كثير .

« ٢١٠ » وحجة من خفّف أنه عدّى الفعل بالهمز ، والهمز كالتشديد في التعدي ، تقول : ذكرته كذا ، وأذكرته كذا . فالمفعول الثاني أيضاً محذوف ، كالأول . فالقراءتان بمعنى ، إلا أن التشديد معه معنى التكثير ، على معنى تذكير بعد تذكير ، ويحتمل أن يكون في المعنى كأذكرته . فالقراءتان متعادلتان . ومن نصب « فتذكر » فعلى العطف على « أن تضل » ومن رفع فعلى القطع بعد الفاء[1] .

« ٢١١ » قوله : (تِجارةٌ حاضرةٌ) قرأ ذلك عاصم بالنصب ، وقرأهما الباقون بالرفع .

« ٢١٢ » وحجة من نصب أنه أضمر في « تكون » اسمها ، ونصب « تجارة » على خبر « يكون » ، و « حاضرة » نعت لـ « تجارة » ، والتقدير : إلا أن تكون التجارة تجارة ، وإلا أن تكون المبايعات تجارة ، ولا يحسن أن يكون (٨٦/أ) المضمر التداين والدين ، لتقدّم ذكره ، ولا أن يكون الحق ، لتقدّم ذكره ، لأن ذلك غير التجارة ، ولأن التجارة تقليب الأموال في البيع والشراء للنماء ، وهو غير الدّين ، وغير التداين ، وغير الحق ، والخبر في « كان » هو الاسم ، وحسن إضمار التبايع ، لأنه تقليب الأموال للنماء ، فهو التجارة في المعنى .

(1) المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٧/أ ، وتفسير غريب القرآن ٩٩ ، وكتاب سيبويه ٢/٥٠٣

« ٢١٣ » وحجة من رفع أنه جعل « كان » بمعنى « وقع وحدث » تامة ، لا تحتاج إلى خبر ، بمنزلة : (وإن كان ذو عسرة) الذي هو عام في كل معسر ، وبهذا العموم أجمع على الرفع ، إذ لو نصب « ذا » على خبر « كان » لصار الكلام مخصوصاً لصنف بعينه ، غير عام في جميع المُعْسِرين ، لأنه يصير التقدير ، لو نصب « ذا » : وإن كان المشتري ذا عسرة فنظرة ، فتكون النظرة مقصورة عليه • وقد يجوز أن يكون التقدير : وإن كان المداين ذا عسرة ، فيكون عامّاً فيمن عليه دين ، وهو معسر • والرفع على كل حال أعمّ ، لأنه يعمّ مَن عليه دين ، من قرض أو من شراء ، وغير ذلك[١] •

« ٢١٤ » قوله : (فرِهان) قرأه أبو عمرو وابن كثير بضم الراء والهاء ، من غير ألف ، وقرأ الباقون بكسر الراء ، وبألف بعد الهاء •

« ٢١٥ » وحجة من قرأ بغير ألف أنه جمع « رهنا » على « رهُن » كـ « سَقْف » و « سُقُف » و « نَحْر » و « نُحُر » ، وكان قياسه « أرهانا » في أقل العدد ، ولكن استغنوا بالكثير عن القليل ، كما استغنوا بالقليل عن الكثير ، في قولهم : « رسن وأرسان » • وأصل « رهن » المصدر في قولهم : « رهينة » ، فهو في موضع قولهم : رهينة ثوباً • فلمّا وقع موقع الاسم جمع ، كما تجمع الأسماء • ولمّا استغنوا فيه في الجمع ببناء الكثير عن القليل ، اتسعوا فيه ، فأتوا بجمعه على بناءين للتكثير ، فقالوا : رهْن ورهُن ، كسقْف، وسقُف • وقالوا : رهن ورهان[٢] ، ككعب وكِعاب ، وبغل وبِغال ، ونعل ونِعال ، وهو في جمع « فَعْل » كثير في الكلام ، وجمع « فَعْل » على

---

(١) الحجة في القراءات السبع ٧٩ ، وزاد المسير ١/٣٣٩ ، وتفسير النسفي ١/١٤١

(٢) ص : «وقال الكسائي والفراء : الرهن جمع رهان ، والرهان جمع رهن، فهو جمع الجمع ، بمنزلة ثمر وثمار جمع ثمرة ، فثمر جمع الجمع كرهن . وحجة من قرأ بألف أنه جمع رهنا على رهان» .

« فـُعـُل » قليل في الكلام . إنمـا أتى منه أشياء نوادر في الكلام[1] . فحمل على الأكثر ، وهو فِعال ، وهو الاختيار[2] .

« ٢١٦ » قوله : (فيَغفرْ ، ويُعذّبْ) قرأهما ابن عامر وعاصم بالرفع ، وجزمهما[3] الباقون .

« ٢١٧ » وحجة من جزم أنه عطفه على « يحاسبكم » الذي هو جواب الشرط ، فهو أقرب للمشاكلة ، بين أول الكلام وآخره .

« ٢١٨ » وحجة من رفع أن الفاء يُستأنف مابعدها ، فرفع على القطع مما قبله (٨٦/ب) إما أن يكون أضمر مبتدأ على تقدير : فالله يغفر ويعذب ، فيكون جملة من ابتداء وخبر ، معطوفة على جملة ، من فعل وفاعل . ويجوز أن يكون الفعل مقدراً ، فتكون جملة معطوفة[4] من فعل وفاعل على مثلها، والتقدير على هذا : فيغفر الله لِمن يشاء ويعذب من يشاء ، والجزم هو الاختيار ، لاتصال الكلام ، ولأن عليه أكثر القراء[5] .

« ٢١٩ » قوله : (وكتبِه) قرأ حمزة والكسائي بالتوحيد . وقرأ الباقون بالجمع . فمن وحّد أراد القرآن ، ومن جمع أراد جميع الكتب التي أنزل الله ، ويجوز في قراءة مَن وحّد أن يُراد به الجمع ، يكون الكتاب اسماً للجنس ، فتستوي القراءتان ، والجمع هو الاختيار ، لعمومه ، ولأن عليه أكثر القراء[6] .

---

(١) قوله : « في الكلام وجمع... نوادر » سقط من : ص، بسبب انتقال النظر.
(٢) زاد المسير ١/٣٤١ ، وتفسير غريب القرآن ١٠٠ ، وتفسير النسفي ١/١٤١ ، وادب الكاتب ٤٢٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٠/ب .
(٣) ب : «وخير فيهما» وتصويبه من : ص .
(٤) قوله : «من فعل وفاعل ... معطوفة» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .
(٥) زاد المسير ١/٣٤٤ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٤٠ ، وتفسير النسفي ١/١٤٣ ، وكتاب سيبويه ١/٥٢٣ ، والمختار في معاني قراءات اهل الأمصار ١٧/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣١/أ .
(٦) الحجة في القراءات السبع ٨١ ، وزاد المسير ١/٣٤٥

فصل في ياءات الاضافة وعللها

« ٢٢٠ » اعلم أن ياء الإضافة زائدة أبداً وهي اسم المضاف إليه ، وأصلها الحركة ، لأن الاسم لا يكون على حرف واحد ساكن ، والدليل على أن أصلها الحركة أنها كالكاف في « عليك وإليك » وكالهاء في « عليه وإليه » ، وكالتاء في « رأيت » و « أرأيت » ، وهذه المضمرات لا تكون إلا متحركات ، فكذلك ياء الإضافة . وإنما جاز إسكانها [إستخفافاً][(١)] ولا يجوز ذلك[(٢)] في الكاف والهاء والتاء ، استثقالا للحركة على الياء ، لأن الياء حرف ثقيل ، فإذا تحرّك ازداد ثقلاً ، ويدل على ثقل الحركة على الياء أنها تُقلب ألفاً ، إذا تحرّكت وانفتح ما قبلها ، في أكثر الكلام ، وأنهم لمّا حركوها أعطوها الفتح ، الذي هو أخفّ الحركات ، ولو أعطوها الكسر ، والذي قبلها لايكون ، إذا كان متحركاً ، إلا مكسوراً[(٣)] لاجتمع كسرتان[(٤)] ، وياءٌ عليها كسرةٌ ، وذلك ثقيل ، ولو أعطوها الضمّ لاجتمع ماهو أثقل من ذلك ، فكان الفتح أولى بها ، إذ لا بدّ من حركة تقوّيها . والفتح فيها أقوى وأفصح ، لأنه الأصل ، ولخفة الفتحة ، ولأن العرب تأتي بهاء السكت ، بعد ياء الإضافة ، لتثبت حركتها في الوقف ، فإذا كانوايحرصون على[(٥)] بقاء الحركة في الوقف ، فثباتها في الوصل آكد . فمِن ذلك إدخالهم الهاء في « كتابيه وحسابيه وماليه » وشبهه[(٦)] ، حرصاً على بيان حركة الياء في الوقف ، إذا كانت اسماً على حرف واحد ، فألزَم الحركة في الوقف

---

(١) تكملة لازمة من : ص .
(٢) لفظ « ذلك » سقط من : ص .
(٣) ص : « قبلها إذا كان متحركاً لا يكون إلا مكسورا » .
(٤) ص : « لاجتماع كسرتين » .
(٥) ب : « يصرحون في » ، ص : « يحرصون في » وتصويبه من : ل .
(٦) انظر الفقرة « ٧ » : « باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها » .

والوصل لتتقوى • وأنا أذكر في آخر كل سورة الاختلاف في مافيها من الياءات ، (٧٨/أ) وأستغني بما بيّناه مِن عِلتها عن الإعادة لذلك ، وأذكر في هذه السورة جملاً من أصول القراء في الياءات ، ينتفع بحفظها مجملة ، وأستغني بذلك عن حفظ أكثرها منفردة •

« ٢٢١ » فمِن ذلك أصل نافع ، اعلم أن نافعاً ، في رواية ورش عنه ، كان يفتح كل ياء إضافة ، واختلف القراء فيها في جميع القرآن ، مِمّا[1] ثبت خطه في المصحف ، وعدة ما اختلف القراء فيه ، من ياءات الإضافة ، مائة وخمس وسبعون ياء ، فتحها ورش عن نافع ، إلا ثلاثاً وعشرين ، فإنه أسكنها ، في البقرة : (اذكروني أذكركم) « ١٥٢ » ، وفي الأنعام (وأن هذا صِراطي مستقيماً) « ١٥٣ » ، وفي الأعراف : (معي بني إسرائيل) « ١٠٥ » و (إني اصطفيتُك) « ١٤٤ » ، وفي براءة : (معي عدوّاً) « ٨٣ » ، وفي إبراهيم (وماكان لي عليكم مّن سلطان) « ٢٢ » ، وفي الكهف : (معي) في ثلاثة مواضع « ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٥ » ، وفي مريم : (من ورائي وكانت) « ٥ » وفي طه : (هارون أخي • اشدد) « ٣٠ ، ٣١ » ، وفي الأنبياء : (ذكرُ مَن معي وذكر) « ٢٤ » ، وفي الفرقان : (ياليتني اتّخذْتُ) « ٢٧ » ، وفي الشعراء : (إن معي ربّي) « ٦٢ » ، وفي النمل : (مالي لا أرى) « ٢٠ » ، وفي القصص : (معي ردءا) « ٣٤ » ، وفي العنكبوت : (إن أرضي واسعة) « ٥٦ » ، وفي صاد : (ولي نعجة) « ٢٣ » وفيها : (ماكان لي مِن علم) « ٦٩ » ، وفي المؤمن : (ذَروني أقتل موسى) « ٢٦ » وفيها : (ادْعوني أستجب) « ٦٠ » ، وفي الزخرف : (ياعبادي لاخوف) « ٦٨ » ، وفي نوح : (بيتي مؤمنا) « ٢٨ » ، فذلك ثلاث وعشرون ياء ، أسكنها ورش ، من الياءات التي اختلف فيها جميع القراء الذين ذكرنا ، وفتَحَ ماعدا ذلك ، مِمّا اختلفوا فيه ، وهو ثابت في الخط • وقرأ قالون بمثل ذلك ، وزاد على ورش فأسكن ثماني ياءات وهنّ ، في البقرة:

(1) ب : « ما » وتصويبه من : ص •

(وليؤمنوا بي لعلّهم) « ١٨٦ » ، وفي الأنعام : (محياي) « ١٦٢ » ، وفي يوسف : (وبين إخوتي) « ١٠٠ » ، وفي طه : (ولي فيها مآرب) « ١٨ » ، وفي النمل والأحقاف : (أوزعني أن) « ١٩ ، ١٥ » ، وفي الشعراء : (ومَن معي مِن المؤمنين) «١١٨ » ، وفي الدخان : (وإن لم تؤمنوا لي فاعتَزلونِ) « ٢١ » ، فأسكن هذه الثمانية قالون ، وفتحها ورش . وعنه في « محياي » الوجهان ، أعني ورشاً . وقد رُوي عن ورش فتح الياء وإسكانها في : (أنّي أُوفي الكَيل) « يوسف ٥٩ » و (سبيلي أدعو) « يوسف ١٠٨ » ، ورُوي عن قالون الإسكان والفتح في قوله : (إلى ربّي إن لي عنده) « فُصّلت ٥٠ » ، وبالفتح قرأتُ في ذلك كله لهما . وأخبرني أبو الطّيِّب أنه قرأ بالوجهين لقالون في « إلى ربي ، إن لي عنده » .

« ٢٢٢ » ومن ذلك أصل أبي عمرو (٨٧/ب) ، كان أبو عمرو يُسكن ياء الإضافة إذا كان بعدها همزة مضمومة ، وذلك عشرة مواضع في القرآن ، ولم يفتحها ، على هذا الشرط ، غير نافع نحو : (فإني أعذبه) « المائدة ١١٥ » ، و (عذابي أُصيب به) « الأعراف ١٥٦ » وشبهه . وكان أبو عمرو يسكن كل ياء إضافة ، ليس بعدها ألف ، نحو : (بيتي للطائفين) « البقرة ١٢٥ » و (وجهي لله) « آل عمران ٢٠ » ، إلا حرفين ، فإنه فتحهما ، وهما : (محياي) في الأنعام « ١٦٢ » ، و (مالي لا أعبد) في يس« ٢٢ » وكان أبو عمرو يفتح كل ياء إضافة ، بعدها ألف وصل ، مع لام أو غير لام ، نحو : (إني اصطفيتُك) « الأعراف ١٤٤ » و (أخي . اشدُد بـه) « طه ٣٠ ، ٣١ » ، و (عن آياتي الذين) « الأعراف ١٤٦ » ، و (ربّي الذي) « البقرة ٢٥٨ » ، و (ربي الفواحش) « الأعراف ٣٣ » ، و (ياليتني اتّخذتُ) « الفرقان ٢٧ » ، و (مِن بعدي اسمُه) « الصف ٦ » ونحوه ، إلا موضعين ، وهما في العنكبوت والزمر : (ياعبادي الذين آمنوا) « ٥٦ » ، (ياعبادي الذين أسرفوا) « ٥٣ » ، فإنه أسكنهما وحذفهما ، لالتقاء الساكنين ، والوقف للجميع بالياء عليهما . وكان

أبو عمرو يفتح الياء ، إذا أتت بعدها همزة مفتوحة أو مكسورة ، مِمّا اختلف القراء فيه ، إلا أن تكون الكلمة على خمسة أحرف بالياء أو أكثر ، فإنه يسكن الياء، تخفيفاً لطول الكلمة ، نحو (حشرتَني أعمى) « طه ١٢٥ » و (ستجدُني إن شاء الله) « الكهف ٦٩ » و (لعنتي إلى يوم الدين) « ص ٧٨ » وشبهه . وخالف هذا الأصل في ثلاثة مواضع ، ففتح الياء فيها ، والكلمة على خمسة أحرف ، وهي : (وما توفيقي إلا بالله) في هود « ٨٨ » وفيها : (شِقاقي) « ٨٩ » وفيها : (أرهطي) « ٩٢ » .

« ٢٢٣ » وعلته ، في فتح هذه الثلاثة المواضع ، أنه اجتمع ، في « توفيقي وشقاقي » حرفا مدّ ولين في كل واحدة ، فلم يعتدّ بالتكرير ، وأتت همزة الاستفهام في « أرهطي » وهي زائدة ، فلم يعتدّ بها ، وجميع ما أسكنه أبو عمرو ، وخالف فيه نافعاً[1] أربع وثلاثون ياء ، تستخرج من هذه الأصول التي ذكرناها . وجميع مافتحه أبو عمرو ، مِمّا أسكنه نافع ، أربع ياءات وهي : (محياي) و (إني اصطفيتك) ، و (أخي . اشدد) ، و (ياليتني اتّخذْتُ)، وعن ورش في « محياي » الوجهان : الفتح والإسكان .

« ٢٢٤ » ومن ذلك أصل ابن كثير ، كان ابن كثير[2] يسكن كل ياء إضافة، اختُلف فيها بعدهاهمزة مضمومة أو مكسورة[3] ، أو ليس بعدها همزة . وخالف أصله ، مع الهمزة المكسورة ، في موضعين ، ففتح الياء فيهما ، وهما قوله في يوسف: (آبائي إبراهيم) « ٣٨ » ، وفي نوح : (دعائي إلا) « ٦ » . وخالف أصله ، إذا لم يأت بعد الياء همزة ، في خمسة مواضع ، ففتح الياء فيهن ، وهن في الأنعام : (محياي) ، وفي مريم : (من ورائي (٨٨/أ) وكانت) ، وفي النمل : (مالي لا أرى) ، وفي يس : (ومالي لا أعبد) ، وفي فصلت : (أين شركائي قالوا)

---

(١) ب : « نافع » وتصويبه من : ص ، ل .
(٢) قوله : « كان ابن كثير » سقط من : ص .
(٣) ب : « ومكسورة » وتصويبه من : ص .

« ٤٧ » • وكان ابن كثير يفتح ياء الإضافة ، إذا أتى بعدها همزة مفتوحة أو ألف وصل ، وخالف أصله ، مع الهمزة المفتوحة ، في عشرة مواضع ، فأسكن الياء فيها ، في آل عمران : (اجعل لّي آية) « ٤١ » ، وفي هود : (ضيفي أليس) « ٧٨ » ، وفي يوسف : (قال أحدهما إني ، وقال الآخر إني) « ٣٦ » وفيها : (يأذن لي) « ٨٠ » وفيها : (سبيلي أدعو) « ١٠٨ » ، وفي الكهف (مِن دوني أولياء) « ١٠٢ » ، وفي مريم : (اجعل لي آية) « ١٠ » ، وفي طه : (يسّر لي أمري) « ٢٦ » ، وفي النمل : (ليبلوني أأشكر) « ٤٠ » خاصة ، فهذه عشرة مواضع ، أسكن الياء فيها ، وبعدها همزة مفتوحة • وخالف قنبل البَزّي فيما ذكرنا ، من الفتح والإسكان ، في تسعة مواضع ، أسكنها(١) قنبل ، وفتحها البَزّي ، وهنّ في هود ثلاثة مواضع : (ولكني أراكم) « ٢٩ » و (إني أراكم) « ٨٤ » و (فطَرني أفلا) « ٥١ » ، وفي الفرقان : (إن قومي اتّخَذوا) « ٣٠ » ، وفي النمل والأحقاف (أوزعني) ، وفي الأحقاف أيضاً : (ولكني أراكم) « ٢٣ » ، وفي الزخرف : (مِن تحتي أفلا) « ٥١ » ، وفي قل يا أيها الكافرون : (ولي دِينِ) « ٦ » • وخالف أيضاً ابن كثير أصله مع ألف الوصل في موضعين ، فأسكن الياء فيهما ، في الفرقان : (ياليتني اتّخَذْت) وفيها : (إن قومي اتّخَذوا) « ٣٠ » أسكنها ، في رواية قنبل عنه ، وقد ذُكرت • فأما الياء في : (يابني) « هود ٤٢ » وفي : (بمُصرِخيّ) « إبراهيم ٢٢ » وفي : (أُخفي لهم) « السجدة ١٧ » و (أُملي لهم) «محمد ٢٥» فليست بياء إضافة ، فلذلك لم نذكر ذلك(٢) مع ياءات الإضافة ، وسيأتي الاختلاف فيها ، في مواضعها إن شاء الله تعالى • فأما : (آتاني الله) فليست بثابتة في المصحف ، فلذلك لم نذكرها •

« ٢٢٥ » ومن ذلك أصل حمزة ، كان حمزة يسكن جميع الياءات ، التي

---

(١) ب : « وسكنها » وتصويبه من : ص .
(٢) لفظ « ذلك » سقط من : ص .

اختلف فيها القراء ، إلا ياء « محياي » فإنه فتحها ، وكسر [ياء][١] « بمُصرِخيّ » وليست بياء إضافة .

« ٢٢٦ » ومن ذلك أصل الكسائي ، كان الكسائي يسكن جميع الياءات ، التي اختلف فيها القراء ، إلا أربع عشرة ياء ، فإنه فتحهن ، وهن في البقرة : (عهدي الظالمين) « ١٢٤ » وفيها : (ربّي الذي) « ٢٥٨ » ، وفي الأنعام : (محياي) « ١٦٢ » وفي الأعراف : (ربي الفواحش) « ٣٣ » وفيها : (عن آياتي الذين) « ١٤٦ » ، وفي مريم : (آياتي الكتاب) « ٣٠ » ، وفي الأنبياء : (مسّني الضّر) « ٨٣ » وفيها : (عبادي الصالحون) « ١٠٥ » ، وفي النمل : (ما لي لا أرى) « ٢٠ » وفي سبأ : (عبادي الشكور) « ١٣ » ، وفي ياسين : (مالي لا أعبد) « ٢٢ » ، وفي ص : (مسني الشيطان) « ٤١ » ، وفي الزمر : (إن أرادني الله) « ٣٨ » ، وفي الملك : (إن أهلكني الله) « ٢٨ » ، ففتح هذه الأربع عشرة فقط .

« ٢٢٧ » ومن ذلك أصل عاصم (٨٨/ب) كان عاصم في رواية أبي بكر [عنه][٢] يُسكِن كل الياءات ، التي للإضافة المختلف فيها ، غير تسع عشرة ياء [فإنه فتحها][٢] ستراها في ذكرنا للاختلاف في الياءات ، في آخر كل سورة . وقرأ ، في رواية حفص عنه ، بإسكان كل الياءات ، إلا اثنتين وأربعين ياء ، فإنه فتحها ، وستراها في أواخر السور .

« ٢٢٨ » ومن ذلك أصل ابن عامر ، كان ابن عامر يُسكّن جميع ياءات الإضافة المختلف فيها ، إلا ثلاثاً وأربعين ياء ، فإنه فتحها ، وستراها في أواخر السور ، واختلفت الرواية عنه في سبع ياءات ، فأسكنَ ابن ذكوان ستاً منها ، وفتحها هشام[٣] ، وهن في البقرة : (بيتي للطائفين) « ١٢٥ » ومثله[٤] في

---

(١) تكملة لازمة من : ص .
(٢) تكملة لازمة من : ص .
(٣) ص : « ياءات وإنما تركت ذكرها للاختلاف الذي وقع بينهما ففتح هشام ستا وأسكنها ابن ذكوان » .
(٤) ب : « وكذلك » .

الحج ، وفي نوح : (بيتي مؤمنا) « ٢٨ » ، وفي النمل : (مـالي لا أرى) « ٢٠ » ، وفي غافر : (مالي أدعوكم) « ٤١ » ، وفي الكافرون : (ولي دين)، والسابعة : (أرهطي) « هود ٩٢ » فتحها ابن ذكوان ، وأسكنها هشام . وإنما تركتُ ذكر ما استَثنيتُ لعاصم وابن عامر لكثرة ذلك ، لئلا يطول الكتاب ، وإذ لا بدّ من ذكر كل ياء اختُلف فيها ، في آخر كل سورة ، وما[1] فيها من ذلك . والاختيار في ذلك الفتح ، لأنه الأصل . ففي سورةالبقرة ، من ذلك ، ثماني ياءات إضافة ، قرأ الحرميان وأبو عمرو : (إني أعلم) « ٣٠ ، ٣٣ »[2] بالفتح . قرأ حمزة وحفص : (عهدي الظالمـين) « ١٢٤ » بالإسكان ، والياء محذوفة مـن اللفظ في الوصل ، لالتقاء الساكنين ، وله نظائر كثيرة . وقرأ نافع وحفص وهشام : (بيتي للطائفين) بالفتح ، وقـرأ ابن كثير : (فاذكروني أذكركم) « ١٥٢ » بالفتح . قرأ ورش : (بي لعلهم) « ١٨٦ » بالفتح.وقرأ نافع وأبو عمرو : (منّي إلا) « ٢٤٩ » بالفتح . وقرأ حمزة : (ربّي الذي يحيي) « ٢٥٨ » بالإسكان. وإذا ذكرنا ، في ياءات الإضافة ، من قرأ بالفتح فالباقون بالإسكان . وإذا ذكرنا من قرأ بالإسكان فالباقون بالفتح ، فنستغني بهذه المقدمة عن ذكر الباقين ، في ذلك ، حيث وقع[3] .

* * *

(١) ب : « ما » وتوجيهه من : ص .

(٢) ص : « إني اعلم ، إني اعلم » إذ هما موضعان .

(٣) سيأتي ذكر هذا الباب في سورة الفجر ، الفقرة « ٦ » ، وانظر التبصرة ٥٧/ب ــ ٥٨/أ ، والتيسير ٦٣ ــ ٦٩ ، والنشر ٢/١٥٥ ــ ١٧٢

فصل في الياءات الزوائد المحذوفة من المصحف

« ٢٢٩ » اعلم أن جميع ما اختلف القراء فيه ، من الياءات الزوائد ، التي لم تثبت في خط المصحف ، إحدى وستون ياء ، كلها زوائد على خط المصحف ، وهي على ثلاثة أقسام : قسم من ياءات الإضافة التي تصحبها النون،وذلك إذا اتصلت بالأسماء ، نحو : هداني وأتقوني واخشوني ، وقسم لا تصحبها النون ، وذلك إذا اتصلت بالأسماء نحو : وعيدي ونكيري ونذيري ، وشبهه ، فهذان قسمان ، الياء فيهما (٨٩/أ) ياء إضافة ، أصلها الزيادة • والقسم الثالث من الزوائد أن تكون الياء فيه أصلية ، لام الفعل ، وذلك نحو : الداع والهاد والواد ، وشبهه • وكلها حذفت الياء فيها من المصحف استخفافاً ، لدلالة الكسرة التي قبلها عليها[١] ، وهي لغة للعرب مشهورة ، فيها الحذف لهذه الياءات[٢] ، يقولون : مررت بالقاضِ ، وجاءني القاضِ ، فيحذفون الياء لدلالة الكسرة عليها ولسكونها[٣] • وكذلك : هذا وعيدِ ، وهذا نذيرِ ، وأنا أذكرها مجملة كما صنعتُ في ياءات الإضافة ، ثم أعيدها في آخر كل سورة مفردة ، إن شاء الله •

« ٢٣٠ » ذكر ما أثبتَ نافع وغيره ، أثبتَ نافع ، في رواية ورش عنه ، من الزوائد ، في وصله ، دون[٤] وقفه ، سبعاً وأربعين ياء ، يفتح منها واحدة ، وهي : (فما آتانيَ الله) « النمل ٣٦ » ، ويقف بغير ياء • ويثبت الياء في (تسألني) في الكهف « ٧٠ » في وصله ووقفه ، كجماعة القراء •

---

(١) ب : « قبله عليه » وتصويبه من : ص •

(٢) ب : « لهذه » وتصويبه من : ص •

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٢٣٣

(٤) لفظ « دون » سقط من : ص •

« ٢٣١ » وأثبت قالون ، في وصله ، عشرين ياء ، ويفتح : (فما آتاني الله) ويقف بالياء .

« ٢٣٢ » وأثبت قنبل ، في وصله ووقفه ، اثنتين وعشرين ياء ، إلا موضعاً واحداً ، حذفه في وقفه ، وهو قوله : (جابوا الصَّخْرَ بالواد) « الفجر ٩ » .

« ٢٣٣ » وأثبت البَزّي ، في وصله ووقفه ، خمسة وعشرين موضعاً .

« ٢٣٤ » وأثبت أبو عمرو ، في وصله خاصة ، أربعة وثلاثين موضعا ، إلا : (فما آتاني الله) ، فإنه يفتح الياء ، ويقف بالياء ، وخَيَّر في (أكرمن ، وأهانن) « الفجر ١٥ ، ١٦ » .

« ٢٣٥ » وأثبت حمزة من ذلك ثلاث ياءات ، اثنتان في وصله ووقفه ، وهما : (فلا تسألني) في الكهف ، و (أتمدونن) في النمل « ٣٦ » ، غير أنه يدغم النون الأولى في الثانية فيشدّد ، والثالثة ، أثبتها في وصله خاصة ، وهي : (دعاء) في إبراهيم « ٤٠ » .

« ٢٣٦ » وأثبت الكسائي ، من جميع ذلك ، ثلاثة مواضع ، اثنان في وصله [خاصة][1] وهما : (يوم يأتِ) في هود « ١٠٥ » ، و (ما كنّا نبغِ) في الكهف « ٦٤ » والثالثة أثبتها في وصله ووقفه ، وهي : (فلا تسألني) في الكهف .

« ٢٣٧ » وأثبت ابن عامر ، في رواية هشام عنه ، من جميع ذلك ، موضعين ، في وصله ووقفه ، وهما : (ثم كيدونِ) في الأعراف « ١٩٥ » ، (فلا تسألني) في الكهف ، ومثله ابن ذكوان في (فلا تسألني) ، وفيه عنه اختلاف ، والإثبات أشهر .

« ٢٣٨ » وأثبت عاصم ، من جميع الياءات الزوائد ، في رواية أبي بكر عنه ، موضعين قوله في الزخرف : (ياعبادِ لا خوف) « ٦٨ » ، يثبت الياء في وصله ووقفه ، ويفتح في الوصل ، والثاني : (فلا تسألني) في الكهف ، يثبتها في الوصل والوقف (٨٩/ب) .

« ٢٣٩ » وأثبت حفص ، من جميع الياءات الزوائد ، موضعين أيضا ، في

(١) تكملة موضحة من : ص .

النمل : (فما آتان الله) « ٣٦ » يثبتها ، في وصله ووقفه ، ويفتح الياء ، والثاني : (فلا تسألني) في الكهف ، يثبتها في وصله ووقفه ، كالجماعة ، وسنذكر الاختلاف ، في كل ياء من الزوائد ، في آخر كل سورة إن شاء الله . ففي سورة البقرة ، من ذلك ، ثلاثة مواضع ، قوله : (الداعِ إذا دعان) « ١٨٦ » قرأهما أبو عمرو وورش بياء ، في الوصل خاصة ، والثالث : (واتقون يا أولي الألباب) « ١٩٧ » قرأه أبو عمرو بياء في الوصل خاصة .

« ٢٤٠ » وعلة من حذف في الوقف أنه اتّبَع خط المصحف في وقفه ، واتّبَع الأصل في وصله ، فجمع بين الوجهين . وكان الوقف أولى بالحذف ، لأن أكثر الخط ، كُتب على الوقف والابتداء ، فلمّا لم تثبت الياء في الخط حذفها في الوقف اتباعا للخط .

« ٢٤١ » ووجه قراءة من أثبتها في الوقف والوصل أنه أتى بها على أصلها ، ووفّق بين الوصل والوقف ، واستسهل ذلك[1] في الياء ، لأن حروف المد واللين تحذف من الخط ، في أكثر المصاحف ، وتقرأ بالإثبات في الوصل والوقف إجماع ، نحو « إبراهيم وإسمعيل وإسحق » وأكثر الألفات كالقراءة بالألف في الوصل والوقف، والخط بغير ألف ، وهو كثير في القرآن[2] . فأجرى الياء مجرى الألف ، فأثبتها في الوصل والوقف ، وإن كانت محذوفة في الخط ، كما فعل الجماعة في الألف .

« ٢٤٢ » وحجة من حذفها ، في الوصل والوقف ، أنه اتّبع الخط ، واكتفى بالكسرة من الياء في الوصل ، وأجرى الوقف على الوصل فحذف ، والاختيار حذفها استخفافا ، واتباعا للمصحف ، ولأن عليه أكثر القراء[3] .

* * *

(١) لفظ « ذلك » سقط من : ص .

(٢) أدب الكاتب ١٩١

(٣) سيأتي ذكر ما مر في هذا الباب في سورة الرعد ، الفقرة « ٦ ، ٧ » ومريم الفقرة « ٤ » والفجر الفقرة « ٦ » ، وانظر الباب كله في التيسير ٦٩ — ٧١ ، والنشر ٢/١٧٢ ــ ١٨٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٢٤٦

سورة آل عمران، مدنية

وهي مائتا آية في المدني والكوفي

« ١ » قال أبو محمد : قد ذكرنا، في سورة البقرة، مَن وجدنا ممّن قرأ في كل حرف من الصدر الأول، ولست آخذ ذلك في كل القرآن ولا في كل حرف، إلا عن تطويل كثير، فيطول الكتاب لذلك . وأنا أقتصر على ذكر القراء المشهورين فقط في باقي القرآن، إلا أن نجد نصا على قراءة النبي عليه السلام، أو قراءة أصحابه رضي الله عنهم، فنذكر ذلك لا غير، وما لم نجد فيه شيئا اكتفيتُ فيه بذكر القراء المشهورين، [فاعلم ذلك][1] وكل ما تقدّم الكلام فيه، والعلل في قراءته، من الأصول، وغير ذلك من الحروف، نستغني بذكره متقدما (٩٠/أ) عن إعادته . فذلك أخصر، فتكرير الشيء صعبٌ سماعه، كتكرير الحديث، فاعْلَم ذلك كله من شرط هذا الكتاب، قد ذكرنا إمالة « التوراة » وعلتها وأصلها في أبواب الإمالة[2] . وذكرنا فتح الميم من « الم الله » وعلة ذلك في أبواب المد[3] . فأما ما قرأتُ به للأعشى[4]، عن أبي بكر[5]، من قطع الألف من اسم « الله » جلّ

---

(١) تكملة مناسبة من : ص .

(٢) انظر « باب أصل الألف » الفقرة « ٤ » .

(٣) راجع « فصل إمالة فواتح السور » الفقرة « ١ » .

(٤) هو يعقوب بن محمد بن خليفة أبو يوسف، أخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر وهو أجلُّ أصحابه، ورواها عنه عرضاً وسماعاً محمد بن حبيب ومحمد بن غالب وسواهما، توفي في حدود المائتين، ترجم في طبقات القراء ٢/٣٩٠

(٥) قوله : « أبي بكر » سقط من : ص .

ذكره فعلته في ذلك على وجهين : أحدهما أن يكون ينوي الوقف على « الم » ، ثم يبتدىء باسم الله ، فيقطع الألف ، وهذه الحروف أصلها السكون ، والوقف عليها ، لأنها حروف مقطعة ، لا أصل لها في الإعراب ، إلا أن يُخبر عنها ، أو يُعطف بعضها على بعض ، فيدخلها الإعراب ، لأنها تصير كسائر الأسماء • فلمّا كان أصلها الوقف عليها ، وقف على الميم ، ثم ابتدأ ما بعدها فهمز •

« ٢ » والوجه الثاني أن تكون الألف من اسم الله جلّ ذكره عنده[١] ألف قطع ، كما ذهب إليه ابن كَيْسان[٢] ، فردّها إلى أصلها فهمز • وإنما وُصلت لكثرة الاستعمال[٣] •

« ٣ » قوله : (ستُغلبون وتُحشرون) قرأهما حمزة والكسائي بالياء ، وقرأهما الباقون بالتاء •

« ٤ » وحجة من قرأ بالتاء أنه أمرٌ مِن الله لنبيه أن يخاطبهم بهذا ، فهو خطاب للكفار من النبي ، بأمر الله له ، والتاء للخطاب لليهود ، بأنهم سيغلبون ويحشرون إلى جهنم • وقد قيل : إن الخطاب لليهود والمشركين ، لأن كل فريق منهم كافر ، فخوطبوا وأُعلموا بوقوع الغلبة عليهم ، ثم بحشرهم إلى جهنم •

« ٥ » وحجة من قرأ بالياء أنه أتى به على لفظ الغيبة ، لأنهم غُيَّب ، حين أمر الله نبيه بالقول لهم ، وهم اليهود • وقيل : هم المشركون ، وكلاهما غائب • فإذا كانوا المشركين فهم أقوى في الغيبة ، لأن المعنى : قل يا محمد لليهود سيُغلب المشركون بِبَدْر ويحشرون إلى جهنم ، ويُقوي ذلك إجماعهم على الياء ، في قوله : (قل لّلذين كفروا إن ينتهوا يُغفر لهم ما قد سَلَف) « الأنفال ٣٨ » وإجماعهم

---

(١) ب : « عند » وتصويبه من : ص •

(٢) هو محمد بن أحمد بن كيسان ، أبو الحسن ، أخذ عن المبرّد وثعلب ، واضطلع بمعرفة مذهب البصرة والكوفة ، له تصانيف ، (ت ٢٩٩ هـ) ، ترجم في انباه الرواة ٥٧/٣ ، وبغية الوعاة ١٨/١

(٣) التبصرة ٥٨/ب ، والتيسير ٨٦ ، والنشر ٢٣٠/٣ ، والحجة في القراءات السبع ٨١ ، وتفسير ابن كثير ٣٤٣/١ ، وتفسير النسفي ١٤٥/١

على الياء ، في قوله : (قل للذين آمنوا يغفروا) « الجاثية ١٤ » ، و (قل للمؤمنين يغضوا) « النور ٣٠ » ، والتاء أحب إليّ لإجماع الحرميين وعاصم وغيرهم على ذلك[1] .

« ٦ » قوله : (يرونهم) قرأه نافع بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء .

« ٧ » ووجه القراءة بالتاء أن قبله خطابا ، فجرى آخر الكلام عليه ، وهو قوله : (قد كان لكم) فجرى « ترونهم » على الخطاب في « لكم » ، فيحسن أن يكون الخطاب للمسلمين ، والهاء والميم للمشركين . وقد كان يلزم من قرأ بالتاء أن يقرأ « مثليكم » (٩٠/ب) وذلك لا يجوز ، لمخالفة الخط ، ولكن جرى الكلام على الخروج من الخطاب إلى الغيبة ، فهو في القرآن وكلام العرب كثير ، بمنزلة قوله تعالى : (حتى إذا كنتم في الفلك) ثم قال[2] : (وجرين بهم) « يونس ٢٢ » ، فخاطب ثم عاد إلى الغيبة . ومثله : (وما آتيتم من زكاة) ثم قال : (فأولئك هم المضعفون) « الروم ٣٩ » ، فرجع إلى الغيبة ، والهاء والميم في « مثليهم » يحتمل أن تكون للمشركين ، أي : ترون أيها المسلمون المشركين مثلي[3] ماهم عليه من العدد . وهو بعيد في المعنى ، لأن الله لم يكثّر المشركين في أعين المؤمنين ، بل أعلمنا أنه قلّلهم في أعين المؤمنين . ويحتمل أن يكون الضمير للمسلمين ، أي : ترون أيها المسلمون مثلي ما هم عليه من العدد ، أي : ترون أنفسكم مثلي عددكم ، فعَل اللهُ ذلك بهم لتقوى أنفسهم على لقاء المشركين . ويحتمل أن يكون المعنى : ترون أيها المسلمون المشركين مثليكم في العدد . وقد كانوا ثلاثة أمثالهم ، فقلّلهم الله في أعين المسلمين ، لتقوى أنفسهم ، ويَجسُروا على لقائهم . وتصديق هذا القول قوله : (إذ يريكهم اللهُ في منامك قليلاً) « الأنفال ٤٣ » (وإذ يريكموهم إذ التقيتم في أعينكم قليلاً) « الأنفال ٤٤ » .

---

(١) الحجة في القراءات السبع ٨٢ ، وزاد المسير ٣٥٥/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٥٠/١ ، وتفسير النسفي ١٤٧/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٨/أ .
(٢) قوله : «ثم قال» سقط من : ص .
(٣) ب : «مثل» وتصويبه من : ص .

« ٨ » ووجه القراءة بالياء أن قبله لفظ غيبة ، فحمل آخر الكلام على أوله ، وهو قوله : (فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة) ، فالرؤية للفئة المقاتلة في سبيل الله والمرئية الفئة الكافرة ، فالهاء والميم في « مثليهم » للفئة المقاتلة في سبيل الله . والمعنى : يُري الفئة المقاتلة في سبيل الله للفئة الكافرة مثلي الفئة المؤمنة ، وقد كانت الفئة الكافرة ثلاثة أمثال المؤمنة ، فقلّلهم الله في أعينهم ، ليقوّي نفوسهم ، وليثبتوا على مافرض الله عليهم ، من أن لا يفرّ الواحد من اثنين ، على ماذكر في سورة الأنفال . وإنما أرى اللهُ المسلمين المشركين مثليهم ، لأنه تعالى ضمِن لهم الغلبة على المشركين بقوله : (إن يكن منكم مائةٌ صابرة يَغلبوا مائتين) « الأنفال ٦٦ » ، وكذلك قال : (وإذ يريكموهم إذ التقيتم في أعينكم قليلا) ، ويبعُد أن تكون الهاء والميم في « مثليهم » لـ « الفئة الكافرة » ، لأن الله لم يخبر أنه كثَّر الفئة الكافرة في أعين المؤمنين ، إنما أعلمنا[1] أنه قلّلهم في أعين المؤمنين . والخطاب في « لكم » لليهود . وانتصاب « مثليهم » على الحال ، لأن « ترى » من رؤية البصر ، لا يتعدّى إلى مفعولين . ودلّ على أنه من رؤية البصر قوله : (رَأْيَ العَين)[2] .

« ٩ » قوله (٩١/أ) (رِضوانٌ) قرأه أبو بكر بضمّ الراء حيث وقع ، إلا قوله في المائدة : (رِضوانه سبُلَ السلام) « ١٦ » فإنه كسر كالجماعة ، وقرأ الباقون بالكسر حيث وقع ، وهما مصدران بمعنى واحد ، فالكسر كـ « الحِرمان » ، والضم كـ « الشُكران » . وخصّ أبو بكر [ما][3] في المائدة[4] بالكسر للجمع بين اللغتين ، مع اتباعه للرواية ، والكسر هو الاختيار ، لإجماع القراء عليه[5] .

---

(١) ب : «علمنا» ووجهه ما في : ص .
(٢) تفسير الطبري ٦/٢٣٠ ، وتفسير النسفي ١٤٨/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٢/أ .
(٣) تكملة لازمة من : ص .
(٤) وهو الحرف (آ ١٦) .
(٥) زاد المسير ٣٦٠/١

« ١٠ » قوله : (إنّ الدِّينَ عندَ الله) قرأه الكسائي بفتح الهمزة ، وكسرها الباقون .

« ١١ » ووجه قراءة الكسائي أنه جعل الكلام متصلا بما قبله ، فأبدل « أن » ممّا قبلها ، فيجوز أن يكون بدلا من « أن » في قوله : (شهد الله أنه) « ١٨ » فتكون « أن » في موضع نصب ، فالتقدير : شهد الله أن الدين عند الله ، فهو بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، لأن التوحيد والعدل هو الإسلام ، وهو التوحيد والعدل . ويجوز أن يكون بدلا من «أنه» على بدل الاشتمال ، لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل والشرائع والسنن وغير ذلك ، فيكون الثاني مشتملا على الأول ، ويجوز أن تكون « أن » بدلا من « القسط » ، في موضع خفض على بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، لأن « القسط » العدل ، والعدل هو الإسلام ، والإسلام هو العدل .

« ١٢ » ووجه القراءة بالكسر أنه على الابتداء والاستئناف ، لأن الكلام قد تمّ عند قوله : (الحكيم) ، ثم استأنف وابتدأ بخبر آخر ، فكسر « إن » لذلك ، وهذا أبلغ في التأكيد والمدح والثناء ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ، ولتمام الكلام قبله ، ولأنه أبلغ في التأكيد[1] .

« ١٣ » قوله : (ويقتلون الذين يأمرون بالقِسْط) قرأه حمزة « يقاتلون » بالألف [من القتال][2] وقرأ الباقون بغير ألف ، من القتل .

« ١٤ » وحجة من جعله من القتل أنه عطفه على قوله : (ويقتلون النَّبيّين) فقد أخبر عنهم بقتلهم للأنبياء ، فقتلُ مَنْ[3] هو دون الأنبياء أسهل عليهم ، في

---

(١) معاني القرآن ١/١٤٤ ، وتفسير الطبري ٦/٢٨٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٧٢ ، وزاد المسير ١/٣٦٢ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٥٤ ، وتفسير النسفي ١/١٤٩ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٨/ب ، وتفسير مشكل إعرابه القرآن ٣٣/أ .

(٢) تكملة موضحة من : ص .

(٣) ص : «فقتلهم لمن» .

كفرهم . ومن تجرأ على قَتْل نبي فهو أجرأُ على قتل مَنْ هو دون النبي من المؤمنين ، فحمَلَ آخر الكلام على أوله في الإخبار بالقتل عنهم .

« ١٥ » ووجه القراءة بالألف في حرف ابن مسعود « وقاتلوا الذين يأمرون بالقسط » ، فأخبر عنهم بالمقاتلة لا بالقتل على أن القتل أكثر ما يكون بالمقاتلة فأخبر عنهم بالسبب الذي يكون منه القتل ، وقراءة الجماعة بغير ألف أولى لينتظم آخر الكلام بأوله ، ولأنه إجماع[1] .

« ١٦ » قوله : (الميّت ، وميّت)[2] قرأ نافع وحفص وحمزة والكسائي (٩١/ب) في ذلك بالتشديد ، إذا كان الموت قد نزل ، وخفّف الباقون . وتفرّدَ نافع بالتشديد في ثلاثة مواضع : (أَوَمَن كان ميّتا) « الأنعام ١٢٢ » و (الأرض الميّتة) « يس ٣٣ » و (لحم أخيه مَيْتا) « الحجرات ١٢ » . وكلّهم شدد ما لم يمت ، نحو (إنك ميّت) « الزمر ٣٠ » . وخفّف ما هو نعت لما فيه هاء التأنيث ، نحو : (بلدة ميتا) ، القراءتان لغتان فاشيتان ، والأصل التشديد ، والتخفيف فرع فيه ، لاستثقال التشديد للياء ، والكسر على الياء . وأصله عند البصريين « مَيْوت » على « فَيْعل » ، ثم قُلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها الياء التي قبلها . والمحذوف في قراءة مَن[3] خفّف هي الواو ، التي قُلبت ياء ، وهي عين الفعل ، كما قالوا : هاير وهار ، وساير[4] وسار ، فغيروا العين ، وحذفوها بعد القلب في موضع لام الفعل . وقال الكوفيون : أصل « ميت » « مويت » على « فعيل » ، ثم أدغموا الواو في الياء ، فقُلبت ياء للإدغام ، ويلزمهم أن يفعلوا هذا في : طويل وغويل ، وذلك لا يجوز . والاختيار التخفيف ، لأنه أخفّ ، ولكثرته في الاستعمال . والتثقيل هو الأصل . فأما مَن خفّف بعضا

---

(١) التبصرة ٥٩/أ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢/٢٣١ ، وزاد المسير ١/٣٦٥ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٥٥ ، وتفسير النسفي ١/١٥٠ .
(٢) ص : «ونحوه» ، والحرف الآخر في سورة الأعراف (آ ٥٧) .
(٣) ص : «والمحذوف عند من» .
(٤) ب : «بمعنى ساير» وتصويبه من : ص .

وشدّد بعضا فإنه جمع بين اللغتين ، لاشتهارهما ، مع نقله ذلك عن أئمته ، وعلى ذلك أجمعوا على التشديد ، فيما لم يمت ، للجمع بين اللغتين . والتخفيف فيما مات ، وما لم يمت جائز ، وكذلك التخفيف والتشديد في « بلدة ميتا » يجوز[١] .

« ١٧ » قوله : (بما وضعَتْ) قرأه أبو بكر وابن عامر بضم التاء ، وإسكان العين ، وقرأ الباقون بفتح العين ، وإسكان التاء .

« ١٨ » وحجة من ضمّ التاء أنه جعله من كلام أم مريم ، لاتصال كلامها بما بعد ذلك ، وماقبله في قولها : (ربِّ إني وضعتُها أنثى) وقولها : (وليس الذكر كالأنثى) ، وقولها : (وإني سمَّيتُها مريم) ، وقولها : (وإني أعيذُها بك) ، فكله من كلام أم مريم ، فحمَلَ وسطَ الكلام على أوله وعلى آخره ، وذلك حسن في المطابقة والمجانسة ، كما تقول : ربي قد أذنبت وأنتم أعلم بذلك ، على طريق التسليم والخضوع . وفي القراءة بضم التاء معنى التعظيم لله ، والخضوع والتنزيه له ، أن يَخفى عليه شيء ، كأن أُمّ مريم لمّا قالت ربِّ إني وضعتُها أُنثى ، أرادت أن تعظم الله ، وتُنزّهه عن[٢] أن يَخفى عليه شيء[٢] فقالت : والله أعلم بما وضعْتُ ، لا يحتاج إلى أن تخبره بذلك ، ولم تقل ذلك على طريق الإخبار ، لأن عِلْم الله بكل شيء قد تقرّر في أنفس المؤمنين ، وإنما قالته على (٩٢/أ) طريق التعظيم ، والتنزيه لله ، وذكره بما هو أهله .

« ١٩ » وحجة من قرأ بإسكان التاء أنه جعله من الله جلّ ذكره ، والمعنى : أن الله أعلمنا عن طريق التثبّت لنا ، وقال : والله أعلم بما وضعَتْ أمُّ مريم ، قالتْه أو لم تقله ، ويقوّي ذلك أنه لو كان من قول أم مريم لكان وجه الكلام : وأنت أعلم بما وضعت ، لأنها نادته في أول الكلام في قولها : « ربِّ إني وضعتُها » ،

---

(١) كتاب سيبويه ١٤٣/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٣ ، والحجة في القراءات السبع ٨٣ ، وزاد المسير ٣٦٩/١ ، وتفسير النسفي ١٥٢/١

(٢) ب : «على» ، وقوله : «كان أم ... شيء» سقط من : ص . فوجهته بما يلزم .

والمنادي مخاطِب ، فلمّا قال : والله أعلم ، كان الإخبار عن نفسه أولى ، فقال : وضعَتْ ، وبه قرأ ابن عباس والحسن وغيرهما[١] .

« ٢٠ » قوله : (كفّلها زَكَرِيّا) قرأه الكوفيون بالتشديد ، وخفّفه الباقون ، وقرأ حفص وحمزة والكسائي « زكريا » بغير مدّ ، و لاهمز ، ومدّه الباقون وهمزوه[٢] .

« ٢١ » وحجة من شدّد أنه أضاف الفعل إلى الله جل وعز في قوله : (فتَقبَّلَها ربها وأنبتها) ، فأخبر عن نفسه تعالى بما فعل بها ، كذلك يجري « كفّلها » على ذلك ، يخبر عن نفسه بأنه كفّلها زكريا أي[٣] ألزمه كفالتها ، وقدّر ذلك عليه ، ويسّره له ، فيكون « زكريا » المفعول الثاني لـ « كفّلها » ، لأنه بالتشديد ، يتعدّى إلى مفعولين ، ويقوّي التشديد أن في مصحف أُبَيّ « وأَكفَلها » ، والهمزة كالتشديد في التعدّي .

« ٢٢ » وحجة من خفّف أنه أسند الفعل إلى زكريا ، فأخبر الله عنه أنه هو الذي[٤] تَولّى كفالتها ، والقيام بها ، بدلالة قوله : (إذ يُلقون أقلامهم أيُّهم يكفُل مَريَم) « ٤٤ » فأخبر عنهم أنهم تنازعوا في كفالتها ، وتشاجروا[٥] في في الدّين ، حتى رموا بأقلامهم التي كانوا يكتبون بها الوحي ، واستَهَموا بها على كفالة مريم ، فخرج قَلَم زكريا بإذن الله وقدرته ، فكفلها زكريا . فالفعل مسند إليه، فيجب تخفيف « كفلها » لذلك ، وهو الاختيار ، لأن التشديد يَرجع إلى

(١) تفسير الطبري ٣٣٥/٦ ، ومعاني القرآن ٢٠٧/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٧٥ ، والحجة في القراءات السبع ٨٣ ، وزاد المسير ٣٧٧/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٥٩/١ ، وتفسير النسفي ١٥٤/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٤/ب .

(٢) ب : «وهمزة» ، ص : «ومده الباقون» ، فوجهته بما أثبته .

(٣) ب : «ان» وتصويبه من : ص .

(٤) قوله : «انه هو الذي» سقط من : ص .

(٥) ب : «وتشاجوا» وتوجيهه من : ص .

التخفيف ، لأن الله إذا كفّلها زكريا كَفَلها زكريا بأمر الله له ، ولأن زكريا إذا كفَلها فعن مشيئة الله وقدرته وإرادته . فعلى ذلك فالقراءتان متداخلتان[1] . فأما مدّ « زكريا » وقَصْرُه فلغتان للعرب مشهورتان ، وهمزة « زكريا » للتأنيث ، وكذلك الألف للتأنيث ، في قراءة من قَصَرَه . وقرأ أبو بكر بنصب « زكريا » ، لأنه يقرأ « وكفّلها » بالتشديد ، فتَعدّى الفعل إلى مفعولين : إلى[2] المضمَر وإلى زكريا ، فينصبه ، ولا يلزم ذلك من قرأ بالتخفيف ، لأن الفعل مع التخفيف إنما يتعدّى إلى مفعول واحد ، وهو الضمير العائد على مريم ، وزكريا مع التخفيف فاعل ، ومع التشديد مفعول به[3] .

« ٢٣ » قوله : (فناداتْه)[4] قرأه حمزة والكسائي (٩٢/ب) بألف على التذكير ، ويُميلانها[5] ، لأن أصلها الياء ، ولأنها رابعة . وقرأ الباقون بالتاء على لفظ التأنيث .

« ٢٤ » وحجة من قرأ بالألف أنه ذكّر على المعنى ، وقد أجمعوا على التذكير في قوله : (وقال نُسوة) « يوسف ٣٠ » . وقد قيل : إنما نادى جبريل وحده ، فالمعنى فناداه المَلَك ، فلا وجه للتأنيث على هذا التفسير . وأيضا فقد اختار قوم الألف ، لئلا يوافق التأنيث دعوى الكفار في الملائكة . وأيضا فإن الملائكة والملائك واحد[6] . وأيضا فقد فرّق بين المؤنث وفعله بالهاء ، فقوي التذكير .

« ٢٥ » وحجة من قرأ بالتاء أنه أنّث لتأنيث الجماعة التي بعدها في قوله : (الملائكة) ، والجماعة مِمّن يعقل في التكسير ، يجري في التأنيث مجرى ما لا

---

(١) ص : «متداخلتان يقرب بعضهما من بعض» .
(٢) ص : «إلى الهاء والألف وهما المضمر» .
(٣) زاد المسير ١/٣٧٨ ، وتفسير النسفي ١/١٥٥
(٤) سيأتي في سورة الأنعام ، الفقرة «٩٠» ، وسيأتي له نظائر في سورة الأنفال، الفقرة «١٢» ، والنحل ، الفقرة «١١» ، والمعارج ، الفقرة «٣» .
(٥) ص : «وهما يميلانه» .
(٦) القاموس المحيط «ملك» .

يعقل . تقول : هي الرجال ، وهي الجذوع ، وهي الجمال ، وقالت الأعراب . ويقوي ذلك قوله : (إذ قالت الملائكة) « آل عمران ٤٥ » . وقد ذُكر في موضع آخر فقال : (والملائكة باسطو أيديهم) « الأنعام ٩٣ » وهذا إجماع . وقال : (والملائكة يدخلون عليهم) « الرعد ٢٣ » فتأنيث هذا الجمع وتذكيره جائزان حسنان[١] .

« ٢٦ » قوله : (أن الله يُبشّرك) قرأه حمزة وابن عامر بكسر « إن » ، وقرأ الباقون بالفتح . فمن فتح قدّر حرف الجر محذوفا ، فـ « أن » في موضع نصب بحذف حرف الجر ، ومذهب الخليل أنها في موضع جر على إعمال حرف الجر ، عَمِل محذوفا لكثرة حذفه مع « أن » ، وعلى [ذلك][٢] أجاز سيبويه : « الله لقد كان ذلك »[٣] ، فخفَض وأعمل حرف الجر ، وهو محذوف لكثرة حذفه في القَسم ، تقديره : فنادته الملائكة بأن الله . ومن كسر « إن » أجرى النداء مجرى القول ، فكسر « إن » بعده ، كما تُكسر بعد القول ، ويجوز أن يكون أضمر القول بعد « فنادته » « فقالت إن الله » ، ويُقوي الكسر أن في حرف عبد الله : « فنادته الملائكة يا زكريا إن الله » . وفتح « أن » على هذه القراءة لا يجوز لأن « نادى » قد استوفى مفعوليه ، أحدهما الضمير والثاني المنادى ، فلا يتعدّى لثالث بحرف ولا بغير حرف ، فلا بدّ من الكسر ، وهو الاختيار لأن أكثر القراء عليه ، ولصحة معناه ، وقوة وجهه .

« ٢٧ » قوله : (يُبشّرك)[٤] قرأ حمزة بالتخفيف في كل القرآن ، إلا في (فبِمَ تُبشرون) « الحجر ٥٤ » ووافقه الكسائي على التخفيف في خمسة مواضع : في آل عمران موضعان وفي سبحان موضع وفي الكهف موضع وفي الشورى

---

(١) الحجة في القراءات السبع ٨٤ ، وزاد المسير ١/٣٨١ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٦٠ ، وتفسير النسفي ١/١٥٦
(٢) تكملة لازمة من : ص :
(٣) كتاب سيبويه ٢/١٦٧ ، ومجالس ثعلب ٣٢٣
(٤) سيأتي في سورة الإسراء الفقرة «١٧» .

موضع[١] ، وشدّد ذلك الباقون ، غير أن أبا عمرو وابن كثير خفّفا الذي (٩٣/أ) في الشورى خاصة . والتخفيف والتشديد لغتان مشهورتان ، يقال : بَشَر يَبْشر ، وبشّر يبشّر مبشّرا وبُشورا . وأنكر أبو حاتم التخفيف ، وقال : لا نَعرف فيه أصلا يعتمد عليه ، وهي لغة مشهورة . وأكثر ما وقع في القرآن ، ممّا أُجمع عليه التشديد نحو : (فبشّر عباد . الذين) « الزمر ١٧ ، ١٨ » و (فبشّره بمغفرة) « يس ١١ » ومثله كثير بالتشديد ، وفيه لغة ثالثة وهي « أبشر » قال الله جلّ ذكره : (وأبشِروا بالجنة) « فُصّلت ٣٠ »[٢] .

« ٢٨ » قوله : (ويُعلّمه) « ٤٨ » قرأ نافع وعاصم بالياء ، وقرأ الباقون بالنون .

« ٢٩ » وحجة من قرأ بالياء أنه ردّه على لفظ الغيبة التي قبله في قوله : (إن الله يُبشّرك) أي : يبشرك بعيسى ، ويعلّمه الكتاب . وأيضا فإن قبله : (كذلك الله يَخلق مايشاء) « ٤٧ » ، وقوله : (إذا قضى أمرا) ، فكلّه بلفظ الغيبة ، فجرى « ويعلمه » على ذلك .

« ٣٠ » وحجة من قرأ بالنون أنه حمله على الإخبار لها مِن الله عن نفسه[٣] أنه يُعلّمه الكتاب ، وحسُن ذلك ، لأن قبله إخبارا من الله عن نفسه ، في قوله تعالى (قال كذلك الله)[٤] .

« ٣١ » قوله : (أنّي أخلُق) « ٤٩ » قرأه نافع بالكسر ، وفتح الباقون . فمَن فتح جعل الكلام متصلا ، فأبدل « أن » من « آية » فصار التقدير : جئتكم بأني أخلق ، فـ « أن » في موضع خفض ، وهو بدل الشيء من الشيء ، وهو هو . ومن كسر جعل الكلام مستأنفا ، مبتدأ به ، فكسر « أن » ، ويجوز أن تكون « أن »

---

(١) وهي على ترتيبها (آ ٣٩ ، ٤٥ ، ٩ ، ٢ ، ٢٣) .

(٢) التبصرة ٥٩/أ ــ ب ، وأدب الكاتب ٣٥٤ ، والقاموس المحيط «بشر» .

(٣) ص : «نفسه بنون العظمة» .

(٤) مرّ له نظير في سورة البقرة الفقرة «١٩١» وسيأتي في سورة النساء ، الفقرة «٧٧» وانظر التبصرة ٥٩/ب ، والتيسير ٨٨ ، والحجة في القراءات السبع ٨٥ ، وزاد المسير ٣٩١/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٦٤/١ ، وتفسير النسفي ١٥٨/١

وما بعدها تفسيرا لما قبلها ، فيكون في المعنى بمنزلة من فتح ، وأبدل من « آية » وتكون بمنزلة قوله: (وعَدَ اللهُ الذين آمنوا) ثم فسَّر الوَعْد فقال : (لهم مَّغفرة) « المائدة ٩ » ، وبمنزلة قوله : (إنّ مثَلَ عيسى عندَ الله كمثَلِ آدم) ، ثم فسّر التمثيل بينهما فقال : (خلَقَه مِن تُراب) « آل عمران ٥٩ » ، والاختيار الفتح ، لاجتماع القراء عليه ، ولصحة معناه[1] .

« ٣٢ » قوله : (طَيراً) قرأ نافع بألف ومثله في المائدة[2] ، وقرأهما الباقون بغير ألف .

« ٣٣ » وحجة من قرأه بغير ألف أنه ردّه على قوله : (كهيئة الطير) ، ولم يقل : كهيئة الطائر ، فأجرى الآخر على لفظ الأول ، ومعناه الجمع .

« ٣٤ » وحجة من قرأ بالألف أنه أجراه على التوحيد : (فأنفخ) في الواحد منها فيكون طائرا ، على تقدير : فيكون ما أنفخ فيه طائرا ، أو فيكون ما أخلقه طائرا ، أو فيكون كل واحد من المخلوق طائرا[3] .

« ٣٥ » قوله : (فيُوفّيهم)[4] قرأه حفص بالياء ، وقرأ الباقون بالنون .

« ٣٦ » وحجة من قرأ بالنون أنه حمله على الإخبار عن الله جلّ ذكره ، ولأن قبله إخبارا عنه ، وأيضا في قوله : (فأُعذّبُهم) « ٥٦ » (٩٣/ب) . والنون في الإخبار كالهمزة في الإخبار ، وأيضا فإن بعده إخبارا أيضا في قوله : (تتلوه) « ٥٨ » فحمَلَ الكلام على نظام واحد أوسطه كأوله وآخره ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ، ولِما ذكرنا من تطابق الكلام وتجانسه .

« ٣٧ » وحجة من قرأ بالياء أنه حمَلَه أيضا على ما قبله من لفظ الغيبة ، في قوله : (إذ قال الله يا عيسى إنّي مُتوفّيك) « ٥٥ »[5] .

---

(١) معاني القرآن ١/٢١٦ ، وتفسير الطبري ٦/٤٣٨ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٩/أ ، والنشر ٢/٢٣٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن٣٥/ب.

(٢) هو الحرف (آ ١١٠) ، وانظره في السورة المذكورة ، الفقرة «٤٢» .

(٣) زاد المسير ١/٣٩٢ ، وتفسير النسفي ١/١٥٩

(٤) سيأتي في سورة الأحقاف الفقرة «٧» .

(٥) زاد المسير ١/٣٩٧ ، وتفسير النسفي ١/١٦٠

« ٣٨ » قوله : (هأنتم)[١] قرأ قنبل بهمزة مفتوحة ، من غير مدّ ، وقرأ نافع وأبو عمرو بالمدّ ، من غير همز ، وقرأ الباقون بالمدّ والهمز ، لكن البزّي أنقص مداً من غيره .

« ٣٩ » والحجة في قراءة قنبل أن أصله عنده « أأنتم » بهمزتين مفتوحتين ، ثم أبدل من الهمزة الأولى « هاء » كما قالوا : أرقت الماء وهرقته ، وترك الثانية على تحقيقها .

« ٤٠ » وحجة من مدّ بغير همز أن أصله عنده « أأنتم » بهمزتين مفتوحتين ثم أبدل من الأولى « هاء » ، وليّن الثانية بين بين ، فأدخل بين الهاء والهمزة الملينة ألفا [على مذهب قالون وأبي عمرو ، وعلى مذهب ورش لا يدخل بينهما ألفا إلا][٢] على رواية ورش عنه ، قد ذكرناها[٣] . وفعل أبو عمرو وقالون ذلك للفصل بين الهمزتين ، لأن الأولى مقدرة منوية ، كما فعل في « أئذا ، وأئنا » ، وكما أدخلت الألف بين النونات في « اخشينان » ، إذا أمرت جماعة المؤنث ، وحسن إدخال الألف ، وإن كانت الهمزة الأولى قد تغيرت بالبدل ، لأن البدل في حكم المبدل منه ، فالأصل منوي مراد ، ألا ترى أنك لو سمّيت بـ « هريق » لم تصرفه ، كما لا تصرف مع الهمزة ، فالحكم للأصل وقد قال الأخفش ، لو سمّيت رجلا بـ « أصيلال » لم تصرفه ، لأن اللام في حكم النون ، التي اللام بدل منها ، فهو[٤] كـ « عثمان » والنون مقدرة منوية لأنه الأصل ، فكذلك هذا ، لمّا كانت الهمزة هي الأصل ، جرى الحكم على الأصل ، فأدخلت بين الهاء وهمزة بين بين ألفا ، كما تفعل مع الهمزة ، ويجوز فيه وجه آخر ، وهو أن يكون أصله « أنتم » دخلت عليه « ها » التي للتنبيه ، ثم خفّفت همزة « أنتم » بين بين ، فعلى هذا القول يترك مدّة أبو عمرو ، في رواية الرقيين ، والحلواني عن قالون ، لأنهما كلمتان ، وحسن

(١) سيأتي في سورة محمد صلى الله عليه وسلم ، الفقرة «٤» .
(٢) تكملة لازمة من : ص .
(٣) راجع «باب علة الاختلاف في الوقف على الهمز» الفقرتين «٧ ، ٨» .
(٤) لفظ «فهو» سقط من : ص .

تخفيف همزة « أنتم » بعد ألف « ها » لأن الألف يقع بعدها الساكن ، فأحرى أن يقع بعدها ما يقرب من الساكن ، وهو همزة بين بين • ولا يحسن أن يقدّر البدل في الهمزة الثانية ، في قراءة ورش ، لئلا يجتمع ألفان ، على أن يجعلها هاء ، دخلت على « أأنتم » • فإن قدّرتَ الهاء بدلا جاز أن تقدر لورش البدل في الثانية ، كما جاز ذلك له في « أأنذرتهم » ونحوه ، وبين بين أقوى في العربية[١] • في ذلك كلّه (٩٤/أ) لورش •

« ٤١ » وحجة من قرأ بالمد والهمز أن أصله عنده « أنتم » دخلت عليه «ها» التي للتنبيه ، وبقيت همزة « أنتم » محققة ، [على أصلها ، ولا يمدها البزي لأنها من كلمتين ،ويجوز أن يكون أصله][٢] « أأنتم » بهمزتين محققتين ، بينهما ألف ، للفصل بين الهمزتين ، ثم يبدل من الهمزة الأولى « ها » ، فتتصل ألف الفصل بالهاء ، وفيه بعد ، إن حُمِلت قراءة البزّي على هذا ، لأنه ليس من أصله أن يدخل بين الهمزتين ألفاً • والوجه الأول أولى بقراءة البزّي ، وعلى ذلك تُحمل قراءة الكوفيين وابن عامر ، إلا هشاما فإنه قد[٣] يُدخل بين الهمزتين ألفاً ، في غير هذا ، فيجوز أن يحمل هذا على أصله في غيره ، فتحمل قراءته على الوجه الثاني • والاختيار ماعليه الجماعة ، من المدّ والهمز ، وهو وجه الكلام وعليه المعنى[٤] •

« ٤٢ »قوله : (أن يؤتى) قرأه ابن كثير بالمدّ ، ولم يمد الباقون •

« ٤٣ » وحجة من مدّه أنه أدخل ألف الاستفهام على « أن » ، ليؤكد الإنكار الذي قالوه ، بأنه لا يؤتي أحد مثل ما أوتوا ، لأن علماء اليهود قالت لعامتهم: لا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، أي : لايؤتى أحد مثل ما أوتيتم • و « أن » في موضع رفع على قول من رفع في قولك : أزيد

---

(١) ب : «والعربية» وتصويبه من : ص •
(٢) تكملة لازمة من : ص •
(٣) لفظ «قد» سقط من : ص •
(٤) زاد المسير ١/٤٠٣ ، وتفسير النسفي ١/١٦٣ ، وكتاب سيبويه ١/٤٤٥ •

ضربته ، والخبر محذوف ، تقديره : أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم تصدّقون أو تقرّون ، ونحوه ، أي : لا تصدّقوا بذلك . ويحسن أن تكون « أن » في موضع نصب على إضمار فعل ، كما جاز في قولك : أزيداً ضربته ، فهو أقوى في العربية ، لأن الاستفهام بالفعل أولى لأنك عنه تستفهم . لست تستفهم عن شخص زيد إنما تستفهم عن الفعل ، هل وقع بزيد . فالفعل : مع حرف الاستفهام مضمر ، فهو أولى بالعمل ، فيجب أن يختار النصب ، ومثله الأمر والنهي وشبهه ، ممّا[1] هو أولى بالفعل ، ويكون الإضمار بين الألف وبين الفعل ، تقديره : أتقرون أن يؤتى ، أو أتشيعون ذلك ، أو أتذكرون ذلك ، ونحوه .

« ٤٤ » وحجة من لم يمدّ أن النفي الأول ، دلّ على إنكارهم في قولهم : ولا تؤمنوا فالمعنى أن علماء اليهود قالت لهم : لا تصدّقوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم . و « أن » في موضع جر على قول الخليل بالخافض المحذوف ، وفي موضع نصب على قول غيره ، لعدم الخافض ، تقديره : لا تصدقوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، واللام في « لمن » متعلقة بـ « تؤمنوا » ، على أن تحمل « تؤمنوا » على معنى : تقروا ، فيتعدّى إلى مفعولين بحرفين ، فإن لم تقدّر ذلك لم تتعلق اللام بـ « تؤمنوا » ، لأنه لا يتعدّى إلى مفعولين بحرفين ، ويتعدّى « تقرون »[2] بحرفين ، تقول : أقررت لزيد بمال ، ولا تقول ذلك في « تؤمنوا » إلا على أن تجعله (٩٤/ب) بمعنى « تقروا » . والاختيار ترك المدّ ، لأن الجماعة عليه ، ولأن المعنى في الإنكار يقوم بغير زيادة ألف ، لأن« لا » تغني عن الألف[3] .

* * *

(١) ب : «مـا» وتوجيهه من : ص .
(٢) قوله : «بحرفين ... تقرون» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .
(٣) التيسير ٨٩ ، والنشر ١/٣٦١ ، والحجة في القراءات السبع ٨٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٧٨ ، وزاد المسير ١/٤٠٧ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٧٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٦/ب .

الهاء المتصلة بالفعل المجزوم[١]

« ٤٥ » قرأ أبو بكر وأبو عمرو وحمزة : (يؤدّه إليك ، ولا يؤدّه إليك) و (يُؤتِه منها) في موضعين في هذه السورة • وفي النساء (نُولّه ونُصلِه) وفي الشورى : (نؤته منها) بإسكان الهاء في السبعة[٢] ، وقرأ ذلك قالون بكسر الهاء ، من غير ياء ، وقرأ الباقون بصلة الهاء بياء في الوصل[٣] •

« ٤٦ » وحجة القراءة بالإسكان أن هذه الأفعال قد حُذفت الياء ، التي قبل الهاء فيها للجزم ، وصارت الهاء في موضع لام الفعل ، فحلّت محلّها فأسكنت ، كما تسكن لام الفعل للجزم ، ألا ترى أنهم قد قالوا : لم يَقْرَ فلانٌ القرآن ، فحذفوا حركة الهمزة للجزم ، فأبدلوا من الهمزة الساكنة ألفاً ، لانفتاح ماقبلها ، ثم حذفوا أيضاً الألف للجزم ، كذلك حذفوا الياء قبل الهاء للجزم ، وأسكنوا الهاء للجزم ، إذ حلّت محلّ الفعل ، وليست هذه العلة بالقوية •

« ٤٧ » وفيه علة أخرى ، وذلك أن من العرب من يُسكّن هاء الكناية إذا تحرك ماقبلها ، فيقولون : ضربته ضرباً شديداً ، يحذفون صلتها ، ويسكنونها[٤] كما يفعلون بميم الجمع في « أنتم ، وعليكم » يحذفون صلتها ، ويسكّنونها ، وهو الأكثر في الميم • فالهاء إضمار ، والميم إضمار ، فجريا مجرى واحداً ، في جواز الإنكار وحذف الصلة ، وهو في الميم كثير ، وعليه جماعة القراء في الميم •وقد

---

(١) تقدم الكلام على وصل الهاء في «باب علل هاء الكناية» ، وسيأتي الكلام عليه في سورة الزلزلة .

(٢) الأحرف على ترتيبها هي في سورة آل عمران (آ ٧٥ ، ١٤٥) ، وفي النساء (آ ١١٥) وفي الشورى (آ ٢٠) •

(٣) التبصرة ٥٩/ب ـ ٦٠/أ ، والنشر ٣٠٢/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ١٩/أ ـ ب ، وكتاب سيبويه ٣٤٩/٢

(٤) ب : «ويسكنون» والتوجيه من : ص .

كان يجب أن يكون الحذف مع الهاء أقوى منه مع الميم ، لأن صلة الميم من الأسماء بمضمر[1] ، وصلة الهاء إنما هي تقوية . فإذا حسُن حذف ما هو أصل ، فحذفُ ما هو غير أصل أقوى ، لكن تركُ الحذف في الهاء هو المستعمل الفاشي ، وذلك لضعف الهاء وخفائها ، لأنهم زادوا على الهاء حرفاً للتقوية ، وهي متحركة . فإذا حذفوا الحرف ، وحذفوا الحركة عظم الضعف وتأكد ، وهذا الوجه ، في إسكان هذه الهاء ، أقوى من الأول على ضعفه أيضاً .

« ٤٨ » ووجه القراءة بالكسر ، من غير ياء ، أنه أجري على أصله ، قبل الجزم . وذلك أن أصله كله أن يكون بياء ، قبل الهاء ، وهي لام الفعل ، وبياء بعدها ، بدلا من واو دخلت للتقوية ، نحو: نؤتيهي ونُصليهي . فلمّا كانت الهاءخفيا ، لم تحجز بين الياءين (٩٥/أ) الساكنتين ، فحذفت الثانية لالتقاء الساكنين وبقيت الهاء مكسورة ، ثم حُذفت [الياء][2] التي قبل الهاء للجزم ، فبقيت الهاء مكسورة على ماكانت عليه قبل الحذف ، وهذه علة حسنة لا داخلة فيها .

« ٤٩ » وحجة من وصل الهاء بياء أنه أتى بالهاء ، مع تقويتها على الأصل . وأيضاً فإنه لمّا زالت الياء ، التي قبل الهاء ، التي من أجلها تُحذف الياء التي بعد الهاء عند سيبويه ، أبقى الياء التي بعد الهاء ، إذ لا علة في اللفظ ، توجب حذفها ، وهذا هو الاختيار ، لأن عليه أكثر القراء ، وهو الأصل ، وإذ لا علة في اللفظ ، توجب حذف الياء التي بعد الهاء .

« ٥٠ » قوله : (ولا يأمرُكم) قرأه عاصم وحمزة وابن عامر بالنصب ، ورفع الباقون .

« ٥١ » وحجة من نصبه أنه عطفه على (أن يؤتيه) « ٧٩ » . ففي « يأمركم » ضمير « بشر » المتقدّم الذكر ، والمراد به النبي عليه السلام .

---

(١) ص : «اصل من الاسم المضمر» .
(٢) تكملة مناسبة من : ص .

وذلك أن اليهود قالت للنبي : أتريد يامحمد أن نتّخذك ربّاً . فأنزل الله جلّ ذكره : (ماكان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله ــ ولا أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً) .

« ٥٢ » وحجة من رفع أنه قطعه مما قبله ، ففيه ضمير اسم الله جلّ ذكره ، والمعنى : أنه ابتدأ الكلام فقال : ولا يأمركم الله أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً ، ردأ لقولهم للنبي : أتريد أن نتخذك ربّاً . ويقوّي الرفع على القطع أن في حرف عبد الله : « ولن يأمركم » فهذا يدلّ على الاستئناف . والضمير أيضاً لله جلّ ذكره في « يأمركم »[1] .

« ٥٣ » قوله : (تُعلّمون الكتاب) قرأه الكوفيون وابن عامر بضم التاء ، وكسر اللام ، مشدّداً من التعليم،وقرأ الباقون بفتح التاء [واللام مفتوحة][2] مخففاً من العلم .

« ٥٤ » وحجة من شدّد أن التعليم إنما هو من[3] العلم ، لأن كل معلم عالم بما يعلم ، وليس كل عالم بشيء معلماً . فالتشديد يدلّ على العلم والتعليم ، والتخفيف إنما يدلّ على العلم فقط . فالتعليم[4] أبلغ وأمدح .

« ٥٥ » وحجة من خفّف أنه حمله على مابعده ، من قوله : (تدرسون) مخفّفاً ، ولم يقل « تدرّسون » ، وكل من درس علِم ، وليس كل من درَس علّم[5] . فحملُ الفعلين على معنى واحد أليق ، وأحسن في المطابقة والمجانسة[6] .

« ٥٦ » قوله : (لمّا آتيتكم) قرأه حمزة بكسر اللام ، وفتح الباقون ، وقرأ نافع « آتيناكم » بلفظ الجمع ، وقرأ الباقون بلفظ التوحيد .

---

(١) الحجة في القراءات السبع ٨٧ ، وزاد المسير ١/٤١٤ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٧٧ ، وتفسير النسفي ١/١٦٤ ، وكتاب سيبويه ١/٥٠٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٧/أ .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ص : «ابلغ من العلم» .

(٤) ب : «فالعلم» وما في : «ص» وجهه .

(٥) ب : «وليس كل من علم درس» ووجهه ما في : ص .

(٦) التبصرة ٦٠/أ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٩/ب ، وتفسير النسفي ١/١٦٦

« ٥٧ » وحجة من كسر اللام أنه جعلها لام جر ، وعلّق اللام بالأخذ ، أي : أخذ الله الميثاق لهذا (٩٥/ب) الأمر ، لأن من أوتي الحكمة يُؤخذ عليه الميثاق ، لِما أوتوه مِن الحكمة ، لأنهم الخيار مِن الناس ، و « ما » بمعنى الذي .

« ٥٨ » وحجة من فتح اللام أنه جعل اللام لام الابتداء [وما بمعنى الابتداء وجعل اللام][1] جواباً لِما هو في معنى القسم ، لأن أخْذَ الميثاق بالأيمان يكون، فهو في معنى القسم . فاللام جوابه ، كما تقول : والله لزيدٌ خير من عمرو ، وخبر الابتداء « لتؤمنن به » ، والعائد على « ما » هاءٌ محذوفة من « آتيتكم » ، أي : آتيتكموه . أي : أخذ الله الميثاق على النبيين للذي آتيتكموه ، من كتاب وحكمة . ويجوز أن تكون « ما في هذه القراءة للشرط ، فتكون في موضع نصب بـ « آتيتكم » ، و « جاءكم » في موضع جزم عطف على « آتيتكم » .وتكون اللام لام التوطئة للقسم . ويجوز حذفها وإثباتها ، كما قال : (وإنْ لَم يَنتهوا) « المائدة ٧٣ » و (لئن لَم يَنتهِ المنافقون) « الأحزاب ٦٠» وتأتي لام القسم بعدها أبدا ، فإنما هي تنبّه أن جواب القسم قوله : (لتؤمنّن به) . وقد فسّرت هذه المسألة في « تفسير مشكل الإعراب » بأشبع من هذا . وفتح اللام هو الاختيار ، لأن عليه الجماعة . وكذلك « آتيتكم » بلفظ التوحيد ، لأن عليه الجماعــة .

« ٥٩ » وحجة من قرأ : (آتيتُكم) على لفظ التوحيد أن قبله اسم الله جل ذكره بلفظ التوحيد . وكذلك إذا أظهر اسم الله لم يأت إلا بلفظ التوحيد ، لأنه واحد ، لا إله غيره ،فلمّا كان قبله لفظ التوحيد أتى الفعل على ذلك بالمضمر ، عقيب الظاهر ، يأتي مثله في توحيده وجمعه .

« ٦٠ » وحجة من قرأ بلفظ الجمع أنه حمله على معنى التعظيم والتفخيم وله نظائر في القرآن ، نحو قوله : (وآتينــا مــوسى الكتاب) « الإسراء ٢ » ، و (آتيناه الحكمة) « ص ٢٠ » ، و (آتيناهما الكتاب) « الصافات ١١٧ » ،

---

(١) تكملة لازمة من : ص .

« ٦١ » قوله : (يَبغون ، وإليه يُرجعون) قرأ أبو عمرو وحفص « يبغون » بالياء ، وقرأ حفص وحده « يرجعون » بالياء ، وقرأهما الباقون بالتاء .

« ٦٢ » وحجة من قرأ بالتاء أنه أجراه على الخطاب لهم ، أمر الله نبيَّه أن يقول لهم : أفغيرَ دين الله تبغون أيها الكافرون ، وإليه ترجعون ، لأنهم كانوا ينكرون البعث ، وينتحلون غير دين الله ، فخوطبوا بذلك على لسان النبي عليه السلام . ويؤكد القراءة بالتاء في « ترجعون » قوله : (إليه مرجعكم) « الأنعام ٦٠ » ، فالتاء كالكاف ، ولذلك عدَل أبو عمرو إلى التاء في « ترجعون » ، وخالف فيها « يبغون » .

« ٦٣ » وحجة (٩٦/أ) من قرأ بالياء أنه جعله إخبارا عن غُيَّب ، لأنهم لم يكونوا بالحضرة . وأيضا فإن قبله ذكر غُيَّب ، في قوله : (فأولئك هم الفاسقون) « ٨٢ » وقوله : (فمَن تولّى بعدَ ذلك) فجرى الكلام الذي بعده على أوله في الغيبة[1] ، وفي الكلام على القراءتين معنى التهديد[2] والوعيد[3] .

« ٦٤ » قوله : (حِجُّ البيت) قرأ حفص وحمزة والكسائي بكسر الحاء وقرأ الباقون بالفتح ، وهما مصدران لـ [حَجَّ يحُجُّ][4] ، حكى سيبويه ، حَجَّ حِجا بالكسر ك : ذكر ذِكرا ، ويقال : حج حَجا . والفتح أصل المصدر . وقيل :

(١) ب : «الغيب» وتوجيهه من : ص .
(٢) ب : «الفرد» وتصويبه من : ص .
(٣) الحجة في القراءات السبع ٨٨ ، وزاد المسير ٤١٦/١ ، وتفسير النسفي ٦٧/١
(٤) تكملة موضحة من : ص .

الفتح المصدر ، والكسر الاسم • قال أبو زيد : الحِجة السنة ، والحِجج السنون • قال الله : (ثماني حِجج) « القصص ٢٧ » ، وقيل : هما لغتان بمعنى[1] •

« ٦٥ » قوله : (وما يَفعلوا من خَير فلن يُكفروه) قرأهما حفص وحمزة والكسائي بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء • والمشهور عن أبي عمرو التاء •

« ٦٦ » وحجة من قرأهما بالتاء أنه ردّه على الخطاب الذي قبله في قوله : (كنتم خيرَ أُمةٍ أُخرِجتْ للناس تأمرون بالمعروف وتَنهَون عن المُنكر وتؤمنون بالله) « ١١٠ » ـ وما تفعلوا من خير ، وأيضا فقد أجمعوا على الخطاب في قوله : (إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم) « الإسراء ٧ » وعلى قوله : (وما تنفقوا مِن خيرٍ يُوفّ إليكم) « البقرة ٢٧٢ » ، وعلى قوله : (وما تفعلوا من خير يَعلمه الله) « البقرة ١٩٧ » وهو كثير ، أتى على الخطاب ، فجرى هذا على ذلك •

« ٦٧ » وحجة من قرأ بالياء أنه ردّه على لفظ الغيبة ، الذي هو أقرب إليه من لفظ الخطاب ، وهو[2] قوله : (ومِن أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناءَ الليلِ وهم يَسجدون • يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف ويَنهون عن المنكر) « ١٣ ، ١٤ » ـ وما يفعلوا ، فذلك كلّه لفظ غيبة متصل به ، ليس بينهما حائل ، فذلك أولى به من الخطاب ، الذي بعُد عنه • وأيضا فقد قال ابن مسعود وابن عباس : إذا اختلفتم في الياء والتاء فاقرؤوا بالياء ، ولولا أن[3] الجماعة على التاء ، لكان[4] الاختيار الياء ، لصحة معناه ، ولقربه من لفظ الغيبة ، واتصاله بألفاظ كلّها للغائب[5] •

---

(١) التيسير ٩٠ ، وزاد المسير ١/٤٢٧ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٠/أ ، وتفسير النسفي ١/١٧٢ ، والقاموس المحيط «حج» .
(٢) لفظ «وهو» سقط من : ص .
(٣) ب : «لان» وصوبته من : ص .
(٤) ب : «لكن» وتصويبه من : ص .
(٥) زاد المسير ١/٤٤٤ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٩٧ ، وتفسير النسفي ١/١٧٧

« ٦٨ » قوله: (لا يَضُرُّكم) قرأه الكوفيون وابن عامر بفتح الياء والتشديد ، وضمّ الضاد والراء ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، وكسر الضاد ، والتخفيف ، والجزم ، وهما لغتان : ضرّه يضرّه ، وضاره يضيره . وقال الله جل ذكره : (قالوا لا ضَيْرَ) « الشعراء ٥٠ » فهذا من : ضاره يضيره . وقال : (ما لا يضرُّكم) « يونس ١٨ » فهذا من : ضره يضره . والتشديد كثير في الاستعمال (٩٦/ب) والقراءة ، والجزم على جواب الشرط ، والضمّ على إتباع الضمّ الضم ، وهو مجزوم أيضاً . حكى النحويون : لم أَردُّها ، بضمّ الدال ، وهو مجزوم ، لكنه أتبع حركته الدال ، لمّا احتاج إلى تحريكها ، حركة ما قبلها ، وهو الراء ، كذلك فعل في الراء لمّا احتاج إلى تحريكها ، أتبعها ما قبلها ، وهو حركة الضاد . وقد قيل : إن ضمة الراء ، في قراءة من شدّد ، إعراب ، والفعل مرفوع على إضمار الفاء ، وذلك قليل في الكلام . والاختيار التخفيف ، لخفته وأنها لغة موازية للتشديد ، لأن أهل الحرمين عليه مع أبي عمرو[1] .

« ٦٩ » قوله : (مُنزَلِين) شدّده ابن عامر ، وقرأه الباقون بالتخفيف . وهما لغتان . من شدّده جعله من « نزّل » ومن خفّفه جعله من « أنزل » . وفي التشديد معنى التكرير ، والتخفيف الاختيار لأن الجماعة عليه[2] .

« ٧٠ » قوله : (مُسوِّمين) قرأه ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بكسر الواو ، وفتح الباقون .

« ٧١ » وحجة من كسر الواو أنه أضاف الفعل إلى الملائكة ، فأخبر عنهم أنهم سوّموا الخيل . والسُّومة العلامة تكون في الشيء بلون يُخالف لونه ليُعرف بها ، ويقوّي ذلك أنه رُوي أن النبي عليه السلام قال يوم بَدْر : « سَوِّموا فإن

---

(١) زاد المسير ١/٤٤٨ ، وتفسير النسفي ١/١٧٨ ، وادب الكاتب ٣٧٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٩/ب ، والقاموس المحيط «ضر» .

(٢) ص : «لأن عليه الجماعة» ، وانظر الحجة في القراءات السبع ٨٩ ، وزاد المسير ١/٤٥١ ، وتفسير النسفي ١/١٨٠ ، والنشر ٢/٢٣٤

الملائكة قد سوّمت »[1] فأضاف الفعل إلى الملائكة ، فدلّ ذلك على وجوب كسر الواو في « مسوّمين » .

« ٧٢ » وحجة من فتح الواو أنه أضاف التسويم إلى غيرهم ، على معنى أن غيرهم من الملائكة سوّمهم . ويجوز أن يكون معنى مسوّمين من قولك : سوّمت الخيل ، أي أرسلتها ومنه السائمة . فالمعنى : بألف من الملائكة مرسلين . والاختيار الفتح ، لأن الجماعة عليه. وقد اختار قوم الكسر للحديث المذكور[2] .

« ٧٣ » قوله : (وسارِعوا)قرأه نافع وابن عامر بغير واو ، على الاستئناف والقطع ، وكذا هي في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام بغير واو ، وهو مع الاستئناف ملتبس بما قبله ، لأن الضمائر غير مختلفة والمأمورين غير مختلفين . وقرأ الباقون بالواو ، على العطف على ما قبله ، من قوله : (وأَطيعوا الله وأَطيعوا الرسولَ) « ١٣٢ » ـ وسارعوا ، وهو عطف جملة على جملة ، وكذلك هي في مصاحف أهل الكوفة ، وأهل البصرة بالواو[3] .

« ٧٤ » قوله : (قَرْحٌ) قرأ حمزة وأبو بكر والكسائي بضم القاف ، على أنها ألم الجراحات ، وقرأ الباقون بالفتح ، على أنها الجراحات بعينها (٩٧/أ) وأكثر الناس على أن القراءتين بمعنى الجراحات بلغتين كـ : الضَعف والضُعف ، والكَره والكُره . وقال الأخفش : هما مصدران لـ « قَرِح قَرحا وقُرحا »[4] .

---

(١) راجع تفسير الطبري ١٨٦/٧ ، وذكره ابن الجوزي في زاد المسير ٤٥٢/١ ، وذكر ابن كثير حديثا بمعناه ٤٠٢/١ ، ومؤلف المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٠/أ .

(٢) التبصرة ٦٠/ب ، وتفسير غريب القرآن ١٠٩ ، وتفسير ابن كثير ٤٠٢/١ ، والقاموس المحيط «سوم» .

(٣) كان يجب أن يضيف إلى هذه المصاحف مصاحف أهل مكة أيضا ، انظر فضائل القرآن لأبي عبيد ٩١/ب ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٠/ب ، وزاد المسير ٤٥٩/١ ، وتفسير النسفي ١٨٢/١ .

(٤) زاد المسير ٤٦٦/١ ، وتفسير ابن كثير ٤٠٨/١ ، وتفسير النسفي ١٨٤/١ ، وتفسير غريب القرآن ١١٢ ، والقاموس المحيط «قرح» .

« ٧٥ » قوله : (وكأيّن)(١) قرأه ابن كثير بهمزة مكسورة ، بين النون والألف ، من غير ياء على وزن « وكاعن » ، ولا بدّ من المد ، وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة بعد الكاف ، وبياء مشددة مكسورة على وزن « كعين » .

« ٧٦ » ووجه قراءة ابن كثير فيه إشكال ، وذلك أن الأصل فيه « كأي » بكاف دخلت على « أي » ، لكن كثُر استعمالها بمعنى « كم » التي للتكثير ، فجُعلت كلمة واحدة ، فوقع فيها من القلب ما يقع في الكلمة الواحدة ، فقُلبت الياء المشددة المكسورة في موضع الهمزة ، ورُدّت الهمزة في موضع الياء ، فصارت « كَيْئِن » مثل « كَيْعِن » ، فحُذفت الياء الثانية استخفافا ، كما حذفت في « كَيْنونة » وأصله « كيّنونة » فصارت بعد الحذف « كَيْئِن » على وزن « فيعل » فأُبدلت من الياء الساكنة ألف ، كما أبدلوا في « آية » وأصلها عند جماعة [النحويين](٢) « أيّة » وهو مذهب سيبويه ، وكما قالوا : طائي ، والأصل « طيي » بياءين مشددتين ، لأنه يُنسب إلى « طيّ » ، لكن أبدلوا من الياء الأولى الساكنة ألفا ، فوقعت الياء الثانية بعد ألف زائدة ، فأبدلوا منها همزة ، كما فعلوا بـ « سقاء وكساء » بل الهمزة فيهما ، وفي نحوهما ، بدلٌ من ياء ، لوقوعها بعد ألف زائدة ، فصار بعد القلب والبدل « كأين » كـ « فاعل » من الكون ، وأصل النون تنوين ، دخل على « أي » ، لكن لما دخله القلب والبدل ، وجعل كلمة واحدة بمعنى « كم » ، صار التنوين كالنون الأصلية ، كما قالوا : لدُن غدوةً ، فنصبوا ، جعلوا النون كالتنوين ، الذي لا يكون مع إثباته الخفض . فالوجه أن يوقف(٣) عليه بالنون(٤) ، لما ذكرنا ، ولأنها نون في المصحف . وقد حكي عن الخليل أنه قال في قراءة ابن كثير : إن الأصل كأيّ ، ثم قُدّمت إحدى الياءين في موضع

---

(١) سيأتي ذكره في سورة الحج ، الفقرة «١٦» ، وسورة محمد صلى الله عليه وسلم ، الفقرة «٤» .
(٢) تكملة موضحة من : ص .
(٣) ب : «يقف» وتوجيهه من : ص .
(٤) ب : «بالتنوين» ورجحت ما في : ص .

الهمزة ، فتحركت بالفتح ، كما كانت حركة الهمزة فقلبت ألفا ، وصارت الهمزة ساكنة كما كانت الياء ساكنة[١] ، فاجتمع ساكنان الألف والهمزة ، فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين ، وبقيت إحدى الياءين متطرفة ، فزالت حركتها ، كما تذهب من « قاض » في الرفع والخفض ، فتبقى الياء ساكنة ، والتنوين ساكن ، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين ، فتصير كـ« فاعل » من : جاء وشاء (٩٧/ب) تقول : جاءٍ وشاءٍ في الرفع والخفض كـ « قاض وعال » ، ويجب على هذا القول أن يوقف عليه بغير نون . وقد روي ذلك عن أبي عمرو ، والعمل على الوقف عليه بالنون ، في جميع القراءات ، اتباعا لخط المصحف . وقد قيل : قراءة ابن كثير محمولة على أنه فاعل من « الكون » ، وهو بعيد في المعنى ، لأنه لا يدل على « كم » . وأيضا فإن بعده « مِن » لازمة له ، و « مِن » لا تصحب « كأن » ولا تلزمها . وأيضا فإنه ، لو كان فاعلا من الكون ، لأعرب ، ولم يبن على السكون .

« ٧٧ » ووجه القراءة بتشديد الياء ، وتقديم الهمزة ، أنها « أيّ » دخلت عليها كاف التشبيه ،وكثر استعمالها بمعنى « كم » ، فجعلت كلمة واحدة ، وجعل التنوين نونا أصلية ، فوقف عليها بالنون . وقد كان قياسا أن يوقف بغير نون ، كما يوقف على « أي » حيث وقعت . و « كأين » في القراءتين في موضع رفع بالابتداء ، و « قتل معه ربّيون » [الخبر إلا أن تجعل « قتل معه ربيون »][٢] صفة لـ « نبي » ، فتضمر خبرا لـ « كاين » ، وتقديره : وكاين من نبي هذه صفته في الدنيا أو مضى ، ونحو ذلك من الإضمار ، وليس للتشبيه[٣] في الآية لـ « كاين » معنى ، لأن الكاف قد جعلت مع أيّ كلمة واحدة ، ونقلت عن معنى التشبيه إلى معنى « كم » التي للتكثير ولزمتها « من »[٤] .

---

(١) قوله : «كما كانت الياء ساكنة» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .
(٢) تكملة لازمة من : ص .
(٣) ص : «في التشبيه» .
(٤) معاني القرآن ١/٢٢٧ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٨٥ ، وتفسير غريب القرآن ١١٣ ، وزاد المسير ١/٤٧١ ، وتفسير ابن كثير ١/٤١٠ ، وتفسير النسفي ١/١٨٦ ، ومغني اللبيب ١٨٦ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٠/ب .

« ٧٨ » قوله : (قاتَلَ معَه) قرأه الكوفيون وابن عامر بألف ، مِن القتال، وقرأه الباقون « قتل » ، من القتل .

« ٧٩ » ووجه القراءة بالألف أنه يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون قد أسند الفعل الذي هو القتال إلى النبي عليه السلام ، ويكون « معه ربيون » ابتداء وخبرا ، وترفع « ربيون » بالظرف ، والجملة صفة لـ « نبي » في الموضعين . ويجوز أن تكون الجملة في موضع الحال من المضمر في « قاتل » ، والهاء في « معه » تعود على ذلك المضمر ، وإذا جعلته صفة لـ « نبي » كانت تعود على « نبي » ، ودلّ المعنى على أن « الربيين » قاتلوا أيضا مع[1] قتال النبي ، وحسن ذلك لِما رُوي عن الحسن وغيره أنه قال : ماقتل نبي قطّ في قتال . وكان إضافة القتال إليه أولى من إضافة القتل إليه .

« ٨٠ » والوجه الثاني أن يكون قد أسند الفعل إلى « الربيين » دون النبي ، فأخبر عنهم بالقتال دون النبي ، فيكون « قاتل معه ربيون » صفة لـ « نبي » و « ربيون » مرفوعون بفعلهم .

« ٨١ » ووجه القراءة بغير ألف أنه يحتمل أيضا وجهين : أحدهما أن يكون (٩٨/أ) فعلا ، وما بعده صفة للنبي ، والفعل مسند إلى النبي بدلالة قوله : (أفإن مات أو قُتل) « ١٤٤ » فأخبر أن النبي قد يقتل ، وقد قال تعالى : (ويَقتلون النبيين) « البقرة ٦١ » ، وقال : (فلم تقتلون أنبياء الله) « البقرة ٩١ » ، وهذا من قتل النبي في غير قتال ، فحمل ذلك على هذا المعنى ، أنه قتل في غير قتال . وسياق الكلام في قوله : (فما وَهنوا لِما أصابهم في سبيل الله) ، وقوله : « وثبِّت أقدامَنا » « ١٤٧ » يدلّ على أن القتل والقتال كان في الحرب في سبيل الله .

« ٨٢ » والوجه الثاني أن « قتل » وما بعده صفة أيضا للنبي[2] ، والفعل مُسند إلى « ربيين » ، فهم في هذا الوجه مرفوعون بـ « قتل » ، على المفعول ،

(١) لفظ «مع» سقط من : ص .

(٢) قوله : «والفعل مسند .. أيضا للنبي» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

الذي لم يُسمّ فاعله . وعلى الوجه الأول مرفوعون بالابتداء و « معه » الخبر ، أو مرفوعون بالظرف . والجملة في الوجهين صفة لـ « نبي » ، وهذا الوجه يقوّيه قول الحسن المذكور عنه . ويجوز ، على الوجه الأول ، أن يكون « معه ربيون » في موضع الحال من المضمر في « قتل » ، فتكون الهاء في « معه » ، تعود على الضمير في « قتل » ، ويعود إذا كان « معه ربيون » صفة لـ « نبي » على « نبي »[1] .

« ٨٣ » قوله : (الرُّعبَ) قرأه ابن عامر والكسائي بضمّ العين ، حيث وقع ، وأسكن الباقون ، وهما لغتان فاشيتان كـ « السُّحْت والسُّحُت »[2] .

« ٨٤ » قوله : (يغشى طائفة) قرأه[3] حمزة والكسائي بالتاء والإمالة ، ردّاه على تأنيث « الأمنة » لأن مِن أجلها تغشوا ، فهي المقصودة بالغشيان لهم ، لأن الناعس لا يغشاه النعاس إلا ومعه أمنة . وقد تحدث الأمنة ولا نعاس معها ، فالأمنة أولى بإضافة الفعل إليها . وقد قدّمنا علة الإمالة ، وقرأ الباقون بالياء والفتح ، حملوه على تذكير النعاس ، لأنه هو الذي غشيهم ، ودليله قوله : (إذ يغشيكم النعاس) « الأنفال ١١ » فأضاف الفعل إلى النعاس ، وكان النعاس أولى بذلك ، لأنه أقرب إلى الفعل . وأيضا فإن المستعمل في الكلام أن يقال : غشيني النعاس إذا نعس ، ولا يقال غشيتني الأمنة . وأيضا فإن النعاس بدلٌ مِن الأمنة ، فكأن الأمنة محذوفة من الكلام ، لقيام المبدل منها مقامها ، وهو الاختيار ، لِما ذكرنا من العلة ، ولأن الجماعة على الياء[4] .

---

(١) تفسير الطبري ٧/٢٦٤ ، وتفسير القرطبي ٤/٢٢٩ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٨٢ ، ٥٨٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢١/أ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤١/أ .

(٢) التيسير ٩١ ، والنشر ٢/٢٠٨ ، والحجة في القراءات السبع ٩٠ ، وزاد المسير ١/٤٧٤ ، وتفسير النسفي ١/١٨٧ .

(٣) ص : «قرا» .

(٤) زاد المسير ١/٤٨٠ ، وتفسير ابن كثير ١/٤١٨ ، وتفسير النسفي ١/١٨٩

« ٨٥ » قوله : (قل إن الأمر كلّه لله) قرأ أبو عمرو « كله » بالرفع على الابتداء ، و « لله » الخبر ، والجملة خبر « إن » ، وحسن أن يكون « كل » ابتداء ، وهي ممّا يُؤكّد بها ، لأنها أدخل في الأسماء منها في التأكيد ، إذ تقع (٩٨/ب) فاعلة ومفعولة ومجرورة ، كسائر الأسماء ، ولا يكون شيء من ذلك في « أجمعين » ، تقول : كلهم أتاني ، ورأيت كل القوم ، ومررت بكل أصحابك . ولا يجوز ذلك في « أجمعين » ، فحسن أن تقع مبتدأة ، وقرأ الباقون بالنصب ، على التأكيد للأمر . ويجوز عند الأخفش أن يكون « كله » بدلا من الأمر ، و « الله » الخبر في الوجهين ، والنصب الاختيار ، للإجماع عليه ، ولصحة وجهه ، ولأن التأكيد أصل « كل » لأنها للإحاطة[١] .

« ٨٦ » قوله : (بما تعملون بصير) قرأه ابن كثير وحمزة والكسائي بالياء ، ردّوه على لفظ الغيبة الذي قبله ، في قوله : (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا) ، وقوله : (وقالوا لإخوانهم) ، وقوله : (حسرةً في قلوبهم) ، وقرأ الباقون بالتاء ، ردّوه على الخطاب الذي قبله ، في قوله : (لا تكونوا كالذين كفروا) ، فالضمير في « تعملون » للمؤمنين ، وهو في القراءة بالياء للكفار ، والقراءتان متعادلتان والتاء أحب إليّ لأن الأكثر عليه[٢] .

« ٨٧ » قوله : (مِتّم ، ومِتنا)[٣] قرأ نافع وحفص وحمزة والكسائي بكسر الميم ، حيث وقع ، وقرأ الباقون بضم الميم ، غير أن حفصا ضمّ الميم في هذه السورة خاصة .

« ٨٨ » وحجة من ضمّ [الميم][٤] أن المستعمل الفاشي في هذا الفعل

---

(١) زاد المسير ٤٨١/١ ، ومغني اللبيب ١٩٥ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٢/أ .

(٢) ص : «إليّ لإجماع أهل الحرمين وعاصم وأبي عمرو عليها» ، وانظر الحجة في القراءات السبع ٩١ ، وزاد المسير ٤٨٤/١ ، وتفسير النسفي ١٩٠/١ .

(٣) الحرف الثاني في سورة المؤمنون (آ ٨٢)

(٤) تكملة موضحة من : ص .

« مات يموت » كـ : قال يقول ، على : فعل يفعُل ، منقول « فعَل » منه الى « فعُل » بضم العين ، فضُمّت فاء الفعل في الإخبار ، لتدل على الواو المحذوفة ، كما تقول : قُلت وطُفت ، فإذا كُسر لم تدل الكسرة على الواو المحذوفة ، فأصله ضمّ أوله في الإخبار ، للدلالة على الواو .

« ٨٩ » وحجة من كسر الميم أنه حمله على لغة أتت فيه على « فعل ، يفعِل » وذلك قليل في القياس ، أتى في المعتل كما أتى في السالم ، نحو : فضل يفضل ، وهو قليل أيضا في السالم ، فلما كان الماضي على « فعل » كسر أوله في الإخبار ، لتدل الكسرة على أن العين من الفعل أصلها الكسر ، كما كسروا في « كِلت » ، لتدلّ الكسرة على الياء المحذوفة ، فـ « مِت » بالكسر كثير الاستعمال ، شاذ في القياس ، و « مُت » بالضم كثير الاستعمال ، غير شاذّ في القياس ، فالضم هو الاختيار ، لِما ذكرنا ، ولأن عليه جماعة من القراء ، وقد قيل : [إن][1] من كسر الميم أتى به على لغة (٩٩/أ) من قال : مات يَمات ، مثل : دام يَدام ، فهو : فعل يفعَل كـ : خاف يخاف ، لغة معروفة ، حكاها الكوفيون ، فتكسر الميم ، لتدل على أن عين الفعل مكسورة ، كما كسروا في : خِفت ، لذلك[2] .

« ٩٠ » قوله : (مِمّا يَجمعون) قرأه حفص بالياء ، على أنه حمله على لفظ الغيبة ، على معنى : لمغفرة مِن الله لكم ورحمة خير مما يجمع غيركم ، مِمّن ترك القتال في سبيل الله لجمع الدنيا ، ولم يقاتل معكم ، وقرأ الباقون بالتاء ، ردّوه على[3] الخطاب الذي قبله ، في قوله : (ولئن قُتِلتم في سبيل الله أو مُتّم) على معنى : لمغفرة من الله ورحمة خير مما تجمعون من أعراض الدنيا لو بقيتم ، والتاء الاختيار ، لأن الجماعة على ذلك ، ولا تنتظام آخر الكلام بأوله[4] .

---

(١) تكملة موافقة من : ص .

(٢) التبصرة ٦١/أ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢١/ب ، وادب الكاتب ٣٧٣ ، والقاموس المحيط «مات» .

(٣) ب : «إلى» ورجحت ما في : ص .

(٤) تفسير ابن كثير ٤١٩/١

« ٩١ » قوله : (أن يَغُلّ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بفتح الياء ، وضم الغين ، وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الغين .

« ٩٢ » وحجة من فتح الياء وضمّ الغين أنه نفى الغلول عن النبي ، وأضاف الفعل إليه ، ونفاه عنه أن يفعله ، وقد ثبت أن الغُلول وقع مِن غيره ، فلا يحسُن أن ينفي الغلول عن غيره ، لأنه أمر قد وقع ، وإنما ينفي الغلول [عنه][1] ، وهي الخيانة في المغانم . فالمعنى : ما كان لنبي أن يخون مَن معه في الغنيمة . وقد نفى ابن عباس القراءة بضم الياء ، وقال : كيف لا يكون [له][2] أن يغل ، وقد كان جائزا أن يقتل ، قال الله : (ويقتلون الأنبياء) « آل عمران ١١٢ » قال : ولكن المنافقين اتهموا النبي في شيء فُقِد ، فأنزل الله : (وما كان لِنبي أن يغُل) أي : يخون أمته في المغانم ، فنفى عنه الغلول . وروى مُعاذ بن جَبَل أن النبي عليه السلام كان يقرأه بفتح الياء . وبه قرأ ابن عباس .

« ٩٣ » وحجة من ضمّ الياء وفتح العين أنه حمله على النفي عن أصحاب النبي ، أن يخونوه في المغانم ، وفيه معنى النهي عن فعل ذلك ، فدلّ على هذا المعنى قوله : (ومن يَغلل يأتِ بما غَلّ يوم القيامة) فدلّ على أنه [كان في القوم غلول تنزيها للنبي صلى الله عليه وسلم وتعظيما له أن يكون أحد من أمته تَنسب إليه الغلول بل هم المخطئون والمذنبون][1] ، فالمعنى : ما كان لنبي أن يُغان في الغنائم ، قال جابر بن عبد الله : أُنزلت يوم بَدْر هذه الآية[3] . قال : وكان ناس غلوا فأُنزلت فيهم ، فلم يخونوا بعد ، وقيل : إن أصله « يغلل » أي : يخون ، أي : ماكان لنبي أن يخونه أصحابه ، لكن حُذفت إحدى اللامات (٩٩/ب) استخفافا . فالفعل على هذا منفي[4] عن النبي عليه السلام كالقراءة بفتح الياء ،

---

(١) تكملة لازمة من : ص .
(٢) تكملة موضحة من : ص .
(٣) ب : «الآيات» وتوجيهه من : ص .
(٤) ب : «ناف» وما في «ص» أوضح .

ويجوز أن يكون المعنى في هذه القراءة : ما كان لنبي أن ينسب إلى الغلول ، أي : لا يقال له : أغللت ، كقولك : أكفرت الرجل ، أي : نسبته إلى الكفر ، فيكون النفي أيضا عن النبي ، لا عن أصحابه ، ويجوز أن يكون المعنى : ما كان لنبي أن يوجد غالاً ، كقولك : أحمدت الرجل ، [أي :][1] وجدتُه محمودا ، فيكون النفي أيضا عن النبي عليه السلام . والاختيار ضم الياء ، لأن عليه أكثر القراء ، ولأن فيه تنزيها للنبي وتعظيما له ، أن يكون أحد من أمته نسب إليه الغلول ، بل هم المخطئون المذنبون[2] .

« ٩٤ » قوله : (ولا تَحسبنَّ الذين قُتلوا)[3] قرأه ابن عامر بالتشديد ، على التكثير [لأن المقتولين كثُر والتشديد للتكثير][4] ، وقرأه الباقون بالتخفيف ، لأن التخفيف للتقليل والتكثير ، فهو كالتشديد في أحد وجهيه ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه . ومثله في العلة الذي قبله ، وهو قوله : (لو أطاعونا ما قتلوا) « ١٦٨ » قرأه هشام بالتشديد ، وخفف الباقون[5] .

« ٩٥ » قوله (وأنّ الله لا يضيع) قرأه الكسائي بكسر الهمزة ، على الابتداء والاستئناف ، وهو مع ذلك[6] متعلق بالأول ، لأنه إذا لم يضعه فهو واصل

---

(١) تكملة مناسبة من : ص .

(٢) كل ماجاء من آثار في الكلام على هذه الآية راجعة في تفسير ابن كثير ٤٢١/١ ، وزاد المسير ٤٨٩/١ ، وتفسير غريب القرآن ١١٤ ، وتفسير النسفي ١٩١/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٢/٢ أ .

(٣) سيأتي ذكره في سورة الانعام ، الفقرة «٧٩» ، وسورة التوبة ، الفقرة «٢٨» ، وسورة الحج ، الفقرة «١٦» .

(٤) تكملة لازمة من : ص .

(٥) ص : «وقرأ الباقون بالتخفيف» ، انظر الحجة في القراءات السبع ٩٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٢/أ ، وزاد المسير ٤٩٩/١ ، وتفسير ابن كثير ٤٢٦/١ ، وتفسير النسفي ١٩٤/١ ، والنشر ٢٣٥/٢

(٦) قوله : «مع ذلك» سقط من : ص .

أجره إليهم ، وقرأ الباقون بالفتح ، عطفوه على « بنعمة » أي : يستبشرون بالنعمة والفضل ، وبأن الله لا يضيع الأجر • فـ « أن » في موضع نصب ، بحذف الخافض ، أو في موضع خفض على تقدير الخافض محذوفا[1] •

« ٩٦ » قوله : (يَحزُن ، وليَحزُن)[2] وشبهه ، قرأه نافع بضم الياء ، وكسر الزاي ، حيث وقع ، إلا في موضع واحد ، فإنه فتح الياء فيه ، وضمّ الزاي كالجماعة ، وهو قوله : (لا يَحزُنهم الفزع الأكبر) « الأنبياء ١٠٣ » ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، وضم الزاي في جميع القرآن ، وهما لغتان ، حكى سيبويه : أحزنت الرجل ، إذا جعلته حزينا ، فضُمّت الياء في المستقبل ، لأنه رباعي • ويقال : حَزِن الرجل يَحزَن ، لغة • وحزّن يحزّن لغة • ومنه قوله : (ولا هم يحزنون) « البقرة ٣٨ » ، ويقال : حزّنته ، جعلت فيه حُزنا ، كما تقول : كحّلته ، جعلت فيه كحلا • وخصّ نافع الموضع المذكور بفتح الياء للجمع بين اللغتين ، والقراءتان متساويتان ، وما عليه الجماعة ، من فتح الياء ، وضمّ الزاي ، أحب إليّ ، لأنها اللغة الفاشية المستعملة المجمع عليها[3] •

« ٩٧ » قوله : (ولا يَحسبَنّ الذين كفروا) قرأه حمزة بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء •

ووجه القراءة بالياء أنه أسند الفعل إلى « الذين كفروا » ، فهم الفاعلون ، وكان ذلك أولى ، لتقدّم ذكرهم قبل الآية • وقوله : (إنّما نُملي) يسدّ مسد مفعولي حسب • و « ما » في « إنما » بمعنى « الذي » ، والهاء محذوفة من « نملي » ، لأنه صلة الذي • ولك أن تجعل « ما » وما بعدها مصدرا ، فلا

---

(١) ص : «ويجوز أن يكون في موضع خفض على إعمال الخافض محذوفا» ، انظر زاد المسير ١/٥٠٢

(٢) سيأتي ذكره في سورة الأنعام الفقرة «١٤» ، والحرف الآخر في سورة المجادلة (آ ١٠)

(٣) زاد المسير ١/٥٠٧ ، وتفسير النسفي ١/١٩٦ ، والنشر ٢/٢٣٦ ، وكتاب سيبويه ٢/٢٧٩ ، وأدب الكاتب ٣٥٤

تقدّر حذف هاء ، والتقدير : ولا يحسبن الذين كفروا أن الـذي نملي لهم خير لأنفسهم • وإن شئت كان التقدير : ولا يحسبن الذين كفروا أن الإملاء خير لهم •

« ٩٨ » ووجه القراءة بالتاء أنه جعل الفعل خطابا للنبي عليه السلام ، فهو الفاعل ، و « الذين كفروا » مفعول أول « يحسب » و « إنما » (١٠٠/أ) وما بعدها بدل من « الذين » ، في موضع نصب ، فيسد مسدّ المفعولين ، كما يسدّ لو لم يكن بدلا[١] ، و « ما » بمعنى « الذي » ، والهاء محذوفة من « نملي » ، والتقدير : ولا تحسبن يا محمد الذين كفروا أن الذي نمليه لهم خير لأنفسهم ، فيؤول التقدير : إذا حذف المبدل منه ، إلى : ولا تحسبن يا محمد أن الذي نمليه للذين كفروا خير لهم ، ولا تحسبن ، أن تجعل « ما » والفعل مصدرا ، على هذه القراءة ، لأن المفعول الثاني ، في هذا الباب ، هو الأول في المعنى • والإملاء غير الذين كفروا ، إلا أن تقدّر مع المفعول الأول حذف مضاف ، هو الإملاء ، في المعنى • فيكون التقدير : ولا تحسبن يا محمد شأن الذين كفروا الإملاء هو خير لهم ، أو تضمر « حال الذين كفروا » ، أو « أمر الذين كفروا » ، ونحوه ، مِمّا يكون الإملاء خيراً لهم فيه • ويجوز ، في القراءة بالياء ، أن يكون الفعل للنبي كالتاء ، على تقدير : ولا يحسبن محمد الذين كفروا أنما نملي لهم ، فتكون القراءتان بمعنى واحد[٢] •

« ٩٩ » قوله : (ولا يحسبنّ الذين يَبخلون) قرأه حمزة وحده[٣] بالتاء كالأول ، وقرأ الباقون بالياء كالأول •

« ١٠٠ » ووجه القراءة بالياء أنه أضيف الفعل إلى ما بعده ، وهم « الذين

---

(١) ب : «لو ثم يكون بدلا» وتصويبه من : ص .
(٢) التيسير ٩٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ٢٢/ب ، وزاد المسير ١/٥٠٩ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٣٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٢/ب .
(٣) لفظ «وحده» سقط من : ص .

يبخلون » ، فهم الفاعلون ، وردّ الفعل على ما قبله من الغيبة ، في قوله : (ولا يحسبن الذين كفروا) ، والمفعول الأول لـ « يحسب » محذوف • والتقدير : ولا يحسبن الذين يبخلون البخل خيراً لهم ، فحذف البخل لدلالة « يبخلون » عليه • ويجوز أن يكون الفعل للنبي عليه السلام على معنى : ولا يحسبن محمد الذين يبخلون ، على حذف مضاف أيضا ، أي : ولا يحسبن محمد بخل الذين يبخلون هو خير لهم •

« ١٠١ » ووجه القراءة بالتاء أنه على الخطاب للنبي عليه السلام ، فهو الفاعل ، و « الذين يبخلون » مفعول بهم أول ، على تقدير حذف مضاف ، أي : بخل الذين ، ولا بدّ من الإضمار في القراءتين جميعا ، ليكون المفعول الثاني هو الأول في المعنى ، لأن « الذين » غير خبر ، ولا بدّ من إضمار شيء يكون هو خبرا في المعنى والنفي إنما وقع على أن البخل ليس هو « خيرا » لهم و « خيرا » هو المفعول الثاني ، وهو فاصلة لا موضع لها من الإعراب[1] •

« ١٠٢ » قوله : (ولا تحسبَنّ الذين يَفرحون) قرأه الكوفيون بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء •

« ١٠٣ » وحجة من قرأ بالياء أنه أضاف الفعل إلى « الذين يفرحون » فـ « الذين » فاعلون ، ولم يعدّ « يحسبن » إلى شيء • وقد كَرِه ذلك الأخفش ، لأن تعديته أعظم في الفائدة ، لكن من قرأ (١٠٠/ب) « فلا يحسبنهم » بالياء ، وقرأ : « لا يحسبن الذين يفرحون » بالياء أيضا ، يجوز أن يكون قد أبدل « فلا يحسبنهم »من « لا يحسبن الذين يفرحون » ، وقد تعدّى « فلا تحسبنهم » إلى مفعولين ، فاستغنى بذلك عن تعدّي « ولا يحسبن » ، لأن المبدل منه قام مقامه في التَعدّي ، ولا تمنع الفاء البدل ، لأنها زائدة ، ولأنها ليست العاطفة ، وليست التي تدخل في جواب [الشرط][2] ، فهي زائدة • فأما من قرأ الثاني

(١) كتاب سيبويه ١/٤٦٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٣/أ •
(٢) تكملة لازمة من : ص •

بالتاء والأول بالياء فلا يحسن فيه البدل ، لاختلاف فاعلهما ، ومجازه أنه لم يعد الفعل الأول إلى شيء ، كما تقول : حسبت وعلمت وظننت ، فتخبر أنه كان منك حسبان وعلم وظن ، ولا تخبر على من وقَعَ ذلك . فالكلام فيه فائدة ، وإن لم تُعدِّه ، لكن الفائدة مع التعدّي أعظم وأبين ، وحسُن تركُ تَعدّي الأول في هذا ، لدلالة تعدي الثاني على ذلك ، وهو : (فلا تحسبنهم بمفازة) وكأن مفعولي الأول حُذفا لدلالة مفعولي الثاني على ذلك ، وتقديره : لا يحسبن الذين يفرحون بما أوتوا ، ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا ، بمفازة من العذاب ، فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ، ثم حذف الأول ، لدلالة الثاني عليه[1] .

« ١٠٤ » وحجة من قرأ بالتاء أنه أضاف الفعل إلى النبي عليه السلام ، فجرى على المخاطبة ، و « الذين يفرحون » مفعول أول لـ « حسب » ، وحذف الثاني ، لدلالة مابعده عليه ، وهو قوله : (فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب) ، ويجوز أن يكون المفعول الثاني قوله : « بمفازة من العذاب » ، الذي بعد « تحسبنهم » يُراد به التقديم ، ويكون مفعول « تحسبنهم » محذوفا ، لدلالة الأول عليه ، كما تقول : ظننت زيداً ذاهبا ، وظننت عَمْرا ، ويحسُن أن يكون « تحسبنهم » ، في قراءة من قرأه بالتاء ، بدلا من « لا تحسبن » ، في قراءة من قرأه بالتاء ، لاتفاق الفاعلين ، والفاء زائدة على ما ذكرنا ، فإذا حسن البدل فمفعولا « تحسبنهم » هما مفعولا « لا تحسبن » لأن المبدل منه كأنه لم يُذكر . فأما من قرأ « لا تحسبن » بالتاء قرأ « فلا يحسبنهم » بالياء ، فلا يحسن فيه البدل ، لاختلاف الفاعلين ، ولكن لا بدّ من حذف مفعولي « لا يحسبن » ، لدلالة مفعولي « فلا تحسبنهم » على ذلك . ويكون « بمفازة من العذاب » هو المفعول الثاني ، لقوله : (لا يَحسبَنّ الذين يفرحون) ويكون المفعول الثاني لقوله : (فلا تحسبنهم) محذوفا ، لدلالة الأول عليه .

---

(١) كتاب سيبويه ١/٤٥١

« ١٠٥ » قوله : (حتى يميز ، وليميز) قرأه حمزة والكسائي بضم الياء[١] والتشديد هنا وفي الأنفال[٢] ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، والتخفيف فيهما ، وهما لغتان ، يقال : مازَ يَميز ، مثل كالَ يَكيل ، وميّز يميّز(١٠١/أ) مثل : قتّل يقتّل، وفي التشديد معنى التكثير ، يقال : ميّزت الطعام فتميّز ، وليس التشديد في هذا لتعدّي الفعل كـ « كرم وكرمت » ، لأنه لم يتعدّ بالتشديد ، لأنك تقول : مِزت المتاع ، ومَيّزت المتاع ، فلا يحدث التشديد تعدّياً لم يكن في التخفيف . فالقراءتان بمعنى التخفيف أحب إليّ ، لأن الجماعة عليه[٣] .

« ١٠٦ » قوله : (بما تعملون خبير) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالياء ، ردّاه على لفظ الغيبة التي قبله ، في قوله : (سيُطوّقون) قوله : (ولا يحسبنَّ الذين يَبخلون) ، وقرأ الباقون بالتاء ، ردّوه على الخطاب المكرّر الذي قبله ، في قوله : (وإن تؤمنوا وتَتّقوا فلكُم) « ١٧٩ » ونُوِي به التقدّم ، ليكون أقرب إليه ، والتقدير : فلكم أجر عظيم ، والله بما تعملون خبير . والتاء أحب إليّ ، لتكرّر لفظ الخطاب الذي قبله ، ولأن الجماعة عليه[٤] .

« ١٠٧ » قوله : (سَنَكتب ما قالوا وقَتْلَهم) قرأه حمزة « سيكتب » بياء مضمومة « قتلهم » بالرفع ، و « يقول » بالياء ، وقرأ الباقون « سنَكتب » بنون مفتوحة ، و « قتلهم » بالنصب و « نقول » بالنون .

« ١٠٨ » وحجة من قرأ بالياء أنه أجراه على لفظ الغيبة ، وجعله فعلا لم يُسمّ فاعله فـ « ما » في موضع رفع ، لأنه مفعول لم يُسمّ فاعله ، فلذلك رفع « وقتلهم » على العطف على « ما » ، وعطف « ويقول » على « سيكتب » ، فأُجري على الغيبة لتقدّم ذكر اسم الله جلّ ذكره ، لكنه أجرى الفعل الثاني على

---

(١) قوله : «بضم الياء» سقط من : ص .
(٢) وهو المثبت بعد حرف آل عمران ، وهو فيها (آ ٣٧) .
(٣) التبصرة ٦١/ب ، والحجة في القراءات السبع ٩٣ ، وزاد المسير ١/٥١٠، والقاموس المحيط «ماز» .
(٤) زاد المسير ١/٥١٤ ، وتفسير النسفي ١/١٩٧

ما سُمّي فاعله ، وخالف به الأول . ولو أجراه على الأول لقال : ويقال (١٠١/ب) ذوقوا . وعلته في إجرائه « سيُكتب » على مالم يُسمّ فاعله ، ثم بـ « يقول » على ماسُمّي فاعله ، أن الأول وهو « سيكتب » فعل متعد . فلمّا وجد سبيلا إلى مفعول ، يقوم مقام الفاعل ، وهو ما حمله على مالم يُسمّ فاعلـه ، ولمّا كان « يقول » لايتعدّى إلى مفعول ، وليس معه مفعول ، يقوم مقام الفاعل ، لـم يردّه إلى مالم يُسمّ فاعله ، إذ لا مفعول في الكلام ، يقوم مقام الفاعل ، إلا أن يضمر مصدرا يقوم مقام الفاعل ، وذلك تكلّف ، وفيـه بُعْد وخروج عن الظاهر .

« ١٠٩ » وحجة من قرأ بالنون أنه ردّه على الإخبار عن الله جلّ ذكره لِما تقدّم في قوله : (لقد سمعَ الله) ، فنصب به ، وعطف « وقتلهم » على « ما » فنصبه ، وعطف عليه « ونقول » ، فجرى كله على الإخبار عن الله جل ذكره ، لتقدّم ذكر اسمه جلّ وعزّ ، وهو في القـرآن كثير ، وهـو الاختيـار ، ليرد الكلام على أوله ، ولأن الإجماع عليه[1] .

« ١١٠ » قوله[2] : (والزُبرِ والكتاب) قرأ ابن عامر « وبالزبر » بزيادة باء ، وقرأ هشام « وبالكتاب » بزيادة باء ، أعاد الحرف للتأكيد ، وكذلك هو في مصاحف أهل الشام ، وقرأهما الباقون بغير باء ، لأن حرف العطف أغنى عـن إعادة حرف الجر ، كما تقول : مررت بزيد وعمرو وخالد ، فلا تعيد حرف الجر . فهو المستعمل ، وهو أخصر ، وإثبات الحرف[3] هو الأصل ، إلا أنه ترك استعماله في أكثر القرآن والكلام استخفافاً . ولو لزم تكرير العامل لوجب أن يقول : جاءني زيد وجاءني عمرو وجاءني خالد . وهذا ثقيل . فالواو تُغني عن تكرير الفعل ، كذلك تغني عن تكرير حرف الجر . وأيضاً فإنهما بغير باء في مصاحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة ، وهو الاختيار ، لأنه المستعمل ، ولأنه أخصر ، ولأن حرف العطف

---

(١) زاد المسير ١/٥١٥ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٣٤
(٢) تأخرت هذه الفقرة عن المتقدمة في : ب ، فوجهت ذلك كما في : ص .
(٣) قوله : «كماتقول مررت ... الحرف» سقط من : ص ، بسبب انتقـال النظـر .

يغني عن إعادة حرف الجر[١] .

« ١١١ » قوله : (لتبيّننه للناس ولا تكتمونه) قرأ أبو بكر وأبو عمرو وابن كثير بياء فيهما ، حملوه على لفظ الغيبة ، لأن المخبر عنه غائب ، وردّوه في الغيبة على ماتقدّم من ذكر الغيبة القريبة منه ، في قوله : (الذين أوتوا الكتاب) « ١٨٦ » وعلى ما أتى بعده من لفظ الغيبة ، في قوله : (فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلا فبئس مايشترون) فجاء كله بلفظ الغيبة ، فحمل ماقبله عليه ، لينتظم الكلام على سنن واحد ، ويأتلف على طريقة واحدة في الغيبة ، وقرأ الباقون بالتاء فيهما ، حملوه على الخطاب ، كما قال : (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لمَا آتيتكم) « آل عمران ٨١ » فرجع إلى الخطاب . ولو حمل على ماقبله لقال : آتيتهم ، وفي القراءة بالتاء معنى توكيد الأمر لأن التاء للمواجهة ، فتقديره : وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب ، فقال لهم[٢] لتبيننّه للناس ولا تكتمونه ، وهو الاختيار ، لما فيه من معنى التأكيد ، ولأن أكثر القراء عليه . والقراءة بالياء حسنة قوية مختارة أيضاً ، لكن نفسي تميل إلى الجماعة، لاسيما إذا كان فيهم أهل المدينة[٣] .

« ١١٢ » قوله : (فلا تَحسبنَّهم بمفازة) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالياء وضم الباء ، وقرأ الباقون بالتاء وفتح الباء .

« ١١٣ » وحجة من قرأ بالتاء وفتح الباء أنه جعل الفعل خطابا للنبي عليه السلام ، لأن القرآن عليه نزَلَ ، فهو المخاطب بأكثره ، فخوطب بذلك ، وعدّى الفعل إلى ضمير « الذين يفرحون » ، وهم[٤] المفعول الأول و « بمفازة »

---

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد ٩٢/أ ، والمقنع ١٠٢ ، وزاد المسير ٥١٦/١ ، وتفسير النسفي ١٩٨/١

(٢) قوله : « فقال لهم » سقط من : ص .

(٣) زاد المسير ٥٢١/١ ، والنشر ٢٣٧/٢ ، وتفسيرابن كثير ٤٣٦/١ ، وتفسير النسفي ١٩٩/١

(٤) ب : « وهما » وتصويبه من : ص .

(١٠٢/أ) الثاني و « تحسبنهم » بدل[١] من « تحسبن » الذي قبله ، إذا قرئا جميعاً بالتاء والياء ، وقد تقدّم ذكر هذا ، وتقدّم ذكر فتح السين في « تحسب » ، والاختلاف في ذلك .

« ١١٤ » وحجة من قرأ بالياء ، وضمّ الباء أنه أضاف الفعل إلى « الذين يفرحون » لتقدم ذكرهم ، وعدّى فعلهم إلى نفسهم ، فهم المفعول الأول . و « بمفازة » المفعول الثاني . و « يحسبنهم » بدل من « يحسبن » إذا قرئا جميعاً بالياء . وقد تقدّم ذكر هذا ، وحسُن تعدّي فعل الفاعل إلى نفسه ، كما تقول : ظننتني أخاك ، وإنما يجوز هذا في أفعال الظن وأخواته ، ولا يجوز في غير ذلك عند البصريين ، لو قلت : ضربتني وشتمتني ، فتعدل الفعل إلى نفسك ، لم يجز، إنما هذا هذا في هذه الأفعال ، لأنها داخلة على الابتداء والخبر ، كان واخواتها . ولما كانت « أن » يتصل بها ضمير الفاعل في المعنى ، فيتعدّى إليه ، جاز ذلك في هذه الأفعال ، فجاز : ظننتني كما تقول : إنني ، ألا ترى أنك لو أظهرت الضمير في هذه الأفعال لم يجز تَعدّي الفعل إلى المفعول ، وهو الفاعل ، لو قلت : ظن نفسي ذاهبا لم يجز ، كما لا يجوز مع « إن » لو قلت : إن نفسي ، لم يجز ، وإن أنا ذاهب ، لم يجز . وضمّت الباء في « تحسبنهم » لتدل على الواو المحذوفة التي للجمع ، التي حُذفت لسكونها وسكون أول المشدد . وقد أثبتوا الواو مع المشدد في : (أتحاجّوني) « الأنعام ٨٠ » ، وقامت المدّة مقام الحركة . وإنما لم تثبت في « تحسبنهم » ، وتمدّ للتشديد ، لأنها قد حُذفت مع النون الخفيفة ، في قولك : لا تحسبن زيدا قائما ، فلمّا حُذفت الواو مع الخفيفة ، ولم تمدّ[٢] ، كان حذفها مع المشدد لازما ، وحسُن ذلك ، لئلا يختلف الفعل . وإنما لم تحذف الواو في « أتحاجّوني » في قراءة من شدّد ، كما حُذفت في « تحسبنهم » لأن النون في « أتحاجّوني » أصلها الحركة ، والإسكان عارض ، دخل للإدغام ، وليست

---

(١) ب : «بدلا» وتصويبه من : ص .
(٢) ص : «تمد وتثبت» .

كذلك نون « تحسبنهم » ، أصل الأول السكون لا الحركة[١] . والقراءة بالتاء وفتح الباء أحب إلي ، لِما ذكرتُ من العلة ، ولأن أكثر القراء عليه[٢] .

« ١١٥ » قوله : (وقاتَلوا وقُتِلوا)[٣] قرأه حمزة والكسائي « وقتلوا وقاتلوا » بتقديم المفعول على الفاعل هنا وفي براءة[٤] ، وقرأ الباقون فيهما بتقديم الفاعل على المفعول ، وكلهم خفّف « قتلوا » ، إلا ابن كثير وابن عامر فإنهما شدّداه .

« ١١٦ » وحجة مَن قدّم المفعول أن الواو (١٠٢/ب) لا تعطي ترتيبا ، فسواء التقديم والتأخير ، والمعنى هو لتقديم الفاعل على المفعول ، لأن القتل لا يكون إلا بعد قتال . فالمقتول مُتَأخِّر عن القتال ، إنما يحدث له القتل بعد القتال ، فهو أولى أن يكون متأخرا ، لكن الواو لا تعطي رتبة قدّمتَ المفعول أو أخّرتَه ، فالتقديم هو لمن له المعنى في التقديم . وقد قيل إن معنى تقديم المفعول : وقتل بعضهم وقاتل الباقون ، ولم يَهِنوا بعد قتل أصحابهم ، بهذا المعنى يوجب تقديم المفعول ، وهذا أبلغ في مدحهم لأنهم لم يهنوا ، ولا ارتاعوا لقتل أصحابهم ، بل جدّوا في القتال بعد قتل أصحابهم ، وهذا مثل قوله : (وكأيّن مِّن نبيٍّ قاتل معه ربيّون كثير فما وَهَنوا لِما أصابهم في سبيل الله وما ضَعُفوا وما استكانوا) « آل عمران ١٤٦ » إذا رفعت « ربيين » بـ « قاتل » ، أي :

---

(١) قوله : «وحسن ذلك . . لا الحركة» سقط من : ص .

(٢) زاد المسير ١/٥٢٥ ، والنشر ٢/٢٣٨ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٣٧ ، وتفسير النسفي ١/٢٠٠ ، وكتاب سيبويه ١/٣٠

(٣) تقدم نظيره في هذه السورة الفقرة «٧٨» ، وانظر الفقرة «٩٤» من هذه السورة أيضا .

(٤) الحرف فيها (آ ١١١) .

فما ضعُف مَن بقي منهم بعد قتل أصحابهم ولا ذلّ ولا وَهَن[١]

« ١١٧ » فيها ست ياءات إضافة : (وجهيَ لله) « ٢٠ » قرأها نافع وابن عامر وحفص بالفتح .

(منّي إنّك) « ٣٥ » ، (اجعل لي آية) « ٤١ » قرأهما نافع وأبو عمرو بالفتح .

(إنّي أعيذُها) « ٣٦ » ، (مَن أنصاري إلى) « ٥٢ » قرأهما نافع بالفتح .

(أنّي أخلُق) « ٤٩ » قرأها الحرميان وأبو عمرو بالفتح .

« ١١٨ » فيها زائدتان ، قوله : (ومَن اتَّبعَنِ) « ٢٠ » قرأه نافع وأبو عمرو بياء في الوصل .

قوله : (وخافون) « ١٧٥ » قرأه أبو عمرو بياء في الوصل ، وقد قدّمنا الحجة في ذلك[٢] .

***

(١) زاد المسير ١/ ٥٣٠ ، وتفسير ابن كثير١/٤٤٢، وتفسير النسفي ١/٢٠٢، وراجع مصادر الإحالة الفقرة «٨٢» .

(٢) ص : «كل ذلك» ، راجع الفقرة «٢١٨» من سورة البقرة ، وجاء بآخر هذه السورة في «ب» ما يلي : يتلوه سورة النساء .

سورة النّساء، مدنية
وهي مائة آيـة وخمس وسبعون في المدني
وست في الكوفي

« ١ » قوله : (تَساءلون) قرأه الكوفيون مخفّفا ، عـلى حذف إحدى التاءين ، اللتين هما أصله ، تخفيفا ، لأنه اجتمع مثلان ، والسين قريبة منهما ، فكان ثلاثة أمثال ، فلـو أعلّه بالإدغام لم ينقص عـدد الأمثال ، إذ يصير اللفـظ بتاء وسينين ، فلم يكن ، عند إرادة التخفيف ، بدّ من الحذف . وقد ذكرنا الاختلاف في المحذوف منهما عند قوله : (تَظاهرون عليهم)[1] ، وشدّد الباقون ، على إدغام التاء الثانية في السين ، وهو الأصل ، وهو الاختيار . وقوي الإدغام ، لأن التاء والسين من حروف طرف اللسان وأصـول الثنايا ، ولأنهما مهموسان ، ولأن التاء تنتقل إلى قوة مع الإدغام ، لأنك تبدل منها حرفا فيه صفير ، وذلك قـوة في الحرف . وهو مثل « تظاهرون » في الحجة والعلة[2] .

« ٢ » قوله (١٠٣/أ) : (والأرحامَ) قرأه حمزة بالخفض على العطف على الهاء في « به » ، وهو قبيح عند البصريين ، قليل في الاستعمال ، بعيد في القياس ، لأن المضمر في « به » عوض من التنوين ، ولأن المضمر المخفوض لا ينفصل عن الحرف ، ولا يقع بعد حرف العطف ، ولأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان ،

---

(١) راجع الفقرة «٤٦» من سورة البقرة ، وسيأتي نظير له في سورة مريم ، الفقرة «١٢ ، ١٣» .

(٢) التبصرة ٦٢/أ ، والنشر ٢٣٩/٢ ، والحجة في القراءات السبع ٩٤ ، وزاد المسير ٢/٢ ، وتفسير النسفي ٢٠٤/١

يحسن في أحدهما ما يحسن في الآخر ، ويقبح في أحدهما ما يقبح في الآخر . فكما لا يجوز : واتقوا الله الذي تسألون بالأرحام ، فكذلك لا يحسن : تساءلون بـه والأرحامِ ، فإن أَعدْتَ الخافض حسُن . وقرأ الباقون « والأرحامَ » بالنصب على العطف على اسم الله جلّ ذكره ، على معنى : واتقوا الأرحـام أن تقطعوها . ويجوز أن يكون معطوفا على موضع[1] الجار والمجرور ، لأن ذلك في موضع نصب ، كما تقول : مررت بزيد وعمرا ، لأن معنى « مرت بزيد » لابست زيدا ، فهو في موضع نصب ، فحمل « والأرحام » على المعنى ، فنصب ، وهو الاختيار ، لأنـه الأصل ، وهو المستعمل ، وعليه تقوم الحجـة ، وهو القيـاس ، وعليـه كـل القـراء[2] .

« ٣ » قوله : (قِياما) قرأه نافع وابن عامر « قيما » بغير ألف ، وقرأ الباقون « قياما » بألف .

« ٤ » وحجة من قرأ بغير ألف أنه جعله جمع « قِيمة » كـ « ديمة وديم » ، ودل على أنه جمع « قيمة » ، وليس بمصدر أنه أعتل ، ولو كان مصدرا لم يعتل ، كـ « العور والحول » ، فالمعنى : أموالكم التي جعل [الله][3] لكم قيمة لأمتعتكم ومعايشكم . وقد قيل : إن قيما مصدر ، بمعنى القيام ، لغة فيه ، من : قام بالأمر قام به ، ومنه : (يقيمون الصلاة) « البقرة ٣ » أي يدومون عليها . وعلى ذلك قوله : (دينا قيما) « الأنعام ١٦١ » في قراءة من خفّف ، أي : دائما ثابتا لا ينسخ بغيره كما نسخت الشرائع قبله ، فهو مصدر صفة لـ « الدين » . ولو كان جمع « قيمة » لصار معناه : دينا معادَلا بغيره ، وهذا لا يصحّ ، لأن الإسلام لا يَعدِلُه شيءٌ . وإنما اعتلّ لأنه اتبع فعله فاعل .

(١) لفظ «موضع» سقط من : ص .
(٢) معاني القرآن ١/٢٥٢ ، وتفسير الطبري ٧/٥١٩ ، وتفسير القرطبي٥/٢ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٤٨ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٩٢ ، وزاد المسير ٢/٣ ، وكتاب سيبويه ١/١٨٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٦ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥/٤١ .
(٣) تكملة لازمة من ص .

« ٥ » وحجة من قرأ بالألف أنه جعله مصدرا ، قام يقيم قياما ، على معنى : أموالكم التي نقيمكم طلَبها وجمعَها . قال أبو عبيد : « قياما » مصدر يقيمكم ، ويجيء في معناها « قوام » غير معتل . وقد حكى الأخفش : طِيال وطِوال ، في جمع « طويل » . قال الأخفش في المصدر ثلاث لغات : القوام والقيام والقيم[١] .

***

فصـــل

« ٦ » وقد ذكرنا إمالة « ضعافا » وعلته[٢] ، وتزيـد (١٠٣/ب) هنا بيانا . اعلم أن الإمالة فيه حسنة مع حرف الاستعلاء في « ضعافا » ، لأن الذي تمتنع معه الإمالة لتصعده مكسور ، وهو الضاد ، فلم يعتدّ به ، للكسرة التي هي عليه[٣] لأنها توجب الإمالة ، لأنه لمّا انكسر تسفّلَ عن استعلائه وتصعّده بالكسر، الذي هو من الياء ، فضعف تصعده عن منع الإمالة ، فجازت الإمالة للكسرة ، وحسن ذلك ، لأنهم يميلون مع حرف الاستعلاء ، وبين الممال ، والكسرة حرف ساكن نحو : مقلاة ، ومعطار ، يقدّرون الكسرة ، كأنها حرف الاستعلاء لسكونه . فإذا كانت الكسرة ، على المستعلي نفسه ، كان آكـد في جواز الإمالة ، وقـد أمالوا « خاف » مع حرف الاستعلاء ، وهو الخاء ، ولا كسرة عليه ، ولا قبله . فعلوا ذلك لطلب الدلالة على كسرة « خفت » ، وليست الكسرة في الكلام . فإذا كانت الكسرة ، موجودة في الكلام ، كان أحسن في الجواز ، ولم تمتنع العين من الإمالة ، لانكسار ما قبلها .

---

(١) الحجة في القراءات السبع ٩٥ ، والتيسير ٩٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٣/أ ، وزاد المسير ١٣/٢ ، وتفسير النسفي ٢٠٧/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٥/ب .

(٢) راجع «أقسام علل الإمالة» الفقرة «٨» .

(٣) ب : «علته» وتصويبه من : ص .

« ٧ » قوله : (وسيَصلون) قرأه أبو بكر وابن عامر بضمّ الياء ، على ما لم يسمّ فاعله ، على معنى : يأمر الله من يصليهم سعيرا ، فلم يضف الفعل إليهم في الحقيقة . إنما أُقيموا مقام من له الفعل في الحقيقة ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، أضافوا الفعل إليهم ، كما قال : (اصلوها) « يس ٦٤ » فأضاف الفعل إليهم[١] .

« ٨ » قوله : (وإن كانت واحدةٌ) قرأه نافع بالرفع ، ونصبه الباقون .

« ٩ » وحجة من رفع أنه جعل « كان » تامة بمعنى : حدث ووقع ، ويقوّي[٢] ذلك أنه لمّا كان القضاء ، في إرث الواحدة لا في نفسها ، وجب أن يكون التقدير : فإن وقع أو حدث إرث واحدة ، أو حكم واحدة ، ونحوه ، وقد كان يلزم الرفع في « نساء » في قوله : (فإن كنّ نساء) إلا أنه جمع بين المذهبين والمعنيين ، فأضمر الاسم مع « نساء » وترك الإضمار مع واحدة ، والقياس واحد .

« ١٠ » وحجة من نصب أنه جعلها « كان » هي الناقصة التي تحتاج إلى خبر الداخلة على الابتداء والخبر ، فأضمر اسمها فيها ، ونصب « واحدة » على الخبر ، ووفّق في ذلك بين آخر الكلام وأوله ، ألا ترى أن أوله « فإن كن نساء » فنصب ، وأضمر في « كان » اسمها ، فلمّا أجمع على النصب في « نساء » أجرى « واحدة » على ذلك ، لأن الآخر قسيم الأول ، فجرى على لفظه وحكمه ، لأنه تعالى ذكر جماعة البنات وحكمهن في ميراثهن ، ثم ذكر (١٠٤/أ) حكم الواحدة في ميراثها ، فجرت الواحدة في الإعراب مجرى الجماعة ، لأن قبل كل واحد منهما « كان » ، والتقدير : فإن كان المتروكات نساء ، وإن كانت المتروكة واحدة . وإن أضمرت الوارثات والوارثة فالمعنى واحد ، والنصب الاختيار ، ليتألف آخر الكلام بأوله ، وعليه جماعة القراء[٣] .

---

(١) زاد المسير ٢/٢٤ ، والمختار في معاني قراءات اهل الامصار ٢٣/ب ، وتفسير النسفي ١/٢٠٩
(٢) ب : «وقوى» وتصويبه من : ص .
(٣) زاد المسير ٢/٢٦ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٥٨ ، وتفسير النسفي١/٢١٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٦/ب .

« ١١ » قوله : (فلأُمه ، في أُمها ، وبطون أُمهاتكم)[1] قرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة ، في المفرد والجمع ، في الوصل خاصة ، وتفرّد حمزة بكسر الميم مع الهمزة في الجمع ، وذلك حيث وقع ، وذلك إذا كان قبل الهمزة كسرة أو ياء ، وقرأ ذلك كله الباقون بضم الهمزة ، وكلهم ضمّ الهمزة في الابتداء .

« ١٢ » وحجة من كسر الهمزة أنه اسم كثر استعماله ، والهمزة حرف مستثقل بدلالة ما أجازوا فيها من البدل والتخفيف والحذف ونقل الحركة ، دون غيرها من سائر الحروف . فلمّا وقع أول هذا الاسم ، وهو « أم » حرف مستثقل ، وكثر استعماله ، وثقل الخروج من كسر ، أو ياء ، إلى ضم همزة ، وليس في الكلام « فعل » ، فلمّا اجتمع هذا الثقل أرادوا تخفيفه ، فلم يمكن فيه الحذف ، لأنه إجحاف بالكلمة ، ولا أمكن تخفيفه ، ولا بدله ، لأنه أول ، فغيروه بأن أتبعوا حركتَه حركةَ ما قبله ، ليعمل اللسان عملا واحدا ، والياء كالكسرة ، فإذا ابتدؤوا ردّوه إلى الضم ، الذي هو أصله ، إذ ليس قبله في الابتداء ، فاستثقل . وقد فعلوا ذلك في الهاء في « عليهم وبهم » أتبعوا حركتَه حركةَ ما قبلها ، وأصلها الضم ، والإتباع في كلام العرب مستعمل كثير .

« ١٣ » وحجة من كسر الميم مع الهمزة في الجمع أنه أتبع حركةَ الميم حركةَ الهمزة ، كما قالوا « عليهي » وكسروا الهاء للياء ، وأتبعوا حركة الميم حركة الهاء . فمن قال « عليهمي » بكسر الهاء والميم ، هو بمنزلة من كسر الهمزة والميم في قوله : (بطون أمهاتكم) « النحل ٧٨ » ، ومن كسر الهاء وضمّ الميم في « عليهمو » هو بمنزلة من كسر الهمزة وفتح الميم ، في قوله : (بطون أمهاتكم) ، ومن ضم الهمزة وفتح الميم في « بطون أمهاتكم » ، وهو الأصل ، بمنزلة من قال « عليهمو » بضم الهاء والميم ، فهو الأصل ، إلا أن تغيير الهاء ، مع الكسرة والياء ، أقوى وأكثر وأشهر من تغيير الهمزة مع الياء والكسرة ، وذلك لخفاء الهاء وجلادة الهمزة .

---

(١) الحرفان الآخران أولهما في سورة القصص (آ ٥٩) ، وثانيهما في النحل (آ ٧٨) ، وسيأتي ذكره في أول سورة النجم .

« ١٤ » وحجة من ضمّ الهمزة وفتح الميم (١٠٤/ب) أنه أتى به على الأصل ، فلم يحدث تغييرا في الهمزة ، لأنها ليست خفية كالهاء في « عليهم وبهم » وأيضا فإن ذلك لا يلزم في كل مضمومة ، قبلها ياء أو كسرة ، فجرت اللام على ماجرى عليه سائر الكلام ، من ترك الهمزة على أصلها ، وهو الضمّ ، ألا ترى أنهم يقولون: في أخيك حسْن ، ويا هؤلاء أفْ لكم ، وفي أناس ، ونحوه ، فلا يجوز تغيير ضمة الهمزة ، فكذلك همزة « أم » وهو الاختيار ، لأنه الأصل ، ولأن الجماعة عليه ، ولاتفاقهم على الضم في الابتداء ، فجرى الوصل على ذلك . فأما الميم فالفتح أصلها[1] .

« ١٥ » قوله : (يُوصي بها) قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر « يوصي » الأول بفتح الصاد ، ووافقهم حفص على الفتح في الثاني ، وقرأهما الباقون بكسر الصاد .

« ١٦ » وحجة من كسر أنه لمّا تقدم ذكر « الميت » ، والمفروض في تركته أضاف الفعل إليه ، لأنه هو الموصي ، كأنه قال : من بعد وصية يوصي الميت بها . ففيه تخصيص للمذكور الميت .

« ١٧ » وحجة من فتح أنه لمّا كان هذا الحكم ليس يُراد به واحد بعينه ، إنما هو شائع في جميع الخلق ، أجراه على ما لم يسم فاعله ، فأخبر به عن غير معين ، فأما قراءة حفص فإنه جمع بين اللغتين ، واتّبع ما قرأ به على إمامه[2] .

« ١٨ » قوله : (يُدخِلْه ، ويُدْخِلْه) قرأهما نافع وابن عامر بالنون ، ومثله موضعان في الفتح « يدخله ، ويعذبه » وفي التغابن : (يكفر عنه ، ويدخله)[3] وفي الطلاق : (يدخلْه) « ١١ » ، وقرأ الباقون بالياء في السبعة .

---

(١) التبصرة ٦٢/أ ــ ب ، وزاد المسير ٢٧/١ ، والحجة في علل القراءات السبع ١ / ٤٥

(٢) التبصرة ٦٢/ب ، وزاد المسير ٢٨/٢ ،والحجة في القراءات السبع ٩٦ ، وتفسير ابن كثير ٤٥٩/١ ،وتفسير النسفي ٢١١/١

(٣) حرفا سورة الفتح هما (آ ١٧) ، وحرفا سورة التغابن (آ ٩) ، وسيأتي كل في سورته ، الفقرة «٦ ، ١» .

« ١٩ » وحجة من قرأ بالنون أنه أخرج الكلام على الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه ، بعد لفظ الغيبة ، وذلك مستعمل كثير ، قال الله جلّ ذكره : (والذين كفروا بآيات الله ولقائه) « العنكبوت ٢٣ » فجرى الكلام على لفظ الغيبة ثم قال : (أولئك يئسوا من رحمتي) فرجع بالكلام إلى الإخبار من الله عن نفسه ، فكذلك هذا . وقال تعالى ذكره : (بل الله مولاكم وهو خير الناصرين) « آل عمران ١٥٠ » فأتى الكلام على لفظ الغيبة ، ثم قال : (سنلقي في قلوب) « ١٥١ » فرجع الكلام إلى الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه .

« ٢٠ » وحجة من قرأ بالتاء أنه ردّ آخر الكلام على أوله ، فلمّا أتى أوله بلفظ الغيبة في قوله : (ومن يعصِ الله ورسوله ، ومن يطع الله ورسوله) قال : « يعذبه ، ويدخله ، ويكفر » بلفظ الغيبة ، ليأتلف الكلام على نظام واحد ، وهو الاختيار ، لأن أكثر القراء عليه ، ولأنه أليق بسياق الكلام[1] .

« ٢١ » قوله : (واللذان يأتيانها) قرأ ابن كثير بتشديد النون ، ومثله « هذان ، وهاتين ، (١٠٥/أ) وفذانك ، والّلذين »[2] ، ووافقه أبو عمرو على التشديد في « فذانك » خاصة ، وقرأ ذلك[3] الباقون بالتخفيف .

« ٢٢» وحجة من شدّد النون أن في ذلك ثلاثة أقوال : الأول أنه شدد النون ، ليكون التشديد عوضا من الحذف ، الذي دخل هذه الأسماء المبهمة في التثنية ، لأنه قد حذف ألف منها ، لالتقاء الساكنين ، وهما الألف التي كانت في آخر الواحد ، وألف التثنية ، فجعل التشديد في النون عوضا من المحذوف . الثاني أن التشديد وجب لهذه النون ، للفرق بين النون ، التي هي عِوض من تنوين ملفوظ به في الواحد ، نحو : زيد وعمرو [وبين النون التي][4] لا تنوين في الواحد

---

(١) المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٤/أ ، وزاد المسير ٣٣/٢
(٢) الأحرف على ترتيبها في سورة طه (آ ٦٣) ، القصص (آ ٢٧ ، ٣٢) ، فصلت (آ ٢٩) .
(٣) لفظ «ذلك» سقط من : ص .
(٤) تكملة لازمة من: ص .

ملفوظ به ، تكون النون عوضا[1] منه ، والثالث أن النون شُدّدت للفرق بين النون ، التي تحذف للإضافة ، وبين النون التي لا تحذف للإضافة ، لأن المُبهَم معرفة ، فهو لا يضاف ألبتة . وقد قيل إن التشديد في « فذانك » وجب على إدغام اللام في النون ، وذلك أن أصله ذلك ، ثم دخلت نون التثنية قبل اللام ، فصار « ذالنك » فأُدغمت اللام في النون ، على طريق[2] إدغام الثاني في الأول ، فوقع التشديد لذلك . ويجوز أن تكون النون ، التي للتثنية ، وقعت بعد اللام ، ثم أدغمت اللام في النون ، على إدغام الأول في الثاني ، فوقع التشديد[3] لذلك .

« ٢٣ » وحجة من خفّف أنه أجرى المبهم مجرى سائر الأسماء ، فخفّف النون ، كما تخفف في كل الأسماء ، وهو الاختيار ، وعليه أتى كلام العرب ، وهو المستعمل ، وعليه أكثر القراء[4] .

« ٢٤ » قوله : (كَرْها) قرأه حمزة والكسائي بالضم ، وفتح الباقون ، ومثله في التوبة والأحقاف[5] غير أن ابن ذكوان وعاصما وافقاهما على الضم في الأحقاف خاصة ، وقرأ ذلك الباقون بالفتح ، وهما لغتان مشهورتان كالفَقْر والفُقْر والضَعْف والضُعْف والشَهْد والشُهْد . وقد قيل إن الكُره ، بالضمّ ، المشقة ، والكَره بالفتح الإجبار ، وقيل : الكُره ، بالضم ، ما كرهته بقلبك ، وبالفتح الإجبار ، وقيل : الكُره ، بالضم ، ما عملته وأنت كاره له من غير أن تجبر عليه ، والكَره ، بالفتح ، ما أُجبرت عليه . وقال أبو عمرو : الكُره بالضم ، كل شيء يكره فعله ، والكَره ، بالفتح ، ما استُكره عليه . وقال الأخفش : هما

---

(١) ب : « عوض » وتصويبه من : ص .
(٢) لفظ «طريق» سقط من : ص .
(٣) قوله : «فوقع التشديد ... التشديد» سقط من : ص .
(٤) زاد المسير ٢/٣٤ ، والنشر ٢/٢٤٠ ، وتفسير النسفي ١/٢١٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٧/أ .
(٥) أول الحرفين (آ ٥٣) وثانيهما (آ ١٥) وسيأتي ذكر هذا في سورة الاحقاف، الفقرة «٧» .

لغتان، بمعنى المشقة[١] والإجبار[٢] .

« ٢٥ » قوله : (مُبيَّنة ، ومُبيِّنات)[٣] قرأ ابن كثير وأبو بكر « مبيَّنة » بفتح الياء، وكسرها الباقون . وقرأ ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي « مبيِّنات » بكسر الياء، وفتح الباقون ، وذلك حيث وقع .

« ٢٦ » وحجة من فتح الياء أنه أجراه على (١٠٥/ب) ما لم يسم فاعله ، أي بيِن ، أي يبينها مَن يقوم فيها وينكرها ، ويبين الآيات أنها آيات ، أي يبينها الله أنها آيات .

« ٢٧ » وحجة من قرأ بكسر الياء أنه أضاف الفعل إلى الفاحشة ، لأنها[٤] تبين عن نفسها أنها فاحشة يقبح فعلها ، وتبين الآيات عن نفسها أنها آيات لإعجازها . و « الفاحشة » الزنا[٥] في قول الحسن والشَّعبي ، أي : إن زنت المرأة يزنى أُخرجت لِلحدّ ، وصلُح الخَلْع . قال عطاء الخُراساني[٦] : هو منسوخ ، كان الرجل إذا تزوج المرأة فأتت بفاحشة كان له أن يأخذ منها كل ما ساق إليها ، فنسخ ذلك بالحدود . وقال الضَحّاك[٧] وقتادة : الفاحشة النشوز : إذا نشزت

---

(١) ص : «في المشقة» .

(٢) ب : «وفي الإجبار» وبطرح الخافض وجهه كما في : ص . وانظر الحجة في القراءات السبع ٩٧ ، والتيسير ٩٥ ، وزاد المسير ٢/٤٠ ، وتفسير النسفي ١/٢١٥ ، وتفسير غريب القرآن ١٢٥ ، وكتاب سيبويه ٢/٢٦٨ ، وأدب الكاتب ٤٢٤ .

(٣) أول الحرفين في سورة الأحزاب أيضا والطلاق (آ ٣٠ ، ١) والثاني في النور (آ ٣٤) وسيأتي نظير الأول في سورة الطلاق ، الفقرة «١» .

(٤) ب ، ص : «انها» فوجهتها بإضافة الجار .

(٥) تفسير غريب القرآن ١٢٤ .

(٦) هو ابن أبي مسلم كما ذكر خليفة بن خياط ، وابن عبد الله كما ذكر الذهبي ، له رواية عن بعض الصحابة والتابعين ، وصفه الذهبي بكثرة الإرسال ، (ت ١٣٥ هـ) ترجم في الطبقات ٨٠١ ، وميزان الاعتدال ٣/٧٣ .

(٧) الضحاك بن مزاحم ، تابعي ، مفسر ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن ، سمع سعيد بن جبير وروي عن أبي هريرة وابن عباس ، وعنه قرة بن خالد وعبد الرحمن ابن عوسجة ، (ت ١٠٥ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٢/١/٤٥٨ ، وطبقات ابن سعد ٦/٣٠٠

عنه ، كان له أن يأخذ منها الفدية ويدعها • وقيل : المعنى : « إلا أن يزنين » فيحبسن في البيوت • فهذا كان قبل النسخ بالحدود ، وقيل : الفاحشة البَذاءُ باللسان • وقيل : هي خروجهن من بيوتهم في العدة • وقد شرحنا هذه الآية في كتاب « الهداية » بغاية الشرح[1] •

« ٢٨ » قوله : (محصَنات ، والمحصَنات) قرأ الكسائي بكسر الصاد في جميع القرآن إلا قوله تعالى : (والمحصنات من النساء)[2] فإنه فتح الصاد فيه ، وقرأ الباقون جميع ذلك بفتح الصاد •

« ٢٩ » وحجة من كسر الصاد أنه أضاف الفعل إليهن ، فجعلهن أحصن أنفسهن بالعفاف والحرية ، نحو قوله : (والذين يَرمون المحصنات) « النور ٤ » أي العَفائف الحرائر[3] ، وقوله : (التي أحصنتْ فَرجها) « الأنبياء ٩١ » يراد به العفاف ، أو بالتزويج نحو قوله : (فإذا أُحصِنّ) « النساء ٢٥ » أي : تزوجن • أو بالإسلام نحو قوله : (أن يَنكح المُحصنات المؤمنات) « النساء ٢٥ » فهن أحصن أنفسهن بعفاف أو بإسلام •

« ٣٠ » وحجة من فتح[4] الصاد أنه أجرى الفعل على ما لم يسم فاعله ، فجعلهن أُحصَنهن غيرهن من زوج أو وليّ • وإنما خص الكسائي (والمحصَنات من النساء) بالفتح لأنه نَزَل في ذوات الأزواج ، حرّم الله وطأَهن ، واستثنى مِلْك اليمين من السَبايا ، فلِمَن سباهُنّ وطوءُهُنّ بعد الاستِبراء • وإنْ كُنّ ذوات أزواج في بلدهن ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه[5] •

---

(١) التبصرة ٦٣/أ ، والحجة في القراءات السبع ٩٧ ، وزاد المسير ٤١/٢ ، وتفسير ابن كثير ٤٦٦/١ ، وتفسير النسفي ٢١٦/١ .
(٢) الحرف في السورة نفسها (آ ٢٤) .
(٣) ب : «الأحرار» ، وتصويبه من : ص .
(٤) ص : «كسر» .
(٥) زاد المسير ٤٩/٢ ، وتفسير ابن كثير ٤٧٣/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٤/ب ، وتفسير النسفي ٢١٧/١ ، وتفسير غريب القرآن ١٢٤

« ٣١ » قوله : (وأُحِلَّ لكم) قرأه حفص وحمزة والكسائي بضم الهمزة ، وكسر الحاء ، وقرأ الباقون بفتح الهمزة والحاء .

« ٣٢ » وحجة من فتح أنه بنى الفعل للفاعل ، وهو الله ، لا إله إلا هو ، وعطفه على ما قبله ، مما أُضيف الفعل فيه إلى الله جلّ ذكره في قوله : (كتابَ الله عليكم) « النساء ٢٤ » أي : كتبَ اللهُ ذلك عليكم ، وأحلَّ لكم ما وراء ذلك . ف « ما » في موضع نصب .

« ٣٣ » وحجة من ضم الهمزة أنه بنى (١٠٦/أ) الفعل ، لما لم يُسمّ فاعله على ماجرى من الكلام في أول الآية في قوله : (حُرِّمت عليكم) « ٢٣ » على ما لم يسم فاعله ، فطابق بين أول الكلام وآخره ، فكأنه حرّم عليكم كذا وأحل لكم كذا ، فهذا أليق بتجانس الكلام وارتباط بعضه ببعض . والاختيار فتح الهمزة ، لقرب اسم الله جلّ ذكره منه ، وبعد « حرمت » منه ، ولأن[1] عليه أهل الحرمين وأكثر القراء[2] .

« ٣٤ » قوله : (فإذا أُحصِنّ) قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بفتح الهمزة والصاد ، وقرأ الباقون بضم الهمزة وكسر الصاد .

« ٣٥ » وحجة من ضمّ أنه أضاف الفعل إلى الأزواج ، أو إلى الأولياء ، فجرى على ما لم يسم فاعله ، وقمن مقام الفاعل لحذفه ، وهنّ الإماء ، فإذا أحصنهن الأزواج بالتزويج ، أو فإذا أَحصنَهن الأولياء بالنكاح ، فزنَيْنَ ، فعليهن نصف ما على الحرائر من المسلمات ، اللواتي لم يتزوجن من الحد ، إذا زَنين . وذلك خمسون جلدة .

« ٣٦ » وحجة من فتح الهمزة أنه أسند الفعل إليهن ، على معنى : فإذا أسلمن . وقيل : فإذا عففن ، وقيل : فإذا أحصن أنفسهن بالتزويج ، فالحد لازم لهن إذا زنين في[3] الوجوه الثلاثة . ومن ضمّ الهمزة فإنما يجعل الحد لازما لهن إذا زنين

(١) ب : «لأن» وبالواو عطفا وجهه كما في : ص .
(٢) معاني القرآن ١/٢٦٠ ، وتفسير الطبري ٨/١٧٠ ، والحجة في القراءات السبع ٩٨ ، وزاد المسير ٢/٥٢، وتفسير النسفي ١/٢١٩
(٣) ب : «من» ورجحت ما في : ص .

بعد التزويج لاغير . وقد أجمع على وجوب الحد على المملوكة إذا زنت ، وإن لم تكن ذات زوج ، ولولا إجماع أهل الحرمين ، مع غيرهم ، على الضم لكان الاختيار فتح الهمزة ، لصحة معناه في الحكم[١] .

« ٣٧ » قوله : (إلا أن تكون تجارة) قرأ الكوفيون بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع .

« ٣٨ » وحجة من نصب أنه أضمر في « كان » اسمها ، ونصب « تجارة » على خبر كان ، على تقدير : إلا أن تكون الأموال تجارة ، فأضمر الأموال ، لتقدم ذكرها . وكان ذلك أَولى لينتظم بعض الكلام ببعض ، وفيه على هذا حذف مضاف تقديره : إلا أن تكون الأموال أموال تجارة ، ليكون الخبر هو الاسم . وقيل التقدير : إلا أن تكون التجارة تجارة . فهذا تقدير حذف فيه ، لأن الأول هو الثاني .

« ٣٩ » وحجة من رفع أنه جعل « كان » تامة ، بمعنى : وقع وحدث ، فرفع بها ، واستغنى عن الخبر ، على معنى : إلا أن تحدث تجارة ، أو تقع تجارة . والعرب تقول : كان أمرٌ ، أي حدث أمرٌ . ولولا إجماع الحرميين على الرفع وغيرهم لكان الاختيار النصب ، لمطابقة آخر الكلام مع أوله[٢] .

« ٤٠ » قوله : (مُدْخلا) قرأه نافع بفتح الميم ، وضمّها الباقون ، ومثله في الحج[٣] . وكلهم ضمَّ (مُدخلَ صِدْق) في بني إسرائيل « ٨٠ » لتقدم قوله : (وأَدخِلني) .

« ٤١ » وحجة من فتح الميم أنه جعله مصدرا لفعل ثلاثي مضمر ، دل عليه الرباعي الظاهر (١٠٦/ب) ، وهو قوله : (نُدخلكم) أي : ندخلكم فتدخلون مدخلا ، أي : دخولا فدخول ومدخل مصدران للثلاثي ، بمعنى واحد ، ويجوز أن

---

(١) زاد المسير ٢/٥٨ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٤/ب ، وتفسير ابن كثير ١/٤٧٦ ، وتفسير النسفي ١/٢٢٠ .

(٢) زاد المسير ٢/٦٠ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٧٩ ، وتفسير النسفي ١/٢٢١ ، ومغني اللبيب ٥٥٩ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٨/أ .

(٣) الحرف فيها (آ ٥٩) ، وسيأتي في سورته الفقرة «١٦» .

يكون « مدخلا » ، بالفتح ، مكانا ، أي : يدخلكم مكانا ، فيتعدّى إليه « ندخلكم » ، على المفعول به ، وحسن ذلك ، لأنه قد وصف بالكريم ، كما قال : (ومَقام كريم) « الشعراء ٥٨ » .

« ٤٢ » وحجة من ضم أنه أجراه مصدرا على ما قبله ، وهو « يدخلكم » ، ولم يحتج[1] إلى إضمار ثلاثي ، فنصبه على المصدر . فالميم في حركتها كحرف المضارعة في حركته ، إن كان مفتوحا ُفتحت الميم ، وإن كان مضموما ضُمت[2] الميم ، وفي الكلام مفعول محذوف ، لأن الفعل لمّا ُنقل إلى الرباعي تعدّى إلى مفعول ، تقول : دخلت في دارِ زيد وأدخلتُ عمرا في دار زيد . فأصل « دخلت » أن لا يتعدّى ، لأن نقيضه لا يتعدّى ، وهو « خرجت » . وحكى النحويون : دخلت الدار ، فعدّوه بغير حرف وهو شاذ ، والتقدير : ويدخلكم الجنة مدخلا كريما ، أي إدخالا ، فمدخل وإدخال مصدران لـ « أدخل » ، كما كان « دخول ومدخل » مصدرين لـ « دخل » . ومعنى : « كريم » حسن ، كما قال : (مِن كلِّ زَوْج كريم) « الشعراء ٧ » أي : من كل جنس حسن . ويجوز أن يكون « مدخل » ، بالضم ، مكانا ، ويتعدّى إليه « يدخلكم » تَعدّيَه إلى المفعول ، فلا تُضمِر مفعولا آخر ، وحسُن ذلك لنعته بالكريم ، وكذلك قوله : (مُدخَل صِدْق ومُخرَج صدق) في « سبحان ٨٠ » هما مصدران ، جريا على « أدخلني وأخرجني » والمفعول محذوف . ويجوز أن يكونا مكانين فينصبا[3] على المفعول به ، ولا نضمر مفعولا ، وحسُن ذلك لإضافتهما إلى « صدق » ، كما كان ذلك في قوله : (في مَقعَد صِدْق)[4] « القمر ٥٥ » .

« ٤٣ » قوله : (واسْئَلوا) قرأه ابن كثير والكسائي بغير همز في الفعل

---

(١) ص : «ولا يحتاج» .
(٢) ب : «ضممت» والوجه ما في : ص .
(٣) ب : «فنصبا» ، ص : «فينتصبان» ورجحت ما أثبته .
(٤) زاد المسير ٢/٦٧ ، وتفسير النسفي ١/٢٢٢

المُواجَه به خاصة ، مع الواو والفاء على تخفيف الهمز ، أَلقَيا(١) حركة الهمزة على السين الساكنة قبلها ، فحرّكا السين ، وحذفا الهمزة ، على أصل تخفيف الهمز ، وخصّا هذا بالتخفيف لكثرة استعماله ، وتصرّفه في الكلام ، وثقل الهمزة ، وذلك في الأمر المُواجه به إذا كان قبله واو أو فاء ، وحسُن ذلك لإجماعهم على طرح الهمزة (١٠٧/أ) في قوله : (سَل بني إسرائيل) « البقرة ٢١١ » ، وفي قوله : (سَلْهُم أَيُّهم) « القلم ٤٠ » وإنما خُصّ المُواجه به بطرح الهمزة دون غيره ، كما فعلت العرب بطرح لام الأمر في المواجهة ، وإثباتها في غير المواجهة ، فيقولون : « قم ، خذ » . فإن كان غير مُواجَه به لم تطرح اللام ، نحو : ليقم زيد ، ليخرج عمرو ، فكذلك هذا ، وإنما فُعل ذلك مع الواو والفاء ، لأنهما يوصل بهما إلى اللفظ بالسين ، لأن أصلها السكون ، وحركة الهمزة عليها عارضة ، لا يُعتدّ بها ، فقامت الواو والفاء مقام ألف الوصل ، التي للابتداء يؤتى بها . وقرأ الباقون بالهمزة على الأصل ، وهما لغتان ، والهمز أحب إليّ ، لأنه الأصل ، ولأن عليه أكثر القراء ، ولإجماعهم على الهمز في غير المُواجَه به ، نحو : « وليسألوا »(٢) .

« ٤٤ » قوله : (عَقَدَتْ) قرأ الكوفيون « عقدت » بغير ألف ، وقرأ الباقون بالألف .

« ٤٥ » وحجة من قرأ بالألف أنه أجراه على ظاهر اللفظ من فاعلين ، لأن كل واحد من المتحالفين كفّر يمينا عند المخالفة على الأجر ، فهو من باب المفاعلة ، والتقدير : والذين عاقدت أيمانكم أيمانهم ، ثم حذف المفعول لدلالة المعنى عليه . وهذا مِمّا جرى الكلام فيه على غير من هو له ، فجعل الأيمان هي العاقدة ، والمعنى : أن العاقد هو الحالف ، [وإذا كان العاقد هو الحالف](٣) وجب أن يجيء على المفاعلة ، لأن كل واحد من الفريقين عقَدَ حلفا للآخر .

---

(١) ب : « القا » وتوجيهه من : ص .
(٢) التبصرة ٦٣/أ-ب ، وزاد المسير ٢/٧٠ ، وتفسير النسفي ١/٢٢٣
(٣) تكملة لازمة من : ص .

« ٤٦ » وحجة من قرأ بغير ألف أنه أضاف [الفعل][(١)] إلى الأيمان ، والمراد إضافة الفعل إلى المخاطبين المتحالفين في المعنى ، دون مـن خالفهم ، وفيـه حذف مفعول ، والتقدير : والذين عقدت أيمانكم حلفهم ، ثم حذف ، فهو محمول عـلى لفظ الأيمان ، فأسند الفعل إليها ، دون أصحاب الأيمان ، فلمّا أسند الفعل إلى الأيمان ، في ظاهر اللفظ ، لم يحتج إلى المفاعلة ، لأن يمين القوم الآخرين لا فعل لها ، فهذا في هذه القراءة محمول على اللفـظ ، لفظ الأيمان ، دون أصحاب الأيمان . وهو في القراءة الأولى محمول على أصحاب الأيمان ، وهم فريقان كل واحد حالفٌ محلوف له ، فحمل على المفاعلة ، وهو باب المعاقـدة بالأيمان ، والقراءة بالألـف أقوى في نفسي ، لأن المقصود بالآية أصحاب الأيمان لأن لا فعل ينسب إليها حقيقة ، فبابه المفاعلة ، مع أن الأكثر من القراء عليه[(٢)] .

« ٤٧ » قوله : (بالبخل) قرأ حمزة والكسائي بفتحتين . وقـرأ الباقون [بضم][(١)] الباء وإسكان الخاء ، ومثله في الحديد[(٣)] ، وهما لغتـان (١٠٧/ب) مشهورتان ، وفيه لغة ثالثة وهي فتح الباء وإسكان الخاء ، وكلها مصادر مسموعة . فمن قال : « البَخَل » جعـله كـ « الفَقَر » ، ومن قال « البُخْل » جعـله كـ « الفُقْر » ، ومن قـال « البَخَل » جعـله كـ « الكَرَم » ، حكى سيبويه : بَخَل بَخْلا[(٥)] .

« ٤٨ » قوله : (وإن تك حسنةٌ) قرأ الحرميان بالرفع ، جعلا « كـان » تامة غير محتاجة إلى خبر ، بمعنى : حدث ووقـع . وقرأ الباقون بالنصب جعـلوا « كـان » ناقصة ، تحتاج إلى خبر ، فأضمروا فيها اسمها ، ونصبوا « حسنة »

---

(١) تكملة لازمة من : ص .
(٢) التبصرة ٦٣/ب ، والتيسير ٩٦ ، وزاد المسير ٧١/٢
(٣) الحرف فيها (آ ٢٤) .
(٤) كتـاب سيبويه ٢٦٨/٢ ، وأدب الكـاتب ٤٣٠ ، والحجـة في القراءات السبع ٩٩ ، وزاد المسير ٨٢/٢

على خبر « كـان » وحسُن الإضمار ، لتقدّم ذكر « مثقال ذرة » ، فالتقدير : وإن تكن الحسنة مثل ذرة . وإنما جُعلت الحسنة هي الاسم ، وقد كانت خبرا ، لأنها هي مثقال الذرة ، فقدّمتَ الحسنة ، وجعلتها الاسم ، لإجماعهم على التاء في « تلك » وحسُن ذلك لأنها هي مثقال الذرة ولو أضمرت المثقال لقبُح الإتيان بالتـاء في « تلك » فأضمرت ما يليق بالتاء ، وهو الحسنة ، وجعلتَ « مثقـال ذرة » الخبر ، لأنه هو الحسنة ، فكل واحـد محمول على الآخر ، وهـو هـو ، ودلّ على هذا التقدير ثبوت التاء في « تلك » ، وإجماعهم على قوله : (مَن جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) « الأنعام ١٦٠ » فالتضعيف في هذا بعشرة أمثال كالتضعيف في قوله : (يُضاعفها)[١] .

« ٤٩ » قوله (تَسوّى بهم الأرض) قرأه نافع وابن عامر بفتح التـاء ، مشدّد السين ، وقرأه حمزة والكسائي كذلك ، إلا أنهما خفّفا السين وأمالا . وقرأ الباقون بضم التاء ، وتخفيف السين .

« ٥٠ » وحجة من قرأ بضم التاء أنه جعله فعلا لم يسمّ فاعله ، من التسوية ، مثل قوله : (على أن نُسوّي بنـانه) « القيامة ٤ » وأقام « الأرض » مقـام الفاعل ، على معنى : لو يُجعلون والأرض سواء ، أي ترابا ، كمـا فعل بالبهائم ، ودليله قوله : (ويقول الكافر يا لَيتني كنتُ ترابا) « النبأ ٤٠ » .

« ٥١ » وحجة من فتح التاء ، وشدّد السين أنه بنى الفعل على « يتفعل » فأسنده إلى « الأرض » ، فارتفعت بفعلها ، وأصله « تتسوى » ثم أدغم التاء ، وهي الثـانية ، في السين ، فهو في العـلة والحجة مثل « تساءلون بـه » ومثل « تظاهرون » ، وقد مضى تفسيره[٢] . وفي الكلام اتساع ، وذلك أنـه جعل « الأرض تتسوى بهم » ، وليس لها فعل ، والمـراد به المخبر عنهم ، وهم الـذين كفروا ، يودون : لو يصيرون يتسوون بالأرض ، وهو مثل : ألقم فـاهُ الحجرَ ،

---

(١) زاد المسير ٢/٨٤ ، والنشر ٢/٢٤١ ، وتفسير النسفي ١/٢٢٦ ، وجاء بآخر الفقرة المتقدمة في «ب» مايلي : أول التاسع .

(٢) راجع الفقرة «١» من هذه السـورة .

وأدخل زيد القبر ، ونحوه ، لمّا علم المعنى اتسع فيه ، فأقيم الذي ليس له المعنى مقام الفاعل إذ لا يُشكل[١] .

« ٥٢ » وحجة من فتح التاء ، وخفّف السين أنه حذف إحدى التائين استخفافا (١٠٨/أ) ، كما فعل في « تساءلون وتظاهرون » ، وقد تقدّم الكلام على علة ذلك . وحسّن حذف التاء ، وترك الإدغام ، لئلا يتوالى مشدّدان : [وهما][٢] السين والواو ، وفي ذلك ثقل . والقراءة بالتشديد ، وفتح التاء أَولى[٣] ، لأنه الأصل ، وعليه أهل المدينة ، فأما الإمالة فيه والفتح فقد تقدّمت علّة ذلك[٤] .

« ٥٣ » قوله : (أو لامستم) قرأه حمزة والكسائي (أو لمستم) بغير ألف ، ومثله في المائدة[٥] ، أضافا الفعل والخطاب للرجال دون النساء ، على معنى : مس بعض الجسد بعض الجسد ، ومس اليد الجسد ، فجرى الفعل من واحد ، ودليله قوله : (ولم يمسسني بشر) « آل عمران ٧٠ » ولم يقل : يماسسني . وقوله : (لم يطمثهن) « الرحمن ٥٦ » ولم يقل : يطامثهن ، وأيضا فإن اللمس يكون بغير الجِماع ، كالغمز والإفضاء باليد إلى الجسد ، وهو قول ابن مسعود وابن عمر وعبيدة[٦] وعطاء والشعبي وابن جُبير . وغيرهم يقولون : إن اللمس في هذا الإفضاء باليد إلى الجسد ، وهو قول ابن مسعود وابن عمر[٧] ، وبعض جسده إلى بعض جسدها ، فحُمل على غير الجِماع . فهو من واحد كما قال : (وأنّا لمَسنا السماء) « الجن ٨ » فهو لمس بغير يد ، واللمس على وجهين :

(١) ب : «يشتكل» ورجحت ما في : ص .
(٢) تكملة موضحة من : ص .
(٣) ب : «بفتح التا وتشديد السين» .
(٤) راجع «أقسام علل الإمالة» الفقرة «١٥» ، وانظر زاد ١/٨٦ ،والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٤/ب ــ ٢٥/أ .
(٥) الحرف فيها (آ ٦) .
(٦) هو عبيدة بن عمرو ، الكوفي ، تابعي كبير ، مخضرم ، أخذ القراءة عرضا عن ابن مسعود ورَوى عنه وعن علي ، وأخذ القراءة عنه عرضا إبراهيم النَّخَعي وأبو إسحاق وروى عنه ابن سيرين ، (ت ٧٢هـ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٥٠ ، وطبقات القراء ١/٤٩٨
(٧) قوله : « وهو قول .. وابن عمر » سقط من : ص .

لمس باليد ولمس بغير يد ، نحو ما ذكرنا في السماء ، وقرأ الباقون (لامستم) بألف ، جعلوا الفعل من اثنين ، وجعلوه من الجِماع ، فجرى على المفاعلة ، لأن الجِماع لا يكون إلا من اثنين ، ويجوز أن يكون الامس من واحد كـ « عاقبت اللص » ، وتتفق القراءتان[1] .

« ٥٤ » قوله : (إلا قليلٌ مِّنهم) قرأه ابن عامر بالنصب على الاستثناء ، وعلى الإتباع لمصاحف أهل الشام ، فإنها في مصاحفهم بالألف ، فأَجرى النفي مجرى الإيجاب في الاستثناء ، لأن الكلام فيهما يتمّ دون المُستثنَيَن ، تقول : ما جاءني أحد ، فيتمّ الكلام ، وتقول : ما جاءني القوم ، فيتمّ الكلام ، ثم تستثني ، إذا شئت فيهما ، بعد تمام الكلام ، فجرى النصب في النفي[2] مجرى الإيجاب ، لاتفاقهما في تمام الكلام قبل المستثنى . وقرأ الباقون بالرفع على البدل من الضمير المرفوع في « فعلوه » ، وهو وجه الكلام ، وعليه الأصول ، لأن الثاني يغني عن الأول تقول : ما جاءني أحد إلا زيد ، وتقول : ما جاءني إلا زيد ، فدل على الأول ، ويغني عنه من غير نقص في معناه ، فاختير فيه الرفع مع ذكر « أحد » ، إذ لا يجوز فيه غير الرفع ، مع حذف « أحد » ، وهو الاختيار لأن أكثر المصاحف لا ألف فيها في « قليل » ، ولأن عليه بُني الإعراب ، وهو الأصل في الإعراب ، وعليه جماعة القراء[3] .

« ٥٥ » قوله : (كأن لم تكن) قرأه ابن كثير وحفص بالتاء ، لتأنيث المودة ، فحمل (١٠٨/ب) على ظاهر اللفظ فأنّث الفعل لتأنيث لفظ المَودّة . وقرأ الباقون بالياء ، إذ المودة والوُد بمعنى ، فحُمل على المعنى ، ولأن تأنيث المودة غير حقيقي ، ولأنه قد فرّق بين المؤنث وفعله بقوله : (بينكم وبينهم) ، والتفريق يقوم مقام التأنيث . وقد مضى الكلام على هذا في قوله : (ولا يقبل منها شفاعة) « البقرة ٤٨ » والاختيار الياء ، لأن الجماعة عليه ، ولِما قدّمنا من العلة في

(١) زاد المسير ٩٢/٢ ، وتفسير ابن كثير ٥٠٢/١ ، وتفسير النسفي ٢٢٧/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٥/أ .

(٢) ص : «النفي في النصب» .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٠٠ ، وزاد المسير ١٢٥/٢ ، والمقنع ١٠٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٩/أ .

اختيار الياء ، في « يقبل منها شفاعة » في البقرة[١] .

« ٥٦ » قوله : (ولا تُظلمون فتيلا) قرأه ابن كثير وحمزة والكسائي بالياء ، ردّوه على لفظ الغيبة في قوله : (ألم تر إلى الذين قيل لهم) . وقرأه الباقون على الخطاب للنبي ومَنْ معه ، وقوّى ذلك أن قبله خطابا للنبي ، في قوله : (قل متاع الدنيا قليل) ، ومخاطبة النبي خطاب لأمته ، كما قال : (يا أيّها النبي إذا طلّقتم النساء) « الطلاق ١ » وهو الاختيار ، لأن الأكثر من القراء عليه،ولإجماع نافع وابن عامر وعاصم وأبي عمرو عليه[٢] .

« ٥٧ » قوله : (بيّتَ طائفة) قرأه أبو عمرو وحمزة بالإدغام ، وأظهر الباقون وفتحوا التاء .

« ٥٨ » وحجة من أدغم أن التاء لمّا كانت من مخرج الطاء حسُن فيها الإدغام ، إذ كانا من مخرج واحد فأشبها المثلين ، وقَوّى ذلك أنك تنقل التاء بالإدغام إلى حرف قوي ، أقوى من التاء بكثير ، ففي الإدغام زيادة قوة في الدغم ، وذلك مِمّا يُحسّن جواز الإدغام ويقويه .

« ٥٩ » وحجة من أظهر أن التاء لمّا كانت متحركة منفصلة ، لأنها لام الفعل ، مفتوحة في الفعل الماضي ، وليست بتاء تأنيث قويت بالحركة ، فبعُد الإدغام فيها ، لأنك تحتاج ، إذا أدغمت ، أن تسكن التاء ، ثم تدغمها ، فتغيرها مرة بعد مرة ، وذلك تغيير بعد تغيير ، بخلاف (وقالت طائفة) « آل عمران ٧٢ » التي الإدغام فيها عليه العمل ، والإظهار بعيد لسكونها ، ولذلك فتح التاء مَن أظهر ، لأنه فعل ماض آخر مبني على الفتح ، والإظهار أحب إليّ ، لأنه الأصل ، وعليه الجماعة[٣] .

« ٦٠ » قوله : (ومَنْ أصدقُ) قرأه حمزة والكسائي ، في الصاد إذا

---

(١) راجع الفقرة «٢٣ ، ٢٤» من سورة البقرة .

(٢) ص : «ولإجماع أهل الحرميين وعاصم وغيره» ، وانظر زاد المسير ١٣٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٥/ب .

(٣) زاد المسير ١٤٢/٢ ، وراجع الفقرة « ٤ » فصل « إدغام التاء في الذال .. » .

اسكنت ، وأتت بعدها الدال ، وذلك في اثني عشر موضعا في كتاب الله[١] ، بين الصاد والزاي ، لأن الصاد حرف مهموس ، وبعدها الدال حرف مجهمور ، فقرّبت الصاد من الدال بأن خلط لفظها بالزاي ، لأنه حرف مجهور ، مثل الدال ، فصار اللسان يعمل في حرفين مجهورين ، وحسّن ذلك ، لأن الصاد والزاي من مخرج واحد ، ومن حروف الصفير • وقرأ الباقون بصاد خالصة (١٠٩/أ) على الأصل ، واتباعاً للخط ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، ولأنه الأصل[٢] •

« ٦١ » قوله : (فَتَبيَّنوا) قرأه حمزة والكسائي بالثاء ، من التثبت في موضعين ، في هذه السورة وفي موضع في الحجرات[٣] • وقرأ الباقون بالياء ، من التبيين •

« ٦٢ » وحجة من قرأ بالثاء ، أنه لمّا كان معنى الآية الحض للمؤمنين على التأني ، وترك الإقدام على القتل ، دون تثبّت وتبين ، أتى بالتثبت ، لأنه خلاف الإقدام ، والتثبت أفسح للمأمور من التبين لأن كل من أراد أن يتثبّت قَدِر على ذلك ، وليس كل من أراد أن يتبين قَدِر على ذلك[٤] ، لأنه قد يَتبيّن ، ولا يتبين[٥] له ما أراد بيانه •

« ٦٣ » وحجة من قرأ بالياء ، من البيان ، أنه لمّا كان معنى الآية : افحصوا عن أمر من لقيتموه ، واكشفوا عن حاله قبل أن تبطشوا بقتله ، حتى تتبين لكم حقيقة ما هو عليه من الدّين حمل على التبين ، لأنه به يظهر الأمر ، وأيضا فإن التبين يعمّ التَثبّت ، لأن كل من تبين أمرا فليس يتبينه ، إلا بعد تثبت ، ظهَرَ له ذلك الأمرُ أو لم يظهر له ، لا بدّ من التثبت مع التبين ، ففي التبين معنى التثبت ، وليس كل من تثبت في أمر تبيَّنَه • قد يَتثبّت ولا يتبيّن له الأمر ، فالتبين أعم [من التثبت][٦]

(١) وهذه الأحرف على توالي ترتيب السور في النساء (آ ١٢٢) ، الأنعام (آ ٤٦ ، ٥٧) ، الأنفال (آ ٥٧) ، يونس (آ ٣٧) ، يوسف (آ ١١١) الحجر (آ ٩٤) ، القصص (آ ٢٣) ، الطارق (آ ١٢) ، الزلزلة (آ ٦) .

(٢) التبصرة ٦٤/أ ، والتيسير ٩٧ ، والنشر ٢٤٢/٢

(٣) هو (آ ٦) ، وسيأتي في أول سورته .

(٤) ص : «عليه» .

(٥) ص : «يتثبت» .

(٦) تكملة لازمة من : ص .

في المعنى لاشتماله على التثبت ، وقد جاء عن النبي عليه السلام أنه قال : « التبين والعجلة من الشيطان ، فتبينوا »[١] . والاختيار القراءة بالياء ، لعموم لفظها ولأن أكثر القراء عليها[٢] ، ولأن[٣] بها قرأ أبو عبد الرحمن والحسن وأبو جعفر وشيبة والأعرج وقتادة وابن جبير ، وهو اختيار أبي حاتم وأبي عبيد . وقرأ ابن مسعود وابن وثّاب وطلحة والأعمش وعيسى بالثاء ، وهو اختيار الطبري[٤] .

« ٦٤ » قوله : (السلامَ لستَ مؤمنا) قرأه حمزة ونافع وابن عامر بغير ألف ، على معنى الاستسلام والانقياد ، ومنه قوله : (وألقَوا إلى الله يومئذ السَلَم) « النحل ٨٧ » فالمعنى : لا تقولوا لمن استسلم إليكم وانقاد لست مسلما فتقتلوه حتى تتبينوا أمره . وقرأ الباقون « السلام » بألف ، على معنى السلام ، الذي هو تحية الاسلام ، وعلى معنى : لا تقولوا لمن حياكم تحية الإسلام لست مؤمنا ، فتقتلوه ، لتأخذوا سلبه ، ويجوز أن يكون المعنى : لا تقولوا لمن كفّ يده عنكم واعتزلكم لست مؤمنا . حكى الأخفش أنه يقال : أنا سلام ، أي معتزل عنكم ، لانخالطكم ، ومنه (١٠٩/ب) قوله : (وإذا خاطبَهم الجاهلون قالوا سَلاما) « الفرقان ٦٣ » لم يخبر عنهم أنهم حيوهم بالسلام إنما معناه : قالوا براءة منكم لا نخالطكم . وبالألف قرأ ابن عباس وابن جبير وابن هرمز وقَتادة والجَحْدري وابن سيرين . والألف أحب إليّ ، لأن أكثر القراء عليه ، ولأنه أبين في المعنى . وقد رُوي في ما قال لهم الرجل الذي قتلوه ، ونزلت هذه الآية بسببه ، أنه قال لهم : إني مسلم ، ورُوي أنه شهد أن لا إله إلا الله فلم يصدقوه ، وقتلوه ورُوي أنه قال لهم : السلام عليكم ، فاتهموه وقتلوه ، وهذا

---

(١) الترمذي «كتاب البر والصلة» وفيه : «الأناة» وليس فيه «فتبينوا» ، قال أبو عيسى : هذا حديث غريب . وانظر أيضا النهاية في غريب الحديث ١٧٥/١ .

(٢) ص : «عليه» .

(٣) ب : «ولأنه» ورجحت مافي : ص .

(٤) هو محمد بن جرير أبو جعفر ، صاحب التفسير والتاريخ ، اخذ القراءة عن سليمان بن عبد الرحمن والعباس بن الوليد وروى الحروف عن هذا وعن يونس ابن عبد الأعلى والتغلبي وأبي كريب ، وعنه الدّاجوني وعبد الواحد بن عمر والفرغاني ، (ت ٣١٠ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٧١٠ ، وطبقات القراء ١٠٦/٢

كله يدل على السلام[١] .

« ٦٥ » قوله : (غيرُ أولي الضَّرر) قرأ الكسائي ونافع وابن عامر بالنصب ، على الاستثناء من القاعدين ، لأنه ثبت أنه نزل بعد نزول (لا يستوي القاعدون) . فلو كان صفة لم يكن النزول فيهما إلا في وقت واحد ، فلمّا نزل (غير أولي الضرر) في وقت بعد وقت نزل « لا يستوي القاعدون » عُلم أنه استثناء ، إذ لو كان صفة لنزل مع القاعدين في وقت ، وقد ثبت أنهما نزلا في وقتين . وروى زيدٌ[٢] بن ثابت أن ابن أمّ مكتوم الأعمى لمّا نزل « لا يستوي القاعدون) . فلو كان صفة لم يكن النزول فيهما إلا في وقت واحد ، فلمّا نزل (غير أولي الضرر) في وقت بعد وقت نزل « لا يستوي القاعدون » ، عُلم أنه أن النبي عليه السلام قرأه بالنصب ، وبه قرأ زيد بن ثابت وأبو جعفر وشيبة وأبو الزِّناد[٣] وشبل وابن الهادي[٤] وهو أحب إليّ ، وهو اختيار أبي عبيد والطبري وأبي طاهر . وقرأ الباقون بالرفع على أن « غير » صفة لـ « القاعدين » ، كما قال: (غيرِ المغضوب عليهم) « الفاتحة ٧ » فأتت [غير][٥] صفة لـ « الذين » ، إذ لا يُقصد بهم قصد أشخاص بأعيانهم ، فاللفظ لفظ المعرفة ، والمعنى معنى

---

(١) ص : «الإسلام» ، انظر الحجة في القراءات السبع ١٠١ ، وزاد المسير ١٧٠/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٦/أ ، وتفسير ابن كثير ٥٣٩/١ ، وتفسير النسفي ٢٤٤/١ ، وتفسير غريب القرآن ١٣٤

(٢) ص : «عن زيد» .

(٣) هو عبد الله بن ذكوان ، محدّث كبير ، وفقيه أهل المدينة ، (ت ١٣١ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٤٩/٢/٢ ، وميزان الاعتدال ٥٢٦/٤ ، وتذكرة الحفاظ ١٣٤

(٤) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي أبو عبد الله المدني ، روى عن ثعلبة ابن أبي مالك ، وله رؤية ، وعمير مولى أبي النجم ومعاذ بن رفاعة وعبد الله بن خباب وعبد الله بن دينار وسواهم ، وعنه شيخه يحيى بن سعيد الأنصاري وإبراهيم ابن سعد ومالك والليث بن سعد ، وثقه ابن معين والنسائي وابن حبان ، (ت ١٣٩هـ) ، ترجم في تهذيب التهذيب ٣٣٩/١١

(٥) تكملة موضحة من : ص .

النكرة ، وكذلك « القاعدون » ، فلذلك وُصفوا بـ « غير » ، وهي لا تكون إلا [صفة][1] النكرة[2] .

« ٦٦ » قوله (يُؤتِ) الثاني ، قرأه أبو عمرو وحمزة بالياء ، وقرأ الباقون بالنون .

« ٦٧ » وحجة من قرأ بالياء أنه ردّه على لفظ الغيبة الذي قبله ، وهو قوله : (ومَن يفعل ذلك ابتغاء مرضاتِ الله فسوف نؤتيه) « ١١٤ » أي : يؤتيه الله أجراً عظيماً .

« ٦٨ » وحجة من قرأ بالنون أنه أجراه على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه بمنزلة قوله : (سنُلقي في قلوب الذين كفروا الرُّعب) « آل عمران ١٥١ » بعد قوله : (بل اللهُ مولاكم) ، وهو إجماع[3] .

« ٦٩ » قوله : (يَدخُلون) قرأه أبو بكر وأبو عمرو وابن كثير بضم الياء وفتح الخاء ، ومثله في مريم (١١٠/أ) والأول من غافر[4] ، أضافوا الفعل إلى غيرهم ، لأنهم لا يدخلون الجنة حتى يدخلهم الله جلّ ذكره إياها ، فهم مفعولون في المعنى ، فبنوا الفعل للمفعول على ما لم يسم فاعله ، وقد أجمعوا على قوله : (وأدخِل الذين آمنوا وعمِلوا الصالحات) « إبراهيم ٢٣ » (ويُدخلهم جنات) « المجادلة ٢٢ » وهو كثير . وقرأ الباقون بفتح الياء وضمّ الخاء ، أضافوا الفعل إلى الداخلين ، لأنهم هم الداخلون بأمر الله لهم ، دليله قوله : (ادْخُلوا الجنة) « الأعراف ٤٩ » وقوله : (ادْخُلوها بسلام) « الحجر ٤٦ » وهو أيضاً

---

(١) تكملة موضحة من : ص .

(٢) معاني القرآن ١/٢٨٣ ، وتفسير الطبري ٩/٨٥ ، وتفسير القرطبي ٥/٢٤٢ ، وتفسير ابن كثير ١/٥٤٠ ، وزاد المسير ٢/١٧٤ ، وتفسير النسفي ١/٢٤٥ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥١/أ .

(٣) النشر ٢/٢٤٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٦/ب .

(٤) الحرفان على التوالي (٦٠ ، ٤٠) ، وسيأتي ذكرها في السور المذكورة ، الفقرة « ١٩ ، ٣ ، ٩ » .

كثير ، فالقراءتان متداخلتان ، لأنهم إذا أمروا بالدخول دخلوا ، ولأنهم لا يدخلونها حتى يدخلهم الله إياها ، فهم داخلون مُدخَلون . وعلى هذه العلة تجري قراءة أبي عمرو بضم الياء في سورة الملائكة[١] تفرّد بذلك ، وعلى ذلك تجري قراءة ابن كثير وأبي بكر في الثاني من غافر (سيُدخلون) « ٦٠ » بضم الياء ، والباقون بفتح الياء فيها[٢] .

« ٧٠ » قوله : (أن يُصلِحا) قرأ الكوفيون بضم الياء ، وكسر اللام ، من غير ألف مخفّفا ، وقرأه الباقون بفتح [الياء و][٣] اللام والتشديد ، وبألف بعد الصاد .

« ٧١ » وحجة من قرأ بضم الياء أنهم جعلوه مستقبل « أصلح » لأن الإصلاح من المصلح بين المتنازعين مستعمل ، قال الله : (فأصلحوا بين أخوَيْكُم) « الحجرات ١٠ » ، وقال : (وأصلِحوا ذاتَ بينكم) « الأنفال ١ » ، وقال: (أو إصلاحٌ بين الناس) « النساء ١١٤ » وقال : (فأصلح بينهم) « البقرة ١٨٢ » ، وإتيان « صلح » بعده ليس على المصدر ، إنما هو اسم كالعطاء ، فهو نصب بـ « يصلحا » نصب المفعول ، كما تقول : أصلحت ثوبا . ويجوز أن تنصب على مصدر فعل ثلاثي مضمر ، على تقدير : أن « يصلحا » فيصلح ما بينهما صلحا . وفي حرف ابن مسعود : (فلا جُناح عليهما إن أصلحا بينهما صلحا)، فهذا يدلّ على الإصلاح دون التصالح .

« ٧٢ » وحجة من قرأ بألف وفتح الياء أنه لمّا رأى الفعل من اثنين من زوجة وزوج ، وهما مذكوران في أول الكلام ، أتى الفعل من باب المفاعلة ، التي تثبت للاثنين ، فجاء على : تصالح الرجلان يتصالحان ، ثم أدغمت الياء في الصاد ، ونصب « صلحا » كنصبه في القراءة الأولى على الوجهين ، والمعروف في كلام العرب

---

(١) أي سورة فاطر والحرف فيها (آ ٣٣) .
(٢) تفسير النسفي ١/٢٥٢
(٣) تكملة لازمة من : ص .

التصالح عند التنازع ، فـ « يصالحا » أولى به من « الإصلاح » وهو مَروي عن علي وابن عباس وعائشة وغيرهم ، وهو اختيار أبي حاتم وأبي عبيد والطبري ، وهو أحب إليَّ"(١) .

« ٧٣ » قوله : (وإن تَلْوُوا) قرأه حمزة وابن عامر بضم اللام ، وبعدها واو واحدة ساكنة ، وقرأ الباقون بإسكان اللام ، وبعدها واوان الأولى منهما(٢) مضمومة .

وحجة من قرأ بضم (١١٠/ب) اللام أنه جعله من : ولي يلي ، وأصله « توليوا » ، ثم حذفت الواو ، التي هي فاء الفعل ، على الأصول ، للاعتلال في « يَعِد ويَزِن » ، فدليل حمله على « ولي » أن بعده « أو تعرضوا » ، فهو نقيض « تلوا » ، لأن ولاية الشيء الإقبال عليه ، ونقيضه الإعراض عنه ، فإنما قيل لهم : « وإن تلوا الأمر فتعدلوا فيه أو تعرضوا عنه فلا تلوه ولا تعدلوا فيه إن وليتموه » فإن الله كان بما تعملون خبيرا . ولما كان من قرأه بضم" اللام معناه الإعراض لأن اللّي في الشيء العوج فيه ، والعوج في الحق الإعراض عن إقامته ، فـ « تلووا » بواوين(٣) في المعنى هو الإعراض ، فالقراءة بضم اللام يفيد معنيين الولاية ونقيضها الإعراض ، والقراءة بواوين تفيد معنى واحدا ، لأن اللّي هو الإعراض ، ويحتمل أن تكون القراءة بضم اللام كالقراءة بإسكانها ، وذلك أن أصله « تلووا » ، فاستثقلت الضمة على الواو ، وبعدها واو أخرى ، وألقيت الحركة على اللام ، وحذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين ،فهو في القراءة كالقراءة بإسكان اللام واوين . وقيل : إنما أبدل من الواو المضمومة همزة ، ثم خففها بإلقاء حركتها على اللام ، فصارت « تلوا » ، وأصلها « تلووا » ، فتتفق القراءتان على هذا التقدير .

---

(١) زاد المسير ٢١٨/٢ ،وتفسير ابن كثير ٥٦٢/١ ، وتفسير النسفي ٢٥٤/١ ، والنشر ٢٤٤/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥٢/ب .

(٢) لفظ « منهما » سقط من : ص .

(٣) لفظ « بواوين » سقط من : ص .

« ٧٤ » وحجة من قرأ بإسكان اللام أنه جعله مــن « لوى يلوي » إذا أعرض ، وأصله « تلويوا » ثم ألقيت حركة اليــاء على الواو الأولى ، وحـُذفت الياء لسكونها وسكون الواو الأخيرة بعدها ، أو لسكونها وسكون الواو قبلها ، لأن حركتها عارضة . وقد قال ابن عباس : هو لَيّ القاضي وإعراضه ، وأيضاً فإن قوله : (فلا تتّبعوا الهوى أن تَعدلوا) والعدل هو أن تلي الشيء بالحق ، وضدّه الإعراض عن الحق ، فقد فُهم في هذا أيضاً معنى القراءة بواو واحدة من : ولي ، فكلا القراءتين فيه « أو تعرضوا » بمعنى ماقبــله ، فكرّر للتأكيد ولاختلاف اللفظ . وقد ذكرنا أنه يحتمل أن تكون القراءتان بمعنى واحد من اللَّي[1] .

« ٧٥ » قوله : (الذي نزّل) و (الذي أنزل) قرأه نافع والكوفيون بفتح أول الفعلين ، وفتح الزاي ، وقرأ الباقون بضم أول الفعلين[2]، وكسر الزاي . فمَن ضمّ الفعلين للمفعول على مالم يسم فاعله ، كما قال : (لتُبيّن للناسِ مــا نُزّل إليهم) « النحل ٤٤ » وقال : (أنه مُنزّل مِن ربّك) « الأنعام ١١٤ » ، ومن فتح ردّه إلى اسم الله جلّ ذكره الــذي قبله ، وهو قــوله : (آمنوا بالله ورسوله) . ففي « نزّل وأنزل » ضمير اسم الله جلّ ذكــره كما قال : (إنّا (١١١/أ) نحن نَزّلنا الذكر) « الحجر ٩ » وقال : (وأنزلنا إليك الذّكر) « النحل ٤٤ » فأضاف الإنزال إلى نفسه ، فجرى هذا على ذلك . وفي الفعلين ، على القراءة بالضمّ ، ضمير الكتاب ، والقراءتان متداخلتان حسنتان ، لأن في كل واحدة ردّ آخرِ الكلام على أوله ، وانتظام بعضه ببعض[3] .

« ٧٦ » قوله : (وقد نَزّل) قرأه عاصم بفتح النون والزاي ، على معنى :

---

(١) الحجة في القراءات السبع ١٠٢ ، وزاد المسير ٢/٢٢٢ ، وتفسير ابن كثير وتفسير النسفي ١/٢٥٦ ، وتفسير غريب القرآن ١٣٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٦/ب ـ ٢٧/أ .

(٢) قوله : « وفتح الزاي ... أول الفعلين » سقط من : ص .

(٣) التبصرة ٦٤/ب ، والتيسير ٩٨ ، وزاد المسير ٢/٢٢٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٧/أ .

وقد نزّل الله عليكم ، وقرأ الباقون بضم النون وكسر الزاي ، على ما لم يُسمّ فاعله .

والحجة في ذلك كالحجة فيما قبله ، وضمّ النون أحب إليّ ، للإجماع على ذلك[1] .

« ٧٧ » قوله : (في الدَّرْك) قرأه الكوفيون بإسكان الراء ، وفتحها الباقون ، وهما لغتان كالسَّمْع والسَّمَع ، والقَصْ والقَصَص والقَدْر والقَدَر وفتح الراء أكثر في اللغات وفي الاستعمال ، وهو الاختيار لذلك [ولأن الأكثر عليه][2] . وقد رُوي عن عاصم أنه قال : لو كان « الدَّرَك » بفتح الراء لكانت « السفلى » يعني لو كانت بفتح الراء لكانت جمع دَرَكة ، كبَقَرة وبَقَر ، فيجب على هذا أن يوصف بالسُّفلى ، ولا يوصف بالأسفل[3] .

« ٧٨ » قوله : (سوف يؤتيهم) و (سنؤتيهم) قرأ حفص (سوف يؤتيهم) بالياء ، وقرأ حمزة (سيؤتيهم) بالياء ، أجرياهما على لفظ الغيبة ؛ لتقدّم ذكر اسم الله جلّ ذكره ، وقد مضى له نظائر . وقرأهما الباقون بالنون ، على الإخبار من الله عن نفسه جلّ ذكره ، وقد مضى له نظائر[4] .

« ٧٩ » قوله : (لا تَعْدوا) قرأ قالون باختلاس حركة العين ، لأنها حركة عارضة عليها ، لأن أصلها « تعتدوا » ، فأصلها السكون ، ثم أُدغمت التاء في الدال ، بعد أن أُلقيت حركتها على العين ، فاختلس حركة العين ، ليخبر أنها حركة غير لازمة ، ولم يمكنه أن يسكن العين ، لئلا يلتقي ساكنان : العين ، وأول المدغم . وكره تمكين الحركة ، إذ ليست بأصل فيها ، وحسُن ذلك للتشديد الذي

---

(١) زاد المسير ٢/٢٢٨

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) زاد المسير ٢/٢٣٣ ، وتفسير ابن كثير ١/٥٧٠ ، وتفسير النسفي ١/٢٥٩ ، وأدب الكاتب ٤٣٢

(٤) راجع تفسير سورة البقرة ، الفقرات « ١٩١ ــ ١٩٥ » ، وتفسير سورة آل عمران ، الفقرات « ٣٥ ــ ٣٧ » .

في الكلمة ، ولطولها ، وقد قيل : إنه إنما أخفى الحركة ، إذ هي غير أصلية ، وأتى هذا في هذه الكلمة سماعا ، وليس بأصل يقاس عليه في كل ما كان قد ألقي عليه حركة ما بعده . وقد رُوي عنه إسكان العين ، وهو غير جائز ، لأنه يجتمع ساكنان : الأول غير حرف مدّ ولين ، ولا حرف لين ، وقرأ ذلك ورش بفتح العين ، والتشديد على الأصل ، وأصله « تعتدوا » في قراءته ، ثم ألقى حركة التاء على العين ، وأدغمها[1] في الدال[2] ، وقرأ الباقون بإسكان العين والتخفيف (١١١/ب) ، على أنه على وزن « تفعلوا » ، وأصله « تعتدووا » بواوين ، لأنه عدا يعدو ، ثم أُعلّ فصار « تعدوا » ، مثل قولك : لا تدعوا ولا تعدوا ، إذا نهيت الجماعة ، وشاهده قوله : (إذ يَعدون في السبت) « الأعراف ١٦٣ » وقال : (فأولئك هُم العادون) « المؤمنون ٧ » ، وقال : (غير باغٍ ولا عادٍ) « البقرة ١٧٣ » ، فكل هذا من : عدا يعدو ، فهو شاهد للإسكان في الآية ، وهو الاختيار لأن الأكثر عليه[3] .

« ٨٠ » قوله : (زَبورا) قرأه حمزة بضم الزاي حيث وقع ، وفتح الباقون .

وحجة من ضمّ أنه جعله جمع « زَبْر » كدَهْر ودهور ، وزبر يُراد به المزبور كقولك هو نسج اليَمَن ، أي منسوج ، و « زبر » مصدر ، وإنما جاز جمعه لوقوعه موقع الاسم ، وقيل « زُبورا » بالضم جمع « زَبور » بالفتح ، على تقدير حذف الزائد ، وهو الواو ، كما قالوا : ظريف وظروف ، كأنه جمع « ظرف » ، ومنه قولهم : كِرْوان وكَرَوان ، ووِرْشان ووَرْشان ، كله جمع ، على تقدير حذف الزائد ، كأنه في التقدير : وآتينا داود كتبا وصحفا ، كما قال :

---

(١) ب : « وادغمان » وتصويبه من : ص .
(٢) النشر ٢/٢٤٤
(٣) الحجة في القراءات السبع ١٠٣ ، وزاد المسير ٢/٢٤٢ ، وتفسير ابن كثير ١/٥٧٣ ، وتفسير النسفي ١/٢٦١

(صحُفِ إبراهيمَ وموسى) « الأعلى ١٩ » وكما قال : (في صُحُفٍ مُكرَّمة) « عبس ١٣ » فمعناه : كتب مزبورة ، وبذلك قرأ الأعمش وابن وثّاب • يقال : زَبرتُ الكتاب جمعته •

« ٨١ » وحجة من قرأ بالفتح أن المعروف أن داود صلى الله عليه وسلم أوتى كتابا اسمه الزَّبور ، كالتوراة والإنجيل والقرآن ، فهو كتاب واحد لكل نبي • فالفتح أَولى به ، لأنه اسم لكتاب واحد ، وهو الاختيار ، لصحة معناه ، ولأن عليه الجماعة[١] • لم يختلف فيها في ياء إضافة ولا زائدة •

***

(١) زاد المسير ٢/٢٥٥ ، وتفسير غريب القرآن ٣٧، وتفسير النسفي ١/٢٦٣، والقاموس المحيط « زبر » .

سورة المائدة

مدنية الا آية نزلت بعرفات قوله : (اليوم أكملتُ لكم دينكُم) الآية « ٣ » ، وهي مائة آية واثنتان وعشرون آية في المدني ، ومائة وعشرون في الكوفي

« ١ » قوله : (شَنَآنُ قَوم) قرأه أبو بكر وابن عامر بإسكان النون ، في الموضعين في هذه السورة[١] ، وقرأهما الباقون بفتح النون ، وهما مصدران لـ « شنىء » ، حكى سيبويه : لوتيه لَيّانا ، فلَيّان مصدر علي « فَعلان »[٢] ، والأشهر أن يكون صفة اسما ، إذا أُسكنت ، والأكثر ، في فتح النون في كلام العرب ، أن يكون مصدرا نحو النَزَوان والغَلَيان والغَثَيان[٣] ، فمعنى الآية : لا يكسبنكم بعض قوم الاعتداء . فقد حكى أبو زيد : رجل شَنَآن وامرأة شَنَآن ، مفضبان وغضبى ، وحكاه أيضا بالهاء والصرف فيهما ، فهذا يدل على (١١٢/أ) اسم صفة ، فيكون معنى الآية على هذا : لا يكسبنكم بعض قوم الاعتداء ، وكذلك تحتمل القراءة ، بفتح النون ، أن يكون اسما كالورسان ، وكونه مصدرا أحسن ، لأن التفسير أتى على معنى بعض قوم . وقال أبو عبيدة[٤] معناه : لا يكسبنكم بغضا قوم ، فهو مصدر أيضا ، ولم يجز أبو حاتم إسكان النون ، ورآه غلطا ، لأن المصادر لا تأتي على « فَعْلان » بالإسكان ، إنما يأتي بالإسكان الصفات ، وعلى ذلك تجوز القراءة بالإسكان ، على أنه صفة لا مصدر ، عند أكثر الناس ، إلا ماذكرنا عن سيبويه في حكايته « فعْلان » بالإسكان في المصادر ، وهو قليل ، فحملُه على الاسم أَولى ، ويكون صفة بمعنى : بغيض قوم[٥] .

---

(١) والموضع الآخر هو (آ ٨) .
(٢) كتاب سيبويه ٢٥٥/٢
(٣) كتاب سيبويه ٢٦١/٢
(٤) ب : «أبو عبيد» ورجحت ما في : ص .
(٥) الحجة في القراءات السبع ١٠٣ ، وزاد المسير ٢٧٥/٢ ، والنشر ٢٤٥/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٤٠ ، وتفسير ابن كثير ٥/٢ ، وتفسير النسفي ٢٦٩/١

« ٢ » قوله : (أنْ صَدّوكُم)[١] قرأه أبو عمرو وابن كثير بكسر الهمزة ، وقرأ الباقون بالفتح .

وحجة من كسر أنه جعله أمرا منتظرا ، تقديره : إن وقع صدٌ فيما يستقبل فلا يكسبنكم الاعتداء ، فـ « إن » للشرط ، والصدّ منتظر وقوعه . وفي حرف ابن مسعود « إن صدوكم » فهذا يدل على انتظار صدّ ، ويجوز أن يكون الصدّ قد مضى ، مع كسر[٢] « إن » ، على معنى : لا يكسبنكم بغضُ قوم الاعتداءَ إن صدوكم ، كما جرى فيما مضى من الصد ، فتحقيقه : « إن عادوا إلى الصدّ الذي أكسبكم[٣] البغض لهم » ، فيكون الشرط مستقبلا على « بأن » ، وهو مثال لأمر قد مضى ، لأن معناه : إن وقع مثل الصدّ الذي مضى فلا يكسبنكم بغض قوم الاعتداء . والتفسير والإخبار على أنه أمر قد كان ، وصدّ قد وقع ، فالكسرة في « إن » أَولى ، على أنه مثال لِما مضى . وعلى هذا أنشد سيبويه قول الفرزدق :

أتغضبُ إن أُذْنا قُتيبةَ حُزّتا جِهارا ولم تَغضب لِقتل ابن خازِمِ[٤]

أنشده بكسر « إن » ، والذي بعدها أمر قد كان ووقع ، لكنه على معنى المثال ، على معنى : أتغضب إن وقع مثلُ حَزٍّ أُذني قتيبة .

« ٣ » وحجة من فتح « أن » أنه هو الظاهر في التلاوة ، وعليه أتى التفسير ، لأن المشركين صدوا النبي عليه السلام والمسلمين عن البيت ، ومنعوهم دخول مكة ، فهو أمر قد مضى ، قال الله جلّ ذكره : لا يكسبنكم بغض قوم من أجل أن صدوكم عن المسجد الحرام الاعتداءَ . والفتح الاختيار ، لأن عليه أتى التفسير أنه أمر قد مضى ، وهو ظاهر اللفظ ، ولأن أكثر القراء عليه[٥] .

---

(١) سيأتي له نظير في سورة الزخرف ، الفقرة «٢» .
(٢) لفظ «كسر» سقط من : ص .
(٣) ب : «كسبكم» ووجهته بما في : ص
(٤) فهرس شواهد سيبويه ١٤٢ ، ومراتب النحويين ١٦
(٥) الحجة في القراءات السبع ١٠٤ ، وزاد المسير ٢/٢٧٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٧/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥٤/ب .

« ٤ » قوله : (وأرجلَكُم) قرأه نافع وابن عامر والكسائي (١١٢/ب) وحفص بالنصب . وقرأ الباقون بالخفض .

وحجة من خفضه أنه حمله على العطف على « الرؤوس » لأنها أقرب إلى الأرجل من الوجوه ، والأكثر في كلام العرب أن يحمل العطف على الأقرب من حروف[1] العطف ومن العاملين ، ألا نرى إلى قوله تعالى : (وأنهم ظنّوا كما ظَنَنْتم أن لّن يَبعث الله) « الجن ٧ » فأعمل « ظننتم » في « أن » لقربها منها ، ولم يعمل « ظنوا » ، ولو أعملَ « ظنوا » في « أن » لوجب أن يقال : كما ظننتموه . فالعامل في « أن » « ظننتم » دون « ظنوا » لقربها . ومثله في إعمال القريب دون البعيد : (يستفتونك قُل اللهُ يُفتيكم في الكَلالة) « النساء ١٧٦ » فعلّق الحرف بـ « يفتيكم » لقربه منه ، ولو علّقه بـ « يستفتونك » لقال : يفتيكم فيها في الكلالة . وهو كثير في الكلام والقرآن ، لكن لمّا حمل « الأرجل » على « الرؤوس » في الخفض على « المسح » قامت الدلالة من السُّنة والإجماع ، ومن تحديد الوضوء في الأرجل مثل التحديد في الأيدي المغسولة ، على أنه أراد بالمسح الغسل والعرب تقول : تمسّحتُ للصلاة ، أي توضأت لها . وقد قال أبو زيد : إن المسح خفيف الغسل . وقد قال أبو عبيد في قوله تعالى : (فطفِق مَسْحا) « ص ٣٣ » إن معنى المسح الضرب ، فقد صار المسحُ يُستعمل في الغسل ، وكذلك مسح الأرجل مستعمل في الغسل نفسه ، وبذلك قرأ الحسن[2] والحسين[3] وأَنَس بن مالك وعَلْقَمة والشَّعبي والحسن والضّحاك ومجاهد .

---

(١) ب : «حرف» ورجحت ما في : ص .

(٢) الحسن بن علي بن أبي طالب ، حدّث عن جده رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبيه وأمه ، وعنه ابنهُ الحسن وسويد بن غَفلة والشعبي وسواهم ، سيد شباب أهل الجنة ، (ت ٥٠ هـ) ، ترجم في سير أعلام النبلاء ٣/١٦٤ ، وطبقات خليفة ١١

(٣) الحسين بن علي بن أبي طالب ، له أحاديث عن جده رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن أبيه وأمه ، وعنه ولداه علي وفاطمة والشعبي وعِكرمة ، سيد شباب أهل الجنة ، استشهد بكربلاء (٦١ هـ) ، ترجم في سير اعلام النبلاء ٣/٨٨ ، وطبقات القراء ١/٢٤٤ .

« ٥ » وحجة من نصب أنه عطفه على الوجوه والأيدي ، وكان ذلك أَولى عنده ، لِمـا ثبت من السُّنة والإجماع على غسل الأرجل ، فعطف على ما عمل فيه الغسل ، وقَوّى ذلك أنه لمّا كانت الأرجل مجرورة في الآية كان عطفها على ما هو محدود مثلها ، أَولى من عطفها على غير مجرور • وأيضا فإن الخفض يقـع فيـه إشكال ، من إيجاب المسح أو الغسل ، وعطفه على الوجـوه ونصبه ، ليخرجه من الإشكال ، وليحقق الغسل الذي أُريد به ، وهو الفرض ، وهو الاختيار ، للإجماع على الغسل ، ولزوال الإشكال ، وبذلك قرأ علي بن أبي طالب ، ورُوي عنه أنه أنكر على الحسن والحسين الخفض ، وردّه عليهما بالنصب[1] ، وبه قرأ ابن مسعود وابن عباس ، وكان يقول : عاد الأمر إلى الغسل ، وبه قرأ عُروة بن الزُّبير[2] وعِكرمة ومجاهد والسُّدّي[3] وغيرهم ، وهو الاختيار لِمـا ذكرنا[4] •

« ٦ » قوله : (قاسِيةً) قرأها حمزة والكسائي بغير ألف مشـددة[5] الياء ، على وزن « فَعِيلة » ، وقرأ الباقون بألف مثل (١١٣/أ) « فاعلة » •

وحجة من قرأ بغير ألف أن « فعلية » أبلغ في الـذم من « فاعلة » ، فكـان وصف قلوب من حرّف كلام الله ومال عن الحق ، بأبلغ صفات القسوة أَولى من غيره • وقيل : إنما قُرىء على « فعيلة » لأن « قلوبهم » إنما وُصفت بالطبع

---

(١) ص : «ورد عليهما بالنصب» .

(٢) عرْوة بن الزُبَير وردتْ عنه الرواية في الحروف ، روى عن أبويه وعائشة أم المؤمنين ، وعنه أولاده والزُهري ، (ت ٩٣هـ) ترجم في سير أعلام النبلاء ٣٠/٢ ، وطبقات القراء ٥١١/١ .

(٣) هو محمد بن مروان ، كوفي ، صاحب التفسير ، وردت عنه رواية الحروف ، روى عن الكلبي ويحيى بن عبيد الله ، وعنه هشام المُحاربي ، كذّبه ابن أبي حاتم ، ترجم في الضعفاء الصغير ٣٢ ، والجرح والتعديل ٨٦/١/٤ ، وطبقات القراء ٢٦١/٢

(٤) قوله : «وهو ... ذكرنا» سقط من : ص ، انظر التبصرة ٦٥/أ ، وزاد المسير ٣٠١/٢ ، وتفسير ابن كثير ٢٤/٢ ، وتفسير النسفي ٢٧٣/١

(٥) ب : «مشدد» وتصويبه من : ص .

عليها كالدِّرهم القَسِيِّ ، وهو الذي يخالط فضته نحاسٌ أو رصاص أو نحوه ، وبه قرأ ابن مسعود .

« ٧ » وحجة من قرأ بألف أنه بناه على « فاعلة » قياسا على قوله : (ثم قست قلوبكم) « البقرة ٧٤ » وقوله : (فقست قلوبهم) « الحديد ١٦ » وقوله : (للقاسية قلوبهم) « الزمر ٢٢ » و « فَعَل »[١] إنما يأتي اسم الفاعل منه على « فاعل » ، في أكثر كلام العرب ، وأيضا فإن « فعيلا » و « فاعلا » أخوان ، نحو : رحيم وراحم ، وعليم وعالم ، لكن في « فعيل » معنى التكرير والمبالغة ، و « فاعل » أكثر في الكلام من « فعيل » . ومعنى « قاسية » غليظة بائنة عن الإيمان ، قد نُزعت منها الرحمة والرأفة . والقراءتان متقاربتان . و « قاسية » بالألف أحبّ إليّ ، لأن الأكثر عليه وهو المستعمل[٢] .

« قوله » : (رُسْلنا) و (سُبْلنا) « إبراهيم ١٢ » قرأه أبو عمرو بإسكان السين والباء ، حيث وقع ، إذا كان بعد اللام حرفان في الخط ، على التخفيف لتوالي الحركات ، ولأنه جمع . وضمّ[٣] ذلك الباقون على الأصل[٤] .

« ٩ » قوله : (السُّحْت) قرأه ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بضم الحاء ، في ثلاثة مواضع[٥] في هذه السورة ، وأسكن ذلك الباقون . وهما لغتان يُراد بهما اسم الشيء المسحوت ، وليسا بمصدرين ، يقال : سحته الله إذا استأصله ، فكأنه يسحت بدِّين آكله أي يذهبه . ويقال : سحته إذا ذهب به قليلا ، وأصله [آكل][٦] الرُّشا في الأحكام[٧] .

---

(١) ب : «وفعيل» وتصويبه من : ص .

(٢) التيسير ٩٩ ، وزاد المسير ٢/٣١٣ ، وتفسير ابن كثير ٢/٣٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٨/أ ، وتفسير النسفي ١/٢٧٥ ، وتفسير غريب القرآن ١٤٢

(٣) ب : «وقرأ» ورجحت ما في : ص .

(٤) النشر ٢/٢٠٨ ، وتفسير النسفي ١/٢٨١

(٥) ص : «في الموضعين» ، والحرفان الآخران هما (آ ٤٢ ، ٦٣) .

(٦) تكملة موضحة من : ص .

(٧) زاد المسير ٢/٣٩١ ، وتفسير ابن كثير ٢/٦٠ ، وتفسير النسفي١/٢٨٤ ، وتفسير غريب القرآن ١٤٣

« ١٠ » قوله : « العينَ والأنفَ والأُذنَ والسنَ والجروحَ »[1] قرأ الكسائي برفع الخمسة ، ونصبهن الباقون ، غير أن الجروح نصبه نافع وعاصم وحمزة ، ورفعه الباقون ، وأسكن نافع [الذال][2] من (أذن) « التوبة ٦١ » و (الأذن) « المائدة ٤٥ » و (أُذنيه) « لقمان ٧ » وضم الباقون •

« ١١ » وحجة من رفع أنه عطفه على موضع « النفس » ، لأن « إن » دخلت على الابتداء ، فلمّا تمّت بخبرها ، وهو « بالنفس » ، عطف « والعينُ » على موضع الجملة • وموضعها الابتداء والخبر ، فهو عطف جملة على جملة ، وعطف ما بعد العين عليها • ويجوز أن يكون عطف على معنى الكلام ، لأن معنى الكلام : وكتبنا عليهم فيها ، قلنا لهم : النفس بالنفس ، فعطف على المعنى على الابتداء والخبر ، ويجوز أن يكون عطف « والعين » على المضمر المرفوع ، الذي في « النفس » ، وحسُن ذلك ، وإن لم يؤكده ، كما قال تعالى : (ما أشركْنا ولا آباؤُنا) « الأنعام ١٤٥ » ولا تكون « لا » عِوضا من (١١٣/ب) التأكيد ، لأنها بعد حرف العطف ، ولو كانت قبل الحرف لحسُن أن تكون عِوضا • وقد روى أنس بن مالك أن النبي عليه السلام قرأ بالرفع في « العين » وما بعد ذلك إلى « قصاص » •

« ١٢ » وحجة من نصب أنه عطفه على لفظ « النفس » فهو ظاهر التلاوة • وأعمل « أن » في النفس ، وفيما عطف على « النفس » ولم يقطع بعض الكلام من بعض ، وجعل « قصاصا » هو خبر « أن » ، إذا نصب « الجروح » ، فإن رفعت « الجروح » ، فعلى الابتداء و « قصاص » خبره ، وخبر « أن » في المجرور في قوله : « بالنفس وبالعين وبالأنف وبالأذن » كل مخفوض خبر لما قبله •

« ١٣ » وحجة من رفع « الجروح » أنه عطف على ماقبله ، إن كان يقرأ برفع ماقبله ، وإن كان يقرأ بنصب ماقبله ، فإنما رفعه على الابتداء ، والقطع مِمّا

---

(١) سيأتي ذكر هذا في سورتي لقمان والحاقة ، الفقرة «٣» •
(٢) تكملة لازمة من : ص •

قبله ، و « قصاص » خبره ، فيكون إذا قطعته مِمّا قبله ليس مِمّا كتب عليهم في التوراة ، إنما هو استئناف شريعة لأمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وقد أجمعوا على الرفع ، على القطع ، في قوله : (والله وَلِيُّ المؤمنين) « آل عمران ٦٨ » وعلى قوله : (والله وَلِيُّ المتقين) « الجاثية ١٩ » فكذلك « الجروح » وقيل : إنما رفع لأنه عطفه على موضع « النفس » وقيل : عطفه[١] على المضمر المرفوع ، الذي في « بالنفس » ، والاختيار الرفع ، للعلل التي ذكرنا ، ولأنه مروي عن النبي عليه السلام ، لأن خبره مخالف لخبر ماقبله من الجمل ، ولمخالفة إعراب مابعده إعراب خبر ماقبله ، فالرفع في « الجروح » قوي من جهة الإعراب ، والنصب قوي من جهة المعنى ، واتصال[٢] بعض الكلام ببعض ، فهو أيضا قوي مختار ، وإذا عطفته على ماقبله ، فنصبته فهو مِمّا كتب عليهم في التوراة . وبالنصب في « العين » وما بعد ذلك قرأ أُبَيّ بن كعب . فأما ضم الذال من « أذن » وإسكانها فلغتان ، كالسُحْت والسُحُت . والاختيار في ذلك كله ماعليه الجماعة ، لأنه محمول في النصب على اتصال بعض الكلام ببعض ، غير منقطع بعضه من بعض ، ومحمول على أنه كله مكتوب في التوراة[٣] .

« ١٤ » قوله : (ولْيَحكُم) قرأه حمزة بكسر اللام ، وفتح الميم ، وقرأ الباقون بإسكان اللام والميم ، غير أن ورشا يلقي حركة همزة « أهل » على الميم فيفتحها .

وحجة من كسر اللام أنه جعلها لام « كي » ، فنصب الفعل بها ، على معنى : آتيناه الإنجيل لكي يحكم أهل الإنجيل ، يعني عيسى ، لأن إنزال الإنجيل كان بعد حدوث عيسى فلا يبتدأ به .

(١) ص : « قطعه » .
(٢) ص : «في اتصال» .
(٣) معاني القرآن ١/٣٠٩ ، وسنن الترمذي ٨/١٢٨ ، والحجة في القراءات السبع ١٠٥ ، وزاد المسير ٢/٣٦٧ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٢١ ، وتفسير ابن كثير ٢/٦٢ ، وتفسير النسفي ١/٢٨٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٨/أ ـ ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥٨/ب .

« ١٥ » وحجة من أسكن اللام أنه جعلها لام (١١٤/أ) الأمر ، فهو إلزام مستأنف يبتدأ به ، أَمَرَ الله أهل الإنجيل بالحكم بما [أنزل][1] في الإنجيل ، كما أمر النبي عليه السلام بالحكم بما أنزل عليه ، فقال : (وأن أحكُم بينهم بما أنزل الله) « المائدة ٤٩ » وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، ولأن ما أتى بعده ، من الوعيد والتهديد ، يدلّ على أنه أمر لازم[2] ، إلزام من الله لأهل الإنجيل[3] .

« ١٦ » قوله : (يَبغون) قرأه ابن عامر بالتاء ، على الخطاب ، على معنى : قل لهم يامحمد أفَحُكمَ الجاهلية تبغون . وقرأ الباقون بالياء ، ردّوه على قوله : (وإن كثيراً مِّن الناس لفاسقون) « ٤٩ » وعلى قوله : (إنما يريد الله أن يُصيبهم ببعض ذنوبهم) « ٤٩ » وهو الاختيار ، لارتباط بعض الكلام ببعض ، ولمطابقة آخره مع أوله ، ولأن الجماعة عليه[4] .

« ١٧ » قوله : (ويقول الذين آمنوا) قرأ الحرميان وابن عامر بغير واو ، وقرأ الباقون بالواو ، وكلهم رفع « يقول » إلا أبا عمرو ، فإنه نصبه .

وحجة من أثبت الواو أنه جعله عطفا على ماقبله ، عطف جملة على جملة ، واتبع في ذلك أنها ثابتة في مصاحف الكوفة والبصرة .

« ١٨ » وحجة من حذف الواو أنه استغنى عن حرف العطف ، لأن في الجملة الثانية ضميرا يعود على الأول ، فذلك الضمير يغني عن حرف العطف ، كما قال : (ثلاثةٌ رّابعُهم) وقال : (خمسةٌ سادسُهم) « الكهف ٢٢ » وإثبات حرف العطف حسن ، كما قال : (سبعةٌ وثامنُهم) ، وأيضا فإنه بغير واو في مصاحف أهل المدينة ومكة والشام ، والقراءتان حسنتان ، وإثبات الواو أحب

---

(١) تكملة موضحة من : ص .
(٢) لفظ «لازم» سقط من : ص .
(٣) الحجة في القراءات السبع ١٠٦ ، وزاد المسير ٢/٣٦٩ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٨/ب ، وتفسير ابن كثير ٢/٦٤ ، وتفسير لنسفي ١/٢٨٦
(٤) زاد المسير ٢/٣٧٦ ، وتفسير النسفي ١/٢٨٧

إليّ ، لارتباط بعض الكلام ببعض[1] ، ولأنه أزيدُ في الحسنات •

« ١٩ » وحجة من نصب الفعل أنه عطفه على « أن يأتي »[2] على تقدير تقدم « أن » إلى جنب « عسى » ، إذ لا يحسن « عسى الله أن يأتي ، وعسى الله أن يقول الذين » كما لا يحسن : عسى زيد أن يقوم عمرو ، فإذا قدّرت التقديم في « أن يأتي »[3] إلى جنب « عسى » حسُن لأنه يصير التقدير : عسى الله أن يأتي الله ، وعسى أن يقول الذين ، ويجوز أن يجعل « أن يأتي » بدلا من اسم الله جلّ ذكره ، فيصير التقدير : عسى الله أن يأتي الله بالفتح ويقول الذين •

« ٢٠ » وحجة من رفع الفعل أنه جعل الواو عطفت جملة على جملة ، لم تعطف مفردا على مفرد ، ويقوّي الرفع قراءة مَنْ قرأ بغير واو فلا يجوز مع[4] حذف الواو إلا الرفع على الاستئناف ، والاستغناء بالضمير ، الذي في الجملة الثانية ، عن حرف العطف ، والاختيار الرفع ، إذ عليه (١١٤/ب) الجماعة ، ولظهور وجهه ، ولترك التكلف فيه ، كما احتيج إلى التكلف في النصب ، من تقديم لفظ مؤخر ، وإثبات الواو وحذفها واحد ، وحذفها أحب إليّ ، لأن في حذفها دليلا على قوة الرفع الذي اخترنا ، وفيه ترك النصب ، الذي فيه ترك التقديم والتأخير[5] •

« ٢١ » قوله : (من يَرتدّ) قرأ نافع وابن عامر بدالين ، الثانية ساكنة ، وقرأ الباقون بدال واحدة مفتوحة مشددة •

---

(١) لفظ «ببعض» سقط من : ص .
(٢) قوله : «أن يأتي» سقط من : ص .
(٣) قوله : «إذ لايحسن ... يأتي» سقط من : ص .
(٤) ب : «من» وتصويبه من : ص .
(٥) معاني القرآن ١/٣٩٣ ، وتفسير الطبري ١٠/٤٠٧ ، وتفسير القرطبي ٦/٢١٨ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٢٣ ، وزاد المسير ٢/٣٧٩ ، وتفسير ابن كثير ٢/٦٨ ، وتفسير النسفي ١/٢٨٨ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٨/ب ــ ٢٩/أ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥٩/أ .

وحجة من أظهر دالين أن الإدغام ، إنما أصله إذا كان الأول ساكنا فيدغم الأول في الثاني ، فلمّا كان الثاني في هذا هو الساكن أوثر الإدغام ، لئلا يدغم ، فيسكن الأول للإدغام ، فيجتمع ساكنان ، فكان الإظهار أولى به ، وهي لغة أهل الحجاز ، مع أن الإدغام يحتاج إلى تغيير بعد تغيير ، فكان الإظهار أولى[1] ، وهو الأصل ، وكذلك هي بدالين في مصاحف أهل المدينة والشام .

« ٢٢ » وحجة من أدغم أنه أراد التخفيف لمّا اجتمع له مثلان فأسكن الأول للإدغام ، فاجتمع له ساكنان ، فحرّك الثاني ، ثم أدغم الأول فيه ، وهي لغة بني تميم ، وهي بدال واحدة في مصاحف أهل الكوفة والبصرة ومكة ، والإظهار أحب إليّ لأنه الأصل ولأنه لا تغيير فيه[2] .

« ٢٣ » قوله : (والكفّارَ أولياءَ) قرأه أبو عمرو والكسائي بالخفض ، ونصبه الباقون .

وحجة من خفضه أنه عطفه على أقرب العاملَين منه ، وهو قوله : (من الذين أوتوا) فنهاهم الله أن يتخذوا اليهود والمشركين أولياء ، وأعلمهم أن الفريقين اتخذوا دين المؤمنين هزوا ولعبا ، ولمّا كانت فِرَق الكفار ثلاثا : مشرك ومنافق وكتابي ، وكل هذه الفرق قد اتخذت دين المؤمنين هزوا بدلالة قوله : (مِن الذين أوتوا الكتاب) ، و (الكفار) بدلالة قوله في المنافقين أنهم قالوا : (إنما نحن مستهزئون) وبدلالة قوله : (إنا كفيناك المُستهزِئين . الذين يَجعلون مع الله إلها آخر) « الحجر ٩٥ ، ٩٦ » فقد أخبر عن الكفار بالاستهزاء ، فحسُن دخولهم في هذه الآية ، في الاستهزاء أيضا مع الذين أوتوا الكتاب ، وهم اليهود ، فجعل النوعين تفسيرا للموصول ، وهو قوله : (لا تتخذوا الذين اتّخذوا دينكم هزوا ولعبا) ثم فسّرهم بنوعين : يهود ومشركين ، فوجب الخفض على[3] العطف على قوله : (من الذين) ، لظهور المعنى وقوته ، ولقرب المعطوف عليه من المعطوف .

---

(١) ص : «أولى به» .

(٢) زاد المسير ٢/٣٨٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٩/أ ، والنشر ٢/٢٤٦ ، وكتاب سيبويه ٢/٤٩٥ ، وفضائل القرآن ٩١/ب .

(٣) قوله : «الخفض على» سقط من : ص .

« ٢٤ » وحجة من نصب أنه عطفه على « الذين » الأول ، في قوله : (لا تتخذوا (١١٥/أ) الذين اتّخذوا دينكم هزوا ولعبا) (والكفار أولياء) أي : لا تتخذوا هؤلاء وهؤلاء أولياء ، فالموصوف بالهزء واللعب ، في هذه القراءة ، هم اليهود لا غير ، والمنهي عن اتخاذهم[١] أولياء [هم][٢] اليهود والمشركون ، وكلاهما في القراءة بالخفض ، موصوف بالهزوء واللعب منهي عن اتخاذهم أولياء ، ولولا اتفاق الجماعة على النصب لاخترتُ الخفض ، لقوته في الإعراب وفي المعنى والتفسير ، والقرب من المعطوف عليه[٣] .

« ٢٥ » قوله : (وعبَدَ الطاغوتَ) قرأه حمزة بضم الباء وكسر التاء ، وقرأ الباقون بفتح الباء والتاء .

وحجة من ضم الباء وكسر التاء أنه جعل « عبد » اسما يبنى على « فَعُل » كعضُد ، فهو بناء للمبالغة والكثرة كـ « يَقُظ ونَدُس »[٤] ، وأصله الصفة ، ونصبه بـ « جعل » أي : جعل منهم عبدا للطاغوت ، وأضاف « عبد » إلى « الطاغوت » ، فخفضه ، و « جعل » بمعنى : « خلق » ، كقوله : (وجعل الظلمات والنور) « الأنعام ١ » والمعنى : وجعل منهم من يبالغ في عبادة الطاغوت ، وليس « عبد » بجمع ، لأنه ليس من أبنية الجموع .

« ٢٦ » وحجة من فتح الباء والتاء أنه جعله فعلا ماضيا ، وعطفه على فعل ماض ، وهو غضب ولعن وجعل ، ونصب « الطاغوت » به ، في هذه القراءة ، غيّر بحذفه الموصول ، لأن التقدير : وجعل منهم من عبد الطاغوت ، فحذف « من » ،

---

(١) ب : «اتخاذه» وتصويبه من : ص .
(٢) تكملة مناسبة من : ص .
(٣) التيسير ١٠٠ ، والحجة في القراءات السبع ١٠٧ ، وزاد المسير ٣٨٥/٢ ، وتفسير ابن كثير ٧٢/٢ ، وتفسير النسفي ٢٩٠/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥٩/ب .
(٤) نَدِس ككتِف وعضُد الفَهِم ، انظر القاموس المحيط «ندس» ، وادب الكاتب ٤٢٦

وأبقى الصلة ، فهو قبيح جائز على بعده ، ولذلك كثر الاختلاف في هذا الحرف ، فقرىء على أحد عشر وجها ، ووحّد الضمير في القراءتين ، حملا على لفظ « من »، وهو الاختيار ، لأن عليه الجماعة ، وهو أبين في المعنى ، لأن التقدير : من لعنه الله ، ومن غضب عليه ، ومن جعل منهم القردة والخنازير ، ومن عبد الطاغوت ، فهو أبين في المجانسة والمطابقة ، وحمل آخر الكلام على مثال[1] أوله[2] .

« ٢٧ » قوله : (رسالته) قرأه نافع وابن عامر وأبو بكر بالجمع ، وكسر التاء ، وقرأ الباقون بالتوحيد، وفتح التاء ، وفي الأعراف (برسالاتي) « ١٤٤ »[3] قرأه الحرميان بالتوحيد ، وقرأه الباقون بالجمع .

وحجة من قرأ بالجمع أنه لمّا كانت الرسل ، يأتي كل واحد بضروب من الشرائع المرسلة معهم مختلفة ، حسُن جمعه ليدلّ على ذلك ، إذ ليس ما جاءوا به رسالة واحدة ، فحسُن الجمع لمّا اختلفت الأجناس .

« ٢٨ » وحجة من وحّد أن الرسالة على انفراد لفظها تدلّ على الكثرة ، وهي كالمصدر في أكثر الكلام ، لا تُجمع ولا (١١٥/ب) تُثنّى لدلالته على نوعه بلفظه ، لكن جاز جمعه في هذا لمّا اختلفت أنواعه وأجناسه ، فتشابه المفعول فجمع، فهي تدل على مايدل عليه لفظ الجمع ، وهي أخفّ ، ألا ترى إلى قوله : (وإن تَعدّوا نعمة الله) « إبراهيم ٣٤ » والنعم كثيرة[4] ، والمعدود لا يكون إلا كثيرا ، لكن الواحد يدل على الجمع ، والاختيار لفظ الجمع في هذه السورة ، لأن المعنى عليه ، لكثرة الرسل ، وكثرة ما أرسلوا به ، فأما في الأعراف فالاختيار التوحيد ، لأن

---

(١) لفظ «مثال» سقط من : ص .
(٢) التبصرة ٦٥/ب ، وزاد المسير ٣٨٨/٢ ، وتفسير ابن كثير ٧٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٩/أ ـ ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥٩/ب .
(٣) سيأتي أيضا في سورة الأنعام ، الفقرة «٦٥» .
(٤) قوله : «والنعم كثيرة» سقط من : ص .

الإخبار بالرسالة عن موسى وحده ، في قوله لموسى : (إني اصطفيتك على النّاس برسالتي) • وقوّى ذلك أن بعده (وبكلامي) ، ولم يقل « كلماتي » ، والكلام أيضا مصدر معطوف على « رسالتي » ، وهو مصدر ، فأتيا بالتوحيد جميعا لما ذكرنا[1] •

« ٢٩ » قوله : (ألا تكونَ فتنةٌ) قرأه أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع « تكون » ، ونصب الباقون •

وحجة من رفع أنه جعل « حسب » بمعنى العلم واليقين ، فلزمه أن يجعل « أن » مخففة من الثقيلة ، لأنها لتأكيد مابعدها ، وماقبلها من اليقين ، فهي أشبه باليقين من الناصبة للفعل ، فيتسق الكلام على اليقين في أوله وآخره ، فلمّا جعل « أن » مخففة من الثقيلة ، للمعنى الذي ذكرنا ، من حملها على معنى اليقين الذي قبلها ، أضمر الهاء ، لتكون اسم « أن » ، فارتفع الفعل ، إذ لا ناصب له ، وصارت « لا » عوضا من المحذوف مع « أن » ، والتقدير : وحسبوا أنه لا تكون فتنة ، أي : لا تقع ولا تحدث ، فلا تحتاج « كان » إلى خبر ، لأنها التامة بمعنى « حدث ووقع » •

« ٣٠ » وحجة من نصب أنه أجرى « حسب » على بابه للشك ، فأتت معه « أن » الناصبة للفعل ، لأنها لأمر غير ثابت مثل ما قبلها ، فهي ملائمة لما قبلها ، كما كانت « أن » المخففة من الثقيلة في القراءة الأولي ملائمة ، لما قبلها ، إذ هما جميعا لليقين ، فنصبت « أن » الفعل ، لأنه بابها • وحكى بعض النحويين أنه قال : من رفع هذا الفعل كتب « أن لا » منفصلة ، لأن الهاء المضمرة المقدرة تحول في المعنى بين « أن » و « لا » ، ومن نصب الفعل كتبه غير منفصل ، إذ لا شيء يُقدّر يحول بين « أن » و « لا »[2] •

---

(١) الحجة في القراءات السبع ١٠٨ ، وزاد المسير ٣٩٧/٢ ، وتفسير النسفي ٢٩٣/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٩/ب .

(٢) زاد المسير ٣٩٩/٢ ، وتفسير النسفي ٢٩٤/١ ، وكتاب سيبويه ٥١٥/١، ٥٦٢ ، ومغني اللبيب ٣٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٠/ب .

« ٣١ » قوله : (عقدتم الأيمان) قرأه أبو بكر وحمزة والكسائي بالتخفيف ، وقرأ ابن ذكوان بألف بعد العين مخفّفا ، وقرأ الباقون مشدّدا ، من غير ألف .

وحجة من شدّد أنه أراد تكثير الفعل على معنى : عقد بعد عقد ، أو يكون أراد تكثير العاقدين للأيمان ، بدلالة قوله : (ولكن يؤاخذكم) فخاطب جماعة ، أو يكون شدّد لوقوع لفظ الأيمان (١١٦/أ) بالجمع بعده ، فكأنه عَقْدُ يمين بعد عَقْد يمين ، فالتشديد يدل على كثرة الأيمان ، ولو[١] كان بعده اليمين بالتوحيد لكان حجة للتخفيف .

« ٣٢ » وحجة من خفّفه أنه أراد به عَقَدَ مرة واحدة ، لأن من حلف مرة واحدة لزمه البر أو الكفارة ، وليست الكفارة لا تلزم إلا من كرر الأيمان ، فيحتاج ضرورة إلى التشديد ، [والتشديد][٢] للتكثير ، وتكرير الأيمان يوهمان الكفارة ، لا تلزم إلا من كرر اليمين ، وإذا لزمت الكفارة في اليمين الواحدة كانت في الأيمان المكررة على شيء بعينه ألزم وآكد ، فالتخفيف فيه إلزام الكفارة ، وإن لم يكرر ، وفيه رفع للإشكال . فالتشديد فيه إلزام الحالفين الكفارة على عَددهم ، وفيه إيهام ترك الكفارة عمن لم يكرر اليمين ، فالقراءتان حسنتان ، وكان التشديد أحب إليّ ، لأن أكثر القراء عليه ، وعليه أهل الحرمين .

« ٣٣ » وحجة من قرأ بألف أنه جعل « فاعل » يُراد به المرة الواحدة ، فعل الواحد كعافاه الله ، فيكون في المعنى بمنزلة قراءة من خفف بغير ألف ، ويجوز أن يراد به اثنان فأكثر ، على باب فاعلين ، فتكون اليمين من كل واحد من الحالفين المتعاهدين ، فالمعنى على هذا القول أن تكون اليمين من كل واحد للآخر ، على أمر عقدوه ، وعلى القراءة الأُولى أن تكون اليمين من واحد على فعل يفعله ، أو على ترك فعل[٣] .

(١) لفظ «ولو» سقط من : ص .
(٢) تكملة لازمة من : ص .
(٣) الحجة في القراءات السبع ١٠٩ ، وزاد المسير ٤١٢/٢ ، وتفسير النسفي ٢٩٩/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٩/ب ـ ٣٠/أ .

« ٣٤ » قوله : (فجزاءٌ مثلُ ما قتلَ) قرأه الكوفيون « فجزاءٌ » بالتنوين ، ورفع « مثل » ، وقرأ الباقون بغير تنوين ، وخفض « مثل » .

وحجة من نون أنه لمّا كان « مثل » في المعنى صفة لـ « جزاء » ترك إضافة الموصوف إلى صفته ، وأجراه على بابه ، فرفع « جزاء » بالابتداء ، والخبر محذوف تقديره : فعليه جزاء ، وجعل « مثلا » صفة لـ « جزاء » ، على تقدير : فجزاء مماثل للمقتول من الصيد في القيمة أو في الخلقة ، وبعُدت الإضافة في المعنى ، لأنه في الحقيقة ليس على قاتل الصيد جزاء مثل ماقتل ، إنما عليه جزاء المقتول بعينه ، لا جَزاء مثله ، لأن مثل المقتول من الصيد لم يقتله ، فيصير المعنى على الإضافة : عليه جزاء ما لم يقتل .

« ٣٥ » وحجة من أضاف أن العرب تستعمل في إرادة الشيء مثله يقولون : اني أكرم مثلك أي أكرمك . وقد قال الله جلّ ذكره : (فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به) « البقرة ١٣٧ » أي بما آمنتم لا بمثله ، لأنهم إذا آمنوا بمثله لم يؤمنوا ، فالمراد بالمثل الشيء بعينه ، وقال تعالى : (كمن مَثَله في الظّلمات) « الأنعام ١٢٢ » أي : كمن هو في الظلمات ، والمَثَل والمِثْل واحد ، ولو كان المعنى على مثل وبابه لكان الكافر ليس في الظلمات ، إنما في الظلمات مثله لا هو ، فالتقدير على هذا في (١١٦/ب) الإضافة : فجزاء المقتول من الصيد ، يحكم به ذوا عَدْل ، فيصح معنى الإضافة . والقراءتان قويتان لكن التنوين أحب إليّ لأنه الأصل ، ولأنه لا إشكال فيه[1] .

« ٣٦ » قوله : (كفّارةٌ طعامُ مساكين) قرأ نافع وابن عامر بالإضافة ، وقرأ الباقون بالتنوين ، ورفع الطعام ، وكلهم قرأ مساكين بالجمع[2] .

والحجة في هذا كالحجة فيما ذكرنا[3] في سورة البقرة ، غير أن « الطعام »

---

(١) زاد المسير ٢/٤٢٣ ، وتفسير ابن كثير ٢/٩٩ ، وتفسير النسفي ١/٣٠٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ٣٠/أ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦١/ب.

(٢) تكملة موضحة من : ص .

(٣) ص : «هذا كله ما ذكرنا» .

عطفَ بيان على « الكفارة » لأن الكفارة هي « الطعام » ، وتبعُد إضافة «الكفارة» إلى « الطعام » ، لأنها هي ، ولأن الكفارة ليست للطعام ، إنما الكفارة لقتل الصيد ، لكن من أضاف حسُن عنده ذلك ، لأنه لمّا تقدّم التخيير بين « الهدى » و « الطعام » و « الصيام » استجاز الإضافة إلى أحدهما ، ليبين مِن أي جنس تكون « الكفارة » فكأنه في التقدير : فعليه كفارة طعام لا كفارة هدى ولا كفارة صيام ، وإنما أجمعوا على القراءة في « مساكين » بالجمع ، لأن قتل الصيد لا يُجزىء فيه إطعام مسكين واحد كما كان في إفطار يوم إطعام مسكين واحد ، وقرىء بالتوحيد في البقرة لهذا[1] المعنى ، ولا يجوز التوحيد في هذا الموضع ، لأنه يصير حكما لمن قتل صيدا أن يجزئه إطعام مسكين واحد ، وذلك لا يجوز ، والاختيار التنوين في « كفارة » ، لأن عليه المعنى ، وهو[2] الأصل ، وعليه أكثر القراء ، ولأن الكفارة هي الطعام بعينه والإضافة بعيدة[3] .

« ٣٧ » قوله : (قياماً لّلناس) قرأه ابن عامر بغير ألف ، وقرأ الباقون بالألف .

وحجة من قرأ بألف أنه مصدر « قام القيام » كالصيام ، فالتقدير جعل الله حج الكعبة أو قصد الكعبة قياما لمعاش الناس وأمثالهم في سكونهم بألا خوف عليهم ولا أذى مِن أحد ، وكذلك جعَل الأشهرَ الحرم لا يؤذيهم فيها أحد بقتال ولا بغارة .

« ٣٨ » وحجة من حذف الألف أنه جعله أيضا مصدرا لـ « قام » كالسمع ، وكان حقه أن لا يعتل كالحول والعور ، ولكن أُعلّ لاعتلال فعله[4] .

« ٣٩ » قوله : (مــن الذين استَحقَّ عليهم الأَولَيان) قرأ حفص

---

(١) ب : «في هذا» وتصويبه من : ص .
(٢) لفظ «وهو» سقط من : ص .
(٣) زاد المسير ٢/٤٢٥ ، وتفسير ابن كثير ٢/١٠٠ ، وتفسير النسفي ١/٣٠٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٢/ب .
(٤) راجع تفسير سورة النساء ، الفقرات «٣ـ٥» .

« استَحَق » بفتح التاء والحاء ، وقرأ الباقون بضم التاء وكسر الحاء ، وقرأ أبو بكر وحمزة « الأولين » جمع أول المُسَلَّم المخفوض ، وقرأ الباقون « الأوليان » تثنية أولى[1] المرفوع •

وحجة من فتح [التاء][2] أنه بنى الفعل للفاعل ، فأضاف الفعل إلى « الأوليان » ، فرفعهما بـ « استحق » ، التقدير : من الذين استحق عليهما أولَيان بالميت وصيته التي أوصى بها إلى غير أهل دينه ، أو إلى غير قبيلته •

« ٤٠ » وحجة من ضمّ التاء أنه بنى الفعل للمفعول ، وهو الأوليان ، فأقام الأوليان مقام الفاعل على تقدير حذف مضاف ، والمعنى : من الذين استحق عليهم إثم الأوليين ، لأن الأوليين (١١٧/أ) لا تستحق نفاهما ، إنما استحق الوصية أو الإثم ، ويجوز ذلك ، وقد بينا رفع الأوليان وما يجوز فيه ، في كتاب تفسير مشكل الإعراب[3] •

« ٤١ » وحجة من قرأ « الأوليان » أنه جعله تثنية أولى ، أي : أَولى بالشهادة على وصية الميت ، وقيل : معناه أولى بالميت من غيره •

« ٤٢ » وحجة من قرأ « الأولِين » أنه جعله جمع أول ، والتقدير : من الأولين الذين استحق عليهم الإيصاء أو الإثم ، وإنما قيل لهم الأولين لتقدُّم ذكرهم في أول القصة وهو قوله : (يا أيّها الذين آمنوا شهادةُ بينِكم) وهذه الآية في قراءتها وإعرابها وتفسيرها ومعانيها وأحكامها من أصعب آية في القرآن وأشكلِها ، ويُحتمل أن يبسط ما فيها من العلوم في ثلاثين ورقة أو أكثر ، وقد ذكرنا من ذلك طرفا صالحا[4] في « كتاب الهداية » ، وذكرنا من مشكل إعرابها طرفا في تفسير مشكل الإعراب ، ثم ذكرناها مشروحة بجميع وجوهها في تفسير إعراب

---

(١) ب : «أول» وتصويبه من : ص .
(٢) تكملة موضحة من : ص .
(٣) انظر ذلك في الكتاب المذكور ٦٥/أ .
(٤) لفظ «صالحا» سقط من : ص .

في[1] كتاب مفرد ، والذي عليه الجماعـة في قراءتها هو الاختيار ، ضمُّ التـاء ، والأَولَيان تثنية أَولى أي : أَولى بالوصية ، أو بالميراث ، أو بالميت ، على الاختلاف في ذلك • وقد تقدّم ذكر « طائرا » في آل عمران وحجته[2] •

« ٤٣ » قوله : (إلا سِحرٌ مبين) قرأ حمزة والكسائي « ساحر » هنا وفي أول هود والصف ، وقـرأ الكوفيون وابن كثير « ساحر » بألف في أول يونس[3] ، وقرأ الباقون في الأربعة بغير ألف •

وحجة من قرأ بغير ألف أنه جعل الإشارة إلى ما جاء به النبي ، فأخبر عنهم أنهم جعلوا ماجاء به النبي [صلى الله عليه وسلم][4] سحرا ، ويجوز أن تكون الإشارة إلى النبي ، وفي الكلام تقدير حذف مضاف ، أي : إنْ هذا إلا ذو سحر ، فيكون مثل القراءة بألف ، وهذا الحذف كثير في القرآن •

« ٤٤ » وحجة من قرأ بألف أنه جعـل الإشارة إلـى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبر عنهم أنهم قالوا : إن هذا إلا ساحر ، فأخبر عـن الاسم باسـم الفاعل ، وهو بابه • ويجوز أن يكون « ساحر » بمعنى سحر ، لأن الاسم قد يقع موضع المصدر ، كقولهم : عائذاً بالله من شرّها ، أي : عِياذا ، فتكون القراءة بالألف كالقراءة بغير ألف ، وكان أبو عمرو يقول : إذا كـان بعده « مبين » فهو سحر ، وإذا كان بعـده « عليم » فهو ساحر • والمبين يصلح للسحر وللساحر ، فلا حجة له في ذلـك ، فأما « عليم » فلا يكون إلا للساحر ،

---

(١) ص : «الإعراب وافردناها مشروحة في» .
(٢) راجع حرف «طائرا» في تفسير سورة آل عمران الفقـرة «٣٢ ـ ٣٤» ، وانظر ما تقدم في الحجة في القراءات السبع ١١٠ ، وزاد المسير ٢/٤٤٩ ، وتفسير ابن كثير ٢/١١٢ ، وتفسير النسفي ١/٣٠٧ ، وتفسير غريب القرآن ١٤٨ .
(٣) الاحرف في هذه السور على ترتيب ذكرها هي : (آ ٧ ، ٦ ، ٦ ، ٢) ،وسيأتي ذكرها في اول سورة يونس ، واول سورة هود ، واول سورة الصف .
(٤) تكملة مستحبة من : ص .

فهـو صحيح • فالقراءتان متداخلتـان (١١٧/ب) حسـنتان[١] •

« ٤٥ » قوله : (هل يَستطيعُ ربُّك) قـرأه الكسـائي بالتـاء ونصب « ربك » ، وقرأ الباقون بالياء ورفع « ربك » ، وأدغَم الكسائي اللام من « هل ، [وبل] »[٢] في التاء على أصله المذكور •

وحجة من قرأ بالتاء أنه أجراه على مخاطبة الحواريين لعيسى ؛ وفيـه معنى التعظيم للرّب جلّ ذكره ، على أن يستفهم عيسى عـن استطاعته ، إذ هـو تعالى مستطيع لذلك ، فإنما معناه : هل تفعل ذلك [على معنى افعَل ذلك][٣] • وقد هل تستطيع سؤالَ ربّك في إنزال مائدة علينا ، والمعنى : هل تفعل لنا ذلك ، وقـد علموا أن عيسى يستطيع السؤال ، ولا بدّ من إضمار السؤال ، إذ لا يجوز أن يقال : هل تستطيع أن يفعل غيرك كذا ، فـ « أن » مفعول بالمصدر المحذوف ، وهو السؤال ، وهذا كما تقول للرجل : هل تستطيع أن تكلمني ، وقـد علمتَ أنـه مستطيع لذلك ؛ فإنما معناه : هل تفعل ذلك [على معنى افعَل ذلك][٣] • وقد رُوي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : كان القوم أعلم بالله عزّ وجلّ مِن أن يقولوا : هل يستطيع ربك ، ولكن : هل تستطيع ربك • ورُوي عنها أنها قالت : كان الحواريون لا يَشكّون أن الله يَقْدِر على إنزال مائدة عليهم ، ولكن قالوا : هل تستطيع ذلك • وعن مُعاذ بن جبل أنه قال : أقرأنا النبي عليه السلام : هـل تستطيع ربَّك • قـال معاذ : وسمعت النبي عليه السـلام مِراراً يقـرأ بالتاء في « تستطيع » ، وبذلك قرأ أيضا[٤] علي بن أبي طالب •

« ٤٦ » وحجة من قرأ بالياء أنه على معنى : هل يفعل ربُّك ذلك ، لأنهم لم

---

(١) التيسير ١٠١ ، وزاد المسير ٢/٤٥٥ ، وتفسير ابن كثير ٢/١١٥ ، وتفسير النسفي ١/٣٠٩ ، والنشر ٢/٢٤٧ ، والمختار في معاني قراءات اهل الأمصار ٣٠/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٤/ب .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) تكملة موضحة من : ص .

(٤) ص : «وكذلك أيضا قرأ» .

يشكّوا في استطاعة الباريء على ذلك ، لأنهم كانوا مؤمنين ، فإنما هو كقولك للرجل هل يستطيع فلان أن يأتي ، وقد علمتَ أنه مُستطيع . فالمعنى : هل يفعل ذلك ، وهل يجيبني إلى ذلك ، وقد كانوا عالمين باستطاعة الله لذلك ولغيره علم دلالة وخبر ونظر ، فأرادوا معاينة لذلك ، كما قال إبراهيم : (ربّ أَرِني كيف تحيي الموتى) « البقرة ٢٦٠ » وقد كان علِم أن الله يحيي الموتى استدلال وحي ونظر ، فأراد عِلْمَ المعاينة التي لا يعترضها شيء ، ولذلك قال إبراهيم : (بلى ولكنْ ليطمئن قلبي) أي : لا تدخل عليه في ذلك شبهة[1] ، لأن عِلم النظر والخبر تدخله الشبهة والاعتراضات وعلمُ المعاينة لا يدخله شيء من ذلك ، ولذلك قال الحواريون: (وتطمئنّ قلوبنا) ، والاختيار ما عليه الجماعة من الياء ، ورفع «ربك» على المعنى[2]

« ٤٧ » قوله : (إني مُنزِّلها) قرأه نافع وعاصم وابن عامر بالتشديد ، على أنه اسم فاعل من نزّل . وقرأ الباقون بالتخفيف على (١١٨/أ) أنه اسم من فاعل من أنزل ، واللغتان موجودتان[3] في القرآن ، قد أجمع على كل واحدة [منهما][4] ، فالقراءتان متساويتان ، غير أن التشديد فيه معنى التكثير[5] .

« ٤٨ » قوله : (يومَ ينفعُ) قرأه نافع بالنصب ، ورفع الباقون .

وحجة من نصب أنه جعل الإشارة بـ « هذا » إلى غير اليوم ، ممّا تقدّم ذكره من الخبر والقصص في قوله : (وإذ قال الله ياعيسى) « ١١٦ » وليس ما[6] بعد القول حكاية . فإن جعلتَه حكاية أضمرتَ ما يعمل في « يوم » ، والتقدير : قال الله هذا الذي اقتص عليكم يحدث أو يقع في يوم ينفع ، وإن لم

---

(١) ص : «على شبهه» .
(٢) الحجة في القراءات السبع ١٠٩ ، والتبصرة ٦٦/أ ، وتفسير ابن كثير ١٠٩/٢ .
(٣) ص : «والفعلان موجودان» .
(٤) تكملة موضحة من : ص .
(٥) ص : «التكثير والتكرير» ، انظر زاد المسير ٥٤٩/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣١/أ ، وتفسير النسفي ٣١٠/١
(٦) لفظ «ما» سقط من : ص .

نجعله حكاية ، فأعمل القول في « اليوم » على أنه ظرف للقول ، والمعنى : قال الله تعالى هذا القَصَص الذي قُص عليكم أو هذا الخبر الذي أُخبرتم به في يوم ينفع الصادقين ، أي : سيقوله في ذلك اليوم ، وأفعال الله جلّ ذكره التي[١] يُخبر أنها ستكون بمنزلة الكائنة الواقعة لصحة وقوعها ، على ما أخبر به عنها ، فلذلك يُخبر عما يستقبل من أفعاله بلفظ الماضي ، وهو كثير في القرآن • ف « يوم »، وهو منصوب ، ظرف خبر الابتداء الذي هو هذا ، لأنه حدث[٢] • وظروف الزمان تكون أخبارا عن الأحداث ، تقول : القتال اليوم ، والخروج الساعة • والجملة في موضع نصب بالقول ، ومذهب الكوفيين في فتح « يوم » أنه في موضع رفع على خبر « هذا » ، و «هذا » إشارة إلى « اليوم » ولكنه فُتحَ عندهم • وفتحهُ بناء لإضافته إلى الفعل ، لأنه غير متمكن في الإضافة إليه • والبصريون إنما يبنون الظرف إذا أضيف إلى فعل مبني ، فإن أضيف إلى فعل معرب لم يبن •

« ٤٩ » وحجة من رفع أنه جعل « يوم ينفع » خبراً لـ « هذا » ، والجملة في موضع نصب بالقول ، وهو محكي لا يعمل في لفظ القول ، و « هذا » إشارة إلى « يوم القيامة » وهو اليوم الذي ينفع فيه الصادقين صدقهم[٣] •

« ٥٠ » في هذه السورة ست ياءات إضافة ، قوله (يديَ إليك) « ٢٨ » فتحها نافع وأبو عمرو وحفص •

(إنّي أخاف) « ٢٨ » ، (لي أن أقول) « ١١٦ » فتحهما الحرميان وأبو عمرو • و (إنّي أريد) « ٢٩ » (فإنّي أعذّبه) « ١١٥ » فتحهما نافع • (وأُمّيَ إلهين) « ١١٦ » فتحها نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص[٤] •

فيها زائدة قوله : (واخشَونِ) الثاني « ٤٤ » قرأه أبو عمرو بياء في الوصل خاصة •

---

(١) ب : «الذي» وتصويبه من : ص .
(٢) ب : «حرف» وتصويبه من : ص .
(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٣٥٠ ، وكتاب سيبويه ٥٣٨/١ ، وزاد المسير ٤٦٦/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٥/أ .
(٤) قوله : «وأمي . . وحفص» سقط من : ص .

سـورة الأنعـام
مكية، وهي مائة آية وسبع وستون آية
في المدني، وخمس في الكوفي

وعن ابن عباس: [أنّ][1] ثلاث آيـات نزلن بالمدينة (١١٨/ب) قوله تعالى: (قل تَعالوا) « ١٥١ » إلى تمام الثلاث آيات.

« ١ » قوله: (من يُصرَف عنه) قرأه أبو بكـر وحمزة والكسائي بفتح الياء، وكسر الراء، وقرأ الباقون بضم الياء، وفتح الراء.

وحجة من قرأ بفتح الياء أنه أخبر بالفعل[2] عن الفاعل المتقدّم الذكر، وإضماره مستتر في « يصرف »، وشاهده أن في قراءة أُبَيّ: « من يصرفه الله عنه »، وفي قراءة ابن مسعود « يصرف الله عنه »، فالمعنى: من يصرف الرب عنه يومئذ العذاب فقد رحمه، فالمفعول محذوف، وهو « العذاب »، لدلالة الكلام عليه، ولا يحسُن أن يقدّر حرف « ها » مع « يصرف » لأن الهاء، إنما تُحذف من الصلات، وليس في الكلام موصول، لأن « من » للشرط لا صلة لها.

« ٢ » وحجة من ضمّ الياء أنه بنى الفعل لِما لم يُسمّ فاعله، فأضمر فيه ذكر العذاب، لتقدّم ذكره، وأقامه مقام الفاعل، فلا حذفَ في الكلام، ويقوّي ذلك قوله: (ليس مصروفا عنهم) « هود ٨ » يعني العـذاب، فبناه لِما لم يُسمّ فاعله، وأضمر فيه العذاب، أقامه مقام الفاعل أيضا، وهـو إجماع، وهـو الاختيار لأن أكثر القراء[3] عليه، ولأنه أقل إضمارا من القراءة بفتح الياء[4].

---

(١) تكملة موضحة من: ص.
(٢) لفظ «بالفعل» سقط من: ص.
(٣) ص: «الأكثر من القراء».
(٤) التبصرة ٦٦/أ، والتيسير ١٠١، والنشر ٢٤٨/٢، والحجة في القراءات السبع ١١١، وزاد المسير ١٢/٣، وتفسير النسفي ٥/٢، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣١/أ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٥/ب.

« ٣ » قوله : (تكن فِتنتُهم) قرأه حمزة والكسائي بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء ، وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص « فتنتُهم » بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب .

وحجة من قرأ بالتاء أنه أنّث الفعل لتأنيث لفظ[1] الفتنة ، إن رفع الفتنة أَنّث[2] ، لأن الفاعل مؤنث اللفظ ، وإن نصب الفتنة أَنّث ، لأن الفاعل في المعنى هو الفتنة ، لأن خبر كان هو اسمها في المعنى .

« ٤ » وحجة من قرأ بالياء أنه أتى بلفظ التذكير ، لتذكير « أن » وما بعدها ، في قوله : (إلا أن) إذا[3] نصب « فتنتهم » ، فإن رفعها ذكّر ، لأن الفتنة المعذرة ، والمعذرة والعُذر واحد ، فذكّر لتذكير العذر ، ويجوز أن يكون ذكر لأن « الفتنة » « القول » في المعنى ، فذكّر لتذكير « القول » ، إذ القول هو الفتنة .

« ٥ » وحجة من رفع الفتنة أنها لمّا كانت معرفة ، وتقدّمت « القول » جعلها اسم كان ، و « أن قالوا » الخبر ، فأتى بالكلام في الإعراب على رتبته ، من غير تقديم ولا تأخير ، لاسيما إذا قرىء بالتاء ، فهو أقوى لرفع الفتنة ، لأن التأنيث في الفعل يدلّ على إضافة الفعل إلى « الفتنة » ، فقوي الرفعُ في « الفتنة » ، لتأنيث الفعل ، ولتقدّم « الفتنة» في اللفظ ، ولأنها معرفة ، فأما إذا قرىء « تكن » بالتاء فالرفع يَقوى ، لتقدّم « الفتنة » في اللفظ ، ولأنها معرفة ، ولأنها هي (١١٩/أ) « القول » الذي حمل التذكير عليه .

« ٦ » وحجة من نصب « الفتنة » أنه لمّا وقع بعد « كان » معرفتان ، وكان أحدهما أعرف جعله اسم « كان » ، وهو « أن » ومابعدها ، وإنما كانت أعرف لأنها لا توصف ، كما لا يوصف المضمر ، فأشبهَت المضمر ، فجعلت اسم [كان][4] كما يجعل المضمر إذا[5] وقع بعد كان اسمها والظاهر خبرها ، ولأنها

(١) لفظ «لفظ» سقط من : ص .
(٢) ب : «فأنث» وتصويبه من : ص .
(٣) ب : «إذ» وتصويبه من : ص .
(٤) تكملة موضحة ليست في : ب ، ص .
(٥) قوله : «فأشبهت المضمر . . إذا» سقط من : ص .

لاتتنكّر أبداً كما تتنكّر «الفتنة»،وتنفصل عمّا أضيفت [إليه][1]، لاسيما إذاقرىء « يكن » بالياء ، فهو أقوى في نصب « الفتنة » ، لأنه قد بان أن الفعل لـ « القول » بالتذكير ، والاختيار القراءة بالتاء ، ونصب « الفتنة » ، لأنها هي القول في المعنى [ولأنها بمعنى العذر][2] ولأن « أن » وما بعدها أعرف ، لأن على ذلك أكثر القراء[3] .

« ٧ » قوله : (والله ِ ربَّنا) قرأه حمزة والكسائي « ربنا » بالنصب على النداء المضاف ، وفصل به بين القَسَم وجوابه ، وذلك حسَن ، لأن فيه معنى الخضوع والتضرع حين لا ينفع ذلك ، وقرأه الباقون بالخفض ، على النعت لـ « الله » عزّ وجلّ ، أو على البدل[4] .

« ٨ » قوله : (ولا نُكذّبَ ، ونكونَ) قرأه حفص وحمزة « ولا نكذبَ » بالنصب ، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص « ويكون » بالنصب ، ورفعهما الباقون .

وحجة من نصب أنه جعل الفعلين جوابا للتمني ، لأنه غير واجب ، ليكونا داخلين في التمني ، على معنى أنهم تمنوا الردّ ، وترك التكذيب ، والكون من المؤمنين ، والنصب بإضمار « أن » كما تنصب في جواب الاستفهام والأمر والنهي والعرض ، لأن جميعه[5] غير واجب ، ولا واقع بعد ، فينصب الجواب مع الواو ، كأنه عطف على مصدر الأول ، كأنهم قالوا : يا ليتَنا يكون لنا ردٌّ ، وانتفاء من التكذيب ، وكون مِن المؤمنين ، فحملا على مصدر « يرد » في

---

(١) ب : «عما أضيف» والتصويب والتكملة من : ص .
(٢) قبل هذه التكملة المستدركة من «ص» إحالة على حاشية «ب» لكنها امّحت .
(٣) زاد المسير ١٦/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٢٧/٢ ، وتفسير النسفي ٧/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣١/أ ـ ب ، وكتاب سيبويه ٣٥/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٦/أ .
(٤) التبصرة ٦٦/ب ، والتيسير ١٠٢ ، والحجة في القراءات السبع ١١٢ ، وزاد المسير ١٧/٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣١/ب .
(٥) ب : «جمعه» ورجحت مافي : ص .

العطف ، إذ لم يمكن أن يُحملا على العطف على « نرد » لانقلاب المعنى إلى الرفع ، فلم يكن بدّ من إضمار « أن » ، لتكون مع الفعل مصدراً ، فيعطف مصدرا على مصدر ، وبه يتمّ النصب في الفعلين .

« ٩ » وحجة من رفعهما أنه عطفهما على « نرد » ، فيكون قوله : « ولا نكذب ونكون » داخلين في التمني ، تمنّوا ثلاثة أشياء على ما ذكرنا[١] ، ويجوز أن يرفع ، على أن يقطعه مِن الأول ، على تقدير : يا ليتنا نردّ ، ونحن لا نكذب بآيات ربنا ، ونكون من المؤمنين ، رُدِدْنا أو لم نُردّ ، وقوله : (وإنهم لكاذبون) « ٢٨ » يدل على كذبهم فيما أخبروا به عن أنفسهم ، من أنهم لا يكذبون ويكونون[٢] مِن المؤمنين ، ولم يتمنوا ذلك في هذا التقدير ، (١١٩/ب) لأن التمني لا يقع معه التكذيب ، إنما يكون التكذيب في الخبر ، إنما التزموه رُدّوا أو لم يُردوا ، حكم سيبويه : دعني ولا أعود ، بالرفع على معنى : ولا أعود تركتني أو لم تتركني ، ولم يسأل أن يجمع له الترك والعود ، وأهل النظر على أن التكذيب لا يجوز في الآخرة ، لأنها دار جزاء ، على ما كان في الدنيا ، والتأويل عندهم : وإنهم لكاذبون في الدنيا ، في تكذيبهم للرسل ، وإنكارهم البعث ، فيكون ذلك حكاية عن الحال [التي كانوا عليها في الدنيا كما قال (وإن ربك ليحكم بينهم) فجعله حكاية عن الحال][٣] الآتية . وقد حُكي أن أبا عمرو احتجّ للرفع بقوله : (وإنهم لكاذبون) وأجاز التكذيب في الآخرة .

« ١٠ » وحجة من رفع « نكذب » ونصب « ونكون » أنه رفع الأول على أحد الوجهين المذكورين المتقدمين ، على أن يكون داخلا في التمني ، فيكون الرفع كالنصب ، ونصب « ونكون » على جواب التمني [فكلا الفعلين دخل في التمني][٤] ، ويجوز رفع « ونكذب » على معنى الثبات على

---

(١) ص : «ذكرنا أولا» .
(٢) ب : «ويكونوا» وتصويبه من : ص .
(٣) تكملة لازمة من : ص .
(٤) تكملة موضحة من : ص .

ترك التكذيب ، أي : لا نكذب رُددنا أو لم نُرد ، فيكون غير داخلا في التمني ويكون داخلا في التمني إذا نصبته[١] •

« ١١ » قوله : (أفلا تعقلون) قرأ نافع وابن عامر وحفص بالتاء ، ومثله في الأعراف ويوسف ، غير أن أبا بكر[٢] يكون معهم في يوسف على التاء ، وخيّر أبو عمرو في التاء والياء في سورة القصص ، والأشهر عنه الياء • وقرأ نافع وابن ذكوان « أفلا تعقلون » في يس بالتاء[٣] ، وقرأ الباقون بالياء في ذلك كله •

وحجة من قرأ بالياء أنه ردّه على ماقبله ، من لفظ الغيبة ، في قوله : (خير للذين يتقون) ، وكذلك في الأعراف ، ردّوه على « يتقون » أيضا ، وكذلك في يوسف ، ردوه على قوله : (فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم) « ١٠٩ » •

« ١٢ » وحجة من قرأ بالتاء أنه جعله خطابا للذين أخبر عنهم بما قبله[٤] •

« ١٣ » قوله : (ولَلدّارُ الآخرة) قرأه ابن عامر بلام واحدة ، وخفض « الآخرة » ، وقرأ الباقون بلامين ، ورفع « الآخرة » •

وحجة من قرأ بلامين أنه أدخل لام الابتداء على الدال ، ورفع « الدار » بالابتداء ، وجعل « الآخرة » نعتا لها ، والخبر « خير للذين » كما قال : (وإن الدار الآخرة لهي الحيوان) « العنكبوت ٦٤ » وقال : (تلك الدار الآخرة) « القصص ٨٣ » فأنّث « الآخرة » صفة لـ « الدار » فيهما ، ولمّا كانت[٥] « الآخرة » صفة

---

(١) كتاب سيبويه ٤٩٨/١ ، وزاد المسير ٢٤/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٢٨/٢ ، وتفسير النسفي ٨/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٦/ب •
(٢) ص : «عاصم» •
(٣) الأحرف في السور المذكورة على ترتيب ذكرها هي : (آ ١٦٩،٢٠،٦٠،٦٢) •
(٤) سيأتي ذكر نظائره في سورة الأعراف ، الفقرة «٢٧» وسورة يوسف ، الفقرة «٢٤» ، وسورة القصص ، الفقرة «١٣» ، وسورة يس ، الفقرة «١٥» ، وانظر الحجة في القراءات السبع ١١٢ ، وزاد المسير ٢٧/٣ ، وتفسير النسفي ٩/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٢/أ •
(٥) ب : «كأن» ورجحت مافي : ص •

لم يصحّ أن تضيف الموصوف إليها ، وقد اتسع[١] في هذه الصفة فأُقيمت مقام الموصوف ، كما أقيمت الأُولى مقام الموصوف ، قال الله تعالى ذكره : (وللآخرة خيرٌ لكَ من الأولى) « الضحى٤ » وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ولصحة معناه في الصفة ، والتعريف لـ « الدار » .

« ١٤ » وحجة (١٢٠/أ) من قرأ بلام واحدة أنه لم يجعل « الآخرة» صفة لـ « الدار » فأضاف « الدار » إليها ، فلم يمكن دخول الألف واللام عليها للإضافة ، و « الآخرة » في الأصل صفة للساعة ، كأنه قال ، ولدار الساعة الآخرة ، فوصف الساعة بالآخرة ، كما وصف اليوم بالآخر ، في قوله : (وارْجوا اليومَ الآخر) « العنكبوت ٣٦ » لكن توسع فيها فاستُعملت استعمال الأسماء ، فجازت الإضافة إليها كما فعلوا ذلك في « الدنيا » ، وأصلها الصفة من « الدنو » ، وقد تقدّم ذكر « ليحزنك » وبابه وعلته[٢] .

« ١٥ » قوله (لا يُكذّبونك)[٣] قرأ نافع والكسائي بالتخفيف ، وشدّد الباقون .

وحجة من خفّفه أنه حمله على معنى : لا يجدونك كاذبا ، لأنهم يعرفونك بالصدق ، فهو من باب : أحمدْتُ الرجل ، وجدته محمودا ، ودلّ على صحة ذلك قوله : (ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون) أي : يجحدون بأنفسهم ما يعلمون صحته يقيناً عِياناً عناداً منهم . وحكى الكسائي عن العرب « أكذبتَ الرجل » إذا أخبرتَ أنه جاء بكذب ، وكذبتَه إذا أخبرتَ أنه كذاب . وقيل : معنى التخفيف : فإنهم لا يجعلونك كذابا ، إذ لم يجربوا عليك الكذب . وحكى قُطْرُب : أكذبتَ الرجل دللْتَ على كذبه ، وقيل : التخفيف والتشديد لغتان .

« ١٦ » وحجة من شدّد أنه حمله على معنى : فإنهم لا ينسبونك إلى الكذب،

---

(١) ب : «اتبع» وتصويبه من : ص .

(٢) راجع «باب علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين» الفقرة « ٤، ٥، ٧ » ، الحرف المتقدم في المقنع ١٠٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٦٧ .

(٣) تقدّم له نظير في تفسير سورة البقرة ، الفقرة «٥ ، ٦» .

كما يُقال : فسّقته وخطّأته ، نسبته إلى الفِسق وإلى الخطأ ، فالمعنى : فإنهم لا يقدرون أن ينسبوك إلى الكذب ، فيما جئتهم به ، لأنه في كتبهم[١] .

« ١٧ » قوله : (أَرأَيتَكم) و (أَرأَيتم) و (أَرأَيتَ) « الكهف ٦٣ » قرأ نافع في ذلك كله ، حيث وقع بتخفيف الهمزة الثانية ، وحذَفَها الكسائي ، وحققَها الباقون .

وحجة من حقّق أنه أتى بالكلمة على أصلها ، والأصل الهمز ، لأن همزة الاستفهام دخلت على « رأيت » ، فالهمزة عين الفعل ، والياء ساكنة ، لاتصال المضمر المرفوع بها .

« ١٨ » وحجة من خفّف الثانية أنه استثقل اجتماع همزتين في فعل ، مع اتصال الفعل بضمير ، وذلك كله ثقيل ، فخفّف الثانية بين الهمزة والألف ، على الأصل المتقدم[٢] الذكر ، والياء ساكنة على أصلها ، ولم يمتنع تخفيف الهمزة بين بين ، مع سكون مابعدها ، لأنها في زنة المخففة المتحركة . وقد رُوي عن ورش أنه أبدل من الهمزة ألفا ، لأن الرواية عنه أنه يمد الثانية ، والمد لا يتمكن إلا مع البدل ، والبدل فرعٌ على[٣] الأصول ، والأصل أن تجعل (١٢٠/ب) الهمزة بين الهمزة المفتوحة والألف ، وعليه كل مَن خفّف الثانية[٤] غيرَ ورش ، وحسُن جواز البدل في الهمزة ، وبعدها ساكن ، لأن الأول[٥] حرف مدّ ولين ، فالمدة الذي يُحذف مع الساكن يقوم مقام حركة ، يوصل بها إلى النطق بالساكن الثاني . وقد مضى ذكر هذا[٦] .

---

(١) زاد المسير ٢٨/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٢٩/٢ ، وكتاب سيبويه ٢٧٨/٢ ، وأدب الكاتب ٢٧٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٧/ب .

(٢) ص : «أصول التخفيف المتقدمة» .

(٣) ب : «عن» ، ص : «من» ورجحت مافيه الوجه .

(٤) لفظ «الثانية» سقط من : ص .

(٥) ب : «الاولى» ورجحت مافي : ص .

(٦) راجع « باب علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين » الفقرة « ٤، ٥، ٧ » ، وانظر أيضا زاد المسير ٣٦/٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٢/ب ، وتفسير النسفي ١١/٢

« ١٩ » قوله : (فتَحْنا) قرأه ابن عامر هنا وفي الأعراف « فتحنا » [وفي الأنبياء « فتحت » وفي القمر « ففتحنا »][١] بالتشديد في الأربعة ، وخفّفهن الباقون وكلهم خفّف ما جاء بعده اسم مفرد نحو : (ولو فتَحنا عليهم بابا) « الحجر ١٤ » والتخفيف والتشديد لغتان ، غير أن التشديد فيه معنى التكثير والتكرير ، والتخفيف الاختيار للإجماع عليه[٢] .

« ٢٠ » قوله : (بالغَداة) قرأه ابن عامر بالواو ، وضمّ الغين ، ومثله في الكهف[٣] وقرأهما الباقون بفتح الغين بألف بعد الدال .

وحجة من قرأ بألف أن « غداة » في كلام العرب نكرة وأُدخل عليها الألف واللام للتعريف ، و « غدوة » أكثر ما تستعمل معرفة بغير ألف ولام ، فترك القراءة بها لثبات الألف واللام في الخط ، وهما لا تدخلان على معرفة ، فالتزم القراءة بـ « غداة » لأنها نكرة ، يحسُن فيها دخول الألف واللام، ولا يحسن في « غدوة »، لأنها في أكثر اللغات ، معرفة بغير ألف ولام ، ولا تصرفها العرب ، حُكي : « أتيتك غدوة باكراً » بغير صرف . وقال سيبويه : غدوة وبكرة ، جعل كل واحد منهما اسما للحين ، يعني معرفة . وذلك دليل على أنها معرفة فمُنعت الصرف ، للتأنيث والتعريف .

« ٢١ » وحجة من قرأ بضمّ العين أن بعض العرب يُنكّر « غدوة » فيصرفها في النكرة ، فلمّا وجدها تُنكّر أدخل عليها الألف واللام للتعريف اتباعا للخط ، والاختيار القراءة بالألف ، لأنها نكرة بإجماع ، لم يستعمل أحد من العرب في « غداة » التعريف فوجب دخول الألف واللام عليها لتتعرف[٤] .

---

(١) تكملة لازمة من : ص . والأحرف على ترتيب ذكرها هي : (آ ٩٦ ، ٩٦ ، ١١) وسيأتي ذكرها في سورة الأعراف ، الفقرة «٩» ، وسورة الزمر ، الفقرة «١٦» وسورة القمر الفقرة «٤» وسورة النبأ ، الفقرة «٥» .

(٢) التبصرة ٦٧/أ ، وزاد المسير ٣٩/٣ ، والنشر ٢٤٩/٢ ، وتفسير النسفي ١٢/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٣/أ .

(٣) الحرف فيها : (آ ٢٨) .

(٤) الحجة في القراءات السبع ١١٥ ، وزاد المسير ٤٦/٣ ، وتفسير النسفي ١٣/٢ ، وكتاب سيبويه ١٣٠/١ ، ٥٢/٢ ، ٥٦

« ٢٢ » قوله : (أنّه مَن عمِل) ، (فأنــه غفور) قرأ نافــع وابن عامر وعاصم « أنه » بالفتح ، وقرأ عاصم وابن عامر « فأنه غفور » [بالفتح][(١)] ، وقرأ الباقون بالكسر فيهما .

وحجة من كسر « إنه مَن عمل » أنه جعله تفسيرا للرحمة ، فسَّرها بالجملة التي بعدها و « أن » تكون مكسورة إذا دخلت على الجُمل .

« ٢٣ » وحجة من كســر « فإنه غفور » أنّ مابعد الفــاء حكمه الابتداء والاستئناف ، فكسر لذلك ، لأن حكم « إن » في الابتداء والاستئناف الكسر .

« ٢٤ » وحجة من فتح « أنه مَن عمل » أنه جعل « أن » (١٢١/أ) بدلا من « الرحمة » على بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، فأعمل فيها « كتب » ، كأنه قال : كتب ربكم على نفسه « أنه من عمل » .

« ٢٥ » وحجة من فتح « فأنه غفور » أنه أضمر خبرا مقدّما ، ورفع « أن » بالابتداء ، لأن مابعد الفاء مبتدأ[(٢)] ، كأنه قال : فله أنه غفور له ، أي فله غفران الله ، ويجوز رفع « أن » بالظرف المضمر ، ويجوز أن يضـمر مبتدأ تكون « أن » خبره ، تقديره : فأمره غفرانُ ربهِ له ، وقد قيل : إن « أن » الثانية تأكيد وتكرير للأُولى[(٣)] .

« ٢٦ » قوله : (ولِتَستَبِين سَبيلُ) قرأه أبو بكر وحمزة والكسائي بالياء ، ورفع « السبيل » ، حملوه على تذكير السبيل ، إذ قــد أضافوا[(٤)] الفعل إليــه فرفعوه[(٥)] به ، و « السبيل » تذكر وتؤنث قال الله تعالى ذكره : (وإن يَروا سبيلَ

---

(١) تكملة موضحة من : ص .
(٢) ب : «يبتدأ» وتصويبه من : ص .
(٣) ب : ص «للأول» فوجهته بمايقيم العبارة ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ٦٣٣ ، وتفسير الطبري ٣٩٢/١١ ، ومعاني القرآن ٣٣٦/١ ، وتفسير القرطبي ٤٣٦/٦ ، والحجة في القراءات السبع ١١٤ ، وزاد المسير ٤٩/٣ ، وتفسير النسفي ١٤/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٨/أ .
(٤) ب : «أضاف» وتصويبه من : ص .
(٥) ب : «فرفعه» وتصويبه من : ص .

الرُّشْدِ لا يَتَّخذوه) « الأعراف ١٤٦ » فذَكَّر ، ومثله الثاني بعده . وقرأ الباقون بالتاء على تأنيث « السبيل » ، إذ قد أُسند الفعل إليه فرُفع[1] به . وقد قال الله تعالى : (قُل هذهِ سَبيلي) « يوسف ١٠٨ » فأُنث .

« ٢٧ » فأما من قرأ بالتاء ونصب « السبيل » ، وهو نافع ، فإنه جعل الفعل خطابا للنبي صلى الله عليه وسلم ، وهو الفاعل ، و « السبيل » مفعول به ، والاختيار التاء ورفع « السبيل » ، فهو أبين في المعنى ، وعليه أكثر القراء[2] .

« ٢٨ » قوله : (يَقُصُّ الحَقَّ) قرأه الحرميان وعاصم بالصاد ، مضمومة غير معجمة ، وقرأ الباقون بالضاد ، معجمة مكسورة ، وأصلها أن يتصل بها ياء ، لأنه فعل مرفوع من القضاء ، لكن الخط بغير ياء ، فتكون الياء حُذفت لدلالة الكسرة عليها .

« ٢٩ » وحجة من قرأ بالصاد غير معجمة أنه جعله من القَصص كقوله : (نحن نَقُصُّ عليكَ) « يوسف ٣ » و (إنَّ هذا لهو القَصص) « آل عمران ٦٢ » .

« ٣٠ » وحجة من قرأ بالضاد معجمة أنه جعله من القضاء ، ودَلَّ على ذلك أن بعده (خير الفاصلين) ، والفصل لا يكون إلا عن قَضاء دون قَصص ، ويُقوِّي ذلك أن في قراءة ابن مسعود (إن الحكمُ إلا لله يقضي بالحقِّ) فدخول الياء يؤكد معنى القضاء ، ولا يوقف عليه في هذه القراءة ، لأن أصله الياء ، فإن وقفتَ بالياء ، على الأصل ، خالفتَ الخط وإن وقفتَ بغير ياء خالفتَ الأصل ، والقراءة بالصاد غير معجمة أحب إليّ ، لاتفاق الحرميين وعاصم على ذلك ، ولأنه لو كان من القضاء للزمت الياء فيه ، كما أتت في قراءة ابن مسعود[3] .

---

(١) ب ، ص : «فرفعه» ووجهته بطرح الضمير لتقوم العبارة .

(١) الحجة في القراءات السبع ١١٦ ، وزاد المسير ٣/٥٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٣/أ ، والتيسير ١٠٣ ، وتفسير إعراب مشكل القرآن ٦٨/ب ، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٥٥

(٣) زاد المسير ٣/٥٢ ، والمقنع ٣١ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١٥/أ .

« ٣١ » قوله : (تَوَفَّتْه) و (استَهْوتْه) قرأهما حمزة بالألف والإمالة ، على تذكير الجميع ، كما قال (وقالَ نسوةٌ) « يوسف ٣٠ » وقرأ الباقون بالتاء على تأنيث الجماعة ، كما قال : (قالت الأعرابُ) « الحجرات ١٤ » و (قالتْ لهم رسلُهم) « إبراهيم ١١ » و (إذ جاءتهم (١٢١/ب) الرسل) « فصلت ١٤ » وهو الأكثر ، وهو الاختيار . والإمالة تحسن فيه . لأن الألف أصلها الياء ، لأنه من « هوى يهوى » ، ولأن الألف رابعة وخامسة[١] .

« ٣٢ » قوله : (وخُفْيةً) قرأه أبو بكر بكسر الخاء ، ومثله في الأعراف[٢] ، وضمَّ الباقون ، وهما لغتان مشهورتان[٣] .

« ٣٣ » قوله : (لئِن أنجانا) قرأه الكوفيون بألف ، من غير تاء ، على لفظ الغيبة ، لأن بعده : (قُلِ اللهُ يُنجيكم) « ٦٤ » وبعده : (قُل هو القادِر) « ٦٥ » وقبله : (تَدعونه) ، والهاء للغائب ، وأجراه على ذلك مِمّا بعده ومِمّا قبله ، وأماله حمزة والكسائي ، لأن أصل الألف الياء ، إذ هي رابعة . وقرأ الباقون بالتاء ، على لفظ الخطاب ، فهو أبلغ في الدعاء والابتهال والسؤال ، وهو الاختيار ، لأن الأكثر مِن القراء عليه[٤] .

« ٣٤ » قوله : (قُلِ اللهُ يُنجيكم) قرأه الكوفيون وهشام بالتشديد ، جعلوه[٥] من « نجّا ينجّي » ، وقرأ الباقون بالتخفيف جعلوه من « أنجى يُنجي » والمعنى واحد ، وأصل الفعل « نجا » ، ثم يثقل للتعدية بالهمز[٦] وبالتشديد ، فالهمزة فيه كالتشديد في تعديته ، وكل واحد يقوم مقام الآخر في التعدي إلى

---

(١) الحجة في القراءات السبع ١١٧ ، وزاد المسير٣/٥٥،٦٦، وتفسير النسفي ١٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٣/ب .
(١) الحرف فيها : (آ ٥٥) .
(٣) زاد المسير ٥٨/٣ ، وتفسير النسفي ١٧/٢ ، وأدب الكاتب ٤٣٤
(٤) المصاحف ٦٣ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١١/ب ، والمقنع ١٠٣
(٥) ب : «بالهمزة» ورجحت مافي : ص .

مفعول . واللغتان في القرآن إجماع ، قال الله تعالى جلّ ذكره : (فأنجاه اللهُ مِن النار) « العنكبوت ٢٤ » وقال : (وإذ أنجَيناكم) « الأعراف ١٤١ » وقال : (فنجَّيناه ومَن مَعه) « يونس ٧٣ » وهما في القرآن كثير ، فالقراءتان متعادلتان ، غير أن التشديد فيه معنى التكرير للفعل ، على معنى « نجاة بعد نجاة »[1] .

« ٣٥ » قوله[2]: (وإما يُنسِيَنَّكَ الشيطانُ) قرأه ابن عامر بتشديد السين ، وخفّف الباقون . وهو مثل « أنجا ونجّا » يقال : « نسيته وأنسيته » ، كما « نجيته وأنجيته »[3] . وقد تقدّم ذكر الإمالة والاختلاف في : (رأى كوكبا) « الأنعام ٧٦ » وفي شبهه[4] ، وفي : (رأى القَمر) « الأنعام ٧٧ » وفي شبهه ولم يُختلف في فتح ما أتى فيه الساكن بعد الهمزة في كلمة ، نحو : « رأته ورأوه ورأيته » وشبهه .

« ٣٦ » قوله : (أتحاجّوني) قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون ، وشدد الباقون .

وحجة من شدّده أن الأصل فيه بنونين ، الأولى علامة الرفع ، والثانية فاصلة بين الفعل والياء ، فلمّا اجتمع مِثلان في فعل ، وذلك ثقيل ، أدغم إحدى النونين في الأُخرى ، فوقع التشديد لذلك ، ولابدّ من مد الواو للمشدد ، لئلا يلتقي ساكنان ، الواو ، وأول المشدد ، فصارت المدة تفصل بين الساكنين ، كما تفصل الحركة بينهما .

« ٣٧ » وحجة مَن خفّف أنه[5] حذف النون الثانية استخفافا ، لاجتماع

---

(١) التبصرة ٦٧/ب ، والنشر ٢/٢٥٠ .

(٢) قبل بدء هذه الفقرة جاء في حاشية «ب» مايلي : «هذا آخر الجزء التاسع من كتاب الكشف» .

(٣) ب : «نجيته ونجيته» وتصويبه من : ص .

(٤) راجع «باب أقسام علل الإمالة » الفقرة «١٦» و «فصل في معرفة أصل الألف» الفقرة «٢» ، وانظر التبصرة ٦٧/ب ، وزاد المسير ٣/٦٢

(٥) ص : «خفّف النون الثانية انه» .

المثلين متحركين ، وللتضعيف ، الذي في الفعل ، في الجيم ، ولا يحسن أن يكون المحذوف هو النون الأولى ، لأنها عَلَمُ الرفع في الفعل ، وحذفها عَلَمُ النصب (١٢٢/أ) والجزم ، فلو حُذفت استخفافا لاشتبه المرفوع بالمجزوم والمنصوب ، وأيضا فإن الاستثقال إنما يقع بالتكرير ، فحذفُ ما يحدث به الاستثقال أَولى من غيره ، وحذفُ هذه النون في العربية قبيح مكروه ، إنما يجوز في الشعر ، لضرورة الوَزن ، والقرآن لا يُحمل على ذلك ، إذ لا ضرورة ، تُلجىء إليه ، وقد لحَّن بعضُ النحويين مَن قرأ به ، لأن النون الثانية وقاية للفعل ألا تتصل به الياء ، فيُكسر آخرُه فيغيَّر ، فإذا حذفتها اتصلت الياء بالنون ، التي هي علامة الرفع ، وأصلها الفتح ، فغيرتَها عن أصلها وكسرتها ، فتغيَّر الفعل • والاختيار تشديد النون ، لأنه الأصل ، ولأن الحذف يوجب التغيير في الفعل ، ولأن عليه أكثر القراء[1] •

« ٣٨ » قوله : (دَرجاتٍ) قرأه الكوفيون بالتنوين ، ومثله في يوسف ، وقرأهما الباقون بغير تنوين •

وحجة من نوَّن أنه أوقع الفعل على « من » لأنه المرفوع في الحقيقة ليست الدرجات هي المرفوعة المقصود إليها[2] بالرفع ، إنما المرفوع صاحبها فهو كقوله : (ورفعَ بعضَهم درجاتٍ) « البقرة ٢٥٣ » •

« ٣٩ » وحجة من لم ينوِّن أنه أوقع الفعل على « درجات » ، وأضاف « الدرجات » إلى « من » ، لأن الدرجات إذا رُفعت فصاحبها مرفوع إليها ، ودليله قوله : (رفيعُ الدَّرجاتِ) « غافر ١٥ » فأضاف الرفع إلى « الدرجات » ، وهو

---

(١) التيسير ١٠٤ ، والحجة في القراءات السبع ١١٨ ، وزاد المسير ٧٦/٣ ، وكتاب سيبويه ١٧٩/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٤/أ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٩/ب .

(٢) ص : «المقصود بها» .

لا إله إلا هو الرفيع المتعال في شرفه وفضله ، فالقراءتان متقاربتان ، لأن من رُفعت[1] درجاته فقد رُفع ، ومن رُفع فقد رُفعت درجاته[2] .

« ٤٠ » قوله : (واليَّسَعَ) قرأه حمزة والكسائي بلامين إحداهما[3] مدغمة في الأخرى ، وإسكان الياء ، ومثله في صاد[4] وقرأ الباقون بلام واحدة ساكنة ، وفتح الياء .

وحجة من قرأ بلام واحدة أنه جعله اسما أعجميا ، والأسماء الأعجمية في أبنيتها مخالفة للعربية في الأكثر ، فهو معرفة بغير ألف ولام ، فالألف واللام فيه زائدتان ، إذ هو معرفة بغيرهما ، فأصله « يسع » كيزيد ويشكر ، معرفتان ، لا تدخلهما الألف واللام ، إذ لا يتعرف الاسم من وجهين ، فلابد من تقدير زيادة الألف واللام في « اليسع » عند حُذّاق أهل النحو . وقد قيل : إنهما للتعريف كسائر الأسماء .

« ٤١ » وحجة من قرأ بلامين أن أصل الاسم « ليسع » ، ثم دخلت الألف واللام للتعريف ، ولو كان أصله « يسع » لما دخلته الألف واللام ، إذ لا تدخلان على « يزيد ويشكر » ، اسمان لرجلين ، ولأنهما معرفتان علَمان ، فإنما أصله « ليسع » نكرة ، وقد دخلته الألف واللام للتعريف ، والقراءة بلام واحدة أحب إليّ لأن أكثر القراء عليه ، والقراءة بلامين حسنة ، قوية في الإعراب ، ولولا مخالفة الجماعة لاخترتها[5] .

« ٤٢ » قوله (١٣٢/ب) : (اقتدِه قل) قرأ حمزة والكسائي بغير هاء

---

(١) ب : «رفع» ورجحت مافي : ص .

(٢) سيأتي ذكره في سورة يوسف الفقرة «٢٤» ، وانظر الحجة في القراءات السبع ١١٩ ، وزاد المسير ٧٨/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٥٤/٢ ، وتفسير النسفي ٢١/٢ ، والنشر ٢٥١/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٤/أ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٧٠/أ .

(٣) ب ، ص : «أحدهما» وصوبته بما يوجه العبارة .

(٤) الحرف فيها : (آ ٤٨) ، وسيأتي في السورة المذكورة ، الفقرة «١» .

(٥) زاد المسير ٧٩/٣ ، وكتاب سيبويه ٤١٢/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٤/ب .

في الوصل ، لأنها هاء سكت ، إنما جيء بها في الوقف خاصة ، لبيان حركة الدال ، فلا وجه لإثباتها في الوصل ، لأن الدال متحركة فيه ، فهي كألف الوصل التي[1] جيء بها للابتداء ، ولا حظّ لها في الوصل ، فمَن أثبت الهاء في الوصل كمن همز ألف الوصل في الوصل ، وهي أيضا على مذهب البصريين كألف « أنا » التي تُحذف في الوصل ، وتثبت في الوقف ، لبيان حركة النون ، وقرأ الباقون بالهاء في الوصل ، على نية الوقف ، لا على نية الإدراج اتباعا لثباتها في الخط ، وإنما تثبت في الخط ليعلم أن الوقف بالهاء ، لئلا[2] تثبت في الوصل ، وأجاز ابن الأنباري[3] أن تكون الهاء كناية عن المصدر ، فيصح إثباتها في الوصل وتسكن كما أُسكنت في (يُؤدِه) « آل عمران ٧٥ » (ونُصلِه) « النساء ١١٥ » على قراءة مَن أسكنها ، وقد حكى ابن الأنباري أن مِن العرب مَن يثبت هاء السكت في الوصل والوقف ، ، بَنوا الوصل على الوقف غير أن ابن ذَكوان يصل الهاء بياء وهشام بكسرها ، كأنهما جعلا الهاء لغير السكت ، جعلاها كناية عن المصدر ، والفعل يدل على مصدره ، كأنه في التقدير « اقتد الاقتداء » ففيه معنى التأكيد ، كأنه قال : فبهداهم اقتد اقتد ، ثم جعل المصدر عوضا مِن الفعل الثاني ، لتكرّر اللفظ فاتصل بالفعل الأول فأُضمر ، فجاز كسر الهاء ، وصلتُها بياء ، على ما يجوز في هاء الكناية[4] .

---

(١) لفظ «التي» سقط من : ص .

(٢) ب : «لا لأن» وتصويبه من : ص .

(٣) هو محمد بن القاسم أبو بكر ، من أعلم أهل الكوفة بالنحو والأدب ، سمع إسماعيل القاضي وأحمد بن الهيثم والكديمي وروي عنه أبو عمر بن حيوية وأبو الحسين بن البواب وأبو الحسن الدارقطني (ت ٣٢٨ هـ) ترجم في تاريخ بغداد ١٨١/٣ ، وانباه الرواة ٢٠١/٣

(٤) راجع سورة البقرة ، الفقرة «١٦٩ ـ ١٧١» ، وانظر سورة الزلزلةبأولها، وتفسير الطبري ٤٦٠/٥ ، ومعاني القرآن ١٧٢/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٠٣ ـ ٣١١ ، ٤٦٦ ، والتيسير ١٠٥ ، والحجة في القراءات السبع ١٢٠ ، وزاد المسير ٨١/٣ ، وتفسير النسفي ٢٢/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٧٠/ب .

« ٤٣ » قوله : (تَجعلونَه قراطيسَ تُبدونها وتُخفون) قرأ الثلاث ابن كثير وأبو عمرو بالياء ، ردّاه على لفظ الغيبة في قوله : (وما قَدروا اللهَ) وقوله : (إذ قالوا) ، وقرأهن الباقون بالتاء ، ردّوه على المخاطبة التي قبله ، في قوله : (قل مَن أنزل الكتاب) ، فذلك أقرب إليه ، وهو أَولى أن يُحمل على ما قرُب منه ممّا بعد ، وأيضا فإن بعده خطابا ، فحُمل على ماقبله ، ومابعده ، وهو قوله : (وعُلّمتم مالم تعلموا أنتم) فحُمل على ماقبله ومابعده ، فذلك أحسن في المشاكلة والمطابقة ، واتصال بعض الكلام ببعض ، وهو الاختيار ، لهذه العلل ، ولأن أكثر القراء عليه[1] .

« ٤٤ » قوله : (ولتُنذِرَ أُمَّ القُرى) قرأه أبو بكر بالياء ، ردّه على « الكتاب » فأسند الفعل ، وهو الإنذار ، إلى « الكتاب » ، كما قال : (وليُنذَروا به) « إبراهيم ٥٢ » ، وقال (إنما أُنذرُكم بالوحي) « الأنبياء ٤٥ » ، وقرأ الباقون بالتاء ، على الخطاب للنبي عليه السلام ، فهو فاعل الإنذار ، كما قال : (إنما أنت منذرُ مَن يخشاها) « النازعات٤٥ » ، (وأَنذِر به) « الأنعام٥١ »[2] .

« ٤٥ » قوله : (لقد تقطّعَ بينَكُم) قرأه نافع والكسائي وحفص بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع .

وحجة من رفع أنه جعل « البين » اسما غير ظرف ، فأسند الفعل إليه ، فرفعه به ، ويُقوّي جعلَ « بين » اسما دخولُ حرف (١٢٣/أ) الجر عليه ، في قوله : (ومِن بينِنا وبينِك حجابٌ) « فصلت ٥ » و (هذا فراقُ بَيني وبينِك) « الكهف ٧٨ » ولا يحسن أن يكون مصدرا ، وترفعه بالفعل ، لأنه يصير المعنى ، لقد تقطّع افتراقكم ، وإذا انقطع افتراقهم لم يفترقوا ، فيحول المعنى، وينقلب المراد ، وإنما تمّ على أنهم[3] تفرّقوا . وأصل « بين » أن تَبيّن عن الافتراق ، وقد

---

(١) التبصرة ٦٨/أ ، وتفسير الطبري ٥٢٤/١١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٤٠ ، وزاد المسير ٨٤/٣ ، وتفسير القرطبي ٣٧/٧

(٢) زاد المسير ٨٥/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٥٦/٢ ، وتفسير النسفي ٢٣/٢

(٣) ص : «والمعنى انهم» .

استعملت في هذا الموضع وغيره ، إذا ارتفعت ، بمعنى الوصل ، والمعنى : لقد تقطع وصلكم ، وإذا تقطع وصلهم افترقوا ، وهو المعنى المقصود إليه ، وإنما استعملت بضد ما بُنيت عليه ، بمعنى الوصل ، لأنها تستعمل كثيرا مع السببين المتلابسين ، بمعنى الوصل ، تقول : بيني وبينه شركة ، وبيني وبينه رحم وصداقة ، فلمّا استعملت في هذه المواضع بمعنى الوصل[1] جاز استعمالها في الآية كذلك .

« ٤٦ » وحجة من نصب أنه جعله ظرفا ، والتقدير : لقد تقطع وصلكم بينكم . ودلّ على حذف الوصل قوله : (وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء) ، فدلّ هذا على التقاطع والتهاجر بينهم وبين شركائهم ، إذ تبرؤوا منهم ، ولم يكونوا معهم ، وتقاطعهم لهم هو تركُ وصلهم لهم ، فحسُن إضمار الوصل بعد « تقطع » لدلالة الكلام عليه . وفي حرف ابن مسعود ما يدلّ على النصب فيه قرأ : « لقد تقطع ما بينكم » وهذا لا يجوز فيه إلا النصب ، لأنك ذكرتَ التقطع ، وهو ما كأنه قال : لقد تقطع الوصل بينكم . ويجوز أن تكون القراءة بالنصب كالقراءة بالرفع ، على أن « بَيْنا » اسم ، لكنه لمّا كثر استعماله ظرفا منصوبا جرى في إعرابه ، في حال كونه غير ظرف ، على ذلك ، ففُتح ، وهو في موضع رفع ، وهو مذهب الأخفش . فالقراءتان على هذا بمعنى واحد ، فاقرأ بأيهما شئت[2] .

« ٤٧ » قوله : (وجعلَ الليلَ سكنا) قرأ الكوفيون « وجعل الليل » بغير ألف ، ونصبوا « الليل » بالفعل ، وحملوا « جعل » على معنى « فالق » في الموضعين ، لأنه بمعنى « فلق » ، لأنه أمر قد كان ، فحمل « جعل » على المعنى ، وأيضا فإن بعده أفعالا ماضية ، فحمل عليها ، وهو قوله : (جعل لكم النجوم) « ٩٧ » وقوله : (أنزل من السماء ماء) « ٩٩ » وكذلك ما بعده ، فحمل أول الكلام على آخره في « فعل » ، لتكرر ذلك ، ويقوّي ذلك إجماعهم على نصب

---

(١) ب : «الوصلة» ورجحت ما في : ص .

(٢) زاد المسير ٨٩/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٥٨/٢ ، وتفسير النسفي ٢٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ٣٤/ب ـ ٣٥/أ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٧١/أ .

« الشمس » ومابعده ، على إضمار « فعل »، ولم يحملوه على فاعل ، فيخفضوه، فأُجري ماقبله عليه ، للمشاكلة لما بعده ، وقرأ الباقون « جاعل » على العطف على « فاعل » ، الذي قبله ، وخفض « الليل » (١٢٣/ب) فشاكلوا بينه وبين ماقبله في اللفظ ، كما شاكل مَن قرأ « جعل » بينه وبين مابعده في المعنى ، ويُقوّي ذلك أن حكم الأسماء أن تعطف عليها أسماء مثلها ، فكان عطف « فاعل » على « فاعل » أَولى من عطف[1] « فعل » على اسم ، والقراءتان بمعنى واحد ، فجاء على تقوية ماقبله ، و « جعل » يقوّيه مابعدَه ، فاقرأ بأيهما شئت[2] .

« ٤٨ » قوله : (فمُستَقَرّ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر القاف ، جعلاه اسما غير ظرف ، على معنى : فمستقر في الأرحام ، بمعنى قارّ في الأرحام ، لأن « قرّ واستقر » بمعنى لا يتعديان ، ورفعه بالابتداء ، والخبر محذوف ، أي فمنكم مستقر ، أي : فمنكم قارّ في الأرحام ، أي : بعضكم قارّ في الأرحام ، وبعضكم مستودَع في الأصلاب ، وقيل : في القبور ، وهذا المستودع ، في قراءة مَن كسر القاف ، هو الإنسان بعينه ، فتعطف اسما على اسم ، كما قال : (يخلقكُم في بطون أُمهاتكم خَلْقا مِن بعد خَلْق) « الزمر ٦ » ، وقرأ الباقون بفتح القاف ، جعلوه اسم مكان ، ورفعه أيضا بالابتداء ، والخبر محذوف كالأول ، والتقدير : فلكم مستقر ، أي مقر ، أي مكان تقرون فيه ، وتسكنون فيه ، ويكون « مستودع » أيضا اسم مكان ، على معنى : فلكم استقرار مكان استيداع ، « فمستقَر » ، في قراءة من فتح القاف ، ليس هو الإنسان ، إنما هو اسم لمكان الإنسان ، والمعنى : فلكم مستقر في الأرحام ومستودَع في الأصلاب ، على معنى : استقرار ومكان استيداع ، فتعطف مكانا على مكان ، وهو الاختيار ، لأن أكثر القراء عليه[3] .

---

(١) ب : «عطفه» وتصويبه من : ص .

(٢) قوله : «والقراءتان بمعنى ... شئت» سقط من : ص ، وانظر الحجة في القراءات السبع ١٢١ ، وزاد المسير ٩١/٣ ، وكتاب سيبويه ١٠٩/١ ، ٢٠٩

(٣) زاد المسير ٩٢/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٥٩/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٥٧ ، وتفسير النسفي ٢٥/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٥/أ .

« ٤٩ » قوله : (إلى ثَمرِهِ) قرأ حمزة والكسائي بضم الثــاء والميم ، في موضعين ههنا ، وفي موضع في يس[١] ، جعلاه جمع « ثمرة » كخَشَبَة وخُشُب ، ويجوز أن يكون جمع « ثمار » كحمار وحُمُر ، وثمار جمع ثمرة كأَكَمة وإكام ، فهو جمع[٢] جمع الجمع على هذا ، وقرأ الباقون بفتح الثاء والميم ، جعلــوه جمع ثمَرة كبَقَرة وبَقَر ، مابين واحده وجمه الهاء ، والقراءتان حسنتان ، وقد شرحنا هذا في الكهف بأشبع من هذا[٣] .

« ٥٠ » قوله : (وخَرَّقوا) قرأه نافع بالتشديــد ، على التكثير ، لأن المشركين ادعوا أن لله بنات ، وهم الملائكة . والنصارى ادّعت أن المسيح ابن الله ، واليهود ادّعت أن عزيراً ابن الله ، فكثر ذلك من كفرهم ، فشدّد الفعل لمطابقــة المعنى تعالى الله عما يقولون علوّا كبيرا ، وقرأ الباقون بالتخفيف ، لأن التخفيف يدلّ على القليل والكثير ، ومعنى خرق واخترق واختلق سواء ، أي أحدث[٤] .

« ٥١ » قوله : (درست) (١٢٤/أ) قرأ أبو عمرو وابن كثير « دارست » بألف ، كفاعلت ، وقرأ ابن عامــر « دَرَسَتْ » بإسكان من غير ألف [وفتــح السين][٥] ، كخرَجَتْ ، وقرأ الباقون «درَسْت » بفتح التاء [وإسكان السين من غير ألف][٦] ، كخرجت[٧] .

---

(١) الحرف فيها (آ ٣٥) وسيأتي ذكره في سورة الكهف الفقرة ، «١٤ ــ ١٦»، وسورة يس ، الفقرة «١٥» .

(٢) لفظ «جمع» سقط من : ص .

(٣) انظر سورة الكهف الفقرة «١٤ ــ ١٦» ، والحجة في القــراءات السبع ١٢٢ ، وزاد المسير ٩٥/٣ ، وتفسير النسفي ٢٦/٢

(٤) زاد المســير ٩٧/٣ ، وتفســير ابــن كثير ١٦٠/٢ ، وتفسير غــريب القرآن ١٥٧

(٥) تكملة موضحة من : ص .

(٦) تكملة لازمة من : ص .

(٧) زاد المسير ١٠٠/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٦٣/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٥٧ ، وتفسير النسفي ٢٧/٢

وحجة من قرأ بألف أنه حمله على معنى : « يقولون دارست أهل الكتاب ودارسوك » ، أي : ذاكرتهم وذاكروك ، ودلّ على هذا المعنى قوله عنهم : (وأعانه عليه قومٌ آخرون) « الفرقان ٤ » أي : يقولون أعان اليهود النبي [صلى الله عليه وسلم][(١)] على القرآن وذاكروه فيه ، وهذا كله قولُ المشركين في النبي عليه السلام وفي القرآن ، ومثله قوله : (وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربّكم قالوا أساطير الأولين) « النحل ٢٤ » ومثله قوله عنهم : (وقالوا أساطير الأولين اكْتَتَبها فهي تُملى عليه بكرة وأصيلا) « الفرقان ٥ » .

« ٥٢ » وحجة من قرأ بإسكان التاء أنه أسند الفعل إلى الآيات ، فأخبر عنهم أنهم يقولون : عفَتْ وامّحت وتقادَمَتْ ، ودلّ على ذلك قوله : (قالوا أساطير الأولين) أي : هو شيء قديم ، قد عفا وامّحى رسمه لقدمه .

« ٥٣ » وحجة من فتح التاء ، من غير ألف ، أنه أضاف الفعل إلى النبي ، فأخبر عنهم أنهم يقولون : درس محمدٌ الكتب ، كتبَ الأولين ، فأتى بهذا القرآن منها[(٢)] .

« ٥٤ » قوله : (أنّها إذا جاءت) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر الهمزة ، وقرأ الباقون بالفتح ، وعن أبي بكر الوجهان .

وحجة من فتح الهمزة أنه جعل « أن » بمنزلة « لعل » لغة فيها ، على قول الخليل ، حكى عن العرب : ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً ، أي : لعلك . ويجوز أن يعمل فيها « يشعركم » فيفتح على المفعول به ، لأن معنى شعرت به دريت ، فهو في اليقين كَعلِمت ، وتكون « لا » في قوله : (لا يؤمنون) زائدة ، والتقدير : وما يدريكم أيها المؤمنون أن الآية إذا جاءتهم يؤمنون ، أي : إنهم لا يؤمنون إذا جاءتهم الآية التي اقترحوا بها وهذا المعنى ، إنما يصحّ على قراءة

---

(١) تكملة مستحبة من : ص .
(٢) زاد المسير ٣/١٠١ ، وتفسير ابن كثير ٢/١٦٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٥/أ ــ ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٧١/ب .

من قرأ « يؤمنون » بالياء ، ويكون[1] « يشعركم » خطاباً للمؤمنين ، والضمير في « يؤمنون » للكفار في القراءة بالياء . ومن قرأ « تؤمنون » بالتاء ، فالخطاب في « يشعركم » للكفار ، ويقوّي هذا المعنى قوله بعد ذلك : (ماكانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله) « ١١١ » و « ما » في الآية استفهام ، وفي « يشعركم » ضمير « ما » ، والمعنى : وأي شيء يدريكم أيها المؤمنون إيمانهم إذا جاءتهم الآية ، أي : لا يؤمنون إذا جاءتهم الآية . ولا يحسُن أن تكون « ما » نافية ، لأنه يصير التقدير : وليس يدريكم الله أنهم لا يؤمنون . وهذا متناقض ، لأنه تعالى قد أدرانا أنهم لا يؤمنون بقوله : (ولو أنّنا نزّلنا إليهم الملائكة) (١٢٤/ب) إلى قوله : (يجهلون) .

« ٥٥ » وحجة من كسر « أن » أنه استأنف بها الكلام بعد « يشعركم » ، والتقدير : وما يشعركم إيمانهم ، فالمفعول محذوف ، ثم استأنف مخبراً عنهم بما علم فيهم، فقال: (إنها إذا جاءت لا يؤمنون)، ولا يحسن فتح « إن » على إعمال«يشعركم» فيها . و « لا » غير زائدة ، لأن ذلك يكون عذراً لهم ، ويصير المعنى: وما يدريكم أيها المؤمنون أن الآية (إذا جاءتهم لايؤمنون) أي : لعلهم يؤمنون إذا جاءتهم ، فيكون تأخير « الآية » عنهم عذراً لهم ، في ترك الإيمان ، وهذا لايجوز لأن الله قد أعلمنا أنهم لا يؤمنون ولو جاءتهم كل آيــة ، وأن ذلك بمشيئته وإرادته ، فإن جعلت « لا » زائدة حسُن عمل « يشعركم » في « أن » ، لأن التقدير : وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون ، أي : لا يؤمنون إذا جاءتهم الآية التي اقترحوا بها ، وهذا كله إنما يصح على قراءة من قرأ « يؤمنــون » بالياء ، فأما من قرأ « تؤمنون » بالتاء فالخطاب في « يشعركم » للكفار المقترحي الآية . وقــد تقدّم ذكر الاختلاس والإسكان في « يشعركم » والحجة في ذلك ، والاختيــار الفتح لأن عليه الجماعة[2] .

(١) ب : «يكون» ورجحت ما في : ص .

(٢) كتاب سيبويه ١/٥٤١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٥/ب ، وزاد المسير ٣/١٠٤ ، وتفسير ابن كثير ٢/١٦٥ ، وتفسير النسفي ٢/٢٨ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٧٢/أ .

« ٥٦ » قوله : (لايؤمنون) قرأه حمزة وابن عامر بالتاء ، على الخروج من الغيبة إلى الخطاب ، كما قال : (الحمد لله ربّ العالمين) ثم قال : (إياك نعبد) ، والمراد به القوم الذين اقترحوا الآية دون المؤمنين ، على معنى : لعلها إذا جاءتكم الآية التي اقترحتموها لا تؤمنون ، أو على معنى : ومايشعركم أيها الكفار المقترحون بالآية أنها إذا جاءتكم تؤمنون ، فـ « لا » زائدة على هذا التقدير ، إذا أُعملت « يشعركم » في « أنها » ، والضمير في « تؤمنون » للكفار في القراءتين جميعاً ، والخطاب في « يشعركم » للمؤمنين ، إذا قرأت بالياء في « يؤمنون » ، وهو للكفار ، إذا قرأت « تؤمنون » [بالتاء][1] ، وقرأ الباقون بالياء ، ردّوه على لفظ الغيبة المتقدمة في قوله : (وأقسَموا بالله) وما بعده بلفظ الغيبة ، فجرى « يؤمنون » على ذلك للمشاكلة والمطابقة ، وارتباط بعض الكلام ببعض ، وأيضاً فإن بعده لفظ غيبة في قوله : (ونُقلّب أفئدتَهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به) إلى قوله : (يَجهلون) « ١١١ » كله بلفظ الغيبة ، فحمل « يؤمنون » في لفظه على ماقبله ومابعده ، فاتسق الكلام كلّه على نظام واحد ، وذلك أفصح وأقوى ، وهو الاختيار ، مع أن أكثر القراء على الياء[2] .

« ٥٧ » قوله : (قِبَلاً) قرأه نافع وابن عامر بكسر القاف ، وفتح الباء وقرأ الباقون بضمّهما .

وحجة من قرأ بالضم أنه جعله جمع « قبيل » كرغيف ورُغُف ، فالمعنى : وحشرنا عليهم كل شيء قبيلا قبيلا ، أي : صفاً صفاً ، أي : لو عاينوا ذلك ماكانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله ، ويجوز أن يكون جمع « قبيل » الذي هو الكفيل ، على معنى : وحشرنا عليهم كل شيء كفيلا (١٢٥/أ) ، أي : يتكفل لهم مايريدون ، ويضمنه لهم ليؤموا ، وفي كفالة مالا يُغفل آية عظيمة لهم ما آمنوا إلا أن يشاء

---

(١) تكملة موضحة من : ص .
(٢) ص : «عليه» ، انظر التيسير ١٠٦ ، والنشر ٢/٢٥٢ .

الله ، ويجوز أن يكون معنى « قبلا » مواجهة ، أي : يعاينونه ويواجهونه[١] ، حكى أبو زيد : لقيت فلاناً قِبْلا ومُقابلة ، وقِبَلا وقُبُلا ، كله بمعنى المواجهة ، فيكون الضم كالكسر في المعنى ، وتستوي القراءتان ، ويدل على أن القراءة بالضم بمعنى المقابلة قوله : (إنْ كان قميصُه قُدَّ مِن قُبُل) « يوسف ٢٦ » فهذا من المقابلة لا غير ، ألا ترى أن بعده « من دُبُر » فالدبر ضد القبل •

« ٥٨ » وحجة من قرأ بالكسر أنه جعله بمعنى المواجهة والمعاينة ، أي : وحشرنا عليهم كل شيء يواجهونه ويعاينونه ما آمنوا إلا أن يشاء الله ، وعلى هذه العلل والحجج يجري مجرى حجج الحرف الذي في الكهف غير أن معنى الكفيل لا يحسن في الكهف وكذلك قوله تعالى : (أو تأتي بالله والملائكة قَبِيلا) « الإسراء ٩٢ » معناه : معاينة ومواجهة ، ولا يحسُن فيه معنى الكفيل ، لأنه كان يلزم أن يجمع على « فعلا » لأنه في الأصل صفة[٢] •

« ٥٩ » قوله : (وتمَّت كلمةُ ربِّك) قرأه الكوفيون بالتوحيد ، وجمع الباقون ، وقرأ نافع وابن عامر « كلمات » بالجمع في موضعين في يونس الأول[٣] « ٣٣ » والآخر[٤] في موضع في غافر « ٦ » وقرأهن الباقون بالتوحيد •

وحجة من جمع أن معنى « الكلمات » في هذا هو ماجاء من عند الله من وَعد ووَعيد وثواب وعقاب ، وأخبار عما كان ، وعما يكون ، وذلك كثير ، فجمع « الكلمات » لكثرة ذلك ، وقد أجمعوا على الجمع في قوله : (لاتَبديل لكلماتِ الله) « يونس ٦٤ » ، (ولا مُبدِّلَ لكلمات الله) « الأنعام ٣٤ » ولا يحسُن أن يراد بالكلمات ، في هذه المواضع ، الشرائع كما قال : (وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه

(١) ب : «يعاينوه ويواجهونه» ، ص : «يعاينوه ويواجهوه» ورجحت ما أثبته •
(٢) الحجة في القراءات السبع ١٢٣ ، وزاد المسير ١٠٧/٣ ، وتفسير غريب القرآن ١٥٨ ، وتفسير النسفي ٢٩/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٦/أ •
(٣) سيأتي في هذه السورة الفقرة «١٣» •
(٤) ب : «الأخيرة» ورجحت ما في : ص •

بكلماتٍ) « البقرة ١٢٤ » وقال : (وصدّقَت بكلمات ربِّها) « التحريم ١٢ » لأن الشرائع قد تُنسخ ، ولا يحسُن أن تُخبر عنها أنها لا تبدل ، وإنما تتمّ ولا تتغير ، فإنما المراد بالكلمات ، في هذه المواضع ، الأشياء التي لايدخلها نسخ •

« ٦٠ » وحجة من قرأ بالتوحيد أن الواحد في مثل هذا يدّل على الجمع[1] • أجمعوا على التوحيد في قوله : (وتمّت كلمةُ ربك الحسنى علـى بني إسرائيل) « الأعراف ١٣٧ » وقال تعالى : (وألزمُهم كلمةَ التّقوى) « الفتح ٢٦ » وهي كلمة : لا إله إلا الله ، في قول أكثر المفسرين ، فلمّا كان لفظ الواحد يدلّ على الجمع، وكان أخف ، قرىء بالتوحيد ، إذ هي على معنى قراءة مـن قرأ بالجمع ، وهـو أخفّ ، والاختيار الجمع ، لأنه الأصل ، وبه يرتفعُ الإشكال (١٢٥/ب) وعليـه أكثر القراء في الأنعام[2] •

« ٦١ » قوله : (مُنزّل) قرأ ابن عامر وحفص بالتشديد ، جعلاه مـن « نزّل » ، وهما لغتان بمعنى [واحـد][3] ، يقـال : نزّل وأنزل ، لكن في التشديد معنى التكرير ، وقرأ الباقون بالتخفيف ، جعلوه من « أنزل »[4] •

« ٦٢ » قوله : (وقد فصَّلَ لكُم ما حرّمَ عليكُم) قرأه نافع والكوفيون « فَصّل » بالفتح ، وضم الباقون ، وكسروا الصاد ، وقرأ نافع وحفص « حرم » بالفتح • فمن فتح أضاف الفعلين لله جلّ ذكره ، لتقدّم ذكره في قوله : (مِما ذُكر اسمُ اللهِ عليه) • وقد أجمعوا على الفتح في قوله : (قد فَصّلنا الآيات) « الأنعام ٩٧ » و (ما حَرّم رَبُكم عليكم) « الأنعام ١٥١ » و (أن الله حرّمَ هـذا) « الأنعام ١٥٠ » فحُمل الفعلان على نظام واحد ، لأن المُفصَّلَ هو المُحَرّم في المعنى ، وقرأ الباقون بضم الحاء والفاء ، وكسر الراء والصّاد[5] ، بنوا الفعلين على

---

(١) ب : «الكثرة» ورجحت ما في : ص .
(٢) التبصرة ٦٨/ب ، وزاد المسير ١١٠/٣ ، وتفسير النسفي ٣٠/٢
(٣) تكملة موضحة من : ص .
(٤) راجع سورة النساء ، الفقرة «٧٤» .
(٥) لفظ «الصاد» سقط من : ص .

مالم يسمّ فاعله ، كما قال : (حُرِّمت عليكم الميتةُ) « المائدة ٣ » وقال : (أنزَل إليكم الكتاب مُفصَّلا) « الأنعام ١١٤ » فهو من « فصل » ، ولمّا ضُمّ الأول ضُمّ الثاني ، لأنه هو في المعنى ، فأما مَن ضمّ « حرّم » وفتح « فصل » فإنه بنى « فصل » للفاعل ، ففتحه لتقدم ذكره ، ولقوله : (قد فَصّلنا الآيات) ، وحمل « حرم » على قوله (حُرّمت عليكم الميتة) فضمّه ، والاختيار فتح الأول والثاني ، لأن الجماعة عليه ، ولصحة معناه[1] .

« ٦٣ » قوله : (وإن كثيراً لَيُضلّون) قرأ الكوفيون « ليضلّون » هنا و (ربّنا ليُضلّوا عن سبيلك) في يونس « ٨٨ » بضمّ الياء « ليُضلوا » ، وقرأ الباقون بالفتح ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء في إبراهيم وفي الحجّ وفي لقمان وفي الزّمر[2] ، وقرأهن الباقون بالضمّ .

وحجة من فتح في جميعها أنه جعله فعلا[3] ثلاثيا غير متعدّ ، يُقال : ضلّ فلان يَضِلّ في نفسه ، لا يدلّ على إضلاله غيره ، فلا يَتعدّى ألبتة ، لأنه ثلاثي .

« ٦٤ » وحجة من ضمّ الياء أنه جعله فعلا رباعياً ، متعدّياً إلى مفعول محذوف ، والمعنى : ليُضلون الناس ، فهو أبلغ في ذمهم لأنهم لا يُضلون الناس إلا وهم ضالون في أنفسهم ، وليس إذا ضَلّوا في أنفسهم يضلون أحدا بذلك الضلال ، فالضم يتضمن معناه ومعنى الفتح ، فهو أبلغ ، ولا يتضمن الفتح معنى الضم ، والضم أقوى وهو الاختيار[4] .

« ٦٥ » قوله : (رسالتَه) قرأ ابن كثير وحفص بالتوحيد ، وفتح التاء ، لأنه مفعول به ، وقرأ الباقون بالجمع ، وكسر التاء ، وقد تقدّم الكلام على ذلك في

---

(١) زاد المسير ١١٢/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٦٨/٢ ، وتفسير النسفي ٣١/٢ ، والنشر ٢٥٣/٢

(٢) الأحرف في هذه السور على ترتيبها ذكرا : (٢ ، ٣٠ ، ٩ ، ٦ ، ٨) وسيأتي ذكر الحرفين الأولين منها كلا في سورته سوى حرف لقمان ، الفقرة«٣ ، ١٦ ، ١٠» .

(٣) لفظ «فعلا» سقط من : ص .

(٤) زاد المسير ١١٣/٣ ، وتفسير النسفي ٣١/٢

المائدة ، والاختيار الجمع ، لأن عليه أكثر القراء ، ولأنه أدل على المعنى ، لكثرة رسائل الله جلّ ذكره[١] .

« ٦٦ » قوله : (ضَيِّقا) قرأ ابن كثير بالتخفيف ، هنا ، وفي الفرقان[٢] على حذف إحدى الياءين (١٢٦/أ) استخفافاً واستثقالا لياء مشدّدة مكسورة . والمحذوفة هي الثانية ، لأن بها وقع الاستثقال ، ولأنها قد غُيِّرت ، فهو بمنزلة « ميت » ، وقرأ الباقون بالتشديد للياء ، لأنه الأصل ، كميت ، وأصله ياءان أدغمت الأولى في الثانية ، فالأولى زائدة ، والثانية عين الفعل أصلية ، لأنه من « ضاق يضيق » مثل « كال يكيل » ، وهو الاختيار ، لأنه الأصل ، ولأن أكثر[٣] القراء عليه[٤] .

« ٦٧ » قوله : (حَرَجا) قرأ نافع وأبو بكر بكسر الراء ، جعلاه اسم فاعل كفَرِق وحَذِر ، ومعناه الضيق ، كرّر المعنى ، وحسّن ذلك لاختلاف اللفظ ، فالمعنى : يجعل صدره ضَيِّقاً ، إنما يقال : فلان حرِج أي آثِم . وقرأ الباقون بفتح الراء ، جعلوه مصدراً وُصف به ، ك « دنف وقمن » ، قال أبو زيد : حرَج عليه السحور يحرج حرَجا ، إذا أصبح قبل أن يتسحّر . وحكى أبو زيد : حرِج فلان يحرَج حرِجا ، إذا هاب أن يتقدم على الأمر ، أو قاتل فصبر وهو كاره. وقيل : من فتح جعله جمع حَرْجة ، وهو ما التف من الشجر ، وقد اختُلف في فتح الراء وكسرِها عند عمر بن الخطاب ، فسأل ابنُ الخطاب رجلا من

---

(١) راجع سورة المائدة ، الفقرة «٢٧ ، ٢٨» .
(٢) الحرف فيها : (آ ١٣) ، وسيأتي ذكره في سورة النحل ، الفقرة «٢٣» ؛ وسورة الفرقان ، الفقرة «٣» .
(٣) لفظ «أكثر» سقط من : ص .
(٤) الحجة في القراءات السبع ١٢٤ ، وزاد المسير ٣/١٢٠ ، وتفسير ابن كثير ٢/١٧٥ ، وتفسير النسفي ٢/٣٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٦ / ب .

كِنانة[1] راعياً فقال : ما الحَرَجة عندكم ؟ قال الحرجة الشجرة تكون بين الأشجار ، لا تصل إليه راعية ولا وَحْشِية ولا شيء • فقال عمر : كذلك قَلبُ المنافق ، لا يصل إليه شيء من الخير ، فيكون المعنى أن الله جلّ ذكره وصَفَ صدر الكافر بشدة الضيق ، عن وصول الموعظة[2] إليه ، ودخول الإيمان فيه ، فشبهه في امتناع وصول المواعظ إليه بالحرجة[3] وهي الشجرة التي لا يوصل إليها لرعي ولا لغيره فهذا يدل على الفتح ، وهو الاختيار لصحة معناه ، لأن أكثر القراء عليه[4] •

« ٦٨ » قوله : (كأنّما يَصّعَّد) قرأه ابن كثير بإسكان الصاد ، مخفّفاً الصعود ، وهو الطلوع ، شبّه الله جلّ ذكره الكافر في نفوره عن الإيمان ، وثقله عليه بمنزلة مَن تكلّف مالا يُطيقه ، كما أن صعود السماء لا يُطاق • وقرأ أبو بكر بالتشديد وبألف ، بناه على مستقبل « تصاعد » ، فأدغم التاء في الصاد ، وأصله « تتصاعد » ، فهو على مثل الأول ، غير أنه فيه[5] معنى فعل شيء بعد شيء ، وذلك أثقل على فاعله ، فهو بمعنى يتعاطى ، معناه : يريد أن يفعل مالا يُطيقه • وقرأ الباقون بالتشديد ، من غير ألف ، وهو كالذي قبله ، معناه : يتكلّف مالا يُطيق شيئاً بعد شيء ، كقولك : يتجرع ويتفرّق[6] •

« ٦٩ » قوله : (ويومَ يَحشُرُهم) قرأه حفص بالياء ، ردّه في الغيبة على قوله : (لهم دارُ السّلامِ عندَ رَبِّهم) « ١٢٧ » وهو الثاني (١٢٦/ب) في

---

(١) هي قبيلة ضخمة ، من قبائل كَلْب ، ومنها بنو عَدِي وزهير وعُلَيم ، بني جَناب بن هُبَل بن عبد الله بن كِنانة بن بكر ، وهم بطون ضخمة انظر جمهرة أنساب العرب ٤٥٦ ، ٧٤٩

(٢) ص : «الوعظ» .

(٣) ب ، ص : «بالحرج» فأثبت ما به الوجه .

(٤) التبصرة ٦٩/أ ، وتفسير ابن كثير ١٧٥/٢

(٥) ب : «في» ورجحت ما في : ص .

(٦) تفسير غريب القرآن ١٦٠

هذه السورة ومثله الثاني في يونس وفي الفرقان : (ويوم نحشرهم) ومثله في سبأ[١] ، وافقه ابن كثير على الياء في الفرقان ، وقرأ الباقون بالنون في الأربعة ، على الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه ، فأتى بلفظ الإخبار بعد لفظ الغيبة ، وهو كثير، كما قال : (والذين كفروا بآيات الله ولقائه أولئك يَئسوا من رَحمتي) « العنكبوت ٢٣ » ودليله قوله : (وحشرناهم) « ٤٧ » وقوله : (ونحشُره يومَ القيامة أعمى) « طه ١٢٤ »[٢] .

« ٧٠ » قوله : (عمّا يَعملون) قرأه ابن عامر بالتاء ، حمله على الخطاب الذي بعده ، وهو قوله : (إن يَشأ يُذهبْكم) « ١٣٣ » وما بعده : (كما أنشأكم)، وقرأ الباقون بالياء ، حملوه على الغيبة التي قبله ، وهو قوله : (ولكلٍّ درجاتٌ ممّا عَمِلوا) وقوله قبل ذلك : (أن لَم يكن ربُّك مُهلِكَ القُرى بِظُلمٍ وأهلُها غافلون) « ١٣١ » وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه[٣] .

« ٧١ » قوله : (مكانتِكم) قرأه أبو بكر بالجمع ، حيث وقع ، جعله جمع مكانة ، وهي الحالة التي هم عليها ، فلمّا كانوا على أحوال مختلفة من أمر دنياهم جمع ، لاختلاف الأنواع وهو مصدر ، فالمعنى : اعملوا على أحوالكم التي أنتم عليها ، فليس يضرّنا ذلك ، وفي الكلام معنى التهدد والوعيد بمنزلة قوله : (كُلوا وتَمتّعوا قليلا) « المرسلات ٤٦ » وقرأ الباقون بالتوحيد ، لأنه مصدر يدّل على القليل والكثير من صنفه ، من غير جمع ولا تثنية ، وأصل المصدر أن لا يُثنّى ولا يُجمع ، لأن فائدته فائدة الفعل ، إذ الفعل منه أُخذ ، فكما لا يُجمع الفعل كذلك لا يُجمع المصدر ، إلا أن تختلف أنواعه ، فيشابه المفعول ، فيجوز

---

(١) الأحرف على ترتيب ذكرها هي : (آ ٢٨ ، ١٧ ، ٤٠) وسيأتي الأول والثالث كلا في سورته ، الفقرة «١٨ ، ٢٣» .

(٢) زاد المسير ١٢٣/٣ ، والتيسير ١٠٧ ، وتفسير النسفي ٣٣/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٧٣/ب .

(٣) ص : « عليه الجماعة » ، وانظر زاد المسير ١٢٦/٣ ، وتفسير النسفي ٣٤/٢

جمعه ، وأصله أن لا يُجمع ، يقال : مكن الرجل مكانه ، فكأنه قال : اعملوا على حالكم وأمركم في دنياكم ، على التهدد والوعيد . والتوحيد أحب إليّ ، لأن الجماعة عليه ، ولأنه أخف ، وهو الأصل[١] .

« ٧٢ » قوله : (مَن تكون له عاقبةُ الدّار) قرأه حمزة والكسائي بالياء ، ومثله في القصص[٢] ، ذكّر الفعل لمّا فرّق بين المؤنث وفعله ، ولأن العاقبة تأنيثها غير حقيقي ، ولأنها لا ذَكَر لها مِن لفظها ، وقرأهما الباقون بالتاء ، على تأنيث لفظ العاقبة ، وهما سواء في النظر ، وقد قال الله جلّ ذكره :(فمَن جاءَهُ موعظةٌ) «البقرة ٢٧٥ » ، وقال : (قد جاءتْكم موعظةٌ) « يونس ٥٧ » ، وقال : (وأخذَ الذين ظلموا الصَّيْحةُ) « هود ٦٧ » ، وقال : (وأخذتِ الذين ظلموا الصيحةُ) « هود ٩٤ » فالقراءتان متعادلتان ، والتأنيث هو الأصل[٣] .

« ٧٣ » قوله : (بِزَعْمِهم) قرأه الكسائي بضم الزاي ، وفتح الباقون ، وهما لغتان مشهورتان . وقد قيل : مَن فتحه جعله مصدرا ، ومَن ضمه جعله اسما كالنَّصَب والنَّصْب[٤] .

« ٧٤ » وقوله : (زَيَّن لكثيرٍ من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم) قرأ ابن عامر « زُين » بضمّ الزاي ، على مالم يسمّ فاعله « قتل » (١٢٧/أ) بالرفع ،على أنه مفعول لم يسم فاعله ، « أولادَهم » بالنصب أعملَ فيه القتل،« شركائهم » بالخفض على إضافة القتل إليهم ، لأنهم الفاعلون ، فأضاف الفعل إلى فاعله ، على ما يجب في الأصل لكنه فرّق بين المضاف والمضاف إليه ، فقدّم المفعول ، وتركه منصوباً على حاله ، إذ[٥] كان متأخرا في المعنى ، وأخر المضاف ، وتركه مخفوضاً ، على حاله ،

---

(١) انظر سورة يس الفقرة « ١٥ » ، وزاد المسير ١٢٧/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٧٨/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٦٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٧/أ.
(٢) الحرف فيها (آ ٣٧) وسيأتي في سورته ، الفقرة « ٩ » .
(٣) الحجة في القراءات السبع ١٢٥
(٤) زاد المسير ١٢٠/٣ ، والقاموس المحيط « زعم » .
(٥) ب : « إذا » وتصويبه من : ص .

إذ كان متقدماً بعد القتل ، وهذه القراءة فيها ضعف ، للتفريق بين المضاف والمضاف إليه لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر مايجوز في الشعر مع الظروف، لاتساعهم في الظروف ، وهو في المفعول بـه في الشعر بعيد . فإجازتـه في القرآن أبعدُ . وقرأ الباقون بفتح الزاي على مايسمى فاعله ، ونصبوا « قتل » بـ « زين »، وخفضوا « الأولاد » لإضافة « قتل » إليهم ، أضافوه إلى المفعول ، ورفعوا « الشركاء » بفعلهم التزيين ، فهو الأصل ، والمصدر يضاف إلى المفعول به ، أو إلى[1] الفاعل ، وأصله أن يُضاف إلى الفاعل ، لأنه هو أحدثَه ، ولأنه لا يُستغنى عنه ، ويُستغنى عن المفعول ، وإنما جاز أن يضاف إلى المفعول كما جاز أن يقوم المفعول مقام الفاعل ، ولا يحسُن أن يرتفع « الشركاء » بالقتل ، لأنه يبقى « زين » بغير فاعل ، و « الشركاء » ليسوا قاتلين ، إنما هم مزينون . إنما القاتلون المشركون ، زَيَّن لهم شركاؤهم الذين يعبدونهم قتلهم أولادهم ، فالمعنى : قتلهم أولادهم ، ثم حذف المضاف إليه ، وهو الفاعل ، وأقيم « الأولاد » وهم مفعول بهم ، مقام الفاعل ، كما قال تعالى : (لا يسأم الإنسانُ مِن دعاء الخير) « فصّلت ٤٩ » أي : من دعائه الخير ، فالهاء فاعلة « الدعاء » ، فحُذفت وأقيم « الخير » مقامها ، فخُفض بالإضافة ، فهذه القراءة هي الاختيار ، لصحة الإعراب فيها ولأن عليها الجماعة[2] .

« ٧٥ » قوله : (وإن يكن مَيْتة) قرأ أبو بكر وابن عامر « وإن تكن » بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء ، وقرأ ابن كثير وابن عامر « ميتة » بالرفع . وقرأ الباقون بالنصب .

وحجة من قرأ بالتاء ورفع « الميتة » ، وهو ابن عامر ، أنه أنَّث لتأنيث لفظ

---

(١) ص : « المفعول إلى » .

(٢) تفسير ابن كثير ٢/١٧٩ ، وتفسير النسفي ٢/٣٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٧/أ ــ ب ، وكتاب سيبويه ١/١٧٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٧٤/أ .

« الميتـة » وجعل « كان » بمعنى « حدَثَ ووَقَعَ » تامة ، لاتحتاج الى خبر ، فرفع « ميتة » بفعلها .

« ٧٦ » وحجة من قرأ بالياء ورفع « ميتة » ، وهو ابن كثير ، أنه ذكّر لمّا كان تأنيث « الميتة » غير حقيقي ، ولأن « ميتة وميتا » بمعنى ، وجعل «كان » تامة غير محتاجة إلى خبر ، بمعنى « حدث ووقع » ، فرفع « ميتة » بها كالأول .

« ٧٧ » وحجة من قرأ بالياء والنصب ، وعليه أكثر القراء ، وهو الاختيار أنه ذكّر الفعل لتذكير « ما » في قوله : (مافي بُطون) لأن الفعل لـ « ما » وجعل « كان » ناقصة ، تحتاج إلى خبر ، فأضمر فيها اسمها ، وهو ضمير « ما » في قوله : (وقالوا ما في بُطون) ونصب (١٢٧/ب) « ميتة » على خبر « كان »، والتقدير : وإن يكن ما في بطون الأنعام ميتة فهم في أكله شركاء .

« ٧٨ » وحجة من قرأ بالتاء ونصب « ميتة » وهو أبو بكر أنه أنّث ، لتأنيث معنى « ما »[١] ، لأنها هي « الميتة » في المعنى ، فـ « ما » في المعنى مؤنثة ، ألا ترى أن الخبر عنها مؤنث ، في قوله : (خالصة) ، فلمّا كانت « كان » تدخل على الابتداء والخبر ، وهو[٢] الابتداء أنّث لفظ الفعل حملا على معنى « ما » ، وصيّر ما في كان اسم كان و « ميتة » خبرها[٣] .

« ٧٩ » قوله : (قَتَلوا) قرأه ابن كثير وابن عامر بالتشديد ، وخفّف الباقون[٤] وقد تقدّم ذكر علته ، وفي التشديد معنى التكرير[٥] .

---

(١) لفظ « ما » سقط من : ص .

(٢) ب : « والخبر والخبر هو » وتوجيهه من : ص .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٢٦ ، وزاد المسير ١٣٣/٣ ، وتفسير النسفي ٣٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٧/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٧٤/ب .

(٤) ص : « وقرأ الباقون بالتخفيف » .

(٥) راجع سورة آل عمران ، الفقرة « ٩٤ » ، وسيأتي في سورة براءة ، الفقرة « ٢٨ » .

« ٨٠ » قوله : (يومَ حَصادِه) قرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم بفتح الحاء وكسرها الباقون ، وهما لغتان مشهورتان ، والكسر عند سيبويه هو الأصل ، وهو الاختيار ، لأنه الأصل ، ولأن الأكثر عليه[1] .

« ٨١ » قوله : (ومِن المَعْز) قرأ نافع وأهل الكوفة بإسكان العين ، وفتحها الباقون ، وهما لغتان في جمع « ماعز » ، وقيل : من فتح جعله جمع « ماعز » كحارس وحَرَس ، وخادِم وخَدَم ، كما أن الضأن جمع ضائن ، فعامل المشاكلة في اللفظين ، ومن أسكن جعله جمع « ماعز » أيضا كصاحِب وصَحْب ، فهو عند سيبويه اسم للجمع ، يُصغّره على لفظه ، وهو عند الأخفش جمع ، يردّه في التصغير إلى واحده ، ثم يجمعه ، فهو في القراءتين جمع « ماعز » على « فاعل » و«فاعل» يأتي جمعه على «فَعْل» وعلى «فَعَل» على ما مثّلنا وذكرنا،فالقراءتان متساويتان ، ولا يحسُن أن يكون المعنى واحداً[2] لأن بعده اثنين[3] .

« ٨٢ » قوله : (إلا أن يكون مَيتةٌ) قرأ ابن كثير وحمزة وابن عامر بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء ، وكلهم نصب « ميتة » إلا ابن عامر ، فإنه رفع .

وحجة من قرأ بالتاء أنه حمله على المعنى ، لأن المحرّم لا بد أن يكون عَيْنا أو نفسا أو جُثة ، وهذه كلها مؤنثة ، فأنّث لذلك ، وفي « كان » اسمها وهو العين أو النفس أو الجثة ، و « ميتة » الخبر .

« ٨٣ » وحجة من قرأ بالياء أنه حمل الكلام على اللفظ ، لأن « لا أجد » يدلّ على نفي الموجود ، والتقدير : قل يا محمد لا أجد فيما أوحي إليّ محرما على طاعم يطعمه ، إلا أن يكون الموجود ميتة أو كذا أو كذا ، فإنه رجس .

---

(١) ص : « ولأن عليه أكثر القراء » ، انظر كتاب سيبويه ٢/٢٥٧ ، والحجة في القراءات السبع ١٢٧ ، وزاد المسير ٣/١٣٥ ، وتفسير النسفي ٢/٣٧ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٨/أ .

(٢) ب : « وحد » وتصويبه من : ص .

(٣) التيسير ١٠٨ ، والنشر ٢/٢٥٦ ، وزاد المسير ٣/١٣٨ ، وكتاب سيبويه ٢/٢٣٩

« ٨٤ » وحجة من نصب « ميتة » أنه أضمر في « كان » اسمها ، لتقدّم مايدل عليه ، ونصب « ميتة » على الخبر .

« ٨٥ » وحجة من رفع « ميتة » « أنه » جعل« كان » بمعنى « حدث ووقع » تامة لاتحتاج إلى خبر ، فرفع « ميتة » بـ « كان » ، وحمل التأنيث على لفظ « ميتة »[1] .

« ٨٦ » قوله : (تَذَكَّرون) قرأه حفص وحمزة والكسائي بالتخفيف في « الذال » ، على حذف إحدى التاءين استخفافاً ، وذلك إذا (١٢٨/أ) كان أصله « تتذكرون » . وذلك حيث وقع ، وقرأ الباقون بالتشديد في « الذال » ، على إدغام التاء الثانية من « تتذكرون » في الذال ، وفي التشديد معنى تكرير التذكّر ، كأنه تذكر بعد تذكّر ، ليتفهم من خوطب بذلك . وعلته كالعلة في « تظاهرون » ، وقد مضى ذكرها[2] .

« ٨٧ » قوله : (وأنّ هذا صِراطي) قرأه حمزة والكسائي بكسر الهمزة ، وفتحها الباقون ، وكلهم شدّدإلا ابن عامر ، فإنه خفّفها مع فتح الهمزة .

وحجة من فتح أنه حمله على إضمار اللام ، فـ « أن » في موضع نصب لحذف الخافض ، والتقدير : ولأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ، أي اتبعوه لأنه مستقيم ، والفاء في « اتبعوه » بمنزلتها في قولك : بزيد فامْرُر .

« ٨٨ » وحجة من كسر « أن » أنه جعلها مبتدأة مستأنفة ، فكسرها لذلك ، فالفاء في هذه القراءة عاطفة جملة على جملة ، بخلافها في القراءة الأخرى .

« ٨٩ » وحجة من خفّف « أن » أنه جعلها « أن » المخففة من الثقيلة ، وفتحها على إضمار اللام كما تقدّم ، ويكون هذا ، في قراءة من خفّف « أن » ، في موضع رفع بالابتداء ، ومع « أن » ضمير القصة ، وعلى هذه الشريطة

---

(١) التبصرة ٦٩/ب ، وزاد المسير ١٤٠/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٨٣/٢ ، وتفسير النسفي ٣٨/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٧٥/ب .

(٢) راجع سورة البقرة ، الفقرة « ٤٦ ، ٤٧ » ، وانظر كتاب سيبويه ٥١٣/٢

تخفيف[1] المفتوحة بخلاف تخفيف المكسورة التي تضمر معها الهاء ، وهي اسمها[2] .

« ٩٠ » قوله : (إلا أَن تأتيَهم) قرأ حمزة والكسائي بالياء لتذكير معنى[3] الملائكة ، وقرأ الباقون بالتاء ، على تأنيث لفظ الملائكة ، وهو في العلة مثل (فنادَتْه الملائكة)[4] « آل عمران ٣٩ » .

« ٩١ » قوله : (فَرَّقوا) قرأه حمزة والكسائي بألف ، من المفارقة والفراق ، على معنى أنهم تركوا دينهم وفارقوه ، ومثله في الروم[5] ، وقرأهما الباقون بتشديد الراء ، من غير ألف ، من التفريق ، والتفريق على معنى أنهم فرقوه ، فآمنوا ببعض ، وكفروا ببعض ، ففرَّقوا إيمانهم ودينهم . وقد قال عنهم : (يريدون أن يُفرِّقوا بين الله ورسُله) « النساء ١٥٠ » ، (ويقولون نُؤمن ببعضٍ ونكفرُ ببعضٍ) « النساء ١٥٠ » ، فالقراءتان متقاربتان ، لأن من فارق الإيمان فقد بانَ منه[6] . وقد روى أبو هريرة أَنَّ النبي عليه السلام كان يقرأ « فارقوا » بألف ، وكذلك قرأ علي بن أبي طالب ، وكان يقول : ما فرَّقوه ولكن فارقوه[7] .

« ٩٢ » قوله : (دِينا قِيَما) قرأه الكوفيون وابن عامر بكسر القاف ، والتخفيف ، وفتح الياء . وقرأ الباقون بفتح القاف ، وكسر الياء ، والتشديد .

---

(١) ب : « تخفف » ورجحت ما في : ص .

(٢) زاد المسير ١٥١/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٩٠/٢ ، والنشر ٢٥٧/٢ ، وتفسير النسفي ٤٠/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٨/أ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٧٦/أ .

(٣) لفظ « معنى » سقط من : ص .

(٤) راجع سورة آل عمران ، الفقرة « ٢٣ ــ ٢٥ » ، وسيأتي نظيره في أول سورة النحل .

(٥) الحرف فيها : (آ ٣٢) .

(٦) ص : « منه ومن فرقه فقد بان منه » .

(٧) روى ذلك الطبري بسنده ٢٧٠/١٢ ، وايضاً ٢٦٨/١٢ ، وزاد المسير ١٥٨/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٩٦/٢ ، وتفسير النسفي ٤٢/٢

وحجة من كسر القاف وخفّف(١) أنه جعله مصدرا كالشِّبَع ، وكان القياس ألا يُعلّه(٢) كما لم يُعل(٢) « عِوَضا » و « حولا » ، فعلّتُه خارجة عن القياس ، وأصل الياء فيه واو ، وقد فعلوا ذلك في « ثيرة وجياد » (١٢٨/ب) جمع ثور وجواد ، فأَعلّوا ، فكان القياس أن لا يُعلّ كما قالوا : طِوال ، فلم يعلّوا ، وقد ذكرنا ، نصب « دينا » في تفسير مشكل الإعراب(٣) .

« ٩٣ » وحجة من قرأ بفتح القاف مشدّدا ، مكسور الياء ، أنه جعله صفة للذين ، وهو « فيعل »(٤) من « قام » بالأمر ، فأصله « قيوم » ثم أدغمت الياء في الواو كميّت ، ومعنى « قيم » مستقيم ، أي : دينا مستقيما لا عوجَ فيه(٥) .

« ٩٤ » فيها من ياءات الإضافة ثماني : قوله تعالى : (إني أخاف) « ١٥ » ، (إني أراك) « ٧٤ » فتحهما الحرميان وأبو عمرو .

قوله : (إنّي أُمرت) « ١٤ » ، (مَماتي لله) « ١٦٢ » فتحهما نافع .

قوله : (وجهيَ للذي) « ٧٩ » فتحها نافع وابن عامر وحفص .

وقوله : (ربّي إلى صراط) « ١٦١ » فتحها نافع وأبو عمرو .

وقوله : (صراطي) « ١٥٣ » فتحها ابن عامر .

قوله : (محياي) « ١٦٢ » أسكنها قالون ، وعن ورش الوجهان .

فيها زائدة : قوله : (وقد هداني) « ٨٠ » أثبتها أبو عمرو في الوصل(٦) .

***

---

(١) ب : « كسر وخفف القاف » وتوجيهه من : ص .
(٢) ب : « يعمله ، يعمل » وتصويبه من : ص .
(٣) انظر الكتاب المذكور ٧٦/ب .
(٤) ب : « فعيل » وتصويبه من : ص .
(٥) زاد المسير ١٦٠/٣ .
(٦) التبصرة ٦٩/ب ، والتيسير ١٠٨ ـ ١٠٩ ، والنشر ٢٥٧/٢ ، والمختار في قراءات أهل الامصار ٣٨/ب .

سورة(١) الاعراف
مكية الا آية نزلت بالمدينة في قول قتادة قوله : (واسألهم عن القرية) «(١٦٣)» الآية ، وهي مائتا آية وست آيات في المدني والكوفي

« ١ » قوله : (ما تذكّرون) قرأه ابن عامر بياء وتاء ، وقرأ الباقون بتاء واحدة ، وخفّف الذال حفص وحمزة والكسائي ، وشدّد الباقون ، وقد ذكرنا علّة هذا .

وحجة من قرأ بياء وتاء أنه أخبر عن غيَّب ، أي : قليلا يا محمد ما يتذكر هؤلاء الذين بعثت إليهم .

« ٢ » وحجة من قرأ بالتاء أنه ردّه على الخطاب قبله في قوله (اتّبعوا ما أُنزل إليكم) ، وقوله : (ولا تتّبعوا)(٢) .

« ٣ » قوله : (ومنها تخرَجون) قرأ ابن ذكوان وحمزة والكسائي بفتح التاء ، وضمّ الراء ، ومثله في الزخرف(٣) ، أضافوا الفعل إليهم ، لأنهم إذا أُخرِجُوا خَرَجوا ، فهم مفعولون فاعلون في المعنى . وقرأ الباقون بضم التاء ، وفتح الراء فيهما ، أجروه على ما لم يسم فاعله ، لأنهم لا يَخرجون حتى يُخرجوا(٤) .

« ٤ » قوله : (ولباسُ التّقوى) قرأه(٥) نافع وابن عامر والكسائي بالنصب ورفعه الباقون .

---

(١) ر : «بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله ، سورة » .

(٢) راجع سورة البقرة ، الفقرة «٤٦ ـ ٤٧» ، وسورة النساء ، الفقرة «١» .

(٣) حرفها هو : «آ ١١» وسيأتي ذكره في سورته ، الفقرة «٢» ، وهناك حرف آخر في سورة الجاثية هو : (آ ٣٥) سيأتي ذكره فيها الفقرة «٧» .

(٤) التبصرة ٧٠/أ ، والتيسير ١٠٩ ، والنشر ٢٥٨/٢ ، والحجة في القراءات السبع ١٢٩ ، وزاد المسير ١٨١/٣ ، وتفسير النسفي ٤٩/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٩/أ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٥٢

(٥) ب ، ص : «قرأ» ورجحت ما في : ر .

وحجة من نصب أنه عطفه على « لباس » في قوله : (أنزلنا عليكم لباسا) ، أي : وأنزلنا لباس التقوى ، وقوله : (ذلك خير) ابتداء وخبر .

« ٥ » وحجة من قرأ بالرفع أنه استأنفه فرفعه بالابتداء ، وجعل « ذلك » صفة له أو بدلا [منه][١] أو عطف بيان ، و « خير » خبر للباس [والمعنى][٢] و « لباس التقوى » خير لصاحبه عند الله ، ممّا خلق له من لباس الثياب والريش والرياش ، مما يتجمّل به[٣] ، وأُضيف « اللباس » إلى « التقوى » ، كما أُضيف إلى « الجوع » في قوله : (لباس الجوع) « النحل ١١٢ » والرفع (١٢٩/أ) أحب إليّ ، لأن عليه أكثر القراء ، والنصب حسن[٤]

« ٦ » قوله : (خالصةٌ يومَ القيامة) قرأه نافع بالرفع ، ونصب الباقون .

وحجة من رفع أنه جعل « خالصة » خبرا لـ « هي » في قوله تعالى : (قل هي للذين) تبييناً للخلوص ، أو خبرا بعد خبر ، والمعنى : قل الطيبات والزينة خالصة للمؤمنين[٥] في الآخرة ، فأما [في][٦] الدنيا فقد شركهم فيها الكفار .

« ٧ » وحجة من نصب أنه جعل « خالصة » حالا من المضمر في قوله : (للذين آمنوا) لأنه خبر « هي » ، فالظرف إذا كان خبرا لمبتدأ[٧] أو نعتا[٨] لنكرة أو حالا من معرفة ، ففيه ضمير مرفوع ، يعود على المخبر عنه ، أو على الموصوف ،

---

(١) تكملة موضحة من : ر .
(٢) تكملة لازمة من : ص ، ر .
(٣) ب : «لـه» وتصويبه من : ص ، ر .
(٤) زاد المسير ١٨٣/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٠٧/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٦٦ ، والنشر ٢٥٩/٢
(٥) ب : «للمؤمنين خالصة» وتصويبه من : ص ، ر .
(٦) تكملة لازمة من : ر .
(٧) ص : «خبر للمبتدأ» .
(٨) ب : «ونعتا» وتوجيهه من : ص ، ر .

أو على صاحب الحال ، والنصب أحبُّ إليّ ، لأنه أتمّ في المعنى ، ولأن عليه جماعة القراء ، وقد شرحنا إعراب هذه الآية وتعلق اللام من « للذين » في الوجهين وغير ذلك من غريب إعرابها في تفسير مشكل الإعراب[(١)] .

« ٨ » قوله : (ولكن لا تعلمون) قرأه أبو بكر بالياء ، حمَلَ الكلام على لفظ « كل » ، ولفظُه لفظُ غائب ، وقرأ الباقون بالتاء ، حمَلوه على معنى ماقبله من الخطاب في لأن قبله (قال لكلٍّ ضِعْفٌ) أي : لِكلكم ضِعْف ، فحمل[(٢)] « تعلمون » على معنى « كل » في الخطاب[(٣)] .

« ٩ » قوله : (لا تُفَتَّح) قرأه حمزة والكسائي بالياء مضمومة، لأن تأنيث الأبواب غير حقيقي ، ولأنه فرّق بين المؤنث وفعله ، وكلا العلتين يجيز التذكير ، وقرأ الباقون بالتاء ، على تأنيث لفظ الأبواب[(٤)] ، كما قال : (مفتحة لهم الأبواب) « ص ٥٠ » وخفّف الفعل أبو عمرو والكسائي وحمزة ، على معنى أن التخفيف يقع للمرة والأكثر[(٥)] ، وقد أجمعوا على التخفيف في قوله : (ولو فتَحْنا عليهم بابا) « الحجر ١٤ » وشدّد الباقون ، على معنى التكرير والتكثير مرة بعد مرة ، والتاء أحب إليّ ، لتأنيث لفظ الأبواب ، والتشديد أحب إليّ لأن عليه الحرميين وعاصما وابن عامر[(٦)] .

« ١٠ » قوله : (قالوا نَعَم) قرأ الكسائي بكسر العين ، حيث وقع وفتحها الباقون ، وهما لغتان بمعنى العِدَة إذا استفهمتَ عن موجب ، نحو قولك : أيقوم

---

(١) تفسير مشكل إعراب القرآن ٧٩/ب ، وزاد المسير ١٨٩/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢١١/٢ ، وتفسير النسفي ٥١/٢

(٢) ص : «فحمل معنى» .

(٣) التيسير ١١٠ ، وزاد المسير ١٩٥/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢١٣/٢ ، وتفسير النسفي ٥٣/٢

(٤) ص : «جميع الأبواب» .

(٥) ب : «ولا أكثر» ، ر : «ولأكثر» وتصويبه من : ص .

(٦) راجع سورة الأنعام ، الفقرة «١٩» ، وانظر زاد المسير ١٩٦/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢١٤/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٦٧

زيد ، فتقول : نعم ، والتصديق إذا أخبرت عمّا وقعَ ، تقول : قد كان كذا ، فتقول : نعم ، فإذا استفهمتَ عن منفي فالجواب « بلى » ، ولا يدخل فيه « نعم » ، نحو : ألم أكرمك ، فتقول : بلى ، فـ « نعم » لجواب الاستفهام الداخل على الإيجاب ، و « بلى » لجواب الاستفهام الداخل على النفي[١] ، ولذلك كان الجواب في قول المؤمنين للكفار : (فهل وَجدتم ما وعَدَ ربُكم حقّاً) بـ « نعم » ، لأنه استفهام دخل على إيجاب ، ولذلك كان الجواب في قول الله تعالى (١٢٩/ب) ذكره : (ألستُ بربِّكم قالوا بلى) « الأعراف ١٧٢ » بـ « بلى » لأنه استفهام دخل على نفي ، فاعرِفْه ، فلست تجده مشروحا هكذا ، وكان من كسر العين في « نعم » أراد أن يفرق بين « نعِم » الذي هو جواب وبين « نعَم » الذي هو اسم للإبل والبقر والغنم . وقد رُوي عن عمر إنكار « نعَم » بفتح العين في الجواب ، وقال : قُل نعِم[٢] .

« ١١ » قوله : (أنّ لعنَةَ الله على الظالمين) قرأ البَزّي وابن عامر وحمزة والكسائي بتشديد « أنّ » ونصب « اللعنة » بـ « أن » ، وهو الأصل ، وقرأ الباقون بتخفيف « أن » ورفع « اللعنة » بالابتداء ، وهي « أن » الثقيلة خفِّفت فنقص لفظها عن شبه الفعل ، فلم تعمل في اللفظ وعمِلت في المعنى ، فرجع ما بعدها[٣] إلى أصله ، وهو الابتداء ، ومع « أن » إضمار القصة بخلاف المكسورة المشددة[٤] ، لـ « أن » المفتوحة اسم يحتاج إلى صلة[٥] ، فأضمر بعدها ما يكون هو الابتداء ، والخبر في المعنى ، وهو القصة والحديث . والمكسورة حرف لا يقتضي صلة ، فلم يضمر بعدها ما يكون هو الابتداء والخبر في المعنى .

---

(١) قوله : «فنعم لجواب ... النفي» سقط من : ص .
(٢) الحجة في القراءات السبع ١٢٩ ـ ١٣٠ ، وزاد المسير ٣/٢٠٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٩/أ ـ ب ، وتفسير النسفي ٢/٥٤ ، ومغني اللبيب ٣٤٥ ـ ٣٤٨
(٣) ب : «بعده» وتوجيهه من : ص ، ر .
(٤) ب ، ر : «المشددة تخفف» وبطرح لفظ «تخفف» وجه العبارة كما في : ص .
(٥) ب : «أصله» وتصويبه من : ص ، ر .

وإنما يضمر مع المكسورة الهاء ، وهو اسم مفرد . ومابعد المفتوحة من الابتداء والخبر هو خبرها ، وكذلك مابعد المخففة المكسورة ، إلا أن خبر المفتوحة هو اسمها في المعنى ، لأن الجملة هي للقصة المضمرة مع المفتوحة والحديث المضمر ، وليس كذلك الجملة بعد « إن » المخففة المكسورة[١] ، ليست الجملة التي هي الخبر هي الهاء المضمرة[٢] مع المكسورة ، فاعرف الفرق بينهما ، فإنه مشكل معدوم تفسيره[٣] .

« ١٢» قوله : (وما كنّا لنهتدي) قرأه ابن عامر بغير واو ، استغنى عن حرف العطف لاتصال الجملة الثانية بالأولى في المعنى ، وقوّى الحذف أنها في مصحف أهل الشام بغير واو ، وقرأ الباقون بالواو ، لعطف الجملة على الجملة ، وكذلك هي بالواو في سائر المصاحف غير مصحف أهل الشام ، وإثبات الواو الاختيار ، لأن الجماعة عليه[٤] ، ولأن[٥] فيه تأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأولى[٦] .

« ١٣ » قوله : (يغشي الليلَ النهارَ) قرأه أبو بكر وحمزة والكسائي بالتشديد ، وخفّف الباقون ، ومثله في الرعد[٧] ، وهما لغتان : أغشى وغشّى ، وقد أجمعوا على : (فغشّاها ما غشّى) « النجم ٥٤ » وأجمعوا على : (فأغشيناهم)

---

(١) قوله : «إلا أن . . المكسورة» سقط من : ص .
(٢) ب : «المضمر» وتصويبه من : ص ، ر .
(٣) تفسير مشكل إعراب القرآن ٨١/أ ، والحجة في القراءات السبع ١٣٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٩/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٥٨/ب .
(٤) ص : «لأن عليه الجماعة» .
(٥) ب ، ص : «لأن» وبالعطف وجهه كما في : ر .
(٦) المصاحف ٤٥ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١٧/ب ، والحجة في القراءات السبع ١٣١ ، وزاد المسير ٢٠١/٣ .
(٧) الحرف فيها : (آ ٣) وسيأتي فيها بأولها .

« يس ٩ » فالقراءتان متساويتان ، وفي التشديد معنى التكرير والتكثير[١] .

« ١٤ » قوله : (والشمسَ والقمرَ والنجومَ مُسخّرات) قرأ ذلك ابن عامر بالرفع ، في الأربع الكلمات ، ونصبهن الباقون ، والتاء مكسورة في حال النصب على الأصول .

وحجة من رفع أنه استأنف الكلام وقطعه مِمّا قبله ، فرفع بالابتداء ، وعطف بعض الأسماء على بعض ، وجعل « مسخرات » خبرا للابتداء[٢] ، ويقوّي هذا أن الله جل ذكره قد أعلَمَنا ، في غير هذا الموضع ، أنه سخر (١٣٠/أ) لنا ما في السماوات وما في الأرض ، والشمس والقمر والنجوم هنّ مِمّا سخّره لنا ، مِمّا هو في السماء ، فحسُن الإخبار عنهن في هذا الموضع ، فالتسخير على ذلك .

« ١٥ » وحجة من نصب أنه عطف ذلك على المنصوب بـ « خلق » ، وقوّى ذلك أن الله جلّ ذكره قد أنبأنا عن الشمس والقمر أنه خلقهما في قوله : (واسجدوا لله الذي خلقهن) « فصلت ٣٧ » فحمل هذا على ذلك ، في الإخبار عنهن ، بالخلق لهن ، وكان الاشتراك بين الجملتين ، واتصال بعض الكلام ببعض أقوى ، وهو الاختيار ، وتكون « مسخرات » حالا على قراءة من نصب[٣] .

« ١٦ » قوله : (بُشرى بين يَدَي رَحمتِه)[٤] قرأه الحرميان وأبو عمرو بنون مضمومة ، وضم الشين ، ومثلهم ابن عامر ، غير أنه أسكن الشين ، ومثله حمزة والكسائي ، غير أنهما فتحا النون ، وقرأ ذلك عاصم بباء مضمومة وإسكان الشين .

وحجة من ضم النون والشين أنه جعله جمع نشور ، ونشور بمعنى ناشر ، وناشر معناه محيي ، كطهور بمعنى طاهر ، جعل الريح ناشرة للأرض ، أي : محيية لها إذ تأتي بالمطر الذي يكون النبات به ، ويجوز أن يكون جميع نشور ، ونشور بمعنى منشور ، كرَكوب بمعنى مركوب وحلوب بمعنى محلوب ، كأن الله جلّ

(١) التبصرة ٧٠/ب ، والنشر ٢٦٠/٢ ، وزاد المسير ٢١٣/٣ ، والنسفي ٥٦/٢

(٢) ر : «خبر الابتداء» ، وقوله : «وعطف بعض ... للابتداء» سقط من: ص.

(٣) زاد المسير ٢١٤/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٢١/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٨١ / ب .

(٤) سيأتي نظيره في سورة الفرقان ، الفقرة «٦» .

ذكره أحيا الريح لتأتي بين يدي رحمته ، فهي(١) ريح منشورة أي : مُحياه ، حكى أبو زيد : قد أنشر الله الريح انتشارا إذا بعثها ، ويجوز أن يكون « نُشُرا » جمع ناشر كشاهد وشُهُد ، وقاتل وقُتُل ، على ماتقدّم أن الريح ناشرة للأرض أي : محيية لها بما تسوق من المطر .

« ١٧ » وحجة من أسكن الشين وضمّ النون كالحجة فيما قبله ، إلا أنه أسكن الشين استخفافا كرسول ورسْل وكتاب وكتب ، والضم هو الأصل في ذلك كله .

« ١٨ » وحجة من فتح النون وأسكن الشين أنه جعله مصدرا ، وأعمل فيه معنى ماقبله ، كأنه قال : وهو الذي نشر الرياح نشراً كقوله : (كتابَ الله عليكم) « النساء ٢٤ » وكقوله : (صُنْعَ اللهِ الذي أتقن) « النمل ٨٨ » لأن قوله : (وهو الذي يُرسل الرياح) يدلّ على نشرها ، ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال من الرياح ، كأنه قال : يرسل الرياح محيية للأرض ، كما تقول : أتانا ركضا ، أي راكضا ، وقد قيل : إن تفسير « نشرا » بالفتح من النشر الذي هو خلاف الطّي ، كأنّ الريح في سكونها كالمطوية ، ثم ترسل مِن طَيّها ذلك ، فتصير كالمتفتحة . وقد فسّره أبو عبيد بمعنى متفرقة في وجوهها ، على معنى : تنشرها ههنا وههنا ، ويجوز أن يكون المصدر يُراد به المفعول ، كقولهم : هذا دِرْهم ضربُ الأمير ، أي : مضروبه . وكقوله : (هذا خَلْقُ (١٣٠/ب) اللهِ) « لقمان ١١ » أي : مخلوقة ، فيكون المعنى : يرسل الرياح منشرة ، أي محياة ، ويكون « نشرا » بمعنى إنشارا ، قد حُذفت منه الزوائد .

« ١٩ » وحجة من قرأ بالباء مضمومة أنه جعله جمع بشير ، إذ الرياح تبشر بالمطر ، وشاهده قوله : (يُرسِلَ الرياحَ مُبشّرات) « الروم ٤٦ » وأصل الشين الضم ، لكن أسكنت تخفيفا كرسول ورُسْل(٢) .

---

(١) ب : « فمعنى » وتصويبه من : ص ، ر .

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٣١ – ١٣٢ ، وزاد المسير ٢١٧/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٢٢/٢ ، وتفسير النسفي ٥٧/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٦٩ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٩/ب – ٤٠/أ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٨٢/أ .

« ٢٠ » قوله : (مِن إلهٍ غيرُه) و (هل مِن خالقٍ غيرُ الله) « فاطر ٣ » قرأهما الكسائي بالخفض ، حيث وقعا ، ووافقه حمزة على الخفض في « خالق غير الله » ، وقرأ ذلك الباقون بالرفع .

وحجة من خفض أنه جعله صفة لـ « إله ، وخالق » على اللفظ ، وموضع « إله » و « خالق » موضع رفع على الابتداء ، و « لكم » و « يرزقكم » الخبر ، أو يضمر الخبر(١) ، كأنه قال : ما لكم من إله غير الله في الوجود .

« ٢١ » وحجة من رفع أنه جعل « غير » بدلا من « إله » ومن « خالق »، على الموضع ، ويجوز أن يكون « غير » صفة لـ « إله » ولـ « خالق » ، على الموضع ، كقوله : (وما من إله إلا الله) « آل عمران ٦٢ » أي غير الله ، والرفع أحب إليّ ، لأن الجماعة عليه(٢) .

« ٢٢ » قوله : (أُبَلِّغُكُم) قرأه أبو عمرو بالتخفيف حيث وقع ، جعله من « أبلغت » الرسالة ، كما قال : (فقد أبلغتُكم ما أُرسِلتُ به) « هود ٥٧ » وهو إجماع(٣) . وقرأ الباقون بالتشديد من « بلّغ » كمال قال : (بلّغ ما أُنزل إليك) « المائدة ٦٧» وهو إجماع ، والتشديد أحب إليّ لأن الجماعة عليه(٤) .

« ٢٣ » قوله : (قال المَلأُ) في قصة صالح ، قرأه ابن عامر بزيادة واو قبل القاف ، وقرأ الباقون بغير واو . والقول في هذه الواو كالقول في : (وما كُنّا لِنهتدي)(٥) « الأعراف ٤٣ » .

---

(١) قوله : «أو يضمر الخبر» سقط من : ر .

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٣٢ ، وزاد المسير ٣/٢٢٠ ، وتفسير النسفي ٢/٥٨ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٠/أ ، ومغني اللبيب ١٥٨ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٨٢/أ ــ ب .

(٣) قوله : «وهو إجماع» سقط من : ص .

(٤) التيسير ١١١ .

(٥) المصاحف ٤٥ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١٧/ب ، والحجة في القراءات السبع ١٣٣ ، وزاد المسير ٣/٢٢٥

« ٢٤ » قوله : (إنّكم لتأتون) قرأ نافع وحفص على الخبر ، بهمزة واحدة مكسورة ، وقرأ الباقون بهمزتين على لفظ الاستفهام ، الذي في معناه التوبيخ ، غير أن ابن كثير يُسهِّل الثانية بين الهمزة والياء ، وأبا عمرو يفعل كذلك ، ويدخل[1] بين الهمزتين ألفاً فيمد ، وهشاما يدخل بين الهمزتين ألفا مع تخفيفهما .

وحجة من قرأه على الخبر أنه جعل « إنكم لتأتون » تفسيرا للفاحشة[2] المذكورة ، فلم يحسن إدخال ألف الاستفهام عليه ، لأنها تقطع ما بعدها ممّا قبلها .

« ٢٥ » وحجة من قرأ بالاستفهام أنه لمّا رأى « أتأتون الفاحشة » ومابعده كلاما تاما ابتدأ بالجملة الثانية بالاستفهام ، لتأكيد التوبيخ لهم والتقرير ، فبنى الجملتين على كلامين ، كل واحد قائم بنفسه في معناه ، فذلك أصحّ وأبين وهو الاختيار[3] .

« ٢٦ » قوله (أَوَ أَمِن أهلُ القرى) قرأ الحرميان وابن عامر بإسكان الواو من « أَوْ » ، غير أن ورشا يُلقي حركة الهمزة من « أمن » على الواو من « أو » على أصله . وقرأ الباقون بفتح الواو ، وبهمزة بعدها .

وحجة من أسكن الواو أنه جعلها « أَوْ » التي للعطف ، على معنى الإباحة ، مثل : (ولا تُطِع منهم آثما أَوْ كفورا) « الإنسان ٢٤ » أي : لا تطع هذا الجنس . ومثل قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين ، أي : جالس هذا الصنف . فالمعنى : أَفَأَمِنوا هذه الضروب من (١٣١/أ) العقوبات ، أي : إن أمنتم ضربا منها لم تأمنوا الضرب الآخر ، ويجوز أن تكون « أَوْ » لأحد الشيئين ، كقولك :

---

(١) ص : «إلا أنه يدخل» .
(٢) ب : « تفسيراً الفاحشة » ، ص : «تفسير الفاحشة» ، ورجحت ما في : ر .
(٣) الحجة في القراءات السبع ١٣٢ ــ ١٣٣ ، وزاد المسير ٢٢٧/٣ ، والنشر ٣٦٧/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٣٠/٢ ، وتفسير النسفي ٦٣/٢ ، وراجع «باب علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين» ، الفقرة «٥» .

ضربت زيدا أو عمرا ، أي : ضربت أحدهما ، ولم ترد أن تُبيِّن المضروب منهما وأنت عالم به من هو منهما ، وليست هي « أَوْ » التي للشك في هذا ، إنما هي « أَوْ » التي لأحد الشيئين غير معين ، فيكـون التقدير في الآية : أَفَأَمِنوا إحدى هذه العقوبات •

« ٢٧ » وحجة من فتح الواو وهمز « أمن » أنه جعلها واو العطف ، دخلت عليها ألف الاستفهام ، كما تدخل على « ثم » في نحو قوله : (أَثُمَّ إذا ما وقَع) « يونس ٥١ » ومثله : (أَوَكُلَّما) « البقرة ١٠٠ » ويقوّي ذلك أن الحرف الذي قبله ، والذي بعده ، وهو الفاء دخلت عليه ألف الاستفهام • وكذلـك[1] : (أَوَلم يَهْدِ) « الأعراف ١٠٠ » فحمل وسط الكلام على ماقبله ومابعده ، للمشاكلة والمطابقة في اتفاق اللفظ ، في دخول الألف عليه كله ، وهو الاختيار ، لأن عليه الجماعة[2] • وقد تقدّم ذكر « الريح » و « بسطة » ، و « إن لنـا » و « أئنّكم لتأتون » و « تعقلون » و « أَرْجِئْهُ » و « يلهث ذلك » وشبهه ، فأغنانا ذلك عن التكرير له[3] •

« ٢٨ » قوله : (حقيقٌ على) قرأه نافع بيـاء مشددة مفتوحة ، على تعدية « حقيق »[4] إلى ضمير المتكلم ، فلمّا اجتمع ياءان ياءُ « على » التي تنقلب مع الضمير ياء ، وياءُ المتكلم ، أدغم الأُولى في الثـانية وفتح ، لأن الإضافة أصلها الفتح ، و « حقيقٌ وحقّ » سواء بمعنى واجب [ومثله حق ، وأصله أن يتعدّى

(١) قوله : «ومثله أو كلما ... وكذلك» سقط من : ص •

(٢) ص : «الجماعة عليـه» •

(٣) راجع سورة البقرة ، الفقرة «٨٨ ــ ٩٠ ، ١٥٣ ــ ١٥٥» ، و «فصل في إدغام الثاء في الذل ..» الفقرة «١» وهذه السورة ، الفقرة «٣١» ، وسيأتي في سورة يوسف الفقرة «٢٤» ، وسورة الملك ، الفقرة «٢» ، وانظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٤٧ ، ٦٦١ ، وزاد المسير ٣/٢٣٤ ، وتفسير القرطبي ٧/٢٥٣ ، وتفسير النسفي ٢/٦٦ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٥٩/ب ، وكتاب سيبويه ١/٥٧٤

(٤) ر : «حقيق بعلى» •

بعلى كما يتعدّى واجب][١] بعلى ، قال الله تعالى ذكره : (فحقّ علينا قولُ ربِّنا) « الصافات ٣١ » ، وقال : (فحقّ عليها القولُ) « الإسراء ١٦ » وقرأ الباقون بألف بعد اللام من « على » ، ولم يضيفوها إلى المتكلم ، وذلك أنه عدّى « حقيق » بـ « على » إلى « أن » ، ويجوز أن تكون « على » في هذا بمعنى الباء ، كما جاز وقوع الباء في موضع « على » في قوله : (ولا تَقعُدوا بكلِّ صراط) « الأعراف ٨٦ » أي : على كل طريق[٢] .

« ٢٩ » قوله : (أرْجِه وأَخاهُ) قرأه ابن كثير وهشام بهمزة ساكنة ، ويصلان الهاء بواو في الوصل ، وكذلك قرأ أبو عمرو ، غير أنه يضمّ الهاء ، ولا يصلها بواو ، وقرأ ابن ذكوان بهمزة ساكنة وبكسر الهاء ، من غير أن يصلها بياء ، وكذلك قرأ قالون ، غير أنه لم يهمز . وقرأ ورش والكسائي بغير همز ، ويصلان الهاء بياء في الوصل ، وقرأ حمزة وعاصم بإسكان الهاء ، من غير همز ، ومثله الاختلاف في الشعراء[٣] ، والهمز في هذا الفعل وتركه لغتان ، يقال : أرجيته وأرجأته ، بمعنى : أخرته ، وإسكان الهمزة فيه أو حذف الياء عَلَم البناء على قول البصريين ، وعَلَم الجزم على قول الكوفيين ، فأما الهاء فأصلها أن توصل بواو ، على ما تقدّم من العلة ، فمَن أثبت الواو (١٣١/ ب) أتى به على الأصل ، فاعتدّ بالهاء حاجزا[٤] بين الهمزة والواو .

ومن حذف الواو ولم يَعتدّ بالهاء حاجزا لخفائها ، فحذف [الواو][٥] لالتقاء الساكنين على مذهب[٦] سيبويه وأكثر البصريين ، وقيل حُذفت الواو

---

(١) تكملة لازمة من : ر .
(٢) التبصرة ٧١/أ ، والنشر ٢٦١/٢ ، والحجة في القراءات السبع ١٣٣ – ١٣٤ ، وزاد المسير ٢٣٧/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٣٥/٢ ، وتفسير النسفي ٦٨/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٠/ب .
(٣) حرفها هو : (آ ٣٦) ، وسيأتي فيها ، الفقرة «١٠» .
(٤) ص : «حاجزا حصينا» .
(٥) تكملة موضحة من : ر .
(٦) ر : «هذا مذهب» .

استخفافا ، واكتفي بالضمة الدالة عليها ، ومن وصل الهاء بياء أبدل من ضمة الهاء كسرة للكسرة التي قبلها ، فانقلبت الواو ياء ، ومن حذف الياء فعلى وجه العلة في حذف الواو ، ومَن أسكن الهاء فعلى نيـة الوقف عليها ، أو على توهُّم أنهـا لام الفعل ، فأسكن للبناء أو للجزم ، وكل هذا في إسكان الهاء ضعيف ، على ما ذكرنا من[1] العلل المذكورة في إسكان الهاء في « يُؤده » و « لا يُؤده » و « نُصْلِه » و « نُوَلِّه » ، والإسكان أضعف القراءات في هذه الكلمة ، لِما ذكرنا في « نولّه ، ونُصْله » ، والاختيار تركُ الهمز وصلة الهاء بياء ، لأنك إذا لم تهمز تحرّك ماقبل الهاء ، فلا تقدّر فيه اجتماع ساكنين .

فأما من حذف الياء ، ولم يهمز ، فإنه أجرى الكلمة على أصلها قبل حذف الياء الأُولى ، فكأنه حذف الياء الثانية لسكونها وسكون الياء الأولى ، ثم حذف اليـاء الأولى للبناء وللجزم ، فبقيت الثانية على حذفها ، ولم يعتدّ بحذف الياء[2] الأُولى ، وقد تقدّم بسط هذا وشرحه ، وكلهم وقـف على هاء دون يـاء أو واو ، والروم والإشمام جائزان فيها ، في قراءة ابن كثير وأبي عمرو وهشام ، لأن قبلها ساكنا ، لا يشبه حركتها ، والروم ، في قراءة ابن ذكوان ، جائز . ولا يجوز الروم في قراءة الكسائي وورش وقالون لأن حركة الهاء حركة [كحركة][3] ماقبلها ، وهي خفية ، فكأن حركة ما قبلها عليها على ماقدّمنا[4] .

« ٣٠ » قوله : (بكلّ ساحِرٍ) قرأ حمزة والكسائي « سحّار » على وزن « فَعّال » ، هنا وفي يونس[5] ، لأن فيه معنى المبالغة ولأنهم قد أجمعوا على

---

(١) قوله : «فأسكن للبناء ... من» سقط من : ص .
(٢) قوله : «للبناء وللجزم .. الياء» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .
(٣) تكملة لازمة من : ص ، ر .
(٤) راجع «باب علل هاء الكناية» كله ، وسورة آل عمران ، فصل «الهاءالمتصلة بالفعل المجزوم» ، الفقرة «٤٥ ــ ٤٩» ، وانظر الحجة في القراءات السبع ١٣٤ ، وزاد المسير ٣/٢٣٨ ، وتفسير غريب القرآن ١٧٠ ، وتفسير النسفي ٢/٦٩
(٥) حرفها هو : (آ ٧٩) ، وسيأتي فيها ، الفقرة «٢٢» .

« سحار » في الشعراء[١] فجرى هـذا عليه ، ويقوّي ذلك أنـه قـد وُصف بـ « عليم » ، فدلّ على التناهي في عِلْم السِّحر ، و « فعال » من أبنية المبالغة والتناهي . وقرأ الباقون « ساحر » على وزن « فاعل » ، كمـا قال تعـالى : (فأُلقِيَ السَّحَرَةُ) « طه ٧٠ » و (لعلّنا نَتّبعُ السَّحَرَة) « الشـعراء ٤٠ » ، والسحرةُ جمع ساحر ، ككاذب وكَـذَبة ، وفاجـر وفَجَرَة ، وقوله : (سَحروا أَعيُنَ الناسِ) « الأعراف ١١٦ » يدلّ على ذلك ، لأن اسم الفاعل من « سَحَرَ » « ساحر » ، وأمالهما الدُّوري عن الكسائي وحدَه على أصله[٢] .

« ٣١ » قوله : (إن لنا لأجرا) قرأه الحرميان وحفص بهمزة واحدة ، على لفظ الخبر ، وقرأ الباقون بالاستفهام ، على أصل كل واحـد ، كما ذكرنـا في « أئنكم لتأتون » ، أبو عمرو يُليِّن الثانية ، ويدخل بين الهمزتين ألفا ، وهشام يحقق الهمزتين ويدخل بين الهمزتين (١٣٢/أ) ألفاً وقد تقدم ذكر العلة في إدخال الألف بين الهمزتين ، وأنه فعـل ذلـك لاستثقاله الجمع[٣] بـين الهمزتين ، وأن التخفيف للثانية كالتحقيق ، والاستثقال باق ، لأنها بزنة المخففة ، ولأنها مرادة .

وحجة من قرأ بهمزة واحدة أنه أراد به الإلزام ، وذلك أنهم ألزموا فرعون أن يجعل لهم أجراً إن غلبوا ، فقال لهم ، نعم ، لم يستفهموه عن ذلك ، إنما ألزمـوه إياه ، وقيل : إنهم قطعوا ذلك لأنفسهم في حكمهم إن غلبوا ، فلهم الأجرُ عند أنفسهم ، فلا معنى للاستفهام على هذا المعنى ، والمعنى أنهم قالوا : يجب لنا الأجر إن غلبنا .

« ٣٢ » وحجة من استفهم أنه أجراه عـلى معنى الاستخبار ، استخبروا

---

(١) الحرف فيها : (آ ٣٧) .

(٢) التيسير ١١٢ ، والحجة في القراءات السبع ١٣٥ ـ ١٣٦ ، وزاد المسير ٢٣٩/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٣٦/٢

(٣) ص : «وأن ذلك فعلى الاستثقال الجمع» ، ر : «وان ذلك فعل الاستثقال» فهي عبارة غامضة ، لكنني أحسب أن وجهها هكذا : وأنه فعل ذلك لاستثقاله الجمع . وهو ما أثبتـه .

فرعون : هل يجعل لهم أجراً إن غلبوا أو لا يجعل ذلك لهم ، لم يقطعوا على فرعون بذلك ، إنما استخبروه هل يفعل ذلك . فقال[١] : نعم ، لكم الأجر والقرب إن غلبتم ، وكلا الوجهين حسَن ، والاستفهام أَولى به ، وأحب إليّ ، لأن القراءة الأولى يجوز أن تكون على وجه الاستفهام أيضا ، لكنه حُذفت الألف ، لدلالة الحال على ذلك ، ولقول فرعون لهم : نعم ، وزادهم القرب منه . ويُقوّي ذلك إجماعهم على لفظ الاستفهام في الشعراء في (أئنّ لنا لأَجرا)[٢] « ٤٢ » .

« ٣٣ » قوله : (فإذا هي تَلْقَف) قرأ حفص بإسكان اللام والتخفيف ، حيث وقع ، جعله مستقبل « لقف يلقف » ، وقرأ الباقون بالتشديد ، وفتح اللام ، جعلوه مستقبل « فهي تتلقف » ، وحُذفت إحدى التاءين استخفافا[٣] .

« ٣٤ » قوله : (قال فرعونُ أ امَنتُم به) قرأه أبو بكر وحمزة والكسائي في هذا الموضع وفي طه والشعراء[٤] بهمزتين محققتين ، بعدهما ألف ، بدل من همزة ساكنة ، هي فاء الفعل ، لأن أصله ثلاث همزات : همزة الاستفهام مفتوحة ، وهمزة ألف القطع ألف الفعل مفتوحة ، وهمزة هي فاء الفعل ساكنة ، أُبدل منها ألف على أصل بدلها في « آدم وآتى » وشبهه ، فهؤلاء قرأوا على الأصل ، كما فعلوا في « أأنذرتهم » وشبهه ، ولم يستثقلوا اجتماع[٥] همزتين محققتين ، لأن الأُولى كأنها من كلمة أُخرى ، لأنها دخلت زائدة قبل أن لم تكن . وقرأ حفص في الثلاثة المواضع بهمزة واحدة ، بعدها ألف ، على لفظ الخبر الذي معناه الاستفهام . وإنما حذفت ألف الاستفهام من اللفظ استخفافا ، وحسّن ذلك ، لأن ما في الكلام من معنى التوبيخ والتقريع ، من فرعون للسحرة ، يدل على الاستفهام الذي معناه الإنكار منه لفعلهم الإيمان . وقرأ قنبل في الأعراف بالاستفهام أيضا ، غير أنه قرأَ بواو في

---

(١) ر : « فقال لهم » .
(٢) الحجة في القراءات السبع ١٣٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤١/أ .
(٣) سيأتي ذكره في سورة الشعراء ، الفقرة « ١٠ » وانظر زاد المسير ٣/٢٤٠
(٤) حرفا هاتين السورتين هما : (آ ٧١ ، ٤٩) .
(٥) ب ، ص : « ولم يستعملوا إجماع » وتصويبه من : ر .

الموصل ، بدل من الهمزة الأُولى ، لانضمام ماقبلها ، وهـي مفتوحة ، وخفّف الثانية بين بين ، إرادةَ التخفيف (١٣٢/ب) ، لأن الأُولى تخفيفها عارض ، فكأنها مخفّفة ، [فخفّف][1] الثانية ، كما يفعل إذا حقّق الأُولى ، على الأصل ، وأَبدل من الثانية ألفا ، لأنها ساكنة قبلها فتحة . وقرأ في طه[2] بهمزة واحدة ، بعدها ألف ، على لفظ الخبر ، كحفص . وقد ذكرنا وجـه ذلك ، وقرأ في الشعراء بهمزة محقّقة،وبعدها همزة بينَ بينَ ، وبعدها ألف بدل من الساكنة ، وكذلك يفعل إذا ابتدأ في الأعراف ، وقرأ الباقون في الثلاثة كقراءة قنبل في الشعراء ، استثقلوا اجتماع همزتين محققتين فخفّفوا الثانية ، على أصل التخفيف في المفتوحة ، قبلها فتحة ، وقد تقدّم كثير من علل هذا النوع في تحقيقه وتخفيفه ، فلذلك خفّفنا الكلام عليه في هذا الموضع ، فاطلبْه في الأصول تجده مشروحا بأبينَ من هذا[3] ، وفيما ذكرنا في هذا الموضع كفاية لِمن فهِم ، والاختيار فيه كالاختيار في « أأنذرتهم »[4] .

« ٣٥ » قوله : (سنُقَتّل أبناءهم) و (يُقتّلون أبناءكم) قـرأ الحرميان « سنقتل » بفتح النون والتخفيف ، جعلاه من « قَتَل » الذي يدل عـلى القلة والكثرة ، وقرأ الباقون بضم النون والتشديد ، جعلوه من « قتّل » الذي يدل[5] على معنى التكثير مرة بعد مرة ، وقرأ نافع « يقتلون » بفتح اليـاء والتخفيف ، جعله من « قتلَ يقتل » فهو يدل على القلة والكثرة ، وقرأ الباقون بضم اليـاء والتشديد ، جعلوه « قتّل » إذ فيه معنى التكثير ، قتل بعد قتل[6] .

---

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) الحرف فيها : (آ ٧١) .

(٣) ر : «هذا إن شاء الله» .

(٤) ر : « أأنذرتهم ونحوه» ، وراجع «باب علل اختلاف القراءة في اجتمـاع الهمزتين» كله ، وانظر أيضـا التبصرة ٧١/أ ــ ب ، والنشر ٣٦٣/١ ، والحجـة في القراءات السبع ١٣٦ ــ ١٣٧ ، وزاد المسير ٢٤٢/٣ ، وتفسير النسفي ٧٠/٢

(٥) قوله : «الذي يدل» سقط من : ر .

(٦) التبصرة ٧١/ب ، والحجـة في القـراءات السبع ١٣٧ ، وزاد المسـير ٢٤٤/٣

« ٣٦ » قوله : (يَعكُفون) و (يَعرِشون) قرأ حمزة والكسائي بكسر الكاف ، وضمّها الباقون • وقرأ ابن عامر وأبو بكر « يعرُشون » هنا وفي النحل[1] بضم الراء ، وكسرها الباقون ، وهما لغتان مشهورتان في الكلمتين ، يقال : عكَف يعكِف ويعكُف بمعنى : أقام على الشيء ، وعَرَش يعرِش ويعرُش بمعنى : بنى[2] •

« ٣٧ » قوله : (وإذ أنجَيْناكم) قرأه ابن عامر بلفظ الواحد ، ردّه على قوله : (قال أغيرَ الله أبغيكم) « ١٤٠ » وقرأه الباقون « أنجيناكم » على لفظ الجماعة ، إخبارا عن الله ، عن طريق التعظيم لله والإكبار له ، فهو أعظم العظماء ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، وله نظائر كثيرة في القرآن[3] •

« ٣٨ » قوله : (جعَلَه دَكّا)[4] قرأه حمزة والكسائي بالمدّ ، وفتح الهمزة ، غير منون ، وقرأ الباقون بالتنوين ، من غير مدّ ولا همز •

وحجة من مدّه أنه أخذه من قول العرب : « هذه ناقة دكّاء » للتي لا سنامَ لها ، فهي مستوية الظهر ، فكأنه في التقدير : جعل الجبل مثل ناقة دكّاء ، أي جعله ، إذ تجلّى عليه مستويا لا ارتفاع فيه ، انحطّ الجبل من علوّه وارتفاعه تعظيما لله وخضوعا له ، إذ تجلى بعظمته[5] إليه ، فلمّا حدث في الجبل على عظمته وصلابته وقوته هذا الحادثُ فكيف لابنِ آدم الضعيف طاقة على رؤية الباريء في الدنيا ! • هذا ما لايكون • فلمّا أظهر الله لموسى أمراً في الجبل استيقن موسى برؤيته أنه تعالى لا يرى في الدنيا •

« ٣٩ » وحجة من لم يمده أنه جعله مصدر (١٣٣/أ) دككت[6] الأرض

---

(١) حرفها هو : (آ ٦٨) ، وسيأتي فيها بأولها .

(٢) التيسير ١١٣ ، وزاد المسير ٢٥٣/٣ ، وتفسير النسفي ٧٣/٢

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٣٨ ، وزاد المسير ٢٥٤/٣ ، وتفسير النسفي ٧٤/٢

(٤) سيأتي في سورة الكهف ، الفقرة «٧٢» .

(٥) ب : «عظمته» ورجحت ما في : ص ، ر .

(٦) ب : «دكت» وتوجيهه من : ص ، ر .

دكاً ، أي : جعلتها مستوية لا ارتفاع فيها ولا انخفاض ، قال الأخفش كأنه لمّا قال : جعله ، قال : دكه دكا ، فجعله في موضع دكه ، ويقوّي هذه القراءة قولهُ : (فدُكتا دكـةً واحدة) « الحاقة ١٤ » وقولـه : (دُكَّت الأرض دَكاً دَكاً) « الفجر ٢١ » قال أبو عبيدة : جعله دَكّا أي مُندكا ، والاختيار تـركُ المدّ لمّا بيناه من العلة ، ولأن عليه أكثر القراء ، ولِما روى أنس بن مالك عن النبي عليه السلام أنه قرأ : « دكا » بالتنوين من غير مدّ[1] .

« ٤٠ » قوله : (بِرِسالاتي) قرأ الحرميان بالتوحيد ، وقرأ الباقون بالجمع .

وحجة من وحّده أن « رسالة » تجري مجرى المصدر، وتعمل عمله، وإن كانت الهاء فيها[2] ، فالمصدر مُوحّد[3] أبداً إذ يدل على القليل والكثير من جنسه . وأيضا فإن بعدهُ « وبكلامي » ، وهو مصدر مُوَحّد ، يُراد به أيضا الكثرة ، فجرت الرسالة ، في توحيد لفظها ، على مثل توحيد الكلام .

« ٤١ » وحجة من جمع أنه لمّا كان موسى صلى الله عليه وسلم أرسل بضروب من الرسالات ، فاختلفت أنواعها ، فجمع المصدر ، لاختلاف أنواعه ، كما قال : (إنّ أنكرَ الأصوات) « لقمان ١٩ » والأصوات جمع صوت ، وصوت مصدر ، فجُمع لاختلاف أجناس الأصوات ، واختلاف المُصَوّتين ، ووحّد في قوله : (لصوتُ) لمّا أراد به جنسا واحدا من الأصوات[4] .

« ٤٢ » قوله : (الرُشْد) قرأه حمزة والكسائي بفتح الراء والشين ، وقرأ

---

(١) ص : «همز» ، انظر التبصرة ٧٢/أ ، وزاد المسير ٢٥٧/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٤٤/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٧٢ ، وتفسير النسفي ٧٥/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤١/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٠/ب .

(٢) ر : «فيه الهاء» .

(٣) ب : «موحدا» وتصويبه من : ص ، ر .

(٤) راجع سورة المائدة ، الفقرة «٢٧ ـ ٢٨» ، وسورة الأنعام الفقرة «٦٥» ، وانظر أيضا الحجة في القراءات السبع ١٣٩ ، وزاد المسير ٢٥٨/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٤٦/٢ ، وتفسير النسفي ٧٦/٢

الباقون بضم الراء وإسكان الشين ، وقرأ أبو عمرو في الكهف « رَشَدا »[١] بفتح الراء والشين ، وقرأ الباقون بضمّ الراء وإسكان الشين[٢] ، وهما لغتان في الصلاح والدين . وقد قيل : إن من فتح الراء والشين أراد به الدين لأن قبله ذكر الغي ، والدين ضد الغي ، وقد أجمعوا على الفتح في قوله : (تَحَرَّوا رَشَدا) « الجن ١٤ » أي : دِينا ، ومثله : (وهَيِّئ لنا مِن أمرِنا رَشَدا) « الكهف ١٠ » أي : دينا ، ومَن ضم الراء أراد الصلاح ، كذا حكى أبو عمرو في الفتح والضم ، والمعنيان متقاربان ، لأن الدين الصلاح ، والصلاح هو الدّين[٣] .

« ٤٣ » قوله : (لئن لَّم يَرْحَمْنا ربُّنا ويغفِرْ لنا) قرأ ذلك حمزة والكسائي بالتاء في الفعلين ، على الخطاب لله جلّ ذكره ، وفيه معنى الاستغاثة[٤] والتضرع والابتهال في السؤال والدعاء ، وبنصب « ربنا » على النداء ، وهو أيضا أبلغ في الدعاء والخضوع ، وقرأ الباقون بالياء في الفعلين على الخبر عن غائب ،وفيه معنى الإقرار بالعبودية ، وقرأوا « ربنا » بالرفع ، لأنه الفاعل ، ولولا أن الجماعة على الياء والرفع لاخترتُ القراءة بالتاء والنصب ، لما ذكرتُ مِن صحة معناه في الاستكانة والتضرع[٥] .

« ٤٤ » قوله (قوله) (١٣٣/ب) مِن حُلِيِّهم) قرأ حمزة والكسائي بكسر الحاء ، وقرأ الباقون بالضم .

وحجة من ضمّ الحاء أنه جمع « حليا » على « فعول » ، ككعب وكعوب وأصله «حُلُوي » ، فأرادوا إدغام الواو في الياء للتخفيف فأبدلوا من ضمة اللام

---

(١) حرفها هو : (آ ٦٦) ، وسيأتي فيها ، الفقرة «٣٥» .
(٢) قوله : «وقرأ أبو عمرو .. الشين» سقط من : ر .
(٣) زاد المسير ٣/٢٦١ ، والنشر ٢/٢٦٢ ، وتفسير النسفي ٢/٧٧ ، وكتاب سيبويه ٢/٢٦٨
(٤) ب ، ر : «الاستكانة» ورجحت ما في : ص .
(٥) زاد المسير ٣/٢٦٣ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٤٧ ، وتفسير النسفي ٣/٧٨

كسرة ، ليصح انقلاب الواو إلى الياء ، وليصح الإدغام ، كما فعلوا في « مَرمي[١] » وبابِه ، فبقيت الحاء مضمومة على أصلها ، فصار « حُلي » كما ترى[٢] .

« ٤٥ » وحجة من كسر الحاء أنه لمّا كسر اللام ، وأتى بعدها ياء مشددة ، أتبعَ الحاءَ ما بعدها من الكسرة والياء ، فكسرها ، ليعمل اللسان عملا واحدا في الكسرتين ، والياء بعدها ، والضم هو الاختيار ، لأنه الأصل ، ولأن عليه أكثر القراء .

« ٤٦ » قوله : (ابنَ أُمَّ) وفي طه : (يا بنَ أُمَّ)[٣] « ٩٤ » قرأهما ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي بكسر الميم ، وقرأ الباقون بالفتح .

وحجة من فتح أنه جعل الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال بمنزلة خمسة عشر ، وبناه على الفتح ، فالفتحة في « ابنَ أمَ » كفتحة التاء في خمسة عشر . وقد قيل : إن من فتح أراد ، يابن أمي ، ثم أبدل من كسرة الميم فتحة ، فانقلبت الياء ألفا ، ثم حذفت استخفافا لكثرة الاستعمال ، ولأن الفتحة تدل على الألف ، وفيه بعد ، لأن ياء الإضافة لاتُحذف في غير المُنادى ، ولا يُحذف ما هو عوض منها إلا في النداء ، وليس « أم » بمُنادى ، فإنما يجوز هذا على قول من قال : مررتُ بغلام ياهذا ، يريد : بغلامي ، ثم حذف الياء لدلالة الكسرة عليها ، وهذا قليل جائز ، والإثبات أكثر ، وقد أجازوا : مررت بالقاضِ ، وجاءني القاضِ ، من غير ياء ، لأن الياء قد كانت محذوفة للتنوين قبل دخول الألف واللام ، فلمّا دخلتا حُذف [التنوين][٤] وبقيت الياء على حذفها ، فليس قولك : جاءني غلام ، ومررت بغلام ، مثل ما فيه الألف واللام في جواز[٥] حذف الياء ، وقد حُذفت الياء ، وهي لام الفعل في نحو : (يومَ يأتِ) « هود ١٠٥ » ، و (نبغِ) « الكهف ٦٤ » وحُذفت ، وهي للإضافة في نحو : (ألا تتَّبعَن) « طه ٩٣ » (إن ترَنِ)

(١) ب : «مرضي» وتصويبه من : ص ، ر .
(٢) قوله : «كما ترى» سقط من : ر .
(٣) سيأتي ذكره في سورته ، الفقرة «٣٠» .
(٤) تكملة لازمة من : ر .
(٥) ب : «جواب» وتصويبه من : ص ، ر .

« الكهف ٣٩ » ، وقرأ بذلك القراء ، فحذفُ الياءِ من غير المنادى مترجحٌ في القوة والضعف ، لا سيما وقد دخل « يا بن أم » تغيير بعد تغيير ، ثم حذف ، فلذلك أبعدوا في جوازه .

« ٤٧ » وحجة من كسر أنه لمّا لم يدخل الكلام تغيير ، قبل حذف الياء ، استخفّ حذف الياء ، لدلالة الكسرة عليها ، ولكثرة الاستعمال ، فهو نداء مضاف بمنزلة قولك : ياغلامَ غلامِ ، فالفتح هو الاختيار ، على تأويل الوجه(١) الأول من البناء(٢) .

« ٤٨ » قوله : (ويضَعُ عنهم إصرَهُم) قرأه ابن عامر بالجمع مثل « أعمالهم » ، وهو جمع إصر والإصر(٣) الثقل من الإثم وغيره ، وهو مصدر لكن (١٣٤/أ) جُمع لاختلاف ضروب المآثم ، وهو في المعنى والجمع بمنزلة قوله : (وليحملُنّ أثقالَهم وأثقالاً مع أثقالهم) « العنكبوت ١٣ » فجُمع لاختلاف أنواع الآثام ، وهو جمع ثقل ، وهو مصدر . وقرأ الباقون « إصرهم » بالتوحيد مثل « إثمهم » فاكتفوا(٤) بالواحد ، لأنه مصدر يدل على القليل والكثير من جنسه ، مع إفراد لفظه ، فهو بابه وأصله . وقد أجمعوا على التوحيد في قوله : (ولا تَحمِلْ علينا إصرا) « البقرة ٢٨٦ » ، وعلى التوحيد في قوله : (وعلى سَمْعِهم) «البقرة ٧ » ، وقوله : (لا يرتدُّ إليهم طرفُهم) « إبراهيم ٤٣ » و (مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ) « الشورى ٤٥ » وكله بمعنى الجمع ، لكن إضافته إلى جمع تدل على أن المراد به الجمع ، لأنه لكل واحد من المضاف إليهم طرْفٌ وسَمْع وإصْر ، فحسُن التوحيد ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، ولأنه أخف

---

(١) لفظ «الوجه» سقط من : ر .

(٢) معاني القرآن ١/٣٩٤ ، وهجاء مصاحف الأمصار ٤/ب ، والحجة في القراءات السبع ١٣٩ ـ ١٤٠ ، وزاد المسير ٣/٢٦٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤١/ب ـ ٤٢/أ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٠/ب ، وكتاب سيبويه ١/٤٠٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٨٤/ب .

(٣) ب : «مثل جمع أصروا الامر» وتصويبه من : ص ، ر .

(٤) ب : «فالحقوا» وتصويبه من : ص ، ر .

وأكثر في الاستعمال[١] .

« ٤٩ » قوله : (نغفِرْ لَكُمْ خطيئاتِكم) قرأه نافع وابن عامر بالتاء مضمومة ، على تأنيث الجمع الذي بعده ، وعلى تأنيث الخطيئة ، وقرأ الباقون بالنون على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه بالغفران ، وردّوه على معنى ماقبله ، لأن قوله : (وإذ قيل لهم) بمعنى : وإذ قلنا ، كما قال في البقرة: (وإذ قلنا) « ١٣٤ » ، فالنون الاختيار ، لأن الجماعة على ذلك . وقرأ أبو عمرو « خطاياكم » بألف من غير تاء ، على الجمع المُكَسَّر لخطيئة ، مثل الذي في البقرة . فآثر ذلك لكثرة الخطايا منهم ، ولأن الجمع المُكَسَّر أدلُّ على الكثرة من الجمع المُسَلَّم ومن الواحد[٢] ، إذ لا يقع لكثير في هذا . وقرأ ابن عامر « خطيئتكم » بالتوحيد ، لأن الواحد يدل على الجمع . وقد أضيف إلى الجمع ، فذلك أقوى في الدلالة على الجمع ، لأن لكل واحد خطايا . وقرأ بضم التاء ، لأنه مفعول لم يسم فاعله ، ومثله نافع ، غير أنه قرأ بالجمع ، جمعِ السَّلامةِ بألف والتاء مضمومة أيضا ، لأنه مفعول لم يسم فاعله [فهو][٣] جمع خطية ، فآثر الجمع لكثرة الخطايا من القوم المضاف إليهم الخطايا ، والجمع المُسَلَّم بالألف والتاء يقع للكثير والقليل . وقرأ الباقون مثل نافع ، غير أنهم كسروا [التاء][٤] ، لأنهم يقرؤون بالنون في « نغفر »، فعدّوا الفعل إلى « خطيئاتكم » ، فهو منصوب[٥] ، والتاء مكسورة في حال النصب ، لأنها جمع مُسَلَّم ، فهو على الأصول ، وهو الاختيار ، لأنا قد اخترنا النون في « نغفر »[٦] .

---

(١) الحجة في القراءات السبع ١٤١ ، وزاد المسير ٣/٢٧٣ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٥٤ ، وتفسير غريب القرآن ١٧٣ ، وتفسير النسفي ٢/٨٠ ، والمختار في معاني قراءات الأمصار ٤٢/أ ـ ب .

(٢) ب : «الواحدة» ، ر : «الوحدة» وتصويبه من : ص .

(٣) تكملة موضحة من : ر .

(٤) تكملة موضحة من : ص ، ر .

(٥) ب : «مضاف» وتصويبه من : ص ، ر .

(٦) التيسير ١١٤ ، وزاد المسير ٣/٢٧٦ ، والنشر ٢/٢٦٣ ، وتفسير النسفي ٢/٨٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٢/أ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦١/أ .

« ٥٠ » قوله : (مَعذِرةً) قرأ حفص بالنصب على المصدر ، كأنهم لمّا قيل لهم : (لِمَ تَعِظون) قالوا : نعتذر من فعلهم اعتذارا إلى ربكم ، فكأنه خبر مستأنف وقوعه منهم ، ويجوز أن يكون قد وقع ذلك منهم على معنى : اعتذرنا اعتذاراً ، (١٣٤/ب) وقرأ الباقون بالرفع على إضمار مبتدأ دلّ عليه الكلام • كأنهم لمّا قيل لهم : لم تعِظون قوما قالوا موعظتنا معذرة لهم • فهو أمر قد مضى منهم فعله[(١)] •

« ٥١ » قوله : (بِعَذابٍ بَئِيس) قرأه نافع بغير همزة ، وكسر الباء ، وقرأ ابن عامر بهمزة ساكنة ، وكسر الباء ، وقرأ الباقون بهمزة مكسورة ، وفتح الباء ، وبعد الهمزة ياء[(٢)] • ورُوي عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ بهمزة مفتوحة على وزن « فَيْعَل » • وروي عنه بهمزة مكسورة على وزن « فَعِيل » •

وحجة من قرأ بكسر الباء أنه كسرها لحرف الحلق بعدها ، وهو الهمزة وأصلها الفتح في قولك : بَئِس الرجل ثم يقولون : يَبْئِس الرجل ، كما قالوا في شَهِد شِهِد •

« ٥٢ » وحجة من فتح الباء أنه أتى بها على الأصل ، كما قال : شَهِد بفتح الشين •

« ٥٣ » وحجة من قرأ بغير همز أن أصله فعل ماض نُقل إلى التسمية ، فوُصف به العذاب ، فأصله أن يكون بهمزة مكسورة ، لأنه منقول من « بيس » ، لكن أُسكنت الهمزة استخفافا ، كما قالوا في : عَلِمَ عَلْمَ ، وكانت الهمزة أولى بالإسكان لثقلها وصعوبة النطق بها ، مع كسرها وكسر ما قبلها • [فلمّا سَكَنَت خُفّفت بالبدل بياء لسكونها وانكسار ما قبلها][(٣)] •

(١) معاني القرآن ١/٣٩ ، ٣٩٨ ، وتفسير الطبري ١٣/١٨٥ ، وتفسير القرطبي ٧/٣٠٧ ، وزاد المسير ٣/٢٧٧ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٥٧ ، وتفسير النسفي ٢/٨٣ •
(٢) قوله : «وبعد الهمزة ياء» سقط من : ر •
(٣) تكملة لازمة من : ص ، ر •

« ٥٤ » وحجة من همز همزة ساكنة أنه أتى بها على الأصل ، بعد نقلها من الكسر ، فكأنه كره أن يغيرها بالتخفيف والبدل ، وقد غيّرت عن الحركة إلى السكون .

« ٥٥ » وحجة من قرأ بهمزة مكسورة وفتح الباء ، وياء بعد الهمزة ، أنه جعله مصدياً وُصف به العذاب من « بيئس » حكى أبو زيد : بئس الرجل بئيسا ، والمصدر على « فعيل » كثير ، نحو : النذير والنفير . والتقدير : بعذاب ذي بئيس أي ذي بؤس ، لأن بؤسا أيضا مصدر لبئس . وقيل : إن بئيسا اسم فاعل من بَؤُسَ الرجل ، إذا كان شديد البأس ، فيكون بئيس اسم فاعل من بَؤُس ويكون معناه : بعذاب شديد فأما من قرأه على « فَيْعَل » فانه جعله ملحقا بـ « جعفر » كضَيْغم وهو صفة للعذاب أيضا[1] .

« ٥٦ » قوله : (والذين يُمسِّكون بالكِتاب) قرأه أبو بكر بالتخفيف ، من « أمسك يمسك » لإجماعهم على قوله : (فإمساكٌ بمَعروف) « البقرة ٢٢٩ » ، وقوله : (أمسك عليكَ زوجَك) « الأحزاب ٣٧ » ، وقوله : (مِمّا أمسَكْنَ عَليكمْ) « المائدة ٤ » وقوله : (فأمسِكوهن في البيوت) « النساء ١٥ » وقوله : (لاتُمسِكوهُنّ ضِرارا) « البقرة ٢٣١ » فكلُه من « أمسك » ، وقرأ الباقون بالتشديد على التكثير والتكرير للتمسّك بكتاب الله ودِينه ، فبذلك يُمدحون ، وفيه معنى التأكيد وهو من مسك الأمر أي لزمه ، فالتمسّكُ بكتاب الله والدين يحتاج إلى الملازمة والتكرير لفعل ذلك ، فالتشديد يدلّ عليه . وكل (١٣٥ /أ) ماذكرنا من « أمسك » الذي[2] لا يدل على تكرير ولا تأكيد ، فإنما وقع في غير الدين في إمساك المرأة ، وإمساك الصيد . فالتشديد أَولى به وأحسن ، وهو الاختيار لِما ذكرنا من المعنى ، ولأن الجماعة عليه[3] .

---

(١) التبصرة ٧٢/أ ـ ب ، والحجة في القراءات السبع ١٤١ ـ ١٤٢ ، وزاد المسير ٢٧٨/٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٨٥/أ .

(٢) ب : «الذين» وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٤٢ ، وزاد المسير ٢٨٢/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٦٠/٢ ، وتفسير النسفي ٨٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٢/ب .

« ٥٧ » قوله : (مِن ظهورهم ذُرِّيَّتَهَم)(١) قرأه الكوفيون وابن كثير بالتوحيد ، وفتح التاء ، وقرأ الباقون بالجمع وكسر التاء •

وحجة من قرأ بالتوحيد أن الذرية تقع للواحد والجمع ، قال الله جل ذكره : (هَب لي مِن لَدُنك ذُرّيةً طيّبة) « آل عمران ٣٨ » فهذا للواحد إنما سأل هبة ولد فبشر بـ « يحيى » ، دليله قوله في موضع آخر (فهَب لِي مِن لَدُنك وليا) « مريم ٥ » • وقد أُجمع على التوحيد في قوله : (مِن ذُرِّيّة آدم) « مريم ٥٨ » ولا شيء أكثر من ذرية آدم • وقال تعالى : (وكُنّا ذُرّيةً مِن بَعدِهم) « الأعراف ١٧٣ » فهذا للجمع ، فلمّا وقعت للجمع استُغني بذلك عن الجمع ، ومثله « البشر » يقع للواحد والجمع ، وقال الله جلّ ذكره : (أبَشَرٌ يَهدونَنا) « التغابن ٦ » فهذا للجمع ، وقال : (ولئن أطعتُم بَشَراً مِثلَكم) « المؤمنون ٣٤ » فهذا للواحد •

« ٥٨ » وحجة من جمع أنه لمّا كانت الذرية تقع للواحد أتى بلفظ لا يقع للواحد(٢) ، فجمع ليُخلِص الكلمة إلى معناها المقصود إليه ، لايشركها فيه شيء ، وهو الجمع ، لأن ظهور بني آدم استُخرج منها ذُرِّيّات كثيرة متناسبة أعقابا(٣) بعد أعقاب ، لا يعلم عددهم إلا الله ، فجمع لهذا المعنى ، والجمع بالتاء والألف يقع للتكثير ، على تقدير جمع بعد جمع ، وتقدير حذف التاء كلما جمع ، وحذف الألف لاجتماع ألفين(٤) كلما كرّر الجمع ، وفتح التاء في التوحيد لأنه مفعول به ، وعلى ذلك كُسِرت في الجمع ، لأنه جمع على حد التثنية ، فالخفض فيه كالنصب(٥) •

« ٥٩ » قوله : (أن تَقولوا) ، (أو تَقولوا) قرأ أبو عمرو بالياء فيهما ، ردّهما على لفظ الغيبة المتكرر قبله ، وهو قوله : (مِن بني آدم مِن ظهورهم

---

(١) سيأتي ذكره في سورة يس ، الفقرة «١١» ، وسورة الطور ، الفقرة «٣» .
(٢) قوله : «والجمع قال الله ... يقع للواحد» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .
(٣) ب ، ص : «اعقاب» ورجحت ما في : ر .
(٤) ب : «العين» وتصويبه من : ص ، ر .
(٥) زاد المسير ٣/٢٨٤ ، وتفسير النسفي ٢/٨٥

ذُرِّيَّتهم وأشهدَهم على أنفسهم) ، وقوله : (قالوا بلى) . وبعده أيضا لفظ غيبة في قوله : (وكنّا ذُرِّيّةً مِن بَعدهم) ، وقوله : (ولعلّهم) « ١٧٤ » . فحمله على ما قبله وما بعده من لفظ الغيبة ، وفي « يقولوا » ضمير الذرية ، على معنى : أشهدهم على أنفسهم لئلا يقولوا أو يقولوا قالوا بلى شهدنا ، أي : شهد بعضنا على بعض . وقرأ الباقون فيهما بالتاء ، ردّوه على لفظ الخطاب المتقدّم في قوله : (ألستُ بربكم) ، لئلا تقولوا أو تقولوا . أو يكون « شهدنا » من قول الملائكة ، لمّا قالوا « بلى » قالت الملائكة : شهدنا أن تقولوا ، أي لئلا تقولوا . وقيل : معنى ذلك أنهم لمّا قالوا (١٣٥/ب) بلى . فأَقرّوا بالربوبية ، قال الله جلّ ذكره للملائكة اشهدوا ، قالوا : شهدنا بإقراركم لئلا تقولوا أو تقولوا . وقد روى مجاهد عن ابن عمر أن النبي عليه السلام قال : أخذَ ربُّك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم كما يؤخذ بالمشط من الرأس ، فقال لهم : ألستُ بربكم قالوا : بلى ، قالت الملائكة : شهدنا أن تقولوا ، أي : شهدنا عليكم بالإقرار بالربوبية لئلا تقولوا[1] ، فهذا يدل على التاء ، وهو الاختيار ، لصحة معناه ، ولأن الجماعة عليه[2] .

« ٦٠ » قوله : (يُلحِدون في أسمائه)[3] قرأ حمزة بفتح التاء والحاء . ومثله في النحل والسجدة[4] ، ووافقه الكسائي على ذلك في النحل خاصة ، جعلاه[5] من « لحد » إذا مال ثلاثيا ، وقرأ الباقون « يُلحدون » بضمّ الياء وكسر الحاء ، جعلوه من « ألحد » إذا مال ، وهو أكثر في الاستعمال ، فهو رباعي ، وهما لغتان ، يقال : لحد وأَلحد إذا عدل عن الاستقامة ، ودليل ضمّ الياء إجماعهم على قوله :

---

(١) رواه ابن كثير بالطريق نفسه ، انظر تفسيره ٢/٢٦٢

(٢) زاد المسير ٣/٢٨٥ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٦٤ ، ومعاني القرآن ١/٢٩٧

(٣) سيأتي ذكره في سورة النحل بأولها .

(٤) حرفاهما هما : (آ ١٠٣ ، ٤٠) .

(٥) ر : «جعلاه ثلاثيا» .

(ومَن يُرِد فيه بإلحاد) « الحج ٢٥ » ، وإجماعهم على استعمال الملحد دون اللاحد ، والإلحاد الميل عن الاستقامة ، ومنه قيل : اللحد ، لأنه إذا حُفر يُمال به إلى جانب القبر ، بخلاف الضريح الذي هو حفر في وسط القبر . والضم الاختيار، لأنه أكثر في الاستعمال ، وأبين ، وعليه أكثر القراء[1] .

« ٦١ » قوله : (ويَذَرُهُم في طُغيانهم) قرأ الحرميان وابن عامر بالنون على[2] الإخبار من[3] الله جلّ ذكره عن نفسه . وهو خروج [من][4] لفظ غيبة إلى لفظ إخبار ، كما قال : (والذين كفروا بآياتِ الله ولِقائه) « العنكبوت ٢٣ » ثم قال : (أولئك يَئِسوا مِن رَحمتي) ، ولو حمله على لفظ الغيبة قبله لقال : مِن رحمته . وقرأ الباقون بالياء حملوه على لفظ الغيبة قبله ، في قوله : (مَن يُضلِل) فذلك حسن للمشاكلة ، واتصال بعض الكلام ببعض ، وكلهم قرأ بالرفع في « يذرُهم » على القطع والاستئناف ، على معنى : ولكن نذرهم ، في قراءة من قرأ بالنون والرفع ، وهما الحرميان وابن عامر ، وعلى معنى : والله يذرهم ، في قراءة من قرأ بالياء والرفع ، وهما أبو عمرو وعاصم ، إلا حمزة والكسائي فإنهما قرآه بالجزم ، عطفاه على موضع الفاء ، التي هي جواب الشرط ، في قوله : (ومَن يُضلل اللهُ فلا هاديَ له) لأن موضعها وما بعدها جزم ، إذ هي جواب الشرط . فجعلاه كلاما متصلا بعضه ببعض ، غير منقطعٍ ممّا قبله . فالقراءتان في ذلك متقاربتان ، والاختيار ما عليه أهل الحرمين من الرفع والنون[5] .

« ٦٢ » قوله : (جَعَلا له شُركاءَ) قرأه نافع وأبو بكر بكسر الشين ، على

---

(١) زاد المسير ٢٩٣/٣ ، وتفسير غريب القرآن ١٧٥ ، وتفسير ابن كثير ٢٦٩/٢ ، وتفسير النسفي ٨٧/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٢/ب – ٤٣/أ ، والنشر ٢٦٤/٢

(٢) ب : «عن» وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) ب : «عن» ووجهه ما في : ص ، ر .

(٤) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٥) التيسير ١١٥ ، والحجة في القراءات السبع ١٤٣ ، وزاد المسير ٢٩٦/٣ ، ومعاني القرآن ٨٦/١ ، ٢٩٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٧١ ، وتفسير القرطبي ٣٣٤/٧ ، وتفسير النسفي ٨٨/٢

وزن « فِعْلا » ، وقرأ الباقون (١٣٦/أ) بضمّ الشين والمد والنصب ، على مثال « فُعَلاء » جمع شريك .

وحجة من كسر الشين أنه جعله مصدرا ، وقدّر حذف مضاف ، تقديره : جعلا له ذا شرك أو ذوي شرك ، فيرجع ذلك إلى معنى أنهم جعلوا لله شركاء ، فإن لم تُقدّر في هذه القراءة حذف مضاف ، من وسط الكلام ، قدّرْتَه في أوله على تقدير : جعلا لغيره شركا ، فإن لم يقدر حذف مضاف ألبتة آل الأمر إلى المدح ، لأنهما إذا جعلا لله شركا ، فيما آتاهما ، فقد شركاه على ما آتاهما ، فهما ممدوحان ، والمراد بالآية الذم لهما بدلالة قوله : (فتعالى اللهُ عمّا يُشركون) وما بعده فالمراد به الذم أنهما[1] جعلا لِله فيما آتاهما شركا في النعمة عليهما ، فهذا أعظم الذم .

« ٦٣ » وحجة من ضمّ الشين ومدّه أنه جعله جمع شريك ، واختار ذلك لقيام المعنى في الذم ، دون تقدير حذف مضاف ، وهو الاختيار ، لأن الأكثر عليه ، ولأنك لا تحتاج إلى تقدير حذف من الكلام[2] .

« ٦٤ » قوله : (لايَتَّبعوكم) قرأه نافع بالتخفيف ، ومثله في الشعراء : (يَتَّبِعهم الغاوون)[3] « ٢٢٤ » . وقرأهما الباقون بالتشديد ، وهما لغتان بمعنى ، حكى أبو زيد : رأيت القوم فاتبعتهم ، إذا سبقوك فأسرعت نحوهم ، وتبعتهم مثله . وقد قال : (فأتبعوهم مشرقين) « الشعراء ٦٠ » وقال : (واتَّبع هواه) « الأعراف ١٧٦ » ، وقال بعض أهل اللغة : « تبعه » مخفّفا ، إذا مضى خلفه ، ولم يدركه ، و« اتّبعه » مشددا ، إذا مضى خلفه ، فأدركه[4] .

« ٦٥ » قوله : (طائفٌ) قرأه أبو عمرو وابن كثير والكسائي بغير ألف ،

(١) ب : «انما» وتصويبه من : ص ، ر .

(٢) ر : «مضاف في الكلام» ، وانظر زاد المسير ٣٠٢/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٧٥/٢ ، وتفسير النسفي ٩٠/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٨٥/ب .

(٣) سيأتي ذكره فيها ، الفقرة «١٠» .

(٤) الحجة في القراءات السبع ١٤٤ ، وزاد المسير ٣٠٥/٣ ، وتفسير النسفي ٩١/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٣/أ .

مثل « ضيف » ، وقرأ الباقون بألف مثل « فاعل » •

وحجة من قرأ بغير ألف أنه جعله مصدر « طاف الخيال يطيف طيفا » مثل « كال يكيل » ، إذا ألم في المنام ، قال أبو عبيدة : طيف من الشيطان يلمّ به ، ويقال أيضا : « طاف الخيال يطوف » مثل « قال يقول » ، فيكون « طيف » مخفّفا من « طيّف » كـ « ميت ، ميّت » ، ودلّ [على][1] ذلك أن ابن جُبير قرأ « طيّف » بالتشديد •

« ٦٦ » وحجة من قرأه على « فاعل » أنه جعله أيضا مصدرا كالعافية والعاقبة ، و « فعل » أكثر في المصادر من فاعل ، حكى أبو زيد : طاف الرجل يطوف طوفا ، إذا أقبل وأدبر ، وأطاف يطيف إذا جعل يستدير بالقوم ويأتيهم من نواحيهم ، وطاف الخيال يطوف[2] ، إذا أَلمّ في المنام • وقيل : الطائف ما طاف به من وسوسة الشيطان ، والطيف من التّلمَم والمسّ الجنون • وقال الكسائي : الطيف اللهو ، والطائف كل ما طاف حول الإنسان ، وعن (١٣٦/ب) ابن جبير ومجاهد : الطيف الغضب ، وعن ابن عباس طائف لَمّة من الشيطان ، والاختيار طائف ، لأن عليه أكثر القراء[3] •

« ٦٧ » قوله : (يَمُدّونَهم في الغَيّ) قرأه نافع بضمّ الياء ، وكسر الميم ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، وضمّ الميم ، وهما لغتان : مدّ وأمدّ ، [ومدّ][4] أكثر بغير ألف ، يقال : مدَدت في الشر وأمددت في الخير • قال الله في الخير (إنما نُمِدُّهم به مِن مَال) « المؤمنون ٥٥ » وقال : (وأمدَدْناهم بفاكهة) « الطور ٢٢ » وقال في الشر : (ويَمُدُّهُم في طغيانهم) « البقرة ١٥ » • فهذا يدلّ على قوة الفتح في هذا الحرف ، لأنه في الشر • وحكى أبو زيد : أمددت القائد بالجند ،

---

(١) تكملة لازمة من : ص ، ر •

(٢) ب ، ر : «يطيف» ، وتصويبه من : ص •

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٤٣ ـ ١٤٤ ، وزاد المسير ٣٠٩/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٧٩/٢ ، وتفسير النسفي ٩٢/٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٢/أ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٨٦/أ •

(٤) تكملة لازمة من : ص ، ر •

وأمددت الرواة ، وأمددت القوم بمال ورجال . وفتحُ الياء الاختيار ، لِما ذكرنا أن « مددت » أكثر ، وأنــه يستعمل في الشر ، والغي هــو الشر ، ولأن الجماعة عليــه[1] .

« ٦٨ » فيها سبع ياءات إضافة :

قوله : (رَبّيَ الفواحش) « ٣٣ » أسكنها حمزة ، (إني أخاف) « ٥٩ » (من بعدي أعَجِلتُم) « ١٥٠ » فتحهما الحرميان وأبو عمــرو . (معيَ بني إسرائيل) « ١٠٥ » فتحها حفص . (إني اصطفيْتك) « ١٤٤ » فتحها أبــو عمرو وابن كثير . (آياتيَ الذين) « ١٤٦ » أسكنها حمزة وابن عامر . (عذابي أصيب) « ١٥٦ » فتحها نافع .

« ٦٩ » فيها من الزوائد ياء قوله : (ثمّ كيدون) « ١٩٥ » قرأ هشام بياء في الوصل والوقف ، وقرأ أبو عمرو بياء في الوصل خاصة ، وقد اختلف فيها عن ابن ذكوان ، والأشهر عنه الحذف في الوصل والوقف . ورُوي عنــه إثباتها في الوصل خاصة ، وبالحذف في الحالين قرأتُ له[2] .

---

(١) زاد المسير ٣/٣١٠ ، والنشر ٢/٢٦٥ .

(٢) ص : «له ، كمل النصف الأول بحمد الله ، يتلوه في الثاني سورة الأنفــال على بركة الله ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم» انظر التبصرة ٧٣/أ، التيسير ١١٥ ، والنشر ٢/٢٦٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٣/أ .

سورة(١) الأنفال
مدنية ، وهي سبعون آية وست(٢) في المدني ، وخمس في الكوفي

« ١ » قوله : (مُردِفين) قرأه نافع بفتح الدال ، وقرأ الباقون بالكسر .

وحجة من فتح أنه بناه على ما لم يسمّ فاعله ، لأن الناس الذين قاتلوا يوم بَدْر أُردفوا بألف من الملائكة ، أي : أُنزلوا إليهم لمعونتهم على الكفار . ف « مُردَفين » بفتح الدال نعت ل « ألف » ، وقيل : هو حال من الضمير المنصوب في « ممدكم » ، أي : ممدكم في حال إردافكم ب « ألف » من الملائكة.

« ٢ » وحجة من كسر الدال أنه بناه على ما سُمي فاعله ، فجعله صفة ل « ألف » أي : بألف من الملائكة مردفين لكم ، يأتون لنصركم بعدكم . حكى الأخفش : بنو [فلان](٣) يردفوننا ، أي : يأتون بعدنا ، فيكون المعنى : فاستجاب لكم ربكم أني مُمدّكم بألف من الملائكة جائين بعد استغاثتكم ربكم . وقيل : إن معناه : بألف من الملائكة مردفين غيرهم خلفهم لنصركم . فالمفعول محذوف . وحكى أبو عبيدة : (١٣٧/أ) إن « ردفني وأردفني » واحد . وكسر الدال أحب إليّ ، لأنه قد يكون بمعنى الفتح ، ولأن عليه أكثر القراء(٤) .

« ٣ » قوله : (إذ يُغشِّيكم النّعاسَ) قرأه نافع بضمّ الياء والتخفيف ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء والتخفيف ، وبألف بعد الشين . وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الغين ، والتشديد من غير ألف . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع « النعاس » ، وقرأ بالنصب الباقون(٥) .

وحجة من قرأ بألف ورفع « النعاس » أنه أضاف الفعل إلى « النعاس »

---

(١) ص : «بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، سورة» .

(٢) ص : «ست وسبعون» .

(٣) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٤) التبصرة ٧٣/أ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر ٢/٢٦٥ ، والحجة في القراءات السبع ١٤٥ ، وزاد المسير ٣/٣٢٦ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٩٠ ، وتفسير غريب القرآن ١٧٧ ، وتفسير النسفي ٢/٩٦ ، وكتاب سيبويه ٢/٤٩٥ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٨٦/ب .

(٥) ص : «الباقون بالنصب» .

فرفعه به ، ودليله قوله (أمَنَةً نُعاساً يَغشى) « آل عمران ١٥٤ » في قراءة من قرأه بالياء أو التاء ، فأضاف الفعل إلى « النعاس » أو إلى « الأمنة » ، والأمنة هي النعاس . فأخبر أن النعاس هو الذي يغشى القوم .

« ٤ » وحجة من ضمّ الياء وخفّف أو شدّد أنه أضاف الفعل إلى الله ، لتقدُّم ذكره في قوله : (وما النَّصرُ إلا مِن عند الله) « ١٠ » فنصب « النعاس » لتعدّي الفعل إليه ، وقوّى ذلك أن بعده : (ويُنَزِّلُ عليكم) فأضاف الفعل إلى الله جلّ ذكره ، وكذلك الإغشاء يضاف إلى الله ، ليتشاكل الكلام ، والتشديد والتخفيف لغتان بمعنى ، قال الله جلّ ذكره : (فأغشَيْناهم) « يس ٩ » وقال : (فغشّاها ما غشّى) « النجم ٥٤ » وقال : (كأنما أُغشيت وجوههم) « يونس ٢٧ » والاختيار ضمّ[1] الياء والتشديد ، ونصب « النعاس » ، لأن بعده (أمنةً منه) ، فالهاء لله ، وهو الذي يغشيهم النعاس ، ولأن الأكثر عليه[2] .

« ٥ » قوله : (موهِنُ) قرأ الحرميان وأبو عمرو بالتشديد ، وخفّف الباقون وكلّهم نوّن ونصب « كيدا » ، إلا حفصا فإنه أضاف « موهن » إلى « كيد » فخفضه .

وحجة من خفّف أنه جعله اسم فاعل من « أوهن فلانٌ الشيء » إذا أضعفه ، يقال وهن الشيء وأوهنته كـ « خرج وأخرجته » . فأما تنوينه فهو الأصل في اسم الفاعل ، إذا أريد به الاستقبال أو الحال ، فنوّنه على أصله ونصب به « الكيد » .

« ٦ » وحجة من شدّد أنه جعله اسم فاعل من « وهّنتُ الشيء » مثل « أوهنته » فـ « فعّلتُ وأفعلتُ » أخَوان ، إلا أن في التشديد معنى التكرير . فهو توهين بعد توهين .

« ٧ » وحجة من أضاف أنه أراد التخفيف ، فحذف التنوين وأضاف استخفافا ، على أصل اسم الفاعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال ، وقد جاء القرآن بالإضافة وبغير الإضافة ، قال الله جلّ ذكره : (هَدْياً بالِغَ الكعبة) « المائدة

(١) ب : «بضم» ورجحت ما في : ص ، ر .

(٢) زاد المسير ٣/٣٢٧، وتفسير ابن كثير ٢/٢٩١ ، وتفسير النسفي ٢/٢٩٧، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٣/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٢/أ

٩٥ » ، (ولا تَقولنّ لِشيءٍ إنيّ فاعل ذلك غداً) « الكهف ٢٣ » ، وتركُ التنوين أخفّ وأكثر في القرآن [والكلام][١] ، وإثباته هو الأصل ، والاختيار أن يُقرأ بالتشديد لِما فيه من المبالغة وأن يُقرأ بالتنوين لأن الأكثر عليه ، ولأنه (١٣٧/ب) الأَصل[٢] .

« ٨ » قوله : (وأَنّ الله مَعَ المؤمنين) قرأ نافع وابن عامر وحفص بفتح الهمزة ، ردّوه على ماقبله ، ففتح على تقدير اللام ، و « أن الله » في موضع نصب بحذف لام الجر منها ، والتقدير : ولن تغني عنكم فئتكم شيئا ولو كثرت ، ولأن الله مع المؤمنين ، أي : ولأن الله مع المؤمنين لن تغني عنكم فئتكم شيئا ولو كثرت ، أي : مَن كان الله في نصره لن تغلبه فئة وإن كثرت ، فارتباط بعض الكلام ببعض حسن ، وبالفتح يرتبطُ ذلك وينتظمُ . وقرأ الباقون بكسر «أن» على الابتداء والاستئناف ، وفيه معنى التوكيد لنصرة الله للمؤمنين ، لأن « أن » إنما تكسر في الابتداء لتوكيد ما بعدها من الخبر . فقولك : إن زيدا منطلق آكد في كونه وحدوثه من قولك : زيدٌ منطلق ، لأن « إن » المكسورة تصلح لجواب القسم ، والقسم يُؤكِد ما يأتي بعده من المقسم عليه ، ويُقوي كسر « إن » في هذا أن في قراءة ابن مسعود بغير واو ، وهذا لاتكون فيه « إن » إلا مكسورة مستأنفة ، إذ ليس قبلها حرف عطف ، ينظمها مع ما قبلها ، وقد تقدّم ذكر « ليميز »[٣] .

« ٩ » قوله : (بالعُدوةِ) و « بالعُدوة » قرأه ابن كثير وأبو عمرو ، بكسر العين فيهما ، وضمّهما الباقون ، وهما لغتان ، والكسر عند الأخفش أشهر. وقال أحمد بن يَحيى : الضم أكثر اللغتين ، وهو الاختيار ، لأن أكثر القراءعليه[٤] .

---

(١) تكملة موضحة من : ص ، ر .

(٢) التبصرة ٧٣/ب ، وتفسير الطبري ٤٤٩/١٣ ، ومعاني القرآن ٣٥٥/١ ، وزاد المسير ٣٣٤/٣ ، وتفسير النسفي ٩٨/٢ ، وكتاب سيبويه ٥٤١/١

(٣) ب : «ليس» وتصويبه من : ص ، ر . وانظر إيضاح الوقف والابتداء٦٨٢، ومعاني القرآن ٤٠٧/١ ، وتفسير الطبري ٤٥٦/١٣ ، والحجة في القراءات السبع١٤٦، وزاد المسير ٣٣٦/٣ ، وتفسير القرطبي ٣٨٧/٧ ، وتفسير النسفي ٩٩/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٨٧/ب .

(٤) التيسير ١١٦ ، وزاد المسير ٣٦١/٣ ، وتفسير غريب القرآن٧١٩ ، ←

« ١٠ » قوله : (مَن حَيَّ عن بَيِّنة) قرأه نافع وأبو بكر والبَزّي بياءين ظاهرتين ، وقرأ الباقون بياء واحدة مشددة مفتوحة .

وحجة من قرأ بياءين أنه أتى بالفعل على أصله ، واستثقل الإدغام والتشديد في الياء وأيضا[١] فإنه شبَّهها بياء « يحيى » التي لا يحسن فيها الإدغام في حال[٢] نصب ولا رفع ، وإنما أَشْبَهَتْها لأنها قد تتغير بالسكون ، إذا اتصل بها المضمر المرفوع ، كما تتغير ياء « يحيى » في النصب ولا تُدغم فيها ، لأن تغيرها عارض . وقد ذكر[٣] سيبويه « أحييا ، وأحيية» بالإظهار ، وقد قالوا : اعيياء ، فلم يدغموا ، وإن كانت حركة اللام لا تتغير ، كذلك لم يدغموا في « حي » لأن حركة اللام[٤] قد تتغير مع المضمر .

« ١١ » وحجة من أدغم أن الياء الأولى من « حي » يلزمها الكسر ، كما يلزم عين « عضَضت وشمَمت » ، فصارت بلزوم الحركة لها كغيرها من حروف السلامة ، فصارت كالصحيح في نحو : « شمّ وعضّ » ، أجرى هذا مجراه فأدغم إذ صارت الياء الأولى بالحركة في حكم الصحيح ، فإذا لزمت الحركة لام الفعل جاز[٥] الإدغام ، وإذا لم تلزم الحركة لم يحسن الإدغام ، نحو : (أن يحيي الموتى) « الأحقاف ٣٣ » فهذا لا يحسن فيه الإدغام (١٣٨/أ) لأن حركة الياء الثانية غير لازمة . وهي[٦] تنتقل بالإعراب إلى السكون ، فلمّا لم تلزم الحركة لم يُعتدّ بها ، فصارت الياء الثانية كأنها ساكنة ، والساكن لا يدغم فيه ، إنما يُدغم في المتحرك ، فلم يجز الإدغام فيما حركته ليست بلازمة ، كما لم يجز فيه في حال الرفع ، لئلا يلتقي ساكنان . وإنما حسُن الإظهار في « حي » ، وإن[٧] كانت حركته لازمة ،

← وتفسير النسفي ١٠٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٣/ب-٤٤/أ . والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٢/ب .

(١) ب : «بينها» وتصويبه من : ص ، ر .

(٢) ب : «في حال في» وصوب من : ص،ر.

(٣) ص ، ر : «حكى» .

(٤) قوله : «لاتتغير كذلك ... اللام» سقط من : ر ، بسبب انتقال النظر .

(٥) ب : «كان» ووجهه ما في : ص ، ر .

(٦) ب : «وهو» وصوابه ما في : ص ، ر .

(٧) ب : «فإن» ووجهه ما في : ص ، ر .

لأنها قد تتغير ، إذا اتصل بها مضمر مرفوع وتسكن ، فشابهت في تغيرها « أن يحيي الموتى » الذي لا يحسُن فيه الإدغام ، لأن حركته غير لازمة ، فصارت[١] كالساكن ، ولا يُدغم في ساكن ، وقد أجاز[٢] الفراء[٣] إدغام « أن يحيي الموتى » في حال النصب لتحرك الياء ، ولا اختلاف في منع الإدغام في حال الرفع[٤] .

« ١٢ » قوله : (ولو تَرى إذ يَتوفى) قرأه ابن عامر بتاءين ، على تأنيث لفظ الملائكة ، وقرأ الباقون بياء وتاء على التذكير ، لأنه قد فرّق بين الفعل والفاعل ، ولأن تأنيث الملائكة غير حقيقي . وهو في الحجة مثل : (فنادتْه الملائكة) « آل عمران ٣٩ » و (ناداهُ) « النازعات ١٦ »[٥] .

« ١٣ » قوله : (لا يَحسبن الذين كفروا) قرأ حفص وابن عامر وحمزة بالياء ، على لفظ الغيبة ، لتقدّم ذكر الذين كفروا ولقوله : (فهم لا يؤمنون) « ٥٥ » ، وقوله : (مِنهم ثمّ يَنقضون عهدَهم) ، وقوله : (وهم لا يَتقون) « ٥٦ » وقوله : (لعلّهم يَذّكّرون) « ٥٧ » وقوله : (إليهم على سواء) « ٥٨ » فردّ « يحسبن » في الغيبة على هذه الألفاظ المتكررة[٦] بلفظ الغيبة ، وهم الفاعلون ، والمفعول الأول لـ « يحسبن » مضمر ، و « سبقوا » المفعول الثاني ، والتقدير : ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا . ويجوز أن يضمر مع « سبقوا » « أن » ، فتسدّ[٧] مسدّ المفعولين ، والتقدير : ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم أنْ سَبقوا . فهو مثل : (أَحسِب الناسُ أن يُتركوا)« العنكبوت

---

(١) ب : «وصارت» والوجه بالفاء كما في : ص ، ر .
(٢) ب : «اجازوا» .
(٣) ب ، ص : «القراء» ، وتوجيهه من : ر .
(٤) زاد المسير ٣/٣٦٢ ، والتيسير ١١٦ ، وتفسير النسفي ٢/١٠٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٤/أ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٨٨/أ .
(٥) راجع سورة آل عمران ، الفقرة «٢٣ ـ ٢٥» ، وانظر زاد المسير ٣/٣٦٨ ، والنشر ٢/٢٦٧ ، وكتاب سيبويه ٢/٤٦٧
(٦) ب : «المذكورة» والوجه ما في : ص ، ر .
(٧) ب ، ص : «فسد» ورجحت ما في : ر .

٢ «في سدّ» أن «مسدّ» المفعولين . ويجوز أن يكون الفاعل لِمن قرأ بالياء النبي عليه السلام ، فتستوي القراءة بالياء وبالتاء . والتقدير : ولا يحسبن [محمدٌ][١] الذين كفروا سبقوا . وقرأ الباقون بالتاء ، على الخطاب للنبي عليه السلام ، و«الذين كفروا» و «سبقوا» مفعولان لـ «يحسب» وهو الاختيار ، لظهور معناه ، ولأن الجماعة عليه ، وقد تقدّم ذكر فتح السين وكسرها[٢] .

« ١٤ » قوله : (إنهم لايُعجزون) قرأ ابن عامر بفتح الهمزة ، على إضمار اللام وحذفها ، أي : سبقوا لأنهم لا يعجزون . والمعنى : لايحسبن الكفار أنفسهم فاتوا ، لأنهم لا يعجزون ، أي لايفوتون . فـ «أن» في موضع نصب لحذف اللام ، أو في موضع خفض على إعمال اللام ، لكثرة حذفها مع «أن» وهو مروي عن الخليل والكسائي . وقرأ الباقون بكسر «إن» على الاستئناف والقطع (١٣٨/ب) مِمّا قبله ، وهو الاختيار ، لِما فيه من معنى التأكيد ، ولأن الجماعة عليه[٣] .

« ١٥ » قوله : (وإن جَنحوا للسَّلْم) قرأه أبو بكر بكسر السين . وفتحها الباقون ، وهما لغتان في الصلح . وقد ذُكر هذا في سورة البقرة بأشبع من هذا[٤] .

« ١٦ » قوله : (وإن لم يكنْ مِّنكم مِائة) في موضعين، قرأ الكوفيون وأبو عمرو الأول بالياء ، ذَكّروا لفظ الفعل للتفريق بين المؤنث وفعله بـ «منكم» ، ولأن المخاطبين مُذكَّرون ، فردّوه على المعنى ، فذكّروا كما قال : «يغلبوا» ، ولم يقل «يغلبن» ، وهذا ضدّ قوله : (فله عشْرُ أمثالها) «الأنعام ١٦٠» فأنث العدد ، والأمثال مُذكَّر . وكان حقه «عشرة أمثالها» ، فإنما أَنَّثَ لأن «الأمثال»

---

(١) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٢) راجع سورة البقرة ، الفقرة «١٩٦» ، وانظر التيسير ١١٧ ، وزاد المسير ٣٧٣/٣ ، وتفسير النسفي ١٠٩/٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٣/١ .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٤٧ ، وزاد المسير ٣٧٤/٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٨٩/١ .

(٤) راجعه هناك ، الفقرة «١٢٦» .

في المعنى هي الحسنات ، فحَمَلَ التأنيث على معنى الأمثال ، لا على لفظها ، وكذلك هذا حُمِلَ على التذكير ، على معنى المائة ، لا على لفظها . وقرأ الكوفيون « يكن » الثاني بالياء ، على الردّ على معنى المائة ، ولأنه قد فرّق بـ « منكم » ، وقرأهما الباقون بالتاء ، حملوه على تأنيث لفظ المائة ، وفرّق أبو عمرو بين الأول والثاني ، فقرأ الأول بالياء ، حملاً على معنى المائة ، وقرأ الثاني بالتاء ، حملاً على لفظ المائة ، واختار في الثاني التأنيث لقوله : (صابِرةٌ) « ٦٦ » ، فأكّد لفظ التأنيث بتأنيث الصفة ، فقوِيَ لفظُ التأنيث فيه[1] بخلاف الأول ، فاختار فيه التاء ، والقراءة بتأنيث الفعل [فيهما][2] لتأنيث لفظ المائة أحب إليّ ، لأن عليه أهل الحرمين وابن عامر[3] .

« ١٧ » قوله : (أنّ فيكم ضَعْفا) قرأ عاصم وحمزة « ضعفا » بفتح الضاد . وضمّها الباقون ، وهما لغتان مصدران بمعنى ، والفعل « ضعفا » كالفَقْر والفُقْر مصدران لـ « فَقُر »[4] .

« ١٨ » قوله : (أن يكون له أسرى) قرأه أبو عمرو بالتاء ، لتأنيث لفظ « الأسرى » ، ألا ترى أنّ فيه ألف التأنيث ، وقرأ الباقون بالياء ، على التذكير ، حملوه على تذكير معنى « الأسرى » ، لأن المراد به الرجال . وأيضا فقد فرّق بين المؤنث وفعله بقوله « له » ، وقَوّى التذكير فيه أنك[5] لا تُخبر عن « الأسرى » بلفظ التأنيث لو قلنا « الأسرى يفتن » لم يجز ، لأن المراد بهم المذكرون ، فكان التذكير أَولى به ، وهو الاختيار لذلك ، ولأن الجماعة على الياء[6] .

---

(١) قوله : «بتأنيث الصفة ... فيه» سقط من : ص .
(٢) تكملة لازمة من : ص ، ر .
(٣) الحجة في القراءات السبع ١٤٨ ، وزاد المسير ٣٧٨/٣ ، وتفسير النسفي ١١١/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٤/ب .
(٤) كتاب سيبويه ٢٦٦/٢ ، وأدب الكاتب ٤٢٤ ، وزاد المسير ٣٧٨/٣ – ٣٧٩
(٥) ر : «فيه ايضا لانك» .
(٦) ص : «عليه بالياء» ، انظر التبصرة ٧٣/ب – ٧٤/أ ، وزاد المسير ٣٨٠/٣

« ١٩ » قوله : (الأسرى إن يَعلم) قرأه أبو عمرو « الأساري » على وزن « فعالى » شبّهه بـ « كسالى » ، كما قالوا « كَسلى » في الجمع على التشبيه بـ « أسرى » ، فكل واحد مُشبّه بالآخر ، محمول عليه ، وإنما اشتبها لأن معنى هذا متقارب ، وذلك أن « الكسل » أمر يدخل على الإنسان بغير شهوته ، كذلك « الأسر » يدخل عليه بغير شهوته . فلمّا اتفقا في المعنى امتزجا في الجمع فحُمِل كل على الآخر في بابه ، فباب « أسير » ان يُجمع على « أسرى » ، كجريح وجرحى ، وباب « كسلان » أن يجمع على « كسالى » كسَكران وسُكارى ، فحمل « أسير » على باب « كسلان » فجمع على (١٣٩/أ) « أساري » ، وحمل « كسلان » على باب « أسير » فجمع على « كسلى » . وقد خرج أيضا « أسير » عن بابه ، فجمع على « أسراء » لمشابهته في اللفظ « ظريفا وظُرفاء »، وكذلك قالوا « قتلى » على التشبيه بلفظ « ظريف » . وقد قال الأخفش : الأسرى الذين لم يدخلوا في وثاق ، والأسارى الذين دخلوا في الوثاق . وقرأ الباقون « أسرى » على « فعلى » ، وهو أصل باب « أسير » أن يجمع على « فعلى » كقتيل وقتلى وجريح وجرحى وصريع وصرعى ، وذلك أن « فعيلا » إذا كان بمعنى « مفعول » [فبابه في الجمع فعلاء ، وقد أدخلوا في فعلاء ما ليس بمعنى مفعول][1] على التشبيه في اللفظ والمعنى ، قالوا : مريض ومرضى ، وميت وموتى ، وهالِك وهَلكى ، وذلك أنها أشبهَتْ في اللفظ قولك : أسير وجريح وقتيل ، لأنها كلها على وزن فعيل ، وأشبهَتْها في المعنى لأنها كلها عِلل ابتُلوا بها وهم كارهون [لها][2] . وقد أجمعوا على « أسرى » في قوله : (أن يكون له أَسرى) وهو الاختيار ، لأنه الأصل في جمع « أسير » ، ولأن عليه الجماعة[3] .

---

(١) تكملة لازمة من : ر .
(٢) تكملة موضحة من : ص ، ر .
(٣) ص : «الجماعة عليه» ، وانظر التبصرة ٧٤/أ ، وتفسير النسفي ٢ / ١١٢ .

« ٢٠ » قوله : (مِن وَلايتِهِم) قرأه حمزة بكسر الواو ، ووافقه الكسائي على الكسر في الكهف[١] ، وقرأهما الباقون بالفتح .

وحجة من كسر أنه جعله من « وليت الشيء » إذا توليته ، يقال : هو وَلي، بَيِّن الولاية ، فهو مصدر من « الولي » . وكذلك المراد به في هـذه السورة ، ويقال : هو مولى ، بَيِّن الوَلاية ، بالفتح ، فالفتح في الكهف أحسن ، لأنه في معنى المولى ، ويحسُن أن يكون بمعنى الولي ، لأن الله مولى المؤمنين ووليهم . وعلى ذلك قرأ حمزة والكسائي في الكهف بالكسر .

« ٢١ » وحجة من قرأ بالفتح أنه جعله مصدرا لمَولى ، يقال : هو مولى بَيِّن الوَلاية وهو وَلي بَيِّن الوَلاية، بالفتح أيضا ، إذا كان الولي بمعنى المولى. فالولي يكون بمعنى المولى . كما يكون المولى بمعني الوَلي . قال الله جلّ ذكره : (ذلك بأنّ الله مولى الذين آمنوا وأنّ الكافرين لا مَولى لهُم) « محمد ١١ » . والوَلاية في هذه السورة تحتمل أن تكون من ولاية الدين ، فيكون الفتح أولى به ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه[٢] .

« ٢٢ » فيها ياءا[٣] إضافة [قولـه][٤] : (إني أرى) ، (إني أخاف) فتحهما الحرميان وأبو عمرو ، وليس فيها زائدة[٥] .

---

(١) حرفها هو : (آ ٤٤) ، وسيأتي ذكره فيها ، الفقرة «٢٢ ، ٢٣» .
(٢) زاد المسير ٣/٣٨٥ ، وتفسير ابن كثير ٢/٣٢٩ ، وتفسير النسفي ٢/١١٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٩٠/أ .
(٣) ب ، ر : «ياءان» ، ص : «ياء» فصوبته .
(٤) تكملة موضحة من : ص ، ر .
(٥) التبصرة ٧٤/أ ، والتيسير ١١٧ ، والنشر ٢/٢٦٧ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٤/ب .

سـورة التوبـة
مدنيّة، وهي مائة وثلاثون آية في المدني وتسع وعشرون ومائة في الكوفي

« ١ » قوله : (أئِمة) حيث وقع، قرأ الكوفيون وابن عامر بهمزتين محققتين . وقرأ الباقون بهمزة، وبعدها ياء مكسورة كسرة[١] خفيفة .

وحجة من حقّق الهمزتين أنه شبهها بهمزة (١٣٩/ب) الاستفهام الداخلة على همزة أخرى في قولك : « أئذا، أئفكا »، فالهمزة المفتوحة الزائدة، التي للاستفهام، دخلت على همزة « إذا »، وعلى همزة « إفك » التي هي فاء الفعل، كذلك الهمزة المفتوحة الزائدة في « أئمة »، دخلت على همزة « إمام » التي هي فاء الفعل[٢]، فلمّا اشتبها في الزيادة حقّقا، وكان الأصل في « أئمة » ألا يحقق همزته الثانية، لأن اصلها السكون، لأنه جمع « إمام » على « أفعله »، كحمار أحمرة ومن شأن العرب ألا يجتمع[٣] مثلان متحركان إلا ويدغمون الأول في الثاني، إلا أن يكون الثاني للإلحاق، فلا يُدغم، أو يكون الاسم على « فَعَل » فلا يُدغم، فالذي هو للإلحاق نحو : مَهْدَد ومَرْدَد، فهذا لايُدغم، لئلاينقص عمّا هو ملحق به، لأنه ملحق بـ « جَعْفر » . ولا إدغام في « جَعْفر » . وكذلك يجب أن يكون ما أُلحق به، والذي هو على « فَعَل » نحو : شَرَر وطَلَل، فأصل « أئمة » أأْممة، ثم وجب الإدغام في المثلين، وهما الميمان، فألقيت كسرة الميم الأولى على الهمزة الساكنة، التي هي فاء الفعل، وهي في الأصل همزة « إمام »، إلا أنها تغيّرت في الجمع إلى السكون، لأن فاء الفعل في الجمع ساكنة، كالحاء من « أحمرة »، فلمّا أُلقيت الكسرة على الهمزة الساكنة انكسرت، فصار لفظها كلفظ « أئذا »، فحُملت في التحقيق محمَل « أئذا » وليست مثلها، لأن كسرة الهمزة الثانية في « أئذا » أصلية، وكسرة[٤] الهمزة الثانية من « أئمة » عارضة،

---

(١) ب : «وكسرة» وتصويبه من : ص، ر .
(٢) قوله : «كذلك الهمزة .. الفعل» سقط من : ص، بسبب انتقال النظر .
(٣) ب : «تجمع» وتصويبه من : ص، ر .
(٤) وله : «الهمزة ... وكسرة» سقط من : ص، بسبب انتقال النظر .

إذ أصلها السكون ، ومن الأصول ، في كلام العرب على ما قدّمنا ، أنه لا يُجمع بين همزتين في التحقيق ، إذا كانت الثانية ساكنة . وقد فعل ذلك في « أئمة » لأن الثانية ، وإن انكسرت ، فأصلُها السكون ، فقد جمع بين تحقيق الهمزتين ، والثانية أصلها السكون ، فهو خارج عن الأصول ، محمول على شبه لفظه بلفظ « أئذا وأئفكا » . ولهذه العلة وجب أن تكون الهمزة المكسورة ، في قراءة من خفّف ، ياء خفيفة الكسرة ، ولأن باب الساكنة في التخفيف البدل ، فجرت على أصلها في البدل بخلاف « أئذا وأئفكا » ، لأن كسرة الهمزة ، في ذلك ، أصلية ، فجرت في التخفيف على أصل تخفيف المكسورة ، التي قبلها متحرك بينَ بينَ ، وقد تقدّم ذكر هذه الأصول[1] فالقراءة بالتحقيق[2] في « أئمة » فيه من الضعف ما ذكرته لك .

« ٢ » وحجة من أبدل من الهمزة المكسورة ياء خفيفة الكسرة ، ولم يحقّق الهمزتين ، أنه لمّا كان يستبعد التحقيق في الهمزتين اللتين أصلهما[3] الحركة ،ويخفّف الثانية استثقالا لتحقيقهما ، فإذا وقعت همزتان [محققتان][4] لا أصل للثانية في الحركة ، كان ذلك عنده أبعد من التحقيق ، إذ لا يوجد في كلام العرب همزتان محققتان ، والثانية ساكنة ، هذا أمر قد ترَك استعمالَه العربُ والقراء ، (١٤٠/أ) وعلة ذلك أن الهمزتين في « أئمة » كلمة لايُقدّر فيها أن الثانية من الهمزتين ، دخلت عليها الأولى ، فصارت ككلمتين[5] مثل ما يقدّر في « أئذا وأأنذرتهم » ،لأن الأولى دخلت على الثانية ، فصارت الهمزتان كأنهما من كلمتين ، فحسُن التحقيق [فيهما][6] كما يحسن في الهمزتين من كلمتين ، وقد مضى ذكر هذا في علل تحقيق الهمز وتخفيفه ، فوجب أن لايحقق الثانية في « أئمة » ، لأن أصلها السكون . ولمّا وجب تخفيفها خُفّفت على ما يجب للساكنة من التخفيف وهو البدل ، فأبدل منها ياء مكسورة ، لأنها مكسورة ، كما يبدل منها ألف لو كانت ساكنة ، وعلى ذلك

(١) راجع «باب علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين» .
(٢) ب : «بالتخفيف» وتصويبه من : ص ، ر .
(٣) ب ، ص : «أصلها» وتصويبه من : ر .
(٤) تكملة لازمة من : ص ، ر .
(٥) ب ، ص : «كلمتين» ورجحت ما في : ر .
(٦) تكملة موضحة من : ر .

جرى : أأدم وأأتى وأأمن ، وشبهه . وقد مضى الكلام على هذا(١) .

« ٣ » قوله : (لا أَيمانَ لهم) قرأه ابن عامر بكسر الهمزة ، جعله مصدر « أمنته » من الأمان ، أي : لا يؤمنون [في](٢) أنفسهم ، وقيل معناه : لا يوفون لأحد بأمان يعقدونه له ، ويبعد في المعنى أن يكون من الإيمان ، الذي هو التصديق ، لأنه قد وصفهم بالكفر قبله ، فتبعد صفتهم بنفي الإيمان عنهم ، لأنه معنى قد ذكر إذ(٣) أضاف الكفر إليهم ، فاستعماله بمعنى آخر أولى ، ليفيد الكلام فائدتين ، ودلّ على أنه من الأمان قوله عنهم : (لا يَرقبون في مؤمنٍ إلا ولا ذِمّة) « ١٠ » أي : لايفون لأحد بعهد ، ولا يحفظون ذِمام أَحد . وقرأ الباقون بفتح الهمزة ، جعلوه جمع « يمين » ، ودلّ على ذلك قوله قبل ذلك : (إلا الّذين عاهدْتّم) « ٧ » والمعاهدة بالأيمان تكونُ ، ودلّ على ذلك قوله : (ألا تُقاتِلون قوما نَكثوا أيمانَهم) « ١٣ »والفتح الاختيار(٤)، لأن المعنى عليه، ولأن الجماعةعليه(٥).

« ٤ » قوله : (أن يَعمُروا مساجدَ الله) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتوحيد ، وجّهاه إلى المسجد الحرام ، بدلالة قوله : (وعِمارةَ المسجدِ الحرام) « ١٩ » . وقرأ الباقون بالجمع، على العموم ، لمنع المشركين من عِمارة المسجد الحرام وغيره ، ودلّ على ذلك قوله : (إنّما يَعمُر مساجدَ اللهِ) « ١٨ » وهو الاختيار(٦).

« ٥ » قوله : (وعَشيرتُكمْ) قرأه أبو بكر بالجمع ، لأن لكل واحد من المخاطبين عشيرة ، فجمَعَ لكثرة عشائرهم ، وقرأه الباقون بالتوحيد ، لأن العشيرة واقعة على الجمع ، فاستغنى بذلك لخِفّته ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه . وقد حكى الأخفش أن العرب لا تجمع عشريرة إلا [على](٧) عشائر ، ولا تُجمع

(١) التبصرة ٧٤/أ ، والنشر ٣٧٣/١ ، والحجة في القراءات السبع ١٤٩ ، وزاد المسير ٤٠٤/٣ ، وتفسير النسفي ١١٨/٢، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٩١/أ .
(٢) تكملة لازمة من : ص ، ر .
(٣) ب ، ص : «اذا» وتوجيهه من : ر .
(٤) ر : «هو الاختيار» .
(٥) تفسير ابن كثير ٣٣٩/٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٣/ب .
(٦) التيسير ١١٨ ، وزاد المسير ٤٠٧/٣ ، وتفسير ابن كثير ٣٤٠/٢ ،وتفسير النسفي ١١٩/٢
(٧) تكملة لازمة من : ص

بالألف والتاء سماعا ، والقياس لايمنع من جمعها بألف وتاء[١] .

« ٦ » قوله : (عُزَيرٌ ابنُ) قرأه عاصم والكسائي « عزير » بالتنوين جعلاه مبتدأ و « ابنا » خبره ، فثبت التنوين فيه (١٤٠/ب) ، وقرأ الباقون بغير تنوين في « عزير » ، جعلوا « عزيرا » مبتدأ و « ابنا » صفة له ، فحُذف التنوين فيه لكثرة الاستعمال ، ولأن الصفة والموصوف كاسم واحد ، ويجوز أن يكون حذف التنوين لسكونه ، وسكون الباء من « ابن » وإثبات التنوين ، مع كون « ابن » صفة ، لا يحسن ، لأنه[٢] مرفوض غير مستعمل ، وهو الأصل ، إذا جعلت « ابنا » خبرا أثبتَ ألف الوصل في الخط في « ابن » ، فإذا[٣] جعلتَه صفة لم تثبت الألف في الخط في « ابن » ، و « عزير » على هذا مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : عزير بن الله نبيُّنا ، أو صاحبنا ، ويجوز أن يكون « عزير » ، مع حذف التنوين ، خبر ابتداء محذوف، تقديره : صاحبنا عزير ، ونبينا عزير ، فإذا قدّرت حذف التنوين ، لالتقاء الساكنين ، جاز أن يكون « عزير » مبتدأ و « ابن » خبره ، كالقراءة الأولى ، وجاز حذفه التنوين لالتقاء الساكنين ، لأنه مُشَبَّه بحروف اللين ، ألا ترى أن النون قد حُذفت في « لم يكُ » ، كما حذفت الألف في « لم أبَل »[٤] ، وتبدل الألف من التنوين، والاختيار حذف التنوين ، لأنه يجمع الوجهين ، وعليه أكثر القراء . واختار أبو عبيد التنوين على الصرف ، لأنه أعجمي خفيف كـ « نوح ولوط » ، وتعقّب عليه ابن قتيبة[٥] ، واختار ترك التنوين ، لأنه أعجمي على أربعة أحرف ، وليس هو عنده تصغيرا ، إنما أتى في كلام العجم على هيئة التصغير ، وليس بتصغير ، والقول فيه

---

(١) زاد المسير ٤١٢/٣ ، وتفسير النسفي ١٢١/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٥/أ .

(٢) ب : «كأنه» وتوجيهه من : ص ، ر .

(٣) ب ، ر : «واذا» وبالفاء وجهه كما في : ص .

(٤) ب : «ألم أبد» ووجهه ما في : ص ، ر .

(٥) هو عبد الله بن مسلم أبو محمد ، صاحب فنون من علوم اللغة والقرآن ، له تآليف شتى ، أخذ عن السجستاني وعنه ابنُ درستويه (ت٢٧٠ هـ) ، ترجم في أنباه الرواة ١٣٤/٢ ، ومراتب النحويين ٨٤

ما قدّمنا من العلّة(١) .

« ٧ » قوله : (يُضاهِئون) قرأه عاصم بهمزة مضمومة ، وكسر الهاء ، وقرأ الباقون بضمّ الهاء ، من غير همز ، وهو معتلّ اللام ، كقولك : «قاضون»(٢). وهما لغتان : يقال ضاهَيْت وضاهَأت . وترك الهمز أكثر ، وهو الاختيار ، والمضاهاة المشابهة(٣) .

« ٨ » قوله : (النَّسيءُ) قرأه ورش بتشديد الياء ، من غير همز ، وذلك أنه خفّف الهمزة على ما يجب من الأصول المذكورة ، فلمّا أراد تخفيفها وجد قبلها ياء زائدة ، كياء « هنيئا » لأن قولك « نسيء » وزنه « فعيل » كـ « هني » . فأبدل من الهمزة ياء ، وأدغم فيها الياء التي قبلها ، كقولك في تخفيف « خطيئة » « خطّية » ، وقرأ الباقون بالهمز على الأصل ، لأنه « فعيل » من « أنسأته الدَّيْن » أي أخّرته عنه ، فمعناه(٤) أنهم أخّروا حُرمة شهر حرام ، جعلوا ذلك في شهر ليس بحرام ليبيحوا لأنفسهم القتال والغارات في الشهر الحرام . وقد كان ذلك محرما في الشهر الحرام وغيره ، ولكن كانت حرمة الشهر الحرام في ذلك أعظم، والذنب فيه أكبر منه في غيره . و« النسيء » مصدر كالنذير والنكير ، والهمز فيه هو الاختيار ، لكون الجماعة عليه ، ولأنه (١٤١/أ) الأصل . وقد رُوِيَ عن ورش الهمز أيضا ، ولم أقرأ به(٥) .

« ٩ » قوله : (يُضَلُّ بهِ الذينَ كفروا) قرأه حفص وحمزة والكسائي

---

(١) الحجة في القراءات السبع ١٥٠ ، وزاد المسير ٤٢٣/٣ ، وتفسير النسفي ١٢٣/٢ ، والنشر ٢٦٩/٢ ، وكتاب سيبويه ٣٣٠/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٩٢/ب .

(٢) ب : «ضاهون» وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) زاد المسير ٤٢٤/٣ ، وتفسير غريب القرآن ١٨٤ ، وتفسير ابن كثير ٢ / ٣٤٨

(٤) ب : «معناه» وبالفاء أرجح كما في : ص ، ر .

(٥) زاد المسير ٤٣٥/٣ ، وتفسير ابن كثير ٣٥٦/٢ ، وتفسير النسفي ١٢٥/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٨٦

بضمّ الياء ، وفتح الضاد ، على ما لم يُسمّ فاعله ، على معنى أن كبراءهم يحملونهم على تأخير حرمة الشهر الحرام ، فيضلونهم بذلك . وقرأ الباقون بفتح الياء ، وكسر الضاد ، أضافوا الفعل إلى الكفار ، لأنهم هم الضالون في أنفسهم بذلك التأخير ، لأنهم يُحِلّون ما حرّم الله من الشهور[1] .

« ١٠ » قوله : (أن تُقبَل مِنهم نفقاتُهم) قرأه حمزة والكسائي بالياء ، على التذكير ، لأن النفقات تأنيثها غير حقيقي ، ولأنه قد فرّق بينها وبين الفعل بـ « منهم » ، ولأن النفقات أموال ، فكأنه قال : إن يقبل منهم أموالهم ، فحمل على المعنى فذكّر . وقرأ الباقون بالتاء ، لتأنيث النفقات ، إذ قد أَسند الفعل إليها ، وهو الاختيار ، لأنه ظاهر اللفظ ، ولأن عليه الجماعة[2] .

« ١١ » قوله : (قل أُذُنُ خيرٍ لَّكم) قرأه نافع بإسكان الذال ، حيث وقع ، على التخفيف ، لاجتماع ضمتين لازمتين كـ«طُنْب وطُنُب وعُنُق وعُنْق » . وقرأ الباقون بالضم على الأصل ، وحسّن ذلك لقلة حروف الكلمة ، وهو الاختيار ، لأن عليه الجماعة[3] ولأنه الأصل[4] .

« ١٢ » قوله : (ورَحمةٌ لّلذين) قرأ حمزة « ورحمةٍ » بالخفض ، وقرأ الباقون بالرفع .

وحجة من رفع أنه عطفه على « أذن » ، فالمعنى : قُل محمدٌ[5] أذن خير لكم ورحمة ، أي : هو رحمة ، أي : هو مستمع خير وهو رحمة ، فجعل النبي الرحمة ، لكثرة وقوعها به ، وعلى يديه كما قال تعالى ذكره : (وما أرسلناك إلا رحمةً لِّلعالمين) « الأنبياء ١٠٧ » ويجوز أن يكون الرفع على إضمار مضاف

(١) ص : «الشهر» ، انظر التبصرة ٧٤/ب ، والحجة في القراءات السبع ١٥١، وزاد المسير ٤٣٦/٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٥/أ ـ ب .
(٢) ص ، ر : «الجماعة عليه» ، انظر زاد المسير ٤٥١/٣ ، وتفسير النسفي ١٣٠/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥٤/ب .
(٣) ص ، ر : «الجماعة عليه» .
(٤) زاد المسير ٤٦١/٣
(٥) ص ، ر : «يا محمد» .

محذوف ، تقديره : قل هو أذن خير لكم ، وهو ذو رحمة .

« ١٣ » وحجة من قرأ بالخفض أنه عطفه على «خير » ، أي : هو أذن خير وأذن رحمة ، لأن الخير هو الرحمة ، والرحمة هي الخير ، وجاز أن نخبر عن الخير والرحمة بالاستماع ، وإن كانا لا تستمعان ، لأن المعنى مفهوم أن المراد به المخبر عنه ، وهو النبي عليه السلام ، ولا يحسن عطف « رحمة » على المؤمنين ، لأنه يصير المعنى : ويؤمن لرحمة[1] ، إلا أن يجعل الرحمة القرآن ، وتكون اللام زائدة ، فيصير التقدير : ويؤمن رحمة ، أي يصدق رحمة ، أي القرآن ، أي يصدق القرآن[2] .

« ١٤ » قوله : (إن نَّعفُ عن طائفةٍ مّنكم نُعذّب طائفة) قرأ عاصم « نعف » بنون مفتوحة ، وضم الفاء ، « نعذب » بنون مضمومة ، وكسر الذال ، « طائفة » [الثانية][3] بالنصب . وقرأ الباقون « يعف » بياء مضمومة ، وفتح الفاء ، « تُعذب » بتاء مضمومة ، وفتح الذال ، « طائفة » بالرفع .

وحجة (١٤١/ب) من قرأ بالنون أنه أسند الفعلين إلى الإخبار عن الله جلّ ذكره ، يخبر تعالى ذكره عن نفسه بذلك ، ففي « نعف » ضمير يرجع إلى الله جلّ ذكره ، وكذلك في « نعذب » ، ونصب « طائفة » بوقوع العذاب عليها .

« ١٥ » وحجة من قرأ بالياء والتاء أنه حمل الفعلين على ما لم يسمّ فاعله . فـ « عن طائفة » في موضع رفع مفعول ما لم يسمّ فاعله ، لأن « عفا » لا يتعدّى إلا بحرف جر ، ويجوز أن تضمر المصدر وتقيمه مقام الفاعل ، و « طائفة » مفعول ما لم يسمّ فاعله لـ « تعذب » ، والتاء جيء بها لتأنيث الطائفة ، إذ قد أُسند الفعل إليها ، فقامت مقام الفاعل ، والاختيار ما عليه الجماعة من الياء والتاء ، ورفع

(١) ب : «الرحمة» وتصويبه من : ص ، ر .
(٢) الحجة في القراءات السبع ١٥٢ ، وتفسير النسفي ١٣٣/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٥/ب – ٤٦/أ .
(٣) تكملة موضحة من : ص ، ر .

« طائفة »[١] .

« ١٦ » قوله : (دائِرةُ السَّوء) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بضم السين ، ومثله في الفتح[٢] ، وقرأ الباقون بالفتح فيهما .

وحجة من ضمّ السين أنه جعل « السوء » يُراد بها الهزيمة والشر والبلاء ، فتقديره : عليهم دائرة الشر والهزيمة والبلاء والضرر ، يقال : هو رجل سُوء وسَوء، أي : رجل شر ، وجند هزيمة .

« ١٧ » وحجة من فتح السين أن « السَوء » بالفتح الرداءة[٣] والفساد . والمعنى : عليهم دائرة الفساد ، وأكثر ما يقال : هو رجل سَوء ، بالفتح ، ويبعد الضم ، وقد أجمعوا على قوله : (ظَنَّ السَّوءِ) « الفتح ٦ » بالفتح ، وأكثر العرب على فتح السين في [قولهم][٤] : هو رجل سَوء ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه[٥] .

« ١٨ » قوله : (قُربَةٌ لَّهم) « ٩٩ » قرأ ورش بضمّ الراء ، وأسكن الباقون ، والضم هو الأصل ، والإسكان للتخفيف كما يخفف في : كُتْب ورُسْل .

« ١٩ » قوله : (تَحتَهَا) قرأ ابن كثير بزيادة « من » وذلك في رأس المائة الآية ، وكذلك هي في مصحف أهل مكة . وقرأ الباقون بغير « من » ، وكذلك هي في جميع المصاحف ، غير مصحف أهل مكة[٦] .

« ٢٠ » قوله : (إنّ صلاتَك سَكَنٌ) قرأ حفص وحمزة والكسائي بالتوحيد ، وفتح التاء . وقرأ الباقون بالجمع ، وكسر التاء .

وحجة من وَحّد أن « الصلاة » بمعنى الدعاء ، والدعاء صنف واحد ،

---

(١) التيسير ١١٨ ـ ١١٩ ، والنشر ٢/٢٦٩ ـ ٢٧٠ ، وزاد المسير ٣/٤٦٥ ، وتفسير النسفي ٢/١٣٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٦/أ .

(٢) حرفها هو (آ ٦) ، وسيأتي فيها ، الفقرة «١» .

(٣) ص ، ر : «بمعنى الرداءة» .

(٤) تكملة موضحة من : ص ، ر .

(٥) التيسير ١١٩ ، والنشر ٢/٢٧٠ ، وزاد المسير ٣/٤٨٨ ، وتفسير النسفي ٢/١٤٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٦/ب .

(٦) زاد المسير ٣/٤٩١ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١٧/ب ، والمصاحف ٤٧ .

وهي[١] مصدر ، والمصدر يقع للقليل والكثير بلفظه . وقد أجمعوا على التوحيد في قوله : (وما كان صلاتهم عندَ البيت) « الأنفال ٣٥ » ومثله الاختلاف والحجة في هود في قوله : (أَصلواتُك) « ٨٧ » ومثله في الحجة في قوله : (على صَلواتِهم) في المؤمنين « ٩ »[٢] إلا أن حمزة والكسائي قرآه بالتوحيد ، فخرج عنهما حفص إلى الجمع[٣] .

« ٢١ » وحجة من جمع أنه قدّر أن الدعاء تختلف أجناسه وأنواعه ، فجمع المصدر لذلك ، كما قال : (إنّ أنكرَ الأصوات) « لقمان ١٩ »[٤] .

« ٢٢ » قوله : (مُرْجَونَ) قرأه نافع وحفص وحمزة والكسائي بغير همز ، وهمز الباقون ، وكذلك : (تُرجِي) في الأحزاب « ٥١ » (١٤٢/أ) .

وحجة من لم يهمز أنه جعله من « أرجيت الأمر » [يعني][٥] أَخَّرته ، وهي لغة قريش والأنصار ، وأصله « مرجيون » ، فلمّا انضمت الياء وانفتح ماقبلها قلبت ألفا ، وبعدها واو ساكنة ، فحُذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقيت فتحة الجيم ، تدلّ على الألف المحذوفة ، فهو مثل قوله تعالى : (وأنتم الأعلون) « آل عمران ١٣٩ » اعتلالهما واحد ، وقد يجوز أن يكون أصله الهمز ، لكن سُهّلت الهمزة ، فأُبدل منها ياء مضمومة ، ثم أُعلّ على ما ذكرنا ، والأول أحسن وأقوى .

« ٢٣ » وحجة من همز أنها لغة تميم وسُفلى قَيْس ، ومعناه التأخير مثل الأولى[٦] وقد قال المبرّد : إن من لم يهمز جعله من « رجا يرجو » ، وهو قول شاذ ، ومثله الحجة في همز : (تُرجي مَن تشاء) ، وتَرْكِ هَمْزِه[٧] .

---

(١) ص : «أصناف وهي» ، ب ، ر : «وهو» ورجّحت التأنيث كما في : ص .
(٢) ستأتيان كلا في سورته ، الفقرة «٢٤» وبأول الأخرى .
(٣) قوله : «ومثله في الاختلاف ... الجمع» سقط من : ص .
(٤) زاد المسير ٤٩٦/٣ ، وتفسير ابن كثير ٣٨٦/٢ ، وتفسير النسفي ١٤٤/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٩١
(٥) تكملة موضحة من : ر .
(٦) ب : «الآن» وتصويبه من : ر .
(٧) قوله : «قوله مرجون قرأه ... وترك همزه» سقط من : ص ، وانظر زاد المسير ٤٩٧/٣ ، وتفسير غريب القرآن ١٩٢

« ٢٤ » قوله : (والذين اتّخَذوا) قرأ نافع وابن عامر « الذين » بغير واو ، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام ، جعلوه مستأنفا ، وأضمروا الخبر ، أو جعلوه[1] خبرا ، وأضمروا المبتدأ ، ولا يحسن أن يكون « الذين » في هذه القراءة بدلا من « وآخرين » لأن « آخرين » تُرجى لهم التوبة • و « الذين اتخذوا » لاترجى لهم توبة لقوله : (لا يزال بُنيانهم) إلى قوله (إلى أن تَقطَّعَ قُلوبهم) « ١١٠ » • فالقراءتان مختلفتان في المعنى • وقرأ الباقون بالـواو لأنها كذلك في مصاحفهم ، فهو معطوف على قوله : (ومِنهم مَّن عاهَدَ الله) « ٧٥ » أي : « منهم من عاهد الله ، ومنهم من يَلمزُكَ ، ومنهم الذين يؤذون النبي ، ومنهم آخرون مرجون ، ومنهم الذين اتخذوا مسجدا »[2] •

« ٢٥ » قوله : (أفَمَن أَسّس بُنيانَه) ،(خيرٌ أمّ مَّن أسّس بُنيانه) قرأهما نافع وابن عامر بضم الهمزة ، وكسر السين الأولى ، ورفع « البنيان » على على ما لم يسمّ فاعله ، فأضاف الفعل إلى « البنيان » ، فارتفع به • وقد أجمعوا على الضم في قوله : (لمَسجِدٌ أُسّس على التّقوى) « ١٠٨ » فأضاف الفعل إلى المسجد ، ففي « أسس » ضمير والمسجد هو البنيان بعينه ، فلذلك حسُن رفع البنيان • وقرأ الباقون بفتح الهمزة والسين ونصب البنيـان ، أضافوا الفعل إلى « مَن » في قوله : (أفمَن ، وخيرٌ أمّ منّ) ففي الفعلين ضمير « من » ، وهو صاحب البنيان • ويقوّي ذلك أنـه قـد أضيف « البنيان » إلى ضمير ، وهو الهاء في « بنيانه » ، وهو صاحب « البنيان » ، فكما أضيف « البنيان » إلى « من » كذلك يجب أن يضاف الفعل إليه • و « البنيان » مصدر كالغفران ، وهو بمعنى المبني ، كالخلق الذي هو بمعنى المخلوق • ويجوز أن يكون « البنيان » جمـع

---

(١) ب : «وجعلوه» وتصويبه من : ص ، ر .

(٢) التبصرة ٧٥/أ ، والنشر ٢٧١/٢ ، والحجة في القراءات السبع ١٥٤ ، وزاد المسير ٤٩٨/٣ ، والمصاحف ٤٣ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١٧/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٩٩/أ .

بنيانــه كثمرة وثمر(١) .

« ٢٦ » قوله : (على شَفا جُرُفٍ) قرأه أبــو بكر وابن عامر وحمزة بإسكان الراء تخفيفاً كـ « قرْية » . وقرأ الباقون بالضم على الأصل،و « الجرف » ماتجَرَّف من الوادي في السيل ، وهو مثل،وقد ذكرنا إمالة « هار »(٢) (١٤٢/ب) ونحوه ، وأصل « هار » « هاور » ثم قُلب ، فصارت الواو في موضع الراء ، وانقلبت ياء ، إذ ليس(٣) في كلام العرب اسم آخره واو قبلهــا متحرك ، فأذهبهــا التنوين مثل « غازوداع » ، ويدل على أنه من الواو قولهم : تهــور البناء إذا تساقط . وقد قالوا : تهير . وحكى الأخفش : هِرت تَهار كـ « خِفت تخاف » ، وكثير من العرب يُجري « هار » على الحذف مجرى السالم ، فيرفعه في موضع الرفع وينصبه في موضــع النصب بخلاف « قاض وغــاز » ، ومنهم من يجــريه مجرى « قاض وغاز » مخفوضاً في الرفع والخفض ، مفتوحا في النصب منوناً . وفي الحديث : « حتى تَهوَّرَ الليل »(٤) .

« ٢٧ » قوله :(إلا أن تقطَّع قُلوبُهم) قرأه حفص وابن عامر وحمزة بفتح التــاء ، وقرأ الباقون بضم التــاء .

وحجة من قرأ بفتح التاء أنه جعله فعلا لـ « القلوب » ، فرفعها به ، لأنهــا هي المتقطعة بالبلاء ، فهو محمول على معنى « تبلى قلوبهم فتتقطع » ، وبنى الفعل

---

(١) ب : «كتمرة وتمر» ، ر : «بنيانة كثيرة» ورجحت ما في : ص . وانظر الحجة في القراءات السبع١٥٣ ، وزاد المسير ٥٠١/٣

(٢) راجع «باب أقسام العلل» .

(٣) ب : «وليس» ورجحت ما في : ص ، ر .

(٤) قوله : «منونا وفي ... الليل» سقط من : ر ، وعن ابن الاعرابي : مضى هير من الليل أي أقل من نصفه انظر اللسان «هير» ، وصحيح مسلم «كتاب المساجد» «باب استحباب القنوت» ، وانظر ما تقدّم أيضا في الحجة في القراءات السبع ١٥٣ ، وزاد المسير ٥٠٢/٣ ، وتفسير غريب القرآن ١٩٢ ، وتفسير النسفي ١٤٦/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٩٩/١ .

على « تنفعل » ، لكن حذف إحدى التاءين لاجتماع المثلين بحركة واحدة ، وماضيه « تقطعت » فهي « تتقطع » •

« ٢٨ » وحجة من ضمّ التاء أنه بنى الفعل للمفعول ، فرفـع « القلوب » لمقامهـا مقام الفاعل ، والفعل في الأصل مضاف إلى المُقطِع لها المُبلِي لها ، فلمّا حذف من اللفظ ولم يسم قامت « القلوب » مقامه ، فارتفعت بالفعل ، فالمعنى : إلا أن تُقطَّع قلوبهم بالموت والبلاء • وفي حرف أبيّ « حتى الممات » • و « البنيان » مصدر في معنى المبني ، على ماذكرنا ، وماضي الفعل في هذه القراءة « قطع » ، تقول : قطعت القلوب فهي تقطع • وقد ذكرنا (فيَقتُلون ويُقتَلون) « ١١١ » في آل عمران وعلته[1] •

« ٢٩ » قـوله : (أوَلا يَرون) قرأ حمزة بالتاء ، على المخاطبة مـن الله للمؤمنـين ، والتنبيه لهم على مايعرِض للمنافقين من الفِتن ، وهم لا يزدجرون بها عن نفاقهم • وقرأ الباقون بالياء على[2] الإخبار عن المنافقين لتقدّم ذكرهم ، وفي الكلام معنى التوبيخ لهم ، والتقريع على تماديهم على نفاقهم مع مايرون من الفتن والمحن في أنفسهم ، فلا[3] يتوبون مـن نفاقهـم ، ويكون « يرى »[مِن][4] رؤية[5] العين أو من رؤية القلب ، وتسدّ « أن » مسد المفعولين ، وكونه [مِن][4] رؤية العين أحسن ، لأنه علم لا يدخله ريب ، فذلك أقوى عليهم في الحجة ، والياء الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، ولأن رؤيتهم لِما يحلّ بهم أعظم في الحجة عليهم

---

(١) راجع سورة آل عمران ، الفقرة «٩٤» ، وسورة الانعام ، الفقرة «٧٩» ، وانظر ايضا التيسير ١٢٠ ، وزاد المسير ٥٠٣/٣ ، وتفسير النسفي ١٤٧/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٦/ب ـ ٤٧/أ •

(٢) ب : «عن» وتصويبه من : ص ، ر •

(٣) ص ، ر : «ثم لا» •

(٤) تكملة لازمة من : ص ، ر •

(٥) ب : «برؤية» •

من رؤية غيرهم لِما يحلّ بهم[١] .

« ٣٠ » قوله : (كادَ يَزيغ) قرأه حفص وحمزة بالياء ، على تذكير الجمع ، كما قال : (وقال نِسوة) « يوسف ٣٠ » وفي « كاد » إضمار الحديث ، فارتفعت « القلوب » بـ « يزيغ »[٢] ، ولأجل هذا الإضمار (١٤٣/أ) جاز أن يلي « يزيغ » كاد ، كأن ذلك المضمر حالٌ بينهما ، وصارت « يزيغ قلوب » خبر « كاد » ، ويجوز أن ترتفع « القلوب » بـ « كاد » ، ويقدّر في « يزيغ » التأخير ، والتقدير : من بعد ما كادت قلوب فريق منهم تزيغ ، وهذا التقدير في قراءة من قرأ بالتاء يحسُن ، وهم الباقون من القراء غير حمزة وحفص ، لتأخير الفعل به بعد المؤنث ، وجاز تقديم « تزيغ » إلى « كاد » كما جاز تقديم خبر كان في قولك : كان قائماً زيد ، لكن التقديم مع الفعل فيه قبح ، لو قلت : كان يقوم زيد . على أن تجعل « يقوم » خبر كان ، و « زيد » اسمها قبح ، لأن الفعل يقوى فيعمل في الاسم بعده ، فإنما يحسُن هذا على أن تضمر[٣] في « كان » الحديث أو الخبر ، وتكون الجملة من الفعل والفاعل خبر كان ، وقد اختُلف في نحو هذا في قوله تعالى (وأنه كان يقولُ سَفيهُنا) « الجن ٤ » فقيل : إن في كان اسمها ، أي : كان الحديث أو الأمر أو الخبر يقول سفهينا . فالجملة من الفعل والفاعل على الخبر . وقيل : بل « سفيهنا » اسم كان ، و « يقول » خبر مقدّم على الاسم ، وفيه بعد .

وحجة من قرأ بالتاء أنه أنّث لتأنيث الجماعة كما قال : (قالت الأعرابُ) « الحجرات ١٤ » . والكلام على « كاد وتزيغ » مثلما تقدّم ، وهو الاختيار ،

---

(١) زاد المسير ٥١٩/٣ ، وتفسير ابن كثير ٤٠٣/٢ ، وتفسير النسفي ١٥١/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٧/أ .
(٢) ب : «وتزيغ» ، ص : «لزيغ» وتصويبه من : ر .
(٣) ب ، ص : «تضم» وتصويبه من : ر .

لأن الجماعــة عليه[١] .

« ٣١ » فيها ياءا إضافة قوله : (معيَ أبدا) « ٨٣ » أسكنها أبــو بكر وحمزة والكسائي[٢] .

قوله : (معيَ عدوّا) « ٨٣ » فتحها حفص . ليس فيها ياء محذوفة[٣] .

★ ★ ★

(١) الحجة في القراءات السبع ١٥٤ ، وزاد المســير ٣/٥١٢ ، وتفسير النسفي ٢/١٤٩ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٩٩/ب .

(٢) ص : «الكسائي وابن عامر» وهو غلط .

(٣) التبصرة ٧٥/أ ، والتيسير ١٢٠ ، والنشر ٢/٢٧١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٧/أ .

سورة يونس عليه السلام

مكية، وهي مائة آية وتسع آيات في المدني والكوفي

قد ذكرنا الإمالة في « الر والمر » وعلة ذلك، وتقدم ذكر « الساحر » وذكر [إمالة] « أدراك »[1] ونحو ذلك[2].

« ١ » قوله : « ضِياءً » قرأه قنبل بهمزتين، بينهما ألف، حيث وقع، وقرأ الباقون بياء قبل الألف.

وحجة من قرأ بهمزتين أن « ضياء » جمع ضوء كسوط وسياط [فالياء][3] منقلبة من واو، لانكسار ماقبلها، ويجوز أن تكون مصدراً لـ « ضاء »، لكنه في الوجهين قلبت عين الفعل، وهو الياء المنقلبة إلى موضع لام الفعل، وهو الهمزة، وردت الهمزة في موضع الياء، فلمّا تطرفت الياء بعد ألف زائدة قلبت همزة، كما فعل في « دعاء وسقاء » فصارت همزة قبل الألف، وهي الأصلية التي هي لام الفعل من « ضوء » وهمزة بعد الألف، وهي المنقلبة عن الياء، المنقلبة عن واو، ولو

---

(١) ص : «وذكرنا إمالة ادراك» ورجحت التكملة من : ر .

(٢) راجع «فصل في امالة فواتح السور»، الفقرة «١»، وسورة المائدة الفقرة «٤٣»، «ومعرفة أصل الألف»، الفقرة «٣» .

(٣) تكملة لازمة من : ص، ر .

قلتَ : إن الهمزة انقلبت عن واو ، لأن الياء لمّا تأخرت وزالت عنها الكسرة ، التي قبلها ، رجعت إلى أصلها (١٤٣/ب) وهـو الواو ، فقُلبت همزة كـ « دعـاء » لجـاز ذلك .

« ٢ » وحجة من لم يهمز ، وترك الياء قبل الألف ، على حالها أنه أتى بالاسم على أصله ولم يقلب من حروفه شيئاً في موضع شيء ، والياء بدل من واو « ضوء »، لانكسار ما قبلها ، وكونه مصدرا في هذه القراءة أحسن ، لأن المصدر يبعد فيه القلب والتغيير . إنما حقّه أن يجري على فعله في الاعتلال ، وفعله غيرُ مقلوب ، ويجوز أن يكون جمعا غير مقلوب أتى على أصله ، وكون « ضياء » جمع « ضوء » في قراءة مَن همَز همزتين [أحسن][1] لأن الجمع يحسُن فيه القلب ويكثر ، كـ « قسا » والاختيار تركُ القلب والتغيير ، وتركُ الهمز في موضع الياء ، لأن عليه الجماعة وهو الأصل[2] .

« ٣ » قوله : (يُفصّل الآياتِ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص بالياء على لفظ الغائب ، ردّوه على قوله : (ما خلق اللهُ ذلك) ، وعلى قوله : (هـو الذي جعلَ الشمس) ، وعلى قوله : (إنّ ربكم اللهُ) « ٣ » ، وعلى قوله : (ذلكم الله ربُكم) ، وعلى قوله : (وعْدَ اللهِ) « ٤ » كله بلفظ الغيبة ، على الإخبار عن الله جلّ ذكـره ، وقرأ الباقون « نفصل » بالنـون ، على لفظ

(١) تكملة لازمة من : ص ، ر .
(٢) قوله : «وهو الاصل» سقط من : ر ، انظر التبصرة ٧٥/ب ، والتيسير ١٢٠ ، والنشر ٢٧١/٢ ، والحجة في القـراءات السبع ١٥٥ ، وزاد المسـير ٨/٤ ، وتفسير النسفي ١٥٣/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ٤٧/ب ،والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٥/أ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١٠٠/ب .

الإخبار عن الله جلّ ذكره عن نفسه بفعله[١] ، وهو يرجع إلى القراءة بالياء في المعنى ودليله [٢] قوله تعالى : (تلك آياتُ اللهِ نتلوها عليك) « البقرة ٢٥٢ » وهو إجماع ، ويقوّيه أن قبله (أوحينا) « ٢ » على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه ، وهو الاختيار ، لأن الأكثر عليه[٣] .

« ٤ » قوله : (ولا أدراكُم به) قرأ قنبل بغير ألف قبل الهمزة . وقرأ الباقون بألف .

وحجة من قرأ بألف أنه عطفه على مايتلوه ، فأتى بالفعل رباعياً على معنى : ولو شاء الله ما أعلَمَكُم به ، فعطف نفيا على نفي .

« ٥ » وحجة من قرأ بغير ألف أنه على تأويل تسهيل همزة « أدراكم » بين الهمزة المفتوحة والألف ، لأنها مفتوحة بعد ألف ، فقربت من الساكن وقبلها ألف ساكنة ، فحُذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم رُدّت الهمزة المسهلة إلى أصلها ، وهو التحقيق ، وهذا قول ضعيف ، لا أصل له في العلل[٤] ، فيكون المعنى على هذا كالمعنى في القراءة الأخرى ، عطف نفي ، والأحسن أن تكون هذه القراءة على تقدير أن اللام في « ولا أدراكم » جواب « لو » المضمرة ، لأن التقدير ، لو شاء الله ما تلوته عليكم ، ولو شاء الله لأدراكم به . أي : لأعلمكم به قبل إتياني إليكم . فيكون المعنى على هذا أن الثاني غير نفي ، والاختيار إثبات الألف ، لثباتها في المصحف ، ولأن الجماعة على إثباتها في اللفظ ، وليشترك المعطوف فيما دخل فيه المعطوف عليه

(١) قوله : «وقرأ الباقون ... بفعله» سقط من : ص .

(٢) ب : «وذلك» وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) التيسير ١٢١ ، والحجة في القراءات السبع ١٥٤ ، وزاد المسير ٤/٩ ، وتفسير القرطبي ٣١١/٨ ، وتفسير النسفي ١٥٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٧/أ .

(٤) ب : «الفعل» وتصويبه من : ص ، ر .

من النفي[١] .

« ٦ » قوله : (عمّا يُشرِكون) قرأ حمزة والكسائي بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء ، ومثله موضعان في النحل وموضع في الروم[٢] .

وحجة من قرأ بالتاء في يونس (١٤٤/أ) أنه ردّه على ماقبله من لفظ الخطاب في قوله : (أتُنبّئون الله) فحمل آخر الكلام على أوله في الخطاب .

وحجة من قرأ بالياء أنه حمله على معنى : أن الله جلّ ذكره نزّه نفسه عما يشركون فقال : (سبحانه وتعالى عمّا يُشركون) فردّ « يشركون » على الهاء في « سبحانه » ، ويجوز[٣] أن يكون على الأمر لنبيه صلى الله عليه وسلم أن يقول : سبحانه وتعالى[٤] عمّا يشركون ، وهو الاختيار لصحة معناه ولأن الجماعة عليه[٥] .

« ٧ » قوله : (لقَضى إليهم) قرأه ابن عامر بفتح القاف والصاد ، ونصب « أجلهم » على الإخبار عن الله جلّ ذكره ، ورده على قوله : (ولو يُعجّل اللهُ للناس) فجاء الفعل مضافاً إلى الله فيهما جميعاً ، ونصب « أجلهم » بوقوع القضاء عليهم[٦] وتطابق الكلام بإضافة الفعل إلى الله فيهما جميعاً ، ودليله قوله : (ثمّ قضى أجلاً) « الأنعام ٢ » فأضاف القضاء إلى الله جلّ ذكره ، وهو إجماع ، وقرأ الباقون بضم القاف ، وكسر الضاد ، وفتح الياء ، على ردّ الفعل وهو إجماع ، وقرأ فاعله ، فرفعوا به « أجلهم » أقاموه مقام الفاعل ، ولولا الجماعة لكانت القراءة الأولى أولى بالاتباع ، لصحة معناها[٧] .

---

(١) زاد المسير ١٥/٤ ، وتفسير ابن كثير ٤١٠/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٩٤ ، والنشر ٢٧٢/٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٥/أ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١٠١/ب .

(٢) هذه الأحرف على ترتيبها هي (آ ١ ، ٣ ، ٣٣) وسيأتي ذكر كل في سورته ، الفقرة «٢٥ ، ٩» .

(٣) ص : «يشركون على الثاني ويجوز» .

(٤) قوله : «فقال سبحانه وتعالى ... وتعالى» سقط من : ر ، بسبب انتقال النظر .

(٥) تفسير النسفي ١٥٧/٢

(٦) ب ، ص : «عليه» وتصويبه من : ر .

(٧) زاد المسير ١٢/٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٧/أ-ب .

« ٨ » قوله[1] : (هو الذي يُسَيِّرُكُم) قرأه ابن عامر بالنون والشين ، من النشور ، فالمعنى : هـو الذي يبثُّكُم ويُفرقكم في البر والبحـر ، كما قال : (فانتَشِروا في الأرض) « الجمعة ١٠ » وقال : (وبثَّ فيها مِن كلِّ دابة) « البقرة ١٦٤ » وقال : (وبثَّ منهما رجالاً كثيراً ونساء) « النساء ١ » والبث التفريق والنشر ، وقرأ الباقون بالياء والسين من التسيير وهو السَّير وهو المشي كما قال : (قُل سيروا في الأرض) « النمل ٦٩ » أي : امشوا فيها . وقـد قال : (فَامْشوا في مناكِبها) « الملك ١٥ » وهو الاختيار ، للإجماع عليه[2] .

« ٩ » قوله : (متاعَ الحياةِ الدُّنيا) قرأه حفص بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفـع .

وحجة من نصب أنه أعمل فيه البغي على أنه مفعول له ، أي : إنما بغيكم على أنفسكم من أجل متاع [الحياة][3] الدنيا ، أي : يبغي بعضكم على بعض لأجل متاع الحياة الدنيا ، ف « على » متعلقة ب « البغي » في صلتـه ، وخبر البغي محذوف تقديره : إنما بغيُ بعضكم [على بعض][3] لأجل طلب الدنيا مذموم أو مكروه ، ونحوه ، ويجوز نصب « متاع » على تقدير : يمتعون متاع الحيـاة الدنيا ، ويكون « على أنفسكم » خبرا ل « البغي » غير داخل في صلة البغي ، ويجوز أن تنصب « متاع الحياة » بإضمار فعل دلّ عليه الكلام ، والتقدير : يبغون متاع الحياة الدنيا ، ودلّ « بغيُكم » على « تبغون » المحذوف .

« ١٠ » وحجة من رفعه أنه جعـله خبرا ل « بغيكم » ، و « على » متعلقة بالبغي ، وتقديره : إنما بغي بعضكم على بعض متاع الحياة الدنيا ، ويجوز أن ترفع « متاعا » على إضمار مبتدأ وتجعل « على أنفسكم » خبرا ل « بغيكم » على تقدير : إنما بغيكم راجع وبالُه عليكم ، أي : بغي بعضكم على بعض عائد

(١) تقدّمت هذه الفقرة عن المتقدمة في «ب» فجعلتها حيث هي كما في : ص،ر.

(٢) قوله : «للإجماع عليه» سقط من : ص ، وقوله : «أي امشوا .. عليه» سقط من : ر ، وانظر زاد المسير ١٩/٤ ، وتفسير ابن كثير ٤١٢/٢ ، وتفسير ١٥٨/٢

(٣) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(١٤٤/ب) على « أنفسكم » هو متاع الحياة الدنيا ، وذلك متاع ، والرفع الاختيار ، لصحته في الإعراب ، ولأن الجماعة عليه[1] .

« ١١ » قوله : (قِطَعاً مِّن الليل) قرأه ابن كثير والكسائي بإسكان الطاء ، وفتحها الباقون .

وحجة من فتح أنه جعله جمع « قِطْعة » كـ « دِمْنة ودِمَن » ، ففيه معنى المبالغة في سواد وجوه الكفار ، ويكون « مظلماً » حالا من « الليل » ، ولا يكون حالا من « القطع » ، ولا من الضمير في الليل ، لأن ذلك جمع و « مظلماً » واحد .

« ١٢ » وحجة من أسكن أنه أجراه على التوحيد ، على أنه بعض الليل ، فيكون « مظلما » صفة لـ « قطع » ، أو حالا من الضمير في « من الليل »[2] .

« ١٣ » قوله : (هنالِكَ تَبلو) قرأه حمزة والكسائي بتاءين ، جعلاه من « التلاوة » منهم لأعمالهم ، وهي القراءة لها من كتاب أعمالهم ، فهم يقرؤونها يوم القيامة ، دليله قوله : (فأولئك يقرؤون كتابَهم) « الإسراء ٧١ » وقوله : (اقرأ كتابَكَ) « الإسراء ١٤ » وقوله : (ما لهذا الكتاب لايُغادر صغيرةً ولا كبيرةً إلا أحصاها) « الكهف ٤٩ » ويجوز أن يكون « تتلو » من « تبع يتبع » ، فيكون المعنى : هنالك تتبع كل نفس ما أسلَفَت من عمل . وقرأ الباقون « تبلو » بالباء من « الابتداء » ، وهو الاختيار ، أي : هنالك تختبر كل نفس ما أسلفت لها من عمل ، أي : تَطّلِع عليه لتُجزى به ، وقد تقدّمت الحجة في

---

(١) تفسير مشكل إعراب القرآن ١٠٢/أ ـ ب ، ومعاني القرآن ٤٦١/١ ، وتفسير الطبري ٥٤/١٥ ، والحجة في القراءات السبع ١٥٦ ، وزاد المسير ٢٠/٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٧/ب ـ ٤٨/أ ، وتفسير النسفي ١٥٩/٢ .

(٢) تفسير مشكل إعراب القرآن ١٠٣/ب ، وزاد المسير ٢٦/٤ ، وتفسير غريب القرآن ١٩٦ ، وتفسير النسفي ١٦١/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٨/أ .

« كلمات » والاختلاف فيها في الأنعام[١] .

« ١٤» قوله : (أمَّن لا يَهِدِّي) قرأ ابن كثير وابن عامر وورش بفتح الياء والهاء ، وتشديد الدال ، وكذلك قرأ أبو عمرو وقالون ، غير أنهما اختلسا فتحة الهاء ، وقرأ حمزة والكسائي بفتح الياء ، وإسكان الهاء والتخفيف . وقرأ حفص بفتح الياء ، وكسر الهاء ، والتشديد ، وكذلك قرأ أبو بكر ، غير أنه كسر الياء مع كسر الهاء .

وحجة من شدّده أنه بناه على « اهتدى يهتدي » ، ثم ادغم التاء في الدال ، بعد أن ألقى حركتها على الهاء ، ففتحها ، وفي هذه القراءة مبالغة في ذم الكفار وآلهتهم أنها لا تهتدي في أنفسها ، إلا أن تُهدى ، وهذه غاية النقص والضعف ، والمعنى : أفمن يهدي غيره إلى الحق أحق أن يتّبع أم من لا يَهتدي في نفسه إلا أن يُهدى ، فهي إذا كانت لاتَهتدي إلى نفع أنفسها أحرى أن لاتهدي أحداً إلى شيء . وإنما جاز أن يخبر عنها بأنها تهتدي إذا هُديت ، وهي موات ، لأنهم عبدوها فأقاموها مقام من يعقل ، فعُبِّر عنها كما يُعبر عمّن يعقل ، على مذهبهم فيها ، أي : لو كانت مِمّن يعقل لم تهتد إلا أن تُهدى ، وهي في المعنى لاتهتدي وإن هُديت ، لأنها حجارة .

« ١٥ » وحجة من أسكن الهاء وخفّف أنه بناه على « هدى يَهدي غيره » ، فالمفعول مضمر قام مقام الفاعل ، ومعنى « إلا أن يهدي » ، أي : إلا أن يُهدى فلا يهتدي .

« ١٦ » وحجة من كسر الهاء أنه لمّا أدغم الياء في الدال لم يلق حركة التاء (١٤٥/أ) على الهاء ، شبَّهَه بالحرفين المنفصلين اللذين أدغم الأول في الثاني ، ولا تُلقى حركة الأول على ماقبله ، بل تُحذف ، نحو إدغام أبي عمرو : (يَجعَل

---

(١) راجع السورة المذكورة ، الفقرة «٥٩» ، وانظر زاد المسير ٢٧/٤ ، وتفسير ابن كثير ٤١٦/٢ ، وتفسير النسفي ١٦٢/٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٥/ب

لتَّكم) « الأنفال ٢٩ » و (يقول له) « البقرة ١١٧ » وشبهه[١] ، فبقيت الهاء ساكنة ، وأول المدغم ساكن ، فكسر الهاء لالتقاء الساكنين .

« ١٧ » وحجة من كسر الياء مع كسر الهاء أنه لمّا كسر الهاء[٢] ، لالتقاء الساكنين ، على ماذكرنا ، أتبعَ حركةَ الياء الهاء ، وحركةَ الدال ، ليعمل اللسان في ثلاث كسرات عملا واحدا .

« ١٨ » وحجة مَن اختلس الحركة في الهاء أنه لمّا ألقى حركة التاء على الهاء اختلسها ، ولم يُشبعها ، إذ ليست بأصل على الهاء[٣] ، وليبيّن أنها حركة لغير الهاء ، ولم يمكنه إبقاء الهاء ساكنة لسكون أول المدغم ، فلم يكن بدّ من إلقاء حركة التاء ، فاختلسها ، لتخلص الهاء من السكون ، وليدل أنها ليست بأصل في الهاء ، فتوسّط حالة بين حالتين ، كالذي يُقرأ في الحروف الممالة بين اللفظين . فأمّا ما رُوي عن قالون وعن أبي عمرو ، من إسكان الهاء ، فهو بعيد ضعيف ، لا يجوز إلا في شِعرٍ نادر ، والمشهور عنهما الاختلاس وإخفاء الحركة ، والإخفاء مثل الاختلاس في العلة المذكورة ، والقراءة فيه على معنى « يهتدي » أحب إليّ ، لتمكن معناها ، ولأن الجماعة عليه ، ولأنه أبلغ في ذم آلهتهم ، وقد تقدّم ذكر « كلمات » في موضعين في هذه السورة[٤] ، و (يحشرهم) « ٤٥ » الثاني في هذه السورة ، وذكرنا (ولكنّ الناس) « ٤٤ » و (آلآن) في موضعين في هذه السورة « ٥١ ، ٩١ » ، كله قد مضى بحجته ، فأغنى ذلك عن إعادته[٥] .

---

(١) قوله : «اللذين ادغم .. وشبهه» سقط من : ص .
(٢) قوله : «وحجة من كسر ... الهاء» سقط من : ص .
(٣) قوله : «وحركة الدال ... الهاء» سقط من : ص .
(٤) ب : «الصورة» وتصويبه من : ص ، ر .
(٥) راجع هذه المواضع على ترتيب ذكرها سوى «كلمات» إذ تقدّمت الإشارة إليها ، سورة الأنعام ، الفقرة «٦٩» ، وسورة البقرة ، الفقرة «٥٨ ــ ٦٠» ، و«باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش» ، الفقرة «٥» ، وانظر الحرف المذكور في معاني القرآن ١/٤٦٤ ، وتفسير الطبري ١٥/٨٧ ، ٨٩ ، والتبصرة ٧٦/أ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١٠٤/أ ، وزاد المسير ٤/٣٠ ، وتفسير النسفي ٢/١٦٣ .

« ١٩ » : (مِمَّا يَجمعون) قرأه ابن عامر بالتاء ، على الخطاب ، لأن بعده خطابا في قوله : (قُل أرأيتم) « ٥٩ » ، وقوله : (فجَعَلتُم مِّنه) ، وقوله : (أذِن لَكُم) فحمل صدر الكلام على آخره ، ليتفق اللفظ ، فيكون الضمير في « تجمعون » وفي « فلتفرحوا » للكفار ، على معنى : ولو كنتم مؤمنين لوجب أن تفرحوا بذلك ، فهو خير مِمّا تجمعون من دنياكم أيها الكفار . وقد رُوي عن ابن عامر وغيره أنه قرأ : « فلتفرحوا » بالتاء[1] على الخطاب للكفار ، أي : لو كنتم مؤمنين لكان فرحكم بالإسلام والإيمان خيراً مِمّا تجمعون من دنياكم . ولم أقرأ « فليفرحوا » إلا بالياء للجميع ، ويجوز أن يكون الضمير في قوله : (فليفرحوا) في هذه القراءة للمؤمنين[2] وقرأ الباقون بالياء في « يجمعون » أجروه على الإخبار عن الكفار ، لا عن المؤمنين لأن المؤمنين هم الذين أعطوا فضلَ الله ، وهو الإسلام ، وأعطوا رحمته ، وهو القرآن لم يُعطَ ذلك الكفار . فقيل : إنما أعطي المؤمنون من الإسلام والقرآن خير مِمّا يجمع هؤلاء الكفار مِن دنياهم ، ففي « يفرحوا » ضمير المؤمنين ، وفي « ويجمعون » ضمير الكفار ، وهو (١٤٥/ب) الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، ولصحة معناه[3] .

« ٢٠ » قوله : (وما يَعزُب) قرأه الكسائي بكسر الزاي ، هنا وفي سبأ[4] وقرأ الباقون برفعهما ، وهما لغتان مثل : يَعرِش ويَعرُش[5] .

---

(١) ذكر ابن الأنباري أنها قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبيّ بن كعب رضي الله عنه ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٤ ، ومعاني القرآن ٤٦٩/١ ، وشواذ القراءات ٥٧ ، وأسرار العربية ٣١٨

(٢) ر : «للمؤمنين وفي تجمعون للكفار أي : بالقرآن والإسلام فليفرحوا المؤمنون هو خير مما تجمعون أيها الكفار» .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٥٧ ، وزاد المسير ٤١/٤ ، وتفسير ابن كثير ٤٢١/٢ ، وتفسير النسفي ١٦٨/٢ ، والنشر ٢٧٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٨/ب .

(٤) الحرف فيها : (آ ٣) ، وسيأتي في السورة نفسها ، الفقرة «٢» .

(٥) زاد المسير ٤٣/٤ ، وتفسير النسفي ١٦٩/٢

« ٢١ » قوله : (ولا أصغرَ مِن ذلك ولا أكبرَ) قرأهما حمزة بالرفع ، عطفهما على موضع « من مثقال » ، وموضعهُ رفع بـ « يعزب » و « من » زائــدة . وقرأ الباقون بالفتح ، عطفوه على لفظ « مثقال » وحقه الخفض ، لكن لا ينصرف ، لأنه صفة ، ولأنه على وزن الفعل ، ويجوز عطفه على « ذرة » ، لكن لا ينصرف[1] . وقد تقدّم ذكر « ساحر » في الأعراف[2] .

« ٢٢ » قوله : (ما جِئتمُ به السِّحرُ) قرأه أبو عمرو بالمد والهمز ، على لفظ الاستفهام ، وقرأ الباقون بألف وصل ، من غير مدّ ولا همز .

وحجة من مدّ أنه جعل « ما » استفهاما ، في موضع رفع بالابتداء ، و «جئتم به » الخبر ، ثم أبدل « السحر » من « ما » فلحقته ألف الاستفهام ، لتدل على الاستفهام لأنه بدل من استفهام ، وحسّن ذلك ليتساوى البدل والمُبدَل منه في الاستفهام ، كما تقول : كـم مالك أعشرون أم ثلاثون . فـ « كـم » استفهـام و « عشرون » بدل من « كم » ، فدخلت عليها ألف الاستفهام ، ليتّفق البدل والمبدل منه في الاستفهام ، ومعنى الاستفهام في هـذه القراءه ، ليس عـلى معنى الاستخبار لأن موسى صلى الله عليه وسلم قد علم وأيقن أن الذي جاءوا به سحرٌ ، لكنه استفهام في اللفظ ومعناه التقرير ، ولا خبر لـ « السحر » ، لأن خبر الأول المبدل منه يغني عن خبر المبدل ، كما تقول : كم مالك أعشرون ، فخبر « كم » هو خبر « عشرون » ، وتقول : زيد منطلق أبوه ، فالأب بدل من زيد ، وخبره خبر زيد وهو « منطلق » .

« ٢٣ » وحجة من قرأ بغير مدّ أنه جعل « ما » في قوله « ماجئتم به » بمعنى « الذي » ، في موضع رفع بالابتـداء ، و « جئتم به » صلة « ما » ، و « السحر » خبر الابتداء . ويقوّي هذا أن في حرف أُبَيّ « ماجئتم بـه

---

(١) تفسير مشكل إعراب القرآن ١٠٦/أ .

(٢) راجع سورة المائدة ، الفقرة «٤٣ ــ ٤٤» ،وسورة الأعراف ، الفقرة«٣٠» ، وسيأتي في سورة هود بأولها .

سِحر » وهو الاختيار لأن الجماعة عليه(١) .

« ٢٤ » قوله : (ولا تَتّبعانِّ) قرأه ابن ذكوان بتخفيف النون ، كأنه استثقل التشديد للنون ، مع التشديد في أول الكلمة ، فخفّفها وهو يريد التشديد ، لأنها النون التي تدخل مشددة للتأكيد في الأمر والنهي وأخواتهما ، كما خفّفوا « رب »(٢) وهو وجه ضعيف قليل . وقيل : إنه جعل « لا » بمعنى النفي ، فيكون لفظه لفظ الخبر ومعناه النهي ، فرفع الفعل بالنون علَمُ الرفع في الفعل ، ويجوز أن يكون(٣) حالا من الضمير في(٤) « استقيما » أي: استقيما غير متَّبِعَيْن . وقرأ الباقون بتشديد النون على أصلها ، لأنها النون المشددة التي تدخل الأفعال(٥) للتأكيد في الأمر والنهي وشبهه ، وهو الاختيار ، لصحته في المعنى والإعراب ، ولأن الجماعة عليه(٦) .

« ٢٥ » قوله : (آمنتُ أنّه) قرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة ، لأنها بعد القول ، والقول يحكي مابعده ، والتقدير : آمنت إنه قلت إنه ، وقرأ الباقون (١٤٦/أ) بالفتح ، أعملوا « آمن » في « أنه » ففُتحت على تقدير حذف حرف الجر ، والتقدير : آمنت بالله . و « آمن » يتعدّى بحرف جر كما قال : (يؤمنون بالغيب) « البقرة ٣ » فـ « أن » في موضع خفض ، على قول الخليل ، أعمل الحرف ، وهو محذوف ، لكثرة استعمال حذفه مع « أن » خاصة ، وغير الخليل يقول : « أن » في موضع نصب لعدم الخافض ، إذ لا يَعمل ، وهو محذوف كما لا تَعمل الإضافة والمضاف

---

(١) الحجة في القراءات السبع ١٥٨ ، وزاد المسير ٥١/٤ ، والتيسير ١٢٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١٠٨/ب ، وتفسير النسفي ١٧٢/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٩/أ .

(٢) مغني اللبيب ١٣٨

(٣) ر : «يكون الفعل مرفوعا» .

(٤) ر : «في تستقيما اي» .

(٥) ص ، ر : «على الافعال» .

(٦) كتاب سيبويه ١٧٢/٢ ، وزاد المسير ٥٤/٤ ، وتفسير النسفي ١٧٤/٢ .

محذوف ، ولأن الحرف لمّا حُذف تعدّى الفعل إلى مابعد الجار فنصبه ، والفتح هو الاختيار ، لأن أكثر القراء عليه[1] .

« ٢٦ » قوله : (نُنجِ المؤمنين) قرأه الكسائي وحفص بالتخفيف من « أنجى ينجي » ، وقرأ الباقون بالتشديد من « نجّى ينجّي » [وهما لغتان][2] . وقد جاء القرآن بهما إجماعاً ، قال الله تعالى : (فأنجيناه) « الأعراف ٦٤ » و (فأنجاه الله) « العنكبوت ٢٤ » وقال : (ونجّينا الذين آمنوا) « فصلت ١٨ » وهو كثير في القرآن ، مِن « أنجى » ومِن « نجّى » ، وفي التشديد معنى التكرير ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه[3] .

« ٢٧ » قوله : (ويَجعلُ الرِجسَ) قرأه أبو بكر بالنون على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه بذلك ، لأن قبله إخبارا من الله عز وجلّ عن نفسه في قوله : (كشفنا عنهم) ، (ومتّعناهم) « ٩٨ » فردّه[4] على ماقبله ، وقرأ الباقون باليـاء ، ردّوه على لفظ الغيبة التي قبله في قوله : (إلا بإذن الله) ، فذلك أقرب إليه من غيره ، فردّوه على ماهو أقرب إليه ، فهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه[5] .

« ٢٨ » فيها خمس ياءات إضافة قوله: (لي أن أبدله) « ١٥ » ، (إنّي أخاف) « ١٥ » قرأهما الحرميان وأبو عمرو بالفتح .

---

(١) معاني القرآن ١/٤٦٣ ، ٤٧٨ ، وتفسير الطبري ١٥/١٨٩ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٧٠٨ ، والحجة في القراءات السبع ١٥٩ ، وزاد المسير ٤/٥٩ ، والنشر ٢/٢٧٦

(٢) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٦٠ ، وزاد المسير ٤/٦٩ ، وتفسير النسفي ٣/١٧٨

(٤) ب : «فردوه» وتصويبه من : ص ، ر .

(٥) زاد المسير ٤/٦٨ ، والنشر ٢/٢٧٧

(نفسي إن أتّبع) « ١٥ » ، (وربّي إنه) « ٥٣ » قرأهما نافع وأبو عمرو بالفتح .

(إن أجريَ إلا) « ٧٢ » قرأها نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص بالفتح حيث وقـــع .

ليس فيهـا زائــدة[1] .

* * *

(١) التبصرة ٧٦/أ ، والتيسير ١٢٣ ـ ١٢٤ ، والنشر ٢٧٧/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٩/أ ـ ب .

سورة هــود عليــه السلام

مكيــة ، وهي مائــة آية واحدى وعشرون آية في المدني وثــلاث وعشرون في الكــوفي

قد تقدّم ذكر « الر » « ١ » وذكر « سحر »« ٧ » و « ارْكَب مّعنا » « ٤٢ » ، و « أصلواتك » « ٨٧ » و « مكانتكم » « ٩٣ » فأغنى ذلك عن الإعادة[١] .

« ١ » قوله : (إلى قومه إني) قرأه ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بفتح « إني » على تقدير حذف حرف الجر ، لأن « أرسل » يتعدّى إلى مفعولين ، الثاني بحرف جر . ف « أن » على قول الخليل في موضع خفض ، وعلى قول غيره في موضع نصب ، وكان حقّه أن يكون « أنه » لأن « نوحاً » لفظــه لفظ غيبة ، فالراجع [إليه][٢] ينبغي أن يكون على لفظ الغيبة دون لفظ الإخبار ، لكنه من باب الخروج من الغيبة[٣] إلى الإخبار ، وقد مضى ذكره ، وقرأ الباقون[٤] بكسر الهمزة ، على إضمار القول ، فقال : إني لكم نذير ، وحذف القول كثير مستعمل في القرآن والكلام ، كما قال تعالى ذكره :(والملائكة يَدخلون عليهم مِّن كــلِّ

---

(١) راجع «فصل في إمالة فواتح السور» ، وسورة المائدة ، الفقرة «٤٣ـ٤٤»، و «فصل في إدغام الباء الساكنة في الفاء والميم ...» ، الفقرة «١» ، وسورة التوبة ، الفقرة «٢٠ ـ ٢١» ، وسورة الأنعام ، الفقرة «٧١» .

(٢) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٣) قوله : «لكنه ... الغيبة» سقط من : ص .

(٤) ب : «قالون» وتصويبه من : ص ، ر .

باب • سلامٌ عليكم) « الرعد ٢٣ ــ ٢٤ » أي : يقولون سلام عليكم • وقال : (فأمّا الذين اسودّت وجوهُهم أكفرتم) « آل عمران ١٠٦ » أي :يقال لهم (١٤٦/ب) أكفرتم • وهو كثير ، وهو الاختيار ، لأن الأكثر عليه ، ولأن « إني » في الإخبار جرى على الأصل في وقوعه بعد القول المضاف إلى القائل ، لأنه مخبر عن نفسه • تقول : قال زيد إني نذير لكم ، ولا تقول إنه نذير[1] •

« ٢ » قوله : (بادِيَ الرَّأي) قرأ أبو عمرو بهمز « بادي » همزة مفتوحة في موضع اليـاء ، وقرأ الباقون بغير همز •

وحجة من همز أنه جعله من الابتداء تقديره أنهم قالوا لـ « نوح » : مانراك اتّبعك إلا الذين هم الأراذل في أول الأمر ، أي : مانراك في أول الأمر ، كأنه رأي[2] ظهر لهم [لم][3] يتعقبوه بنظر وتفكر ، ونصب « بادي » على الظرف ، وحسّن ذلك في « فاعل » لإضافته إلى « الرأي » كما نصبوا المصدر على الظرف ، لإضافته إلى الرأي في قولهم : إمّا جهر رأي فإنك منطلق •

« ٣ » وحجة مَن لم يهمز أنه جعله من « بدا يَبدو » إذا ظهر ، والمعنى : ما اتبعك فيما ظهرَ لنا من الرأي إلا الأراذل ، كأنه أمر ظهرَ لهم لم يتعقبوه بتفكر ونظر ، إنما هو أمر ظهر لهم من غير تَيقّن ، ونصب « بادي »أيضا على الظرف على ماذكرنا • ويجوز أن يكون من قرأه بالياء أراد الهمز ، ثم خفّف الهمزة بالبدل لانفتاحها ، وانكسار ما قبلهـا ، فتكون القراءتان بمعنى مـن الابتداء ، والعـامل في « بادي » في القراءتين « اتّبعك » ، وجاز أن يعمل ماقبل « إلا » فيمـا

---

(١) التبصرة ٧٦/ب ، والتيسير ١٢٤ ، والحجة في القراءات السبع ١٦١ ،وزاد المسير ٩٥/٤ ، وتفسير الطبري ٢٩٣/١٥ ، وتفسير القرطبي ٢٢/٩ ، وتفسير النسفي ١٨٤/٢

(٢) ب : «أمر» ورجحت ما في : ص ، ر .

(٣) تكملة لازمة من : «ر» .

بعدها ، على الاتساع في الظرف ، ولولا ذلك ماجاز ، ألا ترى أنك لو قلت : ما أعطيت أحداً إلا زيدا درهما ، لم يجز لوقوع الاسمين[١] بعد « إلا »[٢] .

« ٤ » قوله : (فعُمِّيَتْ عليكم) قرأه حفص وحمزة والكسائي بضم العين والتشديد وقرأ الباقون بفتح العين والتخفيف .

وحجة من ضمّ وشدد أنه ردّ الفعل إلى ما لم يسم فاعله ، وحمله على المعنى ؛ لأنهم لم يعموا عن الرحمة حتى عُمِّيت عليهم ، وفي قراءة الأعمش[٣] : « فعمّاها عليكم » [فهذا يدلّ على التشديد وإن هو عمّاها عليهم][٤] إذ لا يكون أمر إلا بإرادة الله .

« ٥ » وحجة من فتح وخفّف أنه أضاف الفعل إلى « الرحمة » فضمير[٥] الرحمة في « عميت » مرفوع بفعله . وقد أجمعوا على الفتح والتخفيف في القصص[٦]، وهو مثله ، ومعنى الآية على الحقيقة أنهم عَموا عن الرحمة ، لم تعم الرحمة عليهم . فهو من باب « أدخلت القبرَ زيدا ، وأدخلت القلنسوة رأسي » ، وحسُن هذا في كلام العرب ، لأن المعنى مفهوم لا يُشكل ، وعلى ذلك أتى قوله : (فلا تحسبَنَّ اللهَ مُخلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَه) « إبراهيم ٤٧ » إنما حقيقته : مُخلفَ رسلِه وعدَه ، ويجوز أن يكون معنى[٧] « عُمِّيت » خفيت ، فلا يكون فيه قلب[٨] .

---

(١) ص : «الاهين» ، ر : «الاسم» .
(٢) تفسير مشكل إعراب القرآن ١١١/أ ، وزاد المسير ٩٥/٤ ، وتفسير غريب القرآن ٢٠٣ ، وتفسير ابن كثير ٤٤٢/٢ ، وتفسير النسفي ١٨٥/٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٧/ب .
(٣) ب : «الأعشى» وتصويبه من : ص ، ر .
(٤) تكملة لازمة من : ص ، ر .
(٥) ب : «فصير» وتصويبه من : ص ، ر .
(٦) حرفها هو : (آ ٦٦) .
(٧) ب : «بمعنى» وتصويبه من : ص ، ر .
(٨) زاد المسير ٩٧/٤ ، وتفسير ابن كثير ٤٤٣/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١١٢/أ ـ ب ، وكتاب سيبويه ٤٤٥/١

« ٦ » قوله : (مِن كلٍّ زوجين) قرأه حفص بتنوين « كل » ، ومثله في « قد أفلح »[1] وقرأهما الباقون بغير تنوين •

وحجة من نوّن أنه عدّى الفعل وهو « احمل » و « اسلك » إلى « زوجين » فنصبهما بالفعل (١٤٧/أ) وجعل « اثنين » نعتا لـ « زوجين » ، وفيه معنى التأكيد كما قال : (لا تتّخِذوا إلاهين اثنين) « النحل ٥١ » وقال : (ولي نعجة واحدة) « ص ٢٣ » وقال : (ومناة الثّالثة الأخرى) « النجم ٢٠ » فـ « كل » نعت فيه معنى التأكيد • والتقدير : احمِل فيها زوجين اثنين من كل شيء ، ثم حذف ما أُضيف إليه « كل » فنوّنَ « كلاًّ » •

« ٧ » وحجة من أضاف أنه عدّى الفعل إلى « اثنين » وخفض « زوجين » لإضافة[2] « كل » إليهما ، والتقدير : احمِل فيها اثنين من كل زوجين ، أي : من كل صنفين[3] •

« ٨ » قوله : (ومَجراها) قرأ حفص وحمزة والكسائي بفتح الميم والإمالة ، بنوه على « جرت »[4] ، فهو مصدر « جرت » ، دليله قوله : (تَجري بهم) « ٤٢ » ولو حُمل على الضم لقال : تجريهم • وقرأ الباقون بضم الميم • وأمال أبو عمرو ، وقرأ ورش بين اللفظين ، بنوه مصدرا من « أَجرى » ، وهما لغتان • يقال : جريت به وأجريته ، مثل ذهبت به وأذهبته • وقد أجمعوا على الضم في « مرساها » من « أرسيت » ، وهم يقولون : رست • وقد أجمعوا على (الجبال أرساها) « النازعات ٣٢ » ، وعلى الضم في (أَيّان مُرساها) « الأعراف ١٨٧ » • والضم في الميم في « مجراها » الاختيار ، لأن الأكثر عليه[5] • وقد ذكرنا علة الإمالة فيما تقدّم[6] •

(١) أي سورة المؤمنون وحرفها هو : (آ ٢٧) .
(٢) ص : «ثم حذف ما أضيف» .
(٣) زاد المسير ١٠٦/٤ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٨/أ .
(٤) ب : «حرف» وتصويبه من : ص ، ر .
(٥) الحجة في القراءات السبع ١٦٢ ، وزاد المسير ١٠٨/٤ ، وتفسير النسفي ١٨٨/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١١٣/أ-ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٨/أ .
(٦) راجع «باب أقسام علل الإمالة» ، الفقرة «١٥» .

« ٩ » قوله : (يا بُنيَّ اركب) قرأ عاصم[1] بفتح الياء والتشديد ، هنا وفي يوسف والصافات وثلاثة مواضع في لقمان[2] ووافقه أبو بكر على الفتح هنا خاصة • وقرأ ابن كثير بإسكان الياء والتخفيف في لقمان في قوله : (يا بُني لا تشرك) « ١٣ » وقرأ في رواية قُنْبُل عنه : (يا بُنيْ أقِم الصلاةَ) « لقمان١٧ » بإسكان الياء والتخفيف، وفي رواية البزّي بفتح الياء والتشديد كقراءة حفص • وقرأ جميع ذلك الباقون بكسر الياء والتشديد •

وحجة من شدد الياء وكسرها ، وعليه أكثر القراء ، وهو الاختيار ، لأن الأصل فيه ثلاث ياءات : الأولى ياء التصغير والثانية هي لام الفعل في « ابن » لأن أصله « بنى » على « فَعَل »[3] ، والتصغير يردّ المصغرات إلى أصولها ، فردّت الياء ، لأنها أصلية ، وامتنعت ياء التصغير من دخول الحركات فيها ، لئلا تقلب وتغير ، والثالثة هي ياء الإضافة التي ينكسر ما قبلها أبدا ، فأُدغمت ياء التصغير في الثانية ، وفي لام الفعل ، وكُسرت لأجل ياء الإضافة ، وحُذفت ياء الإضافة ، لاجتماع ثلاث ياءات مع تشديد وكسرتين ، ولأن فيه أكثر من غير اجتماع كسرات وياءات ، فإذا اجتمع ما يستثقل كان الحذف آكد وأقوى ، وبقيت الكسرة تدلّ على ياء الإضافة ، كما تقول : ياغلامِ وياصاحبِ تعال ، فتحذف الياء وتبقي الكسرة تدلّ عليها ، وإنما قَوِي الحذف (١٤٧/ب) لياء الإضافة في النداء لأنها بدل من التنوين ، والتنوين لا يثبت في المعارف في النداء ، فحذف ماهو بدل منه ، وإثباتها جائز في كل موضع إلا فيما يقع فيه الاستثقال ، لاجتماع الياءات ، فإن الإثبات لياء الإضافة فيه ضعف قليل نحو : يابني ، وياأخي ، وشبهه •

« ١٠ » وحجة من فتح الياء مشددة أنه لمّا أتى بالكلمة على أصلها بثلاث

---

(١) ب : «حفص» وتصويبه من : ص .

(٢) الاحرف على ترتيب ذكرها هي : (آ ٥ ، ٢ ، ١٠٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧) ، وسيأتي ذكر حرفي الصافات ولقمان ، الفقرة «١١ ، ٧» .

(٣) ب : «فعيل» وتوجيهه من : ص ، ر .

ياءات ، استثقل اجتماع الياءات والكسرات ، فأبدل من الكسرة التي قبل ياء الإضافة فتحة ، فانقلبت ياء الإضافة ألفا ، ثم حُذفت[١] الألف ، كما تحذف الياء في النداء ، وبقيت الفتحة تدلّ على الألف المحذوفة . وقد أجاز المازني[٢] : « يا زيدَا تعال » يريد : يا زيدي ، ثم أبدل من كسرة الدال فتحة ، ومن الياء ألفا . قال المازني : وضعُ الألف مكان الياء في النداء مطّرد . وعلى هذا قرأ ابن عامر : (يا أبتَ) « يوسف ٤ » بفتح التاء ، أراد : يا أبتي ، ثم قلب وحذف الألف لدلالة الفتحة عليها .

« ١١ » وحجة من أسكن الياء أنه حذف ياء الإضافة ، على أصل حذفها في النداء ، ثم استثقل ياء مشدّدة مكسورة فحذفَ لام الفعل فبقيت ياء التصغير ساكنة ، وهي قراءة فيها ضعف لتكرّر الحذف . وقد جاءت في الشعر في غير الياءات ، فهو في الياءات أجود لثقل ذلك[٣] .

« ١٢ » قوله : (إنّه عمَلٌ غيرُ صالح) قرأ الكسائي بكسر الميم وفتح اللام ، ونصب « غير » . وقرأ الباقون بفتح الميم ، وضم اللام منوّنة[٤] ، ورفع « غير » .

وحجة من قرأ برفع « عمل » و « غير » أنه جعل الكلام متصلا من قول الله جل ذكره لنوح ، وجعل الضمير في « إنه » راجعا إلى السؤال ، فجعل « العمل » خبر « إن » ، لأنه هو السؤال ، وجعل « غيرا » صفة لـ « العمل » ، والتقدير : إن سؤالك أن أنجي كافرا عمل منك غير صالح . وقيل : تقديره إن

---

(١) قوله : «ثم حذفت» سقط من : ص .

(٢) هو بكر بن محمد بن بَقيّة ، أبو عثمان ، صاحب التصانيف ، أخذ عن أبي عبيدة والأصبعي ، وعنه المبرّد والفضل بن محمد ، فهو من النحاة ، كثير الرواية ، (ت ٢٤٧ هـ) ، ترجم في انباه الرواة ١/٢٤٦ ، ومراتب النحويين ٧٧ ، وطبقات القراء ١/١٧٩

(٣) زاد المسير ٤/١١٠ ، والنشر ٢/٢٧٨ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١١٥/أ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٩/ب ـ ٥٠/أ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٨/أ .

(٤) ب : «بنوه» وتصويبه من : ص ، ر .

سؤالك ما ليس لك به عِلم عمَل منك غير صالح . ويجوز أن تكون الهاء في « إنه » تعود على ما دَلّ عليه أول الكلام ، وهو قوله « اركب معنا ولا تكن مع الكافرين » ، فيكون التقدير : إن كون الكافرين معك عمل منك غير صالح . فيكون أيضا من قول الله جلّ ذكره لـ « نوح » كالأول . ويجوز أن يكون الكلام من قول « نوح » لابنه يخاطبه [بذلك][1] ويُقرّعه ، وتقديره : يابني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين إنه عمل غير صالح ، أي إن كونك مع الكافرين عمل منك غير صالح . ويجوز أن تكون الهاء لابن نوح على تقدير حذف مضاف مع العمل ، أي : إن ابنك ذو عمل . فيكون من كلام الله جلّ ذكره لـ « نوح » .

« ١٣ » وحجة من قرأ بكسر الميم ونصب « غيرا » أنه جعل الضمير في « إنه » لابن نوح ، فاخبر عنه (١٤٨/أ) بفعله ، وجعل « غيرا » صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : إن ابنك عمل عملا غير صالح ، فيكون معناها كالمعنى في القراءة برفع « عمل » في قول من جعل الهاء لابن نوح، وأضمر مضافا محذوفا . ومعنى « ليس من أهلك » أي : ليس من أهل دينك . وقيل : ليس من أهلك الذين وعدتك أن أُنجيهم من الغرق . وقيل : إنه كان رَبيبه ، ولم يكن ولده . وقد روت عائشة وأسماء ابنة يزيد[2] أن النبي عليه السلام قرأ « عمِلَ غيرَ صالح » ، تعني بكسر الميم ونصب « غير » ، وكذلك روت عنه أُم سَلَمة أنه أمرها أن تقرأ كذلك بكسر الميم ونصب « غير » .

---

(١) تكملة موضحة من : ص ، ر .

(٢) هي أم عامر وأم سلمة ، وهي بنت عمة مُعاذ بن جبل ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قيل إنها حضرت بيعة الرضوان ، حضرت يوم اليرموك ، ذكر الذهبي أن قبرها بمقبرة الباب الصغير بدمشق ، عاشت إلى دولة يزيد بن معاوية ، ترجمت في سير أعلام النبلاء ٢/٢١٤ ، وجوامع السيرة ٢٧٨

(٣) معاني القرآن ٢/١٧ ، وتفسير الطبري ١/٣٥١ ، وسنن الترمذي ٨/١٣٠ ، وتفسير القرطبي ٤/١١٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥٠/أ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٨/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١١٦/أ ، وتفسير النسفي ٢/١٩١

« ١٤ » قوله : (فلا تَسأَلنِ) قرأه ابن كثير بفتح النون واللام [مشدّداً][(١)] وقرأ نافع وابن عامر بكسر النون وفتح اللام مشدداً • وقرأ الباقون بإسكان اللام وكسر النون مخفّفا •

وحجة من فتح النون وشدّد أنه جعلها النون المشددة التي تدخل في الأمر والنهي للتأكيد ، وفتح اللام [التي][(٢)] قبلها ، ولئلا يلتقي ساكنان ، والفعل للواحد أبدا ، مع النون الثقيلة والخفيفة ، مبني على الفتح ، وعدّى الفعل إلى مفعول واحد وهو « ما » ، وذلك حسَن في « سأل » ، لأنه غير داخل على ابتداء وخبر ، وكذلك العلة لِمن شدّد وكسر النون غير أنه عدّى الفعل إلى مفعولين وهما[(٣)] الياء و « ما » ، فحذفَ الياء لدلالة الكسرة عليها • وكان أصله ثلاث نونات « تسألنّني » [في][(٤)] النون المشددة التي للتأكيد مقام نونين ، فالنون التي تدخل مع الياء في اسم المضمر المفعول ، في نحو : ضربني ، فحذف إحدى النونات لاجتماع الأمثال تخفيفا ، كما تحذف في « إني » ، وأصلها « إنني » •

« ١٥ » وحجة من أسكن اللام وخفف النون أنه لم يدخل النون المشددة التي للتأكيد في الفعل ، ووصَلَ الفعل بضمير المتكلم ، وهو المفعول الأول • و « ما » المفعول الثاني ، وأسكن اللام للنهي وحذفَ الياء لدلالة الكسرة عليها • فالفعل في هذه القراءة معرب مجزوم للنهي ، وفيما تقدّم مبني على الفتح[(٥)] •

« ١٦ » قوله : (ومِن خِزي يومئذٍ) قرأ نافع والكسائي بفتح الميم ،

---

(١) تكملة لازمة من : ص ، ر .
(٢) تكملة موضحة من : ص ، ر .
(٣) ب : «وهو» وتصويبه من : ص ، ر .
(٤) تكملة لازمة من : ر .
(٥) التبصرة ٧٧/أ ، والتيسير ١٢٥ ، وزاد المسير ١١٤/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٢٦٣ ، وتفسير النسفي ١٩٢/٢

ومثله في النمل وسأل سائل[١] ، ووافقهما على ذلك في النمل خاصة حمزة وعاصم • وقرأهن الباقون بكسر الميم •

وحجة من كسر أنه أجراه مجرى سائر الأسماء ، فخفضه لإضافة « الخزي » و « العذاب » و « الفزع » إليه ، ولم يبنوا « يوما » لإضافته إلى « إذ » لأنه يجوز أن ينفصل مِن « إذ » والبناء إنما يلزم إذا لزمت العلة •

« ١٧ » وحجة من فتح أنه بناه على الفتح [لإضافته][٢] إلى غير متمكن وهو « إذ » ، وعامل اللفظ ولم يعامل تقدير الانفصال[٣] •

« ١٨ » قوله : (ألا إنّ ثمودَ) قرأ حفص وحمزة في هذه السورة بغير صرف ، ومثله (١٤٨/ب) في العنكبوت والفرقان والنجم[٤] ، ووافقهما أبو بكر على ترك الصرف في النجم خاصة • وصرفهن الباقون[٥] •

وحجة من صرف أنه جعل « ثمودا » اسما مذكرا للأب أو لِلحَيّ[٦] ، فلا علة تمنع في صرفه ، إذ الصرف أصل الأسماء كلها ، وكل ما امتنع منها من الصرف فلعلتين دخلتا[٧] عليه ، فمُنع التنوين والخفض •

« ١٩ » وحجة من لم يصرف أنه جعله اسماً للقبيلة ، فمنعه من الصرف لوجود علتين فيه ، وهما التعريف والتأنيث • وتفرّد الكسائي بصرف قوله : (ألا بعداً لثمود) جعله اسما للحي أو للأب • ولم يصرفه الباقون ، جعلوه اسما

---

(١) حرف النمل (آ ٨٩) وسيأتي فيها ، الفقرة «٣٦ ـ ٣٧» وحرف المعارج هو (آ ١١) .

(٢) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٦٣ ، وزاد المسير ٤/١٢٦ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١١٦/ب ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥٠/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٩/أ ، وتفسير النسفي ٢/١٩٢

(٤) أحرفها على الترتيب هي : (آ ٣٨ ، ٣٨ ، ٥١) وسيأتي ذكر الثاني والثالث كلا في سورته ، الفقرة «٩ ، ٦» .

(٥) قوله : «ووافقهما .. الباقون» سقط من : ص .

(٦) ب : «وللحي» ورجحت ما في : ص ، ر .

(٧) ب : «دخلت» وتصويبه من : ص ، ر .

للقبيلة ، وما عليه الجماعة في ذلك كله هو الاختيار ، إذ القراءتان متساويتان[١] .

« ٢٠ » قوله : (قالَ سلامٌ) قرأه حمزة والكسائي بكسر السين وسكون اللام ، من غير ألف ، ومثله في الذاريات[٢] . وقرأهما الباقون « سلام » بفتح السين وبألف بعد اللام ، وهما لغتان بمعنى التحية كقولهم : هو حِل وحلال ، وحِرْم وحرام . ويجوز أن يكون « سلام » بمعنى المسالمة التي هي خلاف الحرب . كان إبراهيم صلّى الله عليه وسلم لمّا رآهم لا يأكلون طعامه أَوجَس في نفسه خوفا منهم ، فقال لهم : سِلْم ، أي أنا سِلْم لكم ولست بحرب لكم ؛ فلا تمتنعوا من أكل طعامي كما يُمتنع مِن أكل طعام العدو . ومعنى « سلام » أي سلام عليكم . فالخبر محذوف ، وهو رد السلام عليهم ، إذ سلموا عليه . وهو الاختيار ، لأن الأكثر عليه ، وهو أبين في التحية ورد السلام . وقوله : (قالوا سلاما) نصب بإعمال القول فيه ، وليس بحكاية ، وهو بمنزلة قولك : قلت حقا . فسلام هو معنى ما قالوا ، وليس هو ما قالوا بعينه ، ولو كان هو ما قالوا لحكيته كما قالوه . فأما قوله « قال سلام » فهو حكاية ما قال[٣] . فلذلك لم يعمل فيه القول ورفع . ورُوي عن النبي عليه السلام أمر أن يُقرأ : (قال سلم) بغير ألف[٤] .

« ٢١ » قوله : (يَعقوبَ ، قالتْ) قرأه ابن عامر وحمزة وحفص بالنصب ، ورفعه الباقون .

وحجة من رفع أنه جعل « يعقوب » ابتداء ، والظرف المقدّم خبره ، وهو « من وراء إسحاق » ، ويحتمل رفعه بالظرف الذي قبله .

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٢٠ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٦٢ ، والنشر ٢/ ٢٧٩ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٩/ب .

(٢) حرفها هو : (آ ٢٥) وسيأتي فيها بأولها .

(٣) ص : «قال بعينه» .

(٤) قوله : «بغير ألف» سقط من : ر ، وانظر الحجة في القراءات السبع ١٦٤ ، وزاد المسير ٤/ ١٢٧ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١١٧/أ .

« ٢٢ » وحجـة من نصب أنـه جعله في موضـع خفض ، لكن لا ينصرف للعجمة والتعريف ، وهو معطوف على « إسحاق » والتقدير : فبشّرناها بإسحاق ويعقوب . وفيه غمز عند سيبويه والأخفش للتفرقة بين « يعقوب » وبـين حرف العطف بالظرف [فكأنما فصلت بين الجار والمجرور بالظرف][1] لأن حق حرف الجر . أن يكون ملاصقا[2] لحرف العطف في اللفظ أو في[3] المعنى . ولو قلت : ومِن وراء إسحاق يعقوب ، فجئت بحرف الجر ملاصقا لحرف العطف لم يجز ، كما أنك لو قلت : مررت بزيد وبفي الدار عمرو ، لم يجز ،ويقبح « وفي الدار عمرو » للتفرقة بالظرف (١٤٩/أ) ولكن يجوز نصب « يعقـوب » بِحَمْله على موضع « بإسحاق » لأن « بإسحاق » في موضع نصب ، لأنه مفعول به في المعنى ، وفيه بُعد أيضا للفصل ، بين الناصب والمنصوب بالظرف . ألا ترى أنك لو قلت : رأيت زيدا وفي الدار عمراً ، قبحُ للتفرقة بالظرف . ويجوز أن تنصب « يعقوب » بفعل مضمَر يدلّ عليه الكلام ، كأنه قال : ومن وراء إسحاق وَهبنا لهـا يعقوب . وهو حسَنٌ . والرفع هو الاختيار لصحة إعرابه ولأن الأكثر [من القراء][4] عليه[5] .

« ٢٣ » قوله : (فأَسر بأَهلِك) قـرأه الحرميـان بوصـل الألف من « سرى » ، كما قال : (واللّيلِ إذا يَسْر) « الفجر ٤ » وذلك حيث وقع . وقرأ الباقون بالهمز من « أسرى » كما قال : (سبحان الذي أَسرى) « الإسراء ١ » فهما لغتان مشهورتان[6] .

---

(١) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٢) ب : «متلاصقا» ورجحت ما في : ص ، ر .

(٣) ب : «وفي» وتصويبه من : ص ، ر .

(٤) تكملة مناسبة من : ص ، ر .

(٥) معاني القرآن ٣٨٣/١ ، ٢٢/٢ ، وتفسير الطبري٣٩٦/١٥، وإيضاح الوقف والابتداء ٧١٥ ، وتفسير القرطبي ٦٩/٩ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١١٧/ب ، وزاد المسير ١٣٢/٤ ، وتفسير النسفي ١١٧/٢

(٦) زاد المسير ١٤١/٤ ، والمختار في معاني قراءات اهل الأمصار ٥٠/ب ـ ٥١/أ ، وتفسير النسفي ١٩٩/٢

« ٢٤ » قوله : (إلا امرأتَكَ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالرفع على البدل من « أحد » لأنه نهي ، والنهي نفي ، والبدل في النفي وجه الكلام[١] ، لأنه بمعنى: ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتُكَ . وقرأ الباقون بالنصب ، على الاستثناء من الإيجاب في قوله : (فأسرِ بأهلكَ) ، ويجوز أن يكون على الاستثناء من النهي، لأن الكلام قد تمّ قبله . والأول أحسن[٢] ، وقد تقدّم ذكر « أصلواتُكَ » في براءة[٣] .

« ٢٥ » قوله : (سُعِدوا) قرأه حفص وحمزة والكسائي بضمّ السين ، وفتحها الباقون .

وحجة من فتح أن « سعدوا » فعل لا يَتعدّى ، وإذا لم يتعد إلى مفعول لم يُرَدّ إلى ما لم يسمّ فاعله ، إذ لا مفعول في الكلام يقوم مقام الفاعل . فهو وجه الكلام والاختيار وقد قال (فأمّا الذين شَقوا) ، ولم يقل « أُشقوا » ولا « شُقوا » ، فحمل « سعدوا » على « شقوا » أَحسن وأَولى .

« ٢٦ » وحجة من ضمّ السين أنه حمله على لغة حُكيت عن العرب خارجة عن القياس حُكي : سعده الله ، بمعنى : أسعده الله ، وذلك قليل . وقولهم : مسعود، يدلّ على « سعده الله » . حكى الكسائي : سَعِدوا وأُسعِدوا ، اللغتان بمعنى[٤] .

« ٢٧ » قوله : (وإنّ كُلاً) قرأ الحرميان وأبو بكر : وإن كلا بتخفيف « إنّ » وشدّد الباقون ، وقرأ عاصم وحمزة وابن عامر « لمّا » بالتشديد ،

---

(١) قوله : «والبدل ... الكلام» سقط من : ص .
(٢) الحجة في القراءات السبع ١٦٥ ، وزاد المسير ١٤٢/٤ ، وتفسير ابن كثير ٤٥٤/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١١٨/ب ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٥١/أ .
(٣) راجع سورة التوبة ، الفقرة «٢٠ ــ ٢١» .
(٤) التيسير ١٢٦ ، والنشر ٢٨٠/٢ ، وأدب الكاتب ٣٥٠ ، وكتاب سيبويه ٢٢٣/١ ، وزاد المسير ١٦١/٤ ، وتفسير النسفي ٢٠٥/٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١١٩/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٧٠/ب .

وخفّف الباقون .

وحجة من شدّد « إنّ » أنه أتى بها على أصلها ، وأعملَها في « كلّ ولما » وما بعد الخبر .

« ٢٨ » وحجة من خفّف أنه استثقل التضعيف ، فخفّف وحذف النون الثانية وأعمل « إن » مخفّفة عملَها مُثقّلة كما أُعمل « يك » محذوفا عمله غير محذوف .

« ٢٩ » وحجة من خفّف « لمّا » أنه جعل اللام لام توكيد ، دخلت على « ما » التي هي خبر « إن » ، ولام « ليوفينهم » جواب القسم ، والتقدير : وإن كلا لخلق أو لبشر ليوفينهم ربك أعمالهم والمضاف (١٤٩/ب) إليه كل محذوف ، والتقدير : وإن كل مخلوق . ولا يحسن أن تكون « ما » زائدة ، كما يحسُن ذلك في قوله : (إن كلُّ نفسٍ لمّا عليها) « الطارق ٤ » لأنك إذا قدّرت حذف « ما » في سورة الطارق صارت [اللام داخلة على « كل » وذلك حسَن . ولو قدّرت زيادة « ما » في هذه السورة صارت][1] اللام داخلة على اللام في « ليوفينهم » وذلك لا يحسُن . وقد قيل : إن « ما » زائدة ، دخلت لتفصل بين اللامين الداخلتين على الخبر ، وهو « يوفينهم » . فكلا اللامين تكون جوابا للقسم ، فلمّا اتفقا في اللفظ فصل بينهما بـ « ما » ، والقول الأول أحسن .

« ٣٠ » وحجة من شدّد « لما » أنه على تقدير حذف ميم ، والأصل « لمَن ما » فلمّا أُدغمت النون في الميم اجتمع ثلاث ميمات فحُذفت إحداهن ، وهي الأولى المكسورة ، لاجتماع الأمثال ، والتقدير : وإن كلا لمَن خلق ليوفينهم ربك . ويجوز أن يكون الأصل « لمن ما » ، بفتح الميم ، على أن « ما » زائدة ، ثم يقع الإدغام والحذف على ما ذكرنا . والتقدير : وإن كلا لخلق ليوفينهم ربك ، فيرجع إلى [معنى][2] القراءة الأولى التي بالتخفيف . وقد قيل : إن « لما » بالتشديد مصدر « لم » أُجري في الوصل مجرى الوقف ، وهو قول ضعيف في

(١) تكملة لازمة من : ص ، ر .
(٢) تكملة موضحة من : ص ، ر .

الإعراب ، لا يجوز إلا في الشعر ، وضعيف في المعنى ، وحكي عن الكسائي أنه قال : لا أعرف (١) وجه التثقيل في « لمّا » . ولو خففتَ « إن » ورفعتَ « كلا » لحسُن معنى « لمّا » بالتشديد على معنى « إلا » ، كالذي في سورة الطارق وسورة يس (٢) .

« ٣١ » قوله : (وإليه يُرجَعُ الأمر) قرأه نافع وحفص بضمّ الياء ، وفتح الجيم . وقرأ الباقون بفتح الياء ، وكسر الجيم .

وحجة من ضمّ أنه حملَ الفعل على ما لم يُسمّ فاعله ، فأقام الأمر مقام الفاعل ، كما قال : (ثمّ رُدّوا إلى الله) « الأنعام ٦٢ » ، وقال : (إليه يُرَدُّ عِلمُ الساعة) « فصلت ٤٧ » .

« ٣٢ » وحجة من فتح أنه أضاف الفعل إلى « الأمر » ، فرفعه بفعله كما قال : (والأمر يومئذٍ لله) « الانفطار ١٩ » (٣) .

« ٣٣ » قوله : (وما ربّك بغافلٍ عمّا تَعملون) قرأ نافع وابن عامر وحفص بالتاء . وقرأ الباقون بالياء .

وحجة من قرأه بالتاء أنه على الخطاب للنبي عليه السلام وأصحابه ، ردّوه على ما قبله من الخطاب في قوله : (فاعبُدْهُ وتوكّلْ عليه) ، وهو أمر للنبي ، والمراد به هو وأمته ، والتقدير : قل لهم يا محمد ما ربّي بغافل عما تعملون .

وحجة من قرأه بالياء أنه حمله على لفظ الغيبة التي قبله في قوله : (وقل لِلّذين لا يؤمنون اعمَلوا على مكانتكم) « ١٢١ » ، وقوله : (وانتظروا إنّا

---

(١) ب : «الإعراب» وتصويبه من : ص ، ر .
(٢) حرفاهما هما : (آ ٤ ، ٣٢) وسيأتي ذكرهما كلا في سورته ، الفقرة «٦، ٧» وبأول الطارق ، وانظر تفسير مشكل إعراب القرآن ١٢٠/أ ، والتبصرة ٧٧/ب ، والحجة في القراءات السبع ١٦٦ ، وزاد المسير ١٦٤/٤ ، وتفسير النسفي ٢٠٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥١/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٧٠/ب – ٧١/أ .
(٣) زاد المسير ١٧٥/٤ ، وتفسير النسفي ٢٠٩/٢

مـنتظرون) « ١٢٢ » ، وفيه أيضا معنى التهدد والوعيد[1] للكفار ، والتقدير : وما ربك يا محمد بغافل عمّا يعمل هؤلاء الذين لا يؤمنون[2] .

« ٣٤ » فيها ثماني عشرة ياء إضافة ، اختلف فيها ، من ذلك :

(إني أخاف) في ثلاثة مواضع « ٣ ، ٢٦ ، ٨٤ » .

(إني أعظك) « ٤٦ » ، (إني أعوذ بك) « ٤٧ » (١٥٠/أ) .

(شقاقي أن) « ٨٩ » قرأ الحرميان وأبو عرو بالفتح في الستة .

ومن ذلك : (إنْ أجريَ إلا) في موضعين « ٢٩ ، ٥١ » قرأهما نافع وابن عامر [وأبو عمرو][3] وحفص بالفتح حيث وقع .

ومن ذلك : (عني إنه) « ١٠ » ، (نصحي إن) « ٣٤ » ، (ضيفي أليس) « ٧٨ » قرأ الثلاثة نافع وأبو عمرو بالفتح[4] .

ومن ذلك : (ولكني أراكم) « ٣٩ » و (إني أراكم) « ٨٤ » قرأهما نافع وأبو عمرو والبزّي بالفتح .

ومن ذلك : (فطرني) « ٥١ » قرأها نافع والبزّي بالفتح .

ومن ذلك : (إني أُشهدُ اللهَ) « ٥٤ » قرأها نافع بالفتح .

ومن ذلك : (وما توفيقي إلا بالله) « ٨٨ » قرأها[5] نافع وأبو عمرو وابن عامر بالفتح .

ومن ذلك : (أرهطي) « ٩٢ » قرأها الكوفيون وهشام بالإسكان .

« ٣٥ » فيها ثلاث زوائد ، قوله : (فلا تسألن) « ٤٦ » قرأ ورش وأبو عمرو بياء في الوصل .

قوله : (ولا تخزونِ) « ٧٨ » قرأها أبو عمرو بياء في الوصل .

---

(١) ب : «بالوعيد» وتصويبه من : ص ، ر .

(٢) تفسير ابن كثير ٤٦٦/٢ ، وتفسير النسفي ٢١٠/٢

(٣) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٤) ص : «بالفتح حيث وقع» .

(٥) ب ، ص : «قرأ» ووجهه ما في : ر .

قوله : (يومَ يأتِ) « ١٠٥ » قرأها ابن كثير بياء في الوصل والوقف ، وقرأها[1] أبو عمرو ونافع والكسائي بياء في الوصل خاصة[2] .

وقد تقدّمت العلل في ذلك كله في آخر سورة البقرة فأغنى ذلك عن الإعادة[3] .

★ ★ ★

(١) ب ، ص : «قرأ» ورجحت ما في : ر .

(٢) التبصرة ٧٧/ب ، والتيسير ١٣٦ ، والنشر ٢/٢٨١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥٢/ب .

(٣) راجع سورة البقرة «فصل في ياءات الإضافة وعللها» و «فصل في الياءات الزوائد المحذوفة في المصحف» .